

THE UNIVERSITY OF CHICAGO

LIBRARY

OF

THE EAST ASIAN

DEPARTMENT

Princeton University Library



32101 073379081

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

*This book is due on the latest date
stamped below. Please return or renew
by this date.*



الجزء الاول

من مباحث الحج

من كتاب

تفصيل الشريعة

في شرح

تحرير الوسيلة

بسم الله الرحمن الرحيم

بقلم

العبد الفاني :

محمد الموحدي اللنكراني

الشهير بالفاضل

عفى عنه

المطبعة العلمية - قم

(Arab)

KBL

F3252

1986

Juz' 5, 'ism 1

RECAP

هوية الكتاب :

- الكتاب : تفصيل الشريعة في شرح تحرير الوسيلة
المؤلف : محمد الموحدي اللكراني - الفاضل -
الناشر : المؤلف
الطبعة : الاولى
العدد : ١٠٠٠
القيمة : ٢٥٠٠ ريال
التاريخ : صفر المظفر ١٣١١
المطبعة : العلمية - قم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على خير خلقه واشرف بريته
محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين واللعن الدائم على اعدائهم اجمعين
الى قيام يوم الدين .

(كتاب الحج)

وهو من اركان الدين وتركه من الكبائر وهو واجب على كل من
استجمع الشرائط الآتية . (١)

(١) وقبل الخوض في تعريف الحج - لغة واصطلاحاً - ينبغي التعرض لاهمية
الحج الذي هي من العبادات المفروضة في عداد سائر العبادات من الصلوة والزكاة
والصوم فنقول قد وصفه صاحب الجواهر - رحمه الله - بأنه اعظم شعائر الاسلام وافضل
ما يتقرب به الانام الى الملك العلام لما فيه من اذلال النفس واتعاب البدن وهجران
الاهل والتغرب عن الوطن ، ورفض العادات وترك اللذات والشهوات والمنافرات
والمكروهات ، واتفاق المال وشد الرحال ، وتحمل مشاق الحل والارتحال ،
ومقاسات الاهوال ، والابتلاء بمعاشرة السفلة والانذال ، فهو حيثئذ رياضة نفسانية
وطاعة مالية ، وعبادة بدنية ، قولية وفعلية ، وجودية وعدمية وهذا الجمع من خواص
الحج من العبادات التي ليس فيها اجمع من الصلوة ، وهي لم تجتمع فيها ما اجتمع

فى الحج من فتون الطاعات ، وفى الحديث انه افضل من الصيام والجهاد والرباط بل من كل شىء الا الصلوة بل فى الحديث انه افضل من الصلوة والصيام لان المصلى يشتغل عن اهله ساعة ، وان الصائم يشتغل عن اهله بياض يوم ، وان الحاج ليشخص بدنه ويضحى نفسه وينفق ماله ويطلق القبية عن اهله لاقى مال يرجوه ولاقى تجارة وقد تطابق العقل والنقل على ان افضل الاعمال احمرها وان الاجر على قدر المشقة ويدل على اهمية الحج وافضلته من الصلوة مضافاً الى اشتغال الحج عليها وعدم اشتغالها عليه - ان الصلوة عبارة عن احرام صغير يتحقق الشروع فيه بتكبير الاحرام المسماة بها لاجله والقراغ عنه بالتسليم ولا ينافى ذلك ما ورد فى الصلوة من انها عمود الدين ان قبلت قبل ماسواها وان ردت رد ماسواها لعدم دلالة على المحصر فتدبر .

وعدة ما يختص الحج به مما لا يوجد فى غيره اصلا هو الجهة الاجتماعية السياسية المتحققة فيه فانه ينضم اجتماع المسلمين من جميع اقطار العالم على اختلاف سنتهم والوانهم وعاداتهم ورسومهم واختلاف مذاهم وهذا الاجتماع العظيم الذى ليس فى الاسلام مثله مهد لحصول الوحدة والاتحاد بين المسلمين وتحقق القدرة الكاملة التى لا يباد لها اية قدرة فى العالم وهذا يتوقف على الارتباط ومعاشرة المسلمين بعضهم مع بعض والبحث عما هم عليه من النائص والمشكلات وعن طريق رفعها وحلها وعدة المشاكل التى اقترنت بهم وقلدتهم هى مشكلة الحكومات التى يدعون بالظاهر الاسلام ويتظاهرون به وفى الباطن ليس فيهم من الاسلام عين ولا اثر وقد استظهروا بالحكومات القوية المستعمرة المسيطرة على العالم ويابعونها بكل طاعة بل يعبدونها كمبد ذليل ولا يتخلفون عن اوامرهم ونواهيهم بوجه اصلا .

وقد صار هذا الاستعمار الواسع سبباً للمنع عن اجتماع المسلمين واظهار اتحادهم وحصول تجمعهم فى المعابر والامكنة وفى هذا الزمان الذى اكتب هذه المطور لم يمض من حادثة مكة المكرمة - التى قد قتل فيها قرب مسجد الحرام ازيد

من اربعاً من الحجاج من الرجال والنساء بيد الحاكم الكافر المستولى على الحرمين اطاعة لامر مولاه وخوفاً من حصول الاتحاد والارتباط بين المسلمين الذى هو لا يلائم مع حكومته ولا يجتمع معها ضرورة عدم تحمل المسلمين لمثل هذه الحكومة واذا حصل لهم القدرة يخرجون من سلطته وجوره - الاقل من ستين .

وكيف كان فهذه الجهة فى الحج جهة مهمة لا توجد فى غيره لاقتضاها حصول القدرة الكاملة للاسلام وتحقق الوحدة والاتحاد بين المسلمين .

وبعد ذلك يقع الكلام فى معنى الحج لغة واصطلاحاً فنقول :
اما الاول فقد قال فى لسان العرب : «الحج القصد ، حج البنا فلان اى قدم ، وقد حج بنو فلان فلاناً اذا اطالوا الاختلاف اليه ، قال المصطلح السمدى : اى يزورونه ويقصدونه ، قال ابن السكيت يقول يكثررون الاختلاف اليه ، هذا الاصل ثم تعرف استعماله فى القصد الى مكة للتسك والحج الى البيت خاصة ، والحج بالكسر الاسم والحجة - اى بالكسر - المرة الواحدة وهو من الشواذ لان القياس بالفتح ، قال الازهرى والحج والحج قضاء نسك سنة واحدة وبمضى يكسر الحاء فيقول الحج ، وقال القراء والحج والحج ليس عند الكسائي بينهما فرق» .

وقال الخليل فى العين : «وحج علينا فلان اى قدم ، والحج كثرة القصد الى من يعظم - اى يراد تعظيمه -» .

وفى اقرب الموارد : «حج فلاناً حجاً قصده ، و بنو فلان فلاناً اذا اطالوا الاختلاف اليه» .

وفى القاموس : «الحج القصد والقدوم وكثرة الاختلاف والتردد وقصد مكة للنسك» .

وفى المجمع : «الحج القصد والسعى اليه ...» .

ويستفاد من «تاج العروس» انه قديأتى بمعنى الكف يقال حجج عن الشي

وحج كف عنه وقد يأتي بمعنى القلبية بالحجة يقال حجه بحجه حجاً اذا غلبه على حجته وفي الحديث فحج آدم موسى اى غلبه بالحجة وقد يأتي بمعنى المعاني الاخر . ويستفاد من هذه العبارات ان الحج اذا استعمل وحده يكون بمعنى القصد او القصد الى من يعظم وليس المراد من القصد مجرد النية والارادة بل القصد الذى يتعنه السعى والحركة للايجاد ولذا عطف السعى على القصد فى عبارة المجمع وكذا عطف «ينصدونه» على «يزورونه» فيما حكى عن المخيل واذا استعمل مع على اوالى يكون بمعنى القدوم واذا استعمل مع عن يكون بمعنى الكف والاعراض . كما ان الظاهر انه لا فرق بين الحج - بالفتح - والحج - بالكسر - وانهما بمعنى واحد ويؤيده اضافة الحج - بالكسر - الى البيت فى آية الحج فى الترائة المعروفة لعدم ملائمة اسم المصدر مع الاضافة الى البيت كما لا يخفى .

واما الثانى فقد قال الشيخ فى المبسوط : «الحج لغة القصد وفى الشريعة كذلك الا انه اختص بقصد البيت الحرام لاداء مناسك مخصوصة عنده متعلقة بزمان مخصوص» .

واورد عليه المحقق بانه يخرج عنه الوقوف بعرفة والمشعر لانهما ليسا عند البيت الحرام مع كونهما ركنتين من الحج اجماعاً كما انه قد اورد عليه بان مقتضاه حصول الحج بالقصد ولو لم يتحقق منه شيء من المناسك ولكن لا مجال لهذا الابراد بعد ما ذكرنا من معنى القصد فى الكلمات المتقدمة كما لا يخفى .

وقال المحقق فى الشرايع والمختصر : «انه اسم لمجموع المناسك المؤداة فى المشاعر المخصوصة» واورد عليه فى التنقيح بانه ان كان المراد من المناسك هى المناسك الصحيحة يكون قيد «المؤداة ...» لغواً وان كان المراد اعم يلزم ان يكون الحج القاسد داخلاً فى التعريف وبانه يشمل العمرة ايضاً وبان الآتى بالبعض التارك للبعض الذى لا مدخل له فى البطلان يصدق عليه اسم الحاج مع عدم شمول

التعريف له .

كما انه ورد الشهيد فى لدروس على هذا لتعريف بانه يرم عليه النقل ويلزم على تعريف الشيخ التخصيص وهو حر من النقل والظاهر ان هذا لايراد عجيب لان النقل يتحقق على كلا التعريف لان لا فرق فى تحتفيس ان يكون المنقول به مدير المنقول عنه بالكلية او يكون مما يرا بالعموم والتخصص على ان تعريف الشيخ يوافق على تعريف بعض اهل اللغة فقد عرفت فى كلام لسان العرب وفى كلام القاموس تعريفه بانه قصد مكة للسك و اظهار انه تعريف لغوى والامحال لدكره فى لغة فندروالدى يهمل المحتل ما افاده صاحب النحو هـ من ان لغرض من امثال هذه لتعاريف هو الكشف فى لجملة هى اشبه شىء بالتعاريف لغوية والامريها سهل وبعد ذلك يقع الكلام فى الامور الثلاثة المذكورة فى المتن فتقول احدها : الوحوب وهو ثايت بالكتاب والسنة والاحماع من المسلمين بل ضرورة من الدين وقد وقع التعبير عن وحبوبه فى الكتاب بما لم يقع عن غيره من الواجبات والمرائص قد عر عن وجوبها والالزام المتعلق بها ما يمش صيغة اهم من الصلوة ولركوة واما يمثل كتب عليكم كما فى الصوم وحبوبه فان هذا التعبير بصاً طاهر فى لوجوب وقوله تعالى : كتب عليكم القصص بطر الى الامائل فانه يجب عليه قبول القصص اذا احتار ولى الدم ذلك واما بالاضافة الى ولى الدم والتعبير بقوله تعالى ولكم فى القصص حيو باولى الالباب .

وكيف كان والتعبير الوارد فى لحج المحتص به هو التبر الوارد فى تدبى ونوت الحق وهو قوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع له سبيلا ومن كفر فان الله غى عن العالمين (١) والظاهر انه انشاء للوجوب بهذه الكيفية وبهذه الصورة لاجبار كما ربما يحتمل .

وأما قوله تعالى في الدليل: «ومن كفر فإن الله غيبي عن الدالين» فيحتمل فيه وجوه:

الأول: أن يكون المراد هو الكفر المتحقق بالترك والمسبب عنه وهو الذي يظهر من بعض الروايات الآتية واختاره صاحب الجواهر - قدس - وعليه فهل المراد هو تحقق الكفر بالترك حقيقة أو إن المراد أهمية شأن الترك بحيث يمكن أن يطلق عليه الكفر ولو بالمعنى والمسامحة وقد ذكر في أول بحث لصلوة من هذا الكتاب أنه يستفاد من لقرآن أن ترك الصلوة موجب للكفر الذي ينته عنه وحوب التمثل وهو قوله تعالى «إذا سلخ لاسهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم وقعدوا لهم كل مرصد فإن قاموا وقاموا الصلوة وآتوا الزكاة فحسب الله الله عفو رحيم» (١) نظراً إلى أن مقتضى إطلاق الصدور وجوب فتنهم في جميع الحالات ومع كل الخصوصيات وقد حرج منه في الدليل صورة واحدة ولصور الناقبة داحية تحت إطلاق الصدور لآلة تدل باطلاقها على وجوب قتل المشركين في غير تلك الصورة ومن مصاديقه التوبة والحرّج عن شرك وعدم إقامة الصلوة كما لا يخفى

الثاني: أن يكون المراد هو الكفر المسبب عن انكار وجوب الحج وكونه فرضاً وقد حكاه في مجمع السان عن ابن عباس والحسن

الثالث: أن يكون المراد بالكفر هو الكفران في مقابل الشكر لا الكفر المقابل للإسلام والأيمن نظير قوله تعالى: «أهدنا السبيل أما شاكرًا وأما كفورًا» (٢) نظراً إلى أن التكليف الإلهية المتوجهة إلى العباد كلها نعم الله على العباد وتفصلها عليهم لأن المصالح والمعاسد كلها راجعة إلى العباد ولا حجة بهم وعليه فكل تكليف نعمه كما أن صل الهداية المذكور في الآية لطف ونعمة، وشكر كل تكليف هو العمل على طعنه والآتيان بمقتضيه كما أن كفرانه هو المحالفة والترك وعليه فيحتمل

(١) سورة التوبة آية ٥

(٢) سورة الان آية ٣

في آية الحج ان يكون المراد بالكفر بها هو الكفران الحاصل بالترك ويظهر هذا الاحتمال من مجموع البيان أيضاً .

الرابع : ما افاده نص لاعلام في شرح المروة - على معنى تقريرات بحثه - مما هذا القطع . « ان الظاهر من قوله تعالى : ومن كفر من كفر باسائه وكان كفره مشأ لترك الحج وان الله عى عن الدلمين لان انكار لحج يوجب الكفر وان الذى يكفر بترك الحج طبعاً لان لا يعتد به وبطرد ذلك قوله تعالى . « مسلككم فى سقر قالوا لم نك من المصلين ولم نك نطعم لمسكين وكك نحوص مع الحائض وكك نكذب يوم الدين » (١) وان عدم صلواتهم وعدم اتبايهم الركوة لآحل كفرهم وتكذيبهم يوم القيامة ولان تدل الابت على ان ترك لصلوة موجب للكفر من الكفر وتكذيب يوم القيامة مشأ لترك لصلوة وعدم اداء الركوة فلان تدل الآية على « مسكر الحج كافر » . ويرد عليه ان تفسير الكفر بالكفر المنحقق باسائه وحمله مقدماً للجراء الذى قام مقامه قوله فان الله عى عن العالمين يوجب عدم الارتباط بمسئنة الحج ووجوبه اصلاً مع ان ظهور الآية فى الارتباط مع الامحال لانكاره فلامحيص من حمل الكفر على معنى كان مرتشأ بالحج - تركاً او انكاراً - فدا حمل على الكفر الاصطلاحي فلا بد من ان يكون سببه إما الترك وإما الانكار .

واما التنظير بقوله تعالى : مسلككم فى سقر لى احرا الآية فمحيط فان هذه الآية لان تكون فى مقدم بيان الكفر وتطبيق عنوان الكفر بل فى مقام السبب الموجب للملوك فى لمازوها امران احدهما التكذيب يوم الدين الذى يكون موجأ للكفر والثانى ترك الصلوة والركوة وقد ئت فى محله ان الكفر مكلفون ومما قون على الفروع كالاصول وهذه قاعدة فقهية مذكورة فى محلها ومن حملة دللتها هذه الآية فلا ارتباط لها بالمقام الذى لابد - كما عرفت - من الارتباط بين صدر لاية وذيلها

وتحقق المسألة بين الكفر والحج كما لا يخفى فهذا الاحتمال في كمال الضعف ثم ان هذه الاحتمالات مع قطع النظر عن الروايات الواردة في تفسير الآية وما مع ملاحظتها فتقول :

منها : صحيحة معوية بن عمار عن ابي عبد الله - عليه السلام - قال ، قال الله : والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا قل هذه لمن كان عنده مال (الى ان قال) وعن قول الله عروج ومن كفر يعني من ترك (١) وقد وقع فيها تفسير الكفر بالترك يعني ان المراد من الكفر هو الترك وحيث انه لا محيص عن وجود المسألة بين الامرين والا لارتباط بينهما بوجه لا بد اما من القول بان المسألة هي السببية والمسببية بمعنى ان ترك الحج سبب للكفر وقد استعمل اللفظ الموضوع للمسبب في السبب وعليه فيكون الرد بالكفر هو لكفر الاصطلاحى المقابل للايمان وما من القول بان المراد بالكفر هو الكفر بالمعنى للمعنى الذى هو عبارة عن الستر والاحياء وقد وقع الاستعمال بهذا المعنى في الكتاب في مثل قوله تعالى : «اعجب الكفار نباته» فان المراد بالكفار هو الزراع لاجل انهم يسترون الحية في بطن الارض ويحسونها فيها وفي المقام يكون ترك الحج وعدم اتباعه سترا له وحياء كما لا يخفى . ومنها : ما رواه الصدوق باسناد عن حماد بن عمرو ووانس بن محمد عن ابيه جميعاً عن حماد بن محمد عن آثانه - ع - في وصية السى - ص - لعلى - ع - قل يا على كفر بالله العظيم من هذه الامة عشرة : القتات والساحر والديوث وناكح المروءة حراماً في دبرها ، وناكح النهيمة ، ومن يكح ذات محرم ، والساعى في الفتنه ، وبايع السلاح من اهل الحرب ، ومايع الركوة ، ومن وجد سعة فمات ولم يحج يا على تارك الحج وهو مستطيع كافر يقول الله تبارك وتعالى والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ومن كفر فان الله غنى عن العالمين يا على من سوف الحج حتى يموت بعث الله

يوم لقيمة يهودياً أو نصرانياً - (١) وظاهرها أن مجرد الترك في تمام العمر يوجب تحقق الكفر ولا محالة يكون حين الموت كافراً ولكن حيث لا تكون الطوائف التسعة الأخرى محكومة بالكفر الاصطلاحي الموجب لثبوت آثار الكفر من المجاسة وغيرها ولا محالة لا يكون المراد من الكفر لمسبب عن ترك الحج أيضاً ذلك ويؤيده أنه على هذا التقدير كان اللازم أن يقال مات يهودياً أو نصرانياً لأنه يمتنع لله يوم القيامة كذلك وغيره فحين الموت لا يكون كافراً حتى يترتب عليه ما يترتب على لعب الكافر من الأحكام

ومنه : ما رواه الكليني بسندٍ أحدهما صحيح عن علي بن جعفر عن جبه موسى - عليه السلام - قال إن الله عز وجل فرض الحج على أهل لجة في كل عام وذلك قوله عز وجل والله على الداس حج المست من استطاع إليه سبيلاً ومن كفر من الله عني عن العالمين قال قلت فمن لم يحج ما فقد كفر؟ قال : لا ولكن من قال ليس هذا هكذا فقد كفر . (٢)

وهي معنى دبل لرواية احتمالان .

أحدهما أن يكون المراد من قال ليس الحج هكذا أي بواجب وفي الحقيقة أنكر وجوب الحج فقد كفر .

ثانيهما ما أفاده بعض الأعلام من أن الظاهر من ذلك رجوعه إلى إنكار القرآن وإن هذه الآية ليست من القرآن وإن القرآن ليس هكذا فإنه - ع - استشهد أولاً بقول الله عز وجل - والله على الداس حج المست ثم سئل السائل فمن لم يحج ما فقد كفر قال - ع - لا ولكن من قال ليس هذا هكذا فقد كفر فالإنكار راجع إلى إنكار القرآن وتكذيب النبي - ص - .

(١) ثل أبواب وجوب الحج وشرائطه الباب السابع ج - ٣

(٢) ثل أبواب وجوب الحج وشرائطه الباب الثاني ج - ١

ويرد عليه مع ظهور الرواية في ذلك جداً فإنه لم يكن المبحث في نكار القرآن بوجه والاستشهد بالآية لا يدل على كون المراد ذلك بل حيث إن الآية كانت ظاهرة في تحق الكفر بمجرد ترك الحج وكون ذلك مرجحاً لتعجب السائل سئل عن لمراد منها ولا معنى لكون المراد من الكفر هو الكفر بالآية بعد عدم تسمية الآية بعد نعم حيث يكون وجوب الحج مدلولاً عليه بصدور الآية ولادخالة بتدليل فيه فلا مانع من فرض الكفر بالوجوب في التسمية الشرطية المذكورة في الدين واما مع عدم تسمية الآية فلا محال لفرض، لأنكار في نفسها بعد عدم تسميتها كما لا يخفى .

ثم نـ منتهى الجمع بين هذه لصحبة والصحبة الأولى يقال بان هذه الصحبة تصبر قرينة على امرين أحدهما المراد من الكفر، لمفسر بالترك في الأولى ليس هو لكفر اللعوى لئذى كان أحد الاحتمالين فيها وثانيهما المراد من الترك فيها ليس بمجرد الترك ومطالبة بل الترك عن انكار واعتقاد بعدم الوجوب فيصير معنى الآية بلحذف الروى في تفسيرها هو الكفر المسبب عن لانكار وينطبق على تفسير بن عباس وبعض آخر فتدبر

الامر الثاني من الامور الثلاثة المذكورة في المتن ان مجرد ترك الحج من المعاصي الكبيرة و يدل عليه - مضافاً الى ما عرفت من اهمية فريضة الحج وعظم شأنه - انه قد عرفت في روايات لواردة في بيان المعاصي الكبيرة وتعدادها الاستحصال بالحج منها و المراد من الاستحصال ان كان هو الترك فينطبق على المقام وان كان هو الاتيان عن استحصال سواء كان لاجل التأخير عن عام الاستطاعة او لاجل عدم الاعتماد بشأه كما هو وان اتى به في عام الاستطاعة فدلالته على المقام بما هي بالاولوية هذا مضافاً الى نطاق الصابغة الكلية في المعصية الكسرة عليه وهي ابعاد الله تبارك وتعالى عليها النار او العذاب صريحاً او ضمياً او باللروم ولذا عند السد الطباطبائي بحر العلوم ترك الحج منها مستنداً الى قوله تعالى : ومن كفر فإن الله غنى عن العالمين

مسئلة - ١ لايجب الحج طول العمر فى اصل الشرع الامرة واحدة .
 ووجوبه مع تحقق شرائطه فورى بمعنى وجوب المصادرة اليه فى العام الاول
 من الاستطاعة ولايجوز تأخيرها وان تركه فيه ففى الثانى وهكذا . (١)

ولكن بملاحظة ما ذكرنا فى تفسير الآية من ان المراد هو الكفر بالشىء عن الترك
 عن انكار وحجود لايبقى للآية دلالة على حكم التارك المحض الحالى عن الانكار
 والامر سهل .

الامر الثالث كونه من اركان الدين وبدل عليه مصافاً الى ما عرفت - الروايات
 التى رواها الفريقان العامة و الخاصة الدالة على انه بى الاسلام على خمس على
 الصلوة والزكاة والحج والصوم والولاية . (١) انه قد جعل مما بى عليه لاسلام
 ولعله لد يقاتل عليه حجة لاسلام ولا يضاف غيره اليه و لمن هذا لاطلاق يؤيد ما
 تقدم من اهمية الحج وافصلية حتى عن الصلوة لئى هى عمود الدين وعلى يهكونه
 من اركان الدين مما لا محدل للمناقشة فيه اصلا .

(١) قد وقع النمرص فى هذه المسئلة لامرين :

احدهما عدم وجوب الحج طول لعمر يصل الشرع لامرة واحدة والتقييد
 باصل الشرع فى تعديل الحج الواحد بالندر والاستبحار وغيرهما والمخالف فى
 المسئلة الصدوق فانه بعد نقل رواية محمد بن سنان الآية الدالة على وجوب الحج
 واحداً قال فى محكى العلل : « جاء هذا الحديث هكذا والذى اعتمده وفى به ن
 الحج على اهل الجدة فى كل عام فربصة » ثم استدل بالاحديث الدالة عليه .

وقد استدل للمشهور بامور :

احدهما لاجماع قال فى الخواهر غريب حكم المتى بعدم لوجوب الامرة
 واحدة : « اجماعاً يسميه من المسلمين فضلاً عن المؤمنين » وحكى الاجماع عن
 المنتهى ايضاً .

والظاهر ان الاجماع في مثل المقام لا يكون صالحاً للاستناد اليه مستقلاً لوجود الأدلة الأخرى التي هي المدرك للمجمعين فلا حاجة له أصلاً
فإنها : الآية لشريعة : «ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً»
نظراً إلى ان مقتضاه تعلق الوجوب بالمهية والامر بطبيعة الحج غاية الأمر كونه
مشروطاً بالاستطاعة وامثال الأمر المتعلق بالمهية يتحقق بايجاده في الخارج ولو مرة
لتحقق الطبيعة به فالمستطيع قد حج في عدم الاستطاعة فتد امثال الأمر المتوجه إليه،
ولتكرار الأمر في مثل صلوة والقبام لأجل الأدلة الخارجية الدالة عليه لا نفس
الأمر بهما فالآية لأدلة لها على اريد من المرة ومع الشك في وجوب الرائد يكون
منتهى الأصل الرائدة من الوجوب لعدم كون المقام من قبيل الأقل ولاكثر لارتباطين
كما هو واضح .

ثالثها : الروايات الدالة بالصراحة أو الظهور على عدم وجوب الرائد مثل .
صحيحه هشام بن سالم عن أبي عبد الله - عليه السلام - قال : ما كلف الله
العباد الا ما يطاقون ، ما كلفهم في اليوم والليلة خمس صلوات لي ن قال وكلهم
حجة واحدة وهم يطيقون اكثر من ذلك . (١)

ورواية الفصل بن شاذان عن الرضا - ع - قال اما امرؤا بحجة واحدة
لا اكثر من ذلك لان الله وضع الفرض على أدنى القوة كما قال : «فما استيسر من
الدين» يعني شاة لبيع القوى والضعيف وكذلك سائر الفرائض اما وصفت عني
ادنى القوم قوة فكان من تلك الفرائض الحج المعروض واحداً ثم رغب بعد
القوة بقدر طاقته . (٢)

ورواية محمد بن سنان ان ابا الحسن علي بن موسى الرضا - عليهما السلام -

(١) تل بواب وجوب الحج وشرائطه الباب الثالث ح - ١

(٢) تل ابواب وجوب الحج وشرائطه الباب الثالث ح - ٢

كتب لي فيما كتب من جواب مسائله قل : علة فرض الحج مرة واحدة لان الله تعالى وضع الفرائض على ادمي القوم قوة فمن تلك الفرائض الحج المفروض واحدا ثم رعب اهل لقوة على قدر طاقتهم . (١)

وعمر ذلك من الروايات المصرحة بان من زاد فهو تطوع .

لكي في مقابلها روايات متكررة ظاهرة في الوجوب في كل عام مثل :
 ما رواه الكليني بسندين احدهما صحيح عن علي بن حنفر عن اخيه موسى عليه السلام - قال : ان الله - عز وجل - فرض الحج على اهل الجدة في كل عام وذلك قوله عز وجل : والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ومن كفر فان الله غي عن العالمين قال : قلت فمن لم يحج ما فقد كفر ؟ قال : لا ولكن من قال ليس هذا هكذا فقد كفر . (٢)

والمسئلة الجدية في الرواية من جهة المنى عبارة عن ظهورها في كون الاستفادة من الآية وجوب الحج في كل عام مع انك عرفت عدم دلالتها لاعلى تعلق الامر بالطبيعة وهي تتحقق في الحارج بوجود فرد واحد وحملها على كون المراد من لرواية كون ذلك تفسير الالابة وان كان على خلاف طاهرها او على كون الاستناد بالابة انما هو لاصل الوجوب من دون خصوصية كونه في كل عام خلاف الظاهر جدا .
 ورواية حديثة بن منصور عن ابي عبدالله - عليه السلام - قال : ان الله عز وجل فرض الحج على اهل الجدة في كل عام . (٣)

ورواية ابي حنبل القمي عن ابي عبدالله - عليه السلام - قال : الحج فرض

(١) في ابواب وجوب الحج وشرايطه الباب الثالث ح - ٣

(٢) في ابواب وجوب الحج وشرايطه الباب الثاني ح - ١

(٣) في ابواب وجوب الحج وشرايطه الباب الثاني ح - ٢

على أهل الجدة في كل عام . (١)

ورواية اسد بن يحيى عن شيخ من اصحابنا قال : الحج واجب على من

وجد السبيل اليه في كل عام . (٢)

ورواه عبد الله بن الحسن الميموني روى لي ابي عبد الله عليه السلام - قال ان

في كتاب الله عز وجل فيما امر الله ، والله على الناس حج لبيت في كل عام من

استطاع اليه سبيلا . (٣) وان كان المراد مما امر الله هو كون « في كل عام » جزء

من القرآن النازل كما هو ظاهره فلا محل للاخذ بهذه الرواية الدالة على تحريف

الكتاب بعد قيام الادلة الواضحة والراهيبة الساطعة على عدم وقوع التحريف بالقبضة

في الكتاب كالزيادة وقد فصلنا القول في هذا المحل في كتابنا : «مدخل التفسير»

فليراجع .

ون كان المراد منه هو تفسير الآية بذلك فلامانع من كونه خلاف ظاهر الرواية

• وقد جمع بين الطائفتين بوجوه من الجمع .

احدها : ما استقر به صاحب الوسائل من حمل الطائفة الاولى على الوجوب

العيني والطائفة الثانية على الوجوب الكمائي وقد عقدنا بين بهذين العنوانين

اورد احدهما في احد البابين و الاخرى في الآخر وجعله الوجه صاحب الحدائق

مؤيداً له بما دل على عدم جواز تعطيل الكمية والاستحقاق العقاب ولم يردوا و نه

بغير الامام ليس على الحج اذا تركه وسمى المعد عن هذا الوجه صاحب المعرفة فيها .

واللارم نقل جملة من الروايات الواردة في الامرين فقول :

اما ما يدل على عدم جواز تعطيل الكمية فصها ما في نهج البلاعة عن امير المؤمنين

(١) ثل بواب وجوب الحج وشرائطه الباب الثاني ج - ٤

(٢) ثل ابواب وجوب الحج وشرائطه الباب الثاني ج - ٦

(٣) ثل بواب وجوب الحج وشرائطه الباب الثاني ج - ٧

في وصيته للحسن والحسين - عليهما السلام - : أوصيكما بتبوي الله . . . إلى .

قال : الله الله في بيت ربكم لا تحبوه ما نيتهم فانه ان ترك لم تباطروا (١)

ومنها رواية لحسين لأحمسى عن ابي عبد الله - عليه السلام - قال لو ترك

الناس الحج لما يوطروا لعذاب او قال برك عليهم العذاب . (٢)

ومنها صحيحة حماد عن ابي عبد الله - عليه السلام - قال كان على - صلوات

الله عليه - يقول لولده يا بني انظروا بيت ربكم فلا يحلوا منكم فلا تباطروا (٣)

واما ما يدل على احراز لوالى ومنها رواية عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله

- عليه السلام - قال لو غفل الناس الحج لو حب على امام ان يحصرهم على الحج

ان شاءوا وان يوافق هذا البيت اما وصح للحج . (٤)

ومنها صحيحة حفص بن المغيرة وهشام بن سالم ومعدية بن عمرو وغيرهم

عن ابي عبد الله - عليه السلام - قال لو ان الناس تركوا الحج لكان على الولي ان

يحصرهم على ذلك وعلى لمقام عدده ولو تركوا زيارته لسي - ص - لكان على الولي

ان يحصرهم على ذلك وعلى المقام عدده فان لم يكن لهم اموال اتفق عليهم من بيت

مال المسلمين . (٥)

ويرد على هذا الوجه من الجمع ما ورد عليه صاحب الخواهر ما خاصه

انه مخالف لأحمد والمسلمين على الظاهر وبخصوص الاحراز خارجة عما نحن فيه لعدم

احتصاصها باهل الجدة كما يدل عليه دليل صحيحة حفص بن شميل ايضا على الحصر

على المقام عند البيت وعلى زيارته لسي - ص - و لمقام عدده مع عدم ثبوت

(١) ثل ابواب وجوب الحج وشرائطه الباب الثالث ج - ١

(٢) ثل ابواب وجوب الحج وشرائطه الباب الثالث ج - ٢

(٣) ثل ابواب وجوب الحج وشرائطه الباب الرابع ج - ٢

(٤) ثل ابواب وجوب الحج وشرائطه الباب الخامس ج - ١

(٥) ثل ابواب وجوب الحج وشرائطه الباب الخامس ج - ٢

الوجوب للكفائي بالأصالة اليه قطعاً ثم بقل عبارة الدروس المشتملة على ادريارة الرسول وان كانت مستحقة مؤكدة الا انه يجبر الامام الناس على ذلك لو تركوه لما فيه من النجاء المحرم كما يجبرون على لادن ومع ابن اديس ضعيف لي انقل: وعلى كل حال فالوجوب بهذا المعنى خارج عما نحن فيه من الوجوب كفاية على خصوص اهل الحدة المستلزم لكون من يملك من حج في السنة الواحدة منهم مؤدياً لو حب ولو كان مع من لم يحج منهم . ولعب من صاحب الوصل ان يملك مع احتجابه هذا الجمع كيف عند الباب (٤٦) هكذا : باب استحباب الحج والمرة عيأ في كل عام وادماهم ولو بالاستئذان فانه مع حكمه بالوجوب لكفائي كيف حثرت الاستحباب المعنى والامحال لاحتمال كون المراد هو الوجوب الكفائي بالنسبة الى خصوص اهل الحدة لعدم تقييد عنوان هذا الباب بغيره فيلزم لجمع بين الوجوب الكفائي والاستحباب المعنى ومن الواضح عدم امكانه فتدبر.

ثانها حمل الطائفة الثانية على الاستحباب وهو محكى عن الشيخ والمحقق في المعترض صاحب المدارك واختاره صاحب الجواهر وقدوجه بان الاخبار الدالة على عدم وجوبه الامرة واحدة نص في معادها والاخبار المعارضة لانكون نصاً في الوجوب فممكن حملها على راده الاستحباب ومن لم يحصل ان يكون المراد من لفظ « الفرض » الواقع في هذه الاخبار معناه اللغوي وهو الكفائي ومعلوم ان الثبوت اعم من ان يكون نحو الوجوب او الاستحباب

ويرد على هذا لوجه ان حمل لفظ « الفرض » على ذلك ان سلمت مكانه ولكن الامر لا يتم بذلك فانه قد وقع في بعضها الاستشهاد بقوله تعالى : والله على الناس . . . ولا معنى للاستشهاد بالاستحباب بالآية كما هو اوضح من ان يحكى وقد وقع في بعضها ان « في كل عام » جزء من الترتيل ووجهه بكونه تفسيراً له فهل يمكن حمل « في كل عام » الواقع تفسيراً للآية على الاستحباب فهذا الوجه ايضاً عبرت به .

ثالثها حمل الطائفة الثانية على الوجوب البدلى بمعنى انه يجب على كل احد مع الاستئاعة ان يحج فى عمرها و يتركه فى العام الثانى وان تركه فى العام الثالث ومكده بمعنى وجوبه فى كل عام هو عدم سقوط مع المعافاة والبرء بل هو باق على العهدة الى آخر المعروف واحتارهد الوحة الشيخ فى محكى التهذيب و لعلامة فى محكى المنتهى .

و يرد علمه عدم كونه حتماً دلالة مقبولا عند الغلاء بحيث يكون موجبا لخروج الطائفتين عن التمرص و صيرورتهما محتمتين فلامجل له ايضا .
رابعها ما فاده بعض الاعلام فى ترجحه على لغروة و جعله احسن المحامس ووجوه الجمع من ان الروايات الظاهرة فى كون الحج فريضة فى كل عام بطرة لى ما كان يصعبه أهل الحامليه من عدم الايمان بالحج فى بعض السنين لانيهم كانوا يعدون لاشهر بالحساب الشمسى ومقتضاه تدحل بعض السنين فى بعض ومنه قوله تعالى: بما لى ريدة فى الكفر (١) و قد رد عليهم بان الحج يجب فى كل عام و انه لا يحل كل سنة عن الحج وبالمحملة كانوا يؤخرون لاشهر عما رتبها لله تعالى فرما لا يحجون فى سنة و لمطور فى الروايات ان كل سنة فمريه لها حج ولا يجوز حلوها عن الحج لانه يجب الحج على كل احد فى كل سنة .

و الارام اولاً توجه هذا الكلام بان تركهم الحج فى بعض الاعوام ليس لاجل عدمهم لاشهر بالحساب الشمسى فان الظاهر عدم كون هذا الحساب معروفاً عند الاعراب حتى فى زماننا هذا بل لاجل ما وقع فى تفسير الآية المسوقة بما يدل على ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً فيها اربعة حرم من ان العرب كانت تحرم الشهور الاربعة وذلك مما تمسكت به من مله ابراهيم واسماعيل وهم كانوا اصحاب عذرات و حروب فرما كان يشق عليهم ان يمكثوا ثلاثة اشهر متوالية لا يغزون فيها فكانوا

يؤخرون تحريم المحرم الى صفر فحرمونه ويستحلون لمحرم فمكتون بذلك زماناً ثم يرول التحريم الى المحرم ولا يسلون ذلك الا في ذي الحجة وحكى عن مجاهد انه قال : كان المشركون يحججون في كل شهر عامين فحجوا في ذي الحجة عامين ثم حجوا في لمحرم عامين ثم حجوا في صفر عامين وكذلك في الشهور حتى وافقت الحجة التي قبل حجة الوداع في ذي القعدة ثم حج النبي - ص - في العام القاس حجة الوداع فوافقت في ذي الحجة .

ومن ذلك يظهر ان التأخير لم يكن مستنداً الى الحساب الشمسي بل الى تغيير مكان الاقتران من حيث الحلية والحرمه ومع ذلك لا يكون هذا الوجه تام فيه لو كان كلمة «في كل عام» واقعة في آية الحج لكان من الممكن ان تحمل على ما ذكره ردأ عني ما كان يصنعه العرب في الحذلية واما مع وقوعها في لروية لمروية عن موسى بن حمير - ع - المتقدمة فلا وجه للحمل عني هذا بعد وجود فصل طويل وبيان ما كان يصنعه العرب في الحاذلية وبطلانه وعدم تحتمله اصلاً لمضى ريد من مائة سنة من الاسلام فلا مجال لهذا الحمل .

حاشيتها ما يحتمل بالنال من ان المراد من «كل عام» في الروية التي اشير اليها ان فرص لحج على اهل الحدة انما يكون على سبيل التخصية الحقيقية لا التخصية الخارجية بمعنى ان وجوب الحج لا يختص برمان نزول الآية بل هو حكم ثابت الى يوم القيمة على المستطاع وليس المراد ان المستطاع يجب عليه الحج في كل عام بل المراد ثبوت الحكم في يوم القامة و يؤيد هذا الوجه بل يدل عيه التأمل في الرواية المزبورة انه قد وقع فيها الاستشهاد لفرص الحج على اهل الحدة في كل عام بقوله تدلى والله على الناس حج البيت . . . مع ان مقتضى الاستشهاد لاستناد الى طاهر الآية وما كان يهمهم اهل العرف مهالاه لامسى للاستشهاد بتفسير الآية الذي يكون على خلاف طاهرها و من المعلوم عدم دلالة الآية على الوجوب في كل

عام بمعناه، لظاهر لدى يسق الى الدهن ابتداء فالجمع بين التعرض لهذه الجهة وبين عدم دلالة الآية بالظهور على ذلك يقتضى الحمل على معنى يستفاد من ظاهر الآية وهو ليس الاماد كره من كون المراد به هي لفظة التحصيل التي هي ظاهر الآية ايضاً فتدبر جيداً .

ثم انه لو لم يسم شيء من هذه الوجوه، ولم يحل وسبب التوبة الى فرض التعارض بين العائتين والارام ترجيح ما دل على عدم لوجوب الامرة واحدة لانها موافقة للشهرة اعتوائية لما عرفت من به لم يتقل الخلاف عن احد سوى الصدوق -عنه- وقد حقق في محله ان لم يستفاد من مثبولة عمر من حطمة المعروفة ان اول المرححات في باب التعارضين هي الشهرة الفتوائية فالارام هو لحكم بما عليه المشهور من عدم وجوب الحج على المستطيع الامرة واحدة طول العمر وما راد فهو تطوع .

الامر الثاني من الامرين المذكورين في المنس ووجوب الحج فوري بمعنى به يجب الاتيان به في عام الاستطاعة و ان تركه في الثاني وهكذا وفي التورية بهذا المعنى جهتان :

احدهما : لزوم الاتيان في عام الاستطاعة فوراً وقد تعاقبت الفتوى والاراء من السلف الى الحلف ومن التقديم والحديث على ان وجوب الحج فوري وحكى الاتفاق عبه من لاصريات والخلاف وشرح الحمل للأصلي والتذكرة والمتهى ويستدل عليه بامور :

احدها : نفس الاجماع لمذكور الكشف عن رأى المعصوم -عليه السلام- .
والم يتدل لخلاف في هذا الامر حتى من واحد ولكن الكشف في مثله مما يحتمل ان يكون مدرك المحققين بعض الوجوه الاتية من حكم الغفل ومن الروايات الواردة في موارد مختلفة محل نظر بل مع فظاهر انه لا اصاله لهذا الاجماع بل الارام ملاحظة لمدارك

الاحر كما لا يصى .

ثانيها: ان فورية وجوب الحج من لم تركوات عند المشرعة المالس بالشريعة المتبدلين بها فيهم يدموب من ترك الحج في اول عام الاسطاعة من دون عذر له ولا يرويه ، لان ارك للوطيعة الالهية ومجداً لم هو واجب عليه في الشريعة وهذا الارتنكار كاشف عن ثبوت في الشرع كما لا يصى .

ويرد عليه ان هذا الدليل لا يتم على تقدير احرار انصار هذا لارتنكار بر من لمشرعة في ازمة الائمة لمعصوم - ~~فلا يصى~~ - لان الارتنكار الكت في ذلك الزمان يكشف قطعاً عن التلقى عن الامام المعصوم والاحد منه وامامع عدم الاحر المذكور واحتمال كون مشأ الارتنكار وجود اتفاق المراجع واصحاب الفتوى من الفقهاء صى لروم الفورية والرسائل العملية المتفقة في هذه الجهة كما لا تنددعويه فلا يكون هذا لدوع من الارتنكار يكشف عن رأى لمعصوم - عليه السلام - صلا .

ثالثها : حكم العن بانه اذا كذ المكلف واجداً لجميع الشرائط التي لها دخل في التكليف وصار التكليف محرراً عليه فلا بد له من تريع دمه فوراً ولا عذر له في التأخير مع احتمال العوب احتمالاً عقلاًناً وليس ذلك لاجل دلالة صيغة الامر على الفورية بل لدلالة اللفظة لم قد حقق في محله من عدم دلالتها عليها بوجه لامادتها ولا يهتتها بل لاجل حكم العقل بذلك وحوار التأخير في مثل الصلوة بما هو لاجل حصول الوثوق والاطمئان ببنائه عالماً وذلك لاجل قصر الوقت لموجب لحصول لاطمئان كذلك واما في مثل الحج لدى لا يمكن تحفته في كل عام الامرة فوجود الفصل الطويل يمسح عن تحقق الوثوق فلا مسمع لتأخيرده الى العام لقاس .

وهذا الدليل وان كان تاماً في نفسه الا انه لا يصدق على تمام المدعى لان المدعى وجوب الفورية في الحج ولو مع العلم بالنقاء والتمكن من الحج في العام القابل والدليل لا يقتضى ذلك

رابعها . لاحد لو ارادة في تسوييف الدالة على حرمة وهي على طائفتين وقد جمعتهما في الوسائل في باب واحد :

الدالة الاولى ما يدل بظاهرها على حرمة نفس عنوان السوييف الظاهر في مجرد التأخير ولو وقع منه لحج في الدم انما مثل .

صححة معاوية بن عمار عن ابي عبد الله - عليه السلام - قال : قال الله تعالى والله على لئس حج لبيب من استباح اليه سبلا قال . هذه لئس كان عبده مل وصحة ، وان كان سوفه (١) للتجارة فلا يسمه ، وان مات على ذلك فقد ترك شريعة من شرايع الاسلام اذا هو بعد ما يحج به الحديث (٢) .

في ظاهره عدم كونه من جهة مجرد السوييف في سعه وان لا يكون محذراً فيه وقوله : وان مات . انما هو فرض احدي صورتي التسوييف وهو مالو انجر الى ترك ولا دلالة له على احتصاص الحملة لسابقة بخصوص السوييف الذي يوجب الترك كما هو ظاهر ومرب الاشارة الى ان معنى تسوييف بتحقيق بمجرد التأخير عن عدم الاستعانة ولو حج في العام لثابل ولا توقف على التأخير سبعين متعددة .

وصححة ابي الصباح الكاسبي عن ابي عبد الله - عليه السلام - قال قلت له : ارايت الرجل لتأخر ذا لعل حين يسوف الحج كل عام وليس يشمله عنه لا التحارة والدين فقال لا عند له يسوف لحج ان مات وقد ترك الحج فقد ترك شريعة من شرايع الاسلام . (٣) وهذه اظهر من الرواية السابقة في الدلالة على وجوب الفورية .

(١) في لطيفة الجديدة من الوسائل بدل «سوفه» بقاء وتشديد «سوفه» بالقاف

و لظاهر به غلط وبدل عليه الروايات الاخرى المذكورة في المتن

(٢) ثل بواب وجوب الحج وشروطه ايات السادس ح - ١

(٣) ثل بواب وجوب الحج وشروطه الباب السادس ح - ٤

وصحبه ريد الشحام قل قلت لابي عبد الله - عليه السلام - التاجر يسوف الحج ؟ قال ليس له عدد، فان مات فقد ترك شريعة من شرايع الاسلام - (١) وتبريع الموت على تسوييف تبريع عسى احد فرصه ولادلالة له عسى اختصاصه بفرص الموت الطائفة الثانية ما يدل على حرمة التسوييف فيما اذا كان موجباً للترك الى آخر الموت مثل :

رواية معاوية بن عمار قال سئلت ابا عبد الله - عليه السلام - عن رجل له مال ولم يحج قط قال هو ممن قل الله تعالى ومحصروه يوم القيامة عسى قل قلت له : سبحان الله اعصى قل عبد الله عن طريق الحق - (٢)

وصحبة الحنفى عن ابي عبد الله - عليه السلام - قل ذا قدر الرجل على ما يحج به ثم دفع ذلك وليس له شغل بعده به فقد ترك شريعة من شرايع الاسلام الحديث - (٣)

ورواية ابي بصير قال : سئلت ابا عبد الله - عليه السلام - عن قول الله - عز وجل - ومن كان في هذه اعصى فهو الى الاخرة اعصى واصل سبيلا قال : ذلك لدى يسوف نفسه الحج بمعنى حجة الاسلام حتى تأتبه الموت - (٤)

وعرد ذلك من الروايات المذكورة هي الوسائل في ذلك الباب و لظاهر صحة الاستدلال بهذه الطائفة ايضاً كما يظهر من الحواشر وذلك لان مع حوار لتأخير وعدم ضرورة لوجوب لامحال للعدا بتمثل مذكورها ولا لعدته تركاً بل لشريعة ولا محالة بترتب عليه استحقاق العقوبة لانه لم يكن قاصداً لترك الحج بل كان عذراً على الاتيان

(١) تل ابواب وجوب الحج وشرائطه الباب السادس ج - ٦

(٢) تل ابواب وجوب الحج وشرائطه الباب السادس ج - ٢

(٣) تل ابواب وجوب الحج وشرائطه الباب السادس ج - ٣

(٤) تل ابواب وجوب الحج وشرائطه الباب السادس ج - ٥

به عدية الامر ن التأخير كان مستنداً الى عدم فورية الوجوب نظير من مات في لعصر
قل ان يصي الظهرو لعصر فانه لا يكون معافاً على ترك الصلوتين والعباد واستحقاق
العقوبة في المقام اما هو لاجل فورية وجوب الحج والاستدلال صحيح .

وحدسها : لرويات الظاهرة في انه يشترط في الثالث ان لا يكون مستقبلاً
يحب عليه الحج مثل صحبة معاوية بن عمار عن ابي عبد الله - عليه السلام - في
رجل ضرور فمات ولم يحج حجة الاسلام وله مال قال يحج عنه ضرورة لامله (١) .
فان الظاهر من المال المسمى في الدليل و لو بفربة المال المشت في الصدر هو
المال الذي يكفى للحج وتحتق به الاستعانة كما لا يخفى وعبر ذلك من الرويات
وتقريب دلالتها على تمام ان الاشتراط المذكور يكشف عن فورية وجوب
الحج لانه لو لم يكن وجوب الحج فورياً لما كان هناك وجب للاشتراط فمن هذا الطريق
يستكشف لفورية فيما نحن فيه .

ويرد عليه ان الوجه المذكور وان كان محتملاً الا انه يحتمل ان يكون الوجه
مجرد اشتغال الدمة بالحج وثوب التكليف فانه يلائم مع الاشتراط ايضاً ولا دليل
على ترجيح الاحتمال الاول حتى يتم الاستدلال .

وسادسها : الاحاديث الواردة في الحج البدلي الظاهرة في وجوب الاتيان به
فوراً وفي عام المدل بصيغة انه لا فرق من هذه الجهة بين وبين الحج عن الاستعانة
المفسدة في جهة الفورية اصلاً وهذه الروايات كثيرة :

سبها : صحبة محمد بن مسلم في حديث قل قلت لابي جعفر - عليه السلام -
فان عرض عليه الحج فاستحبي ؟ قل هو ممن يستطيع الحج ولم يستحبي ولو على
حمار اجدع اشر قال فان كان يستطيع ان يمشي بعضاً ويركب بعضاً فليقبل . (٢)

(١) ثل ابواب النجاة في الحج الباب الخامس ج - ٢

(٢) ثل ابواب وجوب الحج وشرائطه الباب العاشر ج - ١

وصحيفة معاوية بن عمار عن ابي عبد الله - عليه السلام - في حديث قال فان كان دعاه قوم ان يحجوه فاستحيى فلم يفعل وبه لا يسه الا ان يحرج ولو على حمار احد ع بتر (١) وغير ذلك من الروايات الواردة في هذا الباب .

ويرد عليه - مصافاً الى انه لا دليل على فورية وجوب الحج لبدلي وبه اد بدل لئلا يقع للحج ولم يقبده بالدم الاول بل كان عرصه محدد تحقق الحج من المدلول له لا يكون هذا دليل على لزوم الاتيان بالحج فوراً نعم فيما اذا دعاه قوم ان يحجوه بحيث لا تنفى الاستطاعة الى العام التالي لان عرصهم مصححة معهم في الحج كما د كان المدلول له عالماً بمسائل الحج وراذوا ان يكونوا معه ليتم حجهم وتكون ماسكهم مطابقة لما في الشريعة في مثل هذه الصورة لانسد دعوى فورية الوجوب لانتفاء الاستطاعة الدلية بحج العام والتحسين يأتي في محله - انه لا دليل على مساواة الامرين فاد كانت لفورية ملحوظة في وجوب الحج البدلي فلا دليل على عسرها في غيره من الحج عن استطاعة لعدم الدليل على التساوي وطلاق التباس . وسابعها الروايات الدالة على وجوب استئانة الموسر في الحج اذا مسه مرض او كرا وعذو او غير ذلك مثل صحيفة معاوية بن عمار عن ابي عبد الله - ع - قال : ان عبداً - ع - رأى شيخاً لم يحج قط ولم يطلق الحج من كره فامر ان يحجر رجلاً فيحج عنه . (٢)

وصحيفة الحلبي عن ابي عبد الله - عليه السلام - في حديث قال : وان كان موسراً وحل بيه وبين الحج مرض او حصر او امر يضره الله فيه وان عليه ان يحج عنه من ماله ضرورة لاماله له . (٣)

(١) ثل ابواب وجوب الحج وشرائطه الباب العاشر ح - ٣

(٢) ثل ابواب وجوب الحج وشرائطه الباب الرابع والعشرون ح - ١

(٣) ثل ابواب وجوب الحج وشرائطه الباب الرابع والعشرون ح - ٢

ونعرب دلائلها انه لو لم يكن وجوب الحج فوريا لما كان هناك وجه لوجوب الاستئابة المذكورة لانه مع مشروعية التأخير لا يجب عليه الاستئابة .

وفيه ان هذا الاستدلال تام لو كان معد الروايات وحوب الاستئابة فى العام الاول من الاستطاعة ايضاً لانه لا يجمع ذلك مع مشروعية التأخير مع ان الظاهر انصراف الروايات عن هذا العرص وان موردها ما اذا استقر على المستطيع الحج بالترك فى العام الاول مع القدرة عليه من جميع الجهات فانه فى هذه الصورة مع وجود حائل بينه وبين الحج من مرض او كبير او عدو او غير ذلك تحب عليه الاستئابة فلا دلالة لهذه الروايات على حكم المقام .

وثانيتها : مارواه الصدوق عن العيص بن شاذان عن ابي الحسن الرضا - ع - (١) انه كتب الى المأمون تفصيل الكباثر ومن حملتها الاستحفاف بالحج نظراً الى صدق بمجرد التأخير عن عام الاستطاعة وعليه فاداك التأخير معصية كبيرة فاللزام ان تكون لفورية واجبة كما هو ظاهر .

ويورد عليه انه لا يعلم صدق الاستحفاف على التأخير عن عام الاستطاعة ويأتى لكلام به فى بحث كون التأخير كبيرة ام لا فانتظر .

ذا عرفت ما ذكرنا من الوجوه الثمانية فقد طهر لك تمامية دلالة بعضها وصحة الاستدلال وان كان فى كثير منها ماقشة بل مع كماله وعليه فلا يسفى الاشكال فى فورية وجوب الحج بالمظر الى الدليل .

وبعد ذلك يتبع الكلام فيما يرتبط بالفورية فى مقامين :
احدهما . انه قد صرح المحقق فى الشرايع بان التأخير مع الشرائط كبيرة مؤنفة وقال لسيد فى العروة لا يبعد كونه كبيرة كما صرح به جماعة ويمكن استعادته من حصة من الاحبار واستدل عليه صاحب الجواهر بامرين :

الاول كونه كذلك في نظراهل لشرع ومرحمه لى ثبوت ارتكار المتشعبة
على كونه معصية كبيرة فاهم لا يرون من احر الحج عن عام لاستطاعة الاكذلك
ويقدحون في عدائته .

و لظاهران هذا الارتكار على تدبير الثوب يكشف عن موقة المعصوم -ع-
وعن الثاينى انه وليس كالارتكار في اصل فورية الوجوب الناشى عن الآراء و فتاوى
والرسائل العملية لعدم وجود الاتفاق هنا بل لم يعرض له الجميع كما انه لم يعرض
له المائى - ادم الله طله لشريف - فلامحالة بكون هذا الارتكار كائناً ولكن الظاهر
امكان لمسألة في اصل ثبوت هذا الارتكار فبالقدر المتيسر منه كون التأخير معصية
وما كونه معصية كبيرة فادحة في العدالة فلا .

الثانى روايه فصل بن شاذان لمتقدمة آتياً الدالة على ان الاستحفاف بالحج
من المعاصى لكبيرة والتأخير عن عام الاستطاعة يتحقق به الاستحفاف .

وقد انه يحتمل ان يكون المراد بالاستحفاف هو الاستحفاف نظري
والاعتقادي بمعنى عدم اعتقاده كونه من العرائض المهمة لالهية وان كان اصل وجوبه
معتقداً له ويؤيده انه يستعمل الاستحفاف في مقابل الترك وبه فرق بين ترك الصلوة وبين
المستحلف له وهى لحديث عن الصادق -ع- انه فى سعة حر عمره لشريف
امر بجمع اقوامه والمقربين اليه وقل لهم ان شعاعاً لاتال مستحفاً بالصلوة ومع
ملاحظة ان امر الصلوة فى الوقت ذئر بين الفعل والترك وان لاستحفاف غير لترك
يستدغمه ان الاثى بالصلوة مع عدم اعتقاد كونها من اهم الفرائض واعظم الوجبات
لاتال شعاعة اهل البيت - عليهم السلام - وعليه فلا دلالة لرواية فصل على ان من
غفر الحج مع اعتقاد ما فيه من الاهمية والعظمة واتى به فى العام القابل بكون مستحفاً
بالحج كما لا يخفى .

ثم على تقدير كون المراد بالاستحفاف هو الاستحفاف العملى ولاند -ح- من

ان يكون المراد به هو الترك فهل يصدق على مجرد الترك في عدم الاستطاعة او يندق بالترك الى آخر العمر الذي وقع لتعرض له في روايات التسوية المتقدمة والظاهر هو الاول فتدبر .

ويمكن الاستدلال على كون لتأخير معصية كبيرة بدلالة الشريعة الواردة في الحج لمشتمة على قوله تعالى : ومن كفر . . . ساء على ان يكون سبب الكفر هو مجرد لترك لا لترك انماشي عن اعتقاد عدم الوجود . كما احتراء في تفسير الآية - وعلى ان يكون المراد بالترك مطلق الترك لحاصل لترك في عام لاستطاعة لا لترك لمطلق المتوقف على ترك الى ان يموت فان اطلاق الكفر على ترك ساء على الامرين لانه ان يكون سبب المعصية والتسامح ولكن يستعد منه كونه معصية كبيرة لانه لا محال لاطلاق الكفر ولو محاراً على المعصية غير الكبيرة كما هو واضح . والظاهر مع كلا الامرين اما الاول فقد اشير اليه آتياً وما الذي فليطهر الآية في ترك لمطلق وان معدها نظير معد الاحبار الواردة في التسوية الى ان يموت ولا ملازمة بين الكفر الذي عن ترك الحج الى آخر العمر وبين الكفر الذي عن مجرد التأخير عن عام الاستطاعة كما لا يحصى وقد تقدم من جميع ما ذكرنا انه لا مجال لاثبات كون التأخير معصية كبيرة ولعله لذا لم يقع التعرض له في المتن مع وقوع التصريح به في الشرايع .

ثانيهما : قد فسرت العورية في المتن تماً للفتهاء بانه تجب المادرة في العام الاول من الاستطاعة وان تركه فيه هي الشيء وهكذا ومرحمه الى اعتبار العورية في جميع السنوات على تقدير مخالفة في السابقة والدليل عليه بعض ما يدل على صل اعتبار العورية كالأحبار الواردة في التسوية الدالة على عدم حواره بمنوانه وبطبيعته ومن المعلوم انه كما ان التأخير عن العام الاول تسوية كذلك التأخير عن العام الثاني مع عدم الاتيين به في العام الاول فلا مجال لتوهم انه على تقدير مخالفة العورية

مسئلة - ٢ - لو توقف ادراكه على مقدمات بعد حصول الاستطاعة من السفر ونهية اسبابه وجب تحصيلها على وجه يدركه في ذلك العام ، ولو تعددت الرفقة وتمكن من المسير نحو يدركه مع كل منهم فهو بالحجير ، والاولى اختيار ادقهم سلامة وادراكاً ، ولو وجدت واحدة ولم يكن له محذور في الخروج معها لايجوز التأخر الامع الوثوق بحصول اخرى (١).

في العام الاول تسقط العورية بالمرة ولا يجب عليه المادرة في عام الذي كما هو ظاهر (١) قد وقع التصرص في هذه المسئلة لحكم امرين :

احدهما المقدمات من السفر ونهية اسبابه بعد حصول الاستطاعة التي هي شرط التكليف وقد حكم بوجوب تحصيلها على وجه يدرك لحج في ذلك الدم والمراد من الوجوب هو الوجوب الشرعي ماء على الالتزام بامرين احدهما الوجوب لمعلق في مقاس الوجوب المحذور قد وقع لمحت في الاصول في استحالته وامكانه بظراً الى امكان التمسك عن المسموث اليه لعدولية الوقت المخصوص في تحقق الحج فاذا قبل فعنية الوجوب بمجرد الاستطاعة بصير الوجوب فعلياً والواجب استقبالياً والتائل بالاستحالة لا يرى امكان لا انعكاس كما في القائل بالعدم لا يرى مدماً فيه ولتحقيق في محله وثبتهما ثبوت الملازمة المتبادلة بين وجوب ذي المقدمات والوجوب الشرعي للمقدمة فانه - ح - بصير وجوب تحصيل المقدمات في باب الحج وجوباً شرعياً لانقضاء الامر الاول ثبوت التكليف بالحج قبل الموسم بعد حصول الاستطاعة واقتضاء الامر الثاني وجوب تحصيل المقدمات بالوجوب الشرعي لان لمعروض ثبوت الملازمة بين الوجوبين الشرعيين.

اما لو قلنا باستحالة لواحق المعلق وان دحالة الوقت في باب الحج كدحلته في باب الصلوة حيث لا تحب قبله فوجوب تحصيل المقدمات - ح - بصير وجوباً عقلياً لان العقل يحكم بانه اذا توقف اتيان المأمور به في وقته على ايجاد مقدمات قبله لا محيص عن الاتيان بها وتحصيلها بحيث يفدر على

أبنا الأمور به في وقت وبمعبر عن هذا يلزم المقدمات المفوتة كما انه اذا نكرنا
للملزمة في بحث مقدمة الواجب تكون المقدمة محكومة باللاسمية الغتلية لتوقف
حصول الأمور به عليها لفرص المقدمة فالوجوب في هاتين الصورتين يكون وجوباً
عالياً وفي الفرص الاول يكون شرعياً كما عرفت .
ثانتهما تملد الرفقة وفيه فرضان :

الاول : ما اذا كانوا موافقين في الخروج رماً والظاهر انه لا اشكال في انه اذا
كانوا متفقين في اصل الوثيقة وفي مرتبتها وتمكن من السير مع كل منهم يكون
محبوراً في الخروج مع اى واحد منهم كما انه لا اشكال في انه اذا كانوا محتتمين في
اصل الوثيقة فاللزم بحكم العقل اختيار من يشي بوضو له وادراكه الحجج منه ولا يجوز
له اختيار من لا يشي بوضو له وادراكه الحجج .

وما اذا كانوا مختلفين في مرتبة الوثيقة كما اذا كان بعضهم اوثق من الآخر
مظهر السيد في العروة لزوم اختيار الاوثق سلامة وادراكاً وصريح المتن عدم
الوجوب وان الاولى ترجيح الاوثق وهو اولى لانه لا دليل على مرجحية الاوثقية
عند العقل بعد كون الملاك مظهره هو مجرد الوثاقفة المشتركة بين الجميع كما انه
لا دليل عليها في الشرع فيجوز له اختيار غير الاوثق كما لا يخفى .

الثاني : ما اذا كانوا مختلفين في خروج من حيث الرماد او كانت هناك رفقة
واحدة واحتمل وجود اخرى وهذه الصورة مذكورة في المتن فانه ليس المراد
بوحدة الرفقة المذكورة به هو الانحصار الخاص بالعلم بعدم وجود اخرى فانه
مضافاً الى عدم كونه مراداً له بعبارة استثناء صورة حصول الوثوق بحصول اخرى
بعد ظهور كون الاستثناء متصلاً

وكيف كان ففي هذا الفرض اقوال اربعة :

الاول : ما افاده الشهيد في «الروضة» من وجوب الخروج مع الرفقة الاولى

وطاهره ثبوت لوحوب ولومع لعلم بالتمكن من المسير مع الثانية ودراك الحج معها نظراً الى ان مجرد التأخير تربط في اداء الواجب والارام الحروح مع لاولى مصبقا .

الثاني : ما عن الشهيد في الدروس من عدم حوار التأخير الامع الوثوق بالثانية وبالتمكن من المسير وادراك الحج معها وقد تبعه في المعنى .

الثالث : ما احتمله قوياً في المدرك حيث انه بعد استحصانه لما نقله عن الدروس قال : بل يحتمل قوياً حوار التأخير بمجرد احتمال سفر الثانية لانفاء لدليل على فورية المسير بهذا المعنى .

الرابع : ما حكاه في المدارك عن التذكرة من انه اطلق حوار التأخير عن الرفقة الاولى قال لكن المسئلة في كلامه مفروضة في حج النائب والظاهر به لارتباط بين المثلين وان لحج ليدبى تابع من جهة الفورية ومن سائر الحصصيت لما يدل عليه عقد الاجارة لفظاً او ابصاراً وهذا بخلاف المقام لدى يرتبط بما هو المستفاد من لادلة للفظية الشرعية الدالة على الفورية بصيغة حكم العقل بلروم تحصيل المقدمات فتصير الاقوال في المسئلة ثلاثة .

والظاهر هو القول الثاني الذي هو الوسط بين الاولين لان تعين لخروج مع الرفقة لاولى ولو مع العلم او الوثوق الذي يقوم مقامه عند العقلاء يحتاج الى دليل ودعوى كون مجرد التأخير تربطاً في اداء الواجب ممنوعة جداً فانه بعد فرض تعدد الرفقة وعدم الفرق بين الاولى والثانية بل ربما كانت الثانية وثق سلامة وادراكاً لا يحكم العقل بتعين الخروج مع الاولى وعدم حوار التأخير لحصول لعرض وهو ادراك الحج في عام لاستطاعة على كلا الفرصين كما هو لمعروض .

كما انه لا مجال لاحتمال حوار التأخير بمجرد احتمال حصول اخرى او تمكن منها فان التأخير بذلك مع احتمال القوت وعدم الادراك والمفروض التمكن مع

لغاية الاولى لايسوتعه العقل و لدليل عليه ما عرفت من لزوم لمادرة بصيغة حكم لعقل و نه لا يرى محالاً لتأخير في هذه لصورة صلا .

ثم انه في صورة الوثوق لى يجوز فيها لتأخير لو صدق عدم حروح و طلة اخرى او عدم التمكن من المميز به لا يكون ترك للحج في العام الاول موحياً لاستدراك العقوبة وتحقق المصيبة بوجه .

واما في صورة عدم حور التأخير لعدم الوثوق و نه صار التأخير مستمراً لمواظب الحج لعدم حروح الرفقة الثانية فرضاً ولا شك في سحتاق العقوبة على ترك الحج وعدم الانبيا بما هو الواجب عليه من رعاية السادره والمؤدية واما اذا لم يترتب عليه فوب الحج من حصص الرفقة الثانية وتمكن من المميز معها و حرح و ترك الحج فهل يترتب على مجرد التأخير غير الحادث سحتاق العمود ام لا ظاهر الجواهر ان ترتب حيث قل : « والا - اى وان لم يثق - و لعقد ثابت له من حيث التعرض للمصيبة و حرأة عليه » ، لتأخير عن الرفقة الاولى مع عدم الوثوق « الثانية وان تبين له الخلاف بعد ذلك و التمكن اللاحق لبرفع حكم الاحتراء السابق » . و الظاهر عدم تحقق المحرى بمجرد عدم الوثوق فان الاحتمال الذى يتساوى صرفاه لا يجتمع مع تحقيقه بل الظاهر انه يتحقق في خصوص صورة الوثوق « لخلاف فلايجرى ما افاده في جميع صور المسئلة .

ثم ان ظاهر الجواهر انه لا فرق بين الوثوق وبين تعليق لعقل مع ان الظاهر كون الوثوق هو الظن القوى المتاحم لعدم العلم الذى يعبر عنه بالاطمئنان و يعمل معه عند الغتلاء والعرف مقامه العلم والافمجرد الظن مع عدم اعتباره بوجه لاستلزم حور التأخير لعدم الفرق بينه وبين الاحتمال بوجه

مسئلة ٣- لو لم يخرج مع الادلى مع تعدد الرفقة في المسئلة السابقة او مع وحدتها واتفق عدم التمكن من المسير او عدم ادراك الحج بسبب التأخير استقر عليه الحج وان لم يكن اثماً ، نعم لو تسن عدم ادراكه لو سار معهم ايضاً لم يستقر بل وكذا لو لم يتبين ادراكه لم يحكم عليه بالاستقرار . (١)

(١) كان البحث في المسئلة السابقة مرتبطاً بالحكم التكليفي وفي هذه المسئلة بالحكم الوصفي وهو الاستقرار وعدمه وظاهر المتن استقرار الحج بمجرد التأخير ولو كان حاثراً كما في صورة الوثوق برفقة ثنية ولتمكن من المسير معها فانه لو تبين خلافه ولم تحصل الثانية او لم يتمكن من الخروج معها او لم يدرك الحج مع الخروج يستقر عليه الحج ويحب عليه الاتيان به ولو زالت الاستطاعة في الدم الثاني ولكنه مسمى على ان يكون موضوع الحكم بالاستقرار مجرد ترك الحج مع التمكن - منه كما قد صرح به في المروة - ولكن المحكى عن لمحقق - قدس - ان موضوع الحكم المذكور هو الاهمال والترك العمدي ومن المعلوم انه لا يتحقق الا في صورة الترك رأساً وعدم الخروج مع شيء من الفواعل وفي صورة الترك المستند الى عدم الخروج مع عدم الوثوق بالثانية فانه يتحقق - ح - عنوان الاهمال ولو كان متروكاً بمجرد الاحتمال مع الوثوق بالسوء للتأخير فلامجال لصدق الاهمال وعليه فلا يحكم عليه بالاستقرار وبحث ان بحث الاستقرار من الساحت المهمة لآفة والظاهر عدم ورود دليل حاص فيه بل يكون مستعداً من الأدلة الواردة في موارد المحتملة ومن الاحكام الاخرى الثابتة فيها فاللزام اعادة لتحقق في ذلك الى محله

ثم انه قد استثنى في المتن مورداً عن حكم الاستقرار :

احدهما - صورة تبين عدم الادراك لو سار مع الرفقة الاولى والوجه فيه بسى عدم التمكن من الحج في الدم لاول بوجه فلامجال للاستقرار اصلاً .
ثانيهما - صورة التثك في الادراك مع الرفقة الاولى والوجه في عدم الاستقرار

القول في شرائط وجوب حجة الاسلام

وهي امور : احدها الكمال بالبلوغ والعقل فلا يجب على الصبي وان كان مراهقاً ، ولا على المجنون وان كان ادوارياً ان لم يف دور افاقته باتان تمام الاعمال مع مقدماتها غير الحاصلة ، ولوجج الصبي المميز صح لكن لم يجز عن حجة الاسلام وان كان واجداً لجمع الشرائط عدا البلوغ والاقوى عدم اشتراط صحة حجه باذن الولي وان وجب الاستئذان في بعض الصور . (١)

فيه به سوء على الصبي الاول بصاً لاند مس احرار موضوع الحكم بالاستقرار و معروف انك في التمكن وعدمه فلا يترتب الاستقرار مع الشك في موضوعه كما لا يبحى .

(١) في هذا الامر جهات من البحث :

الاولى . عدم وجوب حجة الاسلام على الصبي مطلقاً وان كان مميراً مراهقاً وعدم وجوبها على المجنون مطلقاً وان كان ادوارياً والوجه فيه - مضافاً الى لاجماع المحقق - الروايات الدالة لظاهرة في به رفع النيم عن الصبي حتى يحتلم وعن المجنون حتى يعيق الدالة على رفع قلم اشكاف مطال .

ويدل عليه في خصوص المقام الروايات الاتية في لجهة لثمة الدلة على ان حج الصبي لا يحرى عن حجة الاسلام فانه لو كان الحج واحداً عليه بالاستطاعة لكان حجه حجة الاسلام .

بعم يستثنى من المجنون الادوارى ما د كان دور فاقته وافيّاً باتان تمام الاعمال والمناسك ونحصيل المقدمات عبر الحاصلة فيه - ح - عاقل يتمكن من الحج بمقدماته فهو واجب عليه كما في العاقل المطلق وكما في سائر التكليف والوطائف فلا اشكال في هذه الجهة من البحث .

له منه : صحة حج الصبي وعدم حرأته عن حجه الاسلام وان كان واحداً لجميع الشرائط سوى النوع ويبدل عليه روايات .

مها صحيحة اسحاق بن عمار قال سئلت اب الحسن - ع - عن ابن عشر سبب يحج ؟ قال : عليه حجه الاسلام اذا احسن وكذا بخارية عليها جمع اد طمشت (١) ومها رواية سبب عن ابي عبد الله - ع - في حديث قد سئلت عن ابن عشر سبب يحج قال عليه حجه الاسلام اذا احسن وكذا الجارية عليها الحج اد طمشت . (٢) .

ومها رواية سمع بن عبد الملك عن ابي عبد الله - ع - في حديث قال لو ان علاماً حج عشر حجج ثم احتلم كانت عليه فريضة الاسلام . (٣) وهذه الروايات الثلاثة مشتركة في الدلالة على عدم كون حج نكسي حجة الاسلام وانه لا يحري عنه بعد البلوغ ولو كان حجه واحداً لجميع شرائط وخصوصيات سوى النوع واما كون الوجه فيه هو بطلان عماده الصبي والحج لصادره منه و الوجه شيء آخر يجمع مع صحته عمده ووجه فلا دلالة لروايات عليه ام الرواية الاخيرة فدالاتها باعتبار عدم اشتغالها على السؤل بعد كونه في الاولين وصحة لان ثبوت حجه الاسلام بعد الاحتمال يجمع مع كلا الاحتمالين وما غيرها فلا يظهر من السؤل فيه مبروعة صحة حج الصبي عند السؤل حتى يكون الجواب ظاهراً في تقرير لان محرد فرض صدور الحج من ابن عشر سبب لادلائه فيه على ثبوت الصحة والمبرص في لحوب لعدم الاجراء بصوره وجوب حجة الاسلام عليه بعد الاحتمال لانكون قريبة على ان مورد السؤل هو الاجراء حتى يقال به

(١) ثل ابواب وجوب الحج وشرائطه كتاب الثاني عشر ج - ١

(٢) ثل ابواب وجوب الحج وشرائطه كتاب الثاني عشر ج - ٢

(٣) ثل ابواب وجوب الحج وشرائطه كتاب الثالث عشر ج - ٢

لا بد في الاجراء وعدم لاجراء من مرض الصحة لأن الجمع المأصل لا مجال لاجرائه
عن حجة الاسلام أصلاً وللارم مستفادة صحة حج الصبي من روايات الأخرى أو
من التعدد الكلية الدالة على أن عمدت الصبي شرعية وقد حثناها في كتابنا :
« لقواعد الفقيه » وسأبني في ذيل هذه الحقبة شاء الله تعالى .

ومنها ما رواه الصدوق بإساده عن ابن بن لحكم قال : سمعت ابن عبد الله
- ع - يقول : الصبي إذا حج به فقد قضى حجة الاسلام حتى يكبر (١) وانكلام
في هذه الرواية تارة من حيث لشد وأخرى من حيث الدلالة

أما الأولى فقد روى صاحب الوسائل الرواية عن ابن بن لحكم وروى
يقول مع توضيح ما : انه لا وجود له في الكتب الرحالية ولا في كتب الحديث
والصحيح كما في محكي الفقيه هو ابن بن لحكم والظاهر ان انما هذا لا يكون
ابن بن نعلب الذي هو من أعظم الرواة وثبتهم لعدم روايته عن غير الإمام
- ع - عالياً ولا يكون ابن بن عثمان أيضاً لعدم ثبوت رويته له عن حكم بن الحكم
بعم يوحى ومن روى عن حكم بن الحكم لصرفي الثقة روايتان رواهما ابن
عنه - كما في جامع الرواة وإراحة لأشتاهات عن الطرق والأساد : أحدهما في
التهديب والأخرى في الكافي ولكن لا تعلم حاله من جهة لوثاقة بالرواية من حيث
الشد صعبة هذا ولكن لظاهر انه هو ابن بن عثمان الثقة ورواية معنونة من حيث
الشد كما سبأني في بعض المباحث الآتية انشاء الله تعالى

وقد صرح هذا أيضاً في بعض المباحث الآتية ان الرواية عن حكم
بن الحكم هو بان ابن بن عثمان وقد حكى ذلك أيضاً ابن المحمدي في المعرب .

واما من حيث الدلالة فظاهرها اطلاق حجة الاسلام على حج لصبي وان
كان التقييد بقوله . حتى يكبر ظاهراً أيضاً في عدم اجرائه عن الجمع بعد الكبر

وهذا تصوير قريبة على ان الاطلاق المذكور ليس متنياً على الاصطلاح المعروف في حجة الاسلام بل المراد به هو الحج لمشروع في الاسلام او الحج الواقع في حال الاسلام .

وربما يدل بانه قد طلق حجة الاسلام على حج البائس في بعض الروايات مع انه لا اشكال في بقاء حجة الاسلام على البائس لو استطاع . والرواية التي اشير اليها هي رواية مدوية بن عمار قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل حج عن غيره يجزئه ذلك عن حجة الاسلام ؟ قال : نعم (١) .

ولكن لو كان مرجع التصير في قوله «يجزئه» هو لغير لدى هو المبوب عنه بحيث كان مرجع السؤال الى كفاية حج البائس عن المبوب عنه لا يبقى للاستشهاد به محال كما انه لو كان مرجع التصير هو الرجل لثبت لكاتب الرواية دالة على الاجراء غاية الامر كونها مخالفة لمصوص الآخر والفتوى نعم لو اريد توجيهها بتصير كالمقام .

ثم انك عرفت انه لادلالة للروايات الدالة على ان حج الصبي لا يكفي عن حجة الاسلام بعد ما بلغ على صحة حج الصبي ومشروعيته واستحبابه ولكن يستفاد ذلك من طرق آخر :

احدها : هي الخلاف فيه وفي محكي طاهر التذكرة و لم ينتهي به لاحلاف فيه بين العلماء بل ادعى عليه الاجماع كما في المستد وهذا الاتفاق في مسألة لحج اذا نصح الى لحلاف في مسألة مشروعية عبادات الصبي يكشف عن ان للحج خصوصية من بين العبادات ولان تكون من صغريات تلك الاعددة ولكن حيث يحسن ان يكون مسند المحمدين بعض الوجود الآتية يخرج الاجماع عن الاصل ولا تكون له كاشعة بنفسه كما هو ظاهر .

ثيب: لاحرار الدانه على رجحان الحج و استحبابه وترتب فوائد كثيرة احروية وديوية فيها -بعمومها- او طلاقها- تشمل الصبي يها وقد اورد كثيراً منها فى وسائل فى باب الثامن والثلاثين من ابواب وحوب الحج و شرائطه ومن المعلوم انه لامحال لتخصصها او تنسدها بحديث رفع النسم عن لصبي بعد ظهوره فى نفسه سحاط كلمة الرفع وتمديته عن ولحاط وقوعه فى مقام الامتنان فى رفع حصوص التكاليف لالراية لعدم ثبوت الكلفة والمشقة فى غيرها وعدم كون رفعه ملائماً للامتنان بوجهه فتبقى دلالة هذه الروايات نافية على عمومها واطلاقها شاملة للصبي ايضاً .

ثالثها . لاحرار الدالة على استحباب احجاج الصبي غير المميز بتفريب به اد كان احجاج لصبي غير المميز مستحباً فحج للصبي المميز مستحب بالاولوية لقطعية دل ربما يقال ان بعض هذه الاحار يشمله بل يختص به مثل :

صحبة زبارة عن احدهما - عن - قال . اذا حج لرجل معه وهو صغير فانه يامره ان يلتصق ويرص الحج فان لم يحسن ان يلتصق لتوا عنه ويطاق به ويصلى عنه قلت ليس لهم ما يذبحون قال : يذبح عن الصغار ويصوم الكبار ويتنفل عليهم مايتنفل على المحرم من الثياب والطيب وان قتل صبيداً فعلى ابيه . (١) نظراً الى صراحتها فى نه بما يحج بالصبي ان لم يتدر على ان يحج بنفسه والاحج بنفسه .

وبرد عليه ان قوله « فان لم يحسن ان يلتصق » وان كان ظاهراً فى ثبوت فرضين الا ان الظاهر كون كلا الفرضين مصداقاً للصبي غير المميز غير لقادر على ان يحج بنفسه والشاهد عليه قوله - ع - بعد ذلك ويطاق به ويصلى عنه فانه حكم فى كلا الفرضين فمن اين يستفاد حج الصبي بنفسه كما لا يخفى وما قوله يامره ان يلتصق ويرص الحج فليس المراد به هو ادنه له فى ان يحج ولا لالتصق مع قوله « حج الرجن بابنه » فانه ظاهر فى الاحجاج والمراد من الامر بالتلبية هو تلقية اياها كما لا يخفى

ورواية ابن بن الحكم قال سمعت ابا عبد الله - عليه السلام - يقول الصبي اذا حج به ود قضي حجة الاسلام حتى تكبر، وابعد اذا حج به ود قضي حجة الاسلام حتى يفتي (٢) بقرب الدليل فردة على بن لمراد من «حج به» هو الامر بالحج ولا بد له فيه لانه لا معنى لاحجاج لمسلم في دليل الصبي وقد عرفت ان تصحيح هو انما عن الحكم وان انا هذا هو ابن بن عثمان فالرواية من حيث لست لا مجال للحدثه فيها .

واما الاولونه المذكوره اولاً فغير واضحة لأن استحباب الاحجاج ثابت في حق الولي فكيف يستبعد منه الاستحباب على الصبي نفسه ان كان ممراً ولكن الطريق الثاني كاف في اثبات المشروعة والصحة وان لم يكن بها في سائر العادات .

الجهة الثالثة في عدم الاول في مشروعة حج الصبي واستحبابه وعدمه والمنسوب الى المشهور الاعتناء بن في الحواجر استظهار لاجماع من بقي لحلاف فيه بين العلماء في محكي لمتنهي والتذكيره ولكن الذي ذهب اليه لسيد في العروة واختاره كثر الساجدين منه هو عدم واستدل للمشهور بما روي :

أحد هذه - الحج عنده خاصة منه من الشارع وقد قام الدليل على مشروعيته مصفاً في الناحية في حوال الصبي الذي دليله الولي لانه التدرج المميز من ادلة الدالة على المشروعية للصبي وفي غير هذه الصورة ثبت في اصل المشروعية ومع شك فيها تحرى صالة العدم ولا محل لقياس المتعام على الموارد التي تكون اصل المشروعية مستمراً ولكن شك وقع في قد وجودي او عدمي كموارد دوران الامرين لاقل ولاكثر لارتداضيين حيث يرجع فيها عدم الاطلاق الى اصالة البرائة عن وجوب الرائد و لوجه فيه كون اصل المشروعية في المتام مشكوكاً .

والجواب عنه انه لا فرق في حوار الرجوع الى الاطلاق بين صورتين اصلا

فمن طلاق الادلة المتقدمة لدالة على المشروعية للصبي يستفاد انه لا فرق بين صورة وجود اذن وصورة عدمه اصلا فلا وجه لهذا الدليل

ثانيهما : استتاع الحج للذل ومن المعلوم ان جوار تصرف الصبي في المال مشروط بذن الولي وقد مثل في لعروة للمال بالهدى والكفارة ولا حية اورد على هذا الدليل به يمكن ان يقل ولا بعدم ثبوت الكفارات عليه لان عدم الصبي وخطاه واحد وتباين بعض محرمات الاحرام لا يوجب الكفارات وسيأتي المحدث فيه اشاء الله تعالى وثبأ به لو سلم ثبوت الكفارة فان مكى الاستدانة من الولي فهو والا فيدحض في العاخر ومجرد ذلك لا يوجب سقوط الحج وتوقعه على ذن الولي بل يمكن الالتزام به بانى بالكفارة بعد اللوع وهكذا فمن الهدى ان مكى لاستيدان من لولى فهو والا فيكون عاجزا عن الهدى .

ولكن الظاهر ان المراد به هو مصارف الحج الموقف عليها الحج دوعا لاستلزامه الدهر وغيره فيكون المراد ان استتاع الحج له يوجب توقعه على الاذن . ولكنه يرد عليه - مصافا الى امكان ان يتحقق الذل من حية - مثلاً - او من غيره بحيث لا يكون الحج له مسلماً تصرف شيء من اموال نفسه اصلاً - انه لو سلم ستلزامه لصرف مال نفسه مطلقاً فنول ان في مقابل ما يبدل على عتار اذن الولي في التصرفات المالية لصادرة من الصمير الأدلة الدالة على استحباب الحج ومشروعيته بالإضافة اليه غاية لامراك عرفت ان في هذا المجال طائفة تدل بدمومها او اطلاقها على لاستحباب للصبي وطائفة تدل على خصوص الاستحباب للصبي اما الثالثة الاولى فالسنة بسبها وبين ادلة اعتبار الاذن في التصرف للمدى عموم وخصوص من وجه اثبت مدنى الافتراق ومادة الاجتماع اما الاولتان فهما حج غير نصي والتصرف لمالى في غير الحج واما الثانية فحج النصي ولا مرجح لدليل اعتبار الاذن بل يقع التساقط ويرجع الى اصالة عدم الاعتدال ولم يقل بان موافقة المشهور مرجحه لدليل

مسئلة ١ - يستحب للولي ان يحرم بالصبي غير المصروف جعله محرماً
 وليس ثوبى الاحرام ويسوى عنه ويلقبه التلبية ان امكن و الا يلبى عنه
 ويجسه عن محرمات الاحرام ويأمره بكل من افعاله وان لم يتمكن شيئاً
 منها يسوب عنه ، ويطوف به ويسعى به ويقف به فى عرفات ومشعر وعسى ،
 ويأمره بالرعى ولو لم يتمكن يرمى عنه ويأمره بالوضوء و صلوة الطوائى وان
 لم يقدر يلقى عنه ، وان كان الاحوط انان الطعل صورة الوضوء والصلوة
 ايضاً واحوط منه توضؤه ولو لم يتمكن من اثنان صورته . (١)

اعتبار الادن .

واما العائنة الدية على تقدير تماميتها والاعصاص على لساقطة المتقدمة
 والارم لالتزام بكونها محضصة لدليل اعتبار الادن والانترم للغوية كما لا يحى
 ولكن مورد هذه الطائفة صورة وجود ادن الولي كما هو طهروايات هذه الطائفة
 هذ والذى يسهل لاحتساب انه لامدركة بين الطائفتين وبين ادلة اعتبار الادن بوجه ود
 مفادها ثبوت الاستحباب والمشروعية وصحة العمل من الصبي ومفادها اعتبار الادن
 فى حوار التصرف المالى والامافاة بين الامرين فانه يقال بان حور تنصرفه بتوقف على
 الادن ولكن حجه لا يكون مشروطاً به والكلام اما هو فى الحج لافى المال فلولم
 يثبند من الولي وصرف متداراً كثيراً من ماله فذلك لا يصير بحجج الذى لم يقم
 دليل على كونه مشروطاً بالادن فالاقوى - ح - ما عليه المتس نعم لوقفاً بانه لايجوز
 للولي لادن للصبي فى مثل الحج لعدم كونه مصلحة مالية وعبئة ديبوية ودائرة
 لادن محدودة بالتصرف الذى كان كذلك وقتئذ ، باستلزام الحج لتصرف المالى ولو عالمياً
 لكان مقتضى دلة استحباب الحج للصبي سقوط اعتبار الادن لثلاث لرم اللغوية ولكن
 الظاهر عدم كون دائرة الادن محدودة بذلك بحيث لايجوز له لادن فى التصديق بماله
 ولو يسيراً وعليه فلامافاة بين الدليلين بوجه .

(١) فى هذه المسئلة جهات من البحث :

الاولى : صل ثبوت الاستحباب للولي في ان يحج بالصبي غير المميز ويدل عليه - مضافاً الى انه المشهور بين الاصحاب بل ادعى في الحواشر انه يمكن تحصيل الاجماع - روايات متعددة :

ومنها : صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث قال : قلت له ان معنا صبياً مولوداً فكيف يصنع به ؟ قال : مراسته تنقي حميدة فتسالها كيف تصنع بصبيها ، فانتها وتثلثها كيف تصنع فتالت اذا كنت يوم لتروية فاحرموا عنه وجردوه وغسلوه كما يجرد المحرم وقفوا به الموقف ، فاذا كان يوم الحر فارموه واحلقوا رأسه ثم روروا به اليث ومرتى الجارية ان تطوف به بالبيت وبين الصفا والمروة (١) وحميدة روضة الامام الصادق وام موسى بن جعفر عليهما السلام وكانت تفية صالحة عالمة .

ومنها : صحيحة معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال : انظروا من كان معكم من الصبيان فقد موه الى الحققة او الى ثمان مرويصنع بهم ما يصنع بالمحرم ، يطاف بهم ويرمى عنهم ومن لا يجد الهدى منهم فليصم عنه وليه . (٢)

ومنها : صحيحة زرارة عن احدهما عليهما السلام قال اذا حج الرجل بانه وهو صغير فانه يأمره ان يلبي ويعرض الحج فان لم يحسن ان يلبي لتوا عنه ويطاف به ويصلى عنه قلت ليس لهم ما يبدحون قال يذبح عن الصغار ويصوم الكبار ويتقى عليهم ما يتقى على المحرم من الثياب والطيب وان قتل صيداً فعلى ابيه . (٣)

ومنها : عبر ذلك من الروايات الدالة عليه .

ثم ان طاهر هذه الروايات كالعناوى اطلاق الحكم في الصبي غير المميز وانه

(١) ثل ابواب اقسام الحج لباب الرابع عشر ح - ١

(٢) ثل ابواب اقسام الحج لباب السابع عشر ح - ٣

(٣) ثل ابواب اقسام الحج لباب الرابع عشر ح - ٥

لا يكون له حد في الثعل الذي ولد من يومه يجرى في ولته هذا الحكم ولكن هو رواية واحدة طهارة في التحديد وهي روية محمد بن الفضيل قال سئلت ابا جعفر الثاني عليه السلام عن نصي متى يحرم به ؟ قال : اذا اضر . (١)

وقوله . اذا اضر يمكن ان يكون من باب الافعل و يكون معناه - ح - كثرة ثعر الصبي والثعر ما تقدم من الاسنان ويمكن ان يكون من باب الافعل وعليه فاصله : اضر قلت التاء ثاء فصارت اضر بالتشديد وهذا هو الذي قاله ابن فارس في كتاب مقاييس اللغة الذي هو من اصول كتب اللغة وقد مره من ثعى اسمه ولكن في كتاب لمصاص قد مر الثعر في مسألة مالوك دت المألوفة من ثعر من سقطت اسنانه لرواصع الثنى من سألها السقوط وسن مكانها لاسنان لاصلية .

وعلى كلا التقديرين فما نصي ورود الرواية في عدم التحديد و ظهورها في معروعية ثوب لحد عند المسائل ولتقريره في اجواب بيان الحدان تكون الرواية محاولة لروايات المتقدمة والامحل لدعوى عدم المعارضة او بالاطلاق والتقييد لكونهما مشتبين وذلك لاحل اقتضاء مقام التحديد لذلك غاية الامر ان ما دل من الروايات لمتقدمة بالاطلاق تكون قابلة للتقييد بهذه الرواية وام مثل صحيحة بن الحجاج الذي ورد في سؤالها بمعا صبياً مولوداً لا يمتنع مع هذه الرواية بوجه سواء كانت من باب الافعال او من باب الافعال لان نصي مع وصف كونه مولوداً يكون المتعاقب منه عند العرف هو نصي الذي يكون قريب العهد بالولادة ولم يمض من ولادته الا زمان قليل مع ان الانقار لا يمتنعق الابمضى اشهر كثيره ولا شمار يتوقف على سبعين متعددة بل في القاموس ان الصبي من لم يعظم بعد وان كان الاطلاق في نفس هذه الرواية يكون على خلافه وعليه فتقع المعارضة بين هذه الرواية

والترجيح مع الصحیح لمؤقتة المشهور .

الجهة الذمة في هـ هل يختص الحكم بالصبي أو يشمل لصية أيضاً وقد استشكل فيها صاحب الممسند والظاهر ان مشأ الاشكال لروم الاقتصار في لحكم المحاط للاصل على الدر المتين فان سحب الاحح حكم محالف للعدة لا يكون مبهوداً في شيء من العذاب لآخري فان موضوع الاختلاف في شرعية عذاب الصبي وتمريضها هو الصبي المميز واما الصبي غير المميز فلا بحث في عدم شرعية الصورة لحاصلة منه ولا في عدم استصحاب حممه عليها لتولي .

و ما كونه لتقدير الميقن بدلالة الروايات المتقدمة على حكم لابس او الصبي او الصبيان الذي هو جمع الصبي فلا يظهر منها حكم الصية بوجه .

وربما يقال بدلالة مؤنفة يعقوب على حكم الصية قال نسب لابي عبد الله - ع - ب معنى صية صدرأ وان احاف عنهم الرد فمن بن يحرمون ؟ قال ايت بهم المرج فليحرموا منها فذلك اذا اتيت بهم الفرح وقعت في نهمة ثم قال فان حفت عليهم فابت بهم للحمة (١) بناء على كون «يحرمون» وكذا قوله «فليحرموا» بصيغة المسمى للمفعول لينطبق على الصبي غير المميز .

وجه الدلالة ان الصية وان كانت جمعاً للصبي وجمع الصية الصبايا

الا ان متعاهم العرفي من الصبة الصغار من الاولاد اعم من الذكر والانثى .

قول ثم يظهر وجه خصوصية هذه الرواية بعد ما كان المدكور فيها هي الصبة التي تكون جمعاً للصبي .

ولظاهر ان مورد الروايات وان كان هو الصبي او لابس او مثلها الا ان العرف لا يرى له خصوصية بن يستفيد من نفسه، شمول الحكم للصية ايضاً وهذا كعموان «الرجل» المأخوذ في ادلة شكوك الصلوة الذي يكون خصوصيته ملزمة بنظر

العرف ولا يضاف عدم اختصاص الحكم بالذكر .

الجهة الثامنة في كيفية أحكامه فنقول :

أما في الأحكام فهي شأن الولي لحرص كونه صياً غير ممبر و هو لا يندبر
على الية بوجه غاية لأمران الولي ينوي إحرام الصبي بحيث يصير لصي محرمأ
ويدل عليه ظهور الروايات المتقدمة في ذلك وإن وقع في صحيحة ابن الجراح
التعبير بقولها : فأحرموا عنه لكن الظاهر أنه ليس المراد هو إحرام الولي عن
الصبي كالأحرام المتحقق من النائب بقربة قولها : وحردوه وعملوه وغيرهما فالمراد
هو الإحرام به ولذا لا بد له من مراعاة أن لا يتحقق من الصبي ما يحرم على المحرم
النابع من محرمات الأحكام كما قد صرح به في صحيحة زرارة المتقدمة حيث قل
ويتقى عليهم ما يتقى على المحرم من الثبات والطيب ومن المعلوم أن ذكرهما
هو من باب المثال للأجل خصوصية بهما .

ثم أنه لا يبعد أن يقال بأنه كما يستحب النطق بالية في أعمال حج معه كذلك
يستحب التلطف بها في إحرام الصبي كما قل صاحب الجواهر وتبعه السيد في لغوة
فيقول : اللهم اني أحرمت هذا الصبي

ويليه ثوبى الأحكام كما ورد في بعض الروايات ويأمره بالتلبية أي يلتزمها
أن أحسها وإن لم يحسنها فليحسها كما وقع التعرض لكلا العريصين في رواية زرارة
على ما عرفت في معناها .

و ما الطواف فحيث أنه يكون مشروطاً في النابع ومن يحكمه بالعمدة وقع
ليبحث في أنه هل يجب التوضؤ هما أم لا وعلى التثدير الأول فالأمر هو وضوء
الولي أو لصي بمعنى إثباته بصورة الوضوء وعلى تقدير عدم التمكن توضؤه و
كليهما وجوه بل أقوال متعددة :

قال في محكي التذكرة : وعليه أن يتوضأ للطواف ويوضأه فإن كانا غير

متوصّين لم يجر الطواف ، وان كان الصبي متطهراً و الولي محدثاً لم يجره ايضاً لان الطواف بمعونة الولي يصح والطواف لا يصح الاطهارة وان كان الولي متطهراً و الصبي محدثاً فللمشقة قولان احدهما لايجزى . . . » وذكر في الحواهر بعد نقل هذه العمارة : قلت لاريب في ان لاحوط طهارتهما معاً لانه المتيقن من هذا الحكم المخالف للاصل وان كان يعوى في المطر لاكتفاء بطهارة الولي كما يؤمى اليه ما في حبر ررارة من الاحتراء بالصلوة عنه .

اقول: ممثلة الصلوة لانتفاش الطواف بعدكون لتسير في لرواية المذكورة يضاف به وبصلي عنه والوجه في لفرق هو امكان الطواف بالصبي غير المميز مطلقاً سواء كان بالحمل او بالتدبير واما الصلوة فلا تجزى فيه ذلك لانه لا يمكن حمل الصبي في السنة الاولى من ولادته حثاً - على الصلوة فاعتبار الطهارة فيها باعتبار كون الولي هو المصلي واما الطواف فالتألف هو لطفل وان كان بمعونة الولي . هذا ويظهر من كشف اللثام ان اعتبار طهارة الولي كانه لا شكاليه واما الاشكال في اعتبار طهارة الصبي حيث قال ، «وعلى من طاف به الطهارة كما قطع به في التذكرة و لدروس وهل يجب ايفاق صورتها بالهمل او المحسوس وحدها كما في الدروس وظهر لتذكرة من انها ليست طهارة مع لاصل ومن انطوافه لانه طواف بالمحمول» وقل بعض الاعلام في شرح العمدة ما خلاصته : انه ان تمكن لاداء من الوضوء ولو بتعليم الولي اياه فهو وان لم يكن الطفل قابلاً للوضوء فلا دليل على وضوئه و ما ورد من إحجاح الصبي انه هو بالسنة الي افعال الحج كالطواف والسعي واما الامور الخارجية التي اعتبرت في الطواف فلا دليل على انها صورة فان الأدلة منصرفة عن ذلك كما انه لا دليل على ان الولي يتوصاً عنه فيما اذا لم يكن الطفل قابلاً للوضوء فان لوضوء من شرائط الطائف لا الطواف والمفروض ان الولي غير طائف واما يطوف بالصبي فالصحيح انه لا يعتبر الوضوء اصلاً .

اقول لو فرض ان الأدلة مصروفة عن الأمور الحارحية المعشبهة في الطواف فلا دليل على لزوم الوضوء وان تمكن الطفل منه ولو بتعميم الولي كما لا يحى .
 و لظاهر انه لا محل لدعوى الانصراف بن المستفاد من الأدلة بموان الصائفة
 ان كل ما يتمكن لصي من الاتيان به فاللزام ان يأتي به نفسه ولو بتعميم الولي
 اياه من دون فرق بين الافعال وبين المقدمات ولكن تسلم لزوم طهارة لولي على
 ما في التذكرة وكشف الثام يوجب الترهل في لاقتصار على طهارة الصبي وان
 كان الدليل المذكور في التذكرة غير صالح للاستدلال به فان مجرد توقف صحة
 طواف الصبي على معرفة الولي لا يقتضي اعتبار طهارة الولي بوجه بعد عدم كونه
 متصفاً بانه طائف وقد عرفت الفرق بين الطواف وبين الصلوة كما في الرواية
 فالاحوط الجمع بين الطهارتين وضوء الصبي او توضأه ووضوء لولي .

ثم انه لم يعم ان الوجه في عدم التمرص للطهارة في لطوف وتعرضه لها
 بالاصافة الى الصلوة كما في المتن هل هو لعدم اعتبار طهارة عبده في الطواف
 بوجه كما عرفه من بعض الاعلام او يكون التواف بظنه مثل الصلوة لا يبعد ان
 يكون لوجه هو الثاني

كما ان الظاهر بملاحظة تحقق بية الاحرام من الولي نية الطواف ايضاً
 وطعته لانه لا يمكن ان تتحقق من الطفل بعد كونه غير مميز كما هو المفروض .

ثم ان طهر جملة من روايات المتقدمة هو رمي الولي عنهم ومعناه ان هذا العمل
 خارج عن دائرة قدرة لصي غير المميز فتأتي به الولي ولكن في محكي القواعد
 والممروط انه يستحب له ترك الحصى في يد غير المميز ثم يرمي الولي ي بعد
 اخذه من يده وفي محكي المستهى: وان وضعها في يد الصغير ويرمى بها فحمل
 يده كالألة كان حساً وسيأتي البحث في هذه الحجة في مباحث لرمي اشاء الله تعالى

مسئلة ٢ - لا يلزم ان يكون الولي محرماً في الاحرام بالصبي بل يجوز ذلك وان كان محلاً . (١)

مسئلة ٣ - الاحوط ان يقتصر في الاحرام بغير المميز على الولي الشرعى من الاب والجد والوصى لاحدهما والحاكم واميه او الوكيل منهم ، والام وان لم تكن ولأ ، والاسراء الى غير الولي الشرعى ممن يتولى امر الصبي ويتكمله مشكل وان لا يخلو من قرب . (٢)

(١) وجه عدم اللزوم انه وان كان المبروص في بعض لروايات المتقدمة كصحيفة زرارة لوردة فيما داحح الرجل باسم الصبي صورة حج الولي يصح لان الظاهر اطلاق النص الاخر وشموله لما اذا لم يرد الولي الحج اصلاً فالحكم عام بكل المرصين .

(٢) القدر المتفق من ثبوت الحكم الاستحبابي بالاضافة الى الاحجاج هو لولي شرعى الشامل للمذكورين في المنس والمحدث في ثبوت الولاية لهم موكون الى محله .

واما غير الولي شرعى فان كان هو لام فالظاهر ثبوت هذه الولاية له ، وفاقاً للمبسوط والخلاف والمنتهى والمنتهى والتحرير والمختلف والدروس بن في المدرك بسبه الى الاكثر وان سبه في الشرايع الى القول مشعراً بصحيفة او التريديد فيه ويدل عليه - مصافاً الى اشار صحيفة عبد الرحمن بن الحجاج المشتملة على امر الامام عليه السلام بان تنفى ام المولود حميدة وتثبث عنها كيف تصنع بصيائها بذلك بن دلالتها عليه - صحيفة عبدالله بن مسكان عن ابي عبدالله عليه السلام قال : سمعته يقول مر رسول الله - ص - برويثة وهو حاح فتدبث اليه امرأة ومعه صبي لها فذلت يارسول الله - ص - ايحج عن مثل هذا قل : نعم ولك اجره (١) فان السؤال وان كان لادلاله

له في نفسه على تصدى الام للاجحاح لاجتماعه مع اجحاح الاب من محض نظر
السائلة ان كون الصبي غير معبر يناسب مع الحج عنه - الذي يكون المراد هو
الحج به وليس المراد هو السائة في الحج عن الصبي - ام لا ، لان قوله - ص -
في الجواب : وانك اجره طهر في تصدى الام للاجحاح وثوب لاجلها فلامحل
بالشكل في الام بوجه ودعوى ان ثوب الاخر لها اعم من اجحاحها اياه مدفوعه
بكونه خلاف الظاهر جداً .

واما غير الام قرب ، يقال - كما قاله بعض لاعلام - به يجوز لكل احد ان يحرم
بالصبي لان الدليل على حرمة التصرف بالصبي ما لم يستلزم التصرف تصرفاً مالياً
ولدى يحتاج الى ان الولي ما يرجع التصرف بالصبي الى التصرف في اموره
وما اذا لم يرجع اليه فلا دليل على توقف حوزة على دن الولي وعليه يجوز اجحاح
لصبي لكن من يتولى امر لصبي ويتكلمه وان لم يكن ولياً شرعياً بل كان من الاحباب
والظاهر انه ليس المبحث في الحوار من جهة كونه تصرفاً في الصبي حتى يتكلم
بمثل ما ذكر بل المبحث انه هو في ثبوت الاستصحاب المستند من الأدلة لمقدمة
وانه هل يختص بالولي او يعم غيره ايضاً وهذا لا يرتبط بالجور من جهة كونه تصرفاً
في لصبي بوجه بل اللزم ملاحظة ثبوت الأدلة وربما يدل بدلالة صحيحته معاوية بن
عمار المتقدمة على ذلك نظراً الى قوله - ع - بطروا من كان معكم من لصبي فقدموه
الى الجحمة . . (١) فان من كان معهم من لصبيان عام يشمل صبي نفسه وصبي غيره
ولكن الظاهر انه لامحال لاستعادته العموم منه فانه حيث يكون المراد هو
لصبيان غير المميزين ومن المعلوم ان مثلهم يكونون مع اوليائهم لان استصحاب
صبي لغرم مع فرض كونه غير معبر خلاف المتعارف خصوصاً في سفر لحج فلا دلالة
للوابة على تصدى غير لولي للتقديم الى الجحمة كما لا يخفى .

مسئلة ٣- النفقة الزائدة على نفقة الحصر على الولي لامن مال الصبي
الا اذا كان حمله موقوفاً على الشر به فمؤنة اصل الشر - ع- على الطفل
لامؤنة الحج به لو كانت زائدة . (١) .

وربما يتوهم دلالة صحيحة زرارة المتقدمة ايضاً على ذلك نظراً الى قوله
- ع- . وان لم يحسن ان يلتصق لتوابعه . (١) فان لاتبان نصيبه لجمع مع كون
المعروض في المورد حج الرجل بانه وهو صغير لا يثبت الامع حوار تلبية غير
الولي من الحجاج المتعدين لانه لا معنى لزوم تلبية الجميع وبعبارة اخرى لمعروض
في الرواية يحاط هذا التعبير تعدد الحجاج فإضافة السية الى الجميع لا يكاد يصح
الامع صحة تلبية غير الولي كما لا يخفى .

وفي ادب الرواية فربه على كون العدد المعروض في لروية تعدد الاولياء
والصغار فكما ان الجمع نبت في حاجة لاولياء كذلك منحوق في حاجة لصغار
وذلك قوله - ع- يدح عن الصدروبصوم لكار ويتقى عنهم ما ينسى على لمحرر
... فلا دلالة للروية على تلبية غير الولي بل كل ولي يتصدى لتلبية صغيره ولا حله
يصح لتعبير بقوله : لتوابعه والجمع بين هذا لتعبير وبين كون لمعروض في و
الرواية هو حج الرجل بانه هو حمله على كون المراد به هو الحسن القبل لارده
الجمع منه فتدبر جيداً .

(١) حيث ان احتجاج الصبي عمل يصدر من الولي بموافاق الاستصحاب
وما يترتب عليه من الثواب وما يكون عائداً الى الولي لا الى الصبي وعليه فاد كان
الاحتجاج متوقفاً على الشر المستلزم ثبوت النفقة زائدة على الحصر فلا وجه لثبوتها
في مال الصبي بوجه بعد عدم كونها عمدة له ديبوية ولا مصلحة له اخروية فلا و ان
كان مجرد المصلحة الاخرية ايضاً عركاف طاهراً فان التصديق بادل بطلان لا يحور
وان كان له .

مسئلة - الهدي على الولي ، وكذا كفارة الصيد ، وكذا سائر الكفارات على الاحوط . (١) وفي بعض النسخ : على الاقوى .

نعم في مسألة الاحجاج اذا كان حفظه موقوفاً على السعر به فمؤنة السعر على الصبي وفي ماله وكذلك اذا كان السعر مصححة له نعم في هذه الصورة ايضاً لانكون مؤنة الاحجاج في ماله كسواء ثوبى الاحرام له ومثاله لدم ارتباطه بما يتعلق بالصبي من الحفظ والمصلحة كما لا يخفى . وقد استدلل عليه في الجواهر بانه ولي من هذه الصيد لدى بصره في حرررة قال : فماعى الشافعى في احد الوجهين من الوجوب في مال الصبي كاحرة المعلم واصح الصفح خصوصاً بعد وصرح الفرق بان التعم في الصبر يبيح له في لكرولوفاته لم يدركه بخلاف الحج والعمرة .

(١) البحث في هذه المسئلة يقع في مقدمات .

النقام الاول في الهدي قال في الجواهر : وكأنه لاحلاف بينهم في وجوبه على الولي .

و لدليل على وجوبه على الولي ما عرفت من ان الاحجاج عمل يصدر من الولي بعنوان الاستحباب فيما يتعلق به من الفقه يكون مرتباً بالولي ولاوجه لثبوت في مال الصبي بعد عدم عود بيع اليه بوجه والاولوية بالاصابة الى كفارة الصيد المذكورة في المسئلة السابقة حاربه ها ايضاً فانه اذا كانت الكفارة في قتل لصيد لدى هو عمل احتبارى للصبر ثابته على الولي فالهدي بتريق ولي كما لا يخفى . وقد استدلل على عدم ثبوته في مال الصبي - مصافاً لى مادكره - برويات :

منها صحة رراره الحثمة المشتملة على قوله : قلت : ليس لهم ما يدسحون قال : يدسح عن الصدر ويصوم الكبار ويتنّى عليهم ما يتنّى على المحرم . (١) . قال في «المتمسك» في مقام الاشكال على لاستدلال بالرواية : وما صحيح

رورة فالامرية بالذبح عنهم اما كان بعد قول السائل : ليس لهم ما يدبحون ولا يدل على لتحكم فى صورة تمكّن لظن منه بل لعله ظاهر فى الذبح من مال الصبي مع التمكن منه بل لا يبعد ظهوره فى ذلك من جهة التبرير .

اقول : لظاهر انشاء كلامه على كون مرجع الصبي فى قول السائل «هم» لاحتاج صدرهم وكدرهم على ما عرفت من كون المروص فى الرواية لتعدد بالاضافة الى كليهما فانه - ح - يظهر منه انه مع تمكّن الصبي لا يدون يتحقّق الذبح من ماله مع ان الظاهر ان مرجع الصبي خصوص الكفار بزينة قوله - ع - قبله وان لم يحسن ان يستى لتواضعه وعليه فمراد السائل عدم تمكّن الاحتاج الكبار من الذبح للجميع الكفار والصغار فالتحكم بالمروم الذبح عن الصغار ظاهر - ح - فى ثبوت على الولى كما هو واضح .

وعنها موثقة اسحق بن عمار قال سئلت ابا عبد الله - عليه السلام - عن علمان لادخلوا بعد مكة بعمرة وخرجوا معها الى عرفات بغير احرام قل : قل لهم : يغفلون ثم يحرمون وذبّحوا عنهم كما تدبحون عن اهلكم . (١) .

وظاهر الاكثر تمامية الاستدلال بهذه الرواية للمقام مع ان لظاهر عدم ارتباطها بما نحن فيه بوجه لان كلاما اما هو فى الصبي غير المميز لدى يريد الولى الاحتجاج به بالكيفية لئى عرفت ومورده لرواية الصبي المميز والدين يتصدون للحج به - هم - والدليل عليه قوله : يقتلون ثم يحرمون ولا محال لقراءتهما مسية للمعقول بعد قوله : قل لهم كما هو ظاهر وعليه فالمقتضى للاعتدال ولاحرام انه هو نفس الصبي ولا محالة يكون مميزاً .

ان قلت ان دليل الرواية يدل على وجوب الذبح عنهم وظاهره الثبوت فى مال الاولياء ودا كان لهدى ثانياً على الولى فى الصبي المميز هو الصبي غير المميز

بطريق أولى .

قلت - مضافاً الى ما لاوجه لشكوك على الولي في نصبي لمعير خصوصاً اذا قد عدم اشترط صحة دد الولي - يكون المراد من الدبل ان ليدبح حيث يكون امراً خاصاً لا يتعدى من انكره نوعاً بالمباشرة ولذا تحرى فيه اليقظة في حال لاحتياز ولد ابيوب الكار عن الصغار كما يبوب لكار بعضهم عن بعض ولادالة للدبل على وجوب ان يشتري الولي من ماله دون مال الغير كما هو ظاهر بهذه الرواية اجسبة عن المقام .

المقام الثاني في كفارة الصيد المشهور بينهم ثبوت على الولي انصاً و لمحكى عن التذكرة وحيث في مال الصبي ، وعن ابن ادريس انه لا تحب الكفارة اصلاً لاعلى الولي ولا في مال الصبي .

وبدل عن المشهور دبل صحيح حرارة المتقدمة وهو قوله - ع - : وان قتل صيداً فعلى ابنه (١) فانه يستغفر منه ثبوت كدرة الصيد في مورد قتل لصبي لصيد ولا فيقاس قول ابن ادريس وثبوتها على الاب ثاباً وبما ما حكى عن التذكرة ومن لواضع انه لا حصصية للاب بل المراد به هو مطلق الولي اياً كان او غيره وقد عرفت في معنى الرواية ان هذا الدبل قريبة على عدم كون المراد بقوله : يتوابعه هي النسبة عبر أولى انصاً بل حيث كان المعروف في الرواية تعدد الاماء والاساء وقع التعبير لجمع محاطه والمراد هو احجاج كل ولي صبي وكل ابنه كما لا يحصى وكف كان الاشكال بما يرد على العلامة فانه مع دهاه الى حجية خبر الواحد كيف فني بخلافه مع كونه صحيحاً قد سدد اليه المشهور واقتوا على طبقه ولا يرد على ابن ادريس من ناحية هذه الرواية بل الاشكال عليه من جهة اخرى تحيى في المقام الثالث انشاء الله تعالى .

وأما ما استدل به العلامة في مويه فهو ان ذلك اى لاثبات بما يوجب لكفاره من محرمات الاحرام من قبيل لاثلاف والصنابات فكما ان تلاف الصبي سب لصديه كذلك اثباته بما يوجب سب ثبوت الكفاره ولا مانع من ثبوت الحكم الوصفي بالنسبة الى الصبي لاشترائه مع لداع في الاحكام الوصفيه كما قد حقق في محله ويرد عليه ما اورد عليه صاحب الجواهر من انه اجتهد في مدبل النص واما مستنده فيباني البحث عنه في المقام الثالث

المقدم الثالث في سائر الكفارات والبحث فيه اولا من جهة اصل ثبوت الكفاره بالاصفة الى الصبي بعد احتصاص هذه الكفارات بصورة العمدة .
وإنما من جهة انه بعد اثبوت هل يكون ناسأ على الولي و يكون في مال الصبي وفي هه المقام احتمالات بل قوال فالمحكي عن العلامة في تحريره والمختلف وانتهى عدم ثبوت الكفارة اصلا والمحكي عن الكافي والنهاية اثبوت على لولي واحتراره العلامة في محكي لقواعد واما ثبوت في مال الصبي فلم يفتل عن احد ولكن لارم ما احتراره العلامة في كفاره الصبي ثبوت في مال الصبي هنا ايضا .

وكيف كان فم استدلل به على عدم ثبوت لكفارة امور بعد وضوح انه لا مجال لالغاء لخصوصية مما ورد في الصبي لثبوت الخصوصية له وعدم جور قياس غيره به :

الاول مورد من عدم لصبي حطاء فان مقتضاه ان العمدى الصادر من الصبي يرتب عليه حكم العمل الصادر حطاء فاذا فرض ان هذه الكفارات لاثبت الا في صورة العمدى فمقتضى مذكر عدم ترتب الكفارة على فعل الصبي واثباته شيئاً من محرمات لاحرام كالنظليل العمدى وليس لمخيط كذلك وقد استحسن الاستدلال بهذا الامر لشخ فيما حكى عنه واستند اليه لعل في مذهب اليه .

وأورد على الاستدلال به بأن هذه الحملة احسية عن امثال المذموم وإنما تختص باب الديات والحانات كما ذكره جماعة كثيرة ومهم لسيدان صاحبها المدارك والعروة وما قبل في وجه الاختصاص امور :

أحدها : هذه الحملة وردت في روايتين : الاولى صحيحة محمد بن مسلم عمداصبي وحضائه واحد. (١) ثانياً موثقة اسحق بن عمار عمدا لصبي خطأ يحمل على العاقلة . (٢) والرواية الثانية قريبة على ان الرواية الاولى ايضاً مدطرة الى باب الديات والحانات لاختصاص الحمل على العاقلة بدلت لئلا

ثانيتها ان نفس الصحيحة طاهره في اختصاص فان المستعاد منها ان موردها ما د كان للممد حكم وللخطأ بصاً حكم خاص و المقصود من الرواية الحكم بالبوحده فيما اذا صدر من الصبي ولازمه طمأننت حكم الخطاء على الفعل لعمدى الصادر منه وقتل العمدى منه لا يوجب انفصاص بل تثبت فيه الدية وتكون على العاقلة كما في قتل الخطاء وما اذا لم يكن للخطاء حكم كما فيما هو المفروض في المقام لعدم ثبوت الكفارة في صورة الخطاء ولا تشمه لرواية بوجه لعدم ثبوت سحب من الحكم بل الثالث مسح واحد في خصوص صورة العمد .

ثالثاً انصراف هذه الحملة عن مثل المذموم من الكفارات وعدم شمولها له بنظر المرف .

رابعاً قيام الترية الخارجية على الاختصاص باب الديات وهي ملاحظة ترتب الاثر على الاعمال العمدية لصادره من الصبي وعلى قصده ونية ولافتار العمدى منه في الصوم يوجب المطلاق وكذا الاتيان عمداً بما يوجب قطع الصلوة وبطلانها من القوطع التي تقتضي المطلاق في خصوص حال العمد ونية ثمانية

(١) ثل ابواب الدية لئلا للحادي عشر ح - ٢

(٢) ثل ابواب العاقلة لئلا للحادي عشر ح - ٣

فراشح من الصى ترتب عليها العصر ولا مجال لدعوى كون نته كلابية وكذلك قصد الإقامة والموارد لآخرى فهذه الأمور بصرله القرية الحارحية التى توجب التصرف فى طاهر هذه الحمة وتخصيصها بخصوص باب الديار والحبايت كما لا يحى والطاهر عدم تمامية شىء من هذه الوجوه الا الوجه لآخر .

أما الوجه الاول فبرد عليه مع التربية على تقدير تسليم كون لدبل قرية على الاحتصاص بالإضافة الى لصدرفى نفس المؤنة فان قوله : « يحمل على العاقبة » بيان لبعض موارد الصابطة الكلية المتقاة فى الصدرو لا يوجب ذلك الاحتصاص للصابطة تلك ، لموارد وعلى تقدير احتصاص لمؤنة بذلك لادليل على كون قرية على احتصاص الصحيحة انصاً بذلك بعد عدم المدة سهم يوجد .

وأما الوجه الثانى فبعدم استبعاد من الصحيحة اختلاف المعد والخطأ فى الحكم سواء كان نسب كون كل منهما موضوعاً لحكم أو نسب ترتب الحكم على المعد فقط ولازمه عدم ثبوته فى مورد الخطأ ومتنصى الحكم بوحدتهما عدم ترتب حكم المعد على عدم الصى ولا حل ما ذكره يحرى الاستصحاب فى عدم الحكم فيه ايضاً مرتبط بشارع ومصاف اليه فكأنه حكم بحكمين فى المقام خدتهما ثبوت الكثرة على المعد وثابتهما عدم ثبوته على الخطىء ولا وجه لاجراح مثل هذا المورد من الرواية اصلاً .

وأما الوجه الثالث فبرد عليه مع الانصراف بعد كون الروايات المذكورة مفيدة للصابطة العامة من دون فرق بين باب الديار وبين غيره اصلاً .

وأما الوجه الرابع فقد عرفت تماميته وان ملاحظة الأمور الحارحية المتقدمة وما يشبهه تقتضى عدم سعة دائرة هذه الصابطة واحتصاصها باب لديات والحبايت فنحصر من جميع ما ذكرنا عدم تمامية الاستدلال لعدم ثبوت الكثرة فى المقام بمثل هذه الروايات .

الامر الثاني دعوى انصراف أدلة ثبوت الكفارة عن الشمول للصبي .

ويرد عليها مع الانصراف بعد كون موضوع الحكم هو لمحرّم لدى اتى بمحرّم الاحرام ولا فرق في المحرّم بين النافع وبين الضار ولا محال لدعوى كون احرامه صوراً وكلاً احرام فان المستفاد من الروايات الواردة في احتياج الصبي صيرورته محرماً حقية بسبب تحرّم الولي اياه كما لا يخفى هذا ولكن السيد - في الفروة - استشهد لمع الانصراف بقوله والا يفرم لارم به في الصيد ايضاً مع ان لارم الانصراف ليس ذلك ضرورة ان الائترام به في الصيد لاجل ورود نص - اص - فيه مضافاً الى كونه في الاهمية والعظمة بمنزلة لا يملكها سائر المحرمات ولذا ثبتت كفارته في كلتا صورتى العمد والمخطاء .

الامر الثالث ان الامور المرسنة على الحج من قبيل التكليف والحكم التكليفي مرفوع عن الصبي لتحديث رفع القم وبس ثبوت الكفارات من الصمان كما في مورد اتلاف مال الغير لدى يوجب الصمان ويترتب عليه الحكم الوصفي عبر لمختص بالبالغين

ويرد عليه - مضافاً الى ان مقتضى هذا الامر عدم ثبوت الكفارة على الصبي لاعدام ثبوتها مطلقاً ولو على الولي - ان ثبوت الكفارة وان كان بمحو الحكم التكليفي ولا محال لوهم كونه بمعنى الصمان كما في اصل ثبوت الهدى في الحج وبه محذور تكليف لان الكلام ليس في ذلك بل الكلام في سببية اثبات بمحرّم لاجرم لهذا الحكم التكليفي فان المستفاد من الأدلة ثبوت هذه السببية شرعاً وهي نطاق كونها من الاحكام الوضعية لا تختص بالبالغين بل تعم الصيد كسببية لحدادة لوجوب الاعتسال بعد الطلوع فان كون المسبب حكماً تكليفياً لا ينافي كون السببية شرعية غير مختصة بالبالغين وبطريق العلامة في مثالة الصيد المتقدمة الى هذا المعنى غاية الامر انه لا مجال للاحداد من جهة الصيد بلحاظ ورود النص الخاص هناك

وأما المقام فغير مشمول بذلك الص.

الأمر الرابع مارواه الحمري في قرب الأسد عن عبد الله بن الحسن عن حده علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر - عليه السلام - وفيه : وسئلته عن لصبيان هل عليهم إحرام ؟ وهل يتنقون ما يتنقون الرجال ؟ قال : يحرمون ويهون عن شيء يصنعونه مما لا يصلح للمحرم أن يصنع و ليس عليهم فيه شيء . (١) بناء على كون قوله « يحرمون مباحاً للمعمول حتى يطبق على الصبي غير المميز الذي هو محل البحث و يؤيده قوله : ويهون الذي يكون مباحاً للمعمول لا محالة كما هو ظاهر وبناء على كون الدليل ظاهراً في عدم وجوب الكفارة لعدم وجوبها على الصبي ويمكن أن يورد على هذا الأمر منع ظهور الدليل في ذلك ويؤيده الآتي بكلمة «عليهم» وأنه لو كان المراد عدم وجوب الكفارة - لانا لكان يقتصر على قوله وليس فيه شيء فتدبر .

وقد تحقق مما ذكرنا به لم يتم دليل في مقابل إطلاق أدلة الكفارات على تنفيذها بغير الصبي ولا حله تصل المنة إلى البحث في الجهة ثالثة وهي : الكفارة هل تكون ثابتة على الصبي وفي ماله أو تكون على الولي ؟ مقتضى القاعدة، الأول لما عرفت من أن مقتضى أدلة الكفارات ثبوتها على المحرم و لمحرم الحقيق في المقام هو الغنم والآتيان بمحرم لأحرم قد صدر منه واللام ترتب الكفارة عنه و لعجب من السد - قدم في العروة حيث أنه استدلل لأقوائية تكفل الولي تصعب أدلة نفي الكفارة أو عدم ارتباطها بالمقام مع انشوت الكفارة أمر و تكفل الولي له أمر آخر .

وكيف كان يمكن أن يستدل على الثبوت على الولي بأمري :

أحدهما ما تقدم من صاحب الحواهر من إلغاء الحصوة عما ورد في قتل الصيد

ونه على أبيه كما في رواية رزاره المتقدمة وتقريبه ان ماورد في الصيد يشتمل على امرين احدهما اصل ثبوت الكفارة في الصيد وثانيهما ثبوتها على الاب والامحل للغاء لخصوصية من الامر الاول بعد كون الصيد له أهمية خاصة فلا يمكن استفادة ثبوت الكفارة في غير الصيد من الرواية لواردة فيه واما لو استفيد ثبوتها من الأدلة الأخرى وثبت اشتراك غير الصيد معه في اصل ثبوت الكفارة فلا مانع من الدعاء بالخصوصية بالإضافة الى الامر الثاني والحكم بثبوت مآثر الكفارات على الولي به .

وهذا الامر وان كان غير بعيد الا ان الغاء الخصوصية ليس بمئة توجب التمييز للنفس والوثوق بها كما لا يخفى .

انتهما التنبه لاسمى ضرورة لولي سبأ لتحقق محرم الاحرام من الصبي من الولي وان صار سبأ لأحرامه منه لدى احرمه الا ان الاحرام لا يكون سبأ وموجباً لصدور محرمه من لظلل وليس لمخيط وانشاهما بل ان سبأ له هو رادة الصبي وقصده لآخر من مترتبة عليه من كونه غير مميز لا يبايى كونه مريداً وقصداً ولذا اصعب العمد ليه في قوله - ع - عمد لصبي وحطاه واحد بل بمعنى ان لولي كان مكلفاً بعد الاحرام بالانماء عليهم كما في رواية رزاره و لهي عنهم كما في رواية لى بن جعفر (ع) وصدور محرم لاحرام يكون دليلاً على عدم تحقق لمراقبة اللزومة والمحافظة الواحدة نعم يمكن صدور محرم الاحرام من العمل احياناً مع كمال مراقبة الولي وشدة محافظته الا انه من لدرة مكان .

وعلى ما ذكره فيمكن ان يقال بان عدم المراقبة - مع فرض كون الطفل غير مميز - يوجب الاستناد الى الولي فانه صدر هذا لمحرم منه ثبتت عليه الكفارة

وهذا الامر وان كان يمكن المساقفة فيه بان مخالفة الولي بتكليف المتوحيه اليه بالإضافة الى الانماء واليهى لا يوجب ثبوت الكفارة عليه بل يرتب عليها استحقاق العقوبة والمواحدة لانه طريق لى ان يكون منتضى الاحياط هو الثبوت على الولي

مسئلة ٦- لو حج الصبي المميز وادرك المشعر بالغا والمنجسون كمل
قبل المشعر يجزئهما عن حجة الاسلام على الاقوى وان كان الاحوط الاعادة
بعد ذلك مع الاستطاعة . (١)

حصولاً مع ملاحظة الامر الاول ايضاً فالحق -ح- ما في المتن من اقتضاء الاحتياط
اللزومي للثبوت على الولي .

(١) لقول بالاجراء في الفرصين هو المشهور بين الاصحاب وفي الشرايع
كلمحكي عن لمعشر والمنتهى الآخر على تردد وفي محكي المدارك : التردد في
محلّه وعن طهر النافع وصريح الحامع لاس سعيده هو المسع وفي المستند نسب
لمسع الى جماعة من متأخري المتأخرين وجعله الاظهر .

ولا يصح ان مقتضى القاعدة بعد شرطية البلوغ -مثلاً- في حجة الاسلام هو
عدم لاحراء لان مقتضاها اعتبار اشتمال جميع احراء الوجب على لشرط فكما ان
مقتضى اعتبار شرطية التهاارة في الصلوة لزوم تحققها في جميع اجزاء الصلوة من
اولها الى آخرها وكذلك لازم اعتبار البلوغ في حجة الاسلام عدم تحققها بدونه ولو
في شيء من اجرائها وعليه فاللزام على القائل بالاحراء قامة الدليل عليه مع قول قد استدلل
عليه بامور :

الاول الاجماع لدى ادعاء الشيخ في محكي الخلاف حيث استدلل على
الاجراء بجماع لفرقة واحدهم والعلامة في محكي التذكرة حيث قال : «و
بلغ الصبي او اعتق المد قبل الوقوف بالمشعر فوقف به او يعرفه بالغاً معتقاً وقبل
باقي لاركان احراً عن حجة الاسلام وكذا لو بلغ او اعتق وهو وقف عند علمائنا
اجمع» قال صاحب الجواهر بعد نقل العدة : وهو الحق .

وورد عليه مع الصفري والكبرى اما الاول فلعدم حجية الاجماع لمعقول
بحر لو احدى ولو كان نقله ثمة عدلاً وقد حقق ذلك في محله واما الثاني فلانه على
تقدير المححة بل وعلى فرض التحصيل لا يكون له في مثل المقام اصابة لاحتمال

ان يكون مسند المجمعين شيئاً من الوجوه لانية فلا بد ملاحظتها .

اثني الروايات المتعددة الواردة في المبد اذا اعتق وادرك المشر بعده لداله عني احرائه عن حجة لاسلام مثل رواية شهاب عن ابي عبدالله - ع - في رجل اعتق عشية عرفة عبداً له قال يحرى عن العبد حجة الاسلام ويكتب للسيد حران ثواب العتق وثواب الحج - (١)

ورواية معاوية بن عمار قال قلت لأبي عبدالله - عليه السلام - مملوك اعتق يوم عرفة قل : اذا ادرك احد الموقعين فنادرك الحج . (٢) وعبرهما من الروايات الدالة على ذلك بتقريب ان المستفاد منها حكم عام بالاصافة الى كل من كان ناقصاً - ولا حله لا يكون عليه حجة الاسلام - اذا كمل وادرك المشر كمالاً يكون حجه مجزياً عن حجة الاسلام فلا فرق بين العبد وبين غيره من الصبي والمجنون في هذه الجهة اصلاً ويمكن لايراد عليه بانه مع عدم تعرض شيء من الروايات الواردة في العبد لعلة الاحراء حتى يتمدى عن موردها الى سائر موارد وجود لعلة لا بد من القطع بالملك والمسايط ومن الواضح انه لا مجال لتحقيق هذا التقطع خصوصاً بعد ملاحظة عدم لاجزاء في بعض الموارد المشبهة كما قاله السيد في المروة حيث ذكر ان لازم لماء الحصوية الالتزام بالاحراء فبمسحج متسكماً ثم حصل له الاستطاعة قبل المشر ولا يقولون به .

الثالث الاحبار الدالة على ان من لم يحرم من مكة احرم من حيث يمكنه مثل رواية عني بن حمزة - ع - عن اخيه موسى بن حمزة - عليهما السلام - قال سئلته عن رجل نسي الاحرام بالحج فذكر وهو يعرف ما حاله قال يقول اللهم على كتابك وسنة نبيك فقد تم احرامه فان جهل ان يحرم يوم التروية بالحج حتى رجح الى

(١) في ابواب وجوب الحج وشرائطه الباب السابع عشر ح ١

(٢) في ابواب وجوب الحج وشرائطه الباب السابع عشر ح ٢

بلده ان كان فصي ماسكه كلها فقد تم حجه . (١)

قل صاحب الجواهر في تمريب الاستدلال بها . « فالوقوف صالح لانشاء الاحرام وكذا لانتلا به او قلته مع انها قد احرمنا من مكة واتيا بصلى الحاج من الافضل ولا يكونان اسوء حالا ممن احرم من عرفات مثلاً - ولم يدرك الا المشعر » بن في كلام بعض دلائها على المتام بالاولوية

ويرد عليه ان مقتضى ظهورها في كون الاحرام من حيث امكن واحداً في موردها ومقتضى ملاحظه موارد احتصاص الحكم بمن كان الحج واحداً عليه ولم يشقق منه الاحرام في مكة لسيان او جهل او عصيان او مانع غيرها انه يجب عليه ان يحرم من حيث مكن وما الصبي لدى لا يجب عليه الحج ولا يكون مكلفاً به فلا يستفاد حكمه منها وان د بلغ قبل الوقوف بالمشعر يقع حجه حجة الاسلام ولذا اكتفى السيد في الحواش عن هذا الوجه بتوليه وفيه ما لا يحصى .

الرابع الاحكام الدالة على ان من ادرك المشعر فقد ادرك الحج في رواية حميد بن درج عن ابي عبد الله - ع - قال من ادرك المشعر يوم المحر قبل روال الشمس فقد ادرك الحج و من ادرك يوم عرفة قبل روال الشمس فقد ادرك المتمتع . (٢) ورواية هشام بن لحكم عن ابي عبد الله - ع - قال من ادرك المشعر لحرام وعليه حجة من الناس فقد ادرك الحج . (٣) ورواه الصدوق مثله الا انه قال على حصة من لباس . وغير ذلك من الروايات الدالة على ذلك

واورد السيد في العروة على الاستدلال بهذه الطائفة بان موردها من لم يحرم فلا يشمل من احرم سابقاً لغير حجة الاسلام .

واعترض عليه كثرة الشراح بعدم اختصاص موردها بمن لم يحرم بل يعنه

(١) قل ابوب المواقيت الباب الرابع عشر ح - ٨

(٢) ثل بواب الوقوف بالمشعر الباب ثالث والعشرون ح - ٨

(٣) ثل بواب الوقوف بالمشعر الباب ثالث والعشرون ح - ١٠

ومن احرم وقت من الوقوف بعرفة لما يحسن من حسن او غيره وهي الحليفة يكون المراد من هذه الروايات ان وقت الوقوف بعرفة الذي هو من الاركان لا يندرج في صحة الحج ذلك لان عمد بل ادراك المشعر موجب لادراك الحج فلا فرق بين من احرم قبله ومن لم يحرم اصلا .

والحق في الجواب عن اصل الاستدلال ما افيد مما يرجع الى عدم انطباق لدليل على المدعى بوجه فان مقتضى الروايات صحة الحج وتماميته بسبب ادراك المشعر وعدم كون وقت عرفة قاذحاً في ذلك والمدعى يرجع الى اجزاء الحج بعد البلوغ وادراك المشعر عن حجة الاسلام ومن لم يلزم ان الاجزاء وعدمه امر والصحة وعدمها امر آخر وبعبارة اخرى لاشبهة في صحة حج الصبي ولو بلغ قبل الوقوف بالمشعر انما الاشكال في الاجزاء والروايات بعيدة عن اثباته واجنبية عن افادته .

الحاجس ما حكى عن بعض المحققين من ان مقتضى القاعدة هو الاجراء لان العمل بالمأمور به دال على العمل بعين الفعل لمأمور به بالامر الايجابى من دون تعدوت بهما اصلا لان كلا من الملبس واحد للملاك والمصلحة والاختلاف ما هو في الامر من جهة الوجوب والاستحباب ولحج نظير الصلوة فكما انه ذ بلع الطفل في اثناء الصلوة او بعدها قبل خروج الوقت بل في اثنائه لا تجب عليه عادة الصلوة لانها طائفة واحدة وقد تحقق الايمان بها فكذلك الحج نعم ورد في باب الحج روايات يدل على ان البلوغ بعد الحج يمسح عن الاجراء وانه لو حج الصبي عشرة حجيج يجب عليه حجة الاسلام بعد البلوغ وتحقق الشرائط وام البلوغ في الاناء فلم يرد فيه نص دال على عدم الاجزاء بوجه فمقتضى القاعدة فيه الاجراء واورد عليه بوجهين :

الاول منع كون الحج طسعة واحدة وحنيفة فاردة وركاب الصورة متحدة بظاهر الصلوة بالاضافة الى انواعها كالظفر والمصر والنافية والقريبة والتقصاء والاداء

والدليل على المدد في المتام الرويات الدالة على عدم اجراء حج الصبي لدفع
بعد الحج عن حجة الاسلام ولو حج عشرة حجاج وما يدل على عدم اجراء حج
المسكع وعدم اجراء حج العبد فان المسكع منها تدبير طبيعة الحج واختلاف
حقيقته وان كانت الصورة واحدة وعليه فالجرح من نوع الصلوة لا مثل نوع واحد
منها كما لا يخفى .

ثم انه على المسند ثبات وحده لحيقة وبكفي لدفع عدم ثبوت
الوحدة لان الاجراء متوقف على احرار الوحدة كما لا يخفى .

الثاني انه لو سلم كون الحج حجة واحدة لكن بطلاق بعض الرويات
الواردة في عدم اجراء حج الصبي يشمل ما دلل على اثناء العمل ومن تمامه كصحيحة
اسحق بن عمار قال سئلت ابن ابي عمير - عليه السلام - عن ابن عمر سئلت يحج؟ قال
عليه حجة الاسلام اذ احتم ، وكذا لحدية عليه الحج اذا طمئت (١) فانه وان
كان تصوير السوء في الاثناء بالاضافة الى الصبي المعروف في قول بعيدا جدا
لكن تصوير حدوث الطمئت بالنسبة الى لحدية مع عدم فرض من خاص لها من
ممكنا ومتنصي لروايه - ح - انه لا فرق في عدم اجراء بين حدوث الطمئت بعد تمام
الحج وبين حدوثه في الاثناء ويؤيده به لاشبهه بحديث فتاويهم طاهرا في عدم الاجراء
اذا بلغ بعد الموقفين وقبل تمام سنة الاعمال ومشهدهم طاهرا نفس هذه الرويات
فتدبر .

والحق في هذه الحجة ان يقال ان متنصي هذه لرواية ان لحدية اذا طمئت
يحب عليها الحج والتمت موجب لثبوته ولزومه واذا نصبت هذه الرواية الى
الروايات المتقدمة لداله على ان من ادرك المشر فقد ادرك الحج يستفاد مما تاتي
به لحدية بعد الطمئت تكون حجة لاسلام اذا كان الطمئت قبل الوقوف بالمشر

ومعبدة حري المستند من ثاث الروايات كما عرفت هو صحة الحج ونمايينه بادراك
لمشعر ومقاد هذه الرواية وحوب الحج الصحيح عليها بعد الطمث وملاحظة
مجموعهما نصير دليلا لمشهور الدائل بالاحراء وان كان كل واحد منهما غير صالح
للاستدلال به فالحق - ح - ما عليه المتى تمأ لهم .

بقى في هذه المسئلة جهات من لمحت بعد الفراع عن الاحراء واختياره .
الاولى قال السيد في لمرود في مسئلة العمد المعتقد قبل الوقوف بالمشعر
التي يكون الاجراء فيها ثابتاً بالاجماع والمصوص : « يشترط في الاحراء تحديد
البية للاحرام بحجة لاسلام بعد الاعتق من باب التلب اولال هو ثلاث شرعى ؟
قولان مقتضى اطلاق المصوص الكسبي وهو الاقوى فلوفرص انه لم يعمد باعتق
حتى فرع او علم ولم يعلم الاجراء حتى يحدد البية كماه واحراءه » . وقد منع فيما
اختاره صاحب الحواهر حيث تمسك باطلاق النص والعتوى وان مقتضاه هو الاجراء
الشرعى » خلافاً لما حكى عن الخلاف من وحوب تحديد بية للاحرام ولما حكى عن
المعتز والمنتهى و لروضة من اطلاق تحديد بية الوجوب ولما عن الدروس من
تحديد البية .

اقول ان كان المستند في حريان الحكم في الصى هو اناء لخصوصية من
الروايات لو ارادة في اعتق العمد قبل الوقوف بالمشعر لدلة على اجزاء حجه عن
حجة لاسلام كما يظهر من الحواهر فلا مانع من التمسك باطلاق تلك الروايات
بالاصافة الى المقام انصاً والحكم بعدم لزوم تحديد البية وان كان يمكن المرافقة
على هذا التقدير ايضاً فتدبر جيداً .

كما انه لو كان المستند في الحكم بالاحزاء في الصى الدال على هو الوجه الخامس
الذى عرفته من ان الحج لا يكون حقائق متعددة وطابع متكررة بل هو حقيقة واحدة
وطبيعة فاردة قد يعرض لها الاستحباب وقد يعرض لها الوجوب ولا يوجب ذلك

الاحتلاف بوجه دلالة لا رم ايضاً ان يقال بعدم لزوم تجديد البية اصلاً .
 وما لو منع لداء الخصوصية في روايات المد ومعتنا وحده الطبعة و تحدد
 الحقيقة بل قل بالتمدد والتكثف واستندنا في الحكم بالاحراء الى مادكرنا من صم
 روايات « من ادرك المشعر فقد ادرك الحج » الى الاطلاق في رواية الجردية الدالة على
 ان عليها الحج اذا طمئت فاللزم الحكم بلزوم تجديدية الاحرام لان مقتضى ذلك
 الدليل وجوب الحج بالملوع لمرص التمكن منه بسبب ادراك المشعر وهذا لا يدعي
 لزوم لتجديد بعد كون مقتضى القاعدة ذلك لمرص اختلاف الحقيقة وتعدد الطبيعة
 وبعبارة اخرى بعد كون اللازم بحسب القاعدة تجديد البية ليس هناك ما يدل على
 عدم للزوم ولا كتمان بالبية الاولى كما لا يحصى ولحكم في هذه الجهة مسي على
 ملاحظته دليل الاحراء والشمرة بين الموليين تظهر في المرعين المذكورين في كلام
 السيد - قدس سره - في العروة .

الجهة الثانية في اعتبار الاستتاع في الاحراء وعدمه وفي هذه الجهة مباحث :
 الاول في اصل اعتبار الاستتاع وعدمه وصريح الحواهر عدم اعتبار الاستتاع
 نظر الى اطلاق نصوص المد والروايات الواردة فيه قل : ولا استبعاد في استثناء ذلك مما
 دل على اعتبارها فيها اي في حجة الاسلام بل حكى عن التدكير انه قال : « لو بلغ الصبي
 وعق العبد قبل الوقوف او في وقته وامكنهما الاتيان بالحج وحج عليهما ذلك
 لان الحج وحج على العور ولا يحور لهما تأخير مع امكانه كالدلع لحر حلاًفاً
 للشامي ومتى لم يهلا بالحج مع امكانه فقد استقر الوجوب عليهما سواء كانا موسرين
 او معسرين لان ذلك واجب عليهما بما كره في موضعه فلم يسقط بقوات القدرة بعده .
 واستدل السيد في العروة - مصافاً الى اطلاق نصوص المد - بصرف ما دل على اعتبار
 الاستتاع عن المقام .

ولكن في محكي كشف اللثام جعل شرطية الاستتاع في الاحراء من المعلوم

ويظهر الاعتبار من الدروس و لروحه وغيرهما وهو الظاهر وذلك - مصداقاً لبي مع
 لانصراف المتقدم - لأن الروايات لو ردة في العدد لما يكون محط الطرفية هو
 حيث الحرية و لمؤديه وفي حقيقته يكون هذه الروايات بظنه الى ادلة اعتبار
 الحرية في حجة الاسلام و بالمرء منها ليس هو اعتبارها في جميع فدل الحج
 وما سكت بل اذا نحسب من الوقوف بالمعنى فكيف ذلك في الاحراء وانصاف حجة
 يكونه حجة الاسلام ولأنظر في هذه الروايات الى سائر الشرائط لمعترة فيها لشي
 منها الاستطاعة والاطلاق فهي بالاصالة اليها اصلاً ولذا بوجوب بعد الاعتناق او مبدئياً
 به لا محال للحكم بالصححة تمسكاً باطلاق الأدلة والوجه فيه هو عدم كون محط
 نظرها الا لخصوصية الراحة الى الحرية والرقية ولا تكون باقية لسائر لشر عند اصلا
 وعلمه فلا تنارض من رو نات لمؤديه ادلة اعتبار الاستطاعة لاسحر العموم والخصوص
 مصداق الذي عرعه في الجواهر بالاستثناء كما عرفت ولا يجوز للعموم والخصوص
 من وجه كما تنزل اليه في الجواهر في دليل كلامه وقال به على هذا التقدير ايضاً
 يكون لترويج المقام وعلى ما ذكرنا يكون لظاهر هو اعتبار الاستطاعة .

الثاني ان الاستطاعة المعنوية هل هي الاستطاعة في حال السمع او الاستطاعة من
 اول اعمال الحج فيه وجهان بر قولان قبل في كشف اللثام - ومن لمعلوم ان الحزء عن
 حجة الاسلام مشروط بالاستطاعة عند الكعب ...» و لمحكي عن الدروس والروضة
 وغيرهما اعتبار سيق الاستطاعة ونفاتها وقد ضعف بعض الاعاظم عن ما في شريراته
 في شرح لغروه ما افاده كاشف اشتم نظراً الى ان اطلاق دقة اسرط الاستطاعة
 في حجة الاسلام اشامل للمقام اما يدل على اسرط ثبوته من اول لاعمال
 الى آخرها بحيث لو فقدت في جزء منها لم يحرر عنها فان قلنا بانصراف اطلاقها
 على المقام فاللزم القول بعدم اعتبارها اصلاً وان لم ين بالانصراف فلا بد من
 القول باشتراطها من اول الاعمال الى آخرها فلا محال للقول باشتراطها من حين

الاعتق أو اللوغ في المنام .

أقول مصداقاً إلى به لا محال لحمل روايات العدد الدالة على الأجزاء على ما
 كان هذا استطاعة سابقة وحسن الشروع في الأعمال إذا فها بان بعد لا يملك لانه
 لا يبنى لها مورد فتدبر ولي ما عرفت من العلامة في التذكيرة من القول بوجوب
 الحج على أقصى لمالغ قبل الوقوف أو في وقته وجوباً فوراً بوجوب تركه استدراك
 لوجوب من دون فرق بين ما إذا كان موسراً أو مفسراً غاية الأمر به يمكنه الحج
 مع الأعسار .

ن مقتضى روايات «من ادرك المشعر فقد ادرك الحج» بصيغة أدلة عسار
 الاستطاعة انه من استطاع وادرك المشعر يكون حجه حجة لاسلام ومن لو صح به
 لا يعتبر هي هذه الاستطاعة الا لاستطاعة ولو هي ساعة قبل ادرك المشعر ولا محال هنا
 لدعوى لزوم كون الاستطاعة متحصنة من اول اعمال الحج بحيث لو كان يأتي بالحج
 تمام ادله وأجزائه كان مع الاستطاعة والاستطاعة المعسرة هي الاستطاعة عند
 وجوب الحج وعليه فلا فرق بين عدم الايمان بالاعمال لساناً على الوقوف أو لسان
 بها كما في المندم دلا يكون الايمان مبدعاً عن تحقق حجة لاسلام كما لا يخفى .

الثالث ن الاستطاعة المعتسرة هل هي الاستطاعة من البلد أو المسافات؟ الظاهر
 هو الثاني لأن طي الطريق إلى الميقات لا يكون دحناً في الحج ولذا لو طي الطريق
 مسكناً ثم استطاع من الميقات يجب عليه حجة الاسلام .

الجهة الثالثة قد وقع التعسر في المنى تبعاً لشرايع وبعض العبارات نادرك
 المشعر لكن في نصوص بعد ومعند اجماع التذكيرة وحمله من عبارات لاكتفاء
 في ادراك الحج نادرك احد الموهين لاحصوص المشعر قال في الجواهر بعد نقل
 ذلك : ولعله لأن ادراك المشعر متأخر عن موقف عرفة فالأجزاء باحدهما يقتضي انه
 الأقصى في الادراك ولو فرض تمكنه من موقف عرفة دون المشعر فلا يبعد عدم الأجزاء

ضرورة ظهور النص والفنوى في اد كل واحد منهما محر مع الاثبات لما بعده
لا هو معه .

اقول الظاهر ان الحكم من هذه الجهة لا يكون حكماً حديداً بل حال لصي
من هذه الجهة حل غيره سواء كان المستند هو الغاء الخصوصية من الروايات الواردة
في العدد او كان المستند هي الروايات الدالة على من ادرك لمشعر فقد ادرك الحج
على ما عرفت اما على الثاني فواضح لعدم ورودها في خصوص النصي ومثله بل
الحكم عدم فاللارم ملاحظة ان الموحى لادراك الحج هو ادراك خصوص المشعر
او ان المساط هو ادراك احد الموقفين وسبأني البحث فيه في محله بشاء الله تعالى
و ما على الاول فلان الظاهر عدم كون الروايات الواردة في العدد باطراً الى خصوصية
للعد من هذه الجهة بل مفادها عدم عسر الحرية في تمام الاعمال وكفاية تحققها في
المقدر الذي يوجب ادراك الحج كما لا يخفى

الجهة الرابعة في ان الحكم بالاحراء يختص بغير حج التمتع من القران
والافراد او يعم حج التمتع بلحاظ تقدم عمرته على حجه ايضاً وفي هذه الجهة بحثان :
الاول في انه هل يشمل ادلة لاحراء حج التمتع ام لا يمكن ان يقال بعدم
الشمول نظراً الى ابصرائهم عن حج التمتع مع ملاحظة تقدم عمرته على حجه ولكن الظاهر
به لامحال دعوى الابصراف وثبوت لاطلاق لنتك الادلة .

الثاني به بعد لشمول هل يكون مقتضاها الاحراء بالاصافة الى لعمرة الواقعة
بتمامها في حال عدم البلوغ او ان مقتضاها هو الاحراء بالاضافة الى الحج فقط فالحكمي
عن الخلاف والتدكره التصريح بالاول وفي محكي الدروس بسنه الى طاهر الفنوى،
وطاهر كاشف الثم هو الثاني قال في محكي كشفه: «انما اى الاحراء بالاصافة الى العمرة
ايضاً لم يساعده الدليل ان لم يكن عليه اجماع فان ادراك احد الموقفين الاختباريين يعيد
صحة الحج و لعمرة فعن اخر معصوم منه وقعت بتمامها في الصبر او الحصى كعمرة

مسئلة ٧ - لو مشى الصبي الى الحج فبلغ قبل ان يحرم من الميقات

وكان مستظلاً ولو من ذلك الموضع فحجه حجة الاسلام . (١)

واقعه في عام احمر فلاحقه للاكفاء بها ولد قبل بالدم فيكون كمن عدل الى افراد
اصطار رأ فادا اتم الماسك اتي بعمره مفردة في عامه ذلك او بعده .

وقيل في تنميته : انه يأتي بعد اتمام بعمره اخرى للتمتع في ذلك لدم ان
كانت اشهر الحج بقة وبسقط الترتيب بين بعمره التمتع وحجه للصورة وان لم
ينق شهر الحج اتي بالبعمره في القابل وهل يحب عليه فيه حجة اخرى وجهه :
من الاصل ومن دخول البعمره في الحج ووجوب الاتان بهما في عام واحد على التمتع
اقول لايسى التردد في ن المستعاد من ادلة الاجزاء بحسب ماهو المتعاهم
مها هو كدية بعمره الواقعة في حال الصغر او السودبة والوجه فيه كون حج التمتع
وعمرته فداً واحداً بخلاف حج القراء و افراد مصافاً الى تقدم البعمره على الحج
بعد لالتزام بشمون ادلة الاحراء لحج التمتع لا يكون معادها الا ذلك .

ومن هذه الادلة العامة الشاملة لحج التمتع يظهر انه لو بلغ الصبي في اثناء
لبعمره وبعدها قبل الشروع في الحج يكون عمله محرراً عن حجة الاسلام كما اذا
بلغ في ثناء الحج قبل الوقوف بالمشر كما لا يصى .

(١) لاشبهة في كون الحج في المورد المعروف في المتن حجة الاسلام لقصر
وقوعه بشمائه في حال الكمال مع الاستطاعة ومن الواضح كفاية الاستطاعة من موضع
الاحرام وعدم لزوم ثبوتها من لمد بعد كون طى الطريق مقدمة لادخل له في اصل
الحج و لمعروض الاتيان به في حال الصغر فهو كمن طى الطريق متسكماً ثم استطلاع
في موضع الاحرام وده لاشبهة في وجوب الحج عليه .

والذى ينبغي التعرض له في هذه المسئلة فرعان .

الاول الفرع الذى لم ار من تعرض له وهو ما اذا كان لصبي مستظلاً في البلد
ولكنه غير بالغ ويعلم انه سيبصر بالغاً قبل الاحرام وفي المدينة - مثلاً - لتعمية

سبه لمعسر في اللوع في ذلك الوقت فيل يلزم عليه - ولومن ناحية العقل - إرسالك الطريق ويوصل نفسه إلى المبدأ للاحرام ويأتي بحجة لاسلام او به لاتحب عليه الحجة في هذا لعام بل ان يقب ستطاعته الى عدم الدبل يجب عليه فيه؟ ربما يتحيل الثاني بطراً الى انه لاسل الى ارام النصى شىء اصلاً فلامحال لايجب على الطريق عليه ولومع العلم بما ذكر .

ولكن لظاهر صلاان هذا التحل فان لالرمات الشرعية وان كانت مرفوعة عن النصى بحديث رفع العلم ومثله الا ان الارامات العقلية لامحال لدعوى عدم ثبوتها في حق النصى المعبر فكما ان لحسن والنسخ العسليين حربان في النصى للمعبر فالظلم منه قسح والاحسان منه حسن فكذلك الارامات العقلية نائمة في حقه وعلى الطريق يكون مشغولاً لذلك فاذا كانت الاستعانة المدد موجودة على تعرض والنصبي يعلم بارتفاع لنفسه من الشروع في العمل وما لمع من بوجه وجوب المحج اليه لافلا يرعد للوع وما لمع لرك الواجب في حقه ولتأخير عن وقته وعدم عدة وجوب المحج فعلاً لايمع عن تحقق الارام العسلي بعد فرض اجتماع شرط الوجوب قبل الانان بالواجب فهذا المقدم بظير لمقدمة التي بعسم المكلف بعدم التمكك منها في طرف معينة للمكلف وتحقق شرائطه ولكنه ممكن منها فعلاً لظاهر انه محكوم من ناحية العقل على الطريق للاثبات بالواجب في وقته .

الثاني ما تعرض له بعض الاعلام في شرح العروة معتصماً على الماتن من حجة عدم اتعرض له وهو ما لو بلغ بعد الاحرم وقبل الشروع في لاعمل وذكر في حكمه : انه هل يتم ذلك بدأ وجوب اللوع بقب إلى حجة لاسلام فعديل اليها او يستأنف ويحرم ثانياً من الميقت ثم رجح الاحمال اثالث بظراً الى ان الاكتفاء بالاحرام لاول بدعوى انقلاب حجه الى حجة الاسلام لادلل عليه ، و اتمامه بدأ لاولحه الاما قبل من ن المحرم ليس له ان يحرم ثباً وهذا واضح الدفع بالاحرام

الاول نكشف فاده بالبلوغ المتأخر ولذا لو علم حل الاحرام بانه يطلع بعد يومين - مثلاً - ليس له ان يحرم وهو صبي فلان من اعادة الاحرام ويرجع الى الميثاق ويحرم احرم حجة الاسلام وهكذا لو دخل في اقل العمر وانما ثم يطلع فيه يجب عليه الرجوع الى الميثاق واثبات العمرة ثانياً اذا وسع الوقت .

اقول لم يظهر لي كون هذا الفرع فرعاً حديداً معاً بل لما وقع التعرض له في المسئلة لمادة المتقدمة وهو ما اذا بلغ الصبي و ادرك المشعر فان عمدة مستند الحكم بالاحراء فيه هو الروايات الواردة في اعتناق العمد وهو يصرح في مسئلة لعمد التي تعرض لها بعد صفحات معموم رو باب العمد وشموله للحج التمتع ايضاً من جهة وباب لمستفاد من اطلاق لخصوص عدم لفرق بين حصول الحرية قبل الشروع في اعمال الحج وحصولها في اثناء للعمرة وبين حصول الحرية بعد العمرة وقبل الموقف بمدة يسيرة - مثلاً - في الميراث في لاحتراء كونه حراً في احد لموقفين سواء حصت لحرية في اثناء العمرة ام بعدها قبل احد الموقفين .

فادان هذا حال العمد و لملك هو حصول الحرية في حد الموقفين فيكون حال الصبي ايضاً كذلك لانه لافرق بينهم الا ان يشي من حكم العمد خصوصاً ما اذا اعتق بعد الاحرام وقبل الشروع في اعمال العمرة في حج التمتع ومن لو اصرح انه لا وجه لهذا الاستثناء بعد كون الصابط ما ذكر خصوصاً بعد تصريحه بما بانه اذا بلغ بعد اتمام العمرة يجب عليه الرجوع الى الميثاقين للاتباع للعمرة ثانياً و ان كان مستند الحكم بالاحراء في الصبي هي لروايات الدالة على ان من ادرك المشعر فقد ادرك لحج فقد عرفت ان مقتضاها ان ادراك المشعر وان كان متروناً بقوات عرفات يوجب ادراك الحج والميراث هو ادراك المشعر سواء ادرك الوقوف بعرفة ام لا ومن المعلوم تحققه في المقام لالان له خصوصية بل لانه من مصاديق الفرع المتقدم .

مسئلة ٨- اوضح ندباً باعتقاد انه غير بالغ فان بعد الحج خلافه، او باعتقاد عدم الاستطاعة فان خلافه لايجزى عن حجة الاسلام على الاقوى الا اذا امكن الاشتباه في التطبيق . (١) .

ومما ذكرنا يظهر الحل فيما افاده من كون الملوع المتأخر كاشفاً عن بطلان الاحرام المتقدم و لعمره المتقدمة فانه لم يتم دليل على هذا لكشف بعد وقوع العمل صحيحاً و آخره عن حجة الاسلام بناء على مذهب المشهور الذ قل بالاجزاء في تلك المسئلة .

و دلجسة لم يظهر ل اصلا ان هناك تكون فرعاً حديداً عبر الفرع المتقدم فتدبر جيداً .

(١) الاشكال في الاجزاء عن حجة لاسلام في الفرصين المذكورين في لمنس ما على القول بعدم كون الحج ذات حشنة واحدة وطبيعة وردة بل له حشنتون متعددة ومتخالفة وان كانت الصورة واحدة كصلوة الظهر و صلوة العصر فانهما وان كانا متحدتين في الصورة الا انه لاشكال في تعددهما بطراً الى كون عواصى الظهيرية و لعصرية من العواصى لصدية التى لانتار لا بالقصد ولذا لو صلى صوة العصر تنحين الاتيان بصوة الظهر ثم اكشف انه لم يات به بعد لا يحور له احتساب ما اتى به بعواصى الظهر بل يأتى بصلوة الظهر بعدها و بسقط لتريب لاجل الاعتقاد بان صلوه الظهر فلا ما قصده من الحقيقة غير ما عيه من الحقيقة الاخرى كمثال الصلوه فالوجه في الاشكال في الاجزاء على هذا المسمى كون ما قصده غير ما عليه .

واما على القول بوحدة الحقيقة وعدم تعدد الطبيعة عاية الامر انه قد يعرض لها الوجوب وقد يعرض لها الاستصحاب كما عرفت بهله من بعض المحققين فالوجه في لاشكال على تقدير اعتبار قصد الوجه من الوجوب او لاسنحاب هو عدم رعاية هذا القصد لانه لم يأت به بنية الوجوب وهى كانت لازمة المراعاة في الامثال وتحقق

لموافقة في الامور العبادية .

وعنى تقدير عدم اعتبار قصد الوجه ، ايضاً فالوجه في الاشكال - ح - بقصد الوجه وان لم يكن منسباً على ما هو المعروف الا انه يمكن ان يقال بان مرجع عدم الاعتبار الى عدم لزوم نية الوجوب والاستصحاب واما بنية الخلاف فتداحة في تحقق الامتثال والمفروض في المقام ثبوت هذه البنية .

اذا عرفت ذلك فاعلم انه على التقدير الاول الذي ينشئ على تعدد الحقيقة وتكثر الطبيعة لا محيض عن الاشكال والحكم بالاطلاق لما ذكر من مديرة ما قصده لما عليه من جهة الحقيقة والامحال معها للاجراء كما عرفت في مثال الصلوة .

نعم يستثنى فرض يمكن ان يتحقق وهو ما اذا احتلأ في التطبيق وبظيره في مثال الصلوة ان تكون نيته امتثال الامر المتعلق بما هو الواجب اولاً بعد روال الشمس عدية الامر انه يتحيل به بمسوق بمسوان صلوة العصر فالمسوى وان كان هذا لغزواً الا ان البنية كانت متعلقة بالاصل بما هو الواجب اولاً فيكون الخطأ والاشتباه في التطبيق بحيث لو كان يعلم بان الواجب اولاً هي صلوة لظهر لكان يقصدها وفي المقام ان تكون نيته امتثال الامر المتعلق بالحج المتوجه اليه بمسوان انه يأتي به اول مرة مثلاً غاية الامر انه يتحيل لاحل عتقاد عدم البلوغ او عدم الاستطاعة به امر ندبي ولاجله ينوي متعلقه لمدير في الحفينة مع الحج الوجوبي فالمسوى اولاً وبالاصل هو الحج الذي تكون وطيفته في هذه السمة الاثبات به ولاجل الاشتباه في التطبيق تحيل انه الحج الديني فنواه وقصده لاجل ذلك .

في هذه الصورة يرتفع الاشكال و لحكم فيها الاجزاء عن حجة الاسلام كما لا يخفى .

واما على التقدير الثاني فيمكن التخلص عن الاشكال بان قصد الوجه على تقدير اعتباره في تحقق الامتثال في الامور العبادية على خلاف ما هو الحق المحقق

ثالثها الحرية . (١)

في محله لكن القدر المتفق من دليل اعتباره هو ما اذا كان وجه العمل من الوجوب والاستحباب مشحناً للمكلف وظاهر أنه لا لارم عليه - ح - رعاية هذا الفصد واما في مثل المقام مما اذا كان اعتقاده محالاً لما هو الواقع فيقصد الدب في مورد الوجوب ودعكس فالظاهر انه لا دلالة لدليل الاعتبار على لزوم الرعاية في مثله كما لا يخفى واما على تقدير ثلث فممكن التحلص ايضاً من قدوحة بية لحلاف ولو على تقدير عدم اعتبار قصد الوجه بما هي فيه اذ كانت بية لحلاف واصحة للمكلف في حين العمل والامثال واما في مثل المقام مما اذا كانت بية الحلاف مزروعة باعتقاد انها بية الوفاق فلا مجال لمحكم بتدجينها اصلاً كما لا يخفى وقد طهرت بملاحظة لما حث السادة ان لا قوى هو تعدد حثية الحج واختلاف نوعه وعلمه والحكم في لرصيص المذكورين في المتن هو عدم الاحراء الا في صورة الحياء والاشتهاء في التطبيق كما عرفت .

(١) اقتصر سيد الاستاد الاعظم العاني - دام الله طله - شريف - على بيان اشتراط الحرية ولم يتمرض لمسائله وفروعه نظراً الى عدم الانتلاء بمسائل العبيد والاماء في هذه الارسة وقد ترك مسائهما بل الكتب الفقهية اسعدتة بهما ككتبت لعق في «محرره» المشتمل على السائح الفقيه من اولها الى آخره بطار الى ما ذكرنا ونحن يقتضى اثره ونقول .

المشهور بين الفقهاء اعتبار الحرية في الحج دون سائر العبادات بل في نحو هر الاجماع بتسميه مومن غيرنا كما ان طهر المحكي من المعنر ايضاً ذلك حيث قال : ان عليه اجماع العلماء .

وسلم ان اعتبار الحرية في وجوب حجة الاسلام لا يرتبط بمثلة الاسطعة التي يكون تحميمها في الصدمورداً للاشكال للاختلاف في ملكيته على اقوال : القول بعدم الملكية مطلقاً كما هو المشهور والقول بالملكية كذلك والقول بالتعصل وفيه

ايضاً اقول من البول يمتد وصل الصريه خاصة التي يصربها عليه مولاد والبول
بمكة مع رش الحدة والبول يدرس الحاية خاصه
والوجه في عدم الارتباط - مضافاً الى الاتفاق في لتمام والاختلاف في مشة
ملك لعد على ما عرفت - ان شرائط الحرية في كلمات الفقهاء بما وقع هو بعنوان
امر مستقل في رديف شرطية الاستطاعة .

وكيف كان فبدل على اعتبار هذا الشرط طوائف من الروايات :

العائقة الاولى متدل على به ليس على المملوك حج مثل .

ماروه فصل بن يونس قال سئل ابا الحسن - ع - فقلت يكون عندي

الجوارى و يا بمكة و مره ان يعقد بالحج يوم التروية و حرج بهن فيشهدن

المسك او احلنهم بمكة ؟ فقال ان خرجت بهن فهو فصل ، و ان خلعتن عند ذمة

فلا بأس ليس على المملوك حج ولا عمره حتى يعق . (١)

ومارواه فصل بن يونس ايضاً عن ابي الحسن موسى - ع - قال ليس على

المملوك حج ولا عمره حتى يعق . (٢) و يظهر اتحادها مع الرواية الاولى وان جعلهما

في الوسائل روايتين .

ورواية آدم بن علي عن ابي الحسن - ع - قال ليس على المملوك حج

ولا جهاد ولا سفر الاذن مالكة . (٣)

ورواية يونس بن يعقوب قال قلت لابي عبد الله - ع - قال ان معك ممالك لنا و

قد تمتعوا عينا ان يدع عنهم قال قتال: ان المملوك ولا حمله ولا عمره لاشيء . (٤)

(١) ثل ابواب وجوب الحج و شرائطه الباب الخامس عشر ح - ١

(٢) ثل ابواب وجوب الحج و شرائطه الباب الخامس عشر ح - ٢

(٣) ثل ابواب وجوب الحج و شرائطه الباب الخامس عشر ح - ٤

(٤) ثل ابواب وجوب الحج و شرائطه الباب الخامس عشر ح - ٣

وطاها ره انه لايتحقق منه الحج صحيحاً ولذا حملها الشيخ - قده - على عدم ادن مولاه قال في لوسائل : ويحتمل الحمل على نفي الوحوب .

الطائفة الثالثة ما يدل على لزوم إعادة الحج على المملوك بعد الاعتق فلولم تكن الحرية شرطاً لوحوب حجة الاسلام لما كان وجه للزوم الاعادة كما هو ظاهر هذه الطائفة مثل :

ورواية على بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر - عليه السلام - قال المملوك اذا حج ثم اعتق فان عليه إعادة الحج . (١)

رواية مسمع بن عبد الملك عن ابي عبد الله - عليه السلام - قال لو ان مملوكاً (عبداً حراً) حج عشر حجج ثم اعتق كانت عليه حجة الاسلام اذا استطاع لى ذلك سبيلاً (٢) ورواية عبد الله بن سمان عن ابي عبد الله - عليه السلام - قال المملوك اذا حج وهو مملوك ثم مات قبل ان يعتق اجراه ذلك الحج وان اعتق عاد الحج . (٣) وغير ذلك من الروايات الواردة في هذه الجهة .

الطائفة الثالثة ما يدل على ان المملوك اذا حج فادركنا احد الموقعين معتقاً اجراه عن حجة الاسلام فلولم تكن الحرية شرطاً لما كان وجه للزوم ادراكه معتقاً كما لا يخفى وهذه الطائفة هي الروايات التي استند اليها للقول بالاجراء في بعض المسائل المتقدمة في النسخ الذي بلغ وادرك المشعر او احد الموقعين وقد تقدم من بعض رواياتنا ويصيف ليه رواية معاوية بن عمار قال قلت لابي عبد الله - عليه السلام - مملوك اعتق يوم عرفة قال اذا ادرك احد الموقعين فقد ادرك الحج (٤) ولا اشكال بعد ملاحظة هذه الطوائف في

(١) ثل ابواب وجوب الحج وشرائطه الباب السادس عشر حـ ٣

(٢) ثل ابواب وجوب الحج وشرائطه الباب السادس عشر حـ ٥

(٣) ثل ابواب وجوب الحج وشرائطه الباب السادس عشر حـ ٤

(٤) ثل ابواب وجوب الحج وشرائطه الباب السابع عشر حـ ٢

ثالثها الاستطاعة من حيث المال وصحة البدن وقوته ، وتخليط السرب وسلامته ، وسعة الوقت وكفايته (١) .
مسئله - ٩ لانكفى القدرة العقلية في وجوبه بل يشترط فيه الاستطاعة الشرعية ، وهى الزاد والراحلة والمال ما يعتزم فيها ، ومع فقدها لا يجب ولا ينكفى عن حجة الاسلام من غير فرق بين القادر عليه بالمشي مع الاكتساب بين الطريق وغيره ، كان ذلك مخالفاً لربه وشرفه ام لا ، ومن غير فرق بين القريب والمعيد . (٢)

اعتبار الحرية اصلاً .

(١) ذكر في الجواهر في وصف الاستطاعة قوله : التى هى شرط في الوجوب باجماع المسلمين والنص في الكتاب المبين والمتواتر من سنة سيد المرسلين بل لمن ذلك من صروريات الدين كاصل وجوب الحج والظاهر - كما به عليه مراراً - ان مراده من كون اعتبار الاستطاعة في وجوب الحج ضرورياً من الدين هو ضرورى الفقه لأصروى الاسلام وكيف كان فلا شبهة في اعتبار الاستطاعة في وجوب الحج بل وقع الموضع في اية الحج لهذا لشرط فقط في قوله تعالى : من استطاع اليه سبيلاً واما المراد من الاستطاعة وشمولها للامور المذكورة في لمن فسأتى التعرض للتفصيل في ضمن المسائل الآتية ان شاء الله تعالى .
(٢) في هذه المسئلة جهات من الكلام :

النجية الاولى لاشكال في ان الشرط في وجوب الحج بمقتضى النصوص الآتية المعسرة للاستطاعة والمبينة لما يشترط في وجوب الحج من هذه للاحية هي الاستطاعة لشرعية بمعنى الراد والراحلة وسائر ما يعتزم فيها انما الاشكال في انه لولا تلك نصوص وكان الدليل متحصراً بالآية الظاهرة في اعتبار الاستطاعة فهل كان معادها هي الاستطاعة والقدرة العقلية المعتبرة في جميع الواحات فتكون الآية رشداً الى حكم العقل ولادلاله لها على ازيد مما هو معتبر في سائر النكاليات او ان معادها هي

الاستطاعة، المعروفة التي هي أصنى من الاستطاعة العقلية^٩ فيه وجهان ذهب إلى الأول بعض لأعظم في شرح العروة وكذا بعض الإعلام في شرحه عليها والظاهر هو الوجه الثاني نظراً إلى أن الاستطاعة إذا احدثت في الدليل الشرعي يكون المرحع فيها هو العرف كسائر العناوين المأخوذة في أدلة الأحكام فكما أن الحاكم والمرجع في تشخيص الدم في قوله الدم نجس يكون هو العرف وهو لا يرى اللون لصنف الباقي بعد غسله مرات - مثلاً - دماً بل يحكم بظهوره مع أن العنق يرى بقاء لونه ولو سمرت صعبة كانتا عن بقاء الدم فكذلك المرحع في تشخيص الاستطاعة المأخوذة في الدليل هو العرف لا العنق وعلى ما ذكرنا فلو كان الدليل محصوراً بآلية الشريعة لكان مفادها اعتبار الاستطاعة المعروفة وبؤيده به لو كان المراد هي الاستطاعة العقلية لما كان وجه تخصص وجوب الحج من بين الواجبات بها ولو كان سحواً لارشدكم لا يحصى .

الحجة الثامنة لاشبهة في اعتبار الراحلة في الاستطاعة شرعية بالأصالة إلى المبدأ في الحملة ولأحلاف فيه حتى من العامة أما الإشكال في بهن يختص اعتبار وجود الراحلة بصورة الحاجة إليها لعدم قدرته على المشي وكونه مشقة عليه أو منفياً لشرفه ويشترط مطلقاً ولو منع عدم الحاجة إليها؟ حكى عن الشيخ - قده - في الحلاف الإجماع على عدم الفرق بين من أطاق المشي وعبره في اعتبار الراحلة ويظهر من لم يدارك عدم العلم بوجود القائل بعدم اعتبار لراحلة في حق المبدأ إذا تمكن من المشي من غير مشقة شديدة ولكن قال في المستند : يمكن استفادة التفصيل بين المحتاح إلى الراحلة وعبره من كلام جماعة قبلوها بالاحتياح والافتقار وكيف كان فمشتأ الحلاف أوتوهم اختلاف الأحبار الواردة في كتب

قطعة كثيرة مهذولة ناظلاً على ما ذهب إليه المشهور :

منها صحيحة محمد بن يحيى الحمسي قال سئل حمص الكندي أيعيد الله - عز وجل - وإن أعده عن قول الله - عز وجل - والله على الناس حج البيت من استطاع إليه

سيلا ما يعنى بذلك قال : من كان صحيحاً في بدنه محطى سربه له راحة وهو ممسّ يستطيع الحج او قال : ممسّ كان له مال فقال له حصص الكاسى فادركه صحيحاً في بدنه محطى في سربه له راحة فلم يحج وهو ممسّ يستطيع الحج ؟ قال : نعم . (١) .

ومنها صحيح هشام بن الحكم عن ابي عبد الله -ع- في قوله عز وجل والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ما يعنى بذلك قل من كان صحيحاً في بدنه محطى سربه له زاد وراحة . (٢) .

ومنها رواية السكوني عن ابي عبد الله -ع- قال سئل رجل من اهل القدر فقال يا بن رسول الله احرنى عن قول الله عز وجل والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ؟ قال : ويحك اما يعنى بالاستطاعة الراد والراحلة ليس استطاعة البدن الحديث . (٣) والظاهر ان المراد باستطاعة البدن هي صحة لجسم والمرد من به تعنى كونه معتبراً فقط كما لا يخفى .

ومنها خبر الفصل بن شاذان عن الرضا -ع- في كتابه الى المأمون قال : وحج البيت فريضة على من استطاع اليه سبيلا والسيل الراد والراحلة مع الصحة . (٤) .

ومنها عبر ذلك من الروايات الظاهرة بطلائعها في اعتبار الراحلة وانها من المراد بالاستطاعة المذكورة في الآية .

وفي مقابلها روايات يمكن الاستدلال بها على ان اعتبار الرحلة مقيد بصورة

(١) ثل ابواب وجوب الحج وشرائطه الباب الثامن ج-٤

(٢) ثل ابواب وجوب الحج وشرائطه الباب الثامن ج-٧

(٣) ثل ابواب وجوب الحج وشرائطه الباب الثامن ج-٥

(٤) ثل ابواب وجوب الحج وشرائطه الباب الثامن ج-٦

الحاجة إليها وهي أيضاً كثيرة :

بمعناها صحيحة محمد بن مسلم في حديث قال قلت لأبي حمزة - ع - فإن عرس عليه الحج يستحب ؟ قال هو ممن يستطيع الحج ولم يستحبى ولو على حمار جدد تر فال و كان يستطيع المشى بعضاً ويركب بعضاً فليعمل . (١) ولا بدلال بها مسمى على أن يكون المراد من قوله ولم يستحبى الحج هو الاعتراض على استحبابه بظراً أني نه لو كانت الرحلة معروضة عليه هو حماراً جدد اشركا باللام عليه التناول لتحبى الاستطاعة بئى هي شرط في وجوب الحج بذلك من يستعد من لذين نه لو كان قادراً على المشى بعضاً ويركب بعضاً فكان يكفى في تحفته ونشرت الوجوب عليه وبما ان القدرة على المشى المعص لأخصوصية لها ويستفاد منها ان قدره على مشى كل الطريق كافي في ثبوت الوجوب لتحقيق الاستطاعة ويظهر من صاحب الوسائل حمل الرواية على هذا المعنى حيث حمل عنوان الباب : وجوب الحج على من بذله رادوا رحلة ولو حماراً وجوب قبوله

ولكن الظاهر أن المراد من قوله . ولم يستحبى بعد الحكم بانه ممن يستطيع الحج نه لو عرس عنه الحج يستحبى ولم يحج فهو ممن ترك الحج بعد الاستطاعة والحكم فيه انه يستمر عليه الحج ولازمه لاثبات بلحج ولو على حمار جدد اشركا عليه ولذيل أيضاً رجع الى هذه الصورة ومن المعلوم نه في هذا العرص اد كان قادراً على المشى يحب عليه ان يحج ولو ماشياً كما سيأتى بشع الله تعالى في بحث الاستقرار .

ثم لو قلنا بعدم ظهور الرواية في هذا المعنى فلا أقل من عدم ظهوره في المعنى الاول لدى عليه بنى الاستدلال فلا تصلح الرواية للخصوص في معال الروايات المتقدمة .

وعملتها صحيحة لحظي عن أبي عبدالله - ع - في حديث قل قلت له فان عرض عليه ما يجمع به يستحبى من ذلك اهو ممن يستطيع اليه سبيلا قل نعم ماشية يستحبى ولو يجمع على حمار اجدع نرفاد كان يستطيع (يطبق) ان يمشى بمصاً ويركب بمصاً فليجمع (١) ولعل هذه الرواية اظهر من لرواية السابقة في المعنى الذي ذكره ولكن بعده بل يدل على خلافه وان المراد هو المعنى الاول صحيحة ابي بصير قل سمعت يا عبدالله - ع - يقول من عرض عليه لجمع ولو على حمار اجدع مقطوع لذنب فاني فهو مستطيع للجمع (٢) وشبهه فينصبي المعنى الاول لامحالة ودعوى كون الانهرم بمدلول هاتين الصحيفتين حرجاً قطعاً وهو مسمى في الشريعة ولا يترتب به احد مدعوة بعدم كونه حرجياً دئماً بل مدلولها كسائر الاحكام الدائمة قد يتحقق فيه الحرج وقد لا يتحقق كما هو ظاهر .

ومما روي به بي بصير قل قلت لابي عبدالله - ع - قول الله - عز وجل : والله على شئ حج البت من استطاع اليه سبيلا قال يحرج ويمشى ولم يكن عنده قلت لا يندر على المشى قل يمشى ويركب ، قلت لا يندر على ذلك اعنى المشى قل يخدم القوم ويخرج معهم (٣)

والرواية مضافاً الى ضعف سندها يعلى بن ابي حمزة السطاسي الراوى عن ابي بصير - لا يكون مدلولها معنى به لاحد من الاصحاب لان ذلك بل بعدم اعتبار الرحلة في الاستطاعة للمفسر د كان قادراً على المشى بما يقول بذلك في خصوص صورة القدرة على المشى وعدم كونه مشقة عنه وام لروم الخدمة والحرج مع القوم في صورة عدم القدرة على المشى فلم نقل به احد طاهراً .

(١) ثل ابي ب وجوب الجمع وسر طه الد - العاشر ح - ٥

(٢) ثل ابوب وجوب الجمع وشراطة الد - العاشر ح - ٧

(٣) ثل ابوب وجوب الجمع وشراطة الد - الحادي عشر ح - ٢

ومنها صحيحة معاوية بن عمار قال : سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل عليه دين عليه ان يحج ؟ قال : نعم ان حجة لاسلام واجهه على من اطاق المشى من المسلمين ولقد كان (اكثر) من حج مع النبي - ص - مشاة ولتدمر رسول الله - ص - بكرا ع المميم فشكوا اليه الجهد والماء فقل شدوا ازركم واستطوا هملوا ذلك فذهب عنهم (١) وكرا ع المميم وادبى مكة و لمدينة .

وربما يقال ان المراد من « اطاق » المذكور في الرواية لدى هو من باب الافعال اعسل احر مرتبة القدرة وبذل نهاية الطاقة التي ليس فوقها قدرة صلا كما هو المراد في قوله تعالى : وعلى الدين يطئونه فدية طعام سكران على الدين يتحمسون الصوم بجهد وحرص شديد كالشيخ والشيخة ومن الواضح انه لا يجب الحج في هذا لمورد قطعاً ولم يلتزم به احد كما ان الطاهر ان المراد بالطاقة في الرواية هو القدرة على المشى في داره وبلده في مقابل المريض والمحيى الذي لا يقدر على المشى اصلاً حتى في داره وبلده وليس المراد به المشى الى الحج وعليه والصحيحة في مقام بيان وجوب الحج على كل من كان قادراً على المشى و كان متمكناً منه في بلده في مقابل المريض لدى لا يتمكن من المشى والرواية احسبة بمن يطيق المشى ويتمكن منه بجهد ومشقة واما الذين حجوا مع النبي - ص - فيحتمل ان يكون حجهم حجاً مستحبياً لاحقة الاسلام وذكر الامام - ع - هذه القضية ليس للاستشهاد وانما كان نقلها لمناسبة ما .

اقول الطاهر ان كلمة « اطاق » يكون المراد بها مجرد الطاقة و القدرة فان انرى في كلمات الفقهاء سم من كان منهم من اهل اللسان كصاحب الجواهر وقله العلامة والشيخ وغيرهما الاستعمال في ذلك بل صاحب الجواهر ذكر عقيب قوله : ومن دون مشقة وذكر في المدارك انه اعترف الاصحاب في حق القريب بعدم اعتبار الراحلة

له د اطاق لمشي ومن الواضح ان مرادهم مجرد الندرة لانهايتها وآخر مرتبتها وعليه والرواية مدهرة في وحوث حجة الاسلام دا كان قادراً على لمشي كما ان الظاهر ان المراد هو المشي الى الحج لا المشي في بلده ودره فانه لا خصوصية له في لوجوب بل للملاك هو سلامة البدن كما سبأني ومنه يظهر ان نقل من حج مع النسي -ص- كان بمنى الاستشهاد للمجرد المساسة وعليه والرواية تدل على خلاف المشهور ولما حال للمقشة فيها سداً ودلالة صلاً وقد اقتدح مذكور صلاحية جل هذه الثائفة للهووص في مقابل ادلة المشهور وعليه فلا بد من العلاج مقول يظهر منهم الجمع بين الطائفتين بوجه :

الاول : ما افاده بعض الاعلام من اظهرية الروايات الدالة على اعتبار الرحلة لتي هي مستند المشهور والروايات الدالة على تقدير تسليم دلالتها عايتها الظهور في عدم الاعتناء برفع اليد عن ظهورها بسبب اظهرية تلك الروايات . ويرد عليه انه على تقدير تسليم دلالة هذه الثائفة لامحال لدعوى اظهرية تلك الطائفة بعد كون النسبة بينهما هي نسبة المطلق والمتبذ ضرورة ان معاد تلك الطائفة عنار لراحلة مطلقاً ومعاد هذه الثائفة عدم اعتبارها في خصوص صورة القدرة على المشي ولاوجه لتوهم كون المطلق اظهر دلالة بالاصافة الى مورد القيد عن لمقيد كما هو ظاهر .

الثاني : ما حكى عن الشيخ -قدم- من حمل هذه الطائفة على الاستصحاب وتلك الطائفة على الحج الواجب الذي هو حجة الاسلام .

ويرد عليه عدم امكان حمل هذه الثائفة على الاستصحاب اما الرواية الاحيرة مصافاً الى التعبير بكلمة « على » فيها قد وقع التصريح فيها بحجة الاسلام وكيف يمكن حملها على الاستصحاب واما الروايتان الاولتان الواردتان في الاستطاعة لئدلية فلحاط كونهما ناظرتين الى الالة الشريعة ومفترتين لها لاتصلحان لهذا الحمل

لا ينقل بعدم دلالة الآية بصاً على خصوص وحرب الحج بل لها دلالة على الحج لاستحبابه أيضاً وهو كما ترى خصوصاً مع التعبير بالكفر فيها هذا مصداقاً إلى أنه لو وصفت التوبة إلى هذا الحمل للأدليل على حمل روایات لمشهور عن الوحوب والثائفة لأخرى على الاستحباب فمن الممكن أن يقال بعكس ذلك كما لا يخفى .

الثالث : حمل هذه الثائفة على من استنصر عليه الحج وإن كان خلاف طهرها

على ما عرفت وحمل روایات المشهور على حجة الاسلام وفيه أنه لا بد من الجمع أن يكون منسولاً عند العرف والعنلاء بحيث لا يرون لأجله المدرس والمناجاة بين اليمين ومن لواضع أن هذا الجمع لا يكون كذلك .

الرابع : حمل روایات لمشهور على التوبة من حجة ذهب كثير من العامة إلى اشتراط الرحلة مطابقاً .

وبه مصافاً إلى أن فتوى المشهور عدد أيضاً ذلك وفي منته لا محال للحمل على التوبة - الحمل عليها إما هو في صورة عدم إمكان الجمع بوجه وثبوت المعارضه التامة ووصول التوبة إلى هذا المرجح وقد عرفت في الحوب عن الوجه لأول إمكان الجمع بنحو التقييد للإطلاق .

الخامس : ما أورد السد في الفروع واحتاره بعض الأعظم في شرحها من أن مقتضى الجمع هو حمل الثائفة الأولى على صورة الحاجة إلى الراحة لعدم القدرة على المشى خصوصاً مع ملاحظة أنها مرحلة على لعالم بل منصرفة عن صورة القدرة على المشى وأجله ذكر لمزيد فيها به لولا الاحتمالات المثبوتة والشبهة المحققة لكن هذا القول - أي أول ثنائي - في غاية التوهم . هذا ولكن تحقق الشبهة على الخلاف وتوقف الاستتاعة على الرحلة مطلقاً مع أن الجمع بين المطبق والمزيد كان أمراً متداولاً بين المعتنهاء وتنبأ للعنلاء في مقام التقييد وحمل لقانون خصوصاً فيما إذا كان التقييد مستلزماً لحروح أفراد قليلة كما في المقام حيث أن القدرة على المشى

لي الحج فلما تحقق في الأشخاص يكشف عن اعراض المشهور عن هذه الطائفة مع كونه بمرثى ومسمع منهم وقد تحقق في محله ان اعراض المشهور عن الرواية ولو كانت في كمال الصحة والوثاقة يوجب الوهن فيها والخروج عن الاعتبار والحجة والمقام ليس من قبيل الترحيح بالشهرة لفتوائية لدى هاول المرححات لعدم كون المعارض منقحاً بها من من قبيل ما ذكرنا من كون الاعراض موحاً للخروج عن لمحبه .

وعلى ما ذكرنا فلامحيص عن الاحد هو المشهور ويؤيده انه لو كان تنادر على المشى مستطباً تحب عليه حجة الاسلام لكأن اللارم بلوغة الى مرتبة لظهور و لوصوح وعدم نقائه تحت ستره لبقاء ولكن مع ذلك لايسمى ترك لاحتياط الجهة الثالثة في عتار الراحة في الاستئاعة بالاصافة الى الغريب من لمكى ومن يفارب مكة مصصى اطلاق الاكثر منهم الشح في عبر المسووط والمحقق في الدافع والعلامة في الارشاد ولتصيرة ولتنجيص الاعتذار وقال في محكى كشف اللثام بهوى عدى اعتذاره بصاً للمكى للمصى الى عرفات و ادنى الحل والعود والمحكى عن مسووط الشح والعلامة في لواعده لتدكرة وامتهى والتحرير وبعض آحرانه لايشترط الراحلة للمكى وقد المحقق في الشرايع بعد عتار الرد والراحلة . وهما معتبران فيمن يعتد الى قطع المسافة وذكر في المسالك في شرحه : احترق بالمعتقر لى قطع المسافة عن اهل مكة وما قاربها من يمكنه السعى من عبر راحلة بحيث لايشق عليه عادة . وفي الحواهر عتس عبارة الشرايع . بل لأحد منه خلافاً من في المدارك نسبه الى الاصحاب مشعراً ندعوى لاجماع عليه .

وكيف كان فالدليل على اعتبار الراحلة مطلق طلاق الطائفة الاولى من الروايات المتقدمة في الجهة الثانية فان تفسير الاستئاعة في الآية بهما يدل على اعتبارهما كذلك مصافاً الى معرفة في كلام كشف الكم من حاجة المكى بصاً الى المصى الى عرفات مثلاً

ولكن ربما يحاط عن المطلقات بنصرافها الى صورة المسافة التي يتهيأ الراد
 و لرحلة لها بحسب لعادة فلا يشمل غيرها ، وعن دليل كاشف الذم بان اعتبارهما
 للمصى الى عرفات لادليل عليه لاختصاص لاية الشريعة بالسفر الى البيت الشريف
 فالاستطاعة الشرعية معتبرة في ذلك ولادليل على اعتبارها في السفر الى عرفات بل
 اللزم الرجوع فيه الى النوع المعتصبة للاعتبار مع الحاجة وعدمه مع عدمها .
 وقد اورد على هذا الجواب انه لا ريب في ان البيت الشريف مقصود في
 جميع اقسام الحج ولا يختص بحج التمتع عاية الامر انه قد يقصد متقدماً كما في
 الحج المزبور وقد يقصد متأخراً كحج القران والافراد وقد يقصد البيت خاصة
 كالعمرة المفردة .

اقول كون البيت مقصوداً في جميع اقسام الحج مر والاستطاعة المعتبرة
 في وجوب الحج المدلول عليها بالاية الطاهرة بملاحظة رجوع الصغير فيها الى
 البيت امر آخر لا ارتباط بينهما .

و لطاهران معاد لاية هو استطاعة السبل الى لبيت ولذا لو كان للمتمتع راحلة
 الى البيت فقط ولم يكن له راحلة للمصى الى عرفات والعود هل يمكن الحدشة
 في استطاعته ووجوب الحج عليه فادالم يكن المصى الى عرفات ملحوظاً في استطاعة
 السائل لعدم كون سفره الى البيت فكيف يكون ملحوظاً في المكى نعم يمكن ان
 يقال بان هذا اما يتم في خصوص المكى واما من قرب مكة وسفره الى البيت وان
 كان في غاية القرب اليه وعليه فينحصر الجواب بمسح شمول الاطلاقات لمشه .

ومما ذكرنا يظهر ان المراد من القريب الخارج عن مكة هو المقدار الذي
 لا يبعد له الراحلة عادة ويكون المشى الى البيت مقدوراً نوعاً ولا يكون فيه حد خاص
 من القصر عن مسافة القصر وغيره .

نقي الكلام في شيء وهو انه لو شك في اعتبار الراحلة للمكى وجوه فهل

المرجع فيه وفي مثله مما يحتمل اعتباره في الاستطاعة شرعاً رتداً على الاستطاعة العرفية أصالة البرئة عن وجوب حجة الاسلام او انه لا بد من الرجوع الى الآية الواردة في نصح والحكم بوجوب الحج عليه وجهان بل قولان .

حكى انقول الاول صاحب الجواهر - قدس سره - عن بعض مشايخه نظراً الى ان الاستطاعة التي يتوقف عليها وجوب الحج هي الاستطاعة الشرعية وهي امر محل عبر ميسر بحدوده فكل ما يحتمل اعتباره فيها يرجع الشك فيه الى الشك في ثبوت المشروط وهو وجوب الحج و لمرجع في الشك في التكيف هي أصالة البرائة عنه .

ولكن التحقيق يقتضي القول لثاني ضرورة انه ليس للاستطاعة حقيقة شرعية ولم يحك عن القائلين بثبوت الحقيقة لشرعية في الفاظ لمبادات القول بثبوتها في استطاعة بل الظاهر ان المراد بها هي الاستطاعة العرفية كسائر العاوين المأخوذة في ادلة الاحكام عاية الامر ان الشارع عتس فيها رائداً على مقصاها بحسب العرف مثل الحكم باعتبار الراحلة بالاصابة الى العبد وان كان قادراً على المشي من غير مشقة بل كان المشي سهل له من الركوب فان اعتباره يكون رائداً على المعنى العرفي ولارم ذلك الافتصار على ما دل عليه الدليل ومع عدم الدليل يرجع الى الآية التي علق فيها وجوب الحج على الاستطاعة العرفية فكما ان قوله تعالى: احل الله البيع طاهر في ان البيع الذي امصه الله وحكم بصحته ويعوده هو لبيع المتعارف بين العقلاء عاية الامر ان الشارع اعتس بعض الامور فيه مثل عدم كونه عررباً فمع الشك في اعتبار شيء في الصحة كاعتبار اللفظ - مثلاً - يرجع الى لاطلاق ويحكم بالصحة كذلك الآية الواردة في الحج فمع الشك في اعتبار شيء في الاستطاعة شرعاً رائداً على الاستطاعة العرفية يرجع فيه الى الآية ويحكم بالوجوب .

ولانافي ما ذكرنا ورود بعض الروايات في تفسير الآية الشرعية وان المراد

مسئلة ١٠ - لا يشترط وجود الراد والراحلة عمده عساً بل يكفي وجود

ما يمكن صرفه في تحصيلهما من المال نقداً كان او عروصاً . (١)

والاستطاعة فيها هي الراد والراحلة - مثلاً - فان مثل هذا التفسير يرجع الى تبين
المراد الحدى وهو لا ينافي كون المراد الاستعمال ما ذكره والجمع بين ذلك وبين
ظهور الآية في الاستطاعة هو الجمع بين الخاص والعام كما قد حنفى في محله من
الاصول فراجع

ومما ذكره يظهر الطار فيما افاده بعض الاعظم - قدس - من انه في مورد
اشت لا يمكن التمسك بطلاق دله وحوب الحج على المستطاع لكونه تمسكاً بالعام
في الشهادة المصدقية لكن الاحتمار المعسرة لها ليست محتملة فمهما شكك في دحالة شيء
رئد في الاستطاعة يكون المرجح اطلاق نفس الاحتمار المعسرة لها ولا تفصل الموبة
الى الاصل العملى المتأخر عن الاصل للفظى .

وحه لمطر ما عرفت من ان الاحتمار المعسرة لادلالة لها على ان الاستطاعة
في الآية قد شتمعت في الاستطاعة الشرعية بل مرجع التفسير الى ما ذكره من بيان
المراد الحدى و تصديق دائره لمراد الجدى لا يستلزم صيقاً في ناحية الاستعمال
والمرجع هو اللفظ لمحاظ الاستعمال وعليه فلو لم تكن الاحتمار المعسرة ذات اطلاق
ايضاً لكان المرجح هي الآية الشريفة كما عرفت .

(١) مقتضى الحمود على ظاهر اعصار الراد والراحلة في وحوب الحج و ان
كان هو وجود عيبتهم خصوصاً بعد ورود بعض النصوص لو رده في هذا المحال
في مقام تفسير الآية الا ان لظاهر عدم اعصار وجردهما عيماً بحيث يجب تحصيلهما
لانه من تخصص الاستطاعة وهو غير واجب وذلك مضافاً الى عدم فهم العرف من
ذلك الا التمكن و لقدرة عليهما سواء كانت بدوى الواسطة او معها للروايات الظاهرة
في اعتبار المال او وجود ما يحج به مثل :

صحيحه معاوية بن عمار عن ابي عبد الله - عليه السلام - قال : قال الله تعالى والله

عمى الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً قال هذه لمن كان عنده مال وصحة الى آخر الحديث . (١)

وصحيفته الأخرى قل سئلت ابا عبد الله - ع - عن رجل له مال ولم يحج فقط قال هو ممن قال الله تعالى ونحشره يوم القيامة عمى الى آخر الحديث . (٢)

وصحيفة المحلى عن ابي عبد الله - ع - قال اذا قدر الرحن على ما يحج به ثم دفع ذلك وليس له شغل بمدره به فقد ترك شريعة من شرايع الاسلام لحديث (٣) وصحيفة بي الصباح الكمانى عن بي عبد الله - ع - قال قلت له رأيت الرحن لتأخر د المال حين يسوف الحج كن عمو وليس يشمله الا لتأخره او اذيين فقال : لا عذر له يسوف الحج الى آخر الحديث . (٤)

وعبر ذلك من لروايات الدالة على ذلك ولا محال لتوهم كون مقتضى الجمع بينها وبين ما ظهره اعتبار خصوص الراد والراحلة حمل المال عليهم بل الظاهر ينظر العرف حمل الثلاثة الثانية على به لخصوصية لعين راد والراحلة بل لمياط السمك منهم عيأ او بواسطة من آخر نبدأ كان او عروصاً كما لا يخفى .

ثم انه تعرض السيد في العروة في ذيل هذه المسئلة لحكم حمل الراد الشامل للعدماء والماء وعلف الدابة وغيرها من الحيوانات فقال : ولا يشترط امكان حمل الراد معه بل يكفي امكان تحصيله في المارل بمقدار الحاجة ومع عدمه فيها يجب حمله مع الامكان من غير فرق بين علف الدابة وغيرها ومع عدمه يسقط الوجوب . ولمن علة ترك التعرض في المتن ان العمد في هذا البحث بما هو الماء والعلف للدابة

(١) ثل ابواب وجوب الحج وشرايطه باب السادس ح-١

(٢) ثل ابواب وجوب الحج وشرايطه باب السادس ح-٢

(٣) ثل ابواب وجوب الحج وشرايطه باب السادس ح-٣

(٤) ثل ابواب وجوب الحج وشرايطه باب السادس ح-٤

ومن المعلوم أنها غير متلى بها في هذه الأرملة مع أنه يمكن فرض مثله في هذا الرمان بالإضافة إلى المادة المحركة لمسيارة فانه لو علم بعدم وجودها في الطريق هل يجب عليه حملها مع الامكان وعدم المشقة أم لا وكيف كان ففي محكي التذكرة: وإن كان يعد الراد في كل منزل لم يلزمه حمله وإن لم يحده كذلك لزمه حمله وما الماء وعلف الهائم فإن كان يوجد في المزار التي يرلها على حسب الددة فلا كلام وإن لم يوجد لم يلزمه حمله من بلده ولأن أقرب المدن إلى مكة كأطراف الشام ونحوها لما فيه من عظم المشقة وعدم جريان العادة به ولا يمكن من حمل الماء لدوائه في جميع الطريق والطعام بخلاف ذلك .

وقد في محكي المنهى : وأما الماء وعلف الهائم فإن كانت توجد في المزار التي يرلها على حسب الددة لم يجب عليه حملها والأ وحسب مكة ومع عدمها يسقط الفرض .

ولظاهر أن كلامه في لتذكرة باطر إلى أنه لا يكون هناك قدرة نوعاً كما يدل عليه تعبير بقوله : ولا يمكن فلا ينبغي ما في المنهى من التفصيل بين صورة مكة وعدمها .

وكيف كان فمسي القول بعدم وجوب الحمل أنه من تحصيل الاستطاعة وهو غير واجب فلا يجب عليه الحج في هذا الحال .

ومسي القول الثاني صدق بالاستطاعة إذا كان الحمل وعدم استلزامه للحرمان والعسر فإن من يقدر على حمل ذلك من غير مشقة لا يكون حرجاً عن الاستطاعة بوجه بمجرد عدم وحدانه في الطريق وهذا القول هو الأقوى كما هو ظاهر .

مسئلة ١١ - المراد من الراد و الراحلة ما هو المحتاج اليه في السفر بحسب حاله قوة وضعفاً و شرفاً وضعفاً ولا يكفي ما هو دون ذلك وكل ذلك موكل الى العرف ، و لو تكلف بالحج مع عدم ذلك لا يكفي عن حجة الاسلام ، كما انه لو كان كسوباً قادراً على تحصيلهما في الطريق لا يجب ولا يكفي عنها . (١)

(١) في هذه المسئلة امران :

احدهما المراد من الراد والراحلة ما هو المحتاج اليه في السفر من جهة الطعام والمأكول والمشروب وما يتعلق به حتى الاوعية و الوسيلة التي بها يتحقق طي الطريق سواء كانت دابة كـه هو المتداول في تلك الارضة اوسيرة وطيارة كما هو المتعارف في هذا الزمان اوسعية او غيرها مما يتحقق بذلك و الظاهر انه لا يشترط ان يكون مالكا للراحلة و الوسيلة عيأ او قيمة بل يكفي ان يكون مالكا لاحتوائها في صورة الاستيحاء بحيث صار مالكا للمسعة كما قلناه سيأتي .

ويسقى في هذا الامر جهتان :

الاولى ان هل يكون اختلاف الحال من جهة القوة والصف موجباً لاختلاف الراد و لراحلة نظراً الى ان اختلاف الحال يوجب اختلاف الحاجة فالقوى لا يحتاج الى اريد من السيرة لفرص قوته وعدم كون الحركة معها موجبة لوقوعه في الشدة والمشقة والصعيف يحتاج الى الطيارة لعدم اقتضاء حاله للركوب في السارة او لا يوجب والظاهر انه لاختلاف بينهم في الايجاب وقد استدل عليه بحكومة ادلة تسمى السر والعرج على الاطلاقات .

والظاهر انه لاحاجة الى هذا السحو من الاستدلال حتى يرد عليه ما اورد على الاستدلال بهذه الحكومة في الجهة الثانية بل يمكن ان يستدل عليه بحكم العرف بالفرق بينهما وانه بعد ما كان المرجح في تشخيص الاستطاعة الواقعة في الالة هو العرف كما قويته وكان المرجح في تشخيص معنى الراد والراحلة الواقعين تعسيراً

لثلاثة في الروايات أيضاً هو العرف فهو ينص في الفرق بين لصعيف والقوى في الراد والراحلة كما لا يخفى .

الذات هل يكون اختلاف الشأن من جهة الشرف والصعة موحياً للاختلاف في الراد والراحلة أم لا فيه وجهان بل قولان فإن في الجوهر بعد قول المحقق والمراد من الرحلة رحلة مثله : « كما في المواعد وظاهرهما عتد المثلثة في القوة والصعيف والشرف والصعة كما عتد النذكرة لتصريح بذلك في كشف بلثم الحرم بها في الأولين دون الأخيرين لمعوم لاية والا حذر وخصوص قول الصادق - عليه السلام - في صحيح أبي بصير من عرض عليه الحج ولو على حمار أجدع منقطع الدب وبني فهو مستباح ، ويحوى غيره ولا بهم - عليه السلام - ركنو الحمير والرومل واحتره في المدارك كذلك أيضاً بل هو ظاهر الدروس قال : والمتمتر في لراحلة ما ياسبه ولو محملاً إذ عجز عن التنب فلا يكتفى علومه في اعتبار المحمل والكيسة ون لسي - عليه السلام - والائمة - عليه السلام - حيوا على الروامل الا ان الانصاف عدم خلوه عن الاشكال مع انقص في حقه ادفعه من العسر والجرح ما لا يخفى ، وحقهم - عليه السلام - نعمه كان في ردهم لانقص فيه في ركنوت مثل ذلك » .

واحاط بعض الاعاظم - قده - عن الاستدلال للاختلاف بالعسر والجرح بعد استدلاله لعدم الفرق بين الشرف والصعة بالروايات الواردة في الدلالة على وجوب الحج ولو على حمار أجدع بشرطاً الى ايها وان كانت وردة في مورد الدلالة لكن لظاهر ايها وارادة في مقام بيان مفهوم الاستطاعة المعتبرة في وجوب الحج ولا يختلف الحال باختلاف ما شئ حصولها بان عمومات هي لعسر والجرح محصورة بهذه الاحمار لخاصة الدلالة على ثبوت الحكم حرجياً لدى هو صريح هذه الروايات

ويرد عليه اولاً ان هذه الاحمار كما مر البحث فيها في المعيد القدر على

المشي يكون معرضاً عنها عند المشهور ولاجله تكون فاقدة لشرط الاعتناء والحاجة
وثانياً ان دعوى صراحة هذه الاحبار او كونه كالصريحة في ثبوت الحكم
الحرحي مبسوسة جداً وان هذه الاحبار تكون مطلقة قد يتحقق في مورد الحرح
وقد لا يتحقق وعيه يقتضي حكومة دليل في الحرح تخصبها بصورة عدم تحققه
لا العكس .

وثالثاً ان اظهر من لحن دليل الحرح كقوله تعالى ما حمل عليكم في الدين
من حرج والله عن التخصيص وعدم ملائمة مع اصلا وثبوت حجة الاسلام ولوسحو
التسكع على من استقر عليه لحن بالاستطاعة لماسة وعدم لانيان بالحج لا يكون
من باب لتخصيص الدليل في الحرح بل هو حكم تعديبي مسوق لافادة العقوبة
ومن الواضح خروج الاحكام التعديبية عن دائرة ادلة في الحرح والا يبرهن ان تكون
المحدود والتعريفات بل المفصاض واكثر لذياب كلها محصورة لادلة في الحرح
كما لا يحمي فالانصاف عدم تمامة ما فده هذا النص .

نعم في استدلال ثبوت الفرق بدليل في السر والحرح كما في كلام صاحب
الحواهر وتبعه السيد في الفروة اشكال وهو ما ذكره في المستمسك من ان حكومة
قاعدة في السر والحرح اما تقتضي نفى الوجوب ولا تقتضي في المشروعية ولا رده
في لمقام انه اذا اقدم لمكلف على ما فيه السر والحرح يكون مقتضى لجمع
بين دليل في الحرح و لاطلاقات الدالة على الوجوب هو الصحة والاجراء عن حج
الاسلام بعدم الاجراء عن حج الاسلام - حيثئذ - يحتاج الى دليل آخر .

والجواب عن هذا الاشكال ان الحج كما عرفت ليس له حقيقة واحدة بل
له حديق متعددة وان كانت الصورة واحدة كصلواتي لطهر والعصر فانهما وان كانا
متحدثين من حيث الصورة لكنهما مختلفين بالحقيقة ولد لا تقع واحدة منهما مقام
اخرى وعلى هذا المسمى في باب الحج اد كان مقتضى الجمع بين الاطلاقات ودليل

بهي الحرح ربح اللروم والوحووب يكفى ذلك في عدم تحقق حجه الاسلام التي يكون قوامها بكونها واجبة وفريضة في اصل الشرع بل ليس الواجب في شرع لاهولان الحج الواجب بالنذر لا يكون منعلاً للوحووب بل الوحووب انما يتعلق بعنوان لوفاء بالنذر عامة الامر عدم تحقق الوفاء في لحارح لانالحج ولكن ذلك لا يوجب سرابة المحكم المتعلق بالوفاء الى الحج لانه لايعقل ان يسرى الحكم من متعلقه لى غيره كما انالحج الواجب بسبب الاستحارح عليه لا يكون منعلاً بلوجوب بل المتعلق به هو لوفاء بمقتد الاحارح وهو لايتحقق في الحارح الا بالحج .

وبالحملة فلس متعلق الوحووب في باب الحج ،لاحجة الاسلام التي هي عليها الاسلام فاذا فرض ارتفاع الوحووب بدليل نهي العسر والحرح لانبقي حجة حجة الاسلام التي قوامها بالوحووب وبكونه فريضة وعليه بظهور عدم اجرائه على حجة الاسلام لمعايرة مهية المأني به مع مهية حجة الاسلام لا ان يقوم دليل خاص على احزته والمفروض عدم ثبوت هذا الدليل .

ثم ان صاحب لمستمسك بعد الاشكال المتقدم اسندل على الاجراء بعد ارتفاع الوحووب بدليل نهي العسر والحرح بما دل على ان الاستطاعة السعة في المال او اليسار في المال نظراً الى انه لا يصدق مع العسر والحرح : هي رواية ابي لربيع الشامي « فقيـل له - اى لابي عبدالله - ع - فما السبيل ؟ قال السعة في المال » (١) وفي رواية عبد لرحيم القصير عن ابي عبدالله - ع - الو رده في تفسير آية الحج قل - ع - « ذلك لقوة في المال واليسار قال فادكاوا موسرين فهم ممن يستطيع ؟ قال - ع - نعم » - (٢) وموثق ابي بصير قال سمعت ابا عبدالله - ع - يقول من مات وهو

(١) ثل بواب وحووب الحج وشرائطه الباب التاسع ح ١

(٢) ثل ابواب وحووب الحج وشرائطه الباب التاسع ح ٣

صحيح موسر لم يحج فهو ممن قال الله عز وجل ونحشره يوم القيامة اعمى ...» (١) ويحوها غيرها .

اقول اما رواية ابى لربيع فالظاهر بمرنه قوله - ع- بعده . «اذا كان يحج ببعض ويبقى بعضاً لقوت عياله» المرد من السنة هو وخذان ما ينسب بعضه لقوت عياله ولا يبعد بقربة هذه الرواية ان يكون المراد بالقوة في المال واليسار وكونه موسراً في سائر الروايات يصاً هو ذلك وعليه فلا رنطاط لهذه الروايات بما هو بصنده من عدم صدقه مع العسر .

ثم على تدبير كون المراد بالسعة في المال هو نفس عوائها وباليه ركذلك فارتضاة بمسئلة العسر والحرح لرجع الى نفس العمل عبر واصبح فان العسر في قاعدة الحرح يكون مرتبطاً بالعمل وراحماً ليه و اليسار في الروايات راجع الى المال و لشخص فهما الشخص موسر ومسر وهناك العمل ومثلن التكليف بلحاظه كذلك ولم يظهر ارتباط بين الامرين .

ثم على تدبير كون المراد باليسار في المال ما ذكره فمقتضى الروايات اعتنازه في الاستطاعة مطلقاً من عر فرق بين الشريف والوصيع ودعوى كون معنى اليسار مختلفاً بالسعة اليهما بحيث كان معنى اليسار في حق الشريف غير معناه في حق الوصيع واصحة لمع .

الامر الثاني ما ذا لم يكن عنده الراد ولكن كان كسوباً يمكنه تحصيله ذلك في الطريق لا كنه و شربه و سائر حوائجه فهل يجب عليه لحج في هذه الصورة ملاً؟ فيه وجهان بل قولان وليعلم ان محل لاختلاف ما اذا لم يكن له بالفعل راد اصلاً واما ما هو المتداول في هذه الائمة من استخدام بعض الاشخاص للخدمة في سهر الحج لاجل الطمع او سائر الخدمات او استخدام بعض لروحانيين لمطاراة

على امر الحاج من جهة مناسكهم ونحمل لاحرة ردأ وراحلة او مع اصفة ولا شكل
 هي بحقق الاستطاعة من حيث اراد والراحه بالاصافه اليها لوقوع لاستيجار قبل
 الشروع في سفر الحج و من لمعلوم به عند تعاميه عند الاحارة يملك لمسأحر
 العمل على الاحير و الاجير الاحره على لمسأحر فالمسكبة ناسئة قبل لشروع في
 السفر نعم ربما يحقق الاشكال في بعض الموردا ككثر الروحانيين بقاء على اعتبار
 لرجوع الى الكعبة في الاستئذنة - لدى سيأتي البحث فيه انشاء الله تعالى - و ما
 الاستطاعة من جهة الرد والراحلة ولا اشكال فيها اصلا فالكلام في المقام انما
 هو في عبر هذه الصورة وهو ما دام يكن بالعمل مائكا للرد اصلا بل ثابته ما فعل
 هي القدرة على تحصيله في الماروق والمحكي عن مسند لرافى الوجوب فيه حيث
 قل : «وولو لم يجد لراد ولكن كاذ كسواً شمس من لا كسب في طريق لكل يوم
 قدر ما يكفيه وطن امكانه بحريين لعادة عليه من غير مشقة وجب الحج لصدق لاستطاعة»
 وقال العلامة في المذكور في هذه المة ثلة : «فان كان السفر طويلا لم يسره
 الحج له في الجمع بين السفر والكسب من المشقة العظيمة ولانه قد يقطع عن
 لكسب لعرض مؤدى الى هلاك نفسه وان كان السفر قصيراً فان كان تكسبه في كل
 يوم بقدر كفاية ذلك اليوم من غير فصل لم يلزمه الحج لانه قد يفتنع عن كسبه في يوم
 لحج فيتصرر ، و ان كان كسبه في كل يوم يكفيه لايامه لم يلزمه الحج ايضاً للمشقة
 ولانه غير و حد لشرط الحج وهو احد وجهى الشافعية والثاني الوجوب وبه قال مالك
 مطلقاً» مقتضى دليله الاحير وهو عدم كونه و حداً لشرط الحج عدم لوجوب مطلقاً
 سواء كان في السفر لتأويل او في السفر القصير .

وكيف كان فالظاهر ما في المتن لظهور الاستطاعة - المأخوذة شرطاً لوجوب
 الحج - هي لاستطاعة لفعله كسائر العاوين المأخوذة في الادلة ومن الواضح عدم
 تحققها في مثل المقام .

مسئلة ١٢ - لانعسر الاستطاعة من بلده ووطنه فلو استطاع العراقي او الايراني و هو في الشام او الحجاز وجب و ان لم يستطع من وطنه ، بل لومنى الى قبل المسقات مسكماً او لحاجة وكان هناك جامعاً لشرائط الحج وجب ويكفى عن حجة الاسلام ، بل لو احرم مسكماً فاستطاع وكان امامه مسقات آخر يمكن القول بوجوبه وان لا يحل من اشكال . (١)

(١) في هذه المسئلة فروع ثلاثة :

الاول ما لو استطاع لشخص في غير بلده و وطنه ولم يكن مستطيلاً من وطنه ومحل الكلام ما اذا لم تكن اقامته في البلد الثاني سحو لدوام وقصد التوطن وما اذا لم تكن اقامته فيه موحياً لاستبدال لفرص كالمجاور بمكة بعد تسعين من كانت اقامته فيه مؤقتة قصره ففي هذه الصورة قد سباح من البلد الثاني كما اذا استطاع الايراني وهو في الشام الواقع في وسط الطريق تقرباً ، كما ان محل البحث ما اذا كان وحداً للراد و اراحاه بعد الدود الى وطنه لا الى محل الاستطاعة ففي هذه الصورة وقع البحث في انه متى تابع بحب عليه الحج ام لا؟ فالمحكى عن امدارك والمستند و لدخيرة وبعض المأخرين القول بوجوب الحج وعن لشهيد لشيء انعدم وعمدة ما يدل على الاول نحتق الاستطاعة الفعلية بالاصابة اليه ولا دليل على اعتبار حصوله من البلد بعد عدم وقوع التقييده لاي لاية ولا لاي غيرها من الادلة ولما كان هي فعنية لاستطاعة وهي متحيزة على ما هو المعروف كما ان المعروف وجدانه للراد والراحة بالاصابة الى العود حتى الى وطنه نعم ربما يستدل على الوجوب - مضاعفاً الى ما ذكر - بصحيفة معاوية بن عمار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يمر بمحتاراً يريد اليمن او غيرها من البلدان وطريقه بمكة فيدرك الناس وهم يخرجون الى الحج فيخرج معهم الى المشاهد يجزئه ذلك عن حجة الاسلام؟ قال : نعم (١)

وقد استشكل في الاستدلال به - ترقب بان الظاهر منها كرون حجة السؤال عدم قصد الحج من البلد لعدم تحقق الاستطاعة منه سواجرى - بان الاحراء اعم من كونه حجة لاسلام والحواب عن الثاني وضح بانك عرفت ان الحج له حقائق متعددة ومهمة حجة الاسلام معبرة مع مهية غيرها من الحجج الاستصحابي والبياني وغيرها ، والحكم بالاحزاء لامحالة ينطبق على حجة الاسلام واجيب عن الاول بصلاحيه الحواب للاستدلال بها من حجة ترك الاستفصال بين ما اذا كان متطابقاً من البلد وبين ما اذا لم يكن كذلك ولكن الظاهر به لامحالة لهذا الحواب فانه بعدم فرض كون حجية السؤال امراً لا يرتبط بمثله الاستطاعة لامجال - حيثئذ - للاستدلال بترك الاستفصال في الحواب كما لا يحصى ولا يصف تماميه الاشكال الاول يكن عرفت انه لاحاجة الى استدلال بالرواية صلا بالحكم في هذا الفرع هو وحوب الحج كما افيد في المتن .

الثاني ما لو مشى الى ما قبل الميقات متسكماً اولحاجة ثم حصل له الاستطاعة هناك والظاهر وحوب الحج عليه لم عرفت من عدم اعسار الاستطاعة من البلد الا لعم اراد الحج منه بان كان مقيماً فيه .

ثم انه يظهر من ذلك انه لو علم بحصول الاستطاعة عند الميقات وهو في البلد لا يجب عليه السفر الى الميقات لعدم لزوم تحصيل الاستطاعة بوجه كما اذا عم الشخص به لو اخرج تجاره فلا بد من صر مدتطعاً فانه لا يجب عليه الانحار لمذكور لهذا الوجه وهذا بخلاف الفرع الذي ذكرنا في دليل بعض المسائل السابقة وهو ما لو علم الصغير انه يستطيع بحصول اللوع له قبل الميقات فانه يلزم عليه عقلاً السفر الى الميقات لوجود الاستطاعة العملية وحصول اللوع قبل الشروع في الاعمال والفرق الرام العقل هناك والمفروض وجود الاستطاعة ولا مجال للارام ها بعد كونه متسكماً كما لا يحصى .

امثالث ما لو احرم متسكماً فاستطاع وفي المتن - تبعاً للعروة - امكن القول بالوجوب اذا كان امامه ميثاق آخر وان ذكرنا بعده انه لا يخلو من اشكال وظاهر التقييد بما اذا كان امامه ميثاق آخر هو تحديد الاحرام من ذلك الميثاق وان كان يحتمل ان يكون الوجه فيه هو العور عن لميثاق محرماً وفي هذا العرع قولان آخران: احدهما ما افاده بعض لاعظم - فده - في شرح العروة من عدم كون حجة حجة الاسلام لان صيرورته كذلك تنوقف على تحقق الاستطاعة له من اول الاعمال الى آخره بعدم كون صرف لوجود من المال ولو في اثناء الاعمال موضوعاً للوجوب كي يحكم بالاجراء فيما اذا حصلت له الاستطاعة بعد احرامه ولا فائدة في وجود ميثاق آخر امامه لانه ليس له تحديد احرامه في الميثاق الثاني لانه لا احرام في حرام نعم لو قلنا ان للاحرام شرط للمح للاحرام من عماله مكن القول بالاحرام فلا فرق فيما اذا كان امامه ميثاق آخر او لا .

ثانيهما ما افاده بعض الاعلام في شرحه على العروة ايضاً من ان مقتضى اطلاق الادلة وجوب المح عليه والذي يمسع عن القول بالوجوب احرامه لمير حجة الاسلام د ليس له اطلاق ولا احرام نسباً لمح الاسلام وهو لا يمسع عنه لانه بعد عرض شمول اطلاق الادلة المذكورة يكشف عن بطلان الاحرام الاول وانه لم يكن له مير بدعي بل محج و بما هو مجرد تحيل و وهم فحصول الاستطاعة ولو بعد الميثاق يكشف عن بطلان احرامه الاول ولد لو انكشف انه كان مستطيماً من بلده وكان لا يعلم بذلك فلم يجب عليه الا حجة الاسلام ويحرم عليه حكم من تحاور الميثاق بمير حرام من الرجوع اليه مع الامكان ومع عدمه التفصيل الاتي في محله ولا فرق في ذلك بين ما اذا كان امامه ميثاق آخر ام لا .

اقول المبحث مع هذا البعض في مراحل :

الاولى انه هل تكون لادلة المح اطلاق يشمل المنام وهو ما لو حصلت

لاستدانة بعد الاحرام او ان صدرها هو حصول الاستدانة قبل الشروع في اعمال
لحج كما فاده ذلك البعض لا بعد ادراك الثاني فكما ان الدليل الدال على شرطية
شيء للمأمور به صدر في لزوم اقتران اشراط مع تمام اجراء المأمور به من اوله
الى آخره كذلك لدليل الدال على شرطية شيء لتعلق التكليف بالمأمور به طاهر
في لزوم تحقق الشرط قبل اجراء المأمور به والشروع فيها

الثانية انه لو فرض ثبوت الاطلاق لأدلة الحج وشمولها لما اذا حصلت
الاستدانة بعد الاحرام الذي هو اول جزء من المأمور به يتولد في مقابل هذا
الاطلاق اطلاقاً آخر وهي الأدلة الواردة في احرام من الميقات احراماً صحيحاً
ولو بدأ الدالة على انه ليس له رفع اليد عن الاحرام بل يجب عليه اتمام هذا العمل
فان مقتضى احتفاظها بالشمول لما اذا حصل شرط الوجوب بعد الاحرام وعدمه ويجب
انه بدأ ببدأ ولا مجال لدعوى عدم بهوص دليل الاستصحاب في متاب دليل الوجوب
بعد كون مقتضى هذه الأدلة لزوم لاكمال بمسوان الاستصحاب كصلوة الليل التي
وقعت منبهة للنذر فانه يجب على فادار الاتيان بصلوة الليل لكن بقصد الاستصحاب
دون الوجوب .

وبعد تعارض الاطلاقين لا مرجح لاطلاق ادلة وجوب الحج ودخول مورد
التعارض تحتها كما لا يخفى .

الثالثة انه لو فرض ثبوت المزية لاطلاق ادلة وجوب الحج ولزوم دخال
المورد تحتها فالحكم به يكشف عن وساد الاحرام الاول لاسيما اليه لاسناد الى
ما لو انكشف انه كان مستطيعاً من بلده وكان لا يعلم بذلك غير ثم فانه في ذلك المورد
ينبغي له ان الشروع في الاحرام بمسوان الاستصحاب لم يكن في محله لكونه مستطيعاً
في الواقع يجب عليه حجه الاسلام واما المقام فالشروع بنية لندب كان في موضعه
لعدم كونه مستطيعاً في هذا الحال ولا دليل على بطلان هذا الاحرام ومقتضى اطلاق ادلة

لحج بروم كون الاعمال الآتية معوان حجة لاسلام فكما انه صرح هذا المعنى في بعد المعتقد قبل المشركين من متصي أدلة احراء حجة عن حجة الاسلام هو الانقلاب لقهري شرعي من دون حاجة الى تجديد لية ايضاً كذلك متصي شمول لاطلاق في المنام ذلك ويمكن ان يقال بلروم تجديد لية ايضاً واما الكشف عن الفساد ولروم تجديد احرام احرامهم يظهر وجهه و(دعوى) ان لارم القول بتعدد المهية في باب الحج ذلك (مدفوعة) بعدم كون لارمه ذلك بل اللارم هو العدول كما في صلوة لمصر حيث يبدل عنها الى صلوة انظر لو انكشف له في الانشاء انه لم يأت بها وكما في العدول في بعد المعتقد قبل المشركين لو لم يفل بالانقلاب لقهري و(دعوى) كون العدول على خلاف القاعدة والاصل ولا يؤخذه آتوي موارد وجود لدليل والمفروض ثبوته في بعد المعتقد وعدم وجوده في المنام (مدفوعة) بان التمييز في بعد كون كان هو الاحراء عن حجة لاسلام وفي المنام هو الحكم بوجوب الحج الا ان الظاهر انه لا فرق بينهما في لتحقيقة لان مرجع الاحراء الى وجوب حجة لاسلام عليه في ذلك الحال غاية الامر ان الوجوب في المقدم ثبت بالاطلاق وهناك بالنص وهذا المقدار لا يوجب الفرق من جهة من نحن فيه من العدول الى حجة لاسلام كما لا يهني

ان قلت لعل نظره في الحكم بالاطلاق الاحرام الى ان توجه الحكم بالوجوب اليه بعد الاستماع لمعرض الاطلاق يقتضي الطلاق من جهة ان الامر انما يتعلق بالحج وهي عدة مركبة من عدة احزاء منها الاحرام فكان الامر يتعلق لى لاحرام ولا معنى لتعلقه اليه في حالة الاحرام الا بعد كون الاحرام الاول محكوماً بالفساد لانه لا معنى للامر بالاحرام في حالة كونه محرماً بالاحرام الصحيح لانه من تحصيل المحصل كما لا يهني .

قلت نعم ، يتم ذلك لو كان الامر متعلقاً بخصوص الاحرام فانه لا يجتمع

مع صحة الاحرام الأول واما لو تعلق الامر بمركب ذات اجزاء كثيرة يكون لاحرام جزء واحد أمها لا يكون معناه لا الاتيان بسائر الاجزاء غير الاحرام ولا دلالة على بطلان الاحرام الأول بوجه .

فانضح من جميع ما ذكرنا انه لم يظهر وجه للحكم بطلان الاحرام الأول هذا على تقدير ثبوت الاطلاق لادلة وجوب الحج وشموله لما اذا استطاع بعد لشروع وتحقق الاحرام مع ان فيه مناقشة واضحة فان طاهر هذه الأدلة لزوم تحقق الشرط قبل الشروع في الأمور به فكما ان طاهر دلة اشتراط شيء في الأمور به لزوم اقترانه مع جميع الاجزاء كما في قوله لاصلوة الاظهار وكذلك طاهر ادلة اشتراط الامر بشيء اقترانه مع جميع الاجزاء .

ومما ذكرنا يظهر انه لا محال للاستدلال في المقام بما دل على ان من أدرك المشعر فقد أدرك الحج لان عتبة مفاده هي الصحة وان ادراك المشعر بوجوب تصوف لحج بالصحة ووقوعه كذلك ولكن ذلك لا يكفي في كونه حجة الاسلام التي هي واحدة بالشرع الا اذا ثبت الاطلاق لادلة وجوبها ومع عدم ثبوته لا محال للحكم بالوجوب ولذا ذكرنا في النصي السابع قبل الوقوف على المشعر ان ادلة من ادرك دلة الصحت الى الاطلاق المستفاد من قوله ^{علي} الحارثية عنها الحج اذا طمئت يستفاد منها كون حجه حجة الاسلام وبدون ثبوت الاطلاق لا محال لهذه الاستفادة لان عتبة مفاد دلة من ادرك لا تتجاوز عن الصحة .

فقد ظهر من جميع ذلك ان الظاهر ما افاده بعض الاعاظم - قدس - من الحكم بيزوم تمام لحج بدأ وعدم كون حجه حجة الاسلام ولكن الاحتياط لا يبيح تركه كما انه طهر مما ذكرنا انه لا يرق بينه اذا كان امامه ميثقات آخر ويس ما د لم يكن اصلا .

مسئلة ١٣- لو وجد مركب كسياره او طيارة ولم يوجد شريك للركوب فان لم يتمكن من اجراءه لم يجب عليه والاوجب الا ان يكون حرجياً عليه، وكذا الحال في غلاء الاسعار في تلك السنة ، او عدم وجود الزاد والراحلة الا بالزيادة عن ثمن المثل ، او توقف السبر على بيع املاكه باقل منه . (١)

(١) في هذه المثة خروج اربعة مشتركة في المحكم من جهة الملاك والمتمدد والمهم فيها صورة تحقق الضرر المالى من دون ان يلحق لى حد الحرج لانه مع النوع اليه لاحياء في ارتداد وحوب الحج لقاعدة في الحرج واوبى منه صورة عدم التمكن و القدرة بوجه فالمهم صورة وجود الضرر وقد توقف العلامة في الوجوب في الفرع الاول متديلا بان يدل المال له حرجا لامتد من له وحكى عن شح القول بعدم الوجوب في الفرع الثالث وهي الردة عن ثمن المثل والعمدة في هذا البحث قاعدة في الضرر واللازم التكلم فيها على جميع الاماكن وقول : اما على ما اختاره شيخ الشريعة الاصمغينى - قدس - في رسالته في هذه القاعدة من ن مرجعها الى النهى عن الاصرار بالعير في شريعة الاسلام بحيث كانت الجملة اشائية موقفة لانادة الهى كقوله تعالى . لا رقت ولا فوق ولا حبال في الحج فلا رتباط لها بمثل لتمام لانها ايضا حكم شرعى ، ولى كسائر الاحكام الاولى مثل حرمة شرب الخمر وغيره غاية الامر ان متعلقه الاصرار بغير .

كما انه على ما اختاره سيد الاساد الاعظم ايمان - دام طله الشريف - ورحمته تعالى له في المباحث الاصولية من ان قوله - لا يرد - لا صور ولا صرار في الاسلام حكم صادر عن النبى ناش من مقام الحكومة والولاية لثبته على المسلمين لامن مقام رسالته المرتبطة بالوحى فهو لا يرتبط بمقتضى الفقه اصلا ولا يكون من لاحكام الشريعة الاولى ولا الثانية بل يرتبط بمقام الحكومة والزعامة ودرة امر المسلمين وشؤونهم .

وأما على ما اختاره المشهور في معنى القاعده من ان معادها حكم نابوي الهى
 بطل لى الاحكام لاوبية وحكم عليها بتضييق دائرتها بما ذا لم يحىء من حاجتها،
 الصرر لتقريب المذكور في كلام الشيخ في الرسائل او بالتقريب المذكور في كلام
 المحقق الحراسنى -قدم في الكفاية فمقتضاه في بادي النظر وكان هو عدم الوجوب
 لان المفروض استلزامه لتحقق الصرر العالي والقاعدة حاكمة على ادلة الاوبية
 لنى منها دليل وجوب الحج في المقام .

ولكنه ذكر في «المتمم» ان دلة الوجوب على المستطيع لما كانت متضمنة
 لصرف المال كانت احص من ادلة في الصرر فتكون محصورة لها وما شتهر وتحقق
 من ان ادلة في الصرر حاكمة على الادلة فذلك يقتضى بالادلة انه مئة التى لها
 فردان ضررى و غير ضررى محكم عليها ويحرج لفرد ضررى عنها وليس من
 ذلك دلة وجوب الحج على المستطيع .

واورد عليه بعض لاعلام بان الحج وان كان ضرورياً ولكن المحمول من
 الصرر ما يقتضيه طبعه مما يحتاج ليه المسافر الى الحج وما لرائد على ما يقتضيه
 طبع الحج وهو صرر آخر اجس عن الصرر اللارم من طبع الحج و المرفوع
 يحدث لاصرر اما هو لصرر الرائد عما يقتضيه طبع الواجب و الذى لا يرتفع
 بلاصرر اما هو الصرر اللارم مما يقتضيه طبعه

والجواب عن هذا الايراد بعد تسليم المسمى وبعد تسليم عروض التحصيل
 لعدة في الصرر مع ان ساقها آت عن التحصيل خصوصاً اذا كان المحصيل
 كثيراً كالحكم بوجوب الزكوة في موارده و الحكم بوجوب الخمس في محله
 والحكم بوجوب الحج كذلك وعبر ذلك من الاحكام الضرورية مع الظاهر اروم
 للترام بان خروجها يكون بسحو التحصيل لا التحصيل .

انه لو كانت ادلة الحج بالسنة الى الصرر الرائد اشى عن عدم وجود الشريك

مسئلة ١٣ - يعتبر في وجوب الحج وجود نفقة العود الى وطنه ان اراده او الى ما اراد التوقف فيه بشرط ان لا تكون نفقة العود اليه ازيد من العود الى وطنه الا اذا الجأته الضرورة الى السكنى فيه . (١)

لمركب اوعن مثله من ان لا يلزم الاحديها في متبين قاعدة في الضرر لانه اذا كان لدليل لمخصص اطلاق يجب لاحديه في متبين العلم والامحال للاحد بعوم وكذا لمطلق فاذا ورد قوله اعتق رقة وورد قوله لا تعتق الرقة الكافرة وشككنا في ان عدم جواز اعتق الرقة الكافرة يختص بما اذا كان ما يدب رقة مؤمنة او يشمل ما اذا لم يكن ما يدب كذلك ولكن امكنا تحصيلها فاذا فرض ثبوت الاطلاق لدليل المتبذل لمحال الرجوع الى الاطلاق والحكم بحوارعتي الرقة الكافرة اذا لم يكن ما يدبنا كذلك والتمام من هذا قبل و (دعوى) ان ثبوت الاطلاق ينافي مخرج من المرد من الاستعانة في الية في نفسها هي الاستعانة العرفية لعدم كون المقام متحقق فيه الاستعانة كذلك (مدعوة) اولاً بان حمل الية على الاستعانة العرفية انما هو يلحظ الية في نفسها مع قبح النظر عن الروايات الواردة في تفسيرها و ثانياً بعدم كون الاستعانة العرفية ماوية بل ضرر المنعني في المقام فان الاستعانة حاصلة ولو كان الضرر ايضاً موجوداً كما لا يخفى .

وقد تقدم مما ذكرنا انه لو احترنا معنى المشهور في معاد القاعدة اصلاً لكان اللزم الالتزام بالوجوب في هذه العروع .

(١) الكلام في هذه المسئلة يقع في مباحث :

المقام الاول في اصل اعتبار وجود نفقة العود في وجوب الحج في الحملة قال في الشرايع : «والمراد بالمراد قدر الكفاية من الثوب والمشروب دهاً بأعوذاً» ومن المعلوم انه لا خصوصية للراد من هذه الجهة فان الراحة ايضاً يكون كذلك والذي يظهر من كلماتهم الاستدلال على ذلك بوجهين :

احدهما ما استدله العلامة في محكي التذكرة والتمتعي من ان في لتكليف

بالاقامة في غير لوطن مشقة شديدة وحرجاً عظيماً فيكون معيماً .

ثم بينهما ما افاده بعض الاعظم - فده - في شرحه على العروة من ان نفس الاحبار الدالة على لزوم اعصار الزاد والراحنة في تحقق الاستطاعة تدل على لزوم اعتبار نفقة لعود كان المتعاقب العرفي منها ذلك ودا قال المولى لعمري اذهب الى السهر الكذائي ان كان لك لراد و الرحلة لا يكون المتعاقب منه الا وجدانه لراد والراحنة دهايا وايداً وعينه والمعبر في آية الحج وان كان هي لاستطاعة الى البيت لكن اهم العرف من نفس هذا التمييز ايضاً ذلك اي الذهاب ولايات .

بعم اولم يرد الشخص الرجوع الى الوطن او غيره بل اراد المحاورة بمكة المكرمة - مثلاً - لاعتبار نفقة العود بالاصافة اليه صلاً والحاكم بالفرق هو العرف ايضاً وتظهر ثمرة لوجهين فمن يريد الرجوع الى الوطن - مثلاً - على حسب ميله ورعته لشخصية ولكن لا تكون الاقامة بمكة ايضاً حرجة عليه بوجه بعدم ثبوت علاقة له في الوطن - مثلاً - فمتنصي الدليل الاول عدم كون نفقة لعود بالاصافة به معتبرة في وجوب الحج ومتنصي الدليل الثاني لاعتبار نقرض رده الرجوع والعود الى الوطن .

المقام الثاني في انه بعد اعصار نفقة لعود في وجوب الحج وان كان مرده هو الرجوع الى وطنه فلا مشقة في عصار نفقة العود اليه من دون فرق بين ما د كانه في اهل وعشيرة وبين ما اذا لم يكن له ذلك ومن دون فرق ايضاً بين ما اذا كان له في الوطن مسكن مملوك ولوا بالاجرة وبين ما اذا لم يكن وان كان مرده هو لعود الى محل آخر لثوقت به وان كانت نفقة العود اليه مساوية لنفقة لعود الى الوطن واقل منه فالمعتر هي تلك النفقة وان كانت يريد فلادلس على اعتبار لرائد عن نفقة العود الى الوطن الا اذا الحأنه بضرورة الى لسكى فيه فالمعتر نفقة العود الى ذلك للمحل وقد جعل السيد في العروة اعماره في الانعدية مع ان

مسئلة ١٥ - يعتسر في وجوبه وجدان نفقة الذهاب و الاياب زالدأ عما يحتاج اليه في ضروريات معاشه ولا تناع دارسكناه اللائقة بحاله ولا ثياب تجملته ولا اثاث بيته ولا آلات صناعه ، ولا فرس ركوبه او سيارة ركوبه ، ولا سائر ما يحتاج اليه بحسب حاله وزيه وشرقه ، بل ولا كتبه العلمية المصحح'لها في تحصيله سواء كانت عن العلوم الدينية او من العلوم الصالحة المحتاج اليها في معاشه وعمره ، ولا يعتسر في شيء منها الحاجة القهربية ، ولو فرض وجود المذكورات او شيء منها لكان من غير طريق الملك كالوقوف

الظاهر ب مراده منها هي الاريدية والتعبير بالاول اما هو للملازمة الوعية بين الامرين وعليه فلا مجال للاشكل عليه كما في بعض الشروح واما استثناء صورة الالهاء و كان الالهاء مرتداً بنفس يعود الى ذلك المحل كما اذا لم يتمكن من الرجوع الى وطئه لبعض لجهت فهو تام واما ان كان لالهاء مرتبطاً بنفس السكى فيه وكان متمكناً من العود الى وطئه فاعتد بصفة العود الى ذلك المحل محل اشكل كما لا يحصى ثم ان في اعتد بصفة العود في تحقق الاستصاعة التي هي شرط لوجوب حجة الاسلام شهة وهي انه لو فرض كون الشخص وحداً لهذه النفقة عند السير الى الحج وكنت باقية عند لماسك و لاعمال باجمعها ولكن بعد التمامية ذهبت من يده بـسرقه او غيرهما فصار فاقداً لصفة العود بالمرة وللازم ان يتأن بعدم كون حجه الذي اتى به بقصد حجة الاسلام كذلك مثل ما اذا علم من اول الامر قبل السير بان نفقة عوده سرق بعد الاعمال وانه لا يجب عليه الحج في هذه الصورة وكذلك المأم وعليه فمجب عليه الايبانها بعداً لو بحق له الاستطاعة له مع ان لالتزامه في عيه البعد لان لازمه ان المرقه كما ذهبت بماله كذلك ذهبت بحجه .

ويمكن ان يقال في دفع هذه الشبهة بان الظاهر من النصوص الدالة على عدم احرء حج المسكع عن حجه الاسلام غير مثل هذا العرص و للارم ملاحظتها كما سيأتى شاء الله تعالى .

ونحوه وجب بيعها للحج شرط كون ذلك غير مناف لشأنه ولم يكن المذكورات
في معرض الروال . (١)

(١) المشهور بين الفقهاء هو استثناء ما يحتاج إليه الشخص في ضروريات
مماشه عن الراد والراحلة المحقق للاستدانة بمعنى انه يعتبر ان يكون الراد أو راحلة
رائداً على ذلك ولا يجب عليه صرفه وبهما ويمكن الاستدلال عليه بأمور :
أحداهم الإجماع المدعى في بعض الكتب كالمعتمد والمتنهي والمذكورة ،
والاشكال على الاستدلال به واضح مما ذكرناه مراراً

ثانيه استثناء هذه الأمور كلها وحلا في دين المحققين الذي هو اعظم
من دين لحاق الذي هو الحج . ويرد عليه ان الكلام في المنام في اصل ثبوت
دين المحقق لان البحث في تحقق الاستقامة الحائية من حاجتها لفريضة و لدين
الالهى مع ان الظاهر انه في صورة استمرار الحج وثبوت لدين الالهى لا يكون
جميع هذه الأمور مستثناة كما لا يخفى .

ثالثه ، فحوى رواية ابي الربيع الشامي الدالة على ان المراد بالسبل في
الاية هي السعة في المال لكنه قد تقدم وسيأتي ايضاً في بحث الرجوع الى الكفاية
ان المراد بالسعة ماذا ؟ .

رابعة ، وهو لعدم قاعدة بيع الفسوخ والحرص ولا محال للاستدلال
بهذه فتاعده الا ان لاراه بملاحظة كون الحرص المأخوذ فيها حرجاً شخصياً لا نوعياً
دوران الحكم مداره قادا فرض عدم تحقق الحرص اصلاً من بيع بعض لمشتريات
وصرف ثمنه في الحج فاللزم التول بوجوب الحج عليه لفرض تحقق الاستقامة
وعدم لزوم الحرص بوجه .

ودعوى انه لو توقف حجه على بيع بعض المشتريات لم يكن نفس الحج
حرجاً عليه بل هو مستلزم لامر حرجي وهو فتنه لما يحتاج اليه في معيشته فالحرص
لا يكون ثابتاً في اصل حجه بل في لارمه .

مدفوعة به مع التوقف المذكور وفرض كون فقهه لما يحتاج اليه في معيشته امراً حرجياً يصدق كون الحرج آنساً من قبل الحكم وهو ايجاب الحج ولا يلزم في قاعدة هي لحرج ان يكون متحققاً في نفس المأمورة والآلامجال لاستعادة اعتبار فئة العود من هذه القاعدة لعدم كون الحج مع عدمها حرجياً بوجه فالملك هو كون الحكم موجباً لتحقيق الحرج سواء كان في المأمورة او في غيره مما يلزمه كما لا يخفى .

كما ان (دعوى) ان الاستناد بهذه القاعدة انما يحدى لى الالتزام وهو لا يه في الاجراء عن حجة الاسلام فلو تحمل الحرج واتى بالحج يكون حجه صحيحاً مجزياً (مدفوعة) به على تنديرتسليم كون تحمل الحرج عبرة في الصحة لاحتمال لصلاب كما رجحناه في بحث عن القاعدة في كتابنا في القواعد الفقهية بقول ان عاينه هو الحكم بالصحة واما الاجراء عن حجة الاسلام فلامحال له بعد تعبير المهمة في الحج وثوب حقيقة خاصة لحجة الاسلام التي تكون عمدة مشحصتها هي الوجوب وكونها فريضة باجراء القاعدة في التمام ومثله يكون ملزماً لعدم الاجراء .

اذا ظهر لك ذلك فقول :

اما امثلة ثياب هي محكي لدروس والتحرير به لانتاع ومقتضى اصلافيها انه لا فرق بين ثياب مهمة - والفتح والكسر - اى ما يستدل به من ثياب لان المهمة الخدمة وبين ثياب المحرم وفي الشرايع . ولانتاع ثياب مهمة وفي العرس : «ولا ثياب تجعله» وشمواه ثياب المهمة بما هو سحر الاولوية ولكن شمول مثل عبارة الشرايع ثياب التحمل محل اشكال .

والخدمة على ما عرفت هو دليل على العسر والحرج والظاهر شموله ثياب التحمل ايضاً وكذلك اثاث البيت اذا كان لا ينفك عنه ولم يكن رائداً على حاجته

بحسب ربه وشرفه ورمه ومكانه وسائر الخصوصيات الموحدة لفرق بين الأشخاص من جهة الحاجة .

وأما آلات صاعته في الدروس انوقف في استثناء ما يضطر اليه من امتعة المبرل والسلاح والآلات الصابغ وعموم من نظريته فرض وجود الاحتياج اليه في معاشه وإدارة أموره .

وأما درس الركوب أو سيرة في زمانها قد قد نأش في سثنائه كاشف الثام حيث قد في محكي كشفه : لا يرى له وحياً وان فرسه ان صبح لركوبه الى الحج فهو من الراحة والآه في مسره الى الحج لا يستر اليه وانما يفتقر الى غيره ولادليل على انه -ح- لاسيه في فئة الحج اذا لم يتم الاشياء .

وقد عرفت ان لدل على قعده في العسر والحر المقتضية لعدم الوجوب مع الحاجة اليه وان كان لا يحتج اليه في مسيره الى الحج بوجه .

واما الكتب فالمحكي عن من سعيده قال : لا يمد في الاستطاعة لحج الاسلام وعمرته در السكى والحام ويعتبر ما عدا ذلك من صباغ وعتار وكتب وغير ذلك . والمحكي عن التحرير به اطلق بيع ما عدا المكن والحام والثيب من صباغ او غيرهما من التناثر .

والمحكي عن انتهى انه بعد دعوى اجماع العلماء على استثناء لمسكن والخدم نحو بذلك درس الركوب وكتب العلم و ثب البيت من فراش وبساط وآية ونحو ذلك .

واظهار ما في الفن من تخصيص لاشياء بالكتب المحتاج اليها سواء كان احتياجه اليها لاجل لضرورة الديبة التي هي اعظم من الديبوية من دون فرق بين ان يكون لاجل لتحصيل او العمل واحد الحكم او لاجل الضرورة الديبوية كما اذا احتج اليها لاجل معاشه او لاجل التدريس والتأليف ومثلهما ولا وجه

للتخصيص بلكتب العلمية الدينية - كما هو ظاهر السيد في العروة - لعموم الدليل وهي قاعدة نفى الحرج و الظاهر انه لايعتبر في حريتها وجود الحاجة العملية بل يكفى كونها في معرض الحاجة والمراعاة .

والظاهر ان حلي^١ الميراث يحسب حالها في رماها ومكانها ايضاً كذلك كما عن الشيخ^٢ والشهد الحقها بالثبات والاستشكال فيه بعدم الدليل - كما في الجواهر - مدفع بجريان لقاعدة هنا ايضاً وبشملة عموم المس في قوله : ولا سائر ما يحتج اليه بحسب حله وريث وشرفه .

ثم انه لو فرض وجود دار موقوفة عبر داره المملوكة وكان كل منهما لائماً بحاله مناسلاً لشأنه حتى مع وصف لوفية بمعنى عدم كون الكسفي في لداره موقوفة مندوباً لشأنه صلاً ولم تكن في معرض الرول ايضاً بفروض الخراب او الاخذ من يده ، وغيرهما فهن يجب عليه بيع الدار المملوكة بشرط كون ثمنها واياً بالحق او متمماً للاستعانة ومكماً لها ام لا؟ في المثلة صورتان وقيل ذكرهما لاند من التنبه على امر وهو انه ليس المراد من وجوب البيع المذكور في مثل هذه الموارد ان البيع يكون واجباً شرعاً بل المراد هي صيرورة الشخص بذلك مستطيعاً تحب عليه حجة الاسلام فلو لم يبع الدار مع كونه كذلك وحج منسكماً يكون حجة لاسلام من دون ان يتحقق منه مخالفة فالمراد انه اذا انحصر طريق الحج بالبيع بحيث لم يمكنه ان يحج الا بالبيع فاللزام البيع لانه يحب البيع مطلقاً .

العمارة الاولى ما اذا كانت الدار الموقوفة بيده وتحت اختياره ولا مجال للاشكال في عدم استثناء داره المملوكة في هذه الصورة لعدم كون بيعها و صرف ثمنها في الحج موجباً لتحقيق الحرج عليه اصلاً على ما هو المفروض والظاهر عدم شمول عبارة الجواهر لهذه الصورة حيث قال : « وان كان الاقوى عدم وجوب بيعها لو كان يمكنه الاعتياض عنها بالاقواف العامة وشبهها بل في الدروس القطع بذلك » .

مسئلة ١٦ - لو لم تكن المذكورات رائدة على شأنه عيباً لاقبلة يجب تبديلها وصرف قيمتها في مؤونة الحج او تمصيلها بشرط عدم كونه حرجاً ونقصاً وعيابة عليه وكانت الزيادة بمقدار المؤونة او متممة لها ولو كانت قليلة . (١)

فان امكان الاعتياض ظاهر في الصورة الآتية فتدبر .

الصورة الثامنة ما اذا لم تكن موجوده عنده ويده بل امكنه تحصيلها وقد فرق بينهما السيد في العروة ويشتر اليه عبارة المتن بطراً الى عدم صدق الاستطاعة في هذه الصورة بخلاف الصورة الاولى قل : الا اذا حصلت بلاسعى منه او حصلها مع عدم وحوه فانه بعد التحصيل يكون كالحاصل اولاً .

واورد عليه بعض الاعلام في الشرح بما حاصله تحقق الاستطاعة في الصورة الثابتة بصاً لان المفروض وجود ما يحج به عنده ولا مانع من صرفه في الحج لا العسر والحرج وهو منتف بعد قدرته على تحصيل الدار الموقوفة بلا حرج وليس هذا من قبيل تحصيل الاستطاعة الذي لا يكون واجباً قطعاً لحصولها بالقليل لثبوت الزاد والراحلة ولو قيمة وعدم استلزام وجوب الحج للحرج اصلاً على . هو المفروض فالحكم في صورتين هو وجوب البيع للحج .

(١) لا اشكال في انه لو رادت المذكورات كالدار - مثلاً - على شأنه بحسب المين يكون اللازم بيع اربادة لو كانت بمقدار المؤونة او متممة لها وقد ادعى القبط بذلك صاحب الحواهر تبعاً للدروس وغيرها ولو لم يمكن بيعها الا ببيع المجموع يجب ايضاً كما هو ظاهر .

واما لو كانت الزيادة لا بحسب المين بل بحسب القيمة ففي المسئلة قولان : الاول ما احتاره صاحب الحواهر تبعاً للتذكرة والدروس والمسالك وغيرها من وجوب التبديل وشراء ما يليق به من ذلك باقل من ثمنها وصرف الباقي في الحج لان الدليل على استثناء المذكورات هي قاعدة الحرج وهي لا تحرى في

مسئلة ١٧ - لَوْلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مِنْ أَعْيَانِ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي ضَرُورِيَّاتِ مَعَاشِهِ وَتَكْسَلِهِ وَكَانَ عِنْدَهُ مِنَ الْقَوَدِ وَنَحْوِهَا مَا يُمْكِنُ شَرَاهَا يَجُوزُ صَرْفُهَا فِي ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ فَرَقٍ بَيْنَ كَوْنِ الْمَقْدِ عِنْدَهُ ابْتِدَاءً أَوْ تَالِيَعٍ بِقَصْدِ التَّنْذِيلِ أَوْ لَابْقَصَدِهِ بَلْ أَوْ صَرْفُهَا فِي الْحِجِّ فَقِي كِتَابِيَّةٌ حُجَّةٌ عَلَى الْإِسْلَامِ أَشْكَالٌ بَلْ مَعَ . وَلَوْ كَانَ عِنْدَهُ مَا يَكْتَفِيهِ لِلْحِجِّ وَتَارَعَتْهُ نَفْسُهُ لِلسَّكَاحِ جَارُ صَرْفِهِ فِيهِ بِشَرَطِ كَوْنِهِ ضَرُورِيًّا بِالسَّمَةِ إِلَيْهِ أَمَا لِكُونِ تَرْكِهِ مُشَقًّا عَلَيْهِ أَوْ مُوجِبًا لِضُرَرٍ أَوْ مُوجِبًا لَخَوْفٍ فِي وَقُوعِ الْحَرَامِ أَوْ كَانَ تَرْكُهُ نَفْدًا وَ مِهَانَةً عَلَيْهِ . وَلَوْ كَانَتْ عِنْدَهُ رُوحَةٌ وَلَا يَحْتَاجُ لِمَا وَاعَكَهُ طَلَاقُهَا وَصَرْفُ نَفَقَتِهَا فِي الْحِجِّ لَا يَجِبُ وَلَا يَسْتَطِيعُ . (١)

العرض بعد كون الأقل نسأ لايقاً بحاله غير مضاف لشأه ولا موجباً للمنفعة عليه .
الثاني ما عن الكركي من عدم وجوب الاستدال و احتمله كاشف الشام والعلامة في التذكرة نظراً الى عدم كون العين رائدة على الحاجة و الاصل عدم وجوب التبديل . وقد احتار في المتن القول الاول و اشار بقوله : «ولو كانت قلبية» الى خلاف ما عليه السيد في العروة من استثناء صورته ما اذا كانت الريدة قليلة جداً بحيث لا يمتنى بها ، والوجه في المحالفة انه لو فرض كون الريادة مع فرص قلتها منعمة لمؤونة الحج فإى دليل يدل على الاستثناء في المقام ولا ربط له بحيار الفين اصلا .

(١) في هذه المسئلة فروع ثلاثة :

الاول : لَوْلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مِنْ أَعْيَانِ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ كَالدَّارِ - مثلاً - وَلَكِنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنَ الْقَوَدِ مَا يُمْكِنُ شَرُّهَا فهل يجوز الصرف في شراء الدار ام لا بل يكون مستطاعاً؟ حكى في الحواهر عن الدروس و المسالك وغيرهما الاول وهو الظاهر ولا فرق فيه بين الصور المذكورة في المتن من كون التذ عده ابتداءً او تاليعٍ بقصد التَّنْذِيلِ اولا بقصد التَّنْذِيلِ فان المقيار في الجميع هو الضرر و الحرج المخروح لعين العين

عن لرد والراحمة هي الحقيقة لا فرق بين نفس الدار التي يكون عديمها موحياً للحرج وبين تصور المذكورة أصلاً لأنه كما يكون بيع الدار موحياً للحرج كذلك صرف النقود الموحودة ، والحاصلة من بيع الدار في الحج يكون كذلك سواء كان بقصد التبديل أولاً بقضه وعدم قضه مع ثبوت الحرج لا يفي حريان قاعدته وعليه فلو حجج ولحل هذه و صرف متداراً من النقود فيه لا يكون حججه حجة الاسلام .

والعجب من السيد في لغوة حيث انه مع دهايه الى ان الدليل على الاستثناء في المشتريات موقوفة على العسر والحرج صريح بالتفصيل بين ما اذا كانت العين مثل الدار موجودة عنده وانه لا يجب لامع عدم الحاجة وكذا لو باعها بقصد التبديل بدار آخر فان حكم ثمنها حكم نهـها فلا يجب صرفه في الحج لامع عدم الحاجة وبين ما اذا كان عنده من النقود ابتداء فانه لا يجوز شراء الدار به وترك لحج الا ان يكون عديمها موحياً للحرج عليه فالمدار فيه هو الحرج وعدمه وكذلك لو باعها لابقصد التبديل فانه يجب صرف ثمنها في الحج الامع الضرورة اليها على حد الحرج في عديمها . وبالجمله فقد جعل المدار في الصورتين الاولتين هو عدم الحاجة وفي الصورتين الاخيرتين هو العسر والحرج ولم يعلم وجه لهذا التفصيل الا ان يدل ان الوجه في استثناء الدار والخدام والاثياب هو الاجماع ومتنصي اطلاقه عدم الفرق بين ما اذا هناك ضرورة وما اذا لم يكن نعم يخرج منه صورة عدم الحاجة قطعاً ويبقى لماقي وعيه فلا يجب بيع الدار الموجودة في صورة الحاجة وان لم يكن عسرو حرج لكنه يرد على هذا الوجه مضافاً الى ما عرفت من عدم ثبوت الاصابة في المقام للاجماع على تقدير كونه محصلاً لاحتمال اسناد المحميين الى قاعدة هي الحرج والمدار عليها لاعليه - انه على تقدير ثبوت الاصابة بقول ادعته هي الدار الموحودة - مثلاً - واما ادعيته ولو بقصد التبديل فلا يشمل الاجماع ثمنها بوجه ، مع انك

عرفت انه يقدم - عتمد في الاستثناء على القاعدة من دون اشارة الى الاجماع فانفصيل المذكور في كلامه مما لا محال له اصلاً .

وقد ظهر مما ذكرنا ان المدارك هي القاعدة ولا فرق فيها بين الصور الاربع اصلاً نعم ذكر بعض الاعلام انه لو باع داره الموجودة المحتاج اليها، للتحفظ على المال و ارادة الادحار و لبناء على عدم الصرف في الحوائج اصلاً لا يكون برامه بالحج - حينئذ - خرجاً عليه لانه لا حرج عليه في صرفه في الحج بعد فرض انه عازم على عدم صرفه في حوائجه فانه على تقدير صرف المال وعد - يعيش عيشة خرجية نعم صرف المال مناف لمرمه وتصميمه بادحار المال والا فلا حرج عليه من ناحية الحج .

ويمكن الايراد عليه بان يثبت على تحمل الحرج لا يوجب حرج التكليف شرعى عن الخرجية وان الارام في هذا الفرص مثل العروض المشابهة بحىء منه الحرج والبناء على التحمل لا يوجب الحرج عن هذا الوصف مثل ما اذا كان الصوم خرجاً على شخص ولكنه على تقدير عدم الوجوب ايضاً يتحمل الامساك فهل يكون الصوم وجباً عليه فالظاهر عدم الوجوب في هذا الفرص ايضاً .

الفرع الثاني : لو كان عنده ما يكفيه للحج ولكن باربعته معه للمكاح فهل يجب عليه الصرف في الحج ام لا؟ قال المحقق في الشرايع في هذا الفرص : «لم يحر صرفه في المكاح وان شق تركه» ومثله ما عن المسووط و لحلاف والقواعد و لتحرير نظراً الى ان المكاح المستحب لا يعارض الحج الواجب .

والظاهر دمرادهم لمشقة غير البالغة حد الحرج والاد كان الترك موجباً لثبوت الحرج والضرورة فالظاهر عدم وجوب الحج كسائر الموارد التي يتحقق الحرج . ثم ان جعل صورة الخوف من الوقوع في الحرام من موارد الحرج و لضرورة - كما في المتن - محل اشكال لان العلم بالوقوع في الحرام اختياراً فضلاً عن الخوف

مسئلة ١٨ - لو لم يكن عنده ما يحج به ولكن كان له دين على شخص بمقدار في فته او تميمها يجب اقتضاله ان كان حالاً ولو بالرجوع الى حاكم الجور مع فقد حاكم الشرع او عدم بسط يده نعم لو كان الاقتضاء حرجياً او المديون معسراً لم يجب وكذا لو لم يمكن ائتان الدين ، ولو كان مؤجلاً والمديون بادئاً يجب اخذه وصرفه فيه ، ولا يجب في هذه الصرفة مطالته وان علم بادائه لو طالبه .

ولو كان غير مستطوع وامكنه الاقتراض للحج والاداء بعده بسهولة لم يجب ولا يكفي عن حجة الاسلام ، وكذا لو كان له مال غالب لا يمكن صرفه في الحج فعلاً او مال حاضر كذلك او دين مؤجل لا يذله المديون قبل اجله لا يجب الاستقراض والصرف في الحج بل كفايته على فرضه عن حجة الاسلام مشكل بل مصوع - (١)

منه لا يكون مجوراً لترك الحج لعدم استناده الى الحج بل اما يرتكبه بسوء الاختيار والارام عليه تركه ولا يوجب ذلك سقوط الحج بوجه .

الفرع الثالث : ما اذا كانت عنده روجة ولكن لاحاقه اليه وامكنه طلاقها وصرف مئقتها في الحج منه لا يجب عليه الطلاق والاتباع بالحج منه من قبل تحصيل الاستطاعة وهو غير واجب كما مر مراراً .

(١) في هذه المسئلة ايضاً فروع :

الاول . لو لم يكن عنده ما يحج به ولكن كان له دين على شخص بمقدار اصل المؤنة او تميمها فتارة يكون الدين حالاً واخرى يكون مؤجلاً .

ففي الصورة الاولى ان كان المديون موسراً معترفاً بثوت الدين بادئاً له الى الدائن من دون مطالبة لاشبهة في تحقق الاستطاعة ووجوب الحج وكذلك اذا توقف بدله على محرد المطالبة فانه يجب الاقتضاء - حيثئذ - لانه يصدق عليه انه يكون عنده

ما يحج به لدى هو شرط لوجوب الحج وليست لمطالبة بمرحلة محصيل الاستطاعة ، الذي لا يكون واجباً بل هو مثل ما إذا كانت بقود ممدحرة في لك وكان الوصول اليها متوقفاً على تحرير ما يقال له بالفارسية به (چك) وامصائه فان مثل هذا لتوقف لا يفي الاستطاعة الفعلية كما لا يخفى .

وكذلك د توقف الانقضاء على الرجوع الى حاكم الشرع الذي يكون مبسوط اليد فان مجرد هذا التوقف لا يمنع عن فعلية الاستطاعة و ما اذا توقف على الرجوع الى حاكم المحور فقد قال في الحوار : « وان كان قد يقوى في المطر عدهما - يعنى الاستطاعة - مع التوقف على حاكم الجور للهوى عن الركوب اليه والاستعانة به وان حملناه على الكرامة مع التوقف عليه ترجيحاً لما دل على الجوار بالمسمى الشامل للوجوب من دليل المقدمة وغيره ومثله لا يتحقق به الاستطاعة بعد فرض ان الحوار المزبور كان بعد ملاحظة المعارضة بين ما دل على المنع وما دل على خلافه من المقدمة وغيرها » .

واورد عليه في المستمك بقوله : « وما ذكره غير طاهر الا اذا لم نقل بجوار الرجوع الى الجائر اذا - حيث - يكون دليل المنع رافعاً للاستطاعة فلا وجوب كى يراحم حرمة الرجوع ، اما اذا قلنا لجوار اعتماداً على دلة الجور مع احصار استنفاد الحق به مع لارافع للاستطاعة كى يرتفع الوجوب » .

و لظاهر ان عبارة الجواهر محتملة لوجهين :

الاول ان يكون المراد ترجيح دليل الوجوب على دليل المنع بعد تحقق المعارضة ولا مخالفة يكون الوجه في الترجيح اهمية الحج في الاسلام وكونه مما يبنى عليه الاسلام على هذا الوجه لامحال للشك في تحقق الاستطاعة وحوار الرجوع الى حاكم الجور لاقتضاء الدين .

الثاني ان يكون المراد انه بعد فرض المعارضة يكون الجمع بين الدليلين

بحمل دليل لمسح على الكراهة ودليل الوجوب على محرد لحوار فعلى هذا لوجه وان كان الرجوع الى حاكم المحور جائزاً مكروهاً لكنه لا سبيل للحكم بوجوب الحج بعد التصرف في طاهر دله بالاصافة الى مآده الاجتماع كما لا يخفى .

ولكن الذي يرد على صاحب الحوار عدم كون الرجوع الى حاكم الجور لمحرد قضاء الدين ركوباً الى الظلم فان مرجع الركوب هو جعل الظلم ركماً له وطهيراً وهذا لا يتحقق في الاقتضاء واما الاستعانة به فلا دليل على حرمتها بسجور الاطلاق فان الفقير الذي يرجع اليه لرفع وزره هل تكون استعانة به محرمة و نظير ذلك ، نعم فيما اذا تحاكم الى حاكم الجور كما فيما اذا فرض ان اثبات دينه يتوقف على الرجوع اليه وحكمه يمكن ان يدل بان الدليل على المسح هي ادلة حرمة التحاكم اليه والتحقيق في محله .

ثم ان لصاحب المصنف مذهباً آخر في ان التوقف على الرجوع الى الحاكم مطلق ولو كان حاكم الشرع يسع عن فعلية الاستطاعة حيث قل مما خصه بتقديم وتأخير ان المعنى في الوجوب امران : الاول ان يملك الراد والرحلة الثاني ان يكون قادراً على ذلك قدرة فعلية فمع انتهاء الاول لا يكون مستطيعاً وان كان قادراً عليه وكذلك مع انتهاء الثاني فاداً كان مالكا ولم يكن قادراً بالقدرة الفعلية لا يكون مستطيعاً بل قادراً عليها والوجه في ذلك انه وان كان قد صرفت الاستطاعة في بعض المصنوع بمثل ان يكون له راد ورحلة الذي يكون مقتضى اطلاق وجوب الحج بمحرد المكية الا ان المستفاد من جملة اخرى اعتبار القدرة الفعلية على المال شرعية وعرفية ففي صحيفة معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال : قال الله تعالى : والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً قال عليه السلام هذه لمن كان عنده مال وصحة . . . الى ان قال اذا هو يجد ما يحج به . (١) وفي

بعض الروايات : ذا قدر الرجل على ما يحج به ومن ذلك يظهر انه مع معاضة المديون لا قدرة فعليه بل له القدرة على تحصيل الاستطاعة ولا يجب معها الحج . هذا ولكن الظاهر ما ايد في المتن تنعاً للعروة من تحقق الاستطاعة الفعلية في هذا العرص فانه يصدق عليه ان عمده ما يحج به ومجرد التوقف المذكور لا يسع عن تحققه فهو - كما قيل - نظير ما اذا كان له مال مدفون في الارض او كان محرراً في صندوق وتوقف لتصرف فيه على حجر الارض وفتح الصندوق بعلاج ونحوه فانه لا ريب في الوجوب لان القدرة التكوينية اذا كانت متوقفة على متدمات لا يوجب ذلك سقوط الواجب بل يجب عنها تحصيل المتدمات والانصاف وحوب الحج في هذا العرص ثم انه استثنى في المتن عن تحقق الاستطاعة في الدين الحل ما اذا كان الاقتضاء حرجياً او كان لمديون معصراً او لم يمكن له ائدت الدين ولكن بعض الشارحين للعروة ذكر ان ذلك انما يسم في بعض الصور دون بعض نظراً الى ان الدين لو تمكن من بيعه نقداً باقل منه كما هو المتعارف يجب عليه بيعه لصديق الاستطاعة وان عمده ما يحج به هذا كله في الدين الحل .

واما الصورة لثابتة وهي الدين لمؤجل فله فروض :

الاول : ما اذا كان المديون مدالاً للدين من دون مطلية وانما هو تحقق الاستطاعة

- ح - ووجوب الاحد اذا لم يستلزم الحرج بوجه ولكن طاهر صاحب الحوارم الدم حيث قال : « ولو كان مؤجلاً وبذله المديون قبل الاجل هي كشف اللثام : وجب الاحد لانه بشوته في الدمة وبذل المديون له بمرئاة المأخوذ وصديق الاستطاعة ووجدان المراد والرحلة عرفاً بذلك وفيه به يمكن مع ذلك كله . . »

والوجه في الوجوب ان مرجع تأجيل الدين ليس الى عدم كون الدين منكاً لدائن قبل حلول الاجل بل مرجعه الى الثوب في الدمة عادة الامراضات التأجيل في التأدية وعليه فمابذله المديون قبل الاجل انما يكون ماله ومصرفاً اليه فهو مالك

للزاد والراحلة وقادر عليهما بالمدل وعليه فبمروق المقام عن لهمة التي لا يكون فيها ملك الا بعد تحقق التناول وان لا يؤول تحصيل للاستطاعة وهو غير واجب فالعرق حصول الاستطاعة في المقام وعدمه في الهمة .

هذا اذا كان شرط التأجيل بنفع المديون خاصة كما هو الغالب وما لو فرض كونه بنفع لدائن يضاعف كما ان كان هذا الاشتراط من ناحيته لمرض متعلق به فالظاهر عدم كونه مانعاً عن تحقق الاستطاعة مع بدل المديون قبل الاحل لان بدله يوجب تحقق القدرة لعملية وان كان محالاً لمرضه كما لا يخفى .

الثاني : ما اذا توقف بدل المديون قبل حلول الاحل على مجرد المطالبة ويكون لدائن وائناً بذلك وانه على تفدر المطالبة بدله فصریح المنع هو عدم وجوب المطالبة - ح - وعدم تحقق لاستطاعة والطاهر ان الفرق بين هذه الصورة وبين الدين الحال الذي تجب مطالبته هو ثبوت حق المطالبة هناك دون هذه الصورة لاسمى ثبوت لعرق من جهة الحرمة وعدمها حتى يصل ان المانع الشرعي كالمانع العقلي وان الاستطاعة لا تجتمع مع حرمة المطالبة بل بمعنى ثبوت نفس الحق وعدمه وبانطاهر ان هذا العرق وان كان مؤثراً الا انه لا يوجب ان يكون فارقاً من جهة الاستطاعة وعدمها بل الاستطاعة متحتثة في كلتا صورتين ولارمها وجوب المطالبة وهذا حتماً حماية كالسيد في المروءة وبص الشارحين تحقق الاستطاعة وانه لا فرق بين هذه الصورة وبين الصورة الاولى .

الثالث : ما اذا شك الدائن في بدل المديون لو طالبه بالدين والظاهر - كما هو مقتضى اطلاق المتن - عدم الوجوب لان محرد ملكية الزاد والراحلة عيماً او قيماً لا يوجب تحقق الاستطاعة ما لم يكن عنده ويده واختياره و لمفروض الشك في ذلك لاحل الشك في بدل المديون على تقدير ائتماله والشك في شرط التكليف يوجب الشك في المشروط وهو مجرى اصالة البرائة وقد احتكم في الاصول ان حكم المشهور

بانه مع الشك في القدرة العقلية لا تحرى اصابه الرثة لا يجمع مع الحكم باشتراط القدرة في اصل ثوب التكليف بل لابد من ادخال ما حكمهم بذلك وانه لا تحرى اصابة لثاثة مع الشك في القدرة يكشف عن عدم كون القدرة شرطاً صلاحاً والفرق بان القدرة اعمية عبر دحية في الملاك بخلاف القدرة الشرعية المأخوذة في الملاك لا يوجب الفرق من جهة حرمان اصابة الرثة و عدمه فان القدرة لعينية على هذا الفرض يكون التكليف مشروطاً بها لامحاله وان لم تكن دحية في الملاك والشك في الشرط يوجب الشك في المشروط كذلك فاللزام الدخال بعدم الشرطية ولتحقق في محله .

وكيف كان فلاشبهة في المقام في انه في صورة الشك تحرى اصابة الرثة فلامجال لوجوب المطالبة.

الرابع : ما اذا علم ناه على تقدير المطالبة انصاً لا يبدل المديون الدين بل يؤخره الى امله والحكم فيه واضح من جهة عدم تحقق الاستدانة وعدم وجوب الحج الفرع الثاني : ما اذا كان غير مستطيع و ممكن الاقتراض سحج والاداء بعنه بسهولة و الظاهر فيه عدم لوجوب لان الاقتراض يحصل للاستدانة غير الموحودة قبل الاقتراض وتحصيلها غير واجب ولكن لو اقترض بحسب عليه الحج وان كان يصير مديوناً بسبب الاقتراض الا انه سيأتى في المسئلة الآتية ان الدين لا يكون مائماً عن وجوب الحج في بعض الموارد والصور ومنه يظهر ان حكم المش بعدم لكفاية هذا المقام حكاه في تلك المسئلة بعدم كون الدين مائماً في صورتين من الصور الاربعة المفروضة فيها لا يكاد يجمع بل للزام التفصيل كما هناك .

الفرع الثالث . ما اذا كان له مال عائب لا يمكن صرفه في الحج فعلا او مال حاصر كذلك او دين مؤجل لا يبدله المديون قبل اجله ولو بالمعالملة وقد حكم فيه في المتن بعدم وجوب الاستقراض والصرف في الحج - كما في الفرع الثاني - خلافاً

للسيد في العروة حيث استظهر الوجوب في هذه الصورة نظراً الى صدق الاستطاعة عرفاً لا اذا لم يكن وانقأ موصول العائث او حصول الدين بعد ذلك فحيث لا يحب لا استقراض لعدم صدق الاستطاعة في هذه الصورة وقد تنوع السيد في ذلك صاحبي الدروس والمدارك يعني محكي الاول : «و تحب الاستدانة عيماً اذا تعدد بيع ماله وكان وافياً بنقصاء» . وفي محكي الثاني : «ومنى امتنع الاقتضاء ما لتأجيل الدين او لكونه على واحد و لم يكن له سواء لم يحب عليه الحج لان الاستطاعة غير حاصلة ولانحب لاستدانة ويحتمل قوياً الوجوب اذا كان بحيث يمكنه الاقتضاء بعد الحج كما اذا كان عنده مال لا يمكنه الحج به . . . بل المتعاضد منه وصوح لزوم الاقتراض في مفروض المقام هذا ولكن اعترض اكثر الشرحين للعروة عليها انه لا فرق بين هذا الموع والفرع المتقدم في عدم لزوم الاقتراض وعدم تحقق الاستطاعة نظراً الى ان المتعاضد من المصوح انه يعتز في استطاعة مور ثلاثة : الملك للمال و كونه عنده و كونه مما يمكن لاستعانة به على السر ويظهر الاول من قوله عليه السلام : ان يكون له راد وراحلة والثاني من قوله عليه السلام : اد قدر على ما يحج به ، او كان عنده ما يحج به ، او وجد ما يحج به و الثالث من ذكر بقاء الاستعانة في قوله - ع - : ان يكون عنده ما يحج به فاذا لم يكن له ملك فليس بمستطيع وكذلك اذا كان له ذلك ولكن لم يكن عنده كالعبد الآبق والدين المؤجل وانه ليس بمستطيع وان امكنه تبديله : وكذلك اذا كان عنده ولكن لم يمكن تبديله بحويستعين به في السر ولو بدله كالمال المرهون والمال الحاصر الذي لا يرغب احد في شرائه وانه ليس بمستطيع ايضاً ثم انه على تقدير الاقتراض وصبر ورته مديوناً بـبـه يجرى في مانعية الدين عن الاستطاعة ما افاده في المـثـمـة لآنية من التفصيل فاطلاق منع الحكم بالكفاية عن حجة الاسلام في المتن في غير محله كما في الفرع المتقدم .

مسئله ١٩ - لو كان عنده ما يكفيه للرجوع وكان عليه دين فان كان مؤجلاً وكان مستطعاً بتمكينه من اداؤه ربحاً حلو له مع صرف ماعنده وجب بل لا يبعد وجوبه مع التعجيل ورضاءه بالمأخر مع الوثوق بإمكان الاداء عند المطالبة ، وفي غيرها تمن الصور تمن لا يجب ، ولا فرق في الدين بين حصوله قبل الاستطاعة او بعدها بان تلف مال الغير على وجه الضمان عنده بعدها وان كان عليه خمس او زكوة وكان عنده ما يكفيه للرجوع لولاها فحالهما حال الدين مع المطالبة فلا يكون مستطعاً ، والدين المؤجل باجل طويل جداً كخمسين سنة وما هو مسمى على الصامعة وعدم الاحذ رأياً ، وما هو مسمى على البراء مع الاطمئنان بذلك لم يسمع عن الاستطاعة . (١)

(١) في هذه المسئلة مباحث :

الاول انه اذا كان عنده مال يكفي للرجوع ويمكن صرفه فيه ولكن كان عليه دين بمقدار لو صرف المال فيه كلاً او بعضاً لا يقدر على الرجوع فهل يسمع الدين عن تحقق الاستطاعة ام لا فيه اقوال وآراء مختلفة :

احدها عدم المانع مطلقاً والحكم بوجوب الرجوع في معروض البحث وفي «المستند» بعد ان حكى عن المحقق الاردبيلي الوحوب استظهر انه مذهب القدماء حيث لم يتعرضوا لاشتراط الحل من الدين - مع كون المسئلة مما تعم بها لسوى ولا يمكن ان تكون معمولاً عنها بوجه - ثم قال : وهو الحق .

ثانيها المانع كذلك يظهر هذا القول من اطلاق عبارة الشرايع حيث قال : «ولو كان له مال وعليه دين بفدوره لم يجب الا ان يفصل عن دينه ما ينوم بالرجوع» وقد صرح العلامة في محكي القواعد والمتنهي بعدم الفرق بين الحال والمؤجل وكذلك الشهيد في الدروس .

ومتنصي اطلاقهما انه لا فرق في الدين الحال بين المطالب به وغيره وكذا

لا فرق في الدين المؤجل بين ما إذا كان الأجل يسع للحج والعود وبين غيره وكذا بين ما إذا لم يكن مطمئناً بالنسبة من الأداء زمان الحلول وبين غيره واحتار هذا القول صاحب المستمسك مصرحاً بالتعميم .

ثم إنني مائت إلى صاحب المدرج من مائبة خصوص الدين الجدل المطالب به ولكن عبارته تفصي بحكمه بالمائبة في بعض صور التأجيل أيضاً حيث قال في رد استدلال انتهى للمائبة - لما بعدم تحقق الاستطاعة مع الجنون وتوجه الضرر مع التأجيل - «ولما مع انسمع توجه ضروري بعض الموارد كما إذا كان الدين مؤجلاً أو حالاً لكنه غير مطالب به كالمديون وجه للوفاء بعد الحج ومنى انتهى لضرر وحصل النسي من الحج تحققت الاستطاعة المنتهية للوجوب ... » فان لظاهر ان قوله : وكان للمديون ... فيد للدين المؤجل أيضاً ولا لكن اللازم المسموع من توجه الضرر مدققاً حيث ان الاستدلال به انما هو في الدين المؤجل وعليه فيظهر انه في الدين المؤجل اذا لم يكن للمديون وجه للوفاء بعد الحج يكون مائتاً عن تحقق الاستطاعة كما لا يخفى .

رابعاً ما حكى عن كاشف للثام من مائبة الدين مطلقاً الا المؤجل الذي وسع وقته للحج والعود .

حاشيتها ما يدل عليه صدر عذرة المشد من انه في صورة الحلول مع المطالبة او لتأجيل مع عدم سعة الأجل للذهاب والعود يقع التزاحم بين دليل وجوب الحج ودليل وجوب أداء الدين ولازم بعد عدم الترجيح الحكم بالتحجير بينهما ، وهي صورة الحلول مع الرضا بالتأجيل او لتأجيل مع سعة الاجل للحج والعود ولو مع عدم الوثوق بالنسبة من أداء الدين بعد ذلك يقدم للحج .

وقد عرفت ان دليل عبارته ظاهر في اختيار لقول الاول وهو عدم المائبة مطلقاً وله يظهر لي وجه للجمع بين الصدر والدليل والتوجيه بان الدليل ناظر الى

اصل ثبوت الاستطاعة ووجوب الحج مع قطع النظر عن التزام لا يكاد يمتنع على ادلته الظاهرة في تقديم الحج على الدين مطلقاً كما لا يخفى .

سادسها ما احتاره في المتن - تنعاً للمروقة - من انه اذا كان الدين مؤجلاً ويتمكن من الاداء بعد الحج عند حلول اجله لا يكون مانعاً عن تحقق الاستطاعة ووجوب الحج وكذا اذا كان حالاً و رضى دائه بالتأخير وكان واثقاً بالتمكن من الاداء عند المطالبة وفي غير هاتين الصورتين لا يجب الحج ويكون الدين مانعاً .

اذا عرفت هذه الاقوال فالكلام يقع في بيان مستندها فنقول :

قد استدل بمعية الدين وعدم وجوب الحج معه بامور :

الاول ما استدل به في المستمسك على المنع في جميع فروع الدين وهو

ان الظاهر من روايتي ابي الربيع وعبد الرحيم القصير - المتقدمين - اعتبار السعة واليسار في تحقق الاستطاعة وحصولها وهما غير حاصلين مع الدين اذا لم يزد ما يحتاج اليه في الحج على ما يقابل الدين من غير فرق بين المؤجل والحال، مع المطالبة وبدونها ، ومجرد القدرة بعد ذلك على الوفاء في المؤجل وفي الحال مع الرضا بالتأخير غير كاف في صدق السعة واليسار فعلاً .

ويرد عليه اولاً ان الظاهر - كما عرفت سابقاً في معنى رواية ابي الربيع - ان

المراد بالسعة هو الرجوع بالكفاية والقدرة على المعاش بعد المراحة ولا ارتباط لها بمسئلة الدين اصلاً .

وثانياً ان الظاهر ان الروايات الدالة على تفسير الاستطاعة بان عبده ما يجب

به وقد عرفت انها تدل على اعتبار امور ثلاثة هي ملكية الزاد والراحلة وكونه عبده ويبدو كونه بحيث يمكن الاستعانة به في سفر الحج لانكون مغائرة لما يدل على تفسيرها بالسعة واليسار والقوة بل الظاهر ان المراد بالسعة وامثالها هو ما يدل عليه تلك الروايات ولادلالة لها على اعتبار امر رابع في الاستطاعة رائد على الامور

الثلاثة كما لا يحصى

ونالماً على تقدير تسلم جميع ما ذكره مع جريان الدليل في جميع فروع الدين
 هي لصوريين المذكورين في القول لسادس لا يكون الدين مائلاً عن تحقق الميسرون
 من كان له دين مؤجل واجله بعد الحج ويطمئن بوجوده له في ذلك الوقت
 كاف في مقام داء الدن كيف لا يكون بالنظر الى هذا لئال الموحود موسراً وله سمعة
 الثماني ما اشتهر ورتكر عند المنشرة من اهمية حق الناس من حق الله تعالى
 فاللزام تقديم الدين على الحج لان الاول حق الناس والثاني حق الله ويرد عليه
 به ثم يفسر دليل من آية ورواية على ثبوت هذه الاهمية وما ورد ومنه في المستمسك
 من ان لدنوب ثلاثة ، ذنب يعمر وذنب لا يعمر ، وذنب لا يترك ، وذنب يعترف ظلم
 الانسان نفسه ، وذنب لا يعمر ظلم الانسان ربه - يعني لشرك الذي ورد في لكتاب
 انه لظلم عظيم و ان الله لا يعمر ان يشرك به هو الذي لا يترك ظلم الانسان غيره .
 لادلالته على اهمية ظلم الانسان غيره من ظلم الانسان نفسه وان عدم الترتك بلحاظ
 ارتباطه بتغير وعدم تغيره ان الامر ان في ظلم الانسان نفسه بلحاظ ارتباطه بالله والفقر
 لرؤف الرحيم لادلالته على عدم الاهمية اصلاً .

وبالحملة هذا الحكم وان كان مرتكراً عند المنشرة الا انه لم يلح الى حد
 يمكن لتحويل عليه

ثم به تشهد اسد في المروة بعد مع اهمية حق الناس من حق الله بانه
 لو فرض كونهما - اليه بعد الموت يورع المال عليهما ولا يقدم دين الدين .

وحكي في له مسك الاشكال من بعض الحواشي على ذلك ان الدين والحج
 لما تعلقا بعد الموت باعيان التركة لم يبق لرعاية الاهمة موقع .

واورد عليه بانه اذا كان الدين اهم كل اللارم ان لا يتعلق الحج بالتركة مع

لمراحمه بالدين كما لم يتعلق الميراث مع المراحمة للوصية وهكذا فتعفى الحج والدين معاً مع المراحمة بدل على عدم اهمية الدين من الحج .

واورد بعض الاعلام على السيد اولاً بان مورد التوريع هو حل الوفاة وذلك لا يكشف عن عدم الاهمية للدين حال الحياة فان الميت لا تكلف عليه وانما يكون صاماً ومديوناً وهذا بخلاف الحي فان مكلف باده الدين والحج ايضاً ولا يناس الحكم التكليفي بالوصفي فاحد الجانبين اجسبي عن الآخر .

وثانياً ان المصريح به في الروايات كون الحج ديناً وانما يحرم من صلب لعل فيهما بيان من هذه الجهة غاية الامر احدهما دين الله و لاخر دين الناس فهو كانه مدين لشخصين لا يعني ان المال للاحدهما ويورع لعل تسهما قهراً فلا يكون التوريع - ح - شاهداً على عدم اهمية دين الناس .

وثالثاً ان لتوريع المذكور لم يدل عليه دليل وانما ذكره العلماء في كلماتهم بل يظهر من صحيح ترمذ المحدثي الورد فيمن مات قبل ان يحرم به بصرف جملة وراده وبفخته وامامه في حجة الاسلام فان فصل من ذلك شيء فهو للدين ثم للورثة عدم لتوريع وتقديم الحج على الدين ولكن انما يلزم بذلك في مورد الوفاة للنفس وابتداء من تكليف نفس الشخص حال حيوته وكان عليه دين غير واثق بآدائه في وقته او انه حال مطالب به

والاجواب اما عن الوجه الاول فان حكم الدين بالوصية الى الميت واداء وصياً محضاً لانه لا شبهة في ترتب حكم تكليفي عليه غاية الامر ان لمكلف لا يكون نفس الميت بل الحاكم او الوصي او الوارث والاختلاف لا يوجب الاختلاف في الحكم فذا كان الحكم التكليفي بعد الوفاة متعلقاً بالتوريع كما هو المعروف فلا فرق بينه وبين حال الحياة الذي يكون الحكمان: التكليفي و الوصفي متوجهين الى شخص واحد كما لا يخفى .

وأما عن لوجه الثاني فصاعداً إلى أن الآية تدل قبل الرواية على كون الحج ديناً لله كما هو ظاهر التعبير بكلمتي «اللام» و«على» في قوله تعالى والله على الناس حج البيت أن أدت كون الحج ديناً وكون الشخص مديناً لشخص إنما يلائم التمهيد للتساوي وعدم الترحيح لأحدهما على الآخر وكوبهما بيان من هذه الجهة فحمل لتبيحة عدم كون لتوزيع شهاداً على عدم أهمية دين الدس مما لم يظهر لنا صلا .

وأما عن لوجه الثالث فإن استشهاده إنما هو بالعاوى المذكورة في كلماتهم والتحقيق موكل إلى محله ولا مجال للبحث عنها ها .

الثالث أن تقديم الدين على الحج إنما هو لكون الدين مشروطاً بالقدره المتبلى والحج مشروطاً بالقدرة الشرعية وقدئت في محله أن الأول مقدم على الدين ويرد عليه - مصفاً لي - أنه لم يرد دليل على التقدم المذكور - أن لقدرة الشرعية في المقام ليست إلا الاستطاعة المصرة في الرويات بأن يكون عبده مباح به وهي خاصة واللام ثبوت المشروط ولا مجال للدعوى كون القدرة الشرعية المتبيرة في المقام رائدناً على لاستطاعة المذكورة نعم يمكن دعوى مع تحقق لاستطاعة كما ادعاها السيد في بعض فروع الدين كالدين الحال المطالب به ولكن لا مجال أهده لدعوى أصلاً بعد كون لمعروض كفاية ماعده للحج والاتيان بالمسائل وجميع ما يعثر في الاستطاعة حتى نفقة لعودو لكفاية عند الرجوع وفي هذ لفرض لأوجه لصح الاستطاعة كما لا يهني .

وقد افدح من جميع ما ذكرنا عدم تمامية شيء من أدلة تقديم الدين نحو الإطلاق على الحج .

وأما ما استدلل به على وجوب الحج وعدم منعية الدين فوجوه أيضاً :
عنها ما في المستند بعد احصار وجوب الحج مطلقاً من قوله : «لصدق الاستطاعة عرفاً والمستعينة المصرة بأن الاستطاعة أن يكون له مال يحج به إلى أن قال :

ولاشك ان من اسدان مالا على قدر الاستطاعة يكون ذلك ملكاً فيصدق عليه ان
عنده مالا وله ما يحج به من لئال للاتفاق على ان يقرض ملك للمديون ولد جعلوا
من ايجاب صيغة لقرض «ملكك» وصرحوا بجواربه وهته وعبر ذلك من ابداء
التصرف ، والاحار المتضمنة لوجوب الحج على من عليه دين بقول «تطلق . . .»
ويرد عليه ان ما افاده من تحق الاستطاعة الشرعية له . مرة في المستبضة
بان يكون له ما يحج به بمايم لاثبات اصل وجوب الحج لتحقق شرطه وعدم كون
الدين مانعاً عن الاستطاعة فهو اما يحدى في منال السيد في المروة حيث مع
صدقها في بعض فروع الدين كما مرر حكاية واما كون محدياً لتقدم الحج على
لدين مع ثبوت التكليف بالاداء بالاضافة اليه ويوجه اليه فلا فاق تحق الاستطاعة
امرو وتقدم الحج على الدين مع توجه التكليف الى المكلف بالنسبة الى كلا الامرين
امر آخر لادالة لمكلام على ثبته نعم الاحار لثي اشبر اليها لعلها تكون طهرة في
التقدم وسياًى لبحث فيها انشاء الله تعالى

ومنها ان لحج اهم من الدين ويظهر ذلك من التعبيرات الواردة في ترك
لحج كنوله تعالى في دل آية الحج ومن كفر من الله عسى عن العالمين ساء على ان
المراد هو الكفر الحاصل بسبب محرد الترك ومثل ما في بعض الروايات من قوله ص:-
يا على من سوف الحج حتى يموت بعث الله يوم القيامة يهودياً او نصرانياً (١)
وكذا يظهر من لرواية الواردة فيما سى عليه الاسلام من ان لحج يكون كذلك
وغيرهما من التعبيرات .

ويرد عليه انك عرفت ان المراد بالكفر في الآية ملاحظة الروايات الواردة في تفسيرها
هو الكفر المتحقق بالانكار لامحرد الترك وقد عرفت ان في الآية احتمالات متعددة
فراجع اول الكتاب واما الرواية فتدجمل فيها ترك الحج في ضمن عشرة امور موجهة

للكفر مثل نكاح البهيمة ومع الزكاة ومثلهما، وكونه من حملة مبنى عليه لاسلام لا يقتضى
الاهمية فى مقام المراحة والابلرغ تقدمه على وجوب حفظ النفس ومثله لعدم كونه
مما بنى عليه الاسلام .

وبالجمله هذه التعبيرات وان كانت تكشف عن عظمة مقدم الحج وعموم مرتبة
الانها لادلالة لها على التقدم فى مقام المراحة كما لا يخفى .
ومما روايات الظاهرة فى ذلك وهى على طائفتين :

احديهما ما دل على تقدم الحج على الدين من دون ظهور فى كونه الحج
هى حجة الاسلام او الحج الواجب مثل صحيحة مدونة بن وهب عن غير واحد
قال : قلت لابي عبدالله - عليه السلام - يكون على الدين فتع فى يدى الدراهم ، من
ورعته يسهم لم يبق شيء فاحج بها او اورعها من الغرام قال : تحج بها وادع الله
ان يقضى عنك دينك (١) قال صاحب الوسائل بعدئذها : ورواه الصدوق ناسدا
عن ابن محبوب عن ابن ابي عمير عن الحسين بن زياد العطار فان قلت لابي عبدالله - عليه السلام -
وذكر مثله . ويظهر من ذلك وحسن من زياد العطار من حجة غير واحد الذى روى
عنه معاوية بن وهب فى المسند الاول وعليه فلا تعدد فى الرواية اصلا

وذكر السيد فى لمرة فى منام الحواري عن الاستدلال بهذه لطائفة : والاحار
الدانة على حوار الحج لمن عليه دين لاتمع فى الوجوب وهى كونه حجة لاسلام
ومثله فى بعض الشروح من انها قصة فى واقعة لم يعلم انه هل كان دين يراوى حالا
او مؤحلا ، برضى لدائن بالتأخير اولاء كان حجه استجاباً او وجوباً .

والظاهر انه لامحال لا يترك كون الدين فى معروض السؤال حالا لظهوره فى
انه لو لم يصرف الدراهم فى الحج لكان اللزم هو التوريع من الغرماء واحتمال كون
التوريع فى الدين المؤجل قبل حلول احله فى غاية المعدوعليه معد كون السؤال ظاهراً

في الدين الحال يظهر كون المراد من الحج هي حجة الاسلام لان في غير هاب دور الامر بين رعاية حكم استنباطي وبين موازنة حكم وحوي ولا مجال لرجيح الاول على الثاني (دعوى) كون مورد السؤال هو مجرد لمشروعية لا لتقديم والحبوب باطر ايها (مدفوعة) انه لا يسفى الارتباب في ظهور وجوب في لتحرير على بحج والدعاء لقضاء دين ولا وجه للتحررك الى امر استنباطي وترك امر وحوي صلا ولرواية لا بد من الحكم على دين الحال وكون الحج حجة الاسلام .

ثمة بينهما ما تدل بظاهره على تقدم حجة الاسلام او الحج لواجب على الدين كصحيحة مدوية بر عمر قال سئلت ابا عبد الله ع^{عليه السلام} عن رجل عليه دين عليه ان يحج ؟ قال نعم اسحجة الاسلام واحدة على من طاق المشى من المسلمين ولقد كان كثير من حج مع لسي - ص - مشه لى آخر لحدث (١) .

والظاهر ان السؤال في نفسه طاهر في مورد مر حمة الدين مع الحج وهذا يتحقق في بعض فروع لدين مثل ما اذا كان له مال لا يكفي الا لاجد لمرين ويمكن صرفه في كل منهما .

واما صورة عدم المر حمة فهي خارجة عن مورد لسؤل وعليه فلو كان الجواب مشتملا على قوله ^{عليه السلام} « نعم » فقط لكانت دلالة الرواية على تقدم الحج طاهره لكن قوله ^{عليه السلام} بعده : ان حجة الاسلام واحدة الطاهر في وجوب حجة الاسلام على من يكون قادراً على المشى في طريق الحج والوصول الى لست لما عرفت من ان المراد من قوله « طاق » مجرد القدرة والتمك لا آخر مرتبة القدرة وبهايتها بوجوب صرف الظهور الى امر آخر وهو انه حيث لا يكون وجوب الحج متوقفاً على وجود لراحة بل يكفي فيه مجرد القدرة على المشى فلامانع من صرف المال لمرحود في لدين والالتان بالحج ماشأ وعليه فتدل الرواية على تقدم لدين او على انه

لامزاحمة بينه وبين الحج بعد امكن صرف المال في الدين وصرف قدرة لمشي في طريق الحج .

هذا ولكن عرفت فيما تقدم ان الرواية باعتبار دلالتها على عدم اعتبار الراحلة في وجوب الحج على البعيد تكون معصاً عنها عند المشهور والارام طرحه .

ورواية عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال قال ابو عبد الله - عليه السلام - الحج واجب على الرحل وان كان معه دين . (١) ودلالتها طهره ولكن لمناقشة تحرى في سنده .

ثم ان البعيد في لعروة حمل ، ائرو يتبين بعد تسليم جماعية دلالتها وسندها على الصورة التي حكم فيها بوجوب الحج وعدم مراحمه الدين معه كما اذا كان الدين مؤحلاً واظهره بالتفرد على ادائه عند حلول اجله او على من ستر عنه الحج سابقاً وان استشكل في هذا الحمل وقال الاولى الحمل الاول .

ويرد عليه ان الحمل لابد وان يكون لاجل وجود دليل على الحلاف ومدونه لامحال للحمل اذا كانت الرواية ملزمة من حيث الدلالة كما هو المبرور .

ان قلب حيث انه مع وجود الاستماع في عبر الصورة المذكورة والارام ارتكاب الحمل لمذكور والابرار ان يكون الحج واجباً مع عدم الاستماع .

فلم لا تكون الرواية دليلاً على وجود الاستماع وشاهدة على بطلان الدعوى المذكورة وكيف كان لامحال للحمل بعد عدم ثبوت دليل على الحلاف .

ثم ان ما ذكره في الممسك من طرح الروايتين لأعراض المشهور اما يتم في الرواية الاولى واما الرواية الثانية فلامحل لدعوى الاعراض بالاصابة اليها كما لا يخفى .

وصحيفة ابي الصالح الكندي عن ابي عبد الله - عليه السلام - قال قلت له : ارايت الرجل التاجر ذا المال حين يسوف الحج كل عام وليس يشغله الا التجارة او

الدين فقل: لا عدله يسوف الحج، ان مات وقد ترك الحج فتترك شريفة من شرايع الاسلام (١) وبها ظاهرة في عدم كون الدين كالتجارة عدرا مجورا لتسوية الحج وتأخيرها فتدل على تقدم الحج على الدين

هذا ولكن انما يظهر ان توصيف الرجل بكونه ذا المال وصاحب ثروة مع وضوح ان مجرد الاستطاعة لا يوجب تحقق هذا النوع يدل على ان شغل التجارة وكذا الدين بما كان الشخص معتبرا بهما لاجل الفرار عن الحج من دون ان يكون هناك مزاحمة في البين .

وبالحكمة لادلالة للرؤية على عدم لحج على الدين في فرض الدوران والمراحم كما لا يخفى .

وقد انتدح من جملة ما ذكرناه في الروايات الظاهرة في تقدم الحج على الدين انها بين ما يكون معرضا عنها وما يكون مشتملا على ضعف في السد ويمكن غير ظاهرة في التقدم مع المراحم نعم ذكرنا ان الرواية الاولى ظاهرة في ذلك ولكن الانصاف انه ليس ظهورا قويا يمكن الاعتماد عليه والقوى على طنفه فلم يثبت الى هنا تقدم الدين على الحج ولان تقدم الحج على الدين والملازم بعد ذلك ملاحظة المسئلة من باب التراحم فنقول يقع البحث من هذه الحجة في مقامات ثلاثة :

المقام الاول في اصل ثبوت التراحم من في الجملة والظاهر انه لا محال لانكاره كما في صدر كلام المصنف المتقدم لانه توجه الى المكلف تكليف احدهما متعلق بالحج بلحاظ وجود شرطه وهي الاستطاعة والآخر باداء الدين بلحاظ القدرة عليه عفا ولا يفتقر المكلف على الجمع بين الامرين ورعاية كلا التكليفين فيقع التراحم في البين .

وما ذكره السيد في العروة في مقام مع المراحم والجواب عن المسئلة

من كون وجوب الحج مشروطاً بالاستطاعة وهي غير مستحقة والسراحم فرع كون الواجب متلبين وفي عرص واحد و المعروض ان وجوب اداء الدين متيق ووجوب الحج مشروط بالاستطاعة الشرعية .

ورد عليه ما تقدم من وصوح بحق الاستطاعة الشرعية في المقام لانه يصدق ان عبده ما يحج به وكذا ما تقدم من ان الواجب المشروط بعد تحقق شرطه وحصوله يكون في عرص لرحب المتلب ولا واحد لتقدمه على الواجب المشروط المعروض بوجه وعليه فنكار صل لتراحم في الحملة مما لاسبب له اصلا .

المقام الثاني في ان التراحم هل يكون متخففاً في جميع فروع الدين او يكون ثابتاً في بعضها؟ الظاهر هو الثاني وذلك لانه لو فرض كون الدين مؤجلاً وكان المكلّف مطمئناً بتسكبه من الاداء عند حلول اجله لاملجل لئولهم لتراحم لان المعروض قدرته على رعاية كلا التكليفين ولا يبان بكلا العملين كما انه لو كان الدين حالاً ولكن كان الدائن راضياً بالأخبر والمذنبون مطمئناً بالتمكّن من الاداء عند المطالبة لا يتحقق التزامهم .

نعم ذكر صاحب المسند في الدين المؤجل انه اذا كان له يسع له الحج والعود لا يكون مرحماً مع الحج و ان لم يكن واثقاً بالتمكّن من الاداء عند حلوله مع ان الظاهر انه في صورة عدم الوثوق حيث يجب عليه حفظ القدرة لمالية للصرف في اداء الدين في وقته ولا يجوز الصرف في مصرف آخر لتراحم يتحقق بين وجوب الحج ووجوب حفظ القدرة لاداء الدين ووفائه نعم مع الوثوق لا يبقى محال لتوهم التزامهم .

الثقة المثلث في انه بعد ثبوت التراحم في بعض الفروع هل يكون هو ما يوجب تقدم حد لتراحمين على الآخر؟ ربما نال : نعم نظراً الى حريان احتمال الالهمية بالامانة الى الدين وقد ثبت في محله ان احمال الالهمة كالحرم بها يكون مرحماً لمحتملها والارام ترجيح الدين و لحكم بعدم وجوب الحج في صورة التراحم

معه ولعل هذا هو مسند المير في ترجيح الدين ومن المير ان يكون مسنده ما في العروة من عدم تحقق الاستطاعة في هذه الصورة فلا يجب الحج لاجله ولكن الظاهر انه لا محال لدعوى جريد احتمال الأهمية في خصوص الدين بل يجري هذا الاحتمال في الحج ايضاً بلحاظ ما مر من الأدلة لدالة على تقدمه من تلك الأدلة وان لم نهض لاثبات الأهمية لكن اقتضاها ثبوت الاحتمال لا محال لمبه وعليه يجري احتمال الأهمية في الحج ايضاً ومتنصي لقاعدة في هذه الصورة التخيير لعدم المزية اصلاً .

كما به ربما يقال بتقدم الاسبق من حيث لزمان وغلبة فلو كان الحج مستراً عليه سابقاً وبعده حصل الدين يحكم بتقدم الحج للاسبقية ولكن التحقيق - كما حقق في محله - عدم كون الاسبقية مرحلة في باب التراحم بوجه ولذا احتار السيد في العروة التحيير في الدوران بين الحج لمستتر الذي لا تعتبر به لاستطاعة ويس الدين نظراً الى ثبوت التراحم في خصوص هذه الصورة وعدم كون الاسبقية موحدة للترجيح في باب التراحمين .

المبحث الثاني انه لا فرق في حكم الدين المتقدم في المبحث الاول بين ما اذا كان سابقاً على حصول المال مندر لاستطاعة او لاحقاً له كما اذا استطاع لصح ثم عرض عليه دين كما اذا اتلف مال المير - مثلاً - على وجه الضمان من دون تعمد قبل حروجه لرفقة او بعده قبل ان يحرج هو او بعد حروجه قبل الشروع في الاعمال - كما مثل به السيد في العروة - واتلف مال العبر على وجه ضمان عبده - كما مثله في المتن - ولعل مثل السيد اولي وان كان لا فرق بينه وبين ما في المتن في الجهة الراجعة الى هذا المبحث بل الفرق بينهما في جهة اخرى تنهك من تقييد الانلاف بما اذا كان من دون تعمد وهو انه اذا كان لانلاف للمال الذي هو بقدر الاستطاعة عمدياً يترتب عليه استقرار الحج كما سيأتي المبحث عنه فيما بعد انشاء الله

تعالى وعليه تلف مال الغير على وجه الصمان ان كان شاملاً لصورتى العمدي واستعريط كما هو مقتضى الاطلاق لكان اللارم المحكم بالاستفراكالانلاف العمدي ويمكن ان يقال بالاحتصاص بمثل العارية المضمومة التى يكون فيها الصمان من دون تعمد وتعريط ايضاً .

وكيف كان فالوجه فى عدم الفرق بين ما اذا كان الدين سابقاً على الاستطاعة اولاً ا انه لا يكفى فى تحقق الاستطاعة حدوثها بل للارم نقائها لوصوح انه لو تحققت سرقة لاستطاعة قبل الشروع فى الاعمال يكشف ذلك عن عدم الوجوب وعيه فاد قل ، بعدم اجتماع الدين مع الاستطاعة فاللارم المحكم بذلك فى البناء ايضاً فان الدين العارض يسمع عن بقاء الاستطاعة وهو معتبر كما عرفت كما انه لو قسا باعتبار اليسار والسعة وهو لا يجتمع مع الدين فاللارم المحكم به فى البناء ايضاً كما انه لو قل ، للمراحمدة على ما احرمه يكون اللارم تحققها مع عروض الدين ايضاً وقد عرفت ان الاستتية من حيث الزمان لا تكون مرحلة فى باب التراحم اصلاً المبحث الثالث : فيما اذا كان عليه خمس او ركوة بقدر الاستطاعة - مثلاً -

فترة يكونان على دمنه واخرى فى عين ماله ، اما على الاول كما اد تلف متعلق الخمس او الركوة حيث به يوجب الانتقال الى الدمة فيكون حالهما حال الدين المعجل لمطالبه لان المستحقين لهما طائون ولا فرق بين الدين الشخصى والجهة اصلاً فيجرى فى هذا انصرص حكم الدين المذكور ويظهر من تعريض لمتى قوله : فلا يكون مستطاعاً ان الوجه فى الحكم بتقدم الدين هو عدم احتدعه مع لاستطاعة كما عرفت تصريح السيد فى المروة بذلك وان كان يحتمل مع قسج النظر عن ذلك ان يكون الوجه عنده المراحمدة وتعتمد الدين لاهمته او احتمالها .

ثم ان لظاهر ان مراد من علل التقدم بعدم الاستطاعة ان نفس ثبوت الدين او الخمس او الركوة مانعة عن تحققها سواء صرف المال فيها ام لم

يصرف و عليه وما في كلام بعض الاعلام من انه بالصرف تولد الاستطاعة لوجه له ظاهراً .

وما على الثاني فلا اشكال في تقديمهم على الحجج وكذا على سائر الدبوين لعدم تحقق الاستطاعة - ح - من دون فرق بين ما اذا اقتضت تعلقيها بالمال على نحو الاشاعة او على نحو الكلي في المعين وعلى نحو تعلق الحق به كحق لرعاية فانه لا يتحقق على شيء من التقادير عنوان لاستطاعة غاية الامر به على بعض الاقوال تكون العلة عدم الملكية وعلى البعض الاخر عدم حوار التصرف فلا يصدق انه عده ما يحجب به .

ثم انه لامجال لتوهم لاطلاق في عبارته المش و الشموس لكنته الصورتين بعد كون التفسير فيه : وان كان عليه خمس او ركوة حيث ان ظاهره تعلقيها بادمه كما يستمد من كلمة «عليه» وعلمه ولمش متعرض لحصوص الصورة الاولى وتعل الوجه في عدم التعرض للصورة الثانية وصوح حكمها على ما عرفت .

المبحث الرابع . اذا كان الدين مؤجلاً بحس طويل جداً كخمسين سنة - مثلاً - وكان منبياً على المسامحة وعدم الاحد رأساً كمهور ساء اهل الهند على ما مثل به السيد في العروة حيث انهم يحملون الدهر ما لا تقدر الروح على ادائه كمائة الف رويته او خمسين الف لاطهار الحلالة وليوا مقدين بالاعطاء والاحد ، وكان الدين مساً على لا براء بان وعده الدائن به وكان مطمئناً بذلك في المش انه لم يسمع شيء من ذلك من الاستطاعة .

لكن الظاهر انه لو فرض العلم بانه لا يقدر في الفرص الاول على اداء الدين عند حلول اجله الامن طريق حفظ ما عده مما يكون بقدر الاستطاعة فلامحل لدعوى عدم كونه مانعاً عن الاستطاعة لو كان الوجه في تقدم الدين هي المامية عن الاستطاعة كما انه لو احتمل في الفرص الثاني مطالبة الزوجة ولو عده تحقق الطلاق او مطالبة

مسئلة ٢٠ - لو شك في ان ماله وصل الى حد الاستطاعة او علم مقداره
وشك في مقدار مصرف الحج وانه يكفيه يجب عليه الفحص على الاحوط (١)

ورثها على تقدير الموت ولا يقدر على التأدية بوجه لا مجال للدعوى المذكورة
كما انه على تقدير كون المسمى في المراجعة كما احتراها تتحقق فيما ذكر واما في
الفرص الثالث فحيث يكون الاطمينان علماً بحسب نظر العرف لا يكون الدين المذكور
مأبياً عن وجوب الحج بوجه اصلا كما لا يجهى

(١) الشبهة في كلا الفرصين موضوعية وقد اشتهر انه لا يجب الفحص فيها
بحلاف لشبهة الحكمة نظراً الى املاق ادلة اعتبار الاصول وعدم ما يدل على اعتبار
الفحص في جرياتها وقد حقت في الاصول ان جريان اصاله البرئة العنلية في الشبهات
لموضوعية على تقديره كما هو الحق - مشروطة بالفحص مطلقاً في مقابل من يقول
بعدم اعتبار الفحص كذلك وبانتمصيل - على قولين المذكورين هناك - واما الاصول
الشرعية فلا يجب لفحص فيها في الشبهات الموضوعية لانه - مصداقاً الى ما ذكر من
اطلاق ادلة اعتبار الاصول وعدم وجود مقيد في الس - يدل عليه فقرة من صحيحة
ررارة الثالثة لمستدل بها في باب حجية الاستصحاب في الاصول وهي قول ررارة:
فهل على ان شككت في انه اصابه شيء ان اطرفه ؟ قل لا ولكذلك اما تريد ان
تذهب الشك الذي وقع في نفسك ، فان طاهره عدم وجوب النظر في الثوب ليعلم
انه هل اصابه شيء ام لا مع ان الظرفه امر حزني حيف المؤنة بل حكم بجريان
الاصل المقتضى للطهارة .

هذا ولكن الظاهر ان المشهور احدثوا في باب الحج وكذا في باب الفحص
والركوة اذا شك في زيادة الربح على المؤنة اوفى بلوع النصاب وجوب الفحص
وقد استدلل لهم بوجوه ثلاثة .

الاول ان مثل المراجعة الى دفتر الحساب لتعلم الاستطاعة وعدمها والنظر

الى الاقليات الفجر ويحويها لا يند عرفاً من المحض حتى يقال بعدم وجوبه
و نرد عليه مصافاً الى ان مقتضاه وجوب النظر في مورد سؤال زرارة المتقدم
بعدم كون مجرد النظر فيه لاستكشاف حاله محضاً - ان هذا الوجه - لا يلائم ما
لو كان الدليل على عدم وجوب المحض في الشبهات الموضوعية مثل الاجماع القائم
على عدم مع كون مستصحب ادلة اعتبار لاصول الشرعية هو لوجوب فيه - حيث لا
يناسب ان يقال ان مقتضى لاجماع هو المحض وهذا لا يند محضاً واما لو قلنا بطلاق
ادلة اعتبار الاصول وعدم ما يدل على وجوب المحض فالبحث في تحقق عنوان
لمحض وعدمه لا محل له اصلاً بل للارام البحث في تحقق الجهل الذي هو مجرى
لاصول الشرعية وعدمه والظاهر انه لاشبهة في تحقق عنوان الجهل قبل المراجعة
الى الدرس في المثال المذكور ولذا يعد من لم يراجع الى رسالة المجتهد المحصر
عنده جاهلاً غاية الامر توصيفه بكونه مقتصر او هذا التوصيف انما يكون مورد شهاد
الحكمية ولا يجري في لشبهات الموضوعية اصلاً ولا محل لانكار تحقق الجهل والا
لكان للارام ان يدل انه عالم نعم يمكن ان يقال بعدم صدق الجهل في بعض الموارد
كما في مثل الفجر اذا توقف تبينه على مجرد فتح العين للرؤية فهي مثله لا يجري
الاصل شرعي .

ثانيها لزوم المحاكمة المدعية الكثيرة لوقول بعدم وجوب المحض ولاشبهة في
كونها معوضة للشارع .

واورد عليه ولا يالده من موارد الشك في لطهارة والنجاسة حيث انه يعلم
بمخالفة لاصول الجارية فيهما للواقع كثيراً .

وثانياً لا محل نظراً الى ان المكلف لا يعلم بالنسبة الى نفسه بوقوعه في الخلاف
والا لكان من العلم الاحتمالي الجاري في التدريجات نعم يعلم ذلك بالنسبة الى سائر
الناس بمعنى انه يعلم بان الاصول التي بحريها الناس عند شكهم في الاستطاعة -

مثلاً - كثير من محالفة لواقع ولكن هذا العلم لا أثر له بالنسبة لى نفسه لان تحقق لمحالفة من سائر الناس لا ارتباط له اليه اصلاً كما لا يحصى

قالها رواية يزيد لصانع لو ارادة فى الركوة قال : قلت لابي عبدالله - ع - اى كنت فى قرية من قرى حراسان يقال لها بحارى ، رأيت فيها دراهم تعمل ثلث قصة وثلث مسأوئت رصه صأو كانت بجور عندهم وكنت عملها وانفعتها ، قل : فقال ابو عبدالله ^{عليه السلام} لا بأس بذلك اذا كان بجور عندهم فقلت ارأيت ان حال عليه الحول وهى عدى وفيها ما يحب على قلبه تركوه اركيها قال : نعم بما هو مالك . فنت : فون حرجتها الى لمة لا يبق فيها مثله فنت عدى حتى حال عليها الحول اركيها : قل ان كنت تعرف ن فيها من القصة الحاصة ما يحب عليك فيه الركوة فرك ما كان بك فيها من القصة حاصة من قصة ودع ما سوى ذلك من الحديث . فنت وان كنت لا علم به فيها من القصة الحاصة الا بى اعلم ان فيها ما يحب فيه الركوة قال : فاسكها حتى تحلص القصة ويحترق الحديث ثم تركى مخلص من القصة لسة واحدة . (١) .

واورد على الاستدلال بها - مصفاً الى ضعف السند يزيد الصانع - تارة نورود الرواية فى باب الركوة ولادليل على التحدى عنه الى باب الخمس فصلا الى الحج وجرى بان موردها صورة لعلم وحووب الركوة ولشك فى الريادة وايجاب الفحص فى هذه الصورة لا يقتضى وحوبه فى ما اذا كان اصل الوحووب مشكوكاً كما اذا شت فى اصل النصاب .

وثالثة مادكره بعض الاعلام من انه لا موجب للتصعية ولتمييز بين المس والرصاع والقصة ويمكن اعطاء الركوة بية المال الموحد فيخلص من الركوة ولا حاجة لى تحليل لدراهم وعلاجي وتصميمها وعليه ولتحلص من الركوة له طريقان احدهما اخراج الركوة من المال بالنسبة وثانيهما تحلص القصة وتصميمها

و توضيح كلامه انه حيث كان المعروض تساوى الدراهم المعشوشة في مقدار الفضة عية الامر عدم كون مقدارها من حيث النسبة معلوماً لانه لا يعلم انه الثلث او اريد او انقص فاذا ادى الزكوة من نفس الدراهم المعشوشة يتحقق العلم بالخلص من الزكوة و به اخرجها بالمقدار الواقعي فاذا فرض ان الدراهم المعشوشة ألف درهم وفرض ان لنصف مائة مثقال فضة وهو لا يعلم باشتغال الألف على المائة عية الامر به يحتمل اشتغاله على مائتين او ثلاثمائة وهذا اخرج الزكوة من نفس الدراهم المعشوشة كان اخرج ربع عشرة الذي هو خمس وعشرون درهماً فهو يتبع بالتحصيل من الزكوة على جميع التقادير سواء كانت نسبة الفضة في كل درهم هي الثلث او الربع او النصف او غيرها لانه لو فرض كون النسبة هي النصف - مثلاً - كان حراج خمس وعشرين درهماً موحداً لأحراج اثني عشر ونصف مثقالاً من الفضة مع ربع عشر من خمسة مائة لثني هي النصف على هذا التقدير يكون المقدار المذكور وهكذا على التقادير و لاحتمالات الأخر وعليه فصعب دلالة الرواية انه هو من جهة ظهورها في بحصار التخلص بالتحصيل و لتعصبة مع انك عرفت عدم الانحصار . ويرد عليه ان احراج الزكوة من نفس الدراهم المعشوشة بالنسبة كما فاده وان كان موجهاً للتخلص التقاضي الا انه ربما يستلزم اخراج الرائد من الزكوة لانه قد ثبت في محله من كتب الزكوة ان تفاوت بين المصابين معتقروا يحرى عليه حكم المصاب لسابق والأحراج بالنحو المذكور يوجب اخراج الرائد مما هو و حب عليه مع ان التخلص المعروض في الرواية لا يستلزم ذلك بوجه اصلاً .

ممكن الإبراد على الرواية بانه لا حاجة الى تصفية لأدراهم باجمعها من ذلك درهم واحد يظهر انه نسبة الفضة الموجودة فيه الى مجموع لأدراهم فاد طهر انها ثلث يعطى من بقية الدراهم بمقدار الزكوة ولا محال لدعوى كون الحكم بلزوم التصفية اما هو لاجل عدم كون الدراهم المعشوشة حائزاً ورائحة في البلد

لدى كان فيه السائل بالفعل وذلك للحكم بلزوم احراج الركوة من نفس هذه الدرهم
في ذلك ليد في الحواب السابق اذا كان نسبة الفضة معلومة وعليه فيرجع الاشكال من
جهة به لاوجه لتحصيل المجموع بعد كون تحليل واحد او ثين كافياً لتعلم بمقدار
الفضة الموحدة فيه او يهب وبالنسبة للعلم بمقدارها في الدراهم الاخر .

واما الاشكال بصعب السد فيمكن الحواب عنه بان لظاهر استناد لمشهور
ايها في باب الركوة مع قولهم بعدم وجوب المحض في الشبهة الموضوعية ستند
لمشهور الى رواية بوجوب حمار صمها نعم لاشكال عليها من جهة عدم حوارا لتعدي
عن موردها الذي هي الركوة الى غيرها من الخمس والحج يكون ناقياً بعده
واما الاشكال بمرودها في مورد لعلم بوجوب الركوة والشت في الريدة فالظاهر
اندوعه بعدم الفرق بين الصورتين اصلا بعد عدم كون لاقل والاكثر في مثلها
ارتصياً وعليه فاشك في الريادة شك في تكليف مستغل بل يمكن ان يقال باولوية
المتهم مر مورد ارواية لعدم تحقق مخالفة اصل التكليف فيه بخلاف ما نحن فيه
الذي يكون احرء لبراءة من دون محض مستلزماً لمخالفة التكليف بالكيفية فتدبر .

ثم انه يظهر ان الرواية المذكورة وان كانت لانتهى لاثبات وجوب المحض
في موردها فصلا عن غيره الا انه اذا انصبت الرواية الى ما علم من الشرع من اهمية
الركوة والخمس والحج لان الاولين من المسائل الاقتصادية التي هتم الاسلام
بشأنها ولذا يرى قتران الركوة بالصلوة في كثير من موارد الكتاب العزيز والحج
قد عرفت اهتمام الشرع به بحيث كان مما أدى عليه لاسلام وتبصير التارك له الى آحر لعمر
مبعوثاً يوم لقيامه يهودياً او نصرانياً وقد وقع التعسر عن تركه نالكفر احتمالاً في آية
الحج يظهر انه لا محال لتركه بمجرد احتمال عدم بلوغ الصاب وعدم ريدة الربح
وعدم الاستطاعة اذا كان رغبة متوقفاً على مجرد المراحة الى الدفتر و صرف ساعة من
الوقت مثلاً خصوصاً مع ما عرفت من عدم حكم القتل بالبراءة في لشهاد

مسئلة ٢٩- لو كان ما بيده بمقدار الحج وله مال لو كان باقياً يكفيه في رواج امره بعد العود وشك في بقاءه فالظاهر وجوب الحج كان المال حاصراً عنده أو غالباً . (١) .

الموضوعية قبل الفحص ومثل ذلك ينصى انه لو لم يجر الفتوى بوجوب الفحص فلاقل من قصائله يجابه احتياطاً كما افاده في المتن .

(١) هذه المسئلة من فروع مسئلة شرطية الرجوع الى الكفاية في وجوب حجة الاسلام التي سيأتى البحث فيها بناء الله تعالى ووقع الخلاف والكلام في اعتبارها - وكان المناسب ان يقع التمرص لها بعدها وكفى كان فعلي تمدير اعتبار الرجوع الى الكفاية لو كان له مال رائداً على الاسعاعه الكافية للحج لو كان قياً يكفيه في روح امره بعد العود ولكنه يشك في بقاءه فمى لمتى تبعاً للمروءة الحكم بوجوب لحج عليه عداية الامر انه فرض لمسئلة في المال العائث ولعله لكون لشك في البقاء اما يتحقق بوعاً فيه كما لا يحمى وعليه في بروه باستصحاب بقاء وعدم كونه معدوداً من لاصول المسئلة .

ولكى جريان الاستصحاب مسمى على القول بحريانه في الامور الاستثنائية يصاً اذا كان بقاء المستصحب الى ذلك لزمان ثر شرعى فعلي كاستصحاب بقاء ادم الى نشة ايام لدى يترتب عليه الحكم بالحيضية بالاضافة الى ادم ، الموجود الذى يشك في بقاءه الى الثلاثة وكما في المثال لان البقاء بعد العود يترتب عليه الحكم بوجوب الحج فعلاً لانه من شرائطه .

كما ان عدم كونه مشأ مسمى على كونه المأخوذ في لسان ادلة اعتبار هذا الشرط هو ان يكون للمكلف مال بعد لعود من الحج وان لاستصحاب على هذا لتقدير لا يكون مشأ بوجه واما لو كان لمأخوذه هو عنوان الرجوع الى الكفاية واستصحاب بقاء المال لانشئت هذا العنوان الذى هو الموضوع للحكم بالشرطية لشرعية ثم انه يمكن ان يقال ان الدليل العمده على اعتبار هذا الشرط هي قاعدة نعى

مسئلة ٢٢ - لو كان عبده ما يكفه للحج فان لم يتمكن من المسير لاجل عدم الصحة في المدن او عدم تخلية السرب فالاقوى جوار التصرف فيه بما يخرج به عن الاستنابة ، وان كان لاجل عدم تهتة الاسباب او فقدان الرفقة ولا يجوز مع احتمال الحصول فضلا عن العلم به ، وكذا لا يجوز له التصرف قبل محيى وقت الحج فلو تصرف استقر عليه لو فرض رفع العذر فيما بعد في الفرض الاول وبقاء الشرائط في الثاني ، والظاهر جوار التصرف لو لم يتمكن في هذا العام وان علم يتمكن في العام التالي فلا يجب ابقاء المال الى السنن القابلة . (١)

الحرج التي اقتضت استثناء مثل تدار واليب والحام وشاهها - على ما عرفت - و عليه في اقدم يكون الشك في داء المال مرجعه الى الشك في ثبوت الحرج وعنده ومن المعلوم انه مع شك في ثبوت الحرج لا محال للاحد - بقاعدة بن لا بد من حربه فلا دلس في مقابل دليل وجوب الحج في مثل المقام - للارم - ح - الحكم بالوجوب وان لم يحرج الاستصحاب .

(١) يظهر من صاحب الخواصر كثير من مثله من الغناء كالمديرك وكشف اللثام والديرة ومجمع الزهراء والدروس والتذكرة والمنتهى في المذموم لمنع عن التصرف فيما عبده مما يمكنه للحج بما يخرج به عن الاستنابة هو خروج الرفقة وسهر الوفد ولو كان التصرف قبله يجوز التصرف المذكور و صريح السيد - قدس - في البروة هو تعين الحور ربما اذا كان قبل التمكن من المسير فيجوز قبله ولا يجوز بعده وان كان قبل خروج الرفقة وفصل في المتن بين ما اذا كان التمكن من المسير لاجل عدم الصحة في المدن او عدم تخلية السرب فيجوز التصرف المذكور وبين ما اذا كان لاجل عدم تهتة الاسباب او فقدان الرفقة فلا يجوز .

وحكى في «المسند» عن بعض الاعظم في حاشية البروة الحكم بعدم الجوار ودخل اشهر الحج ولو لم يتمكن من المسير بوجه وقله اذا تمكن من المسير

فان شرط في جوار التصرف لمرور امران ينتهي لحكم بانتهاء احدهما .

هذا والظاهر ان مراد السيد مقدس من التمكن من المسير هي لصحة في البدن وتحية لرب البدن مما من الشرائط الوجودية في باب الحج كالاستطاعة المالية وما يعبر عن الاولى بالاستطاعة البدنية وعن الثاني بالاستطاعة الربية وامان بهيئة الاسباب ووجود الرفقة والامدح لمتلها في اصل الحكم وتحقق اوجوب من الشرائط والمقدمات لوجودية وعليه فالظاهر ما قلته السيد من الاحتصاص بالاولى كما يظهر من مستمك والمحب من بعض الاعلام حيث صدر التمكن من المسير في العروة بخصوص المقدمات الوجودية ولذا اورد عنه بعدم مدحيته في عمدة وجوب الحج اصلا لان المعنى فيه هي الاستطاعة المفصلة في الروايات بالرد والراحلة وصحة البدن وتحية السر والامدح للتمكن من المسير في ذلك مع انك عرفت مراده هي الاستطاعة من حيث البدن والاستطاعة من ناحية السرب .

دا عرفت ما ذكرنا فاعلم انه لا مجال للاشكال في جوار تصرف المذكور قبل اجتماع شروط الوجوب باجمعتها لانه لم يتحقق لوجوب بعد عبي ما هو المعروض فكيف لا يجب بحصول الاستطاعة المالية قبل تحققها وكذلك لا يجب بقائه قبل حصول الشروط الاخرى لانه لا موجب له اصلا .

وام في صورة اجتماع الشروط كلها والكلام يقع تارة فيما هو متضمني لادلة العامة الواردة في ايج من لاية والرواية لمصرة للاستطاعة المذكورة فيها واخرى فيما هو متضمني لادلة لخاصة على تقديره .

اما من الجهة الاولى فبعد وضوح حكمين لا مجال للجدشة فيهما احدهما عدم وجوب تحصيل الاستطاعة المالية بوجه وثانيهما انه لو سرق لزيد والراحلة ينتهي لوجوب وكذلك لو حدث ما يع من السعر كالميل او العدو او مع الحكومة وامثاله نقول :

انه ذكر بعض الاعلام في شرح العروة انه لا يسفى لرب في عدم حوار تعجيز
 نفسه بعد وجوب الحج بشرائله وحدوده وان كان الواجب متأخراً لان الميران في
 عدم حوار تعجيز النفس عن تبيد الواجب هو تضرع الوجوب وفيليته وان كان زمان
 الواجب متأخراً ومبدء هذا الوجوب ليس خروج الرفقة ولا التمكن من المسير
 ولا دخول اشهر الحج بل مقتضى الآية والروايات الواردة في تفسيرها تضرع لوجوب
 حصول الراد والراحلة وما يحج به وتحلية السرب وصحة البدن بحيث لا يكون
 الحج حرجياً ولا فرق في حصول ذلك بين شهر الحج وخروج الرفقة وتمكن من
 المسير واشهر الحج انه في طرف الواجب لانها طرف الوجوب وهو غير محدد
 زمان حاص وسله يظهر عدم حوار تعجيز نفسه في هذه الامة اذا تمكن من الحج في
 الامة ثابته وبحسب عليه انشاء المال الى المنزل .

ولم يقع في كلامه التعرض لان بقاء الاستعانة هل يكون مستترا في وجوب
 الحج ام لا وان اد لم يكن مستترا فكيف لا يكون لوجوب ندناً فما اذا سرق الراد
 والراحلة واذا كان مستترا فكيف يجب تحصيله مع استحصيل اصل الاستعانة وحدوثها
 لا يكون كذلك وهذه الجهة هي لشكك الاصلية في هذه المسئلة لاكون وجوب
 الحج تعليقاً .

ومن حل مذكرونا ذكر بعض الاعاظم في شرح العروة ان مقتضى القواعد
 الاولى حوار التصرف المخرج عن الاستعانة وان تمكن من المسير واجتمعت
 الشرائط نظراً الى ان الراد والراحلة موضوع لوجوب الحج ولذلك لم يتوهم
 احد وجوب تحصيلهما على من كان وقتاً لهما والى انهما كما يكونان موضوعاً
 لوجوب الحج حدوثاً كذلك يكون موضوعاً لبقاء ولذلك لا شك في انه اذا تلف ماله
 في اثناء الاعمال يكشف عن عدم وجوب الحج عليه من اول الامر والى ان اذهب
 الموضوع ليس حراماً في حد نفسه ما لم يرد دليل حاص على حرمة ادا لا يحرم

لسفر - على مقتضى لقاعده - في شهر رمضان مع انه اذهب لموضوع وجوب الصوم وهو الحصر والتصرفات المحرجه في المقام لانكون حرماً وعلى فرض الحرمة لو عصى وتلف الموضوع انتهى الحكم فوراً لان وجود الحكم حدوثاً وبقاءً دائر مدار وجود موضوعه حدوثاً وبقاءً ولا خلاف على تدبير حرمة لا يقتضي بقاء وجوب الحج أصلاً .

وذكر سيد السلك في المسامد من الآلة في الاستدعاء آناً موحية لتحقيق الوجوب بصير قوله من اذروا حجب عليه الكفارة نعم لو كانت عبارة التشريع هكذا : المستطيع يجب عليه الحج كانت ظاهرة في بطلان الحكم بل وصف حدوثاً وبقاءً كما اذا قيل لمسافر يجب عليه ان يحج حيث يكون الحكم موطئاً بالمر حدوثاً وبقاءً وعليه فيكفي في اطلاق الوجوب حدوثاً وبقاءً لتحقيق الاستدعاء آناً غاية الامر ان سماعه السيل الى التمتع لا يتحقق آناً الا اذا كانت متدمات لوجود حاصلة في الواقع كل منها في محله فادراك المكلف في علم الله يفتي ماله وراحلته وصحته الى ان يصل الى البيت الشريف ولا منع يسمعه عن ذلك يكون مذهباً من ول الامر ويجب عليه الحج فداً عجز عنه باذهاب ماله مثلاً كان محالاً للوجوب المذكور

قل : ومن ذلك يظهر انه لا مجال لدعوى كون الاستدعاء شرطاً للوجوب حدوثاً وبقاءً من جهة ان اراد و لراحلة لوسرف في الطريق انتهى لوجوب وكذا لو حدث مانع من السفر من سبل او عدو او مرض او غيرهما فان ذلك يوجب بقاء الوجوب ، وجه الاشكال عليها ان حدوث الامور المذكورة كلنف عن عدم الاستدعاء من اول الامر فلا وجوب حدوثاً ولا بقاء بخلاف ما لو اتي زاده في المحر وفتر راحته او مرض نفسه فان ذلك لا يكشف عن عدم الاستدعاء من اول الامر بل هو مستطيع لكنه عجز عنه فاد كان مستطياً كان التكليف ثانياً في حقه فيكون تعجز نفسه محالة منه للتكليف الثالث عليه فيكون حراماً .

هذا وقد عرفت انه يرد على بعض الأعلام به لم يعرض لحل المشككة الاصلية في
 هذه الباب وهي به لا يجمع الحكم باعداء بقاء الاستطاعة في الوجوب مع الحكم
 بمرور لا بقاء ووجوب حفظ الاستطاعة وعدم تلافه بل وقوع التعرض لجهة الوجوب
 التعليقي الذي يرجع الى فعلية الوجوب وتحرره وكونه لواجب امراً استقبالياً .
 ويرد على بعض الاعاظم ان الحكم بعدم وجوب حفظ الاستطاعة وانقائها وجوب
 الانلاف والصرف لم يحرج - مع به وجوب تعطيل الحج وعدم تقديم به الامر بالدر
 لدى تأتي به طمعاً في التزب العظيم ولاحر الكثير المترتب عليه على ما نزل عليه
 لروايت ولا ينافس بالسفر في شهر رمضان حيث نهى لوجوب لا لحرر من لاداء وبقي
 عليه وجوب القضاء - خلاف لما هو لمرتكز في اذهن لمنشرة والثابت عندهم بحيث
 يكون القول ثبلاً عليهم حداً كما لا يخفى .

ويرد على المنتسك ان الحكم بكشف سرقة راد والراحة عن عدم حدوث
 الاستطاعة لم يعلم المراد به فان كان المراد به هو الكشف لم يلى كما هو لظاهر
 من كلامه بقول انه لا محال بهذا لكشف اصلاً لانه بعد حدوث الاستطاعة وبها
 مدة بحيث كان السفر الى البيت الشريف ممكناً له من جميع الجهات غاية الامر انه
 احتره لسعة الوقت وعدم اروم التعجيل ثم عرض لها لمرقة كيف يمكن ان يقال
 بان السرقة كالشفة عن عدم حدوث الاستطاعة وهل هذا الا تكذيب ما هو محسوس
 بالوجدان ومرئى بالعين نعم لو لم تنق الاستطاعة في يده الامدة قبيلة لم يتمكن من
 السفر الى البيت في تلك المدة كان بقيت في يده ساعات - مثلاً - يمكن لقول
 بالكشف المربور .

وان كان المراد به هو الكشف لبعدي الذي يرجع الى ان مقتضى الجمع
 بين ما يدل على انشاء الوجوب بالسرقة وبين الآنة الظاهرة - بمقتضى ما افاده - في
 كون حدوث الاستطاعة شرطاً للوجوب ان تحل لمرقة كالشفة عن عدم الحدوث

تعبداً نقول بالجمع لا ينصرف بذلك فلم لا يحمل الدليل المذكور دالاً على عدم كون لحدوث بمجرده شرطاً للوجوب بل لشرط هو حدوث الاستتاعة وبندتها .
 والمحقق ان مقتضى الجمع بين الأدلة ذلك غاية الأمر ان شرطية لبقاء ليست كشرطية الحدوث بمعنى انه كما ان الحدوث يكون سبباً للإطلاق شرطاً للوجوب لا يكون لبقاء كذلك شرط فان لمستفاد من دليل ابتداء الوجوب بالمرقة ان الموجب للابتداء اجماع مربي الأول عدم البقاء ولكني كون عدم بقاء مستنداً الى امر غير اختياري فيستفاد منه العموم بهذا الحد وهو ان عدم البقاء اذا كان مستنداً الى كل امر غير اختياري يوجب ابتداء الوجوب وان كان عدم لبقاء مستنداً الى امر اختياري كالإتلاف والتصرف المخرج كما في المذموم فلا دليل على بقاء الوجوب بسببه وعليه فاعتبار البقاء في الوجوب غير اعتبار الحدوث فيه وهذا لم يكن تحصيل الاستتاعة لازماً فلا يلزم ذلك حوار الإتلاف وعدم لزوم الاحتفاظ ثم لا يحق ان اعتبار الحدوث وكذا البدء بالمحو المذكور انما هو في اصل وجوب الحج وحدثه لان يكون الحدوث معتبراً في لحدوث والبقاء في البقاء وعليه ففي كلام لم نتمكن من ذكر كلمة الحدوث والبقاء عقب الوجوب لوجهه .
 كما ان اعتبار البقاء في اصل الوجوب مع عدم العلم به نوعاً انما هو لاجل الاستصحاب الحاربي احكامهم بالبقاء كما عرفت في استصحاب بقاء الدم الى ثلاثة ايام لموجب لكون الدم من اول حدوثه متصفاً بالحياة هذا تمام الكلام في الجهة الاولى .
 واما الجهة الثانية فربما يقال ان مقتضى بعض الأدلة الخاصة ايضا عدم حوار الإتلاف مثل صحيحة الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام اذا قدر الرجل على ما يباح به ثم دفع ذلك وليس له شغل بعدده به فقد ترك شريعة من شرايع الاسلام (١) وروية على بن حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال من قدر على ما يباح به وجعل يدفع ذلك وليس له شغل بعدده الله فيه حتى جاء الموت فقد صبح شريعة من شرايع الاسلام . (٢)

بناء على كون المراد بالدفع المذكور فيهما هو الانلاف مع ن الظاهر ان المراد هو التأخر في العمل لا التصرف المحرّج ويؤيده قوله «وليس له شغل» وكذا قوله «جعل يدفع ذلك» فلا دلالة لهما .

بقي الكلام في هذه المسئلة في امور :

الاول ان مقتضى ما ذكره من اعتبار انشاء النحر والمذكور في صل وجوب الحج انه لو تصرف فيه بعده مما يمكنه لم يحج بما يخرجه عن الاستساعة لكان لازمه استقرار الحج عنه ، وعدم انشاء وجوبه وما حرمة التصرف المذكور وعدم حوزة ولا محال لشوبه لان مقتضى وجود شرط الوجوب تحذيره لاحرمة التصرف المحرّج فهو حج معه متكاملاً فقد ابي ما هو الواجب عنه من دون ان يكون مرتكباً لمحرّم اصلاً . نعم لو توقف حجه على انشاء الاستساعة وحفظها بحيث كانت لاستساعة مقدمة وجودية لمحضته بصير المحط واجباً بالوجوب لم يبرى المقدمي شرعي والعقلي ومن المعلوم انه لا يرتب على مخالفة الامر العبري استحقاق العترة بوجه .

ومما ذكرنا بظاهر انه او كان التصرف المحرّج سبباً للمعاملة الساقطة كالهبة واشائها لامحال لتوهم الدلائل فيها اما في صورة مكان الحج متسكفاً وعدم توقف وجود الحج على ناء الاستساعة فلاه لاحرمة في ابي اصلاً حتى يبحث في قنصاتها للفساد عديم ، واما في صورة توقف وجود الحج عليه فلا ان الامر العبري وكذا لمسي لا يستبعد للحرمة بوجه لعدم قضاء الامر بالشئ الذي يبي عن الصد مطلقاً - كما قد حقق في محله - وعلى تقدير الاستساعة واقتضاء فاللهي العبري لا يقتضي الفساد كما به على تقدير كون لمسي بفساً لا دلالة فيه على الفساد على ما ثبت في محله .

الثاني ان مقتضى ما ذكرنا من لزوم حفظ الاستساعة عدم حواز التصرف و ان علم بعدم تمكنه في هذا العام لعدم تعرض في لاية والرواية لمخصوص عدم الاستساعة فالحكم باحتصاص عدم الحواز بمخصوص عامها وانه لا يجب انشاء

مسئلة ٢٢ - ان كان له مال غائب بقدر الاستطاعة وحده او مع غيره
ويمكن من التصرف فيه ولو بالتوكيل يكون مستطاعاً والا فلا ، فتوالت
في الصورة الاولى بعد عضى الموسم ، او كان التملك يقتصر منه ولو قبل
اوان خروج الرفقة استقر عليه الحج على الاقوى ، وكذا الحال لو مات
مورثه وهو في بلد آخر . (١)

الاستطاعة الى السنين انقطة كما في المنى نعماً للعروة لعله يكون مستنداً الى العناوى
والاجماع كما في المستمسك .

الثالث ان ما في المنى من قوله وكذا لايجوز التصرف قبل محيء وقت
الحج لم يعم المراد منه فانه ان كان المراد من وقت الحج هو اشهر الحج فاللزم
بقريية بمقاسة ان يكون المراد من العرصين المذكورين قبله ما اذا كان بعد اشهر
الحج وعليه فمضرب حكم قبل الاشهر انزل مابعد شوب ، التفصيل فيما بعد واطلاق
عدم احوار قبله ، وان كان المراد من وقت الحج هو الوقت الحاضر الذى يقع
الحج فيه كمرية وما بعده من الايام المحدودة فيرد عليه ان العرصين المذكورين قبله
واقعا قبل الوقت المذكور كما هو ظاهر - لان يراد قبل الوقت المذكور بعد
المرالى البيت وهو ايضا في غاية البعد والحيلة لم يعلم المراد من هذا العرص بوجه
(١) قد مر ان لمعيار في حصول الاستطاعة ما اذا اجتمع امور ثلاثة هي
عمارة عن ملك الراد و لراحلة والتمكن من التصرف فيهما وامكان صرفهما في الحج
واما حضور المال وغيابه فهما امران لا ارتباط لهما بالاستطاعة اثباتاً ونهياً فاذا كان
المال عائناً وتمكن من التصرف فيه ولو بالتوكيل يكون مستطاعاً كما به اذا كان
المال حاضراً ولم يتمكن من التصرف فيه لاجل نقص او وجود مانع آخر لا يكون
مستطاعاً فالمسألة والحضور خارجة عن مسألة الاستطاعة ومنه يظهر حال ما لو مات
مورثه وهو في بلد آخر فان المعيار هو التمكن من التصرف في الارث من دون فرق
بين كونه في بلد آخر و غيره فانه ربما يكون التمكن متوقفاً على شيء او اشياء

مسئله ٢٣ - لو وصل ماله بقدر الاستطاعة وكان جاهلاً به أو غافلاً عن وجوب الحج عليه ثم تذكر بعد ثلثه تنقصر منه ولو قبل أو ان خرج الرفقة ، أو تلف ولو بلا تقدير منه بعد معنى الموسم استقر عليه الحج مع حصول سائر الشرائط حال وجوده . (٢)

مع لحضور ايضاً كما هو المتعارف في هذه الارمنة من اثبات النسب وابعصار لورثة ومثلهم من المقدمات والملاك ما ذكرنا كما هو ظاهر .
(٢) في هذه المسئلة اقول ثلاثة :

احدها ما حذر به صاحب العروة والماتن - دام طيه - من استقرار الحج نظراً الى وجود الاستطاعة بحسب الواقع وهي لشرط في ثبوت التكليف والعمى شرط في التنحر لافى اصل التكليف وعدم انمكن من جهة الجهل او لعلة لابد في الوجوب الواقعي عادة الامر انه معذور في ترك ما وجب عليه وما الاسرار فهو تابع للوجوب الواقعي وعدم الابان بالحج والارام الحكم شوب الاستقرار في العرض عية الامر انه اذا كان التلف بلا تنقصر لاند من فرض تحققة بعد معنى الموسم لان لثلف قبله يكشف عن عدم الاستطاعة كما عرفت ودا كان تنقير لاند من تعميمه لما اذا كان قبل خروج الرفقة ايضاً كما ان المفروض فيها ما اذا ارتفع الجهل والسيان بعد ما لم تمكن من الحج في عام الاستطاعة كما لا يخفى .

ثانيها ما حكى عن المحقق لثمي - قدس - في احوية مسائله من عدم لوجوب اى عدم الاستمرار بطراً الى به مادام كونه جاهلاً او غافلاً لا يكون التكليف متوجهاً اليه وبعد ارتدعه لا يكون عنده ما يكفنه لمجى على ما هو المفروض بهم يستقر عليه وقال في « لمستمك » : وكان الوجه الذى دعا النعمى الى نفي الاستطاعة ، تصح من المصوص من ان من ترك الحج ولم يكن له شغل يعذر الله به فقد ترك فريضة من فرائض الاسلام مما يدل على ان وجود العذر ناف للستطاعة .

واورد عليه بان المفهوم من المصوص العذر الواقعي الذى لا يشمل قصور

المكلف من جهة غلظه وجهله واشتداه بل يحتص بالامر الواقعي الذي يكون معلوماً تارة ومجهولاً أخرى .

ثالثها ما احار به بعض الاعلام - على ما في تقريره في شرح معروف - من نقص في العملة بين ما اذا كانت مستندة الى تنصير منه كترك التعلم وبين ما اذا كانت غير مستندة اليه ككثرة الاشتغال والابلاء في الاول يستقر عليه الحجج دون الثاني وكذا في الجاهل بين ما اذا كان جهله بسيطاً فيستويين ، اذ كان مركباً فلا اما التفصيل في العملة فلان مقصدي حديث الرُّوع في عر « لا تعملون » هو الرُّوع لوقفي ومرجه الى التحصيص في الأدلة لاولية وعدم ثبوت الحكم في حقه واقعاً وعليه في فرض العملة لا يجب عليه لحج لعدم ثبوته في حقه وبعد روعها لامال له بالفعل حتى يجب عليه الحج عانة الامر احتصاص الحديث بما اذا كانت العملة غير مستندة الى التنصير واما مع استنادها اليه فلامحصص في مقاس الأدلة الاولية فالحج واجب عليه ومستقر .

واما التفصيل في لجاهل فلان الجاهل بالجهل البسيط و لا سم يجب عليه الحج بمقتضى حديث الرُّوع الا ان هذا الحكم حكم ظاهري لا بداهي وجوب الحج عليه واقعاً عدا انكشف الخلاف يجب عليه الاتيان بالحج لاستقراره عليه لان العلم بالاستطاعة لم يؤثر في الموضوع وانما الموضوع وجود ما يجب به واقعاً والجاهل بالجهل البسيط يتمكن من اتيان الحج ولو خطأً واما الجاهل بالجهل المركب فلا يتوجه اليه التكليف واقعاً لعدم تمكنه من الامثال ولو على نحو الاحتياط ، والاحكام وان كانت مشتركة بين الدائم والجاهل ولكن بالجهل البسيط الذي يتمكن من الامثال لا الجهل المركب والحزم بعدم لدى لا يتمكن من الامثال ابدأ فهو كالفقعة .

اقول : قد حقتنا في الاصول تبعاً لسدنا العلامة الاستاذ الماتى - دام طله

مسئلة ٢٥- لو اعتقد انه غير مستطيع فحج ندباً وان امكن فيه الاشتباه في المنطق صح واجراً عن حجة الاسلام ، لكن حصوله مع العلم والالتفات بالحكم والموضوع مشكل ، وان قصد الامر الديني على وجه التقييد لم يجرعه وفي صحة حجة تأمل ، وكذا لو علم باستطاعته ثم غفل عنها ، ولو تغفل عدم ووريه فقصد الدب لايجري وفي صحته تأمل . (١)

الدلي - ان الاحتياطات العامة المنصبة للتكاليف والاحكام بحج العموم لانكاد تسجل الى خطابات متكررة حسب تكرار افراد السكلمين وتعدد آحادهم بل اسماهي خطاب واحد منقسم لحكم عام وتكليف كلي ومقتضاه ثوب مقتضاه بالاصفة الى الجميع غاية الامر كون بعض الامور عدراً بالنسبة الى المخالفة وموحاً لعدم ترتب مستحق العقوبة عنها كالبحر والجهل والعنة في الحملة والاملازمة من كونها عدراً وبين عدم ثوب التكليف الذي ينصمه لخطاب العام ونوله والله على ما سجد حج البيت من استطاع له سبيلا بدل على ثوب هذا التكليف وتحقق هذا الدين في جميع موارد تحق الاستطاعة الواقعية و عليه فالتكليف ثابت بحج العموم ودا انكشف للجاهل به مستطيع ولغاقل انه كان يجب عليه الحج ولم يؤث به بعد فاللزم الحكم بالاستقرار ولزوم الاتيان به ولو سجد التسكع والافرق من هذه الحجة بين فرضي العنة وكذا فرضي الجهل وكان بينهما فرق حياً من جهة المعسورية وعدمها وعليه لامحال لدعوى خروج الجاهل بالجهل المركب عن الاحكام لمشاركة بين العلم والجاهل والتفصيل المذكور مقرر على القول بالانحلال واحتصاص كل مكلف بخطاب خاص وقد اقتدح مما ذكرنا الاقوى ما عليه المتى .

(١) وجه لاجراء عن حجة الاسلام في صورة الاشتباه في التيق على تدبير امكانه هو انه في هذه الصورة قصد الامر الواقعي المنعك بالحج بالاضافة اليه غاية الامر تحميه باعتداده عدم الاستطاعة انه هو الامر الديني فقضاه ولو كان عالماً بالاستطاعة لكان يقصد الامر الوحوي المتوجه اليه هي الحقيقة كذا قصده مثال الامر

الواقعي يتأما كان ولكنه يتحيل انه الامر انديى فلامحال للحكم بعدم الاحراء في هذه الصورة واما في صورة التقييد فتارة يسع البحث فيها عن الاجراء عن حجة لاسلام وعدمه وحرى بعد الفراغ عن عدم الاحراء في صحته في نفسه فيقول .

ان الحجة الاولى في المنع والعروة الحكم بعدم الاحراء نظراً الى انه م يتصد امثال الامر لوقعي ايّاماً كان بل انما قصد امثاله على تقدير كونه هو الامر لندى بحيث لو كان عالماً بالاستطاعة لما كان يتصد امثال الامر الوحوى بوجه فم يتعلق قصده ببيان حجة لاسلام اصلا بل ما يتعلق باتيان خصوص الحج لندى وعليه فكيف يمكن للحكم بالاحراء عن مع ما عرفت من تعدد حقائق الحج ومديرة حجة الاسلام لغيره من حيث المهمة .

هذا ولكن ذكر بعض الاعلام على ما في شرح المروءة ان الظاهر هو الاحراء في هذه الصورة ايضاً نظراً الى ان لتقييد انما يتصور في الامور الكلية لتي لها سمة وقابلة للتقسيم الى الانواع والاصناف واما الامر لحارجى الذى لا يعمل للتقسيم فلا يتصور فيه التقييد بطرماذ كروء من التفصيل في باب الانعام الى ريد فان به عمروء به غير قابل للتقييد لان الاسماء قد تعلق بهذا الشخص المعين وهو لا يكون فيه سمة حتى يتصور فيه التقييد وفي لغام يكون الامر بالحج المتوجه اليه في هذه السمة امر شخصى ثابت في ذاته وليس فيه سمة والمعروض ان لثاب في ذاته ليس الاحجة الاسلام وقد اتى بها فحج الاسلام ليس الا الاعمال الصادرة من المانع الحر المستطيع الواحد لجميع الشرائط ولا يشر قصد هذا لمعان في صحة الحج غاية الامر تحيل جوار الترك ووجوب صائر كما لو فرضا انه صام في شهر رمضان بدأمية القرية وكان جاهلاً بوجوب الصوم فيه فانه لا ريب في الاكتفاء به بل لو فرضا به لو علم بالوجوب لم يأت به في هذه السمة فلتترم بالصحة ايضاً لانه من باب تحلف الداعى وليس من التقييد بشيء .

أقول يرد عليه أولاً أنه لا محال للأشكال في ثبوت فرضين في هذا المقام ومثله
 لأن لمكلف تارة يكون يصدد بمثل الأمر الواقعي أيّما كان وفي مثل الاقتداء المذكور
 يصدد بالإنشاء بالأمم الحاصراً بآمن كان وحرى يصدد بمثل الأمر الواقعي على تقدير
 كونه هو الدب ويصدد بالإيمان بالامام الحاضر على تقدير كونه يبدأ بحيث لم يتعلق
 عرصه بمثل الأمر الوجودي ولا اقتداء بمروا صلاً وإن كان معتقداً بعدائه وصحة
 الاقتداء به وتعبير عن الفرض الأول بالاشتهاء في التتبع وعن الفرض الثاني
 بالتنفيذ إنما هو للإشارة إلى الفرضين وليس البحث في نفس الموازين حتى يقال
 باختصاص دائرة التنفيذ بما كان هناك سعة وعموم قابل للتصديق والتنفيذ .
 وثانياً به لا اختصاص لتنفيذ بماد كان في الأمور الكلية بل يحرى في الأمور
 الجزئية بسحو يكون وجودها متحققاً متبداً لاما اد عرص لها التنفيذ بعد وجودها
 نظير مد كروه في باب لو حب المشروط من ان رجوع القيد في مثل « كرم يبدأ
 ان حدث » الى الهيئة كما غيب المشهور في مقابيل الشرح فقدم مع كون معد الهيئة
 أمراً جزئياً لانه كالحروف يكون من باب لو صاع الدم و لموضوع له الحاص لا مع
 منه لانه يشأ الواجوب سحو لتنفيذ من ول الأمر لانه يشأ ثم يعرض له التنفيذ .
 وثالثاً به لو سمي اختصاص لتنفيذ بماد كان في الأمور الكلية نقول
 شوب لأمر الكلّي في لشم ومثله كالاقتداء في المثال المذكور ضرورة انه لا بد من
 ملاحظة الأمر قبل تحننه في الخارج لأن التنفيذ إنما يتحقق في هذه المرحلة ومن المعلوم
 ان الإتيان الذي ينمونه لتصديكون من المحتق كلياً بسعة من حيث الرمانو لمكان
 ومن حيث من يمتدى به واداك كدلت فله تنفيذ والتصديق وعليه والتنفيذ بالمقتدى
 الحاص يكون قبل مرحلة اوجود وكذلك لمتقدم فانه قبل ان يشرع في الحج
 يتصف عمله بالامعة والكنية وله التقيد من جهة لداعي بامر خاص وكون الأمر
 المتعلق بالحج في هذه السنة أمراً خاصاً لا بوجوب عدم امكان التنفيذ في الحج الذي

يريد الشروع فيه .

والمحتمل أنه مع اشتراطه بتعدد حقائق الحج وتكثُر مهيئاته كيف حصل الحج في صورة التقييد محرياً عن حجة الاسلام مع أنه لم ينصدها بوجه بل قصد غيرها لا لاجل الحجة بوجوبه عليه لأعتمد عدم الاستدعاء بل لأنه لا يريد لاتبانها على تقدير العلم أيضاً كما هو الممروض ومن هذا يمكن التنبأ بالفرق بين الحج وبين الصوم الذي يورده بعنوان الأييد نظراً الى احتمال أن لا يكون للصوم حقائق مختلفة ومهيئات متعددة بخلاف الحج .

وقد انقذ من جميع ما ذكرنا من لظاهر هو عدم الاجراء عن حجة الاسلام في فرض التقييد .

واما الجهة الثانية فقد حكم السيد في العروة بصحة ما أتى به من الحج في نفسه وإن لم يكن محرياً عن حجة الاسلام وتأمل فيهما في المن والوجه به انه سيأتي ان شاء الله تعالى ان من كان عليه حجة الاسلام لا يجوز ان يأتي بالحج نيابة عن الغير او تطوعاً عن نفسه ولكنه لا يسم انه هل يختص الحكم بما اذا كان عالماً بثبوت حجة الاسلام عليه او يعمته وما اذا كان جاهلاً به أيضاً كما في المقام فاللزم ملاحظة ثلث المسئلة .
بقي الكلام في الفرع الأخير الذي نعرض له في المن وهو ما لو كان عالماً بالاستثناءة وبوجوب الحج عليه لكنه يحل عدم كون الوجوب فورياً فصح بدأً وقد حكم فيه بثبوت حكم لتقييد عليه من عدم الاجراء والتأمل في صحته في نفسه والوجه به انه مع العلم بالوجوب وقصد الامر الديني لاجل تحلل عدم الفورية لا مخصص عن كونه زائداً لأنه لا يريد مثال الامر الوجوبي بوجه فلا محال للاجراء ولو كان في التأمل في الصحة ما عرفت

ويكن بعض الاعلام مع حكمه بالاجراء في التقييد حكم بعدم الاجراء في خصوص المقام نظراً الى ثبوت امرين هما أحدهما وجوبي والاخر ديني مترتب على

مسئله ٢٦ - لا يكفي في وجوب الحج الملك المتردد كما لو صاحبه شخص بشرط الخيار الى مدة معينة الا اذا كان واثقاً بعدم فسخه لكن لو فرض فسخه يكشف عن عدم استطاعته . (١)

الاول وفي طوله و لا اسحلة في الامر بالصددين اذا كان بحو الترتب لان الامر الذي مترتب على عدم الاتين دلاول ولو كان عن عصيان وعله وما اتى به صحيح في نفسه لا انه لا يحترى عن حجة الاسلام لان الامر المعلى لم يقصد و انما قصد الامر الذي المترتب على مخالفة الامر المعلى بخلاف التقييد الذي لا يكون فيه الا امر واحد .

قول لم يظهر لي الفرق شوب امرين هما دون التقييد الذي لا يكون فيه الامر واحد ولا محالة يكون هو الامر المتعلق بحج الاسلام وثوب العلم في المقام باصل بوجوب لا يكون دوقاً فانه على اى تقدير لم يقصد امثال الامر المتعلق بحج لاسلام وعبه فلو فرض ثبوت الفرق المذكور لا يكون فارقاً من حيث الاجراء وعدمه صلا . (١) قد استدلل السيد - قدس - في العروة لعدم كفاية الملك المتردد في وجوب لحج بايدي مرض الروال ويرد عنه اولاً ان المعرصة للروال شأن جميع الاموال الموحودة في الحرح فابها باجمعها مشتركة في المعرصة عاية الامر اختلاف طرق الروال من جهة الفسح والاحراق و لمرض واللف وغيرها كالاختلاف من جهة قوة الاحتمال وضعفه بحيث لا يبلغ مرحلة لا يقضى به القضاء .

وثانياً على تقدير اختصاص المعرصة بمثل المقام لم يتم دليل على اعتبار عدمها في تحقق الاستساعة لمعسرة في وجوب لحج فابها كما عرفت عبارة عن ان يكون عمده ما يحج به وقد عرفت انه يستد من الحكم بعدم وجوب الحج في مثل مورد السرفه اعتبار المقام بحو يافه عدمه عبر الاحتيرى فيجب حفظ لفاء ولايجوز التصرف المحرر لغير الاستساعة واما اعتبار عدم المعرصة للروال رائداً على ما ذكر فلم يتم دليل عليه وبناء عليه فالظاهر تحقق استطاعة في امثال المذكور

(مسئلة ٢٧ - لو قلعت بعد تمام الاعمال مؤونة عوده الى وطنه او تلف ماله الكفاية من ماله في وطنه - بناء على اعتماد الرجوع الى الكفاية في الاستطاعة - لا يجزيه عن حجة الاسلام فضلا عما لو تلف قبل تمامها سيما اذا لم يكن له مؤونة الانعام . (١)

في المثل غاية الامر ان الفسخ يكون كادرقة لان اظاهر عدم كون الفسخ مؤثرا من حين العقد بحث كان كاشفا عن عدم تحقق الملكية من راس بل يكون مؤثرا من حينه ولا لكان اللزم التعليل بعدم احرار الملكة من الاول لان كونها في معرض الروال .

وعلى ما ذكرنا لا يشر الوثوق بعدم الفسخ بل يكفي مجرد احتمال لهجران استصحاب عدم الفسخ كحجران استصحاب عدم الدقة ومثلها نعم اذا اطمئن بالفسخ اطمينا عرفيا بعد من معه مداملة العلم لا يكون مستطاعا - حيث - من جهة عدم تحقق النقاء بالمعنى المذكور الذي هو شرط الاستطاعة .

والعجب من بعض الاعلام حيث صرح بتحقيق الاستطاعة ولو مع عدم بان لما ثبت يفسح ويترجع المال نظرا الى انه ان كان متمكنا من دائه فلا حرج ولا كلام وان سترم دائه لبحر ينفذ وحبو الحج ليعي الحرج .

فانه مع وضوح ان مفروض البحث عدم الممكن من الاداء لاحتصاره عنده بمورد لمصالحة ولا كان مستتبعا من جهة ذلك المال يرد عليه ان العلم بالفسخ يرجع الى العلم بعدم لبقاء لدى يكون شرطا لتحقيق الاستطاعة كما عرفت .

كما ان ما في المثل من جعل الفسخ كاشفا عن عدم الاستطاعة مرجعه الى ان لعلاكم هو الفسخ وعدمه لامحرد المعصية للروال كما لا يخفى

(١) في المسئلة وجهان احدهما الاحراء وقد بقي عند البعد سيد في العروة تنبأ لما عن المدارك من التطيع به حيث قال : وهوات الاستطاعة بعد المراع من افعال الحج لم يؤثر في سقوطه قطعا والا لو حجب اعادة الحج مع تلف المال في

الرجوع او حصول المرض لدى يشق السفر معه وهو معلوم ، المعلن لكن في الحوهر :
«قد يسمع معلومة بطلانه بناء على اعتبار الاستعانة دهاناً وادباً في الوجوب» وهو
الوجه للوجه الثاني وهو عدم الاجزاء الذي هو مختار المثل فان مرجه لى ان مقتضى
انتاعده ذلك لانه اذا كانت مؤونة لعود الى الوطن دجلة في تحقق لاستطاعة التي هي
شرط لوجوب كمؤونة الذهب والارام ان يكون معها كاشعاً عن عدم تحقق لاستطاعة
من ول الامر عية لامر عدم العلم به فهو كما اد تلت مؤونة الذهاب قبل الشروع
في العمل وعليه فمقتضى لعدة عدم الاجزاء الا ان يقوم دليل عليه .
واما ما يمكن ان يكون وحياً للاجزاء فهو احكامور :

الاول : اركان المشرعة على صحة الحج في مفروض المسئلة ومثله كما اذا
مرض بعد الاعمال مرضاً لو كان قبل الحركة لمكان الحج واجباً عليه لفة بالاستطاعة
البديية فان حصول المرض لكذلك بعد تمامية الاعمال والمراغ عن الحج لا يكون
عند المشرعة قدحاً في صحة الحج الذي اتى به بوجه وبؤيده سكوب الروايات عن
تعرض لذلك مع عدم كون مثله قليل لتحقيق بل يكثر لانتلاء به ولارتكار لمذكور
بصبيية عدم التعرض في النصوص يوجب الاطمينان بالاصابة الى صحة الحج .

الثاني : ان الدليل على اعتبار مؤونة العود وكذا اعتبار الرجوع الى الكفاية
بناء على اعبار به هي قاعده هي الحرج وهي تحرى في مورد الامتنان ودا كان الشخص
قبل الحركة فاقداً لمؤونة العود - مثلاً - يكون وجوب الحج بالاصافة اليه حرجياً
والارام سقوطه واما اذا صدر بعد الاعمال فاقداً فاجراء القاعده للحكم بعدم اجراء
ما اتى به عن حجة الاسلام مع كونها متصودة خلاف الامتنان فلا مجال لجريانه
- ح - وعليه فمقتضى دليل الاعتراف بالمحاط المذكور عدم اعتبار مؤونة لعود في
مفروض المسئلة فالارام الحكم بالاجزاء كما لا يخفى

ثالثها ما افاده السيد في العروة من انه يشرب لاجزاء ماورد من ان من مات

بعد الاحرام ودخول الحرم احرته عن حجة الاسلام وحه التقريب ان الموت المفروض في لروية مستلزم لروا الاستطاعة البدنية والاستطاعة المالية بقاء ما لاول فواصح و ما الثاني فلانتقال الى الورثة فاذا كان روال الاستطاعتين غير قادح في الاجراء فزول خصوص الاستطاعة لمالية بطريق اولي لا يكون قدحاً فيه كما لا يخفى .

ويرد على لاحير مضافاً الى ان مقتضاه نه لو زلت الاستطاعة المالية بعد الاحرام ودخول الحرم يكون حجه محرراً عن حجة الاسلام ولا يمكن الالتزام به انه لا يمكن التعدى عن مورد الروية لاحتمال ان يكون لموت خصوصية من حجة عدم التمكن من الحج ابدأ بخلاف مثل المقام فلا يجوز التعدى عنه بوجه مع ان الظاهر ان محط نظر في الروية كدية بعض الاعمال عن الكس و الاحرام ودخول الحرم يكفى عن تمام الاعمال ولا يطر فيها الى روال الاستطاعة لمالية بوجه وبالجملة لا محال لاستعدة حكم المقام منها والتعسر بالتقريب لعله لما ذكر .

ويرد على الثاني نه لو كان الدليل لاعتبار مؤونة العود الى الوطن قاعدة نفى المخرج لكان مقتضاه ماد كرو لكن عرفت فيما تقدم ان الدليل عليه هو ان المتفاهم العرفي من عشار الراد والراحلة فيه يتوقف على السعر هو اعتبارهم دهاً و دهاً لا خصوص الذهب فقط فانه لو قيل ان دهاً لا يمكن من الدهر الى لمشهد المتدين لزيارة قبر موليا على من موسى الرضا عليهما آلاف التحية والثناء لابتغاهم العرف منه لا التمكن منه دهاً و اياناً وعليه فاعسار مؤونة الاياب اما هو كاعسار مؤونة الذهب ومع التلطف يستكشف عدم تحقق الاستطاعة المعشورة في وجوب الحج وهكذا بلسه الى اعتبار الرجوع الى الكدية بناء على اعتباره انه لو كان الدليل عليه هي قاعدة نفى المخرج لكان مقتضاه ماد كرو واما ان كان الدليل هي لرواية فلا محال لذلك وسأنتي البحث فيه شاء الله تعالى .

و ورد على الاول ان المرتكر عند المتشركة وان كان ذلك الا ان الظاهر توسعة

مسئلة ٢٨- لو حصلت الاستطاعة بالاباحة اللازمة وجب الحج، ولو اوصى له بما يكفي له فلا يجب عليه بمجرد موت الموصي كما لا يجب عليه القبول (١)

الارتكاز حتى بالاصافة الى تلف الاموال في انشاء الاعمال وقد عرفت به لا يمكن الالتزام به وسكوت الروايات مع التعرض لاصل اعتبار الاستطاعة الظاهر بمقتضى مذكر في الدعاب والايب لادلالة فيه على شيء .

الا به مع ذلك كله لا يمكن الالتزام بانه لو مرض بعد الاعمال مرضاً لو كان حادثاً حين الحركة لما كان يجب عليه لحج يكشف ذلك عن عدم كون حجته حجة الاسلام وهكذا تلف مؤونة العود و لانصاف ان المسئلة مشككة ولا يكون شيء من الوجهين ظاهراً .

(١) في هذه المسئلة فرعان :

الاول ما لو حصلت الاستطاعة بالاباحة اللازمة فانه وقع الاشكال في وجوب الحج عليه نظراً الى انه هل يعتبر الملكية في حصول الاستطاعة ام لا ، طاهر المتن والسيد في العروة عدم الاعتبار وعلة فيها بصدق الاستطاعة بالاباحة اللازمة .

واورد عليه في لمسبك بان لا محال للاستدلال به بعدما ورد في تفسير الاستطاعة بان يكون له راد وراحلة مما طاهره الملك قل : نعم في صحيح الحلبي اذا قدر لرحل على مبيع به ، وفي صحيح معاوية : اذا كان عنده مال يبيع به او يخدم ما يبيع به ، وهو اعلم من الملك لكن لجمع به وبين عبره يقتضى تقييده بالملك وعدم الاحتراز بمجرد الاباحة .

و حجب عنه بعض الاعلام ما حاصله انه اما يحتمل المطلق على المقيد لاجل لتنافي بينهما كما في مثل اعتق رقبة واعتق رقبة مؤمنة بعد احرار وحدة لمطلوب واما رد لم يكن هناك منافاة كما في مثل لحررتنحس والمسكرنحس فلا مجال للحمل لعدم التام والمقام من هذا السبل لان قوله -ع- له راد وراحلة وان كان ظهراً في الملكية الا انه لا ينافي ثبوت الاستطاعة في غير مورد الملك ايضاً كمورد جوار

التصرف والإباحة .

و يرد عليه ان وقوع الظاهتين في مقام تفسير الآية وتحديد الاستطاعة الواقعة فيها يوجب تحقق الشيء بينهما لوضوح ثبوت الموافقة بين كون المراد من الاستطاعة الواقعة في الآية خصوص الملكية وبين كون المراد منها اعم من الإباحة واللام حمل المطلق على المقيّد .

وبكثرة ذكر بعض لاعظم في شرح العروة ان ظهور اللام في قوله راد وراحلة في الملكية ممنوع بل هي ظاهرة في ما لم يلق الاحتصاص .

اقول يمكن ان يقال ان اللام في نهـها ظاهرة في الملكية ولكن ، إضافة الأخرى قريبة على كون هذا ظهور مراداً بل المراد هو الاحتصاص لشمول للإباحة وعليه فالجمع بين الظاهتين وان كان يمكن باحد وجهين الا انه لا يبعد ان يقال بان الأرجح عند العقلاء هو ما ذكرنا ومقتضاه تحقق الاستطاعة بالإباحة اللزامة كالإباحة المشترطة في ضمن عقد لازم سحو شرط التثنية لأشراط الفعل فتدبر .

ثم ان تقييد الإباحة باللام إنما هو لإحراج الإباحة الجائرة لئلا يجوز للمالك الرجوع وهو يشي على ما تقدم من عدم كفاية الملك لمتزلزل في وجوب الحج وقد عرفت المناقشة مما في ذلك هذا في الإباحة الملكية .

وام الإباحة الشرعية كالإعارة والمباحات لأصلية لا ظاهراً عدم كونها بمحردها موحداً لصدق الاستطاعة ومن محرد إباحة الأسماء في البحر والاحتطاب في البر والمعادن واشبهها لا يوجب تحقق الاستطاعة وان عنده ما يحج به او انه يجد ما يحج به نعم بعد تحقق الاصططاد والاحتطاب والاستحراج ينحقق موضوع الاستطاعة فانفارق بين الاباحتين هو العرف وعليه فلا يبقى محال لما في المستمسك من انه لم يظهر الفرق بين الإباحة المالكية والإباحة الشرعية .

الفرع الثاني ما اذا اوصى له بما يكفي للحج من الراد والراحلة او ثمنهما

وصريح المتن عدم تحقق الاستماعة الموحدة للحج بمحرد الموت وعدم وجوب القبول عليه واظهر ان المشأ لعدم وجوب القبول عليه هي كون الوصية التمسكية عقداً عبده معتقراً الى القبول وعليه فالقبول يرجع الى تحصيل الاستماعة وهو غير لازم لما عرفت غير مرة من عدم لزوم تحصيل الاستماعة وعدم وجوبه والمتن مشعر به لوقلا بان الوصية المذكورة ادعاء غير معتق الى السؤل غاية الامر ثبوت حق الرد له بلحاظ ان سلطة المير على تملك ماله اليه دون اختياره ورصده موقوف للسلطة الثانية له فكان مقتضى الساعدة حصول الاستماعة له ولارمه عدم حوار الرد له في هذا المورد لعدم حوار رفع الاستماعة المحققة واتلاف الاستماعة الثانية . ولكن طاهر السيد - في المروة - حصول الاستماعة على كلا التقديرين حيث قال : لو اوصى له بما نكبه للحج والظاهر وجوب الحج عليه بعد موت الموصى خصوصاً اذا لم يعتز القبول في ملكة الموصى له وقلنا بملكته مالم يرد فانه ليس له الرد - حيثئذ -

فانه يظهر منه وجوب القبول على تدبير اعتباره وعدم حوار الرد على تقدير عدم اعتباره .

والظاهر عدم حصول الاستماعة متلفاً اما على تدبير كون الوصية المذكورة عقداً لما عرفت من عدم لزوم تحصيل الاستماعة واي فرق بين قبول الوصية وبين قبول الهبة حيث لا يجب قبولها الموجب للاستماعة، واما على تدبير كونها ايقاعاً فلا ان الظاهر ان الرد يكشف عن عدم ثبوت الملكية من اول الامر وليس ذلك من اتلاف الاستماعة المحققة غير الحائر على ما عرفت بل هو كاشف عن عدم كونه مستظماً من الاول نعم لوقلا بتأثير الرد في روال الملكية من حين الرد لكان ذلك من اتلاف المذكور وعليه فلا يجوز له الرد - حيثئذ - والتحقيق في محله .

مسئلة ٢٩ - لو نذر قبل حصول الاستطاعة زيارة ابى عبد الله الحسين عليه السلام - مثلاً في كل عرفة فاستطاع يجب عليه الحج بلا اشكال وكذا الحال لو نذر او عاهد - مثلاً - بما يضاد الحج ، ولو زاحم الحج واجب او استلزمه فعل حرام يلاحظ الالهم عند الشارع الاقدس (١) .

(١) قد وقع لتعرض المسئلة في كلمات الشهيدين وفي محكي كتب لمدرك والمذخيرة والمستند وفي كلام صاحب الحواهر - قدس - وهو ما لو نذر حجا متبداً بكونه غير حجة الاسلام وبكونه في هذه السنة - مثلاً - ثم استطاع بعد المدة في تلك السنة وحكموا بتقديم نذر على حجة الاسلام .

ولها بظاهر كثيرة مثل ما ذكره السيد - قدس - في العروة من نذر عطاء الفقير كذا مقدراً فحصل له ما يكفيه لاحدهما بعد حصول المعلق عليه ونذر مقدار مائة ليلة مثلاً في لزيارة او التعرّبة او نحو ذلك قبل حصول الاستطاعة .

ومثل ما لو نذر ان يصلي صلاة الليلي لعشر الاول من ذي الحجة في مسجد محبته او بلدته وغيرها من الامثلة الكثيرة لئلا يجمعها المضادة للحج وعدم مكان الجمع بين الحج وبينها .

والظاهر منهم بعدم الاجارة على الحج وما اذا استوحر على الحج في هذه السنة ثم استطاع وان حكى عن بعض الاعظم الفرق بين الاحرة و لدر ولعله يأتي التعرض لهذه الجهة .

وكيف كان فهذه المسئلة من المسائل التي لها اهمية خاصة من ناحية العمل والابتلاء ومن ناحية المحث والجهة العمية اما من الجهة الاولى فلان القول بتقديم نذر كما احتاره لندر في العروة تبعاً للفقهاء الذين اشرنا اليهم يوجب اقتراح طريق الفرار من الحج الى آخر العمر اذا نذر الزيارة - مثلاً - في كل عرفة لمنع لندر المذكور ساء عليه عن وجوب الحج واما من الناحية العمية فلا تشبهاً على

جهات مختلفة كما سيجيء إنشاء الله تعالى .

د عرفت ذلك فنقول قد استدللنا بما تقدم الدبر فيما ذكرنا كان قبل حصول الاستطاعة بأمور :

أحدها : ما هو المذكور في أكثر كلماتهم من أن المانع الشرعي كالمانع العقلي ومرجه إلى أنه يمتنع في الاستطاعة رائداً على الأمور المذكورة من أن يكون عبده ما يوجب به مضافاً إلى صحة البدن وبحلولة السرب القدرة الشرعية وهي أن لا يكون الحج مراحماً لواجب آخر ومع تحقق المراحمة ترتفع الاستطاعة الممنوعة في وجوب الحج وربما يستدل على اعتبارها بصحة الحلبي : إذا قدر برحل على ما يوجب به ثم دفع ذلك وليس له شغل بغيره الله تعالى فيه فندترك شريعة من شريعة الإسلام (١) نظراً إلى ظهوره في أن مطلق الدبر رافع للعرض ولا ريب في أن لوقء بالندر عذر فيكون رافعاً للعرض .

وأجيب عنه بأن الرواية لم تبين الصبري وإنما تعرضت لترك الحج بلا عذر وما يكون لشيء لحاص عذراً فلا بد من إثباته من الإحراج كما ثبت لندر في موارد الإحراج ولصرر الرائد في على ما تنصبه الحج ولم يشك كون الوفاء بالندر عذراً ثم أنه ذكر بعض الأعلام به لوقئنا باعتبار القدرة الشرعية أيضاً كما هو المشهور لا مجال للحكم بتدبير الدر عليه وملخص ما أوردته في وجهه من كلامه الأول مع تقريب ما أن الوفاء بالندر ليس واجباً ابتدائياً بنظر الصلوة والصوم ونحوهما من الواجبات الإلهية بل هو واجب امضائي بمعنى أن وجوبه الرام من الله تعالى بما انتزم لمكلف به على نفسه كالعتود بالحكم بوجوب الوفاء بالندر والعقود شأ من الترام المكلف على نفسه شيئاً والله تعالى ألزمه بهذا الأمر وعليه فلا بد من ملاحظة ما انتزعه النادر على نفسه بمقتضى صيغة النذر مثل الله على أن يفعل كذا ومن الواضح

ان العمل المترم به لابد وان يكون بمقتضى كلمة اللام قابلاً للاصافة الى الله ومرتباً به ومن هذا اعتسروا ترجحان في متعلق النذر لعدم كون غير الراجح حتى المباح قابلاً للاصافة والارتباط اليه ولا يمكن مجرد الرجحان في نفسه وهو الرجحان الملحوظ بالاصافة الى الترك بمعنى كون المقابلة بين الفعل والترك من دون ملاحظة الامور الاخرى بل لابد من ملاحظة سائر لملازمات والمستلزمات كان لا يكون العمل مستترماً لترك واجب او اتين محرم ولا فلا يكون قابلاً للاصافة اليه سبحانه وان كان في نفسه رجحاناً بزيارة الحسين - عليه السلام - يوم عرفة وان كانت في كمال الرجحان في نفسه الا انها اذا كانت ملازمة لترك واجب كالصح لا يمكن اضافتها الى الله سبحانه ونذرهما - حيثند - يرجع الى نذر ترك الحج نظير قراءة القرآن من اول طلوع الفجر الى ما بعد طلوع الشمس بحيث تعوت عنه فريضة الصبح وعليه فلا بد ان يكون ما التزم به قابلاً للاستناد الى الله تعالى ولا فلا يستند النذر ويعمل كما اذا نذر صوم يوم الذي يحىء مفاخره فصادف يوم العيد حيث انه لا ريب في انحلال النذر في امثال هذه لموارد ولان ذلك عدم كون المقام من باب الترحم الذي يكون مورده الواجبين العاملين اللذين يشمل كل منهما على ملاك ملزم غاية الامر عدم تمكن المكلف من لجمع بينهما في مقام الامتثال لان هذا انما يختص بما اذا كان الواجب ابتدائياً اصلياً كالصلوة والارالة وما اذا كان لواجب واجباً امثالياً فلا يحرى فيه الترتب لان ما التزم به المكلف انما هو متيق مستلزم لترك الحج وهذا غير قابل للاصفاء .

واما المشروط بمعنى المتقدم بترك الحج فلم يشأه ولم يلتزم به ما هو قابل للاصفاء ولم يلتزمه ولم يشأه وما التزم به غير قابل للاصفاء .

والمناقشة في اصل الكلام بان لازمه عدم انعقاد النذر فيما اذا تعلق بما يستلزم تعويت ما هو اهم كما اذا نذر ان يصلي في مسجد محله لانه يستلزم تعويت الصلوة في المسجد الجامع او الحرم الشريف مدفوعة بان الملاك في صحة انعقاد

المدر ان يكون الفعل المدور قابلاً للاضافة اليه تعالى والمستحب لمسلم لترك
مستحب - اهم صالح للاضافة اليه تعالى نعم لو بدر ترك الرح لا يفقد المدر كما
اذا بدر ترك رياره الحين ع .

ويرد عليه مضافاً الى وجود التباين في كلامه فانه يستفاد من صدر كلامه ان
الخصوصية لموحودة في المدر ومثله من الواجبات لامصائية هي كون ما التزم به
بمكلف على به محدوداً من اول الامر هي المدر يكون الملم به هو لفعل
الذي يكون قابلاً للاضافة الى الله تعالى رائداً على لرححان المتحقق به والالزام
تابع للالتزم بما التزم به من الامر المحدود والموصوف بالامر ين يكون نصي
وحيث يوفى بالمدر تعلق الالزام من ناحية الشارع وطاهر كلامه في لائء ولاحر
ان المحدودية الموحودة في المدر هي عدم كون فعل كل راحح قابلاً للامضاء وصالحاً
لتعلق الالزام الشرعي به فين لكلامين تهاب .

انه بقلنا بعدم عتد المدر لشرعة في وحيث يحج رائدة على انزد
والراحلة وصحة المدن وتحمية - ارب فلا اسكال في عدم كون للمدور المسلم
لترك الحج قابلاً للاضافة اليه تعالى كما في مثال بدر فرائة لقرآن المسلمة لترك
فريضة الصوة في وقتها فان قرئة القرآن مع هذا الوصف لانكون قابلة للاضافة
اليه بوجه اصلا .

واما ان قلنا باعتبار لقدرة الشرعية في وحيث الحج كما هو لعمدة في
معرض لمحت في كلامه فكون المدور المسلم لترك الحج مع هذا الوصف
وهو اعتبار لقدرة الشرعية المستتبة مع فرض وحيث الوفاء بالمدر عبر قابل
للاضافة اليه اول الكلام لان عدم قابليته للاضافة اليه اما هو على تدير تقدم الحج
ورجحانه على المدر ومن الواضح انه اول البحث والراع ومن هنا يعلم الفرق
بين الحج وبين الصلوة التي لا يشرط في وجوبها الا الوقت والمفروض دخوله

ففي مثال نذر قراءة القرآن فانك عرفت ان القراءة المذكورة لا تكون قايمة
للاصافة واما الحج فلا دليل على عدم القايمة بعد عدم قيام الدليل على التقدم وما
اذا غير تام .

نعم سلك شيعه واستاده المحقق الدنبي - قدس - في مباحثه لاصولية في باب
التراحم على ما في تفريعات بحثه مسلماً أحرار لم يثبت مجال للنذر مع الاستطاعة
ووجوب الحج لو اعصى المطر عن المساقفة في بعض مقدماته يكون مسلماً تاماً .
و ملخصه انه وان كان النذر مشروطاً بالقدرة الشرعية والحج ايضاً كذلك
ولارم ذلك هو الحكم بتقديم ما كان زمان امتثاله متقدماً وفي مرض الاتحاد ما كان زمان
خطائه كذلك الا ان النذر مشتمل على خصوصية توجب تأخره لانه يعتبر فيه ان
لا يكون موجباً لتحليل حرام او تحريم حلال سواء كان نفس متعلته حراماً كما اذا
نذر ما يحرم فعله لولا النذر او كان ملازماً لذلك كما اذا نذر ما يوجب تعويت واحب
لولا النذر كما في المقام فان مقتضى القاعدة انحلال النذر وتعيين الحج عليه وان
تقدم خطاب الوفاء بالنذر وكان من النذر والحج مشروطاً بالقدرة الشرعية
و - ربه هو ان النذر في المقام يوجب تعويت الحج الواجب لولا النذر وتعويت
لواجب كذلك يوجب انحلال النذر فانحلال النذر في مثل هذا ليس لمكان اعتبار
الرجوع في متعلقه حال الفعل حتى يستشكل بانه يكفي الرجوع حال النذر وزيارة
الحسين عليه السلام يوم عرفة كانت راحة في حال النذر لعدم تحقق الاستطاعة بعد
فلا موجب لانحلاله ولعله لذلك حكى انه كان عمل صاحب الجواهر (قدس) على
ذلك حيث انه كان ينذر قبل اشهر الحج بزيارة الحسين عليه السلام يوم عرفة لئلا يتوجه
عليه خطاب الحج في اشهره بل لان انحلال النذر اما هو لمكان استلزامه تعويت
واجب بالنذر .

وهذا الكلام وان كان يمكن المساقفة فيه اما من جهة ورود الدليل الدال على

هتدر عدم كونه موحاً لتحليل حرام او تحريم حلال في اليمين دون النذر والماء
المحصوصية غير معلوم خصوصاً مع اختلافهما في بعض الامور كعدم اعتناء لرححان
في متعلق اليمين دون النذر .

و اما من جهة عدم ظهور لتعير فيما يشمل الاستبراء واحتمال لاحتصاص
بما اذا كان نفس المتعلق حراماً دون ما اذا استلزم ذلك كما في المقام .

و من جهة عدم كون ترك الواجب حراماً لعدم كون الامر يلشئ مقتضياً
للهمي عن صده العام ايضاً فترك الواجب ليس بحرام كما ان ترك الحرام ليس بواجب .
الا انه بعد الاعراض عن المساقشات المذكورة يكون اصل بكلام تأماً

لوصوح ن المراد من الحرام والحلال اللذين لاند ان لا يكون النذر موجباً لاحتصاصهما
هو الحرام والحلال مع قطع النظر عن النذر لا الحلال والحرام حتى مع وصف متعلق لنذر
كما هو مظهر من المعلوم ان ترك الحج مع قطع النظر عن النذر يكون محرماً لمرص
الاستطاعة

ثم فيها ما اوده في المستتمك فانه بعد ان ذكر ان لا احد باحد الحكمين في
المقام يكون رافعاً لموضوع الآخر وان المقام لا يكون من باب المتزاحمين لواحد
كل منهما لملاكه ويكون تراحمهما في مقام الامثال بل من قبيل لتوارد بين العدين
بكون كل منهما رافعاً لملاك الآخر و الترجيح نالاهم لا يتحقق فيه بل يتعين فيه
الرجوع الى مشأ آخر لترجيح قل : «ولا يسمى التأمل في ان الجمع العرفي يقتضي
لاحد دلسائق دون اللاحق تمزيلا للعلل الشرعية مراة العلل العقبية فكما نال للعلل
العقبية يكون السابق مهما رافعاً لللاحق كذلك العلل الشرعية بلغي احتمال كون
اللاحق رافعاً لموضوع السابق وان كان احتمالاً معقولاً في العلل الشرعية لكنه لا يمتنى
به في مقام الجمع بين الدليلين » .

ونرد علمه اولاً لمنع ما ذكره من عدم تحقق الاستطاعة مع قطع النظر عن

وجوب الحج لابلها عبارة عن الامور المعروفة والقدر الشريعة لا تعتبر فيها بوجه ولا يكون وجوب لواء بالنذر رافعا لموضوع الاستدعاء اصلا .

وثاناً ن تزيل العلة لشريعة معلقة العلة العقلية فافد للدليل بعد كون الحكم في العلة العقلية مستنداً الى الدليل و دعوى ان الحاكم بالجمع بين الدليلين بالسجود المذكور اما هو العرف مدهوعة بعدم ثبوت حكم العرف بذلك كما لا يخفى .

ثالثها ثبوت التراحم بين الحكمين وكون النذر اهم من الحج وهو يحل في دعوى :
 احاديثهما مسألة التراحم وكون النذر من باب المتزامين وقد صرح بذلك

بعض الاعظم في شرحه على العروة ومسنده ان كلا من الحج والنذر يمانحن فيه واحب لثمانية موضوعه اما الحج لعدم كون موضوع الحج على ما يستفاد من الاحبار الواردة في تفسير الاستدعاء الواقعة في الآية لا الزاد والراحلة وصحة البدن وتحلية لسرب وكذلك سنة الوقت بحكم العقل والفرص تحقق جميع هذه لشرائط في معروض البحث ولم يشترط في وجوب الحج عدم مراحمته لراحب آخر وعنه والحج بعد تحقق جميع شرائطه واجب ولو كان مراحماً لواجب آخر .

وما النذر لانه لا يشترط في عقده الارحامان متعلقه والمراد به هو الرحمان بالاصافة الى الترك لا بالنسبة الى جميع الاصداد المسصورة له ومن المعلوم تحققه في لقيام ولم يدل دليل تعدى على كون عدم الاستدعاء او عدم تقدمها من شرائط نفعاده فلامحل لانكار امتداد النذر .

ثانيسهما دعوى تقدم النذر على الحج والوجه فيها ثبوت العقاب والكفارة مما في مخالفة لنذر بخلاف ترك الحج لثبوت العقاب فقط في تركه ، ويمكن ان يقال في خصوص نذر زيارة عرفة بانه اهم من الحج لما ورد من ان الله تعالى ينظر

لى رور لحسين . في يوم عرفة قبل ان يطر الى الحجاج .

ويرد على استعادة الاهمية من ثوب الكفارة معها فان عدم ثبوت الكفارة
قديكون لاجل عظم المعصية وشدةها كما في مثله بكرار الصيد في باب الاحرام
حيث انه لا كفارة فيه ومع ذلك يقول الله تعالى : ومن عاد فينتقم الله منه فان مرجعه
الى ان يعود لا يصح . ان يحلف بالكفارة بل يترتب عليه انتقام الله تبارك وتعالى .
وعلى ماورد في باب ريادة عرفة من كثرة الثواب ان كثرة لاندل على الاهمية
قرب مستحب يكون اكثر ثواباً من لو حب مع انه لا محال لدعوى اهمية المستحب
بالاضافة الى الواجب كما في السلام ورده حيث ان الاول مستحب و ثوابه اكثر
والثاني واجب وثوابه اقل .

ثم انه قد ظهر لك من جميع ما ذكرنا عدم تمامية شيء من الادلة الثلاثة لدقائق
يقدم الدر على الحج كما انه ظهر لك دلة لثائلي بتقديم لحج وانه فاده بعض
الاعلام في هذا المجال عبر ناء وما اعده المحقق الثائلي - قد - مع قطع المطر
عن بعض المناقشات قاس للاستدلال ولكن العمدة هو السلوك من طريق الترحم
بصيغة دعوى تقدم الحج على الدر لما يستفاد من الكتاب والسنة مما يدل على اهمية
بالاضافة الى الدر لا تباط تركه مع الكفر وكوبه مما يبي عليه الاسلام و انه يوصف تاركه
بانه يموت يهودياً وبصراماً وغير ذلك من التعبيرات الواردة في الحج الدالة على
اهميته .

و الظاهر ان الحكم في المتن بانه يحب عليه الحج بلا شكل اما يكون
مستنداً الى هذا الوجه كما يدل عليه دليل العبارة وهو قوله ولو زاحم الحج واجب
والتفسير الواجب بالحو العام اما هو لعدم اختصاص الحكم بالدر ففي الحقيقة
يكون الدليل راجعاً الى فرض كون الاستطاعة متقدمة على الدر او غيره من لوازمات
وانه لا يد من ملاحظة ما هو الا هم عند الشارع الاقدس ومن الواضح عدم كون

مسئله ٣٠- لو لم يكن له راد وراحلة ولكن قيل له : حج وعلى نفسك
وبعقة عيالك ، او قل : حج بهذا المال وكان كافياً لدها به وايابه ولعياله
وجب عليه من غير فرق بين تملكه للحج او اباحته له ، ولا بين بذل العين
او الثمن : ولا بين وجوب العدل وعدمه ، ولا بين كون السائل واحداً او متعدداً
نعم يعتبر الوثوق بعدم رجوع البادل ، ولو كان عنده بعض البعقة فعدل له
النقية وجب ايضاً ، ولو لم يعدل تمام البعقة او بعقة عياله لم يجب ، ولا يسمع
الدين عن وجوبه . ولو كان حالاً والدائى عطالاً وهو متمكن من ادائه لو
لم يجب فعلى كونه مانعاً وجهان ، ولا يشترط الرجوع الى الكفاية فيه ، نعم
يعتبر ان لا يكون الحج موجباً لاحتلال امور معاشه فيما يأتى لاجل غيبته (١)

الدر اهم ومع ذلك لا يكون المتى حالياً عن الحل لمرض الدر قبل الاستطاعة في
اول لكلام وعدم لتعرض لخصوص الاستطاعة قبل الدر وعلى اى مظاهر ان المتى
ناظر الى باب التراحم وتقدم الحج وفي الحتام يرد اشكال على السيد - فده - في
المروة حيث انه بعد الحكم بتقدم الدر على الحج فيما كان الدر قبل حصول الاستطاعة
حكم بتقدم الحج فيما لو كان الدر بعد حصول الاستطاعة لاجل التزام مع انه لا فرق
في التراحم بين العرضين كما انه لا فرق في كون الدر الشرعى كالدر لعقبي بين
الصورتين فان لدر الشرعى الذى وجد في النفاء يكون عذراً مانعاً عن وجوب الحج
فدليل لمرض الاو بحرى في لمرض الثانى وبالعكس ولا مجال للتفصيل المذكور اصلاً .

(١) قد حكى الاجماع على وجوب الحج بالبدل في جملة من الكتب الفقهية
ولم يقل من احد الخلاف في اصل المسئلة والمحتثارة من جنة معاد الآية في نفسها مع
قطع النظر عن الروايات الواردة في تفسيرها واخرى مع ملاحظة الروايات المعسرة
وثلاثة من جهة الروايات الخاصة الواردة في المسئلة فنقول :

ان من الحجية الاولى فقد ذكرنا سابقاً ان المراد من الاستطاعة الواردة في
الآية هي الاستطاعة العرفية لانها تكون كمائر المعاوين المأخوذة في موضوعات ادلة

الاحكام فكما ان المرحع في تشخيص لدم في قوله كل دم نجس هو العرف ولا يمتد
بالرهد العقلي النائم على ان اللون الضيف الباقي في الثوب بعد غسله كاملاً هو الدم
لعدم كونه عند العرف كذلك، كذلك لاستطاعة الواقعة في الآية فان الحاكم في تشخيصها
هو العرف ومن الواضح حكم العرف شوت لندرة عدد البديل خصوصاً اذا قيل له
حج بهذا السن وكان كافياً لنجس ولمنفعة عياله ولاية نفسها تدل على الوجوب بالبديل
كما لا يحمى .

واما من الوجهة الثانية فتدسق انه قد ورد في تفسير الآية طائفتان من الروايات
احديهما ما تكون طاهره في ان الاستطاعة عبارة عن ملكية الراد والراحلة
لظهور اللام في قوله . له راد وراحلة في الملكية .

ثانيتها ما تكون طاهرة في الاعم من الملكية والاباحه مثل قوله - عنه ما يباح
او يجد ما يباح به او قدر الرحل على ما يباح به ومثله من التسميات .

ومر ايضاً ان بعض الاعلام حكم بانه لا موجب لحمل المطلق على المقيد
وتقييد طلاق ما يباح به بالملكية لعدم التام بين حصول الاستطاعة بالملكية
وحصولها بالاباحه والبذل وانما يحمل المطلق على المقيد فيما اذا كان بينهما التام
كما اذا ورد في متعينات لاحكام بعد احرار وحدة المدلوب وتقدم يصاً الجوب
عنه بان ورود الطائفتين في تفسير الآية الشريفة وتبيين المراد من الاستطاعة الواردة
فيه، يوحي تحقق المعافاة بينهما وبساعة اخرى بعد كون الطائفتين وارديتين لافي
مقام بيان لمصداق للاستطاعة بل في مقام بيان مفهومها الواقع في الآية لامحال
للحكم بعدم تحقق المعافاة بينهما اصلاً

كما انه قد تقدم ايضاً ان الجمع بين الطائفتين يمكن بان تجعل الطائفة الثانية
قريبة على عدم كون المراد من اللام في الطائفة الاولى هي الملكية وان كانت طاهرة
فيها في نفسها وان هذا الجمع هو الجمع المتناول عند العرف والعقلاء .

ويؤيده فى عدم صحبة العلاء على ما رواه الصدوق فى كتاب لتوحيد قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن قول الله - عروحن - ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا قال يكون له ما يحج به قلت فمن عرض عليه واستحى ؟ قال هو ممن يستطيع . (١)

فان تفسير الاستطاعة بقوله له ما يحج به ثم الحكم بان من عرض عليه الحج مستطيع ظاهر فى عدم كون المراد من اللام هى الملكية والا لم يكن مصداقاً للمتطيع الواقع فى الآية المعسر فى صدر الرواية .

الا ان يدل بان ظهور اللام فى ملكية محفوظ وهو قرية على ان المراد من الدليل هو كون العرض و الدل بحو الملكية ولكن الظاهر هو الاول ولعله يحىء الكلام على هذه الجهة فى البحث فى انه هل يختص الدل الموجب للحج بما اذا كان على نحو تمليك و يعم صورة لياحة ايضاً .

وقد نقح مما ذكرنا ان الآية مع ملاحظة الروايات المعسرة ايضاً ظاهرة فى الوجوب بالدل ولو لم يكن على نحو التملك .

واما من الجهة الثالثة فالعمدة فى مقام الاستدلال خصوص صحبة العلاء المروية فى كتاب لتوحيد المتقدم فى الجهة الثانية لانها تامة من حيث السند و لدلالة اما من الجهة الاولى فلكونها صحيحة و اما من جهة الدلالة فلظهورها فى كون من عرض عليه الحج من مصاديق المتطيع الواقع فى الآية المعسر فى صدر الرواية بمن يكون له ما يحج به و من الواضح عدم الشمول لمن يكون عرض الحج بنحو يوجب وقوعه فى الحرج و لمشة و الصيق بل سحو تكون الاستطاعة لملكية موحدة للحج لعدم الفرق بين الاستطاعتين من هذه الجهة و كون العنوان الجامع هو له ما يحج به فدلالة الرواية خالية عن المناقشة نعم هنا

بعض الرويات التي استدلت بها أيضاً ولكنها غير واضحة مثل صحيحة محمد بن المسلم في حديث قال قلت لابي جعفر عليه السلام ود عرس عليه لحج وستحبي قال هو ممن يستتابع الحج ولم يستحبي ولو على حمار اجدع ابتر قال فان كان يستطيع ان يمشى بمصاً ويركب بمصاً فليعمل (١) فانه يحتمل فيها امران :

احدهما : ان يكون بصدد التوبيخ على الاستحياء في جميع دروس عرس الحج ولو على حمار اجدع ابتر ومقتضاها - حيثئذ - كون الاستطاعة المدلية اوسع من الاستطاعة المسكية لاختصاص الذابية بصورة عدم الحرج وكونها مرفقة للشؤون والشرف وشمول الاستطاعة المدلية لمثل عرس الحج ولو على حمار اجدع ابتر ومن الواضح سترامه للحرج ومخافة الشان في كثير من المورد .

ثانيهما . ان يكون بصدد التوبيخ على الاستحياء فيما يوجب عرس الحج لزومه ووجوبه وهو فيما اذا كان غير حرجي وموافقاً لشأنه وشرفه وانه ذك ترك الحج في هذه الصورة لمجرد الاستحياء يحب عليه الحج بعده ولو على حمار اجدع ابتر ومقتضاها - حيثئذ - لزوم الحج عليه ولو سجدوا التسكع كما في الاستطاعة الملكية اذا ترك الحج فرالت استطاعة فانه يجب عليه الحج متسكعاً وبحري هذان الاحتمالان في قوله فان كان يستطيع ان يمشى ايضاً و اما احتمال ان يكون التوبيخ على الاستحياء حكماً اخلاقياً لا فقهياً فهي غايه لعد ولا يسمى الاعتناء به اصلاً .

ويؤيد الاحتمال الاول رواية ابي بصير قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول من عرس عليه الحج ولو على حمار اجدع مقطوع الذنب فاي فهو مستطيع للحج (٢) ويؤيد الاحتمال الثاني رواية معاوية بن عمر عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث قال فان كان دعاه قوم ان يحجوه فاستحبي فلم يفعل فانه لا يمه لا ان يحرج ولو

(١) تل يوم وجوب الحج وشرائطه الباب العشر ح-١

(٢) تل ابواب وجوب الحج وشرائطه الباب العشر ح-٧

على حمار اجدع اثر . (١)

هذا ولكم عرفت ان صحة العلاء كافية في اثبات الحكم مضافاً الى كونها موافقة للمتنوى ولا حاجة الى الروايات الاخر التي تحرى فيها المسألة ودعوى انه لا مانع من قيام الدليل على ثبوت حكم حرجه في مورد خاص كما قام على وجوب الحج بمجرد التسكع مع ترك الحج في مورد الاستطاعة الملكية ورواها مدفوعة بمضافاً الى كونها مخالفة للمتنوى في المنام لعدم دهاب احد الى الوحوب في مورد عرص الحج اذا كان على حمار اجدع اثر - بن لو حوب في مورد التسكع ناش عن المكلف منه باعتبار ترك الحج وعصاؤه وحونه مع وجود جميع الشروط وفي المقام لامدحلية لارادة المكلف فيه اصلاحه لا يصى .

اذا عرفت ما ذكرنا فاعلم انه يتبع الكلام بعد الفراغ عن اصل الحكم وثبوته في الجملة في جهات :

الجهة الاولى هي انه هل يختص الحكم بوجوب الحج بسبب لاستدانة الدلية بما اذا كان البدل ينحو لتعليق او يعم ما ذكرنا من سحر الاياحة ايضاً بسبب الاول الى المحلى في السرائر فانه بعد الحكم بانه يفتر في البدل نفقة العائلة ايضاً وانه مع عدم بدل النفقة يصح فيما لا تحب عليه نفقة غيره قال : بشرط ان يملكه ما يبدله ويعرض عليه لا وعد القول دون لفعال . وظاهره بملاحظة التعبير بالتعليق هو اعتبار كون البدل بهذا السحر ولكن عطف قوله ويعرض عليه وبقي الموعد بالقول دون الثقل يظهر منه انه ليس مراده لتعليق في مقبل الاياحة بل البدل العملي الموحى للوثوق في مقبل القول الحالي عن الوثوق بوعاً هي الحقيقة يرجع كلامه الى اعتبار الوثوق وسيجيء البحث فيه انشاء الله تعالى .

وكيف كان فيمكن ان يستدل لهذا القول وان لم يكن المحلى فثلاثة بصحيفة

لعلاء من ريب المتقدمة الى هي لاصل في لحكم من حبة الرواية نظراً الى لجوابين المذكورين فيها فان الجواب عن سؤال المراد من الاستطاعة بقوله : له ما يحج به اد انضم الى الجواب عن سؤال من عرض عليه الحج بتوله هو ممن يستطيع بظهور منه ان المراد من عرض الحج هو العرض بسحو التملك لظهور اللام في الملكية . ولكن قد عرفت ان الجمع بين لجوابين يقتضى ان يحمل الجواب الثانى قربة على عدم كون المراد من اللام الملكية خصوصاً مع ظهور كثير من الروايات الواردة في عرض الحج هو كون العرض بسحو الاباحة ولذا ربما يقال بان التدرج المتيقن من الاحذر الواردة في هذا المحل هو كون العرض بسحو الاباحة ودعوى الاحتصاص بالبدل بنحو التملك واضحة المطلقان .

ثم انهم بعد الحكم بوجوب الحج بالاستطاعة البدلية الشاملة لبذل التملك قطعاً تعرضوا لمسئلة اخرى وهي ما دونهما يكفيه للحج وحكموا فيها بعدم وجوب قبول سحو الاطلاق كما عن الشرايع او بالتفصيل بين ما اذا وهه لاد يحج او وهه وحره من ان يحج به اولا وبين ما اذا وهه ولم يذكر الحج اصلاً بالحكم بوجوب القبول في الاولين دون لاحر او بوجوب القبول في خصوص الصورة الاولى وكيف كان فمسئلة الهمة اختلافه مع نه مسئلة البدل ووقية وح- يقع الكلام في الفرق بين الهمة المصدة للملكية التي لا يحب قبولها مطلقاً او في الحملة وبس البدل التملكى الذى يظهر منهم الاتفاق على وجوب لقبول فيه والمستفاد من بعض الكلمات ان الفرق هو كون البدل من الابتاعات ولا يعتبر فيه القبول والهمة من العقود المعفورة الى القبول ولكن رد عليه ان البدل لملكى الانتدعى مما لا يحمله في الفقه عيباً ولا اثرأ فان البدل سحو الاباحة كما في اطعام الصيف وغيره شايع واما البدل بنحو التملك فمما لم يعرف بوجهه وسحىء التحقيق في مسئلة الهمة الآتية انشاء الله تعالى

الجهة الثانية في انه هل يحتص الحكم المذكور بما اذا كان هناك بدل عين

الرد والرحمة اوبعم صورة بذل الثمن ايضاً ؟ اشترط الشهد الثاني في محكي
المالك بدل لعين قال . « نعم بشرط بدل عين لئلا والراحلة فيبدل به اثنيهما
لم يحب عليه رسول » واستظهر ذلك من غايته التذكير ايضاً معللاً ذلك بشوب
العنة في بذل الثمن .

هذا وانظر ان العنوان المأخوذ في الدليل وهو عرض الحج بعم صورة
بدل الثمن ايضاً فكما ان الاستتاعة المالية لا تنوقف على ملكية عين الراد والراحلة
كما عرفت بل نعم ملكية ثمايهما اذا مكن الصرف فيهما كذلك الاستتاعة البدلية
وطاهر صحة لملاء المتقدمة عدم كون الحكم بالوجوب في الاستتاعة البدلية ناشئاً عن
خلاف القاعدة حتى يتبدل بالافتقار على التدرج الميسر وهو ما اذا كان هناك بدل عين لراد
والراحلة فان ثبوت فيه في رديف ثبوت بالاستتاعة المالية من دون فرق كما يظهر
من قوله - ع - هو من يستطيع ، واما لتعليل بالصفة كما في كلام المذكور فسر طاهر
لان تفكيك بين الدليل من هذه الجهة مما لم يعلم وجهه .

الحجة الثالثة في انه هل يختص بحكم المذكور بما د كان البدل واجباً
على الماذل بدر وشبهه اوبعم ما د لم يكن للبدل وجباً بل مستحباً وماحاً ؟ حكى
الاول عن العلامة في تذكره حيث قال : « وان قلنا بعدم وجوبه - اي للبدل - فهي
ايجاب الحج اشكال اقربه لعدم لما فيه من تعليق الواجب غير الواجب » وحكى ذلك
عن جامع المقاصد ايضاً .

هذا و لظاهر ان مقتضى اطلاق الأدلة هو الثاني لان عرض الحج ، عم ودعوى
الاختصاص بصورة الوجوب ممنوعة خصوصاً مع ملاحظة كون العرض لو حب
نادراً بالأصافه الى البدل غير لواجب .

والتعليل المذكور في كلام العلامة بظاهره مما يتقاطع بحلافه فان لوجوب
في الاستتاعة لماليه من تعليق الواجب بغير الواجب ضرورة عدم لزوم تحصيل

الاستطاعة فصلاً عن مثل وجوب الاتمام عند قصد الإقامة ووجوب القصر عند السفر
وكل واجب مشروط بفعل المكلف لعدم كون شرط الوجوب واحداً على مقرر في
مبحث مقدمة الواجب من مباحث الأصول .

هذا ويحتمل ان يكون مراد العلامة - فقه - من الوجوب هو الوثوق وذكر
الوجوب اما هو باعتبار انه احد طرق تحقق الوثوق فيرجع الى الجهة الآتية .
الحق الرابعة انه لا فرق بين كون الدل واحداً او متعدداً والوجه فيه اطلاق
لذيل لان عرض الحج يشمل ما ذاك العارض واحداً او متعدداً هذا ويدل على
صورة التعدد رواية معاوية بن عمار المتقدمة المشتملة على قوله - ع - ان كان دعاه قوم
ان يحجوه . . فان طاهره كون الداعي متعدداً فلا فرق بين لصورتين .

الجهة الخامسة انه هل يختص الحكم المذكور بما اذا كان هناك وثوق
واطمينان بعدم رجوع الدل وفائه به صريح المتن الاعتناء وقدسفه صاحب المدارك
حيث قال في محكيه : «مع لا بعد اعتبار الوثوق بالنادل لما في التكليف بالحج
بمجرد البذل مع عدم الوثوق بالنادل من التعرض للمخار على النفس المستمرم
للمرح العظيم والمشقة الرائدة فكان ممها .

اقول لاشكال في ثبوت الحكم بالوجوب فيما اذا كان هناك وثوق وطمأنينة
كما انه لاشكال في عدم ثبوت الحكم المذكور اذا كان هناك وثوق بالرجوع
وعدم الوفاء لانهعامل معه عند لعرف والتملاء معاملة العلم وحيث انه يعتبر في
الاستطاعة مبالغ البقاء فالعلم او الوثوق بعدمه يجمع عن تحقق الوجوب وثبوته .

اما لاشكال في صورة الشك فان كان فيها خوف على النفس كما شيرايه في
عبارة المدارك فلا شبهة في عدم وجوب الحج لكون السفر حراماً فلا يكون مستطعاً
بحسب الواقع وان لم يكن فيها خوف على النفس فلا اشكال في الاستطاعة المالية
في الوجوب نظراً الى حريان استصحاب المقاء كما مر سابقاً واما في الاستطاعة

البديلية فقد ذكر بنص الاعاطم - بعد الحكم بان الموضوع لوجوب الحج في المقام ليس هو قول البذل وتعبيره بأنه حج وعلى نعمته بل الموضوع هو لدل العلى حدوثاً وبقاء لحدوثاً فقط ولموضوع هو لدل المسمر الى آخر الاعمال والى ان يرجع الى ومنه - انهمع لشك في الء لا يمكن اثبات الوجوب بالاطلاقت لكونه من قبل انتمك بالعدم في الشبهة المصادقية .

اقول هذا اما يتم لو انم يحر لاصل في الشبهة الموضوعية ولا فمع حريان الاصل لحاكم بالنء بحرر تحقق عوان العام فاستصحاب العالمية في ريد مع لشك فيها ووجود العلة لسابقة بحكم بأنه علم فيترتب عليه حكم العام ووجوب الاكرام وكذا المقام .

وبالجملة لم يعرف وجه للفرق بين الحكم بحريان الاستصحاب في الاستطاعة المالية مع الشك في النء وعدم حريته في الاستطاعة لبديلية هذا لوقت باعتبار الوثوق بالاصافة الى الحكم الظاهري وهو ثبوت لوجوب طاهراً واما بالاصافة الى الحكم الوقعى فبدل على عدمه اطلاق النصوص المتقدمة الحاكم ثبوت الوجوب بمجرد البذل من دون ان تكون الوثيقة دحلة فيه اصلاً كما لا يخفى .

الوجه السادسة الظاهر انه يمتز في الاستطاعة البديلية ايضاً نفقة العود ليس مذكر في الاستطاعة المالية من الوجه وقد عرفت ان الوجه فيها اما الاستفادة العرفية من نفس لاستطاعة الى السمر فان المتفاهم منها عندهم وجود نفقة الذهاب ايضاً كنفقة لايات فان عرض الحج المعروض في روايات البذل معناه بدل نفقة السفر اليه المشتمل على الامرين واما لزوم الحرج المعنى في كلا الصورتين نعم قد عرفت اختصاص اعتبار هذه النفقة بمن يريد الرجوع الى وطنه او مثله وام من كان مراده اللقاء في مكة فلا تعتبر نفقة العود بالاصافة اليه اصلاً .

الوجه السابعة اذا كان المبدول بعض النفقة وكان بعضها موجوداً عنده بحيث كان

المجموع كافيًا للحج فالمذكور في كلمات جماعة منسولين له ارسال المسلمين من دون تعرض لخلاف او اشكال هو وجوب الحج والاستطاعة المركبة تكون كاحدى الاستطاعتين : المالية والدلية .

وقد استدلل له في لمدارك والجواهر بالاولوية بالاضافة الى الاستطاعة البدلية الكاملة ولكن الظاهر انه لا محل لدعويها بعدم الاحاطة بملاكات الاحكام وربما يستدل له بان ثوب لحكم في الاستطاعتين يدل على ثبوته الجامع بين الامرين .

واورد عليه بانه لم ينش وجوب الجامع مع التبعيض كما ينصح بملاحظة النظائر فان ثوب حكم لكر من حجة وكر من شعير لا يدل على ثبوته لنصف كرم الحنطة ونصف كرم الشعير .

والحق ان صحبة العلاء التي هي الاصل في الحكم تدل على ثبوته في هذا تعرض ايضاً بان المعيار المسمى بها هو ان يكون له ما يحج به بالمعنى الشامل للاباحة وهذا المعيار يطبق على الاستطاعة المركبة في عرض نظمها على الاستطاعتين بمعنى انه لا يستلزم احكام مقدم من حكمهما بل بمعنى استعادة لجميع من نفس ذلك الموان وله انواع ثلاثة من دون رتباط لاحدها بالآخر وعليه فمقتضى اطلاق الصحبة وجوب الحج بدل البقية .

الجهة الثامنة نه هل يشتر في الاستطاعة الدلية بقعة العيال في مدة لسر ذهاباً واياباً دائم تكفي البقعة موحودة عند المدول له اولم يتمكن من نفقتهم مع ترك الحج ايضاً كما اذا كان يعمل في كل يوم ويحصل بقعة العيال لذلك اليوم وفي هذه الصورة يكون السر الى الحج موحباً لان لا تكون له بقعة عيال فهل نمبر -ح- في لاستطاعة الدلية م لا؟ والظاهر ان اعتبارها هو المشهور بل يظهر من بعض الكلمات لاجماع عليه .

والظاهر به لأدلة لشيء من دوايد البدل على عسارعة العيال فان عرص الحج لا بد من لا على عسارعة الذهاب والاياب وامانة العيال فلادالة له عليه كما انه لادالة للدليل عسارعه في الاستطاعة المالية على ما سيجي على عسارها في الاستطاعة البدلية كما في الرجوع الى الكفاية المعترف بها ذونها .

فالحق ان يقال انه ان كانت الفقة واحدة على المسق شرعاً وان قلنا باعتبار القدرة الشرعية رائدة على الراد والراحلة وغيرهما في وجوب الحج فاللزم للحكم بعدم وجوب الحج في المقام مع عدم بذل الفقة لعدم تحقق القدرة الشرعية مع وجوب الاعاق المتوقف على النقاء في الوطن وعدم المعروا ان لم نقل باعتبار القدرة الشرعية كما هو الحق - فيتحقق التراحم بين وجوب الاعاق ووجوب الحج فان ثبت اهمية احد الامرين او احصل اهمية خصوص احدهما فالترجيح معه ولا فالحكم هو التخيير كما في سائر موارد التراحم .

وان لم يكن لاعاق وجباً عليه فتارة يكون تركه حرجياً عليه لملاحظة بعض الجهات وبعض ما يترتب على تركه من بهتان الشأن والحيرة و اخرى لا يكون كذلك ففي لصورة الثابتة يجب الحج بلا اشكال مع عدم بذل الفقة وفي الصورة الاولى الظاهر عدم الوجوب لاستلزام وجوب الحج للحرج وهو معنى كما في سائر موارد استلزام وجوبه للحرج .

الجهة التاسعة في عدم نعية الدين من وجوب الحج بالاستطاعة البدلية والوجه فيه ان دفع لد من الحج وعدم قول البدل لا يوجب التمكن من اداء الدين كما في الاستطاعة المالية حيث يدور امر المال بين الصرف في الحج وبين الصرف في اداء الدين ولا يمكن الجمع بين الامرين فتتحقق ما نعية الدين او التراحم بين الوجوبين كما مر البحث عنه مفصلاً واما في الاستطاعة البدلية فلا يكون في الدين مال يدور امره بين الصرف في جهتين بل مال لا بد وان يصرف في الحج فان صرف فيه والا فلا محال

لنصرف في جهة اخرى فلاوجه للمانية اوالمراحة .

نعم يصح هذا في الاستطاعة البدلية الكاملة واما الاستطاعة الملققة والمركبة
فبالإضافة الى المقدار الذي يكون له تتحقق المانية او للمراحة لعين ما تقدم في
ذلك البحث لانه لا فرق بين كون ماله بمقدار الاستطاعة او بمقدار بعضها صلا ومن
هذا يظهر ان اطلاق المس ان الدين لايمسح من وجوبه في غير محله خصوصاً مع
النصريح قبله بان الاستطاعة للدلة كما تتحقق ببدل تمام النعمة كذلك تتحقق ببدل
البعض مع وجود البعض الاخر .

في الكلام في هذه الجهة فيما افاده بصورة الاستدراك والاستثناء وان لو كان
الدين حالاً والدائن مقالباً وهو يتمكن من اداته لو لم يحج هي كونه مانعاً وجهان:
وجه عدم كونه مانعاً اطلاق النصوص والعناوى ان اطلاق النصوص لعدم
لتمرض فيها للدين وان المعيار في وجوب الحج بالبدل هو مجرد عرض الحج
عليه وتحقق الدل من دون فرق بين ما اذا كان هناك دين وما اذا لم يكن ، واما اطلاق
اعتاوى فلنصريح كثير من الكلمات والعارات بعدم كون الدين مانعاً في الاستطاعة
البدلية من دون فرق بين فروضه وصوره .

وجه المانية بعد ملاحظة وجوب السعى في اداء الدين وتحصيل القدرة
عليه ان المالك في مانية الدين في الاستطاعة المالية متحقق هذا وكذلك لمزحمة على
تقديره كما احترامه غاية لامران مشأ التراحم هناك عدم التمكن من صرف المال
في الامرين الحج وداء الدين واما مشأ التزامهما فهو عدم التمكن من صرف الوقت
- مثلاً - في كليهما لانه على تقدير عدم الحج يكسب كل يوم - مثلاً - ويقدر بذلك
على اداء الدين ولا حرة لا يقدر على الجمع بين الامرين والظاهر من الوجهين هو
الوجه الاخير لما عرفت في دايله .

الحجة العشرة في ان لا يشترط الرجوع الى الكفاية في وجوب الحج بالبدل

و ن قلما باشرطه في الوجوب بالاستطاعة المالية والوجه فيه عدم جريان دليل الاشرط
هناك في المقام سواء كان الدليل هي قاعدة هي الحرج او كان الدليل هي الرواية
اما لقاعدة فعدم جريانها في المقام واضح لانه ليس هناك مال لو لم يصرفه
في الحج يتمكن من صرفه في محارجه بعد الرجوع من سفر الحج بخلاف الاستطاعة
المالية لئى لو لم تصرف في الحج يسمين بها على نفقه ونفقة عياله بعد المود وفي
المقام لا يكون الأمجترد لصياغة ، والاستعانة منها وعدمها سيئات فيما يتفق بهما
لشخص من جهة النفقة وسلبه فلامحال للحكم بالاشترط بعد كون الوجه فيه هي
قاعدة هي الحرج عبر الحاراية في المقام .

واما الرواية والعمدة هي رواية بن الربيع الشامي على مثل المفيد - قد -
قال سئل ابو عبد الله - عليه السلام - عن قول الله - عز وجل - والله على الناس حج لبيت
من استطاع اليه سبيلا فقال ما يقول الناس قل فقلت له : الراد والراحلة قل فقل
ابو عبد الله - عليه السلام - قد سئل ابو جعفر - عليه السلام - عن هذا فقال هلك الناس اذا لم يكن
من كان له رد وراحلة قدر ما يقوت عياله ويستصحب به عن الناس يحب عليه ان يحج
بذلك ثم يرجع فيسئل الناس بكفه لئلا هلك دأ فقل له فما السبل ؟ قال : فقل : السمة
في المال اذا كان يحج ببعض ويبقى بعضها لقوت عياله . (١)

والمناقشة في السند من جهة انى الربيع مدفوعة اما من جهة وقوعه في امابيد
تفسير على بن ابراهيم واما من جهة فتوى المشهور على طبق روايته الحبرية لضعف
واما الدلالة فموردها هي الاستطاعة المالية ولم يتم دليل على ان كل ما اعتر فيها
يكون معتبرا في الاستطاعة البدلية ايضاً خصوصاً مع اطلاق نصوصها .

بقى الكلام في الصورة التي استدركها في المتن وهو انه يعتبر ان لا يكون
الحج موحاً لاختلال امور معاشه فيما يأتي لاجل عينه وذلك كما لو فرض ن

مسئلة ٣١ - او وهه ما يكفه للحج لان يحج وجب عليه القبول على الافوى ، وكذا لو وهبه وحسره بين ان يحج اولاً ، واما لو لم يذكر الحج بوجه فالظاهر عدم وجوبه .

ولو وقف شخص لمن يحج او اوصى او نذر كذلك فبذل المنتصدي الشرعى وجب ، وكذا لو اوصى له بما يكفه بشرط ان يحج فوجب بعد موته ولو اعطاه حمصاً او زكوة وشرط عليه الحج نفى الشرط ولم يجب نعم لو اعطاه من سهم سبل الله للحج لايجوز صرفه فى غيره ولكن لايجب عليه القبول ، ولا يكون من الاستطاعة العالبة ولا المذلية ، ولو استطاع بعد ذلك وجب عليه الحج . (١)

الشخص يكون عاملاً للحكومة او غيرها بحيث لو فرض انه ان صرف الوقت فى الحج يصير ذلك بحاله ويوجب ان يعمل من عمله وهو يقتضى احتلال امور معاشه لعدم طريق آخر له لتأمين المعاش ، وكما لو فرض ان له كسباً فى ايام الحج يوجب تأمين معاشه فى تمام السنة واذا صرف هذه الايام فى الحج يسهرم الاحلال بمعاشه والوجه فى الاستدراك هو استلزام وجوب الحج فى هذه الصورة لتحقق الحرج ومقتضى لفاعدة به فلامحال للحكم بالوجوب فيها اصلاً كما لا يخفى .

(١) لكلام فى هذه المسئلة يقع فى مقامات :

المقام الاول فيما اذا وهه ما يكفه للحج وقد فرض فيه فروص ثلاثة لانه تارة بهه ما يكفه للحج لان يحج واخرى بهه ذلك ويحيره بين ان يحج اولاً وثالثة بهه ولا يذكر الحج لاتصيناً ولا تخيراً .

والاقول فى هذه الفروص محله فمقتضى اطلاق المحقق فى الشرايع عدم وجوب لقول فى شىء من الفروص حيث قال بعد مسئلة لبذل : «ولو وهب له مال لم يجب عليه قبوله» وكذا العلامة فى محكى القواعد وقد صرح بهد الاطلاق صاحب الجواهر فقدم تبناً لصاحب المسالك .

وفي مقابل هذا القول، نقول بوجوب قبول الهبة متلف وفي جميع فروض
لثلاثة وهو مختار صاحبه للمدارك والمستند على ما حكى عنهما .
والقول الثالث هو التفصيل بين العروض وبه ايضاً قولان :
احدهما ما في المتن وفي العروة من الحكم بوجوب القبول في العرضين الاولين
دون الثالث وقد اختاره بعض الاعاظم في شرحه على العروة .

وثانيهما الحكم بوجوب القبول في خصوص العرض الاول دون الاخيرين
يظهر ذلك من المستمسك ومن بعض الاعلام في الشرح فالاتوال في مسئلة الهبة ربعة
واذا لو جحد ذلك مع ما تقدم من كون وجوب القبول في مسئلة البدل اتفاقياً ولم ينقل
الحلاف فيه من احد يظهر انه ان كان البدل بمحو الاباحة يكون الفرق بين المستثنين
واصباً لان الهبة عند يقتصر الى الابحاث والقول ويؤثر في حصول الملكية والبدل
يقاع يؤثر في الاباحة .

واما اذا كان البدل بمحو التملك فبعد اشتراكه مع الهبة في الاثر لا بد من
الانترام بكون البدل يقاعاً مؤثراً في الملكية وقد عرفت انه غير مبهود ويظهر من
صاحب الجواهر انه واضح المسح حيث قال في مقام الجواب عن توهم الفرق بين الهبة
وبين البدل للمليكي بانه يعيد التملك بالاقبول بحلاف الهبة : « وهو كما ترى واضح
المسح » وقد استظهر هو من نصوص البدل خصوص صورة اناحة اكل المرادور كوابر المرحلة
ولا اناحة المطلقة الشملة للتملك ان اراده وان كان هذا الاستظهار ممسوعاً لالوجود
البدل التملكي بل لعدم احتصاص النصوص بالبدل وشمولها للهبة ايضاً .

وكيف كان فلا يفتى الاشكال في وجوب القبول في العرض الاول لان العنوان
لما حوذ في النص الذي هو الاصل في الحكم هو « من عرض عليه الحج » وهو كما
يشمل البدل للحج كذلك يشمل الهبة لان الحج ايضاً لعدم الفرق بينهم من جهة
صدق العنوان وما استظهره صاحب الجواهر غير ظاهر بل الظاهر ما ذكرنا وما في

محكى المسالك من ان قول الالهة نوع من الاكتساب وهو غير واجب للحج لان وجوبه مشروط بوجود الاستطاعة فلا يجب تحصيل شرطه بخلاف الواجب لمتعلق يرد عليه انه مع شمول الرواية وحكمها بوجوب التناول لا يبقى مجال لهد الاستدلال نعم يتم ذلك في مورد لا يشمل المص كالعرض الثالث الانى .

واما العرض الثانى وهو عرض التحجير فربما يفتش في الحكم بوجوب التناول فيه تارة من جهة ظهور عرض الحج المذكور في النصوص في عرضه على التعيين لانتفاء التحجير واخرى من جهة ان التحجير يرجع الى ان بدله للحج مشروط بعدم صرفه لمدول في جهة اخرى او لانتفاء عنده ولا يجب على المدول له تحصيل لشرط وبصورة اخرى موضوع لوجوب هو لنقل للحج والالهة مع التحجير يدل للجامع وبذل الجامع لا يكون بدلا للحج بشخصه .

ويدفع المناقشة الاولى مع الظهور فيما ذكر فان عرض الحج عنوان عام كما يشمل لعرض سحو التعيين كذلك يشمل العرض سحو التحجير .

والمناقشة الثانية بان التحجير في المقام بما هو كالتحجير في الواجب التحجيرى فكما انه يتصف الطرفان او الاطراف في الواجب التحجيرى بالوجوب ولا ينافى تصاف بعض الاطراف بالوجوب اتصاف الاخرى ايضا وكذلك المقام فان كلا من الحج وزيارة الحسين عليه السلام مثلا - يصدق عليه انه معروض عليه ولا بد في عرض لزيارة عليه عرض الحج اصلا ولما لا هو صدق عنوان الدليل فهو يمكن ان يقال بانه مع نصريح الواهب بالحج وذكره بالخصوص ولو عني نحو التحجير نه لم يعرض عليه الحج فهذه المناقشة اشبه بالاحتجاج في مقابل المص .

واما العرض الثالث وهو لالهة المطلقة من دون تعرض للحج لانعيا ولا تحجيراً فإظهار عدم وجوب التناول لانه لا يصدق بمجرد الالهة كذلك انه عرض عليه الحج فمن ذهب ماله لولده محبة منه اليه وتفصيلا له عليه لا يصدق على عمله انه عرض الحج

على انه و لملك هو صدق هذا العنوان فالظاهر - ح - عدم وجوب القبول في خصوص هذا تعرض وقد ظهر مما ذكرنا ان لا فرق في مشقة لهمة ما في المتى والعروة من التفصيل .

المقام الثاني فيما اذا وقف شخص لمن يحج بدل المتولي ما يكفي له او وصى شخص كذلك بدل الوصي ذلك او نذر شخص كذلك بدل المان ذلك او وصى شخص لخصوص زيد مثلاً - ما يكفيه شرط ان يحج والظاهر وجوب الحج في جميع هذه العروض لتحقق الاستطاعة البدنية وصدق عرض الحج عليه في تمامها لعدم الفرق بمقتضى اطلاق العنوان بين كون البدل المان مالاً له يبدله اباحه و تملكاً وبين ان يكون غير مالك ولكن كانه البدل شرعاً بمقتضى التولية و الوصاية نعم لامجال لثوهم لشمول لما اذا بدل مال لغير سحره غير مشروع .

واما مع لمشروعية فلا وجه لتحيل عدم شمول لاطلاق مع انه يمكن ان يقال ان لبادل الحقيقي هو الواقف و الموصى والمتولي و الوصى هم بمعرفة الوكيل في لبدل وكيف كان لاشبهة في الحكم اصلاً نعم يرد على فرض التدبر به تكرار لما سبق في اول مبحث البدل من انه لا فرق في وجوب الحج بلبدل بين ما اذا كان البدل واجباً و بين غيره فان البدل الواجب هو البدل الواجب بالتدبر وشبهه ويمكن ان يقال بان الفرق بين الموردين انما هو في ان المورد الاول ما اذا كان التدبر متعلقاً بالبدل الذي هو فعله واما هذا المورد فالمراد منه ما اذا كان التدبر صيرورة من يحج مالاً بنحو الشبهة فتدبر .

الثمة الم الثالث فيما لو اعطاه خمساً اور كوة بمندار ما يكفي له حج و شرط عليه ان يحج والكلام يقع تارة في صحة الشرط وعدمها و اخرى انه بعد عدم الصحة هل يجب عليه الحج ام لا وثالثة في ثبوت الفرق في الركوة بين ما اذا كانت من سهم الفقراء وبين ما اذا كانت من سهم سبيل الله وعدمه .

أما من الجهة الأولى فقد استظهر لابد - قدم في العروة صحة الشرط وصرح
الماتن - آدم الله طهه لشريف - باللعوية وعدم الصحة .

والوجه في العدم عدم ثبوت ولاية وسلسلة للدافع المعطى على تعيين المصرف
عاية لأمر ثبوت لولاية له على تعيين المستحق في باب الركوة بل وفي باب الخمس
- على خلاف - ولأملامة لهذه الولاية و لولاية على تعيين المصرف خصوصاً على تقدير
الثبوت بالاشاعة لدى ترجيح الى الاشتراك فيه لأمحال لأحد الشريكين عند دفع سهم
الشريك الآخر ليه ان يعين له المصرف بل يكون سهمه امانة عنده يتحقق ردها
بالدفع اليه كما انه يمكن ان يقال بان لمتن دار الذي يدفع بدون الخمس هي
مؤوبة لسة وان الحج خارج عنها فلامحال - ح - لشرط الحج وقد صرح السيد
- قدم - في مسائل حتم الركوة انه لا يجوز عطاء الركوة للفقير من سهم الفقراء
للزبرة والحج او يحوزها من القربان وعليه فيجوز التهاوت بين كلاميه .

وكيف كان فقد ذكر بعض الاعلام وحها آخر لعدم صحة الشرط ولم يحصه ان
التعليق والاشتراط الذي مرجعه الى الاسرام المرتبط بالانترام العقدي لا يحرى
في الامور القابلة للتعلق كالامور الاعد ربه واما الكونية فهي عبرقولة للقييد لان التقييد
لا يصح في مورد الاطلاق والسمة والامر الخارجي التكويني في نفسه مصق وغير قابل
لعروض التقييد عليه نظير لايتام الخارجي بالامام الحاضر فان لايتام قد حص
وتحقق حرجاً سواء كان الامام زيدا او عمراً واما لدواعي تختلف باختلاف الموارد
وبلجمله الامور لشكوية لاجارية تنصف بلوحد والعدم ولا يحرى فيها التعليق
وعليه فالواجب في المقيم الذي وجب عليه الخمس او الزكوة هو الاعطاء ولايتاء وهو
مرحرجى غير قابل للتعلق واما الملكية الشرعية فليست تحت يده واختياره واما
هي بيد اثارع فما هو تحت يده لا يقبل التعليق وما هو قابل له خارج عن يده واختيره
فلامجال للتعلق في المقام اصلاً .

ويرد عليه - مضافاً الى النقص بمورد كثيرة مثل الواجب المشروط بقاء على مسمى الشيخ لاعظم الانصاري - قدّمه - من رجوع اليد الى المدة وكون المحيى في مثل كرم ريداً ان حائل قيداً لريد الذي يجب اكرامه ومعناه وجوب اكرام ريد الحائى بل وعلى مبني لمشهور من رجوع الفيد الى الهيئة التي وصمها كوضع لعرف اى يكون وصمها عاماً والموضوع له حصاً .

ومثل المسوس التصذية التي بعث في تحقّقها قصد فان صرب الينيم اذا كان بقصد التأديب يترتب عليه هذا السوان لرحح واد كان بقصد الظلم والابداء ينطبق عليه عنوان الظلم مع انه في الخارج ليس الاشياء واحداً .

ومثل - مثله الابتنام التي تقدّمت نظراً الى ما مر من انه لامجال لانكار ثبوت صورتين فيها بحسب لوقع فان الابتنام على كل تقدير سواء كان الامم ريداً ام عمرواً يدير لابتنام العقيد بكونه ريداً وقد انكشف خلافه .

- ان الموحود الخارجى اذا لوحظ مع وصف كونه صدرّاً بالارادة والاحتياط لا ينحو الاطلاق الشاسم للاكرام والاحار فلا بد في تحقّقه من لارادة الناشئة من ماديه، فاذا كان من حملة ماديه التصديق بمائدة المراد وفرص ان الفائدة التي قد صدقها كانت محصورة بصورة خاصة فلا بد من ان يقال ان الارادة انما تعلّقت بصدورها بهذه الكيفية وعليه فما هو الصادر في الخارج يكون من حين صدورها محدوداً ومقيداً لعدم تعلق الارادة بغير المحدود والمتبدل اصلاً ولعله تعين ان مراد القائل بالتقييد في الامر الخارجى هو تقييده بعد وجوده وتحقّقه في الخارج مع ان مراده هو التقييد في مرحلة قبل لتحقق في الخارج بحيث كان الواقع متبداً من اول الامر في المقام اذا كان الاعطاء مشروطاً بالحجج فمعناه ان الاعضاء الارادى بما تحقّق متبداً لعدم التصديق بالفائدة في غيره فهو وان كان امراً خارجياً الا انه صدر وتحقق متبداً لا نه وجد ثم قد كما لا يحصى وقد ظهر معاذكراً بطلان هذا لوجه وان مشأ

لعمية الشرط في المقدم عدم ثبوت الولاية للمعطي بالإضافة الى تعيين المصرف صاً
هذا تمام الكلام في الجهة الاولى .

واما الجهة الثانية فان قلنا بصحة الشرط فاللزام وحوب القبول ووجوب
الحج لانه يصدق عليه انه عرض عليه الحج ولو من طريق لاشتراط المشروع
نعم قد عرفت ان صحة الشرط تنبئ يساً على ان يكون الحج معدوداً من مؤونة
السنة في باب الخمس نظراً الى ان الريارات كلها معدودات من المؤونة ولا يفتي
محال لهذا الاشتراط ولو قلنا بثبوت لولاية للمعطي على تعيين المصرف وبالجملة
فعلى تقدير صحة الاشتراط يجب القبول والحج .

واما ان قلنا بلعمية الشرط فالظاهر كما في المتن من عدم وجوب الحج
- حيث - لانه بعد فرض العمية يكون وجود هذا الشرط كالمقدم فلا يصدق عنوان
عرض الحج معه خلافاً لما في المسمى من انه لو بني على بطلان الشرط امكن ان
يدعى الوجوب بلحاظ صدق العرض فتشمله بصوص البديل ويجب عليه الحج للاستطاعة
الدلية للصحة بشرط ، مع انك عرفت ان مرجع العمية الى كون وجوده كالمقدم
ولامجال لصدق العرض - حيث - كما لا يخفى .

واما الجهة الثالثة والكلام فيها تارة من حيث وجوب القبول وعدمه واخرى
من حيث انه بعد عدم وجوب القبول قد قلنا ما حكمه ؟ وقبل البحث من حيثين
لا بد من التنبه على امر وهو انه لا اشكال في هذا العرض في صحة الشرط ولم
يساقش فيها احد ممن تعرض والوجه فيه ان اشتراط الحج في هذا العرض لا يرجع
الى تعيين المصرف كما في العرض المتقدم بل الى تعيين مصداق من مصاديق
سبل الله فكما ان تعيين المستحق في ذلك العرض كان بيده وله الولاية عليه كذلك
تعيين شيء من مصاديق سبل الله وعلمه لامحال للمناقشة في صحة الشرط في هذا
الفرض ويقول بعد ذلك :

أما لمحت من الحبشة الأولى فقد صرح بعض الاعلام -تعالى لليد في سورة-
بوجوب القول بقاء على عدم اختصاص سبل الله بالمصالح العامة وشموله لمثل
لحج من المصالح الفردية نظراً لى انه يصير بذلك مستطعاً والظاهر ان مراده صدق
عنوان «عرض الحج» عليه لانه بعد ما كان الاشتراط في هذا القرض حائراً ولا يكون
وجوده كانه قد يتحقق هذا العنوان فيجب عليه القول بتحقيق الاستطاعة البديلة.

وعليه فلا بد لنا من عدم وجوب القول بالمع من تحقق العنوان في المقام
والوجه فيه ان الظاهر من عرض الحج على شخص هو عرضه عليه لان يحج له-
مثل ما اذا كان مستطعاً بالاستطاعة لمالية فالحج يضاف الى من عرضه عليه وله جميع
ما يترتب عليه من الثواب والآخر ولذا لا يصدق هذا العنوان فيما اذا كان الحج
المعروض حجاً استيحارياً وبديلاً مع ان ظاهر العنوان الصدق في هذه الصورة
ايضاً فاذا فرض عدم الصدق فيها لوصوح عدم وجوب القول في الحج لاستيحارياً
ولم يقل احد بالوجوب فيه والظاهر عدم الصدق في الهم ايضاً لان الحج فيه ما
به مصدق من مصاديق سبيل الله يكون لا تباين به -منطقاً للتكليف المتوجه الى
المعطى فالإضافة في الحقيقة مرتبطة به وان كان في اليمين ترتب الثواب بالنسبة الى
المعروض عليه ايضاً لكن هذا الثواب ثابت في الحج البايى ايضاً .

وبالحمله والظاهر بملاحظة ما ذكرنا من مدخيلة الحج لمربور في سقوط
التكليف عن المعطى عدم صدق العنوان المذكور ولادليل على وجوب القول وعليه
فالحق ما في المتن .

و اما البحث من الحبشة الثانية والظاهر انه بعد القول وان كان غير واجب
يحب عليه الصرف في الحج ولا يجوز صرفه في غيره ولكن هذا الحج لا يكون حج
المستطيع لا بالاستطاعة المالية ولا بالاستطاعة البديلة اما الاولى فواضحة واما الثانية
فلان المعروض عدم صدق العنوان المأخوذ في بصوص المدل وعليه فيكون هذا

مسئله ٣٢- يجوز لمبادل الرجوع عن بدله قبل الدخول في الاحرام وكذا بعده على الاقوى ، ولو وهبه للحج فقبل فالتظاهر جريان حكم سائر الهبات عليه ، ولو رجع عنه في اثناء الطريق فلا يعد ان يجب عليه نفقة عوده ، ولو رجع بعد الاحرام فلا يعد وجوب بدل نفقه اتمام الحج عليه (١)

الحج كالحج الواجب بالنذر وشبهه ومن المعلوم انه لا يجري عن حجة الاسلام دأ استطاع بعداً هذ وفي العبارة حلل وحنها ان قال نعم لو اعطاه سهم من سهم سبل الله ليحج لا يجب عليه القول و لكنه اذا قل لا يحور صرفه في غيره و لا يكون من الاستطاعة المالية . . . فتأمل في الفرق بين العاريتين .

(١) في هذه المسئلة فروع .

الاول الرجوع عن البدل قبل لدخول في الاحرام و لظاهره لا اشكال عندهم في الجوار وهو كذلك لو كان البدل بسحو الاباحة ضرورة ان مقتضى سلطنة الناس على اموالهم جوار الرجوع حتى فيما صرح ابتداء سقاء الاباحة لكن لتصريح بذلك لا يسمع من الرجوع بالاصافة الى القاء فهو اى المال في كل حال باختياره وتحت سلطنته ويجوز لمن قدم طعاماً الى غيره للاكل ان يرجع عن اباحتة في وسط الاكل وقبل تمامه فلا اشكال في لحوار متلفاً فيما لو كان البدل بسحو الاباحة .

واما لو كان بسحو التملك فظاهر اطلاقهم حوار الرجوع في هذه الصورة ايضاً مع ان اظاهره لم يقيم دليل عليه لانه لا محال لقاعدة السلطنة ما بعد فرض خروجه عن ملكه وكما ان الاصل في العقود النزوم كذلك الاصل في الابناعات كالمس وسحوه وقد قام لدليل على حوار الرجوع في التلاق بالاصافة الى احد نوعيه وهو الطلاق الرجعى وبالحملة لابد من اقامة الدليل على الجواز في هذه الصورة و لم يشك ذلك ولعل اطلاقهم حوار الرجوع اما يكون لاجل ان المرتكز عندهم كون البدل الايقاعى لا يكون بسحو الاباحة دون التملك وان صرح بالنعيم في اول مسئلة البدل كما في المتن على ما تقدم .

الثاني الرجوع عن البدل بعد لدخول في الاحرام وقد حكم في المتن بان
الاقوى هو الحوار خلافاً للمحقق الثاني - هذه - في رسالته في مناسك الحج
حيث قد وما بعد احرامه فالاقوى لزوم البدل ولعمري رجوعه نحو ممر من لعوبة
رجوع مالك لمكان عن ادبه في الصلوة فيه بعد الاحرام لها .
ويظهر من السيد - قدم - في العروة الثوقف حيث ذكر ان في لمسئلة وجهين
من دون ان يرجع احدهما على الآخر .

وكيف كان مفتضى قاعدة السائلة الحوار في هذه الصورة ايضاً ولكن لنشبه
لواقع في كلام المحقق الثاني - قدم - اشارة الى دليل على السع ولد لا بد من
ملاحظته فتقول تارة يبحث فيه من جهة المشبه به والمقيس عليه واخرى من جهة صحة
لنشبه على تقدير - لم يثبت الحكم في المشبه به وعدمها .

اما من الجهة الاولى فربما يدقش في لعوبة رجوع المالك عن ادبه في ثناء
لصورة تارة من جهة ان مشأ الحكم بالعوبة هو وجوب اتمام الصلوة على المصلي
وحرمة التقطع مع ان الدليل على حرمة التقطع هو الاحماع والتقدير المتيقن منه
غير المقام به لم يحترر ثبوت الاحماع مع تصريح المالك بعدم رضاه بان يتم
صلوته في مرله فلا دليل على حرمة لتقطع حتى تكون مشأ لعدم حوار الرجوع ولعوبته
كما لا يعطى .

واخرى من جهة ان لزوم لانتمام بما هو فيما اذا كان الانتمام صالحاً لان يقع
صحيحاً وقبلاً للاتصاف بالصحة ضرورة انه لا محال بلحكم بوجوب الانتمام فيما
دا حرج منه لحدث غير الاحتيار لعدم صلاحية الاحراء المابقة للاتصاف بالصحة
اصلاً ولتمام ايضاً من هذا القبيل ضرورة انه مع رجوع المالك بصير لتصرف في
داره محرماً وعيه بالاحزاء لباقة من الصلوة يكون ايقاعها فيه مورداً للاجتماع الامر
واللهي قد قلنا بالامتناع وتقدير حاسب الهوى او بالاجتماع وان لارمه ليس هي صحة

الصلوة بل بطلابها كما اختاره سيد العلامة الاستاد الروحاني - قدس سره -
و حتمه سيدنا المحقق الامام المدرس - دام طله - ولا يبقى محل للحكم بوجوب
الانعام و حرمة لفتح اصلا لعدم مكن انصاف الاجراء لما فيه بالصحة بناء على
ما ذكر .

واما من الجهة الثانية فانه على تدبير تسليم الحكم في المقيس عليه نمنع
ثبوت الحكم في المذم : ما لاجل عدم وجوب الاتمام في المقام لان الحج لدى
يحب تمامه ما كان الشروع فيه بعنوان الذب او ما كان الشروع فيه بعنوان
الوجوب مع بقاء الاستطاعة وعدم روالها و اما ما شرع فيه عن استطاعة ثم رالت
الاستطاعة قبل الانعام بالسرقة وغيرها فالظاهر انه لا يجب تمامه و لمقام من هذه
القبيل لعدم الفرق بين الاستطاعة المالية و الاستطاعة البدنية من هذه الجهة
و لجملة بعد ما كان مقتضى قاعدة اللزوم حوار الرجوع بعد الاحرام ايضا لم يهتص
دليل في مثالها حتى يمسح عن حرمانها لان المانع هو وجوب الانعام ولم يدل عليه
دليل في المقام .

واما لان الاتمام على تقدير وجوبه لا يتوقف على لغوية الرجوع وعدم تأثيره
مطلقا لانه يمكن الاتمام من طريق آخر كالاستدانة والاستيهاة والعمل للمرو والخدمة
له بالاجرة وغيرها من ارق نعم يتوقف عليها في بعض الصور وهو ما لم يكن له طريق
الى الاتمام غير ما بذل له .

واما لاجل معلى تقدير ثبوت التوقف دائما لامطابقة بين الدليل والمدعى لان
المدعى هي لغوية الرجوع التي مرجعها الى لزوم ان يكون الرد والراحلة المذلولين
عنده لى احرار عمل الحج والدليل يقتضى ضمان النازل لمصاريف الاتمام بلحاظ
ان الاذن في الحج اذن في الاتمام وهو يتوقف على مصاريف والارام على النادل
بصورة الضمان بدل تلك لمصاريف ومن الواضح ان الضمان امر ولغوية الرجوع

امر آخر وربما يترتب ثمرة عملة كما اذا كانت المصاريف اقل مما يقسم على الانعام من المدلول كما، اذا كان المدلول رائداً على مصرف الحبح بضعين او اكثر وعليه فدليل لا يطق على المدعى وقد انتدح من جميع ما ذكرنا عدم تسمية الدليل لدى اعتماد عليه المحقق النابيتي - قده - .

وربما يستشهد على عدم حوار الرجوع في مثل المقام بما وقع التسالم عليه من عدم حوار رجوع لملك الادب في رهن ملكه عن الرهن بعد تحققه ولكن يرد عليه - مضافاً الى انه يكون في المقامات المختلفة موارد جور والله لملك فيها الرجوع ولم يقد دليل على ان المقام هل يكون من قبيل الموارد الجائرة او يكون من قبيل لموارد غير الجائرة - .

وضوح الفرق بين المقام وبين الرهن فانه هناك يكون حدوث الرهن موجباً لتعلق حق لمرتهن بالعين المرهونة ومقتضى قاعدة التمسك بالثابتة عدم جور وانتصرف في عين المرهونة بما يباقي كونها رهناً ولذا يتوقف بيع العين المرهونة من لراهن على اجارة لمرتهن كما ثبت في محله وداحمله تصير العين بعد لرهن متعة لحق الغير وام في المقام فلم يتعلق حق من المدلول به بعد تحقق الدليل بالمقايضة في غير محلها .

ثم انه ربما يستظهر ان الوجه في توقف السيد - قده - في العروة في الحكم بحواز لرجوع في مقام مع به اثنى حوار الرجوع في مسألة الصلوة المذكورة في كلام المحقق النابيتي - قده - هو التمسك بقاعدة المرور المرهونة المدلول عليها بقوله -ص- المرور يرجع لي من غره وهذا يحدث و د لم يوجد - على ما قاله بعض المتتبعين في الاحاديث - في شيء من كتب الاحاديث العامة والخاصة وان سده الى السي - قده - بعض الاعاظم من الفهاء كالمحقق الكركي وصاحب الجواهر لان الدليل عليها لا ينحصر بالرواية السنوية بل يدل عليها الاحكام وتسايم لاصحاب والسيرة

المقلابة والروايات الواردة في تدليس الروجة من جهة ارائتها حرة مع كونها امة ومن جهة لميوب المختلفة وقد وقع في بعضها لتعليل بقوله **الْحُجَّةُ** : كما عر الرجل وحده وبالحملة لامحال للاشكال في حجة لقاعدة وكونها من القواعد الفقهية المسلمة وقد تعرضا لها مفصلا في كتابنا في القواعد الفقهية الا ان الاشكال في صحة الاستدلال بها للمقام

تارة من جهة عدم تحقق عنوان العرور هنا لان تحققه بما هو في مثل ما اذا قدم طعام الغير لمصوب الى صبيحه **الحال** بالحال مع ان معنى لصيانة وطاهاها كون لطعام نفسه وان في المقام فلم يتحقق من لمالك الامجرد الاباحة وهي لانافي الرجوع حتى فيما لو صرح بمفاتها بل الاباحة موضوع لحوار الرجوع كما ان الطلاق لرحمى موضوع لحوار الرجوع ولادلالة لايقاعه على انه لايرجع ولايتحقق فيه الرجوع بل هو اشاء الفرق سحو قابل للرجوع وفي المقام تكون خصوصية الادحة في مقابل لملك هي جور الرجوع بمقتضى قاعدة السلطة غير لحارية في صورة المليك وعليه فلامحال لان يقال ان اشاء الاباحة طاهر في عدم الرجوع وتعريف للمباح له وايضا له في خلاف ما هو الظاهر منه .

نعم ربما يقترن التصريح بعدم الرجوع في الاباحة بدشئها ويكون مقتضى التصريح - حيثئذ الوعد بعدم وابه لا يحلف في وعده و - حيثئذ - يتحقق التعريف لاجل هذا التصريح لاجل اصل اشاء الاباحة كما لا يخفى .

واخرى من جهة ان صدق العرور يتوقف على علم العار وجهل المغرور وربما يقال به يعتز فيه ز ثدا على العلم قصد ابتاع المغرور في خلاف الواقع لان لغرور من المساوين الفصدة المشنومة بالقصد فاذا لم يكن الغار قاصدا للابتاع في خلاف الواقع لا يتحقق الغرور وان دشا في اعتبار النصدية في كتابنا في القواعد الفقهية وكيف كان فلا شبهة في اعسار علم الغار مع ان فرصه في المقام الذي يتحقق منه الدل

مسئلة ٣٣ - الظاهر ان ثمن الهدى على السادل ، واما الكفارات فليست

على السادل وان اتى بموجها اضطراباً او جهلاً او نسياناً بل على نفسه (١)

لصح اختياره في عاية الدرة .

وثالثة من جهة ما شربا اليه من ان مقتضى قاعده المرور ضمان لغاروا الكلام في المقام ليس في الضمان وعده من في حور الرجوع ولغويه وهما امر ان غير مرتبطان فلا يكون الدليل على الضمان دليلاً على لغويه الرجوع التي هي محل البحث والكلام .

وقد انقذ من جميع ما ذكرنا ن الاقوى ما في المتن من حوار الرجوع بعد الاحرام ايضاً عاية الامر انه اذا كان الرجوع قبل لاحرام يحب عيه نفقة عوده الى وطنه وان كان بعد لاحرام ولمذكور في المتن وحب نفقة الانتم ايضاً وهو يشي عى وحب الانتم على المدول له وقد مرت المناقشة فيه هذا كله في البذل واما الهبة لموحة للملكية وحوار الرجوع فيها وعدها بما هو مشر حوار الرجوع وعدها في الهبات لآخرى لان المقام مصداق من مصاديقها عاية لامر وحب القول هادون سائر المقامات ولكنه لا يوجب تعبير حكم الهبة فحوار الرجوع ها في مورد لحوار هاك ولا يجوز في موارد عدم الحوار كما هو طاهر .

(١) الكلام في هذه المسئلة يقع في امرين :

الاول : ثمن الهدى وقد استظهر في المتن ثبوته على السادل ولا بد او لا من ملاحظة

ان ثمن الهدى هل يكون جزء من الاستطاعة المالية بحيث لا تتحقق لاستطاعة بدونه ولا يجب الحج او لا يكون جزء منها فيجب الحج بدونه ربما يتوهم ثشي من يظهر من بعض العبارات ولعل مشأه ثبوت الدل للهدى وهو لصوم الذي تكون ثلاثة في الحج وسعة بعد الرجوع فمع ثبوت الدل له تتحقق لاستطاعة بدونه ولكن الظاهر هو الاول لان الدل حيث يكون بدلاً اضطرابياً وليس في عرض لهدى بل في طوله فمقتضى القاعدة - حيث - مدخلته في الاستطاعة وبعد ذلك يقع الكلام

في الاستطاعة استدلية فان كان المذلول غير مشتمل على ثمن الهدى ولكن كان المذلول له واحداً له رثداً على مصارفه فلا اشكال - حيثئذ - في تحقق الاستطاعة المعلقة والمركبة نظراً الى ما تقدم في اوائل مبحث الاستطاعة الدلية من ثبوت المعلقة ايضاً .

وان لم يكن المذلول له واحداً له فهو المورد لما في المتن من ثبوته على البادل ولكن التعبير بكلمة «على» تعاليميد في العروة الطاهرة في لحكم اللرومي ربما لا يطاق على ما تقدم من حوار الرجوع للبادل مثلاً سواء كان قبل لاحرام او بعده الى آخر الاعمال فان الاحرام لا يجمع مع حوار الرجوع ولعله لاجل ذلك حمل بعض الشراح عبارة لسيد - قدس - على ما اذا كان البذل واجباً سدر و شبهه او على انقول بعدم حوار الرجوع في البذل نظراً الى مثل قاعدة الثرور .

ولكن يرد عليه ان حمل العبارة على مورد وجوب البذل مع عدم لاشارة اليه هي اية الممكنا ان اساء ذلك على لقول بعدم حوار الرجوع بعيد جداً خصوصاً بملاحظة حكم المتن والعروة بالحوار قبلاً مع انه على تقديره ينحصر مورد به ما بعد لاحرام وانكلام مثالي والذى ظهر لي في وجه التفسير بكلمة «على» احد مرين اما ان يكون لوجه فيه ان لمسر الذي هو لقدر المتبق في البذل في الاستطاعة الدلية هو قول الماد : «حج وعلى تفنك» وبه نوع البادل بهذه العبارة ولم يرجع في بدله يصح ان يقال ثبوت ثمن الهدى عليه - الى نحو الزوم .

وما ان يكون الوجه فيه ان المراد منه هو الضمان الذي هو حكم وصفي نظراً الى ما تقدم من المتن من الحكم بلروم بصفة الانعام على تدبير الرجوع بعد لاحرام وعليه فالمقصود هو ضمان ثمن الهدى .

وكيف كان فمقتضى ما ذكر في الاستطاعة المالية به لو كان للمذلول غير مشتمل على ثمن الهدى لا يحمى القول على المذلول له - حيثئذ - لعدم كفاية المذلول لجمع مصارف الحج التي منها ثمن الهدى كما لا يحصى .

مسئلة ٢٣- الحج المدلى مجر عن حجة الاسلام سواء بدل تمام المقة
اعندها ، ولو رجع عن بدله في الأثناء وكان في ذلك المكان متمكناً عن
الحج من ماله وجب عليه ويجزيه عن حجة الاسلام ان كان واجداً لسائر
الشرائط قبل احرامه والافا حرائه محل اشكال . (١)

الامر الثاني الكفارات وهي على قسمين .

الاول الكفارات التي تترتب على موحاتها اذا صدرت عن عمد واحتير
كاكثر الكفارات الثابتة في الحج والاشية في ثوبها على المدول له الذي اتى بموجبها
عمداً واحتيراً ضرورة به لامحال لتوهم ثوب هذا القسم على البادل صلاً .

الثاني الكفارات المترتبة على موحاتها من دون فرق بين ما د صدرت
عمداً او جهلاً او نسياناً وكذا بين ما اذا صدرت احتياراً او اضطراراً كالصيد على
الظاهر .

وفي هذا القسم تارة يتحقق من المدول له عمداً احتياراً والظاهر نه لا يسفى
الاشكال في عدم ثوبها على البادل في هذه الصورة وحرى يستحق منه اضطراراً
وسيان او جهلاً وقد توقف السد في العروة في ثوبها على البادل ولكن صريح
المتن عدم ثوبها عليه والوجه فيه نه لا تكون الكفارة معدودة من مصارف الحج
ودحية في الاستطاعة المالية فاذا اتى المنتطح المالي بموجب الكفارة جهلاً
- مثلاً - ولم يكن قادراً على ادائها لا يكون ذلك كائناً عن عدم كونه مستطيعاً وعن
عدم كونه حجة حجة الاسلام وعيه فالظاهر عدم ثوبه على البادل ولا محال لموقف
في لمسئلة كما صعه السيد - في العروة - .

(١) يقع لكلام في هذه المسئلة في مقامين :

الاول في اجراء الحج المدلى عن حجة الاسلام وعدمه والكلام فيه تارة من
جهة فتاوى والاراء وحرى من جهة مقتضى الأدلة العامة الواردة في الاستطاعة
المدلية وثالثة من جهة الروايات الخاصة الواردة في خصوص هذه لمسئلة فنقول :

اما من الجية الاولى فالمشهور والمعروف بين اصحاب قديماً وحديثاً لاجراء
وانه لا يجب على المذبول له الحج ثاباً اذا استطاع بالاستطاعة المالية خلافاً للشيع
في محكي الاستصواب حيث اوجه ثانياً اذا أيسر بعد ذلك نظراً الى بعض الروايات
الآتية لظاهرة في ذلك وحمل ما يدل على الاجراء على ما لا ينافيه كما سأتى ثم قال ان
الوجوب اذا أيسر مطابق للاصول الصحيحة التي تدل عليها الدلائل والاحار .
وفدقوا بعض الاعاطم من المعاصرين في انداء كلامه وان جعله مقتضى الاحتياط
الوجوبى في اثباته ومقتضى الاحتياط الاستصحابى في آخره .

واما من الجية الثالثة فقد مر ان المدة في مسألة الاستطاعة البدلية هي صحيحة
علاء من رتب لمقدمة وطاوعها من عرض عليه الحج فاستحبى فهو ممن يستطيع
وطاوعه بقرينة الصدر الذى وقع تفسيراً لآية الحج ان للحج البدلى مصداق من الحج
الواجب في الآية الذى يكون فرضاً في الاسلام وعليه فالمحج البدلى مصداق لحجة
الاسلام بعد كون المراد بها ما هو الواجب في الشرع مره واحدة طول العمر والتعبير
بكونه محزياً عن حجة الاسلام كما في المتن وغيره لا يخلو عن مسامحة وعناية وبالحمية
مقتضى لدليل لدى هو لاساس في بحث الاستطاعة البدلية هو الاجراء وما فى كلام
الشيخ - قدس - المتقدم من ان الوجوب اذا أيسر مطابق للاصول الصحيحة لم يعرف
لوجه لان الاصل لصحيح الذى يمكن ان يعول عليه في الحكم بالوجوب اذا أيسر
هو لاستصحاب نظراً الى انه قبل الدل كان يجب عليه الحج اذا استطاع فعده
ولا يتبدل بالحج والاستطاعة المالية بعده يكون الوجوب باقياً بحاله فاللزام الاتيان
به ثانياً .

ويرد عليه - مضافاً الى انه لا مجال للاستصحاب مع وجود الامارة المعترضة كما
في المقدم على ما عرفت من دلالة صحيحة علاء على الاجراء والى ان جريان الاستصحاب
التعليقى محل خلاف واشكال - ان مورد الاستصحاب التعليقى ومجرىه على تقدير

جريدته ما دكان التعلق واقعاً في لسان الدليل الشرعي واما اذا كان لتعليق عبر واقع كذلك بل ارجع الدليل اليه كما في المقام فانه ليس في آية الحج تعليق لان قوله تعالى: «من استطاع» ينادي للنس الواقع في صدر الآية فلامحال لجريد الاستصحاب التعلقي بعد عدم وجود التعليق في لسان الدليل كما قرر في محله من الاصول .
واما من الجهة الثالثة فقد وردت في المقام طائفتان .

احدهما ما تدل على الاجراء مثل صحيحة معاوية بن عمار قد . قلت لابي عبد الله عليه السلام لم يكن له مال فحج به رجل من احواله ابخره ذلك عنه عن حجة الاسلام ام هي باقصة ؟ قال : بل هي حجة تامة . (١) وحمل الاجراء والنقص في السؤال متباينين قريبة وصحة على ان المراد بالتامة في الجواب هو الاجزاء كما لا يخفى .
وصحيحة جميل بن دراج عن ابي عبد الله - عليه السلام - في رجل ليس له مال حج عن رجل وأحجه غيره ثم اصاب مالا هل عليه الحج ؟ فقال يجرى عنهما جميعاً . (٢) قال في الوسائل بعد نقل الحديث : «اقول يحتمل كون الاجراء حقيقة بالنسبة الى من حج عنه محاراً بالنسبة الى النائب ، ويحتمل عود الصمير في قوله : عنهما الى لرحلي السوء عنهما دون النائب ، ويحتمل الحمل على الانكار والله اعلم» .

ودكر بعض الاعلام : انه يحتمل عود الصمير في قوله : عنهما الى ما تاتي به من الحج والى ما لم يأت به بمعنى ان ما حجه يجرى ويكون صحيحاً ويجزى ابتداءً عن الحج اذا استطاع وأيسر اى لا يجب عليه الحج ثانياً اذا أيسر ويحتمل عوده وارجاعه الى الشخصين اى النائب والمندول له ولكن في مورد النائب يلتزم بالحج عليه اذ أيسر لاجل دليل آخر دال على عدم سقوطه عنه .

(١) تل ابواب وجوب الحج وشرائطه الباب لما شرح - ٢

(٢) تل ابواب وجوب الحج وشرائطه الباب الواحد والعشرون - ٢١

أقول مع وجود الاحتمال في الجواب من جهة مرجع ضمير التثنية لأمحل
للاشكال في دلالتها على الإجراء في المقام وأنه لا يجب على المبدول له الحج ثانياً
كما هو ظاهر .

الثامنة ما يدل عليها على عدم الإجراء مثل مقترنة فصل من عبد لملك عن
بني عبد الله - عليه السلام قال سئل عن رجل لم يكن له مال فحج به درس من أصحابه أقضى
حجة لاسلام؟ قال نعم وإن أُسر بعد ذلك فعليه أن يحج قلت هل تكون حجته
تثنية تامة وباقصة إذ لم يكن حج من ماله؟ قال نعم قضى عنه حجة الاسلام وتكون
تامة وبسبب باقصة وإن أُسر فلم يحج الحديث . (١)

ورواية أبي بصير عن أبي عبد الله - عليه السلام قال لو أدرج خلا من رأى أحبه رجل كانت
له حجة وإن أُسر بعد ذلك كان عليه الحج الحديث . (٢) وهذا وقد جمع بين
الظاهرين بوجوه

الأول ما ذكره الشيخ - قدس - في محكي الاستبصار من أن صحيح معاوية لئلا
على الصحة وبها حجة تامة لا ينافي صحيح النص الدال على الوجوب إذا أُسر
واستدعى لأن صحيح معاوية أحسن ما حجه بالدل صحيح ويستحق بفعله الثواب
وهذا مما لا كلام ولا خلاف فيه .

وبرد عليه ما عرفت من أن كلمة التمامية قد استعملت في صحيحة معاوية بمعنى
لإجراء والنقص بمعنى عدم الإجراء فلا محل لحمل التمامية على مجرد الصحة
واستحقاق الثواب حتى لا ينافي الوجوب إذا أُسر واستطاع .

الثاني مذكوره بعض لأعظم من المعصيين من أن الطائفة الثانية معسرة
للطائفة الأولى لأن الظاهر من الأولى أن حجه حجة لاسلام إلى آخر عمره أي

(١) تل يوب وجوب الحج وشرائطه باب العشر ح-٦

(٢) تل يوب وجوب الحج وشرائطه باب الواحد والعشرون ح-٥

من دون قيد وشرط ولارمه عدم وجوب الحج عليه ثانياً وان استطاع ومقتضى المائنة الثانية ان حجة حجة الاسلام بشرط ان لا يتحقق الاستطاعة بعده وان مات قبل حصول ذلك كان حجه حجة الاسلام والا كان عليه الحج ثانياً واختلافهما بلاطلاق والاشتراط قال وهذا نظير ماورد في حق الصبي والمملوك من ان الصبي اذا حج به فقد قضى حجة الاسلام حتى يكرر والعبد اذا حج به فقد قضى حجة الاسلام حتى يعتق - (١)

و يرد عليه عدم وصوح كون هذا المحوم الجمع جمعاً متولاً عند المقابلة في المقام و ان كان حمل المطلق على المتبذ امرأ شايهاً متولاً عنهم كما لا يخفى و يستعمل حجة الاسلام في لرواية على سبيل المسمحة بعد دلالة الدالة الكثيرة على اعتبار لزوم الحرية في الوجوب الذي هو قوام حجة الاسلام .

الثالث ما يظهر من المشهور وقد صرح به الشيخ - قدس - في التهذيب من حمل الطائفة الثانية الدالة على وجوب الحج ثانياً على الاستحباب جمعاً بينها وبين الطائفة الاولى الطاهرة في لاجراء وعدم الوجوب .

و يرد عليه مضافاً الى ان حمل الامر على الاستحباب وان كان غير بعيد الا ان حمل قوله - ع - عليه ان يحج او عليه الحج كما في صدر رواية الفصل و ابى بصير على الاستحباب في غاية الممد ان طاهر هذه الطائفة كون الحكم الثابت بعد المسار مختصاً بمن حج عن استطاعة بدلية و انه هو الذي يأتي بالحج ثانياً مع انه لو كان المراد هو الحج الاستحبابي لما كان ذلك مختصاً به لان استحباب الحج ثابت بالاصافة لي الجميع فتدبر .

الرابع ما ذكره صاحب الوسائل بعد نقل رواية الفصل من عند لمالك و بعد نقل حمل الشيخ - قدس - اياها على المذهب و حكمه بأنه جيد من قوله . و يمكن الحمل على لوجوب الكفائي كما مر في الحج الثاني ، و على كون الحج الاول على وجه

النيابة عن الغير كما يأتي .

ومرده من لوجوب لكفائي هو لوجوب الثالث بمقتضى ما دل على انه لا يحوز تعيين الكفة ولا يحوز ان لا يشرك احد في مراسم الحج والايدي بماسكه ومن لو صح كون هذين لحملين يصبأ في غاية الاستعداد .
 الخامس : واده في لمنمماك من قوله : والعمدة وهن الحررين ولاعراض والهجر .

وورد علمه ان عراض المشهور عن الحبر و كان موحأ لسقوطه عن الاعتبار والكان من حيث هو في غاية الصحة الا انه لابد من حرار الاعراض وتحقق الهجر وهو غير ثابت في المقام لانه يحتمل ان يكون بحرار محمولين على المشهور على الاستصحاب بل هو نفاهر على ما ذكرنا تنأ للشع في كتاب التهذيب ومع هذا الاحتمال لا يكون الاعراض بمحرز اصلا .

هذه هي وجوه الجمع وقد عرفت المساقشة في الجميع ولكن لحمل على الاستصحاب ولى من الجميع وان لم نل به الظاهر تحقق المعارضة والترجيح - حيثشده معرويات لاجراء لانها الموافقة لشهرة الفتوائية التي هي اول لمرجحات في باب المتعارضين على ما ثبت في محله فالسبعة - حيثشده هو القول بالاجزاء كما في المتن هذا تمام الكلام في المقام الاول .

المقدم الثاني فيما لو رجح الدل في لثناء والظاهر ان مرد المتن من كلمة «الثناء» ليس هو اناء ماسك الحج واعماله حتى يختص برص المسئلة بخصوص هذا الفرص بل اعم منه ومن الرجوع قل . لاحرام لانه ايضاً رجوع في الثناء ي بعد الشروع الذي يتحقق بالمر من وطئه الى مدينة - مثلاً - ويؤيده قوله : متمكنا من الجمع مع انه لو كان المراد هو اناء الاعمال لكان المناسب ان يقول : متمكناً من اتمام الحج كما لا يخفى وكف كان هي - مثله الرجوع لرضا :

الاول الرجوع في المدينة -مثلاً- قبل ان يحرم ويأخذ في الاعمال وفي هذ
الفرص تارة لا يكون للمدول مال يتمكن به من الحج و اخرى يكون له مال كذالك .
في بصورة الاولى لا يجب عليه الحج فعلاً لانه بالرجوع يكشف عدم كونه
مستطيعاً بالاستطاعة لندية و لمعرض عدم ثبوت الاستطاعة المالية فلامحال للروم
الحج عليه اصلاً وقد عرف انه يجب على البادل الرجوع بقعة عوده الى وطنه .
وفي الصورة ثمانية لظاهر وحوث الحج عليه لمكمن من الحج و لا بين بمسكه
لكي لو حوث من يكون لاجل الاستطاعة لندية الملقنة اولاجل لاستطاعة لمالية؟
وتظهر الثمرة في الشرائط لاختلاف الاستطاعة فيها كالرجوع الى الكعبة وكاستثناء
الدروانات الست و شياهما حيث لا يكون ذلك معترأ في الاستطاعة الدنية بخلاف
الاستطاعة المالية .

ويظهر من المنس -سواء على عمومه لفرص الرجوع قبل الاحرام كما استظهرنا
منه- هذه الصورة من قبيل الاستطاعة المالية التي يعتبر فيها الشرائط قبل الاحرام
ولكنه يمكن ان يقال به من قبيل الاستطاعة المركبة لانه لا فرق بين ان يكون
المدول بمص الملقنة بمقدار يمكن معه الذهاب الى المدينة والعود منها وكان لمص
الاخر ملكاً للمدول له وبين ان يكون المدول تمام الملقنة ولكنه قد رجع عن بدله
في المدينة -مثلاً- فان هذا العرض ايضاً كالعرض الاول تكون الاستطاعة فيه مركبة
وعليه لا يعتبر فيها الشرائط قبل الاحرام كما لا يحمى .

وبالجملة طاهر من عثم الاستطاعة الدالة بالاستطاعة الملقنة عدم عسار شرائط
الاستطاعة المالية في الملقنة والمركبة وهي تشمل المقام لانه نوع منها على ما ذكرنا
ولكنه لا ينبغى الاتزام بعدم عسار شرائط الاستطاعة المالية في الملقنة اصلاً
سواء كانت مدلل لمص ابتداء او مدلل التمام ثم الرجوع كما في المقام لانه عمدة
الدليل في اعتبار تلك الشرائط هي قاعدة هي الحرج على ما تقدم في استثناء مثل

مسئلة ٢٥- أرعين مقداراً للحج به واعتقد كفايته فإن عديمها فالظاهر عدم وجوب الانعام عليه سواء جار الرجوع له أم لا ، ولو بدل ما لا يحج به فإن بعد الحج أنه كان معصوباً فالأقوى عدم كفايته عن حجة الاسلام وكذا لو قال . «حج وعلى نفقتك» فمذلل معصوباً (١) .

الدار وعلى ما يأتي شاء الله تعالى في اعتبار الرجوع الى الكفاية ومن لواصح جريان القاعدة فيما اذا كان المدلول له وجداً لبعض نفقة بصاً فتدبر .

الثاني الرجوع في اثناء افعال الحج وبعد الاحرام والعرض مسى على لقول سحار الرجوع و تأثيره وعدم لغوئه كما اختاره الماتن - دام طله الشريف - في بحث الرجوع سابقاً وعلى هذا المسمى مرة يقال يلزم انعام الحج عليه وان لم يكن له من الاموال الشخصية ما يتمكن به من الانعام كما اختاره الماتن ايضاً بطراً الى كون الماذل صاماً نفقة لانعام لقاعدة المرور او غيرها ، واخرى يقال بعدم لزوم انعام الحج عليه اذا لم يكن له مال يفي بذلك .

فعلى الاول بحج عليه الانعام والظاهر احرائه عن حجة لاسلام لعدم جروحه عن الحج البدلي بالرجوع بعد ثبوت صمانه نفقة لانعام كما لا يخفى

وعنى الثاني اذا كان له مال يفي بالانعام يصير المعروض من الاستطاعة الملققة والمركبة وبحرى فيه ما تقدم في العرض الاول من انه من يعتد به، شرائط الاستطاعة المالية ام لا وقد عرفت ان لظاهر اعتبارها ويظهر من المتن انه لا بد من ملاحظة تحقق الشرائط قبل الاحرام وقبل الشروع في الاعمال ولكنه يمكن ان يقال بملاحظة ما تقدم في حج الصبي من كفاية البلوغ قبل المشعر عدم لزوم تحقق شرائط قبل الاحرام فتأمل جيداً .

(١) في هذه المسئلة فروع :

الاول لو عين الماذل مقدراً للحج المدلول له بذلك المقدار واعتقد لما ذل

كفايته فإدله عدم كفاية فهل يجب على البادل ان تمام ذلك لمقدار ساكني للمحج ام لا يجب عليه ، لان تمام ؟ احتار في المنع عدم الوجوب مثلنا سواء كان الرجوع في البدل جائزاً للبادل ام لا وقد السيد في العروة في هذا الفرع : «وجب عليه الاسام في لصوره التي لا يجوز الرجوع لانها كان ذلك مبدأ بتقدير كفايته» ومقتضاه وجوب الاتمام على البادل بشرطين .

احدهما كون سبب عدم الكفاية في الحال التي لا يجوز فيها الرجوع كما اذا كان في اثناء الماسك وقبلنا بعدم جوار الرجوع في هذه الحالة .

ثانيهما عدم كون بدل لمقدار الذي تسبب عدم كفايته متبداً بمرص الكفاية وتعديرها فيه مع هذا التضييد لدى مرجعه الى اشترط لبذل بصورة الكفاية فلا بدل مع عدمها كما هو المتعين لا يجب عليه الاتمام لمرص عدم تحقق شرطه وتبين عدم الكفاية كما ان اعتبار الشرط الاول اما هو يحاط انه مع حوار الرجوع واسترد مابدل لامحال للحكم بوجوب الاتمام وما مع عدم حوار الدليل على وجوب الاتمام هو الدليل على عدم حوار الرجوع فإدله لم يجر له الرجوع لاجل لزوم ان تمام الماسك بعد الشروع فيها - مثلاً - فاللزم الاتمام في هذه الصورة .

واما وجه عدم وجوب الاتمام عنه مثلنا كما في المس فهو ان اعتقد الكفاية لدى هو الفرق بين ما نحن فيه وبين سائر موارد البدل التي لا يجب فيها الاتمام لا يكون عارفاً وموجهاً لثبوت وجوب الاتمام وحوار الرجوع وعدمه لادخل له في ذلك فان عدم حوار الرجوع فما بدله لاجل لزوم ان تمام الماسك على المدلول له - مثلاً - لا يستلزم وجوب تمام ما بدله البدل والالكان للارم الحكم بوجوب الاتمام ولو مع اعتقاد عدم الكفاية من اول الامر فتدبر .

الفرع الثالث في ما اذا بدل له مالا ليحج به كما اذا قال له : حج بهذا المال فإن بعد الحج انه كان معصوباً فقد اختار في المس عدم احرائه عن حجة الاسلام وذكر

السيد في العروة ان في لاجراء وجهين وان قريهما العدم

وحكى الوجه الاول وهو الاجراء عن بعض نظراً الى حوار التصرف في المال المعصوب لمرص جهله بالعصب ولا يكون التصرف محرم هذا ولظهوره ليس لمبحث في حوار التصرف وعدمه حتى يقال شوب الحوار مع الجهل بل المبحث انما هو في ان الحج الذي يكون محرراً عن حجة الاسلام لا بد وان يكون عن استطاعة سرء كانت هي الاستطاعة المالية او الاستطاعة البدنية و لمعرض عدم تحقق الاولى في المندم واما لثنية فتوقف على شمول الأدلة لو ردة في الاستطاعة البدنية لما اذا كان المبدول مال الغير ولم يكن المبدل مجاراً في التصرف فيه بوجه ومن الوجه عدم الشمول فهل يمكن ان يتوهم حد ن قوله -ع- في بعض تلك الروايات : من عرض عليه لحج وسنحبي . . شامل لما اذا كان العرض عليه من غير مال لعارض بمحت كان لعارض عاصياً ولو كان جاهلاً وكذا قوله -ع- في البعض الآخر : دعاه قوم ان يحجوه فانه لامحال لاحتمال لشمول لما ذ كان مراد القوم ان يحجوه من مال غيرهم الذي لا يحجور لهم التصرف فيه بوجه وباحتمالة ادلة الاستطاعة لبدنية قاصرة عن الشمول للمقام والحج لواقع وقد لكلنا لاستطاعتين ولامحال لاجرائه عن حجة الاسلام وكفايته عنه وقد ظهر انه ليس الكلام في تحقق لحج مع المال المعصوب بل الكلام انما هو في تحقق الاستطاعة وعدمه ولا فرق في هذه الجهة بين صورتي العلم والجهل .

الفرع الثالث ما اذا قل له حج وعلى نفسك فذل له مالا معصوما و حثار في المنع عدم الاجراء به أيضاً ولكن استظهر السد -قده- في العروة بالصحة والاجزاء عن حجة الاسلام معللاً بانه استطاع . للذل .

ولعل نظره ان الاعطاء والذل من المال المعصوب لا يوجب عدم تحقق الاستطاعة لبدنية الحاصلة فنوله : حج وعلى نفسك نظير بيع الكلي واداء المال المعصوب بفنوا السبيع وكما ان الاداء المذكور هناك لا يقدح في صحة البيع

مسئلة ٣٦- لو قال اقترض وحيج وعلى دينك ففي وجوبه عليه نظر ،

ولو قال اقترض لي وحيج به وجب مع وجود المقرض كذلك . (١)

و شتمل دمة البايع ، لسبع الكلى وكذلك المقام .

والجواب عنه و صوح الفرق بين لمعامين ودهالك قدمت المماصة عند سبع
وصار التملك والتمسك متحققين نفس المقدو لاداء مر آخر حارج عن المعاملة عاية الامر
وجوبه ولزومه على البايع واما هـا فمجرد الاشياء لا يكمي في تحقق البدل لموجب
للحج لانه مجرد قول ووعد بل الموجب هو البدل والاعطاء الحارحي والافالارم
الموجوب بمجرد ذلك القول وعليه وداكل لمدول مالا معصوما لا تتحقق الاستطاعة
البدلية كما في الفرع المتقدم فلا فرق بين لصورتين هـذا بالظر ابى وجوب الحج
واما لحاظ الضمان فالظاهر تحققه لاصـه الى كليهما لاستيلاء كل منهما على مال الغير
بغير دن منه ولا من الشارع وللمالك الرجوع الى كل واحد منهما عاية الامرا بقر ر
الصمان انما هو على البادل لقاعدة المرور كمن قدم طمأ معصوم الى صبيعه لجاهل فان
منقضى تلك القاعدة كون القرار على المتقدم

(١) في هذه المسئلة فرعان :

الاول ما لو قال اقترض -اي لنفسه- وحيج وعلى دينك الثابت بسبب الاقتراض
وقد تنظر في المنس وفي العروة في وجوب الاقتراض والحج عليه و استدل عليه فيها
بعدم صدق لاستطاعة عرفاً والوجه فيه بعد كون لمعروض فيه عدم تحقق الاستطاعة
المالية عدم معومية صدق المعاوي المأخوذة في اداة الاستطاعة البدلية في المقام
فلا يصدق عنوان «من عرض عليه الحج» بمجرد طلب الاقتراض وتصميم دين المقرض
والثـث في لصدق ايضاً لا يترتب عليه الاعدم الوجوب للروم احر رالمون في ثوته
وتحققه كما لا يخفى .

الثاني ما لو قال اقترض لي وحيج به وقرض وجود مقرض كذلك وفي لمعن ثماً
لعروة الحكم ، وجوب الاقتراض والحج في هذا العرص ولكنه استشكل بعض الشراح

مثله ٣٧- لو آجر نفسه للخدمة في طريق الحج باجرة يصير بها مستطعاً وجب عليه الحج ، ولو طلب منه اجارة نفسه للخدمة بما يصير مستطعاً لا يجب عليه القبول ، ولو آجر نفسه للمساكنة عن العير فصار مستطعاً بما لا اجارة قدم الحج السابى ان كان الاسفار للمساكنة الاولى فان بقى الاستطاعة الى امام الثوابل وجب عليه الحج لنفسه ، ولو حج بالاجارة او عن نفسه ارغبره ثم راعى عدم كونه مستطعاً لا يكفه عن حجة الاسلام . (١)

فيه نظراً الى انه لم يطهر وجهه المرق بين الصورتين لان الاقتراس من تحصيل الاستطاعة وهو عبر واحب ولا يصدق العرض والبدل على الامر بالاقتراس ويجاد مقدمة البدل بالاقتراس عر واحب كتحصيل المال والاستطاعة نعم لو اقترص يحب الحج - ج - لحصول الاستطاعة كما اذا اكتسب وحصل الاستطاعة .

اقول الظاهر صدق العرض والمثل في هذا العرض وطلب الاقترص للعالم ووجود المثرص كذلك بكفى عرفاً في صدق عنوان العرض وهذا كما اذا لم يكن صدق باذل مال لكه حال المدلول له الى مديون لساذل بمقدار مصرف الحج فهل يمكن ان يقال ان الحولة تمنع عن صدق عنوان العرض والمثل وكما اذا سلم اليه ما يصرعه في الفارسية «بهجك» ليذهب به الى السك ويسلمه اليه فياخذ المال منه لامحال للتشكيك في صدق عنوان العرض في مثله والمقام من هذا القيل .

(١) في هذه المسئلة فروع متعددة :

الاول ما لو آجر نفسه للخدمة في طريق الحج باجرة يصير بها مستطعاً وقد حكم بوجوب الحج عليه والمراد من طريق الحج لبس خصوص الطريق المستهى الى الحج بل اعم منه ومعاهو المتداول في هذه الازمة من استخدام افراد للخدمة في المدينة ومكة والمرفقين بلطبخ او غيره كما ان المراد من الخدمة ما لا يكون مائياً للاتباع بالاعمال والمناسك وفي هذه الصورة تكون الاجرة التي قد ملكها بالايحار موجهة لتحقق الاستطاعة العالية التي يترتب عليها وجوب الحج ولذا لو كان مستطعاً قبل

الاجارة جاره اجارة نفسه للخدمة في الطريق كما به لو آجر نفسه للخدمة عن العبر يجوز له اجارة نفسه للخدمة لعدم المناقاة .

وذكر لسيد في العروة بعد ذلك قوله: «بل لو آجر نفسه لنفس لمشي معه بحيث يكون لعمل المستأجر عليه نفس لمشي صاحبه ولا يصح بحجه نعم لو آجر نفسه للحج المدي لم يحر له ان يوحه نفسه لنفس المشي كاجارته لرياره بلدية ايضاً اما لو آجر للخدمة في الطريق فلا بأس وان كان مشبه للمستأجر لاول فالممنوع وقوع الاحارة على نفس ما وحب عليه اصلاً او بالاجارة .

اقول نفاهاً انه لا اشكال في الوجوب في اصل المسئلة وهو مالو آجر نفسه للخدمة في طريق الحج ووجوب دفع الطريق عليه ليس ليدل في الوجوب لان الواجب اما هو نفس الاعمال لا المقدمات فالمستأجر عليه غير الواجب والواجب لم يقع عليه عقد الاجارة .

ولكن ربما يقال بان طاهر الآية الشريفة وجوب السروطي الطريق وجوباً نفسياً فانه المراد من «حج البيت» المأمورية فيها لانه عبارة عن الذهاب له والسمي نحوه وعليه فوجوبه نفسى فلا يجوز احد الاحارة عليه .

ويدفعه انه لا مجال لتوهم كون الواجب بالآية هو طي الطريق والدمر والذهب ولا وجه لدعوى كون المراد من «حج البيت» ذلك فانه يدفعها بمصافاً الى استدعاء على دلالة الآية على محرد ذلك من دون دلالة لها على وجوب الاعمال ان حمل «حج البيت» على ذلك لا يجتمع مع قوله تعالى «من استطاع اليه سبيلاً» فان ذكر لسبيل عليه يصير لغواً الفائدة فيه اصلاً وعليه والمراد منه هي الاعمال والمسالك التي لها اضافة الى البيت وهو المحذور والاساس لها .

هذا مع ان النصوص والفتاوى متطابقة على عدم كون السروطي الطريق واجباً بل وجوب النفسى فانه لو فرض انه تطيعاً قد احتطت من بلده واطلق في لعمات لا يفتح

ذلك في صحة حجه أصلاً كما أنه لو سافر من بلده إلى محل - حر لعرص ثم ارده منه الذهاب إلى الحج لا يبصر ذلك بحجه أصلاً .

وأما الروايات فمثل صحيحة معاوية بن عمار عن الصادق - عليه السلام - عن الرجل يمر مجتاراً يريد أبس أو غيرها من البلدان وطريقه مسكة يذرك الناس وهم يخرجون إلى الحج فيحرج معهم إلى المشاهد بحريه ذلك عن حجة الإسلام قل : نعم . (١) وصحيحة الأخرى قال قلت لابي عبد الله - عليه السلام - الرجل يخرج في تجارة إلى مكة ، ويكون له إبل فيكرها حخته ناقصة م تامة ؟ قال لا بل حجه تامة . (٢) ورواية الفصل من عبد الملك عنه - ع - قال وسئل عن الرجل يكون له إبل يكرها فيصيب عليها فحج وهو كرى نعى عنه حخته أو يكون يحمل التحاره إلى مكة فحج فيصيب لئمال في تجارتها أو يصح تكون حخته تامة أو ناقصة أو لا يكون حتى يذهب به إلى الحج ولا ينوي غيره . ويكون يومئذ حجتهم جميعاً ابتضى ذلك حخته قال نعم حخته تامة . (٣) ثم أنه في « لمن تم ملك » بعد ما احتار دلالة الآية على كون وجوب السفر وجوباً نسبياً وأنه إذا حمل مدء السير يكون القدر المتقرب هو السير من لميقات وبعد حكاية استدلال الجواهر بالمصوص المذكورة على عدم كون السفر واحداً داخل في اعمد الحج قد ما ملخصه « أن المصوص المذكورة لا تصلح للحروح بها عن صدر لاية الشريعة فإن الصحيح الأول ظاهر في أن حروجه إلى المشاهد لم يكن بقصد عانة أخرى وإنما كان لمحض الحج والصحيح الثاني يدل على أن حجه وهو كرى أو يحمل التجارة إلى مكة صحيح وهو لا يقتضي حروح السير من الميقات عن الحج وعدم لزوم التمسد والتقرب به لأن وقوع العمل عمادة يتوقف على صدوره عن داعي القربة على نحو

(١) تل ابواب وجوب الحج وشرائطه الباب الثاني والعشرون ح-٢

(٢) تل ابواب وجوب الحج وشرائطه الباب الثاني والعشرون ح-٤

(٣) تل ابواب وجوب الحج وشرائطه الباب الثاني والعشرون ح-٥

يكون ذلك الداعي صالحاً للاستقلال في الداعوية وهو لا يباي وحود داع آخر كذلك نعم اطلاقه يقتضي الصحة وان كان داعي القرية تبعاً لكن هذا الاطلاق ليس بحد يصح للمخروج بها عن ظاهر لاية لقرب حمل الكلام على انه في مقام معنى مابعية للصمبية واما الحر لثالث فمحسه على ذلك اقرب من قول السائل ولا يسوى غيره ظاهر في ذلك حداً مصداً الى ضعف منده بالارسال .

و بر د علمه - مصداً الى ما عرفت من عدم دلالة الاية على وجوب السير والسعي الى البيت بوجه لما عرفت - لا محال لانكار ظهور الروايات في عدم مدخلية السير ولو من الميقات في اعمال الحج ومما سكه وان ما يفسر فيه قصد التربة هي الاعمال فقط دون السير فما هو الواجب في الميقات اما هو لاحرام واما السرمة الى البيت فلا يكون وحماً به - بل انما يجب متقدمة لتحقيق الطواف والسعي ومثلهما فلو احتفظ في الميقات بعد الاحرام ثم اطلق في مكة لا يندح ذلك في صحة حجه ولا يجب عليه العود الى الميقات ليحقق منه السير الذي هو واجب تعمدي على ما افاده فالانصاف انه لا مجال لدعوى لو وجب التعمدي بالاصابة الى السير ولو من الميقات مع انه لا وجه لدعوى الاحمال ثم الحمل على السير من الميقات فانه بعد كون لتكليف بالحج ثابتاً على كل مستطيع من الناس فاذا كان المراد من حج البيت هو السعي اليه والحركة نحوه فلامحالة لكون المراد هي حركة كل مكلف من محله وما هو موضع تعيشه ومحل عائلته ولا محال للحمل على السير من الميقات والتعميك بينه وبين السير من وطنه وبلده هذا مع انه قد تقرر في محله عدم منافاة اخذ الاجرة للواجب التعمدي فصلاً عن التوصل وقد حققنا ذلك في كتابنا في التواعد الفتوية وفي بحث الاحارة من هذا الكتاب .

الفرع الثاني ما لو طلب منه اجارة نفسه للخدمة في طريق الحج بما نصبره مستطعاً وقد حكم في المتن - تبعاً للعروة ايضاً - بعدم وجوب التناول والوجه في عدم

الوجوب عدم تحقق شيء من الاستطاعتين قبل المول وعدم لزوم تحصيل الاستطاعة بوجه من دون فرق بين الاستطاعة لمالية والاستطاعة المدلية .

اما عدم تحقق الاولى فلانه قبل الاجارة لا يكون مستطيعاً على ما هو المفروض واما عدم تحقق الثانية فلانه لا يصدق انه عرض عليه الحج او دعى ان يحجوه لان المطلوب منه هي حارة نفسه للخدمة كالطبخ ونحوه فلا يصدق عليه انه عرض عليه الحج ومثله كما لا يخفى .

ولكنه ربما يقال بالوجوب اذا لم يكن حرجاً عليه كما قال به صاحب المستند واستدعى ذلك الاول الى صدق الاستطاعة وثانياً الى انه مالك لماله فكون مستطيعاً قبل الاجارة كما ذكرنا مالكا للمعنة عنده اودانته وكانت كافية في استطاعته .

واحاط عن الاول السيد في المروة - لمع من صدق الاستطاعة بذلك وانما هو ان مرده مع صدق استطاعة العرفية مع انه لو كان المراد هي الاستطاعة العرفية لا مجال لدعوى معها ولد لو كان الدليل محصوراً بالالة الظاهرة في استطاعة العرفية كما مر المحث فيه سابقاً لكن اللارم الحكم بالوجوب في المقام لكنه حيث لا يكون الدليل محصوراً بهما بل كان هناك روايات وارادة في تفسير الالة ومقتضاها ان المراد بالاستطاعة هو وجود اراد و لرحلة عيماً او بدلاً والمفروض عدم تحققهما في المقام فاللارم هو الحكم بعدم الوجوب .

واما لدليل الثاني فدفعه ان الحر لا يكون مالكا لماله بل لعله لا محال له اصلاً لان لا يعتبر كون الانسان مالكا لنفسه ولو كانت هي مسافة ولا يبايى ذلك حوار احارة نفسه المستلزمة لتمليك متفعله الى لم يتأجر لعدم الملازمة بين صحة التملك وتحقق الملكية فله كما ان تحقق وصف النفس المانع من حوار حد الركوة - مثلاً - بسبب القدرة على مثل الحاطة لا بوجوب تحقق الملكية للمعنة فان العي لا يتوقف على ثبوتها كما لا يخفى .

وبدل على عدم الملكية انه لو قلنا بها لكان اللارم ان يمهدها مقدمات الطيب ويتصدى لذلك ويحمل نفسه معرضاً للابحار من دون ان يكون الوحوب متوقفاً على الطيب كما هو المدعى مع انه من الواضح عدم الوحوب .

الموع الثالث مالو أجر نفسه للنيابة عن الغير فصار مستطيعاً بمال الاجارة فهي المتش والعروة لزوم تقديم الحجج البايبي ان كان الاستيجار للنسبة الاولى .

ويستفاد من العدة عدم كونه في حال الابحار مستطيعاً وقد صرح به السيد في العروة وطاهرهما . به اذ كان في حال الابحار مستطيعاً لا يحور ان يوحى به للنيابة مع به لا يتم على اطلاقه فانه اذ لم يكن الاستيجار لخصوص النسبة الاولى ولم يكن هناك انصراف اليها من كان الاستيجار سحر لاطلاق او مع التصريح بعدم اختصاص بالنسبة الاولى لامحال للمناقشة في الحوار لعدم المانع - ح - بوجه فانه لا تراحم بين الامرين اصلاً .

نعم فيما اذ كان الاستيجار لخصوص النسبة الاولى - تصريحاً او انصرافاً - لا ووجه لحوار نيابة وان قلنا بحوار احد الاحرة على الواجب اليه - في التعمدي - كما هو الحق - وذلك لان مورد تلك المثلة ما اذا اتى لاحر الواجب المذكور نفسه - عاة الامر تعلق عرص عقلائي للمستأجر بذلك حتى تصح الاحارة وبدل لاحرة وامامها فالمعروض ان العمل للمستأجر عليه هو الحجج البايبي الذي مرجعه الى لزوم الاتيان بنيابة عن الغير ولا حرة انما تقع في مقابل هذا فما هو الواجب عليه لانتفع في مقابلته الاحرة وما تقع في مقابلته لاحرة غير واجب عليه ومن المعلوم انه لا يمكن الجمع بين الامرين لعدم صلاحية حج واحد لان يقع عن نفسه وعن غيره فالمقام لا يرتبط بتلك المسئلة اصلاً هذا د كان الاجير مستطيعاً وامداداً لم يكن مستطيعاً بل صار كذلك بمال الاجارة فقد عرفت به حكم فيه بتقديم الحجج البايبي وقد علم بعض لاعلام في الشرح بانه يجب عليه تسليم العمل للمستأجر عليه الى من يسحقه كما لو أجر نفسه لغير الاعمال من الساء والحيطة

فان وجوب تسليم ما عليه من الاعمال بسوى وجوب الحج ويراجعه .
 ويرد عنه ان لزوم تسليم العمل المستأجر عليه الى من يستحبه وان كان
 لامحال للاشكال فيه لا ان المعروف انه يكون هنا وجوب اخر وهو وجوب حجة
 الاسلام المشروط بالاستطاعة الحاصلة بمال الاجارة فهما وجوبان تحقق احدهما
 بالاجارة والاخر بالاستطاعة ولا يمكن الجمع بينهما في مقام الامتنان والكلام اما هو
 في وجه تقدم الحج البياني على الحج عن نفسه ومن المعلوم ان لزوم تسليم العمل
 في باب الاحارة لا يصلح لان يكون وجهاً لمقدم فقد التعليل غلب .

وقد ذكر في «المتمم» في مقام بيان وجه التقديم ان وجوب حج السادة
 سبه في هذه نسبة المحتق بالاحارة يكون مانعاً عن الاستطاعة السرية التي هي شرط
 وجوب حج الاسلام وان كانت الاستطاعة المادية حاصلة .

ويرد عليه انه ان كان المراد من الاستطاعة السرية التي يكون وجوب حج البيانة
 مانعاً عنها هي تحلية الرب واعتيان الطريق وعدم وجود مانع فمن الواضح ان
 وجوب حج السادة لا يكون مانعاً عنها نعم صارت الاستدانة موحدة لتحقق الاستطاعة
 المالية فقط نعم يمكن فرض ذلك فيما اذا كان اعتيان الطريق بيد المستأجر بحيث
 لو اقبل السادة وتحقق الاستيجار لكان الطريق عبر مفتوح واما كون نفس الاستيجار
 مانعاً عنه مطلقاً فلم يعلم وجهه .

وان كان المراد منها كون منفعة طي الطريق في السنة الاولى ومنفعة الاتيان
 بالاعمال والمساكن معلوكة للمستأجر ومع المملوكة له لا يتقدر الاجير على الاتيان
 بالحج لنفسه وذلك كما ان ملك منفعة نفسه في زمان حاص للمستأجر فانه لا يجوز له
 ان يصرفها ولو في نفسه ومصلحته فتقول ان عدم القدرة ولو في المثال مسموع وعدم الجوار
 فيه اما هو لاجل انه لا يكون في مقابل الاستحار الذي يجب الوفاء به وجوب آخر واما
 في المقام هي مقابل وجوب الوفاء بمقتد الاحارة وجوب الحج عن نفسه لتحقق شرطه

وهى الاستطاعة المالية ولوسيب لاجارة .

ثم انه على فرض وجوب التقديم هى المس ان هذا لتقديم انه هو فم اذا
كان لاسبحار لاسه لاولى ومفهومه انه اذا لم يكن الاستيجار لخصوص هذه انسه
لايد من تقديم حجة الاسلام مع انه فى هذا الفرض لانهب التقديم مطلقا لانه دا عم
بانه اذا صرف الاستطاعة فى حجة الاسلام لا يكون قدراً على الحج السبى فى السبى
الآتية لايبنى محال للتقديم فى هذه الصورة بل لاند من الاتيان بلحج السبى كما لا يحى
الفرع الرابع مالو ح مع عدم كونه مستطياً فانه لا يحى عن حجة الاسلام
بل يحب عليه الحج بعد ما صار مستطياً وفيه فرضان: الاول ما ذا حج لفسه تسكماً
بمعوان الاستحباب والثانى ما اذا حج لغيره سبة سواء كان ترعاً او مال الاجارة
والمشهور المعروف فى كلا الفرضين عدم الاجراء بل فى الجواهر بالاحلاف حده
فى شىء من ذلك بل يمكن تحصيل الاجماع عليه .

وبدل على عدم لاجراء فى كلا الفرضين اطلاق مثل الاية لشريعة فان مقتضاه
انه مع حدوث الاستطاعة وتحققها يحب الحج من دون فرق من حج قبل مع
عدم الاستطاعة ومن لم ينحقق منه الحج بعد وليس فى مقابل لاطلاق ما يوجب
لتقييد خصوصاً فى الفرض الاول الذى لم يرد فيه رواية اصلا نعم يمكن استعادة حكمه
من بعض الروايات الدالة على الاجزاء كما يأسى .

واما الفرض الثانى فقد ورد فيه طائفتان من الاخبار .

الاولى ما يدل على عدم الاجراء مثل رواية آدم بن على بن ابى الحسن - عليه السلام -
قال من حج عن انسان ولم يكن له مال يحج به احزاب عنه حتى يورقه لله ما يحج
به ويحب عليه الحج . (١) وفى المستمسك بدل آدم «مرازم» لكن فى الوسائل
والتهذيب الذى رواها صاحب الوسائل عنه هو آدم وهو محمول وكذا الراوى عنه

وهو محمد بن سهل لم تثبت وثوقه وجبر الضعف بالاشتهار انما هو فيما اذا علم استناد المشهور الى الرواية الضعيفة وموافقة المشهور لادلالة لها على الاستناد بوجه احتمال ان يكون مستندهم في المقام هو طلاق مثل الآية الشريفة .

ورواية بن بصير عن ابي عبد الله - عليه السلام - قال لو ان رجلاً ممرأ حجته رحن كانت له حجته فان ايسر بعد ذلك كان عليه الحج . (١) بناء على ان يكون المراد من قوله . حجته رجل هي اسباب الرجل اياه كما يظهر من صاحب لوسائل حيث انه اورد لرواية في باب من حج دنأ عن غيره وان كان يعمده قوله : كانت له حجته وان ظاهره وقوع الحج لنفسه .

الثالثة ما تدل على الاجراء مثل صحيفة معاوية بن عمار عن ابي عبد الله - عليه السلام - قال : حج لضروره بحري عنه وعن حج عنه (٢) وصحيفته لاحرى قال : مثلث اما عبد الله - عليه السلام - عن رجل حج عن غيره بحريه ذلك عن حجة الاسلام ؟ قال : نعم . (٣) بناء على ان يكون المصير في «بحريه» راجعاً الى النائب كما هو الظاهر لا لمبوب عنه .

وصحيفة حميل بن دراج عن ابي عبد الله - عليه السلام - في رجل ليس له مال حج عن رجل او احجه غيره ثم صاب ما لا هل عليه الحج ؟ وقال : بحري عنهما جميعاً . (٤) ولو حمل قوله : او احجه غيره على استيجاره للبيان عن الغير كما عرفت في رواية ابي بصير فالفرق - حج - بينه وبين قوله : حج عن رجل مع شراكهما في وقوع الحج بنية هو كون البينة في الاول تبرعية وفي الثاني بالاستيجار ومال الاحارة وعليه

(١) ثل ابواب وجوب الحج وشرائطه الباب ثل واحد والعشرون ح - ٥

(٢) ثل ابواب وجوب الحج وشرائطه الباب الرابع والعشرون ح - ٢

(٣) ثل ابواب وجوب الحج وشرائطه الباب اربع والعشرون ح - ٤

(٤) ثل ابواب وجوب الحج وشرائطه الباب لواحد والعشرون ح - ٦

فمرجع الضمير في قوله يجري عنهما هو النائب والسبب عنه وهذا بخلاف ما لو كان المراد من قوله أحجه غيره هو احتجاج لدل اياه ببذل مقد ر لاستطاعة منه بشكل المراد من ضمير النشبة - حيثئذ - ولما احتمال كون مرجع ضمير النشبة على التقدير الاول - مع الرجلان السبب عنهما في غاية البعد .

وكيف كان فربما يقال في مقام الجمع بين لطائفتين من روايات الاحراء صريحة في الاحراء وعدم وجوب الحج ثانياً ولما روايات عدم الاحراء فهي طاهرة فيه ومقتضى الجمع هو الحمل على الاستصحاب .

ويدفع هذا القول لمصاعاً الى انه لم يتبع في روايات عدم الاجراء التعبير بصيغة الامر حتى يحمل على الاستصحاب بل السير الواقع هو الوجوب او ان عليه الحج ودعوى انه لا مانع من حمل التعبيرين ايضاً على الاستصحاب لان الواجب اللغوي الذي هو بمعنى الشك اعم من الاستصحاب وكذا قوله ، عليه الحج انه ايضاً لا ينافي الاستصحاب .

مدفوعة بانه في البين فربة لامحال معها الا للحمل على الوجوب وجمعها بصاً فيه وهو تعليق الوجوب وسجوه على اليسار والاستطاعة في الروايتين ضرورة ان الاستصحاب لا يدور مدار الاستطاعة اصلاً بل الحج منحب في كل سنة بالاصافة الى التسكع كما لا يخفى والروايتان صريحتان في الوجوب ولاوجه لحملهما على الاستصحاب كما لا يخفى .

والعمدة ان الطائفة الثابتة معرض عنها عند الاصحاب لم يذهب اليها احد منهم بل تسلموا على خلافها ولو كانت الطائفة الاولى معتبرة من حيث السد لا يمكن ان يقال بوقوع لتدريس بين الطائفتين وكون الترحيح مع الاولى لموافقها للشهرة الفتوائية وعلى اي حال لا محيص عن الحكم بالعدم .

مسئلة ٣٨ - يشترط في الاستطاعة وجود ما يعمون به عياله حتى يرجع والمراد بهم من يلزمه نفقه لزوجاً عريضاً وان لم يكن واجب النفقة شرعاً (١)

(١) يقع لبحث في هذه المسئلة في مقامين .

الاول في اصل اعتبار الشرط فنقول الظاهر اتفاق العناوي عليه وفي الحواهر .
بلا خلاف احده فيه بل ربما ظهر من بعضهم الاحماع عليه ولكن الظاهر انه لامحال
لحمل الاحماع دليلاً بعد احتمال كون مستند المحميين بعض لوجوه الآية التي .
عملياً به لا يتحقق الاستطاعة بذاته فان قوله ^{عليه} في تفسيرها ان يكون عبده
مباح به او اد قدر عسى ما يباح به لا يكون المتعاقب منه عرفاً الا كون ذلك رائداً
على بقاء عياله وان كان مقتضى الحمود خلاف ذلك .

ومنه وهو العمدة دليل على الحرج فانه اد كان مقتضى هذ الدليل عدم وجوب
الحج ذا كان حرجاً من جهة فندان الدار والاثاث والكتب وبحوها هي لمقام يتحقق
الحرج بطريق اولي ضرورة ان ايجاب الحج عليه مع عدم الاتفاق وحتياهم عليه
يكون حرجياً بلا اشكال .

ومنها ان حفظ نفس العيال واجب ووجوه اهم من وجوب الحج بلا شبهة
فيتقدم عليه .

ويرد عليه ان هذا الوجه احص من المدعي لاختصاصه بما د كان ترك الاصل
موجباً لتحقيق الهلاك وتلف النفس والمدعى اعم من ذلك .

ومعنا ان الاتفاق واجب شرعاً ومع تراحم هذ الوجوب لوجوب الحج يكون
هذا الوجوب متقدماً لاشترط وجوب الحج بالقدرة الشرعية المستتية مع وجود
واجب آخر مراحم .

وقد تقدم في مسئلة تراحم الدين والحج بطلان هذا المسمى وان وجوب الحج
لا يكون مشروطاً بالقدرة الشرعية وانه عند التراحم لا بد من ملاحظة ما هو الاهم ومع عدمه
فالتحجير مع ان هذا الدليل على تدبر ما بينه يختص بما اذا كان العيال واجب النفقة شرعاً

ومنها رواية أبي الربيع الشامي قال سئل أبو عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل: **وَلَهُ عَلَى النَّاسِ حَجُّ الثُّبُوتِ** من استطاع إليه سبيلاً فقال ما يقول الناس؟ قال سئل له: الرد والراحلة قال قتل أبو عبد الله عليه السلام قد سئل أبو حمزة عليه السلام عن هذا فقال هلك الناس أداً، لأن كل من كان له رد وراحلة قدر ما يثبت عياله ويستعني به عن الناس يهلك إليهم فيسلمهم إياه لقد هلكوا أداً فقبل له بعد السيل؟ قال: قتل: السعة في المال إذ كان يحج ببعض ويبقى بعضاً لثبوت عياله، ليس قد فرض الله الركاكة فم يجعلها الأعلى من يملك مائة درهم - (١) -

و لمناقشة في السند باعتبار أبي الربيع الشامي حيث انه لم يوثق في كتب الرجال مدفوعة بأنه يكفى في وثاقه وقوعه في بعض أساليب كتاب التفسير لعل في إبراهيم التيمي المشتعل على توثيق جميع روايته بحجوعاً خصوصاً مع رواية ابن محبوب عنه بواسطة حازم وهو من أصحاب الإجماع وان نقشنا في ذلك في بعض المقامات .

والمراد بقوله - ع - لقد هلكوا أداً هل هي الهلاكة بمعنى تلف النفس أو وقوعهم في مشقة شديدة وحرج شديد وكيف كان فلا إشكال في دلالة الرواية على اعتبار نفقة لعيال رائداً على نفقة الحج

المقام الثاني في المراد من العيال الذي يشترط في الاستطاعة وجود ما يؤمن به إياه و به هل هو خصوص من تحب نفقة على المستطيع أو الأعم منه ومن تلزم نفقته عليه بالزوم العرفي كالإحسان الصغير والكبير الذي لا يتقدر على التكسب وإدارة معاشه؟ لاحياء في أن مقتضى بعض الوجوه المتقدمة في المقام الأول هو اختصاص ولكن مقتضى بعضها لآخر عدم ذلك كقاعده نفى الحرج حيث أنها لا تختص بذلك بل تحرى في مثل المثالي وكذلك الرواية من المال المأخوذ فيها يكون المراد

مسئلة ٣٩- الاقوى اعتبار الرجوع الى الكفاية من تجارة او زراعة او صعة او صمعة عليك كسنان ودكان ونحوهما بحيث لا يحتاج الى التكتف ولا يقع في الشدة والجرج ، وبكفى كونه قادراً على التكسب اللائق بحاله ، او التجارة باعتباره ووجهته ولا يكفي ان يمضى امره بمثل الركاة والخمس وكذا من الاستعطاء كعقبر الذي من عادته ذلك ولم يقدر على التكسب ، وكذا من لا يفتاوت حاله قبل الحج وبعده على الاقوى ، فاذا كان لهم مؤنة الذهاب والاياب وبقية لهم لم يكونوا مستطعين وليرجعهم عن حجة الاسلام (١)

منه م هو لمتهم عند العرف ولا يكون متبداً بمن تجب بعفته شرعاً لعدم الدليل على التبيد وما ذكرنا من اختصاص بعض الوجوه المستندة مرجعه الى عدم دلالة على ازيد من ذلك لا به يدل على عدم في غيره كما لا يخفى .

وعليه وللمراد بالعيال كما في المتن ما يشمل العيال العرفي الذي تنزم بعفته عليه لروماً عرفياً ولكن الظاهر اختصاص ذلك بما اذا كان الشخص مراعباً للروم لعرفي ومنفصلاً على عياله كذلك خارجاً واما اذا لم يكن كذلك بل كان في البيس مجرد الروم العرفي من دون ان يكون هناك اتفاق في الخارج ولا محال لاعتبار وجود بعفته صلاحاً ولعل التعبير بوجود ما يمتون به عياله طاهر في تحقق الاتفاق العرفي كما لا يخفى .

(١) يقع الكلام في هذه المسئلة ايضاً في مقامين :

المقام الاول في اصل اعتبار الرجوع الى الكفاية وانه مع عدمه لا يجب الحج فالمسوط الى اكثر القدماء هو الاعتبار قال شيخ - قدس - في المسوط : « والراد والراحلة شرط في الوجوب والمراعى في ذلك بعفته ذاهباً وحائناً ، وبمحطه لكل من يجب عليه بعفته على قدر كفايتهم ، ويفصل معه ما يرجع اليه يستعين به على امره او صاعاً يلتجى اليها فان كان صياح او غنار او ممكن يمكنه ان يرجع اليه ويكون قدر كفايته لزمه . . . » ونسب ذلك الى طاهر الصدوق والشيخ المفيد والحلي والناصبي وبني زهرة وحمرة وسعيد ، بل عن الخلاف والفتية اجماع الامامية عليه .

ولكنه قل المحقق - قدمه - في محكي المعتبر: «الرجوع الى الكفاية ليس شرطاً
ونه قال اكثر الاصحاب» واحتاره العلامة في القواعد وشرحها في جامع لمقاصد ومن
التأخرين صاحب الحقائق وبعض آخر وكيف كان فالمسئلة خلافية ولاجل الامحال
للتمسك فيها بالاجماع اصلا مع انه على تقديره وعدم وجود الخلاف لما كان للاجماع
اصالة بعد الظن بان مستند المحميين انما هو بعض الوحوه لانية انى استدل بها
على الاعتار وهي :

١ - عدم صدق الاستدانة المفردة بمثل ان عبده ما يبيع به بدون قدر الكفاية
بعد الرجوع كعدم صدقها بدون بقية العيال في المسئلة المتقدمة فهن التأخر لدى
يكون رأس ماله بمقدار مصاريف الحج واداحج ورجع لا يقدّر على التجارة بوجه
بل يصار الى ان يستعطي من العيرون بمديده الى الناس يصدق عليه ان عبده ما يبيع به
وهو رأس المال الذي لا يقدّر بدونه على التجارة والتعيش من طريق التكسب الظاهر
عدم الصدق .

٢ - قاعدة في العسر والحرج فانه لاشبه في تحقق الحرج في المثال المتقدم
اذا وجب عليه صرف رأس المال في الحج والرجوع مع فقدان رأس المال وتوقف
اعاشته وتجارته عليه كما هو ظاهر فهذه القاعدة نافية للوجوب مع الرجوع لالى
كفاية .

٣ - الروايات الدالة على ذلك وهي كثيرة :

صها رواية ابي الربيع الشامي المتقدمة في المسئلة السابقة بقاء على دعوى
كون دليها وهو قوله : ويغنى بعضاً لقوت عياله لا يحصى بقوته في خصوص مدة عبة
المعيل وطول سفره في الحج بل اعم منه ومن القوت بعد الرجوع من الحج وهو
لا يتأنيق الاعلى اعتبار الرجوع الى الكفاية كاعتبار العفة في مدة العبة .

ولو نوقش في ظهور الدليل في الاعم نظراً الى دعوى ظهوره في خصوص

دفعه في مدة العيبة خصوصاً مع عدم التعرض لقوت به ولو كان المراد هو لأعم
 لكان اللزم المصريح به أيضاً أو عدم ظهوره في الأعم وان لم يكن ظاهراً في الخصوص
 أيضاً يقول ان الرواية قد رواها المصنف - قدس - في المصنفه سحواً آخر يكون منتصاه
 اعسر الرجوع الى الكفاية ونوصيحه صاحب الوسائل بعد ان روى الرواية بالسحو
 لمتقدم عن الكليني - قدس - قال : «ورواه الشيخ بإسناد عن محمد بن يعقوب ،
 ورواه الصدوق بإسناد عن أبي الربيع الثمالي ، ورواه في العلل عن محمد بن موسى
 بن المنوكل عن عبد الله بن جعفر الحميري عن أحمد بن محمد عن الحسن بن محبوب
 مثله ، ورواه المصنف في المصنفه عن أبي الربيع مثله إلا أنه زاد بعد قوله « ويستعمل
 به عن الناس يحب عليه ان يحج بذلك ثم يرجع فيمثل الناس بكفه فذلك اذا تم
 ذكر تمام الحديث وقال فيه يتوث به نفسه وعياله » .

ويستعد منه ان الرواية قد رواها المشايخ الثلاثة مسندة بالسحو الاول وان المصنف
 - قدس - قد تعدد نقل الحديث عن أبي الربيع بالسحو الثاني وظهره لنقل عنه بسحو
 الارسان لحنو العارة عن ذكر كلمة «الاسد» وسحوها كما ان اظهر عدم كون
 ما نقله المصنف زيادة على السحو الاول بل القول المذكور انما هو بدل قوله يطلق
 اليهم فيسلمهم اياه لقد هلكوا اذا لانه زيادة واقعة به وبين قوله ويستعمله عن الناس
 لعدم المناسبة بين الزيادة وبين قوله بعدها يطلق اليهم صلا فلا يدان يكون المراد
 من لزيادة هي البدلية ووقوعه مقامه كما ان قوله : يتوث به نفسه وعياله بدل لقوله :
 لقوت عياله ، في دليل الرواية .

وكيف كان فلا اشكال في دلالة الرواية على - نقل المصنف - على اعتد الرجوع
 الى الكفاية وانه لا محال لوجوب الحج مع سؤال الناس بكفه اذا رجع
 وقد عرفت عدم دلالتها على نقل المشايخ الثلاثة على الاعتبار - ح - فهل هذا
 الاختلاف يرجع الى تعدد الرواية ويقتضي ديبال ناد في المقام روايتين ولا بد من

الجمع الدلالي بينهما على فرض امكان لجمع ومساعدة العرف والعقلاء ومعاملة قواعد باب التعارض على تقدير عدم امكان لجمع اوان لاختلاف المذكور لا يسبرم التعدد بوجه بل يوجب التردد عما هو الصادر من الامام عليه السلام وان الصادر هل يكون مطابقاً لما رواه المشايخ او لما رواه المعيد؟ الظاهر هو الثاني بل لا مجال للاحتمال الاول بعد كون الراوى واحداً وهو ابو الربيع الشامي .

وعليه فان قيل بعدم اعتبار نقل المعيد - فده - لكونه سحو الارسل وليس من قبيل لمرسلات المعصرة عددا وهي ملوكات الرواية مسندة الى الامام ومسونة اليه كما ذ قال المرسل : قال ، الامام - عليه السلام - كذا فان مثله كاشف عن توثيق الوسائط والا لوجه للاسناد المذكور كما لا يخفى وللازم الاحد بالرواية على نقل المشايخ فقط .

واما ان فسا باعتبار نقل المعيد - فده - بطراً الى ان الظاهر كون نقله بطراً الى نقل المشايخ وانه اما حذف الاسناد المذكور في كلامهم لانه نقل مستقل سحو الارسل فربما يقال بان مقتضى ترجيح اصالة عدم لقبصة الجارى في مثل المقام هو ترجيح نقل المعيد المشتمل على الريادة والحكم باعتبار الرجوع الى الكفاية الان الظاهر به لا مجال له في المقام - وسلمنا الترجيح المذكور في مورد - ودلت لان مورده ما اذا دار الامر بين الريادة والقبصة كما اذا اشتمل حد لتقليد على زيادة دالة على حكم رائد وكان الاخر فاقد لتلك الريادة واما في المقام فلا يكون الامر دثراً بينهما لما عرفت من ان تعبير صاحب الوسائل بالريادة في نقل المعيد في غير محله لان نقل المشايخ مشتمل على حملات بعد قوله عليه السلام : ويستعنى به عن الناس ونقل المعيد مشتمل على حملات آخر مكان تلك الحملات فلا يكون الامر دائراً بين الريادة والقبصة .

ودعوى عدم كون الحملات المذكورة في نقل المشايخ مشتملا على حكم

رائد بخلاف الحملات المذكورة في نقل المعبد فانها تشتتل على حكم رائد وهو اعتبار الرجوع الى الكفاية .

مدفوعة بان الامر وان كان كذلك الا ان الملاك في ترجيح اصالة عدم الريادة على اصالة عدم التقيصة ليست هذه الريادة بل ردة المسارة والحمة والكلام ولكلمه بشرط ان لا يكون محرد المسارة فقط بل ذا اعلى امر رائد فلامحل للترجيح في المقام . فانقدح من جميع ما ذكرنا انه لامحل لاستعادة الاعتناء من الرواية وان قلنا بوثاقة ابي الربيع واعتناء نقل المعبد وترجيح اصالة عدم الريادة على اصالة عدم التقيصة .

ومنها مرواه الصدوق في الحصال باساده عن الاعمش عن جعفر بن محمد -عليه السلام- في حديث شرايع الدين قال : وحج البيت واجب على من استطاع اليه سبيلا وهو الراد والراحلة مع صحة البدن وان يكون للسان ما يحلله على عياله ، وما يرجع اليه بعد حجه . (١) .

ودلالها على اعتناء الرجوع الى الكفاية في الاستطاعة الموجبة للحج وصحة ولكنها ضعيفة من حيث السند .

ومنها رواية عبد الرحيم النصير عن ابي عبد الله -عليه السلام- قال مثله حصص الاعور وان اسمع عن قول الله - عز وجل - وقفه على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا قال ذلك القوة في المال واليسار قال فان كانوا موسرين فهم ممن يستطيع الحج ؟ قال : نعم الحديث . (٢)

ومثلها رواية عبد الرحمن بن الحجاج قال سئلت ابا عبد الله -ع- عن قوله تعالى

(١) ثل ابواب وجوب الحج وشرائطه ثلث التاسع ح - ٤

(٢) ثل ابواب وجوب الحج وشرائطه ثلث الباب التاسع ح - ٣

ولله على الناس حج لبيت من استطاع اليه سبيلاً قال : المصلحة في البدن والقدرة في ماله (١) ودلالتها على اعتبار الرجوع الى الكفاية انما هو باعتبار ان عاوين القوة في المال والقدرة فيه و ليسر لانكاد تتحقق بدون الرجوع المذكور

ولكن الظاهر - كما افيد - ان هذه العاوين دلت مراتب ولا ظهور فيها في المرتبة التي تكون رتبة على الراد والراحلة المفصلة بهما الاستطاعة في حيلة من الروايات المفصلة بحيث يتحقق المعارض والاختلاف بينهما كما لا يخفى .

ومنها صحيحة دريغ المحاربي عن ابي عبد الله - عليه السلام - قال : من مات ولم يحج حجة الاسلام لم يسمع من ذلك حاجة تجحف به او مرض لا يتيق فيه لحج او سلطان يمنعه فليمت يهودياً او نصرانياً . (٢)

واورد على الاستدلال بها بان الاجحاف امر مشكك ذو مراتب وما ورد من تفسير الاستطاعة بالراد والراحلة مفسر لهذا العنوان فيعلم منها ان المراد من عدم حصول الاجحاف هو كونه واحداً للزاد والراحلة لو لم يرد دليل تعبدى آخر على اعتبار وحدانية رائداً على ذلك .

والجواب عن هذا لا يبراد ان وحدانية للراد والراحلة مأخوذ في موضوع المصلحة ضرورة ان المراد من قوله من مات ولم يحج حجة الاسلام ليس مطلق من ام يحج بل خصوص المستطيع وهو الواحد الراد والراحلة لامحالة وبعبارة اخرى ظاهر معروض السؤال ثبوت مقتضى للوجوب وتحقق المانع عن العمل بدعوة ان غير المستطيع لا يكون له مانع عن الحج بل عدم صدور الحج عنه لعدم تحقق مقتضى .

فاذا كان وجود الراد والراحلة معروفاً في اصل الموضوع فلامحالة يكون المراد من الحاجة المحيطة مثل نفقة المبال في مدة العيية ونفقة نفسه وعياله بعد

(١) تل ابواب وجوب الحج وشرايطه الباب الثامن ج - ١٢

(٢) تل ابواب وجوب الحج وشرايطه الباب السابع ج - ١

الرجوع فالانصاف صحة لاستدلال بهذه الرواية لتماميتها من حيث السند وللدلالة.
ومنها مذكروه صاحب مجمع البيان في دليل قوله تدلى : والله عني الناس
حج البيت من استطاع اليه سبيلا من قوله : المروى عن ثمنا (عليهم السلام) انه
لزاد والرحلة وعتة من ثمره نعتة والرجوع الى كنية ما من مال ، وصياح او حرفة
مع الصحة في النفس وتحلية الدرب (السرب) من المواعع وامكان المسير . (١) .

والظاهر عدم كونها رواية ولو مرسلة بل اما هو استساق له من ملاحظة
الروايات لو ردة في الباب فلا يصح للاستدلال به بوجه

ومنها صحيحة مارون بن حمزة الفتوى عن ابي عبدالله - عليه السلام - في رجل مات
ولم يحج حجة الاسلام ولم يترك الا قدر بقعة الحج وله ورثة قال : هم احق بميراثه
شاؤا اكلوا وان شاؤا حجوا عنه . (٢) .

ومثلها صحيحة معاوية بن عمار عن ابي عبدالله - عليه السلام - في رجل توفي وارصى
ان يحج عنه قال ان كان ضرورة من جميع المال انه بمسرة الدين الواجب ، وان
كان قدر حج من ثلثه ، ومن مات ولم يحج حجة الاسلام ولم يترك الا قدر بقعة
الحمولة وله ورثة فهم احق بما ترك فان شاؤا اكلوا وان شاؤا حجوا عنه . (٣) .
ودلالتهما على اعتبار الرجوع الى الكفاية انما هو باعتبار الحكم بعدم وجوب
الحج على الورثة اذا كانت التركة بمقدار بقعة الحج فبملم من ذلك انه يعسر في الوجوب
على المورث مر رائد على ذلك وهو الرجوع الى الكفاية .

ولكن ورد في هذا المجال رواية اخرى وهي صحيحة صريحا الكناسي قال
سئلت ابا حمزة - عليه السلام - عن رجل عليه حجة الاسلام يدر يذرا في شكر ليحجر به

(١) ثل ابواب وجوب الحج وشرائطه باب التاسع ح - ٥

(٢) ثل ابواب وجوب الحج وشرائطه باب الرابع عشر ح - ١

(٣) ثل ابواب وجوب الحج وشرائطه باب الخامس والعشرون ح - ٤

رجلا الى مكة فمات الذي نذر قبل ان يحج حجة الاسلام ومن قبل ان يفي بنذره الذي سار قال : ان ترك مالا يحج عنه حجة الاسلام من جميع المال ، واحرج من ثلثه ما يحج به رجلا لنذره وقدموه بالنذر ، وان لم يكن ترك مالا الاقدر ما يحج به حجة الاسلام حج عنه بما ترك ، ويحج عنه وليه حجة النذر اما هو مثل دين عليه (١) وظهرها تمين وجوب الحج في الفرض المذكور في الروايتين الذي حكم فيه بعدم الوجوب وتخير الورثة بين فعل الحج وتركه .

ولكن لظاهران مورد هذه الرواية نفرية قوله : عليه حجة الاسلام صورة استقرار الحج على الرجل وعليه فمقتضى الجمع بين هذه لرواية والرويتين حملهما على صورة عدم الاستقرار وعليه فتدلال على اعتبار الرجوع الى الكفاية لانه لو دللت لكان اللزم على الورثة الحج مع عدم كون المترك الاستعداد خصوص نفقة الحج لا ان يقال ان عدم الوجوب في الفرض المذكور ليس لاحل عدم تحقق الرجوع الى الكفاية بل لاجل عروض الموت للمورث لكشف عن عدم وجوب حجة الاسلام فان المستطاع لومات في سعة الاستطاعة قبل ان يحج لا يجب عليه حجة الاسلام ولو كان شرط الرجوع الى الكفاية منحصراً بالصفة اليه فعدم الوجوب في مورد الرواية لعله كان لاجل الموت لا لفقدان الرجوع اليها كما لا يخفى .

هذا ولكن الظاهر عدم اختصاص موردما بما اذا عرض لموت في سعة الاستطاعة بل مقتضى الاطلاق الشمول لما اذا عرض بعدها غاية الامر حل الاستطاعة الحاصلة عن الرجوع الى الكفاية وعليه فالعرق بين الموردين اختصاص مورد صحيحة صريح بما اذا استقر عليه حجة الاسلام ومن الممكن اعتبار الرجوع الى الكفاية في تحقق الاستقرار فتدبر .

هذا ولكن ربما يناقش في اصل دلالة الروايتين بان غاية معادهما ان وجدانه

(١) تل ابوب وجوب الحج وشرايطه كتاب النافع والعشرون ج ١

لنفقة لحج فقط لا يكفى في وجوب الحج عليه بل يعتبر وحدانه رائداً على ذلك
واما اعتناز وحدانه لمقدار الرجوع الى الكفاية فلا دلالة لهما عليه ولعله يكفى كونه
وحداً بثقة لعيال لى زمان عوده الى وطنه رائداً على نفقة حجه فتدبر .

العقار الثانى في انه بعد اعتناز الرجوع الى الكفاية في الجملة هل يجب
الحج على تغير لدى يعيش من الزكوة او على طالب العلم الذى يعيش من سهم
الامم (ع) او على السيد الذى يستحق سهم السدة ويعيش به وامثلهم وطرح البحث
فيهم يمكن ان يكون على سبيل البحث الكسوى بان كمال البحث في به هل يعتبر فيهم
الرجوع الى الكفاية ايضاً اولاً يعتبر فيهم كما في الاستطاعة الدلية حيث عرفت انه
لا يعتبر فيها الرجوع الى الكفاية ويمكن ان يكون على نحو البحث الصغرى بان
كامل البحث في انه بعد اعتناز الرجوع الى الكفاية مطلقاً هل يحقق الرجوع اليها
بالصفة ليهم ام لا ، يستفاد من السيد في العروة الاول كما ان ظاهر نش هو الثانى .

وكيف كان وللامر ملاحظة الاداة فنقول : ان قلنا بان الدليل على اصل اعتناز
الرجوع الى الكفاية هي قاعدة نهي المسرو الحرج واللامر ان يقل بعدم اعتنازه في
المورد المذكوره ومثله لعدم كون وجوب الحج في مثله مستلزماً للمسرو والحرج
فاذا فرض ان طائفاً من طلاب العلم مع كون اعاشته من طريق الرواتب التى هي من
الحمس نوعاً صار مستطيفاً بسبب لارث بمقدار نفقة الحج والعيال في مدة معينة
فقط لا يكون يحاب الحج عليه مستلزماً للمسرو والحرج بعد كون اعاشته من الرواتب
الثابتة بعد الحج ايضاً .

ون قلنا بان الدليل على اصل الاعتناز هو كون الرجوع الى الكفاية مأخوذاً
في معنى الاستطاعة بحسب نظر العرف وانه لا يتحقق الاستطاعة بدونها فاللامر بالحكم
بعدم الوجوب في الموارد المذكورة لعدم تحقق الرجوع الى الكفاية ولزوم كونه
ملاكاً لما استعين به على لاعاشته بعد الرجوع ويستغنى به كما هو المقصود

وان قلنا ان الدليل هي لروايات الواردة في الباب فمقتضى رواية ابى الربيع الشامي المتقدمة على نقل المعيد - قدم ايضاً عدم الوجوب لصراحته في ان المراد بالاستتاعة هي السعة في المال نحو يبقى نصفاً يقوب به نفسه وعياله وظهرها باعتبار ذكر النفس هو التوث بعد الرجوع ومن المسموم عدم تحقق السعة بعد المعنى في مثل الموارد المذكورة كما لا يخفى ولكن قد عرفت عدم ثبوت هذا النقل كما ان مقتضى ما ورد مسابله على ان المراد من الاستتاعة هي لقوة في المال او القدرة فيه او البسر او مثلها من لتعريفات هو عدم الوجوب سواء على عدم تحقق هذه المعنيين في مثل الموارد المذكورة لكذلك عرفت انه محل تأمل واشكال لتفسير السعة بالمراد والراحلة وبصفة العيال فقط في رواية ابى الربيع عسى نقل المشايخ الثلاثة على ما مر.

هذا وقد عرفت ان العمدة في لروايات هي صحة دريغ المحاربي المتقدمة المشتملة على قوله لم ينفعه عن ذلك حاجة نحيف به ومن الظاهر انه مع وجود ما يستغنى به من مثل الركوة والحمس لا يكون في اليأس حاجة نحيف به لارتداد حاجته وعلى ما ذكرنا فالظاهر وجوب الحرج في المورد المذكورة وشها كالتقير الذي يعيش بالصدقة المشتملة بالاستعفاء والاحد والاعتقاد بهما كما ان الظاهر عدم محدودية ذلك بالعمر والسعة او مثلها بل الملاك عدم وجود الحاجة المحجمة ولو فرض تحقق الحاجة الكذائية على خلاف لغاده بعد الرجوع من الحرج لا يكشف ذلك عن عدم وجوب حجه وعدم كونه حجة لاسلام كما لا يخفى .

وقد صادف هذا الزمان مع حاجة عظيمة وحادثة مؤلمة ينبغي ان يسبل لاحتها بل الدموع الدّم وهي المصيبة الكبرى التي ابتلى بها المسلمون في جميع قطار العالم بل غير المسلمين من المستضعفين وهي ارتحال سيدنا لاسناد الاعظم الامام الحميد الماتى سقدس سره الشريف - بعد دورة قليلة من المرض والكسالة الذي اضطره الى العمل

الحر حتى وكان ذلك ليلة الأحد آخر شوال الحكرم من سنة ١٤٠٩ من الهجرة السوية على ملاحمهم آلاف النساء والتحية وبعد ان اطلع الناس على هذه المفاجعة من طريق لادعة صبيحة يوم الأحد صاروا حيارى سكارى وكانهم قد اخذ منهم ما هو احب الاشياء اليهم او قد قضوا من له حق الحياة والهداية عليهم وهو كدلت فانه وضع عنهم اصهرهم والاعلال التي كانت عليهم وانقذهم من الصلاة ورجع اليوم الاسلام ونظامه وقد اسس لحكومة الاسلامية الحقيقية على مكتب التبعية الذي هو حقيقة الاسلام وبطلع قد حرروا من لصلال الذي كان محبباً لهم من جميع الجوانب واعادتهم الحرية والاستقلال ورجع يد الاستكبر والكفر عن هذه لملكه التي صارت مستعمرة للكفر في تمام بلادهم وكان يعمل منها لكفر وفي رأسهم الشيطان لكفر (امريكا) معاملة ملك امهم ومع الناس معاملة لعبد والاماء وكان سعيهم استعانة مع الاسلام وهدم اسسه ورفع مطهره حتى ابدلوا التاريخ الاسلامي الذي مدته لهجرة السوية بي تاريخ السيادة السوية لثلا يكون من الاسلام اثر ولا يثبت من رائحة صلاً وكان لامام لحميمي مقدسه هو الذي قابل لكفر وعرضه حتى استطاع حكومة الشاه العمل والاحبر الحبش واسس مكانه الحكومة الاسلامية بسنية على قوانين الاسلام وقد تمحل في هذا الرق مشقة كثيرة الحس والتعب وانواع التهمة والافتراء حتى ممن يستحل لدم والدين ويريق دسهما ولم يثبت في الحقيقة رايتهما خصوصاً الذين منهما . وبالحملة بعد اطلاع الناس على هذه الحادثة عبر العترة عائلوا دكا كيمهم ورفضوا اليد عن مشعلهم وفي ثلاثة ايام التي وقع فيها التوديع والتشيع والتدين اجتماع ما يزيد على عشرة ملايين من العاصمة والمدن المختلفة الداخلية والخارجية وكل يوم منها ومن الايام التي بعدها والان حارس الايام كانه يوم العاشر الذي وقع فيه قتل حدة الحسين ولاده و نضاره - عليه وعليهم السلام - فمن محل جنموا فيه لاقامة العراء واجتماع سبارة مشقة على الصرب على الرؤس والصدور والكاء والصحة ومن لمحات لندى ليس له في التاريخ نظير انه لاجل شدة لاردحام وتكاثر الانام

مسئلة ٣٠ - لايجوز لكل من الولد والوالد ان يأخذ من مال الآخر ويحج به ، ولايجب على واحد منهما المدل له ، ولايجب عليه الحج وان كان فقيراً وكانت ثقته على الآخر ولم تكن نفقة السمر ازيد من الحضر على الاقوى . (١)

لم يتمكن من تدوين الامام الائمة ساعات كثيرة بعد تدابير مخصوصة ولاستعدة من لقوى الاسطامية والان بعد مصى خمسة ايام يكون قره محاطاً باللس ولايرال يكون محتماً عنده ما يريد على مائة الف في كل آن وكان الس قد سوا هلمهم وعيالهم وحتى انفسهم ولايتعكرون الا في فقدان امامهم ولايرون الا ذهاب جميع مايتعلق بهم من لدين والدنيا وانا سلتى هذه المصيبة الى صاحبها بقية الله الاعظم روحى واروح لعالمين لرب مقدمه العداء وارحوم كريمة لطفه وفصله وعديته لشاملة ان ينظر الى القلوب لمحروحة والابصار الدمة بظرة عناية ورأفة وتحن الى هذا النظام ولثورة بظرة تحكيم وتسييد والسلام عليه وعلى آتائه الطاهرين .

(١) لاختلاف في انه لايجوز للولد الاحد من مال الوالد ليحج به ولايجب على الوالد المدل له وتدل عليه القاعدة وكذا الروايات التى يأتى بعضها .

اما الخلاف والاشكال في العكس وهو احد الوالد من مال الولد للحج ووجوب اعطاء الولد له وعدم جوار الامتناع عنه فالاشهر بل المشهور - كما في الحوار - عدم لجور خلافاً للمحكى عن الهبة والخلاف والتهديد والمهدب وان كان بينها اختلاف من جهة التصريح بوجوب الحج على الوالد في الاولين وبالجوار في الاخير وفي التهديد التمسر به بأحد من مال الولد وهو محتمل للوجوب والجوار .

ولعمدة فيها عبارة الشيخ في الخلاف قال فيه في كتاب الحج في المسئلة لثامة : « اذا كان لولده مال روى اصحابنا انه يحب عليه الحج ويأخذ منه قدر كفايته ويحج به وليس للاب الامتناع منه وحال جميع فقهاء في ذلك دليلنا الاحمار المروية في هذا المعنى من جهة الخاصة وقد ذكرناها في الكتاب الكبير وليس فيها ما يحالفها

فدل على اجماعهم على ذلك وايضا قوله - عليه السلام - انت ومالك لايتك فحكم انك
الابن ما انت الاب وذا كان له فقد وجد الاستنابة فوجب عليه الحج »

والروية لابي رواه في كتابه الكبير هي صحيحة سعيد بن يسار الآتية والتعبير
بالجمع اما لما في محكي كشف المكنون من الرواية وان كانت واحدة لا انه رواها
في التهذيب ودرق ثلاثة طريق في الحج وهما طريق موسى بن قيس وطريق
حمد بن محمد بن عيسى وطريق في المكاسب وهو طريق الحسين بن سعيد واما
لار دة البصير الموافقة معها المشتملة على خصوصيتين احديهما عدم التعرض فيها
للحج و الثانية عدم الاشهاد على قوله - عليه السلام - انت ومالك لايتك اما الاول فلعدم
التعرض في شيء من الروايات لم يشك الحج غير رواية سعيد بن يسار واما الثاني فلحمل
الرواية لمشتملة على لقول المبرور دليلا آخر على مدعاه كما في الفارة المتقدمة.
واورد على دعواه الاجماع صاحب الحواهر بانه لم نعرف من وفقه على
ذلك غير المفيد وكيف كان فالروية ما رواه سعيد : قال قلت لابي عبدالله عليه السلام
الرجل يحج من مال ابنه وهو صغير قال نعم يحج منه حجة لاسلام ، قلت ويصدق
منه قال نعم ، ثم قال نعم الولد لو ولد له ارحلا احتصم هو ووالده الى لبي - عليه السلام -
فقصي ان المال والولد للوالد ، (١)

واورد بعض لاعلام على استدلال الشيخ - قده - بهذه الرواية بوجهين :
احدهما ان المذكور في رواية الولد لصغير ومن المعلوم جوار تصرف
تولي في مال الصغير ان كان بالمعروف وثانيهما ان السؤال في رواية عن الجواز
وعدمه لا الوجوب فهي لاتعد الشيخ - قده - .

والجواب عن الايراد الاول وضوح عدم ارتباط السؤال بمسئلة الولاية الثالثة
للاب على الصغير وان الولاية لا ترتبط بحج الولي لنفسه اصلا وعن الايراد الثاني

ان محط السؤال وان كان هو الجوار وعدمه الا ان توصيف حجه بكونه حجة لاسلام لا يكاد ينطق الاعلى الوجوب لان الوجوب مأخوذ في مماها بل قد عرفت ان الحج الواجب في الشريعة ليس الاحقة لاسلام ورواية طاهرة الدلالة على مرام الشيخ - قدس - وتزيد الرواية المذكورة روايات :

منها صحيحة محمد بن مسلم عن ابي عبدالله - عليه السلام - قال سئل عن الرجل يحتاج الى مال ابيه قال يأكل منه ماشاء من غير سرف ، وقال في كتاب علي - عليه السلام - ان الولد لا يأخذ من مال والده شيئاً الا بآذنه والوالد يأخذ من مال ابيه ماشاء وله ان يقع على جارية ابيه اذا لم يكن الاس وقع عليها وذكر ان رسول الله - صلى الله عليه وآله - قال لرحل انت ومالك لاسك . (١) ولا يحمي ان تنفد الاكل بعدم الاسراف في صدر الرواية ثم ايراد ما في كتاب علي - عليه السلام - ونقل ما قاله رسول الله - صلى الله عليه وآله - يشعر بعدم كون المراد منهما لاطلاق وان مال لاس مال الوالد متعلقاً بفعل به ما يشاء . ومنها صحيحة علي بن جعفر في كتابه عن اخيه موسى بن جعفر - عليه السلام - قال : سئل عن الرجل يكون لولده الجارية ابناً قال ان احب ، وان كان لولده مال وحسب ان يأخذ منه قليلاً ، وان كانت الام حية فلا احب ان تأخذ منه شيئاً الا قرصاً (٢) ومنها رواية محمد بن سنان ان الرضا - ع - كتب اليه فيما كتب من جواب مسائله : وعلة تحليل مال الولد لولده بغير اذنه وليس ذلك للولد لان الولد موهوب للوالد في قوله - ع - ورحل - يهب لمن يشاء ادناً ويهب لمن يشاء الذكور ، مع انه لما حود بمؤنته صغيراً وكبيراً ، والمسبوب اليه والمدعوله لقوله - ع - ورحل - ادعوهم لانهم هو اقطع عدالة ، ونقول السي - ص - انت ومالك لاسك وليس للولد مثل ذلك لانما حود ماله شيئاً الا بآذنه او اذن الاب والاب والوالد مأخوذ بنفقة الولد ولا يؤخذ

(١) تل ابواب مايكتب به الباب ثامن والسمون ح - ١

(٢) تل ابواب مايكتب به الباب ثامن والسمون ح - ١٠

لمرأة بعتة ولدها . (١)

وفي مقابل هذه الروايات روايات أخرى:

مثل صحيحة أبي حمزة الثمالي عن أبي جعفر عليه السلام ان رسول الله -ص- قال للرجل انت ومالك لايتك ثم قال ابو جعفر -ع- ما احب ان يأخذ من مال ابنه الا ما احتاج اليه مما لا يدمه ان الله لا يحب العاد (٢) وما في الدليل من قول بي جعفر -ع- اما ايماء لي عدم صحة ما تنهه نقله من رسول الله -كما في الجواهر- واما اشارة لي عدم كون ذلك حكماً فمهماً كلياً جارياً في جميع الموارد بل حكماً في واقعة خاصة ناشياً عن الجهاب لادبية والاحلاقية كما يظهر من بعض الروايات الآتية .

وصحيحة ابن سنان قال سئلته -بمعنى ابا عبد الله- ع- ماذا يحسن للوالد من مال ولده ؟ قال اما اذا ابقى عليه ولده بحسن البعتة فليس له ان يأخذ من ماله شيئاً ، وان كان لوالده جارية للولد فيها نصيب فليس له ان يبطأها الا ان يقومها قيمة تصير لولده قيمتها عليه قل : ويعل ذلك قال وسئلته عن الوالد ابرأ (٣) من مال ولده شيئاً قل نعم ولا ابرأ لولد من مال ولده شيئاً الامادته ، فان كان للرجل ولد صغير لهم جارية فاحب ان تقتصها فليتموها على نفسه قيمة ثم ليصنع بها ما شاء ان شاء وطأ و ن شاء . (٤) .

ومنها صحيحة للحسين بن ابي العلاء قل قلت لابي عبد الله عليه السلام ما يحل للرجل من مال ولده ؟ قال فوته (قوب ح ل) بعير سرف اذا اضطر اليه قال فقلت له : فقول رسول الله ﷺ ليرحل الذي اتاه فقدم اياه فقتل له : انت ومالك لايتك فقال اما

(١) قل ابواب ما يكتب به الباب الثامن والسبعون ح - ٩

(٢) قل ابواب ما يكتب به الباب الثامن والسبعون ح - ٢

(٣) رده ماله كحصه وعليه ردها بالنص اصاب منه شيئاً كارترا ماله و ردها رزوا

ومرؤنة اصاب منه خيراً .

(٤) قل ابواب ما يكتب به الباب الثامن والسبعون ح - ٣

جاء باسمه ابى السى عليه السلام فقال يا رسول الله ﷺ هذا ابى وقد ظلمنى ميراثى عن امى فاحره لآب انه قد ائتمته عليه وعلى نفسه وقال انت ومالك لابيك ولم يكن عند لرجل شىء وكان رسول الله ﷺ يحسن لآب لآس . (١) وهذه هى الرواية التى اشرنا اليها وقلنا بدلالها على عدم كون حكم رسول الله ﷺ وقوله حكماً كفاً فقهياً بل حكماً ادبياً اخلاقياً وفعاً فى وضعه خاصة وبؤيده انه لامعنى لكون لآس نفسه ملكاً لآب بحيث يعامل معه معاملة العبد للمملوك يبيعه ويتصرف فيه ما يتصرف فيه فهو يدل على عدم كون صفة ماله ليه اضافة ملكية كامول نفس لآب .

وهى رواية على بن جعفر عليه السلام عن ابى ابراهيم عليه السلام قال سئلته عن الرجل يأكل من مال وده ؟ قال لا الا ان يضطر اليه فيأكل منه بالمعروف ولا يصلح للولد ن يأخذ من مال والده شيئاً الا باذن والده . (٢)

ومسما صحيفة اسحق بن عمار عن ابى عبد الله عليه السلام قال سئلته عن الوالد يحل له من مال ولده اذا احتاج ليه قال : نعم وان كان له جارية فاراد ان يكسحها قومها على نفسه ويعمل ذلك قال وان كان للرجل جارية فبوه املك بها ان تقع عيها مالم يمساها الابن . (٣)

ثم به ذكر السيد - قدس - فى المروه ان قول الشيخ صغير ون كان يدل عليه صحيح سعيد بن سار واستدل عليه باعراض الاصحاب عنه قال مع امكان حمله على الاقتراس من ماله مع استطاعته من مال نفسه ، او على ما اد كان فقيراً وكانت نفقته على وده ولم يكن نفقة السفر الى الحج اريد من نفقته فى المحصر اذ الظاهر الوجوب - ح - اقول : اما الاعراض فلامحال لاثباته بل لامحال لدعويه بعد ذهاب الشيخين

(١) فى امرب ما يكتب به لآب لآس ولسبون ح - ٨

(٢) فى أبواب ما يكتب به الباب الثامن والسبون ح - ٦

(٣) فى أبواب ما يكتب به الباب التاسع ولسبون ح - ٢

الى مدده والفتوى على طهته خصوصاً مع ادعاء الشيخ الاجماع على وونه كما عرفت
 في عبارته المتقدمة وفتوى المشهور على الخلاف لادلالته على الاعراض فانه يمكن
 ان يكون وجهها ترجيح الطائفة المعارضة وتقديمها على الاعراض واما امكان الحمل
 الاول المحكى عن الاستصحاب وبعض كتب العلامة فلا يكتفى بمحرده بعد عدم اقتضاء
 الجمع العرفي له وكذا امكان الحمل الثاني المحكى عن كاشف الغطاء فانه ايضا بمحرده
 لا يكتفى الا اذا كان مقتضى الجمع العرفي .

وانتخب في المنام ان يقال ان ما استدل به الشيخ لمرامه في كتاب الخلاف
 امران احدهما الحديث السوى وقوله في الحديث انت وما لك لا بيت الثاني : صحيح سعيد
 بن يسار .

اما الحديث السوى فظهره وان كان ثبوت الملكية للوالد بلاضافة الى مال
 لولد مطلق نكته قدورد في تفسيره وبيان المراد منه طائفتان من الروايات من لائمة
 الاظهار - عليهم الصلوة والسلام - ومن الظاهر ثبوت المعارضة بين لطائفتين وعدم
 امكان الجمع بين التفسيرين فانه كيف يحتمل ثبوت الملكية المطلقة التي مقتضاها
 التصرف فيه بمشاء وبإى نحو اراد مع كون المراد هو القوت مع الاضطرار اليه
 بدون ان يتحقق الاسراف ويعد تحقق التعارض لامحيص عن الرجوع الى المرجحات
 وقد ذكرنا مراراً ان اول المرجحات على ما يستفاد من الممولة هي موافقة الشهرة
 لفتوائية ومن المعلوم موافقتها مع الروايات الحاكمة بالتحديد ولزوم لاقتصار على
 القوت المذكور .

نعم بعض الروايات لمقدمة حاله عن التعرض للسوى والتفسير له وتدل على
 حور وطى جارية الابن ان احب لآب ولكنها قابلة للحمل على ما اذا قومها على
 بعضها شهادة لروايات الاخر لمعددة الدالة على ذلك ومقتضى الجمع مع ذلك
 انه حكم ارفاقى بالاضافة الى الولد على خلاف القاعدة لدلالته على حور التزوي

مسئلة ٤١ - لو حصت الاستطاعة لا يجب ان يحج من ماله ، فلو حج منسكاً او من مال غيره ولو غصاً صح واجراه نعم الاحوط عدم صحة صلوة الطواف مع غصية ثوبه ، ولو شراه بالذمة او شري الهدي كذلك فان كان بماله لاذاء عن العصب ففيه اشكال والا فلا اشكال في الصحة ، وفي بطلانه مع غصية ثوب الاحرام والسعي اشكال والاحوط الاجتناب (١)

ولو من غير ادن الابن اورصاه و لطمه انه لا فرق فيه بين ما اذا كان الابن صغيراً او كبيراً للتعبير عن الولد بالرحل في بعض الروايات المتقدمة .
واما صحبة سعيد بن يسار فلو كانت حاله من الدين المشتبه على التعليل بالهوى والتفسير له بما هو في احدى الطائفتين المتقدمتين لكان من الممكن لقول بوجوب الحج على الوالد من مال الولد لعدم المحال في هذه الجهة وعدم مساقطه مع لتفسير بالقوت غير سرف كعدم مضافة تفويض الحرية لنفسه على ما عرفت الا ان اشتباهه على التعليل المرور المتنى على احد التفسيرين ورححان التفسير الاخر عليه بوجوب ضعف لرواية وعدم امكان الانtram بمقادها فالحق - ح - ما عليه المشهور من عدم لوجوب بل عدم الحوار منقلاً حتى في لفرص الذي استظهر السيد - قدس - الوجوب فيه كما لا يخفى .

(١) الاستطاعة لحاصلة شرط لوجوب الحج وثبوته على المكلف واما صرفها في الحج فلا دليل على وجوبه الا فيما اذا توقف الاتيان بالحج عليه وفي غير هذه الصورة لا محال لتوهم لوجوب وعليه فلو حج لمستطيع منسكاً ومضيفاً على نفسه في المركب والمسكن وغيرهما لا يقدح ذلك في صحة حجه وتامة عمله بوجه كما انه لو حج من مال غيره مثل ما اذا بدل له الغير مصارف الحج ليحج لنفسه فليس وصرف المال المبدول لا يضر ذلك بعمله اصلاً ولا بوجوب عدم اتصاف حجه بكونه حجة الاسلام ابواحدة بسبب الاستطاعة المالية بل لو كان مال الغير الذي صرفه في الحج قد صرفه بغير دونه ورضاه منه لا يوجب التالان نعم الكلام ينفع في موارد خاصة :

بها الطواف فيه حكم جماعة ومهم السيد - فده - في العروة باعتبار
الستر في الطواف كاعتباره في الصلوة ولذا أتى لسيد - فده - في المقام بعدم
الصحة إذا كان ثوب (عواص) عَصاً ويظهر من المائس - فده - سره الشريف - عدم
لا عار لعرصه لحكم صلوة الطواف مع عصية الثوب دون نفس لطواف وقد احتاط
وحوباً في كتب الصلوة في مسألة عمار لستر في الصورة باعتباره في الطواف أيضاً
وقد اخترنا هناك عدم الاعتبار .

وكيف كان فالظاهر عدم الطلاق سواء قبل باعتباره في صل الطواف
أو باعتباره في خصوص صلوته لأن الطلاق مسمى على القول بالامتناع وتقديم حسب
لهي في مسألة اجتماع الأمر والمهي المعروفة أو على القول بالاجتماع ودعوى عدم
امكان كون المعد مقرباً في الخارج كما اختاره سيدنا لعلامة الاستد البروجردي
- فده - وأما على تقدير لقول بالاجتماع وامكان اجتماع المترتب والمعد في عمل
وحد خارجي لأجل الموازين والظناني المفهوم وللأمر هو القول بالصحة ويظهر
من المائس - فده - التردد في ذلك لحمل عدم الصحة مقتضى الاحتياط الوحوي
وكان - فده - في مجلس الدرس أيضاً مردداً في هذه الجهة .

ومنها الهدى فانه لو اشتراء بشئ معين معصوب فالمعاملة باطلة ولأمرها
عدم انتقال الهدى إلى ملكه وعليه يكون الحج باطلاً ولو اشتراه بشئ كلي في الدمة
فمقتضى إطلاق بعض الكلمات الصحة ولو أدى الثمن من المال المعصوب فان الأداء
المذكور لا يوجب بطلان المعاملة بل عاينه ثوب الثمن في دمه بعد صحة المعاملة
هذا ولكن يظهر من المائس - فده - انه في هذه الصورة إذا كان سائ حال
المعاملة على الأداء من المال المعصوب هي صحة المعاملة شكاً وهو يستلزم الاشكال
في صحة الحج والوجه به انه مع هذا الساء ربما يمكن ان يقل بتحقيق اكل المال
بالطاهر المسمى عنه نعم مع عدم هذا الباء لا مجال للاشكال في الصحة سواء كان سائ على

مسئلة ٤٢ - يشترط في وجوب الحج استطاعة البدنة فلا يجب على مريض لا يقدر على الركوب او كان حرجاً عليه ولو على المحمل والسيارة والطيارة ، ويشترط ايضاً الاستطاعة الزمانية فلا يجب لو كان الوقت صعباً لا يمكن الوصول الى الحج او يمكن بعسقة شديدة ، والاستطاعة السربية بان لا يكون في الطريق مانع لا يمكن معه الوصول الى المقامات او الى تمام الاعمال والالتزام يجب ، وكذا لو كان حائفاً على نفسه او بدنه او عرضه او ماله وكان الطريق مسدوداً فيه او كان جميع الطرق كذلك ، ولو كان طريق الابداع مائتاً يجب الذهاب منه ، ولو كان الجميع مخروفاً لكن يمكنه الوصول اليه بالدوران في بلاد بعيدة نالته لا تعد طريقاً اليه لا يجب على الاقوى . (١)

لاداء من مال نفسه ولم يكن له بقاء على لاداء من مال

ومنها ثوب الاحرام وقد حكم السيد - قده - في العروة بعدم الصحة مع عصبته مع انه حكم في مباحث الاحرام بعدم دحيلا لئس الثوب في مهية الاحرام وحقيقته بل هو واجب تعمدي آخر ولا يكون من الاركان وعليه فلا يكون عصبته موحدة لبطلان الحج اصلاً ،

نعم لو كان دحيلاً وشرطاً في الاحرام لكن اللزم الحكم بالبطلان بقاء على مساهم واماعلى ما احتربا فلامحتمل للحكم بالبطلان ولو على هذا التفسير كما لا يخفى . ومنها ثوب السعى والظاهر انه لامحتمل للحكم بالبطلان مع كونه معصوماً اصلاً لانه لا يعتبر فيه الستر ويصح حتى في صورة عدم وجوده وكونه عارياً ولكنه ذكر السيد - قده - في العروة انه لا يصح الحج في هذا المورد ايضاً .

(١) تشتمل هذه المسئلة على اعتبار ثلاث استطاعات في وجوب الحج :

الاولى الاستطاعة البدنية والكلام فيها يقع في مراحل :

المرحلة الاولى اصل اعتبارها في الوجوب في الجملة ويدل عليه - مضافاً الى

ما في الحواشي : من قوله بلا خلاف اجده فيه بل عن لم ينتهي كانه احداً على بل عن لم يعتبر

اتفاق العلماء عليه . بن في المستند دعوى الاجماع صريحاً - الروايات المستمصة الطاهرة في ذلك بل في بعضها سير الاستطاعة الواردة في لاية لشريفة ما يشتمل عليها منها صحيحة محمد بن يحيى التميمي قل سئل حفص الكناسي ب عبد الله ع - واباعده عن قول الله عروحل : والله عني الناس حج لبيت من استطاع اليه سبيلا . ما يعني بذلك ؟ قل من كان صحيحاً في يده محلي سربه له راد وراحلة فهو ممن يستطيع لحج اوقال من كان له مال . فقال له حفص الكناسي : فاذا كان صحيحاً في يده ، محلي سربه ، له رد وراحلة فلم يحج فهو ممن يستطيع الحج ؟ قل : نعم . (١) .

ومنها خبر الفصل بن شاذان عن ابراهيم بن محمد في كتابه الى المأمون قل . وحج البيت فريضة عني من استطاع اليه سبيلا ، واسبل الراد والراحلة مع الصحة (٢) ومنها صحيحة هشام بن الحكم عن ابي عبد الله ع - في قوله - عروحل - والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ما يعني بذلك ؟ قل : من كان صحيحاً في يده محلي سربه ، له زاد وراحلة . (٣)

ومنها رواية الرضا بن سابة عن ابي عبد الله ع - في قوله - والله عني الناس حج لبيت من استطاع اليه سبيلا قال : من كان صحيحاً في يده ، محلي سربه ، له زاد وراحلة فهو مستطيع للحج . (٤)

ومنها رواية عبد الرحمن بن الحجاج قال سئلت ابا عبد الله ع - عن قوله : والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا قال الصحة في يده و لقدرة في ماله (٥)

(١) ثل ابواب وجوب الحج وشرائطه الباب الثامن ح - ٤

(٢) ثل ابواب وجوب الحج وشرائطه الباب الثامن ح - ٦

(٣) ثل ابواب وجوب الحج وشرائطه الباب الثامن ح - ٧

(٤) ثل ابواب وجوب الحج وشرائطه الباب الثامن ح - ١٠

(٥) ثل ابواب وجوب الحج وشرائطه الباب الثامن ح - ١٢

ومنها صحيحة معاوية بن عمار عن ابي عبد الله - عليه السلام - قال : قال الله تعالى والله على الناس حج لبيد من استطاع اليه سبيلا قال هذه لمن كان عنده مال وصحة ، و كان سوفه للتجارة فلا يسمه وان مات على ذلك فقد ترك شريعة من شريع الاسلام اذا هو يجد ما يحج به الحديث . (١)

ومنها صحيحة دريخ المحاربي عن ابي عبد الله - عليه السلام - قال من مات ولم يحج حجة الاسلام لم يسمه عن ذلك حاجة تحذف به او مرض لا يطبق فيه الحج اوسقطان يسمه فليمت يهودياً او نصرانياً . وما رواه الشيخ قل : ان شاء يهودياً او شاء نصرانياً . (٢) .

ولكن ربما يتوهم انه تعارض هذه الروايات ما رواه السكوني عن ابي عبد الله - عليه السلام - قال سئله رجل من اهل النذر فقال يا رسول الله احرمي عن قول الله - عز وجل - والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا اليس قد جعل الله لهم الاستطاعة ؟ فقال : ويحك اما يعني بالاستطاعة الراد والراحلة ليس استطاعة البدن الحديث . (٣) .

ويدفع التوهم المذكور مضافاً الى عدم تمامة الرواية من حيث لئسده ان طاهر الجواب دعثار كونه جواباً عن سؤال كون المراد بالاستطاعة في الآية خصوص الاستطاعة البدنية المتحققة في غالب الناس انه ليس المراد خصوص ذلك بل ما يشمل الراد والراحلة اللذين يحتاجان الى التحصل نوعاً وعلى تقدير الاحمال في اجواب تكون الروايات السابقة مبينة لمراد منه ومفسرة لما يريد وانه ليس المراد نفى مدخلية الاستطاعة البدنية رأساً بل المراد عدم كونها بخصوصها مرادة من الاستطاعة

(١) ثل ابواب وجوب الحج وشرائطه باب السادس ح - ١ وفي الوسائل بدل

سوفه : سوفه والظاهر عدم صحته

(٢) ثل ابواب وجوب الحج وشرائطه الباب السابع ح - ١

(٣) ثل ابواب وجوب الحج وشرائطه الباب الثامن ح - ٥

القرابة كما انه لو فرض ثوب لتعرض يكون الترجيح مع تلك الروايات لموافقته
لشهره «فتوائية المحتفة عبي ما عرفت فلامحال للاشكال في صل اعتبار الاستطاعة
المدية في الجملة .

المرحلة الثانية في المراد من الاستدعاء المدية قد ظهر مما تقدم ان امور
بما حود في اكثر الروايات لمتقدمة لصحة في لندن وفي صحبة دريخ حمل المسح
لمرض الذي لا يتعلق به الحج والظاهر ان هذا هو الملاك باعتبار تناسب لحكم
والموضوع وكون المراد من لفظة هي الطاقة لعرفية لا العقلية كما هو صحيح والمرص
الذي لا يكون الحج معه مندوراً عرفاً يمسح عن تحقق الوجوب وعليه فمثل الاعمى
والاصم والاحرس والاعرج وبعض الامراض المسماة لصحة لندن غير المسماة بالحج
بوجه لا يكون حارحاً بالاستطاعة المدية وكذلك السفيه ولو فرض كون السفيه شعبة
من الجحون لا يكون حارحاً عن دائرة الحكم بالوجوب .

ويظهر مما ذكر ان الملاك كون المرض لا يتعلق به الحج ولا يختص بعدم
القدرة على الركوب فقط كما يستش من كلمات الفهاء حيث انهم فرعوا على اعتبار
لاستدعاء المدية عدم القدرة على الركوب وعليه فلو كان مشأ عدم القدرة شيئاً آخر
غير مشكلة الركوب كالاستبحاش الذي لا يتحمل من جهة رؤية تلك الجمعية الكثيرة
المجمعة في مكة وكذلك بعض الجهات الاخر يكون ذلك مانعاً عن الوجوب .

المرحلة الثالثة في الفرع ، للذين الحنثهما السيد - قده - في الفروة بعدم
القدرة على الركوب وحكم فيهما بعدم الوجوب قل : وكذا لو تمكن من الركوب
على المحمل لكن لم يكن عنده مؤنثه ، وكذا لو احتاج الى خادم ولكن عنده مؤنثه
وموردهما ما اذا كانت الاستطاعة المالية الماسة لشأه متحققة ولكن المرض صار
مانعاً عن الجرى على طفتها فكان شأنه الركوب على الدابة ولكنه لا يقدر عليه بن
على الركوب على المحمل ومثله في هذه الارضة ما اذا كان شأنه الركوب على السيارة

ولكنه لا يقدر لأجل المرض لأعلى الركوب على الطارق في مثل الحاد كالت استطاعة
المسألة لشأنه حاصلة بدون لحاد أيضاً ولكن المرض اقتضى استصحائه والمعرض
في المثالين عدم قدره المالية على المحمل وعلى الحاد .

ثم إن وجه الحكم بعدم الرجوع في الأمرين واضح لأن ما يقدر عليه لا يكون
عنده مؤنثه وما لا يقدر عليه لا يجب عليه لذلك ولحكم هو عدم الرجوع ولكنه وقع
الكلام في أن شروط وجوب الحج بينهما هل هو لأجل فقدان الاستطاعة لمالية وعدم
التمكن لمالي أو أنه لأجل وجود المرض وقد الاستطاعة لمدة وعلى الأول لا يجب
الحج بلعنه فلا يجب الاستئابة كما لا يجب المباشرة وعلى الثاني يجب الاستئابة
لمساكني من رجوع الاستئابة على المريض بدلالة المصوص عليه .

والظاهر من الحاق العروة هو الثاني وهو الحق لأن المعرض أن استطاعة
المالية المسألة لشأنه حاصلة لا تنقص فيها أصلاً غاية الأمر أن المرض صار مبدءاً عن
لحري على طمئنها والركوب على لانة والحج بدون استصحاب الحاد وعليه فيحري
فيهما حكم المريض من وجوب الاستئابة كما سيأتي بيان حكم المريض .

هذا ويظهر من عبارة المتن بلحاظ حين تمثيل عدم القدرة على الركوب
ولو على المحمل أو السيارة أو العدة ن صورة القدرة على الركوب على المحمل
أو مثله حرج عن مثل المرض فاللزم أن يكون الوجه للقوط هو فقد الاستطاعة
المالية .

وهذا للمعنى وإن كان يستند من العبارة إلا أن الظاهر عدم كونه مراداً للماتن
- قدم سره الشريف - ويؤيده بل يدل عليه حلول هذين الأمرين المذكورين في
العروة عن موارد تعليقته عليها وهو يدل على مراعاته معها في هذه الجهة كما لا يخفى
الثانية الاستطاعة الزمانية وقد نسب اعتبارها في الرجوع العلامة في لندكرة
إلى عليناً وفي كشف اللثام أنه إجماع وقال الراقى - قدس - في المستند : للإجماع

وفقد الاستطاعة ولزوم الحرج و لغيره و كونه مما يعدره الله تعالى فيه كما صرح به في بعض الاحبار .

ويدل على اعتبارها وان كانت الروايات لواردة في الاستطاعة وبيان لمراد منها بخلافه عن تعرض لها انه لو كان الوقت صيقاً بحيث لا يندر ولا يمكنه الوصول الى الحج تكون الملة لعدم الوحوب هو عدم القدرة العقلية المنتشرة في ثبوت لتكليف ودا امكه لكن بمشقة شديدة لانتحمله عادة يكون الوجه لعدم الوحوب هو دليل على الحرج الحاكم بعدم ثبوته معه كما لا يخفى .

ثم انه فرع السيد - قدس - في العروة على عدم وحوب الحج فيما اذا كان لوقت صيقاً قوله : - حيثئذ - فان ثبتت الاستطاعة الى العام القابل وجب والا فلا ويظهر من اكثر محشى لعروة ومبهم لامام المائت - قدس سره الشريف - لموافقة معه في هذه الجهة .

ولكنه اورد عليه بعض الاعلام في شرح العروة بان الصحيح وحوب انشاء الاستطاعة وعدم جوار تعوينها اختياراً لان وحوب الحج غير متبدل برمان وبما لو احب مفيد بزمان خاص ولو حوب حاله والو حوب استغالي كما هو شأن الواجب الممق ولد لتوقف الحج على قطع المسافة اريد من سنة واحدة كما كان يتفق ذلك احباً في الارملة لسابقة وجب الذهاب ، والاستطاعة اموجة للحج غير مفيدة بحصولها في اشهر لحج او بحروح لرفقة بل متى حصلت وجب الحج ووجب عليه التحفظ على الاستطاعة فلو استطاع في الخمس من شهر ذي الحجة ولم يتمكن من السفر الى الحج في هذه السنة يجب عليه انشاء لمال الى السنة الآتية ليحج به .

والجواب عن هذا الايراد يظهر بعد ملاحظة امرين :

الاول ان الواجب المشروط الذي يتوقف وحوبه على تحقق الشرط وثبوته اذا كان مشروطاً بشرائط متعددة بحيث كان اجتماعها و تحقق مجموعها دخيلاً في

ثوب لوجوب لا يتحقق وجوب الاعد اجتماعها ويكون نقصان واحد منها كافي في عدم تحقق لوجوب لان المعروض شرطية الاجتماع .

الثاني ان رتباط الرمان و صافته الى الحق يكون على نحوين من الملحوظ ان كان نفس الرمان لدى يتبع فيه اعمال الحق وما سكه تكون مدخلينه في الحق بسحو لواحد لمعلل الذي اوده المورد بمعنى كونه قيداً ودخلاً في لوح دون الوجوب وان كان الملحوظ الاستطاعة الرمانية التي هي وصف المكلّف لان المراد به هي قدرته على ان يأتي بالحق في رمانه من دون ان يكون هناك حرج ومشقة فاعتبرها انه هو في الوجوب كاعتبار الاستطاعة المالية والاستطاعة الدنية ولا يتحقق الوجوب بدونه لان لقدرة العملية شرط لاصل ثبوت التكليف ودلّل على الحرج رافع لاصل الحكم في مورد ثبوت الحرج .

داعرفت ذلك وعلم ان مقتضى الامر من عدم وجوب الحق مع انقضاء الاستطاعة الزمانية كعدم وجوبه مع انقضاء الاستطاعة المالية او الدنية ومع عدم وجوب الحق لامحل للحكم بوجوب انقضاء الاستطاعة ولحفظ عليها الى العام اذ لا والاول الامر وجوب انقضاء الاستطاعة الدنية بقاء كانت الاستطاعة المالية مسبية ولكنه يعلم بتحقيقه في العام القابل لان دحاة الاستطاعتين في الوجوب على نحو واحد خصوصاً مع التصريح في كثير من الروايات المتقدمة الواردة في تفسير الاستطاعة باعتبار كلا الامر من كما ان اللارم فيما اذا كانت الاستطاعة المالية متحققة دون الدنية الحكم بلروم ابقائها خصوصاً في صورة العلم بتحقيق الاستطاعة الدنية في العام القابل والظاهر عدم التزامه به .

ولامحل لدعوى ان المراد بالاستطاعة الزمانية المستمرة في وجوب الحق هي الاستطاعة ولو بعد حمسين عاماً بحيث لو علم بتحقيق الاستطاعة الزمانية بعد الحمسين يجب عليه لحيح فعلاً وحب عليه حفظ الاستطاعة المالية وابقائها في مدة

لحميين ويطاهر -حيث- ما افاده السيد -قده- في العروة والمعجب انه لم يعلق
لمورد على هذا المورد في تعلقاته على العروة كأكثر المحش على معروف .

الثالثة الاستدعاء الحربية واعتبارها في وجوب الحج هو المشهور بين الفقهاء
بل ادعى عليه الاحماع كما ذكره لرافى في المستند وبدل عليه الآية الشريفة المتضمنة
لقوله تعالى : من استطاع له سهلاً بطراً الى ان استطاعة السبل هي لاستطاعة لحرية
ولاقل من شموله لهذه الاستطاعة كما يدل عليه جملة من الروايات المتقدمة الدالة
على ان تحلية الرب مأخوذة في استطاعة في ردفع صحة لندن والرد والراحلة
والسرب بفتح السين البهيملة وقد تكسر بمعنى الطريق فلا اشكال في اعتبارها وعليه
فلو كان في التاريخ مانع من الوصول الى الميقات او الى مواضع الاعمال لآخر
كمكة وعرفت ومنى ونحوها لأحب الحج من اول الامر نعم لو عرّض المانع في الاناء
فهو من المصدود الذي يأتي حكمه بعداً .

و لحق في المس بدلت في عدم لوجوب ماله كال حائفاً على نفسه او بدنه
او عرصه او ماله وكان الطريق محصراً به او كان جميع الطرق كذلك والظاهر ان
ملاك الانحاق ليس هو شمول عدم تحية لسرب لصورة الخوف المذكور وعدم
الامن فانه مصفاً الى ان التحلية وعدمها امران وقيان واستطاعة الحرية تكون
كسائر الاستطاعات من حجة لوقعية ولا ترتبط بالاحتمال الذي مورده النفس تكون
تحلية السرب امراً لانه عبارة عن عدم ثوب المانع من الوصول الى لميقات او
الى تمام الاعمال والاحتار خصوصاً اذا لم يكن على النفس امراً آخر .

وكيف كان فقد ذكر بعض لاعلام في شرح العروة ان خوف الصور بنفسه
كما قد يستعد من بعض الروايات طريق عقلائي الى الضرر ولا يلزم ان يكون الضرر
معلوماً حرماً بل حرت سيرة الغلاء على الاحتمال عن محتمل الضرر فالمحكم في مورد
خوف الضرر مرفوع واقفاً حتى لو انكشف الخلاف وتبين عدم وجود المانع في الطريق

وقد ذكر في المستمسك : « ان لحكمها ظاهري فان موضوع الحكم الواقعي بعدم الوجوب لعدم الاستطاعة هو عدم تحلة السرب واقفاً ومع الشك لا يحرر لحكم الواقعي بل يكون لحكم بعدم الوجوب ظاهرياً نعم مع احتمال تلف النفس لما كان يحرم السفر يكون الحكم الظاهري بحرمة سفر موضوعاً للحكم الواقعي ببقاء الاستطاعة وانتفاء وجوب الحج لكن للاحل بحلية السرب بل للحرمة لظاهرة المصلحة عن القدرة على السراقة مع احتمال تلف المال او غيره مما لا يكون لا قدم معه حراماً ولا اصول و لقواعد العقلائية المرحضة في ترك السفر تكون من قبيل الحجة على انتفاء تحلة السرب ولاحل ذلك يكون المدعى عدم وجوب السفر ووجود الحجة على عدم وجوبه عن اصل عقلائي او ماره كذلك تفنضي الترحيص في تركه وعليه لو كشف الخلاف انكشف كونه مستطباً واقفاً انتهى موضوع الحاجة من كلامه يريد في عبو شأنه ومقامه .

ويؤيد عمدة ان ما ائده في صورة الخوف على النفس مبي على اعتبار القدرة الشرعية غير المتحقة مع ثبوت الحرمة في الحج ووجوبه وقد مر وبأني عدم اعتبارها في الوجوب اصلاً وان الاستطاعة لمعترة في الوجوب تحتج مع توقف الحج على الاتيان بالمحرم لكنه تتحقق المزاخمة حيثئذ و لترحيج مع ما هو اهم كما سيأتي وان لتفصيل بين هذه الصورة وبين صورة الخوف على غير النفس من جهة انتفاء

تحلية السرب في الاحيرة وعدم انتفائها في الاولى مما لا يسهل الذوق العقلي اصلاً واما ما ائده بعض الاعلام مما تقدم فيرد عليه ان وجوب دفع الضرر لمحمول ان كان في مورد العقاب المحض فهو و ان كان مسلماً الا انه يرجع الى الاحتياط اللازم في مورد احتمال العقاب ويكون من لاصول العملية ولاحكام لظاهرة وان كان في مورد الضرر غير العقاب فهو مع انه محل اشكال و مناقشة لعدم الدليل على الوجوب ولو عند العقلاء لا يكون على تدبيره الا اصلاً عتلاً ولا محال لدعوى

كون احتمال لصرر وان كان حتمالاً عملياً طرئاً أثبت لصرر لواقعي المرفوع بقاعدة نفي الضرر ضرورة ان موضوع القاعدة هو ما اذا كان الضرر محققاً ثبتاً مع انه قد ذكر مراراً ان قاعدته لا صرر اجنبية عن الاحكام الفقهية بل هو حكم حكومتي صادر من السي عليه السلام بما به حاكم على المسلمين والتحقيق في محله .

وكيف كان فظاهر اطلاق المتن انه لا فرق في المال لدى يخاف عليه بين الغليل والكثير كما ربما ظهر من معتمد الاجماع لمحكى عن تذكيرة ونفي لحلاف في محكى الحدائق ولكنه ذكر صاحب الجواهر به لو كان الما قليلاً غير مصر وغير محقق اتجه الوجوب - حيثه وكان ذلك كردة انما الآلات على لا قوى بل حكى به عن كشف النام عدم السقوط وان خاف على كل ما يملكه سواء قبل باشتراط الرجوع الى الكفاية او قبل بعدمها لانه بالاستطاعة قد دخل في العمومات وحواف التلف غير تلف وعابه ما يلزمه ان يؤخذ ماله ويرجع .
هذا ولكن لتفصل الذي ذكره صاحب الجواهر وحده .

نقى في هذه المسئلة فرعان :

احدهما ما لو كان طريق الابد مأموراً وقد حكم في المتن بوجوب الذهاب منه و لوجه فيه ان قرية المارقي لادخالة له في وجوب الحج نعم لابد من فرض المسئلة فيما اذا كانت الاستطاعة تقدر الطريق الابد ضرورة انه لو لم تكن بهذا المقدار لا يجب عليه الذهاب منه .

ثانيهما ما لو كان الجميع محوفاً لكن يمكن الوصول اليه بالدوران في بلاد بعيدة نائية لانه طريقاً له وقد حكم فيه ايضاً بعدم الوجوب وهذا الفرع بالنحو المرفوع في المتن لا يرد على الحكم بعدم الوجوب فيه شيء واما بالنحو المذكور في العروة الخالي عن قيد : لانه طريقاً اليه فيرد عليه اشكال بعض لشروح فانه لو لم يكن البلاد البعيدة بحيث لا تعد طريقاً اليه لاوجه للحكم بعدم وجوب

(مسئلة ٢٢- لو استلزم الذهاب إلى الحج تلف مال له معتد به بحيث يكون تحمله حرجاً عليه لم يجب ، ولو استلزم ترك واجب أهم منه أو فعل حرام كذلك يقدم الأهم لكن إذا خالف وحج صحيح وأجرته عن حجة الإسلام ولو كان في الطريق طالم لا يدفع الأبالمال فإن كان مانعاً عن العبور ولم يكن السرب مخلي عرفاً ولكن يمكن تغليته بالمال لا يجب ، وإن لم يكن كذلك لكن يأخذ من كل عابر شيئاً يجب الأداة كان دفعه حرجاً (١)

الحج حينئذ ولا استدلال له بعدم صدق تحلة السرب كما في العروة عبر صحيح لأن المفروض عدم وجود المانع في السرب والسحب والدوران في بلاد بعيدة ومحدد المعد لا ينصى بقاء تحلية السرب كما لا ينصى و مانع القيد المذكور في المس ولا موقع للأشكال صلا لأن المفروض أنه ليس في المس طريق عرفاً حتى يكون مخلي أم لا فالحكم مع هذا القيد ظاهر .

(١) في هذه المسئلة قروح :

الأول ما لو استلزم الذهاب إلى الحج تلف مال له معتد به بحيث يكون تحمله حرجاً عليه ولحكم منه عدم الوجوب كما في جميع المورر التي يستلزم الحج الحرج فإن وجوبه بمعنى بتأدية في الحرج هذا على مسي المائر - فده - من ن دليل في الضرر غير مرتبط بالحكم الفقهى بل هو حكم مولوى ناش عن مقدم حكومة السي - من - واه ، على مسي المشهور من أن الدليل المذكور رافع للأحكام الضرورية في رديف دليل في الحرج فلا يحتاج إلى القيد الآخر وهو كون تحمله حرجاً عليه بل يكفي كون المال معتداً به يكون تنه مصرأ بعائه و ن لم يكن حرجاً كما عونه في العروة كذلك وإن ورد عليه بأن الحج من الأحكام الضرورية التي لا تحرى فيها دليل في الضرر لأنه من التكليف المسبية على الضرر كالأزكوة و لحمس و لجهاد ونحوها تكون أدلتها مخصصة لدليل نفي الضرر .

ولكنه حيب عن الأيراد المذكور بأن الحج وإن كان حكماً ضرورياً في نفسه

لكن بالنسبة لى المنداد اللارم مما يقصيه طبع الحج واما الصرر لرائدعى ذلك
الدى ليس من شؤون الحج ولا من مقتضيات طبعه فلامحصى لئولامانع من شمول
دليل نهي الصررله .

الدائى مالواستلزم بحج ترتواحب ، وفعل حرم وقدمر بالاستداعة المعنرة فى
وجوب الحج هى الاستداعة الحدية للاستداعات لاربعة المتقدمة التى هى امور
وقعية وليست الاستداعة لشرعه منشرة فيه رائد على الاستداعة لحاممة المذكورة
و-ح- فمع تحق هذه الاستداعة بتحرر التكلف بالحج وراك كان الحج مستمراً لترك
وحب وفعل حرام واللارم حراء قواعد لتركها من ترخيص ما هو لاهم فائماً
او محتمل لاهمية والتحجير فى غير الصورين فاد استلزم الحج لذى نفس محترمة
فلاشكال فى تقدم وجوب حفظ النفس على وجوب الحج وادا استلزم ترك صلة الرحم
-مثلاً- فلاشبهة فى تقدم وجوب الحج على وجوب وهكذا لاند من ملاحظة ما هو
الاهم وترجيحه على غيره و لتحجير فى صورة المساوى المطلق .

ثم نه قد حرق فى الأصول انه لو خالف الامر بالاهم واشتغل بلهم وكابعبدة
كما فى المثال المعروف وهى لصلوة والارانة تكون عبادة صحيحة اما لوجود
ملاك الامر فيه واما لاجل صحة الترس وامكانه المتصى لصحة عباده و لو على
القول بامشردا الى الامر القسمى اوسحو ثالث حقه لمان -قدم- فى علم الأصول .
وكيف كان فمع المحاالة والاشتغال بالحج لاموقع للاشكال فى صحته بل

يصح ويحرى عن حجة الاسلام كما لا يحمى

الثالث ما اذا كان فى الطريق ظالم لاسدوع الابلمان وقد فرص فيه فرص :
احدهما ما اذا كان عرض الظالم وهدفه مجرد الجمع عن العبور وعليه فلا يكون
السرب محلى لوجود الظالم المانع من العبور ولكن يمكن تحليته بامال والحكم
فيه عدم دوع لمال لتحقق التحلية لالتحصيل التحلية كتحصيل الاستداعة لمالية ومثلها

مسئلة ٣٣ - لو اعتقد كونه بالغاً فحج ثم بان خلافه لم يجز عن حجة الاسلام ، وكذا لو اعتقد كونه مستطعاً بالافان الخلاف ، ولو اعتقد عدم الضرر او الحرج فبان الخلاف فان كان الضرر نصياً او مالياً بغ حد الحرج او كان الحج حرجاً فعلى كفايه اشكال بل عديها لا يخلو من وجه ، و اما الضرر المالى غير المالى من الحرج فيفسر مانع عن وجوب الحج ، نعم لو تحمل الضرر والحرج حتى بلغ الميقات فان نفع الضرر والحرج وصار مستطعاً فالافى كفايه . ولو اعتقد عدم ابراحم الشرعى الاهم فحج فبان الخلاف صح ، ولو اعتقد كونه غير بالغ فحج ندماً فبان خلافه فعنه تفصيل مر نظره ولو تركه مع بقاء الشرائط الى تمام الاعمال استقر عليه ويحتمل اشتراط بقائها الى زمان امكان العود الى محله على اشكال . و ان اعتقد عدم كفاية ماله عن حجة الاسلام فمركها فبان الخلاف استقر عليه مع وجود سائر الشرائط ، وان اعضاء المانع من العدو او الحرج او الضرر المستلزم له فترك فبان الخلاف فظاهر استقراره عليه سيما فى الحرج ، وان اعتقد وجود مزاحم شرعى اهم فترك فبان الخلاف استقر عليه . (١)

لا يكون واحداً لانه لا يجب تحصيل شرط الكليف .

ثمهما مادام كان السرب محبى ولكن عرض بطالم ومدفه احد المال من دون ان يكون المانع عن العبور مقصوداً وبأخذ من كن عابر شيئاً والحكم فيه وجوب دفع المال فيما اد لم يكن حرجاً وموجباً لوقوعه فى المشقة ولغير .

والفرق بين العرضين واصبح فان العرض فى الاول عبارة عن المانع عن العبور وفى الثانى عبارة عن احد المال وبدا لولم يدفع اليه مال ورجع الدر عن الطريق يتحقق العرض فى الاول دون الثانى فلامجال لنوهم انه لا فرق بين العرضين لتوقف العبور على دفع المال فى كليهما .

(١) قد وقع النعصر فى هذه المسئلة لعروض كثيرة تجمعها احدى الصائفتين :

اعتقد وجود بعض الشرائط مع كونه معتوداً في الواقع ولاكتشاف بعد الحج ،
و اعتقاد فقد بعض لشرائط مع كونه موحوداً في الواقع كذلك .

الاول : ما لو اعتقد كونه بالقاء فحج ثم بان الخلاف و الحكم فيه عدم
كونه مجرباً عن حجة الاسلام لان المفروض ان ما تبي به لم يكن واحداً لشرائطها
لعدم وقوعه في حل اللوع ولا محالة يقع بدأ - ساء على مشروعية عمادات لصي
كما هو مقتضى التحقيق - و لحج البدني لايجري عن حجة الاسلام التي هي حج
وجب ناصل الشرع وبسار احرى بعد ما صار بالقاء و كان سائر الشرائط موجوداً
يكون مقتضى اطلاق الكتاب و اسة وجوب الحج عليه وليس في مقاله ما يدل على
لعدم و الارم حيث لحكم بعدم الاجراء .

الثاني . ما لو اعتقد كونه مستطيعاً ما لا مانع الخلاف وقد سوى الماتى - فده -
بسمه ويس الفرع الاول في الحكم بعدم الاجراء ولكن السيد - فده - في لعمرو
بعد الحكم في فرع الاول بان الظاهر بل المقطوع عدم اجرته عن حجة الاسلام
ذكر في هذا فرع ان في اجرته عن حجة الاسلام وعدمه وجهس : من فقد الشرط
واقفاً ومن ان القدر المسلم من عدم اجراء حج عبر المستطيع عن حجة الاسلام
عبر هذه الصورة .

وكذا - فده - تحيل ان الحكم بعدم الاجراء حكم مخالف للقاعدة يقتصر
فيه على المقدار الذي دل تدليل عليه وحت ان الدليل في المقام هو الاحماع و
هو دليل لى يقتصر فيه على القدر المسلم وهو ما اذا كان الحج الماتى به متصفاً
بمعوان الاستحباب وقفاً واعتقاداً واما المقام الذي يكون الاعتقاد على خلاف الواقع
فلا يعلم بشمول الاحماع له فيحكم بالاجزاء على وفق القاعدة .

مع نك عرفت ان الحكم بعدم الاجزاء حكم موافق للقاعدة ومشاه اطلاق
لكذب والسة الحاكم بلروم الحج على المستطيع وان تحقق منه الحج فمن الاستطاعة

والحكم بالأجزاء يحتاج إلى دليل في مقابل القاعدة والمعرض انتهى في المقام
فاللزام هو الحكم بعدم كما في المتن .

الثالث : ما لو اعتقد عدم الضرر أو الحرج فإن الحلاف والكلام في هذا
الفرع تارة في الحرج سواء كان من جهة المال أو من جهة غيره وأخرى في الضرر
أما من جهة الضرر وإذا كان للحج مسلماً للحرج واقعاً وإن كان اعتقده على
حاله فقد رجع في المتن عدم الكفاية بعد الاستشكال فيها ولو حده دليل في
الحرج هل يكون واقعاً بمجرد الوجوب والأمر مع بقاء العمل على أصل المحبوبة
والرجحان أو به برفع المجهول الشرعي الذي هو أمر بسيط لا مركب فيه ويدل
على عدم كون الوجوب محمولاً أصلاً فاد رتفع بطلان عدم الحمل لأدليل على ثبوت
الرجحان والمحبوبة أصلاً؟ وإن قلنا بالأول كما هو المشهور بينهم من أن دليل في
الحرج رخصة لا عزيمة وإظهار هو الحكم بالأحرار عن حجة الإسلام كما ستظهره
السيد - فده - في العروة وإن قلنا بالثاني كما هو مختار المائتين - فده - طاهر أو قد
حترناه في كتابنا في الفوائد لفتية وإظهار هو الحكم بعدم الأحرار .

ثم إن بعض الأعلام بعد أن استشكل على العروة بناء على المسمى الثاني
احتار لأحرار والكفاية نظراً إلى عدم شمول مثل دليل في الضرر للمقام لأنه امتناعي
ولا امتناع في الحكم بالبتلان بعد العمل قل : فما ذكره - فده - من الأجزاء صحيح
لأنه لا محل له دليل في الضرر لا يفي المحبوبة بل لا محل لعدم حريان دليل في الضرر
لكونه امتناعياً لا يشمل مثل الحكم بالبتلان ولا يعلم ما إذا انكشف الحلاف بعد العمل
ويرد عليه - مصداقاً إلى أن الجمع بين كون دليل في الحرج وكذا دليل في
الضرر واقعاً لأصل المحبوبة وكون النقي فيهما بحو العزيمة لا الرخصة و بين
كونهما في مقام الامتنان مما لا يتم فإن الامتنان إنما يناسب رفع الأوامر والوجوب
ولا يلزم رفع المحبوبة من رأس - أولاً أن المطلق لا يكون مفاد القاعدة بحو

المطابقة حتى يهبط الامان بن معاده عدم جعل المحكم اللرومى على الناس وهو
بعبسه امر امتنانى لآترديديه واما كون لازمه بناء على المسى الثانى هو لظلال ولا يهبط
دلالة بقاعدة عليه بوجه كما لا يهبط وثاباً وهو المهم ان عية الامر عدم دلالة القاعدة
على المظلال وكون لازم لاسان فى الصحة المساسة معه لكن الكلام فى المقام
فى الامر الرائد على الصحة وهو الآخر ، ومجرد عدم دلالتها على المظلال بل اقتضاها
الصحة لا يستلزم الاجراء لعدم الملازمة بينهما فان الحج البدنى يكون صحيحاً ولا يكون
محرراً عن حجة الاسلام وهذا بخلاف الوضوء الضرورى والحرى من صحته تستلزم
جواز الاكتفاء به فى الصلوة ومثلها .

وبالجملة المدعى هو الاجراء والدليل لا يثبت لا الصحة ولا الملازمة بينهما
اصلاً وقد عرفت ان القاعدة تقتضى عدم الاجراء والاجراء يحسب الى الدليل ومع
فقده لامجال للالزام به اصلاً هذا كله فيما يتعلق بالحرج .

و اما من جهة الضرر والكلام فيه مثل الحرج على مسى المشهور و اما بناء
على مختار الناس - قد - فى قاعدة معنى الضرر على ما عرفت فيرد عليه ان يمراد
من الضرر المسى فى المتن ماذا بعد انه لاشبهة فى اختصاص قيد الحرج بالضرر
المالى كما يدل عليه قوله بعده و اما الضرر المالى عبر المانع حد الحرج فان كان
المراد به ما يشمل الضرر البدنى يضاف من حرج او قطع عضو او نحوهما كما
يؤيده عطف الضرر المالى عليه فيرد عليه انه ما الدليل على عدم وجوب الحج مع
وجود هذا الضرر اذا لم يكن حرجياً كما هو مقتضى الاطلاق فيصير ذلك مثل لضرر
المالى عبر المانع حد الحرج عبر مانع عن وجوب الحج واعتقاد خلافه غير قادح
فى لوجوب

وان كان المراد به ما يختص بتلف النفس وان كان بعده ظهور الخلاف بعد
لحج لمعروض فى صورته المثلة فانه لا يجتمع مع مثله كما هو طاهر فلروم ترك

لحج معه بما هو لأجل تراحم على ما عرفت وقد حكم في المن بعد ذلك بأن
لحكم فيه مع اعتقاد الخلاف هي الصحة لئى يكون المتصود بها الأحرء أيضاً
فلا محال للأشكال في الكفاية بل ترجيح عدمها كما لا يخفى .

بقى في هذا الفرع ما لو ارتفع الضرر أو الحرج قل الميقات وصار مستطيقاً
و لظاهر فيه كما في المن صحة الحج و الأجزاء لأن ارتفاع الأمرين قل الميقات
وصيرورته مستطيقاً قلته تكفى في وحوث الحج فهو كس حدث له الاستعانة قل
لميقات بعد ما كان قدأ لها وقد سلك الطابق اختياراً لعبرحمة الإسلام أو قهراً
وعدوئاً فإن حجه حجة الإسلام من دون اشكال .

الفرع الرابع : ما لو اعتقد عدم المراحم الشرعى الأهم فيمن الخلاف بعد
الحج و لحكم فيه لصحة والأحرء كما في المن والوحد فيه أولاً الأولوية بالإضافة
الى صورة وجود المراحم واعتقاده ثبوته فانه قد مر فيه الحكم بالصحة لأحد أمور
تقدمت لأشارة إليها فإذا كان الحكم في هذه الصورة هي الصحة هي صورة اعتقاد
الخلاف يكون بطريق أولى .

وثانياً أنه لو قلنا بالمطلاب في لصورة المتقدمة فلا ملازمة بين الحكم بالمطلاب
في المقام لأن انصاف المراحم الأهم بالمزاخرة إنما هو في صورة فعلية لتكليف
و تجزئه ضرورة أنه لا محال لتوهم التراحم مع عدم فعلية أحد التكليفين و عدم
انصافه بالتسحر فإذا كان في المثال المعروف حاملاً بوحوث الأزالة عن المسجد
جهلاً يندفع به أو حاملاً بأصل تجسر المسجد لا يشئ مجال حسنة للحكم بتأخر الصلوة
عن الأزالة لأجل المراحة والمقام من هذا القبيل فانه بعد الاعتقاد بعدم المزاخم
الشرعى الأهم لا يكون التكليف حينئذ فعلياً فلا تتحقق المراحة بوجه بعد كونهما
مرتبة بمقام الأمثال وراجعة الى عدم قدرة المكلف على الجمع بين الواجبين
فللأمر أن تكون العبادة مع كونهما غير أهم صحيحة حاملة لجميع الخصوصيات

مجزية عن حجة الاسلام في المقام .

الفرع الخامس : ما لو اعتد كونه غير بالغ فحج بدأ فان خلافه و انه كان بالغاً حين الحج وفي المس . فيه تفصل مر نظيره اقول بل مرتس هذا الفرع في بعض المسائل السابقة فراجع .

الفرع السادس : هذا الفرع اي صورة اعتقاد كونه غير بالغ غاية الامر ترك الحج لاحل لاعتقاد المذكور فان الخلاف و انه كان بالغاً وفي المس استقرار الحج عليه مع بقاء الشرط الى تمام الاعمال واحصل على اشكال شرائطها الى زمان امكان المود الى محله والمدة في البحث في هذا الفرع الحكم بالاستقرار مع كون ترك الحج مستنداً الى عتاد الخلاف وهو عدم كونه بالغاً واما المبحث في انه اذا عسر في الاستقرار من ناحية بقاء الشرط فيأتي تفصيله في المسئلة لربعة والحمسين الاتة و نه قد اختلفوا فيما به يتحقق الاستقرار على اقول فالمشهور مضي زمان يمكن فيه الاتيان بجميع فعاله مستحجماً لشرائط وهو لي ليوم الثاني عشر من ذي الحجة وقبل باعتبار مضي زمان يمكن فيه الاتيان بالاركان جميعاً لشرط فيكفي بقائها الى مضي جزء من يوم الحرج يمكن فيه الطواف والسمي وربما يدل باعتبار بقاءها الى عود لربعة وقد يحتمل كفاية بقائها الى زمان يمكن فيه الاحرم ودخول الحرم وقد يقال بكفاية وجودها حين خروج الرقعة وقد قوى المتن - فده - تمام السيد - فده - اعتبار انهم الى زمان يمكن فيه العود الى وصه بالنسبة الى الاستطاعة العالية والمدنية والدرسة وما بالنسبة الى مثل لعن فيكفي بقائها الى آخر الاعمال والعجب من السيد - فده - حيث انه مع احتباره التول لاجير اعتمر في موضعين من المسئلة الخامسة والسبع بقاء الشرط لي ذي الحجة والظواهر انه سهو من القلم بقربة تصريحه بالقول الذي ذكرنا في المسئلة الواحدة و ثمانية وكيف كان فالمبحث في انه بماذا يتحقق الاستقرار يأتي في محله ان شاء الله تعالى .

و اما البحث في اصل الاستمرار فنقول لا اشكال في ثبوته فيما اذا ترك
الحج مع وجود الشرائط معتمداً ومع التوجه والالتماع وخالياً عن العذر بما
لكلام في مثل المقام مما اذا كان ترك الحج مسبباً عن اعتقاد عدم وجوبه لاحل وقد
بعض شرائط الوجوب وقد حكى عن الحواهر انه يفي الخلاف والاشكال من حيث
النص وفتوى في استمرار الحج في الدمة اذا استكملت الشرائط مع ان الموجد
فيه ذلك في صورة الاهمل الذي هو اعم من مطلق الترك فلا دلالة له على حكم
المقام .

وكيف كان فقد ذكر بعض الاعلام في شرح البروة ان لظاهر عدم استمرار
قال ما ملخصه « ما لا يلائم موضوع وجوب الحج هو المستطيع ومنى تحقق عنوان
الاستطاعة صار الحكم بوجوب الحج فعلياً لفعلية الحكم بفعلية موضوعه واد رالت
الاستطاعة وارتفع الموضوع يرتفع وجوب الحج لارتفاع الحكم بارتفاع موضوعه
حتى بالاتلاف والمصدر نظير انقصر والتمام بالاصافة الى الحاضر والمضمر ولولم
تكن الأدلة الواردة في مورد التوقيف الدالة على دمه وانه تصبح شريعة من شرائع
الاسلام لقلما بعدم وجوبه وعدم الاستمرار في مورد لترك عن عمد ايضاً لعدم دلالة
الأدلة الأولية الأعلى الوجوب مادامت الاستطاعة باقية ومن المعلوم ان ما ورد في التوقيف
لا يشمل التمام لعدم صدق عنوان التوقيف على المعتد بالخلاف وانه غير بالغ لا يجب
عليه الحج .

واما ثانياً فلان الاحكام وان كانت تشمل احوال ولكن لا تشمل المعتد بالخلاف
لانه غير قابل لتوجه لخطاب اليه فهو غير مأمور بالحكم واقفاً فلا يكون وجوب في
المس حتى يستقر عليه هي زمان الاعتقاد بالخلاف لا يكون مكلفاً وبعد الانكشاف
لا يكون مستطيعاً على الفرض .

واما ثالثاً فلان الاستمرار اما هو فيما اذا كان الترك لاعتذار ومع الاستناد

الى المدر كما في المقام لاموجب له وعليه وظاهر في المقام عدمه .

اقول : عمدة مايرد عليه امران :

احدهما ان قد حققنا في لاصول تعالينا الاستد المنى - رصون لله تعالى عيه وحشره مع احذاه الظاهرين سلام الله عليهم اجمعين - ان لاحتباب لعمامة لانكاد نحل الي احتباب متعددة حسب تعدد المكلفين وتكثر فرادهم حتى يلاحظ حال المكلف وانه يمكن ان يوجه اليه خطاب ام لا بل الملحوظ فيها حال الدلب وانه صالح لتوجه التكليف والخطاب اليه ام لا وعليه فكما يكون الجهر مشمولاً للخطابات كذلك يكون المعتد بالخطاب بصاً مكلفاً واقعاً و لتكليف ثبت عليه عاية الامر به يكون معذوراً في لمخالفة غير مستحق للمعصية عليها وعليه ولا محال بدعوى عدم ثبوت التكليف بالاصافه الي من اعتند عدم كونه بالعم .

ثانيهما انه لا بد من ملاحظة ان لاستقرار في موارد ثبوته هل يكون على وفق لقاعدة وشياً بمقتضى الادلة الاولية الدالة على وجوب الحج على المستطيع او انه يكون على خلافها و ن تلك الادلة لا تدل على ثبوته بل يحاح الي مثل الروايات الواردة في لتدوين بحيث لو لال تلك الروايات لما كان دليل على الاستقرار اصلاً . والظاهر هو الوجه الاول فان موضوع وجوب الحج وان كان هو عنوان المستطيع الا انه لا دليل على كونه مثل عنواني المسافر والمعاوين التي لها دخل في ترتب الحكم حدوثاً وثناء بل الظاهر كونه من المعوين التي لها دخل في ترتب الحكم حدوثاً فقط وعليه فحدوث الاستطاعة يكفي في بقاء لتكليف وثبوته بعد روال لاستطاعة عاية الامر انه ليس المراد بالحدوث محردة بل مبه يتحقق الاستقرار من الاحتمالات التي اشرنا اليها في اول هذا المرح

والدليل على ذلك اي كون عنوان المستطيع من قبيل هذه العناوين مضافاً الي انه لا بعد الاستظهار مطلقاً في جميع العنوين المأخوذة لاما قام الدليل فيه على

لحلاف - ماهو المرتكبين المشرعة والمنعاهم عندهم من آية الحج وغيرها من دلة وجوب الحج وعليه فيكون الاستمرار على وفق الذممة والحكم في المقام ما في المتن من الاستقراء .

المرع السابع ماله اعتقد عدم كفاية ماله عن حجة الاسلام فترك الحج ثم بان الحلاف وبه كان مستطيعاً مالا والمعرض وحوادث باقي الشرائط أيضاً والحكم فيه متقدم في المرع السادس من دون فرق أصلاً وقدمت الأقوى هو الاستقراء .

المرع الثامن ماله اعتقد المانع من العدو أو الحرج أو الضرر لمستلزم به ترك الحج فإن الحلاف وقد استظهر المانع - قدمه - الاستقراء في هذا المرع أيضاً ولكن السبب - قدمه - في العروة بعد أن ذكر أن فيه وجهين فدقوى عدم الاستمرار قال لأن المانع من الضرر الخوف وهو حاصل الأداة كان اعتقاده على حلاف روية الغلاء وبدون لفحص والتفتيش .

وعليه فالمرع بين هذا المرع والمرعين السابقين - ينظر السد - يرجع إلى أن الاعتقاد بالحلاف كان محققاً فيهما دونه لأن الشرط ليس هو عدم الضرر واقعاً وعدم العدو كذلك بل الشرط هو عدم خوف الضرر والمعرض بتحقيقه بمجرد الاعتقاد وعليه فلا يكون ترك الحج مستنداً إلى عدم تحقق شرط الخوف واقعاً لا إلى الاعتقاد بالحلاف مع وجوده كذلك .

والدأورد عليه بعض الاعلام بأنه لا يتم على مسلكه من شرطية هذه الأمور واقعاً فإن الخوف بوجود العدو أو الضرر وإن كان ظرفاً غنائماً إلى وجوده ولكن الحكم بعدم الوجوب في طرف الجهل بتحقق الشرط حكماً ظاهري لاوقي فيكون المقام بطريقاً إذا اعتقد عدم المال وترك الحج ثم بان الحلاف .

أقول قد مر في المسئلة الثانية والأربعين ما يتعلق بمبحث الخوف فراجع .

المرع التاسع ماله اعتقد وجود مراحم شرعي أهم فترك الحج لأجله فإن

مسئلة ٣٥ - لو ترك الحج مع تحقق الشرائط متعمداً استقر عليه مع بقائها الى تمام الاعمال ولو حج مع فقد بعضها فان كان الملوغ فلا يجزيه الا اذا بلغ قبل احد الموقفي فانه مجز على الاقوي ، وكذا لو حج مع فقد الاستطاعة المالية ، وان حج مع عدم امن الطريق او عدم صحة البدن وحصول الحرج فان صار قبل الاحرام مستطعاً وارفع العذر صح واجراً ، بخلاف ما لو فقد شرط في حال الاحرام الى تمام الاعمال ، فلو كان نص الحج ولو ببعض اجرائه حرجاً او ضرراً على النفس فالظاهر عدم الاجراء (١)

الحلاف بعد لحج والحكم فيه ما في الفرعين المتقدمين - السادس والسابع - مردون فرق وعليه بالحكم فيه هو الاستنتر ايضاً

(١) في هذه المسئلة ايضاً مروع يكون الجامع لمير الفرع الاول الحج مع فقد بعض الشرائط فنقول :

الاول . لو كانت الشرائط المعتبرة في وجوب الحج متحققة باحدها والمكلف عالم بها وبوجوب الحج عليه ومع ذلك تركه عامداً احتجراً فهذا هو تقدير المسلم من مورد استنترار الحج عليه و لروم الايمان به في تقابل ولو متسكعاً مع بقاء الشرائط الى تمام الاعمال الذي يمكن تحقته في اليوم الثاني عشر من ذي الحجة وقدم ان الحجت فيما به يتحقق الاستنتر من جهة بقاء الشرائط يأتي في بعض المسائل لآية و اما من الاستنترار و ثبوته في لعدم فلامحل بلانشكل فيه وهذا هو المورد الذي يفي الاشكال فيه نصاً وفتوى في عبارته المتقدمة لان الاهمال فيها بمعنى ترك الحج متعمداً و متساهلاً ولا يرق فيه بين القول بكون اصل لاستنترار على وفق القاعدة او على خلافها غاية الامر انه على التقدير الثاني يدل عليه الروايات الكثيرة الواردة في التوقيف الدائمة له لدالة على انه تصحيح شريعة من شرايع الاسلام وانه يوجب ان يموت يهودياً او نصرانياً ولا يرق في معدها من كون التسوية الى العام القابل او الى الاعوام لمعددة بل الى آخر

لعمري فاصل الاستقرار لأمجال لمناقشة فيه .

الثاني: لو حج مع فقد لسوغ فإن وقع تمام الحج معه ولحج وإن كان صحيحاً بماء على مشروعية عادات الصبي ورحلتها واستحائها كما هو مقتضى لتحقيق إلا أنه لا يكون مجزئاً عن حجة الإسلام لدلالة الروايات المتعددة عنه وفي بعضها أنه لو حج عشر حج لا يحريه عن حجة الإسلام .

وإن وقع بعضه معه فقد احذر المنى - قدس سره الشريف - أنه لو بلغ قبل أحد الموقعين فهو يحري عن حجة الإسلام ولو حج فيه الماء المحصورة من الروايات لو ردة في بعد الذي اعتق قبل أحد الموقعين الدالة على حراء حجه عن حجة الإسلام وقد مر تفصيل البحث في ذلك في شرح المسئلة السادسة من كتب الحج فراجع الثالث: لو حج مع وقد استطاعة المالية فارة يقع تمام الحج معه وأحري يرتفع ذلك قبل أحد الموقعين ومقتضى المنى الأحرار في الفرض الثاني ومشأه أيضاً الماء المحصورة من رويات المدكم في الصغير وعنه يكون المستند منه أن ما حمله السيد في العروة مادة النفس بالاصفة إلى الماء لحصرية وهو ان مقتضاه الالتزام به في الاستئاعة إذ حصلت قبل أحد الموقعين وبهم لا يؤولون به قد التزم به الماتن - قدمه - لعدم الدليل على عدم الأحرار في هذه الصورة وكف كان مقتضى الماء المحصورة الحكم بالأحرار في هذا الفرض .

وأما الفرض الأول الذي هو عبارة عن وقوع الحج بأجمعه أو الموقعين معاً مع فقد لاستئاعة لمالية فمقتضى المنى فيه عدم الأحرار وقال السيد - قدمه - في العروة: «وإن حج مع عدم الاستئاعة المالية فالظاهر مسلمية عدم الأحرار ولادليل عليه إلا الإجماع والآفاظهار أن حجة الإسلام هو الحج الأول وإذا أتى به كفى ولو كان بدلاً كما إذا أتى الصبي صلوه الظاهر مستحباً - ماء على شرعية عاداته - فليح في أثناء الوقت فإن الأقوى عدم وجوب عاداتها - ودعوى أن لمستحب لأبحري عن لو حج

مبسوسة بعد اتحاد ماهية الواجب والمستحب نعم لو ثبت تعدد ماهية حج المشكك والمستطيع تم ما ذكره لعدم اجزاء المستحب عن الواجب»

ويظهر منه لترديد في تعدد ماهية الحج بالإضافة إلى المسكع والمستطيع بل الميل إلى عدم الكسرى وهو عدم الاجراء على فرض تعدد فلا ريب فيه هنا وشبهه كصلواتي لظهوره بعصر فانهما ما عتبان متبايرتان ضرورة ان عوائبي الطهر والعصر من العاوين القصدية التي بتقوم تحقق المأموره بهما دون صوة الطهر ليست محذرة ربح ركعات يؤتى بها بعد الروال بل ما كانت مقرونة بصلة الطهريه وعليه فمن انى بصلوة العصر قبل صلوة الطهر باعتقاده انى بها ولا ثم انكشف الخلاف بعد الصلوة لامحل لدعوى وقوع ما اتى به طهراً والائتيان بالعصر بعدها نعم احتار ذلك السيد - قدس - في المعروة في مساحت البية - سندا - لى رواية صحيحة دالة على قيام الاربع مكان الاربع واعترض عليه اكثر المحشين والشارحين بان لرواية غير معمول بها فلا بد من المشى على طلق القاعدة وهى تقتضى عدم الاجزاء وكيف كان فلامسقة فى الكسرى واما الصغرى والدليل على تعدد ماهية الحج بالإضافة إلى الماقد لشرائط لوجوب والواجد ها اما فى مورد الصغير وما عرفت من ورود روايات متعددة دالة على ان الصسى لو حج عشر حجج لا يكون حجه محزياً عن حجة الاسلام فيظهر منها ثبوت الاختلاف بين الصلوة والحج الصادرين من الصسى وان اشتركا فى المشروعة والصحة وما فى المقام فالدليل على المعار و لتعدد اطلاق ادلة وجوب الحج على المستطيع من الالة والرواية فان مقتضاه وحوته على المستطيع وان حج قلبه فى حال عدم الاستعانة ولا ربه عدم الاجراء وهو يدل على تعدد الماهية وبالجملة اطلاق مثل الآية يقتضى حدوث لوجوب على المستطيع وان حج سائناً ندأ وهذا الاطلاق وان كان قابلاً للنقيض الا انه مع عدم بهوص دليل عليه لاندمن الاحدنه والحكم بعدم الاجزاء وعليه فالحكم الاحماعى موفى للقاعدة و-ح- لا يقتضى للاجماع اصالة بل يكون مستنداً اليها - قطعاً واحتمالاً -

لا قال امثل ذلك يحرى في صلاة الصبي في المثل لمعروض في كلام السيد - قدس - لان لو حوَّب اما تحقق بالبلوغ فكيف يحكم فيه بالاحراء لانا نقول ليس الامر كذلك فان مثل اقيموا صلوة مطلق شامل للصبي ولا يكون متبداً بالبالغين ولو لم يكن في لبن مثل حديث رفع التلم عن الصبي لقلنا بلزوم الاتيان بالصلوة على الصبي ايضاً ومن المعلوم ان الحديث لا يرفع الاظم الكلب والالرام وميتعه من استحقاق لعقاب والمؤ حدة وعليه فالمقدار الحرج عن اقيموا الصلوة هو للزوم على الصبي وام احتاب واصل الحكم فهما باقيا ضرورة ان الصبي اما يشتمل اقيموا لصلوة لاشأ آخر وبعدم مثله في اول الوقت لا يبقى محال لامثاله ثانياً بعد تحقق البلوغ وصيرورته مكلفاً .

وهذا خلافاً من يحج بدأ فانه لا يشتمل الآية ومثله من لادلة الدالة على لو حوَّب على المستطيع من يتمن الامر الاستحبابي المتوجه اليه المنطلق بفعله وبعد صيرورته مستطاعاً يتوجه اليه الآية لتحقق عنوان المستطيع والارام امثاله ولاتيان بالحج ثانياً وبالجملة الفرق اما هو في مدخلية عنوان المستطيع في الدليل الدال على لو حوَّب الحج وحده فيه وعدم مدخلية البلوغ بحيث كان المقاديرها للمؤمن قيموا الصلوة فعمل لصبي موحب لامثال « اقيموا » وحج لمنسكح لا يكون امثالا للآية وشبهها وعليه فعدم الاحراء في باب الحج ثابت على طبق القاعدة .

الرابع : لو حج مع عدم أمن لطريق او مع عدم صحة البدن وحصول الحرج فهل يكفي حجه عن حجة الاسلام ام لا ؟ لمحكى عن المشهور عدم الاحراء عن الواجب وذهب الشهيد في لدروس الى الاحراء حيث انه بعد ذكر الشروط اشماية لو حوَّب الحج وجبل السادس الصحة من المرض والمصيب والسابع تحلية لدرب والثامن انتمك من لمسيره لوقت قال : « ولو حج فقد هذه الشرايط لم يحره وعندى لو نكلف المرض والمصوب والمموج بالعدو وتضيق الوقت احراء لان ذلك من

باب تحصيل الشرط وبه لا يجب ولو حصله وجب وأخرى نعم لو أدى ذلك إلى صرار
بالفسح يحرم إزالته ولو قارن بمحض المساسك، حمل عدم الأحرار» ثم تعرض لبيان
ما لم يقتض من الشروط عدل وعدة ربعة : الإسلام والبصر والمعزم في السماء من دون
ساحه وأذن لروح ثم قل في بيحة البحث : «فانقسمت الشرائط إلى أربعة أقسام :

أولها ما يشترط في الصحة خاصة وهو الإسلام .

الثاني ما يشترط في الماشرد وهو لاسلام والنمير .

الثالث ما يشترط في لوجوب وهو ماعد الإسلام

الرابع ما هو شرط في الأحرار وهو سدا الثلاثة لأخيرة وفي طاهر اعتناوي :

كل شرط في لوجوب والصحة شرط في الأحرار» .

فقد فرق في الاستطاعة بين استطاعة المالية وبين الاستطاعات الثلاثة لأحرار من
الاستطاعة السربية والاستطاعة لمدية والاستطاعة الرماية وان لحج مع فقد الأولى
لا يكون محرباً عن حجة الإسلام بخلاف لحج مع فقد إحدى الاستطاعات لثلاثة
لأحرار وبه يجرى عن حجة لاسلام وسندل عليه بان تحصل شرط الوجوب وان
لم يكن واحداً بخلاف شرط لواجب لأنه مع التحصيل بصر واحداً لتحقق
شرطه ولم يكن لازم التحصيل .

ويورد عليه عدة بظائق لدليل على المدعى فان تحصين شرط الوجوب
وان كان موحداً لتحققه مع انه لا يكون واحداً إلا انه في المقام لا يكون تكلف الحج
مع فقد شيء من الاستطاعات الثلاثة موحداً لتحققه وحصول الاستطاعة فان لمفروض
كون لطريق عمر مأمون وعدم صحة البدن وتصيق الوقت وعدم سفته و التكلف
لا يرفع شيئاً من ذلك وليس مثل استطاعة المالية غير لازمة التحصيل المتحققة
بعده فنيا لم تكن و بالتحصيل قد تحققت و اما في المقام فلم تتحقق لاستطاعة
المسببة صلا فالمدعى الحج مع عدم استطاعة والدليل يقتضي وقوعه معها كما لا يهني

وعليه فكيف يصير للحج سبب التكلف واجباً مع عدم تحقق شرط لوجوبه نعم لو كان فقد شيء من الاستطاعات مرتبطاً بالمشي إلى المقام الذي هو مقدمة لتحقيق الأعمال التي تكون شروعاتها بالاحرام من المقامات لامحال للأشكال في الأحرار ولا قس بعدمه كما به في الاستطاعة المالية يكون الأمر كذلك فانه لو استطاع المكلف في المقام قد شرع في الأعمال يكون حجه محرراً عن حجة الإسلام بما لكلامه والأشكال فيما لو كان فقد مبروراً بالأعمال وأنه هل يكون محرراً أم لا والدليل لا يقتضي الأحرار نعم ذكر أنه لو أدى ذلك إلى إصرار بالتمسك يحرم ويحتمل عدم إصرار في هذا الفرص الذي كان متتابعاً لبعض المسالك .

وقد دونه في «المستمسك» كلام الشهيد - قدس - من عدم الحرج والضرر المأخوذ شرطاً في الاستطاعة يراد به عدم الحرج والضرر لأنين من قبل الشارع لا من قبله فإذا تكلف لمكلف الحرج والضرر لانداعي من الشارع بل بداعي آخر فعدم الحرج والضرر لأنين من قبل الشارع حاصل لأن المبرور من الحرج والضرر الحاصلين كان باقداً منه وبداعي بمسألة لانداعي الأمر الشرعي فتكون الاستطاعة حينئذ خاصة بتمام شروطها فيكون للحج حجة الإسلام ثم دفع توهم أن لازم ذلك البطال فيما إذا كان المكلف جاهلاً وأقدم على الحج بدعي للروم الشرعي مع أن مقتضى إطلاق كلام الشهيد الصحة في هذا الفرص أيضاً بأن الحرج أو الضرر في الفرص المذكور لا يكون تقياً من قبل الشارع بل يكون شيئاً من حيله بالحكم واعتقده للروم اشتداه وقال في آخر كلامه من محضه أن هذا التوجيه بما هو لرفع استئذان التفصيل المذكور لا لرفع الأشكال عنه بالمرّة لأن دليل على الحرج أو الضرر لا يصلح لرفع بملك في حال الحرج أو الضرر فلا يدل على اشتراط عدمهما في الاستطاعة .

والمتحقق في المقام أن يقال أن محل البحث - كما في الدروس - هو انتفاء واحدة من الاستطاعات الثلاثة : السرية ولديّة والرمانية وعليه لامحال لتقيّد عدم

صححة ليدل بصورة حصول الحرج كما في المتن تعلقاً للعروة حيث قيده به بكلمة «مع» وكذلك قيد صيق لوقت به بكلمة «كذلك» ويحتمل في المس احتساب كون «او» محل «واو» وان كان بعده قوله بعده فان صار قبل الاحرام مستلماً لعدم مدخلية عدم الحرج في موضوع الاستتاعة فان دليل نفي الحرج وان كان حاكماً على الأدلة الأولية اندالة على الاحكام الرومية من الوجوب والحريم ومدلوله رفع الروم والتكليف الا ان تقدمه عليه ليس سحوا يرجع الى التبيد والمحصص في الأدلة الأولية بحيث كان مرجعه الى تنقيدها بعدم لزوم الحرج كتنفيذ دليل وجوب الحج بالاستتاعة وعليه لا يتبع الحج الحرجي لمحكوم بعدم الوجوب في رديف الحج الفاقد للاستتاعة المعصرة في الوجوب وعليه فنوله في المس: «ان صار قبل الاحرام مستلماً» يدل على عدم كون المراد بالحرج هو الحرج المأخوذ في قاعدة فيه فلا يبقى محال - حيثئذ - لتبيد عدم صححة ليدل بحصول الحرج نعم يمكن ان يقال بان الرويات الواردة في الاستتاعة المذنية وقع التعبير في اكثرها بصحة البدل او قوته وفي بعضها بان المانع هو المرض الذي لا يطبق فيه لحج وفهم ان المراد من العاقبة هي الصفة العرفية لالذلية و- حيثئذ - يمكن ان يقال بان المراد من هذا التعبير كون المرض موجباً لضرورة الحج حرجياً وعليه يتم التبيد المذكور في المتن . ويرد عليه - مضافاً الى عدم معلومية مساواة التعبير المذكور لكون الحج حرجياً بسبب لمرض - انه على تقدير المساواة لابد من المعاملة معه معاملة سائر الشرائط المأخوذة في وجوب الحج وانه يكون مثلها في الاحد بعين الشرطية ويكون فقدّه موجباً لحد الشرط وهو بوجوب عدم الاحراء .

وما اوردناه على المتن يرد على العروة ايضاً على ما عرفت خصوصاً مع ملاحظة انه في مقام الاستدلال جعل الملحوظ قاعدة نفي الحرج والضرر واحتار في الدليل ما احتاره في الدروس لكن لا لما ذكره من الدليل بل لان الضرر والحرج اد لم يصلا

الى حدّ الحرمة بما يرفعان لوجوب والالزام لاصل الطلب فاذا تحمّلها واتي بالمأمور به كفى .

وبالحملة لم يظهر لى وجه يفسد صورة المسئلة بما ذكر ولا الانكال فى مدم الاستدلال على معدد لقاعدتين مع ان مقتضى ما ذكرنا وفوق الحجب مع فقد الاستطاعة وكوب الحجب منه مديراً حثيفة ومهية مع الحجب الواحد للاستطاعة والامحال - حيث - للاجراء فلان من الحكم بعدمه كما عليه المشهور وقد عرفت عدم بقاء دليل الشهد - قدمه - على مدعاه فالحكم فى اصل محل البحث هو عدم الاجراء .

بعم يقع الكلام بعد ذلك فيما اذا كان الحجب ولو ببعض مناسكه حرجياً مع كونه واحداً للاستطاعة بتمام ابراءها كما اذا كان لوقوف بعرفات حرجياً عليه او الوقوف بالمسعر كذلك ومع ذلك تحمل الحرج واتي بالحجب مع عدم كونه واحداً عليه لأجل ارتفاع لوجوب بالحرج بمقتضى قاعدته وهو الذى تعرض له فى المتن فى دليل له - مثله بقوله لو كان نفس الحجب ولو ببعض اخر - حرجياً وان كان يرد على التفريع الملاء ايضاً ماد كثر من عدم كونه - مثله لاصلية المروضة من نطفة بالحرج اصلاً وكيف كان فقد استظهر فيه ومنه اذا كان موجباً للاصرار بالمس عدم الاجراء ويقول : اما فى مورد الحرج فالكلام فيه تارة فى اصل الصحة و اخرى بعد الفراغ عن الصحة فى الاجزاء عن حجة الاسلام .

اما البحث فى اصل الصحة فقد مر غير مره ان المادة الحرجية لانكاد تنفع صحيحة بمقتضى قاعدة فى الحرج لان مقتضىها بما هو الشوط بنحو الجريمة لا الرحمة ولكنه ورد فى خصوص الحجب روايات كثيرة دالة على استحباب الحجب ورجحانه فى كل حال من دون فرق بين صورة الحرج وغيرها ومن لمعلوم ان دليل فى الحرج لا يكون حاكماً الاعلى الادلة الدالة على الاحكام الرومية من الوجوبية او التحريمية فاستحباب الحجب ثابت على كل حال وعليه فالحجب الحرجى يقع صحيحاً لامحالة

مسند ٤٦ - لو توقف تخليّة الرب على قتال العدو لا يجب ولو مع العلم بالغلبة ، ولو تخلى لكن يصعبه عدو عن الخروج للحج فلا يسعد وجوب قتاله مع العلم بالسلامة والغلبة ، أو الاطمئنان والثوق بهما ، ولا تحلو المسئلة عن اشكال . (١) .

كالحج لو وقع مع فقد الاستعانة .

وام الكلام في الاجراء فهو عين الكلام في الاجزاء ، لا صافه الى حج لمنسكح وقد عرفت ان لازم تعدد المهية الثابت في الحج هو عدم الاجراء .

نعم ترد على المنع عطف الضرر على النفس على التحرج لا يكاد يتم على مساه في قاعدة هي الضرر وهو كونه حكماً مولى صادراً عن مقام حكومة رسول الله ﷺ لا كونه حكماً الهياً مرتباً بمقام رسالته ووساطته ودلائل الرد بالضرر على النفس ما كان واحداً للجهتين الاولى عدم كونه موجباً لتلفه لعدم محل للبحث في الاجراء عن حجة الاسلام بعد فرض التلف والهلاك فالمراد هو الضرر النفسي عبر التلف عند تلف وثابة عدم كونه حرجياً لانه مقتضى العطف على التحرج

وعليه فالجمع بين كون المراد بالضرر هو ما كان واحداً للجهتين المرئيتين وبين كون المراد من حديث «لا ضرر» ما ذكر لاما هو لمشهور من كونه قاعدة فقهية وحكماً ثانوياً باطلاً الى الادلة الاولى وحاكماً عليها ينتضى كون الحج الضرري هو بنفسه حجة لاسلام لان المعروف نحن في جميع شروط الوجوب وثبوت الحكم اللزومي وعدم وجود دليل حاكم عليه مقتضى نفى الوجوب ورفع اللزوم فالجرح الكدائي لا يكون عبر حجة الاسلام ولا يكون مستحماً معياراً من حيث المعية مع الحج الواجب كما لا يخفى .

(١) قد وقع فرض لمثله في كلام السيد - في العروة - و من قبله بعدوان و حد وهو مالمو توقف الحج على قتال العدو قال العلامة في القواعد ، «ولو افتقر في السير الى القتال واقترب السموط مع طين السلامة» وفي محكي الايصاح : «ان

المراد بالعلم هنا العلم بالمعادى الذى لا يبعد الغلاء ببعضه من المحوفات كما كان سقوط حدار
سليم فقد تحته لانه مع انظر للمعنى المصطلح عليه يفظ احكاماً و بالسلامة هنا
السلامة من التل والحرج والمرص ولش لانه مع طل احكامها بالمعنى المصطلح
عليه فى لسان اهل الشرع والاصول يسقط باجماع للمعنى .

وقال فى محكى كشف اللثام : «الأقرب وفقاً لمسوط و، الشرايع ستوط لحج
ان علم لافتتار الى لقتان مع طل السلامة - ي العلم المعادى بها - و عدمه كان
العدوه مس و كهدراً للاصل وصدق عدم تحلية الحرب ، وعدم وجوب قتل الكفر
لأ المدفع او للدعاء الى لسلام دون لادام الى ان قال : وقطع فى لحرير والمستهي
عدم السقوط اذا لم يبقه ضرر ولا خوف و حمله فى لذكورة و كانه لصدق الاستطاعة
ومع عدم تحلية الحرب حيثد مع تخص لمر امرأ معروف و نهياً عن المكر
واقامة اركان من اركان لاسلام»

هد و لكنه قد فرض فى الشر للمسئلة صورتين يحلف حكمهما على طبق التواعد .
الاولى : مالو توقف تحلية الحرب على قتال العدو والحكم فيها عدم وجوب
القتل ولو مع العلم بالعلة لانه قد عرفت انه لا يجب تحصيل شرط الوجوب فكما
انه لا يجب تحصيل الاستطاعة المالية الى هى شرط الوجوب كذلك لا يجب تحصيل
تحلية الحرب لمتحققة سال العدو ولو كان مقرباً بالعلم بالعلة والسلامة فلا يسمى
الاشكال فى هذه الصورة فى عدم وجوب لسان وعدم وجوب لحج نعم لو قاس
وصار غالباً يصير الحج واجباً .

الثانية : مالو كان الحرب محلى لكن يمنع العدو عن الحروج لحج وقد
هى البعد فى المتن عن وجوب القتل فى هذه الصورة بشرط العلم او الاطمينان
بالسلامة والعلة ثم هى حلول المسئلة عن الاشكال والوجه فيه بها ذات وجهين .

من كونه ماعياً عن تحقق الحج مع فعلية وجوبه و تحقق جميع شروطه كما

مسئلة ٤٧ - لو انحصر الطريق في البحر او الجو وجب الذهاب الا مع خوف الفرق او السقوط او المرض خوفاً عقلاً لياً ، او استلزم الاحلال باصل صلاته لا بتمديد بعض حالاتها واما لو استلزم اكل المجس وشربه فلا يبعد وجوبه مع الاحتراز عن المجس حتى الامكان والاقتصار على مقدار الضرورة ، ولو لم يحترر كذلك صح حجه و ان اثم كما لو ركب المعصوب الى الميقات بل الى مكة ومضى وعرفات فانه اثم وصح حجه ، وكذا لو استقر عليه الحج وكان عليه خمس او زكاة او غمرهما من الحقوق الواجبة فانه يجب اذالها فلو مضى الى الحج مع ذلك اثم وصح حجه نعم لو كانت الحقوق في عين ماله فحكمه حكم الغصب وقدمر . (١)

هو المعروف ويجب دفعه باى نحو امكن ليحقق المأمور به في الحرح كما لو كان مباحاً عن الصلوة وتوقف ايحادها على قتاله ودفعه مع . به مرتبة من مراتب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فيجب ايحاده .

ومن كون لمعروض ان العدو غير واجب القتل مع قطع النظر عن لماضية سواء كان مسلماً او كافراً والمذمومة لا تنصى بهما الحوار بعد تقدم حفظ النفس على الحج وكونه مرحماً اهم وان كان بهه وبين ما اذا كان الحج مستلزماً لترك حفظ النفس لو جب فرق الا انه لا ينصى الوحوب في المقام .

(١) في هذه المسئلة جهات من الكلام :

الاولى : ان انحصار طريق الحج في البحر او الجو الموجب للركوب عني المسئلة او الطائرة لا يوجب سقوط وجوب الحج بعد عدم اختصاصه بطريق خاص ضرورة انه مع تحقق شرط وجوبه يجب الاتيان به من كل طريق مكن من دون فرق بين الطرق اصلاً .

الثانية : يشي من وجوب الذهاب من طريق البحر او الجو ما اذا كان هناك خوف عقلاً لياً بالإضافة الى الفرق او السقوط او السرص فاد كان كذلك يسقط

وحوب الحج لعدم في الاستطاعة السرية من ان الحوف كذلك مانع عن تحققها
و لحوف العقلائي ن كان متحتناً بالسنة الى النوع و الغالب فلا اشكال في عدم
الوحوب منه وان لم يكن كذلك بل كان الحوف بالاصافه لى شخص بمكلف من
جهة تحوفه على خلاف الدلب فان كان موجباً للحرخ فالظاهر عدم لوحوب لان
الملحوظ في قاعدة يعى الحرخ هو الحرخ الشخصى لا النوعى فهذا العرص و ان
لم يصدق عليه الحوف العقلائي كما هو الظاهر بدل على عدم وجوب الحج فيه
القاعدة المذكورة .

الثالثة : يستثنى ايضاً من الوحوب المذكور ما اذا استلزم لدخاب من طريق
المحر أو الحو الاحلال بصل الصلوة وموجأ لتركها فيه لاشبهة حيث تد في عدم الوحوب
لاهمية صلوة بالاصافة الى الحج عند ثبوت المراحمة واما اذا استلزم تبديل بعض
حالات لصلوة كتبديل لقيام الى التمود - مثلاً - وتبديل التهاراة المائية بالطهارة
التراية وتبديل الركوع والسجود بالاياء ففى المن انه لا يرتفع الوحوب بالتبديل
و الوحه فيه ظهور كون الحج الذى هو من اهم الفرائض الالهية و يموت تاركه
يهودياً او نصرانياً اهم من التبديل و ترك الصلوة فائساً مع الانبد بها حالساً فلا بد
من ترجيحه هذا ساء على ما احترنه فى معنى الاستطاعة المعتره فى وحوب الحج
من ان المراد بها هى الاستطاعة العرفية ولا يعتبر فيها سوى ما عورت به فى الروايت
الادلة على بياها من ان المراد هى الاستطاعات الاربعه : المالية والسرية و المديبة
و لرماية فمع تحققها بصير وجوب الحج فعلياً و لو كان فعله مستلماً لترك واجب
و فعل حرم فلا بد من رعاية قواعد التراحم و ترجيح الاهم - قطاماً - او احتمالاً -
و التخيير مع عدمه كذلك .

وما اذا قلنا بمدحلية عدم لاستلزام المذكور فى معنى الاستطاعة وان المراد
بها هى الاستطاعة الشرعية غير المتحققه مع الاستلزام لترك الواجب او فعل لحرم

من فلما في موارد التبديل المذكورة بحوار تعجير الأساس نفسه عن القيام وعن الظهيرة لمائية - مثلاً - مع الاختيار فاللزم الأتيان بالحج لتحقيق الاستطاعة بهذا المعنى أيضاً لأن المعروف عدم استلزامه لذلك بعد فرض حور التعجير .

وأما ادّعاء بحرمة التعجير لمذكور فيشكل الأمر وفي «المستمسك» بعد أن استظهر من التناوي عدم الفرق في مراحمته لوجوب الحج ومساوته لتحقيق الاستطاعة بين كونه أهم من الحج وعدمه بل استظهر به لاشكال فيه عندهم قال : «و الذي ينبغي أن يقال أنه لا عموم في الخصوص الذي اعتمد عليها في منعية ما ذكر عن الاستنابة لكل واجب بل يختص بالوجوب الذي له نوع من الأهمية بحيث يصح أن يعتد به في ترك الحج فإذا علم لمكلف أنه إذا حج بعوته رد الإسلام على من سلم عليه أو لا يدق يوماً متاعلي من تجب بقضه عليه أو نحو ذلك من الواجبات التي ليس لها تلك الأهمية لا يجوز له ترك الحج فراراً عن تركها فإنه لا يصح له الاعتذار بذلك» .

وابتسير بان رفع اليد عن المسمى لمذكور أولى من توجيه بهذا النحو فإن صحة الاعتذار به في ترك الحج أن كان المقصود هي الصحة عند الشرع ولا طريق إلى إثباتها وإن كان هي الصحة عند المشرقة كما صرح به في ديل كلامه - ولا تكون كاشفة عن الصحة عند شارع فابهم لا يبرون جواز ترك الحج بمجرد استلزامه لترك صلوة واحدة خصوصاً إذا لم تكن أريد من ركعتين مع أنك عرفت ترجيحها على الحج بلا كلام وبالحيلة فهذا التوجيه لا يرجع إلى محصل .

الرابعة : ما إذا استلزم الحج المذكور أكل المحسن أو شربه وقد نفى العبد عن وجوب الحج في هذه الصورة والوجه فيه ما ذكرنا من أهمية وجوب الحج بالإضافة إلى وجوب الاجتناب عن النجس فتلزم مراعاة وجوب الحج نعم لا بد من الاقتصار على مقدار الضرورة والاحتراز عن الرائد عليه جمعاً بين التكليفين وأولم يحترق كذلك فلا يضر صحة حجه بعد كون ذلك مرتبطاً بالمتقدمة وبالسر في المحر

أو لجو عية الأمر نحقق الأثم والمصيان كما في ركوب لدابة المعصومة ويحرق في هذه الجهة ما ذكرنا في الجهة الثالثة ساء على منى الاستطاعة الشرعية .
الجملة: ما لو استقر عيب الحج وكان عليه حمس وركوة أو غيرهما من الحقوق الواحدة وفي المتن أنه يجب عليه إذا نجا ولكن لو مضى إلى الحج بدون الأداء ثم وصح حجه .

وقد تقدم في مسألة مراحة الحج لأداء الدين في عدم الاستطاعة وقبل استقرار الحج ما يتعلق بأهمية الحج أو أهمية أداء الدين ومنه أو التحجير بينهما من التفصيل في بيان الأدلة وما هو المختار فراجع .

نعم لا إشكال في صحة الحج ولو كان أداء المحنوق هو بالصفة ، ليهل عدم كون المراحة موحدة لتتلاق المراحم غير الأثم إذ كان عبدة كما في الصلوة والأرنة وإن كانت لأداء في وجه الصحة مختلفة و نظرات متعددة .

لكن في المقام إذا قلنا بأن يتعلق الحمس والركوة بالمال إنما هو سحر أو الأشاعة ولشركة لأن الأثم عدم كون ثوب الاحرام لمشتري بالمال المذكور وسحر الثمن المعين أو الثمن الكلي لكن مع الساء حين المعدلة على الأداء من ذلك المال مستقلاً إليه وكذا ثمن الهدى .

وأما إذا قلنا بكون تعلفهما إنما هو سحر الكلي في المعين فالمعاملة صحيحة إذا بقي عنده من المال مقدارهما .

وقد مر أيضاً أن غصية ثوب الاحرام لا تكاد تصر بالاحرام لعدم مدخلتيهما في حقيقته نعم غصية الثوب حال الطواف و صلواته قاذفة في صحتهما كما أن لأحلال بالهدى وكونه غصاً يتدح في صحة الحج ويسع عن وقوع الأعمال المترتبة عليه صحيحة .

مسئلة - ٣٨ يجب على المستطيع الحج مباشرة فلا يكفيه حج غيره عنه ترعاً او الاجارة ، نعم لو استقر عليه ولم يتمكن منها لمرض لم يروح زواله او حصر كذلك او هرم بحيث لا يقدر او كان حرجاً عليه وجبت الاستئابة عليه ، ولو لم يستقر عليه لكن لا يمكنه المباشرة لشيء من المذكورات ففي وجوبها وعدمه قولان لا يخلو الثاني عن قوة والا حوط فورية وجوبها .

ويحرية حج البالك مع بقاء العذر الى ان مات بل مع ارتفاعه بعد العمل بخلاف ائماله فضلاً عن قبله والظاهر بطلان الاجارة ولو لم يتمكن من الاستئابة سقط الوجوب وقضى عنه ، ولو استئاب مع رجاء الروال لم يحز عنه فيجب بعد زواله ولو حصل البأس بعد عمل الذائب فالظاهر الكفاية ، والظاهر عدم كفاية حج المتسرع عنه في صورة وجوب الاستئابة وفي كفاية الاستئابة من المسقات اشكال وان كان الاقرب عدم الكفاية (١)

(١) في هذه المسئلة فروع متعددة :

الاول : انه اذا كان المستطيع قدراً على مباشرة الحج بحج عليه الحج مباشرة ولا يكفيه حج غيره عنه ترعاً او بالاجارة والوجه فيه - مضافاً الى تسمه وثوب الاحماع القلبي عليه - كون حوار الباقية والاستئابة امراً محالاً للقاعدة معتقراً الى قيام الدليل ولم يبق دليل عليه مع فرص قدرة المستطيع على مباشرة الحج .

الثاني : من استقر عليه الحج ولم يتمكن بعد الاستقراء من المباشرة لشيء من الاءور المذكورة في لمتن هي وجوب الاستئابة عليه وعدمه قولان فالمشهور بل المدعى عليه الاحماع في جمع من الكتب كالروضة والمالك والمديح وشرحها وبعض آخر هو الوجوب وجزم صاحب المستند بعدم الوجوب واستظهره من الذخيرة من من الشرايع والنافع والارشاد لترددهم في مسئلة استئابة لمعذور من غير تفصيل بين الاستقراء وعدمه ، وقد قواء صاحب الحواهر وحكى التردد من بعضهم في الوجوب

ومسند الاحتمالات الروايات الكثيرة الواردة في المسئلة وهي على طوائف:

الطائفة الاولى ما ظهره الوجوب من غير تقييد للائب بعنوان مخصوص وهي :

صحيحة معاوية بن عمر عن ابي عبد الله - عليه السلام - قال : ان علياً - عليه السلام - رأى

شيحاً لم يحج قط ولم يطلق الحج من كبره فامرته فاحرمه رجلاً فيحج عنه . (١)

ولا يحصى ظهور قوله : فامرته في وجوب التحجير والاستئابة لظهور مادة الامر

في ذلك من ظهوره في الوجوب اقوى من ظهوره في فعل فيه كما قرر في محله لان

اطلاق السؤال وشموله لعبير المستطيع لعدم لتعرض فيه لوصف لاستطاعة صلا

لا يجتمع مع وجوب استئابة صلا فهل الترجيح - ح - مع ظهور مادة الامر في

الوجوب ولارمه تقييد المورد بقيد الاستطاعة اومع اطلاق المورد ولارمه حمل

الامر على استحباب لانه لا محال لاحباب استئابة مع عدم الاستطاعة اصلاً - لا سابقاً

ولا في الحال ؟ لا بعد ان يقال بان ثبوت الاستئابة مضاف الى اقوائية ظهور الامر في الوجوب

ولي كون المستفاد عرباً من عدم وقوع الحج موقوف وعدم طاقته فعلاً لا محال لكون

هو الحج لدى هي فرصة الهبة وكان الواجب عليه الاتيان به كما لا يحصى - يكون تقييد

المورد بالتقيد مع كون الامام - عليه السلام - في مقام بيان الحكم بصورة مثل الواقعة في

رهن المولى امير المؤمنين - عليه السلام - لا بيان بمثل خصوصيات الوقعة ولولم تكن دجيلة

في الحكم كبعض احبته ورأسه - مثلاً - دللاً على كون المراد من الامر هو الوجوب

لعدم مدحلية شيء من التقيد في استحباب الاستئابة اصلاً فالانصاف انه لا محال

للمناقشة في دلالة الرواية على الوجوب .

ومثلها صحيحة عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله - عليه السلام - قال ان امير المؤمنين

- صلوات الله عليه - امر شيخاً كبيراً لم يحج قط ولم يطلق الحج لكونه ان يجهز

رجلاً فيحج عنه . (٢)

(١) ثل أبواب وجوب الحج وشرائطه الباب الرابع والعشرون - ح -

(٢) ثل أبواب وجوب الحج وشرائطه الباب الرابع والعشرون - ح -

وصحيفة محمد بن مسلم عن ابي جعفر - عليه السلام - قال كان علي - عليه السلام - يقول
لو ان رجلاً اراد الحج فمرض له مرض وحالته سقم فلم يستطع لخروج فليجهز
رجلاً من ماله ثم ليثبه مكانه (١) واظهر ولو بقرية ظهور قوله : فليجهز
في الوجوب ان المراد من الحج الذي اراده هو الحج الواجب وهي حجة الاسلام
الواحدة بصل الشرع مصداقاً الى ان اطلاق لحج طهر فيه لعدم افتدائه الى التقييد
بحلاف الحج الاستحبابي فتدبر .

ثم ان هذه الروايات مشتركة في كون من يجهره وبشبهه متصفاً بالرحولية
والطهران المعروف بمعنى هذه الخصوصية كالعائنه في مثل رجل شك بين ثلاث ولا ربع
ويوقف في بناء الخصوصية - فتدبر - من بعض الروايات الواردة في المقام وان كان
في دلالته على اصل الوجوب مناقشة من حيث السند والدلالة وهي مرواه المصنف في
«المقننه» عن انصهر بن العباس قال : اتت امرأة من حثعم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقالت
يا ابي ذر كنت فريضة الحج وهو شيخ كبير لا يسعني ان يلبس عني . والله تعالى يقول
- صلى الله عليه وسلم - فحجى عن ابيك . (٢) ورواه الشيخ في الخلاف في المنة السدسة من كتاب
الحج عن سفيان بن عيينة عن الزهري عن سليمان بن داود عن ابن عباس بهذه الصورة :
ان امرأة من حثعم سئلت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقالت : ان فريضة الله في الحج على عباده
ادركت ابي شيخاً كبيراً لا يستطيع ان يستمسك على راحلة فهل ترى ان احج عنه
فقال - صلى الله عليه وسلم - نعم قال وفي رواية عمرو بن دينار عن الزهري مثله ورواه : فقالت يا رسول
الله فهل يعمه ذلك فقال : نعم كما لو كان عليه دين تفصيه عنه

ولادلالة في قوله - صلى الله عليه وسلم - فحجى في رواية المصنف على الوجوب لعدم وجوب النيابة
على الغير من الكلام في وجوب الاستئذان على المستطيع المارك ولادلالة في الرواية على

(١) ثل يوجب وجوب الحج وشروطه باب الرابع والعشرون ج - ٥

(٢) ثل يوجب وجوب الحج وشروطه باب الرابع والعشرون ج - ٤

هذا الوجوب نعم لشبهه بالدين بشعر بالوجوب لوجوب ذاته من كل طريق امكن ولو باللبس من لغير كما لا يحصى الطائفة القائمة ما طهره الاستنابة في صورة المشية وهي روايتان :

احديهما رواية سلمة ابي حفص عن ابي عبدالله - عليه السلام - ان رجلا اتى عليا - عليه السلام - ولم يحج فقد قال بي كمت كثير المال وورطت في نوح حتى كبرت سني فقل : فتستطيع الحج ؟ فقال لا فقال له علي - عليه السلام - ان شئت فحجر رجلا ثم انتهى بحج عك . (١) .

ثانيتها رواية عبد الله بن مسعود النخعي عن ابي جعفر عن ابيه - عليهما السلام - ان عليا - عليه السلام - قال لرجل كبير لم يحج فقد ان شئت ان تحجر رجلا ثم انتهى بحج عك . (٢) .

وربما يقال ان التعليق على المشية قريبة على عدم الوجوب لانه يحب الاسان بالواجب مطلقا شاء ام لم يشأ فلا يقال ان شئت من صلوة الظهر بحلوف صدوة الليل مثلا وعليه فتصير هذه الطائفة قريبة على عدم كون المراد بالطائفة الاولى هو الوجوب .

ولكن يرد عليه - مضافا الى ضعف سند هذه الطائفة لان سلمة ابا حفص لا يكون مذكورا في كتب الرجال لا يكون له الروايات قليلة جمعها في كتاب جامع الرواة والراوى عنه في الجميع هو امان بن عثمان ورواية عبدالله بن ميمون ضعيفة سهل بن زياد وعدم ثبوت كون جعفر بن محمد هو الجعفر الواقع في اسناد كامل الزيارات مع انه يحتمل قويا ان يكون المراد بقوله - عليه السلام - ان شئت ان شئت ان تأتي بما هو الواجب عليك وان تفرغ دمتك مما اشغعت به كما في الوسائل .

(٣) تل ابواب وجوب الحج وشرايطه الباب الرابع والعشرون ح - ٣

(٢) تل ابواب وجوب الحج وشرايطه الباب الرابع والعشرون ح - ٨

وبدل جملة ما دار الأمر بين جعل النطق على المشية قريبة على التصرف في الطائفة الأولى وبين العكس فلاحض في أن لترجيح مع الثاني وحين قوله «بَلَّ» «ن شئت» على ما ذكرنا .

الثالثة الثالثة ما تدل على عتار اشتغال لثابت على بعض الخصوصيات مع عدم مدحيته فيه وهي :

صححة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال و ن كان موسراً وحال بينه وبين الحج مرض أو حصر أو أمر يعدره لله فيه ون عليه أن يحج عنه من ماله ضرورة لأمال له . (١)

ورواية على بن أبي حمزة قال سئلت عن رجل مسلم حال بينه وبين الحج مرض أو أمر يعدره لله فيه فقال عليه أن يحج من ماله ضرورة لأمال له . (٢)

ورما يقال بأن اعتبار قيد الضرورة في السبب مع وضوح عدم لزومه بصحبة عدم حوار التمكيك بين القيد و لمفيد دليل على عدم وجوب الاستئذان مصداً إلى ما في الجواهر من أنه يتولى كون المراد الإحراج في مثل هذا الشخص بدل تركه الحج لأنه نائب عنه .

ويرد عليه مصافاً إلى ما ربما يقال من إمكان الإحراج باليد والالتزام باعتباره في الثابت أن التمكيك مع عدم دليل عليه لأما مع منه أصلاً فانه حيث ثبت يشبه الغاء لخصوصية المتقدم في قيد الرجولية على ما عرفت وأما ما في الجواهر ففي غاية البعد خصوصاً في رواية الحلبي المشتملة على كلمة «عنه» الطائفة في الآية مصداً إلى عدم المناسبة بين ثبوت الوجوب على المستطيع وبين وقوع نصح للثابت كما لا يخفى

(١) ن بواب وجوب الحج وشرائطه الباب الرابع والعشرون ح - ٢

(٢) ن بواب وجوب الحج وشرائطه الباب الرابع والعشرون ح - ٧

وقد ظهر من جميع ما ذكرنا ان الأقوى في مثله الاستئابة ما عليه المشهور من اللزوم والوجوب .

ثم به ذكر في «المسلك» ان المدكور في كلام الاصحاب الهرم و لمرض والصدف ويحود ذلك ما يرجع الى قصور الاستطاعة الدنية قال : «ولم فف عـحلا على من تعرض لغير ذلك من المواضع من حسن او صد او يحوهما مما يوجب فقد الاستطاعة السرية مع . المدكور في مصحح الحلبي ان موضوع الاستئابة مطلق لغذر ويحوه حمر على بن ابي حمزة وتعميم اوفق بالمصوص لو لا ما عرفت من ظهور كون المشهور خلافا .

اقول : قد تعرض في الشرايع عظماء على المرض لعدو وعليه فلا اشعار بالاختصاص بما يوجب فند الاستطاعة الدنية بل بعدم الاستطاعة السرية ايضاً .

ثم انه قيد في المتن - تمأاً للعروة والحواهر - المرض بما لم يرجح رواه قال في الحواهر : «وقد صرح غير واحد بان الوجوب على تقدير القول به اما هو بما لم يرجح رواه ، اما ما يرجح رو له فلا نجب الاستئابة فيه بل عن المنتهى الاجماع عليه ، و ربما يشهد له التسع بل في المذارك لو حصل له اليأس بعد الاستئابة وجب عليه الاعاده لان ما عفته اولا لم يكن واحداً ولا يحزى عن ثواب .

وقد ذكر بعض الأعظم - قدس - ان الأقوى في المظهر هو الحكم بوجوب الاستئابة مطلقاً من دون فرق بين ما اذا كان المرض مرحو الزوال وغيره وذلك لاطلاق بعض ما مر من الاخبار الواردة في لمقام قال بل تقول ان حملها على صورة ما اذا كان لمرض غير مرحو الزوال حمل على الفرد النادر فان المرض غالباً يكون مرحو الزوال نعم لاخبار الواردة في استئابة الشبح الكبير ليس لها اطلاق وذلك لان الشيحوحة ليست مما يرجح رو له فثلث الاخبار محتصة بالمرض غير مرحو الزوال لكن هذا

كما ترى لا يصلح متيلاً للأخبار لمصلحة الدالة على وجوب الاستئذان مطلقاً لكونهما
مثبتين ولا ساقى بينهما .

قول ان كان مراده بالرواية المتعلقه بصحيحة الحلبي لم يدمه لمشتبهة على
قوله : وحال بينه وبين الحج مرض ... فيرد عليه انه من الواضح كون المراد بالمرض
لمذكور فيها هو المرض الذي لا يرحى رواله لان طاهرها حيولة المرض بينه وبين
طبيعة الحج غير المفيدة بسبب خاصة او سنوات كذلك ومن الظاهر ان الحيولة لمذكورة
لا تتحقق الا في المرض المذكور فان المرض الحائل بينه وبين الحج في بعض
السموات لا يكون متصفاً بالحيولة بينه وبين الطهارة فلامجال لدعوى لإطلاق في هذه
الرواية أصلاً .

وان كان مراده بالرواية المتعلقة هي صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة المشتملة
على قوله لو ان رجلاً اراد الحج فمرض له مرض او حاله سقم فلم يستطيع الخروج
نظراً الى ظهورها في كون المرض العارض مدعياً عن استطاعة الخروج من دون
فرق بين كونه مرجو الروال وغيره بل ثل طهره هو الاول كما لا يخفى .

فيرد عنه ان دعوى اختصاصها بالحج التاوعى والارادى لخارج عن بحث
المقام كما ذكره بعض الاعلام وان كانت مسوعة الا ان ظهور الرواية المتقدمة
في كون المرض ومثله غير مرجو الروال ربما يصير قريبة على حمل الرواية على
الحج غير الوجوب او على كون المراد من المرض به ما لا يكون مرجو الروال وان
كان خلاف الاطلاق وخلاف طاهرها مدبر .

وبالحمل لم ثبت وجوب الاستئذان في المرض الذي يعلم بمراده بعد سنة
او ازيد .

نعم ذكر بعض الاعلام انه لم يرد في شيء من الروايات لئس اوجاء الزوال
بل المذكور فيها عدم التمكن وعدم الطافة والحيولة بينه وبين الحج بمرض وبحوه

والتأخران لما حود في الحكم بلروم لاستنباط عدم الطاقة واقعا وعدم الاستطاعة كذلك وما الناس من روال العذر فهو طريق عتلائي لعدم يمكن من تبيده وقما كما انه تحور له الاستنباط في فرض رجاء الروال لاستصحاب بناء العذر ولكن ذلك حكم طاهري قل وبالحيلة موضوع وجوب الاستنباط هو عدم لصاقة وعدم الندرة واقعا ولكن اناس عن روال العذر او استصحاب بناء العذر او الاطمئنان بناء ذلك كل ذلك طرق الى الواقع .

ولارم ذلك انه لا مدخلة بناس في الحكم بلروم لاستنباط من محرد احتمال البناء كاف في ذلك لحرمان الاستصحاب هذا تمام الكلام في الفرع الثاني .

الفرع الثالث لو لم يستقر عليه الحق لكن لا يمكنه المباشرة لشيء من المذكورات في الفرع الثاني من المرض والحصر والهرم في وجوب الاستنباط وعدمه قولان حكى الاول عن الاسكافي والشيخ وابي الصلاح وابن المراح والعلامة في التحرير وحكى عن خلاف الاجماع عليه وما في المستمسك من قوله : وحكى عن خلاف الاجماع على عدم وجوبها عليه لكن لم اجد فيه ولا طاهر به اشتباه .

وحكى الثاني عن طاهر المعيد - قده - و ابن ادريس وابن سعيد والعلامة في القواعد والمختلف وعن كاشف اللثام وفي حله عن القوة في المتن كما ان السيد قدس في العروة نفى خلو الاول من القوة .

هذا والظاهر انه لا مجال لمناقشة في شمول الاطلاق في بعض الروايات المتقدمة لصورة عدم الاستمرار من صحيحة الحلبي المتقدمة المشتملة على قوله - ع - وان كان موسرا وحال بينه وبين الحق . و هذا لقول يشمل من كان موسرا ومستظيلا في سعة الحق الذي حال بينه وبين المرض ولم يكن كذلك قبلا بان لم يستقر عليه الحق و - حيث ان مقتضى اطلاقها وجوب الاستنباط عليه بصا وكذلك رواية علي بن ابي حمزة لمتقدمة المشتملة على قوله : وسئل عن رجل - لم حال

فيه وبين الحج مرض ... فان اطلاق السؤال وترك الاستفصال في الجواب يدل على عدم احصاء الحكم من استمر عليه الحج وشموله لغيره ايضاً .

وبالحصة لا شك في ثبوت الاطلاق في المقام الاول ثبوته بمجرده لا يكفي في اثبات الحكم ها وليس كالفروع الثاني الذي يتوقف على مجرد قيام الدليل على الوجوب وذلك لانه في مقابل الاطلاق هي الروايات الواردة في الاستطاعة الدالة على تفسيرها بعد الاستطاعة ، المالية بالاستطاعة الدنية والسرية ايضاً وظهرها بمدحلية الاستطاعتين في الحج غير مدحلية الاستطاعة العابية فكما ان لها لشرعية في اصل وجوب الحج وثبوت هذا التكليف ومرجه الى ان عند الاستطاعة المالية بوجوب عدم ثبوت الوجوب رأساً لاستقوط قيد المباشرة والاتيان بالحج من طريق لبنانة كذلك طاهر اروايات ان للاستطاعتين مدحلية في اصل الوجوب وانه مع انتفاء شيء منها لا يكون هناك تكليف بالحج رأساً لانه يسقط قيد المباشرة ويقوم مقامه لاستئذنة والايبين من طريق لبنانة .

فلو كان في مقاس هذه الروايات رواية معتبرة واردة في خصوص من لم يتفر عنه لحج دالة على لزوم الاساسة عليه مع المرض او الحصر او لهرم - مثلاً - لكاف اللارم الجمع بين الامرين بحمل روايات تفسير الاستطاعة على كون المراد مدحليتها - ما يوجب - في لزوم المباشرة وان انتفاء شيء من الاستطاعتين لا يوجب انتفاء التكليف رأساً بل اللارم الاستئذنة والاتيان من طريق لبنانة .

الا انه مع ثبوت الاطلاق في مقابلها لاند من ملاحظة ان الترجيح مع الاطلاق في تلك الروايات مثل ما اذا كان في السبب رواية خاصة وان الترجيح مع ظهور تلك الروايات في كون مدحلية الاستطاعتين كمدحلية الاستطاعة المالية في اصل الوجوب وثبوت التكليف لا في اعتبار المباشرة

والظاهر ان الترجيح مع تلك الروايات لكون ظهورها مستنداً الى اوضح

وأقوى دلائله التي لظهور لمستند الى الاطلاق والترجيح مع القول بعدم لوجوب
الفرع الرابع في وجوب الاستئابة في مورد وهو خصوص من استقر
عليه الحق او عم منه ومن لم يسفر قوري ام لا استظهر السيد - فده - في لقوة
القورية وجعلها في المتن مقتضى الاحتياط الرومي و لدليل عليها هو الدليل المتقدم
في اوائل كتب الحق الدال على قورية وجوب الحق ولا فرق فيه بين المستقر
وغيره هذا كان اصل التكليف ثانياً سحوا لقورية واداة لروم الاستئابة عابئها لتوصية
في مقام الاداء و به لا يختص بالايان به مباشرة بل اللارم إيجاد لحق في الخارج
ولومن طريق التسبب والاستئابة والمير الحاصل بسبب ادلة اليقينة هو هذا المقدار
الراجع الى عدم مدحية قيد المباشرة واما اصل الوجوب ووصفه وهي القورية
فهما باقيا بحاله من دون تغيير .

وما التردد الذي يشعر به لاحتياط الرومي فليس مشأه عدم دلالة شيء من
احبار الاستئابة ولرومها على قوريتها مع ان الوجه فيه ما عرفت من كون العرص منها
اداة الغاء اعتماد قيد المباشرة فقط من دون نظر الى شيء آخر هذا مصافاً الى ظهور
بعضها في القورية كما لا يخفى .

الفرع الخامس اذا استتب وصار النائب في مقام الاتيان بالحق وتحقق
منه ون بقي العذر واسر الى ان مات المبوب عنه فلا شبهة في اجراء حج النائب
ومرجعه الى عدم وجوب الاتيان به ثانياً نيابة عنه بعد الموت وذلك لظهور ادلة لاستئابة
في ان لحق الذي يأتي به النائب هو الحق الواجب على لمنوب عنه وانه يأتي
به مكانه وحقه حيث ولا مجال للروم الاتيان به ثانياً كما اذا اتى به مباشرة حيث لا يبقى
موقع للروم التكرار واما اذا لم يبق العذر كذلك فعنه صور ثلاثة :

الاولى : ما اذا ارتفع العذر بعد فراغ النائب عن العمل والاتيان بالحق ولم يمسح

لى المشهور بل ربما يدعى عدم لحلاف به عدم الاجراء وانه يجب عليه الاتين بالحج بعد ذلك مباشرة ولكن صاحب الجواهر - فده - استعاد من فتوى لمشهور عدم لزوم الاستئابة واهم غير قائلين بالوجوب نظراً الى انه عني بتدبير الوجوب لكأن مقتضى لقاعدة الاجزاء كما هو المقرر فى الاصول

ودلجيلة فمختار المتن - تنماً للسيد فى العروة - لاجراء لما ذكرنا من ان طاهر الاحبار ن ما يأتى به النائب من الحج هو الذى كان واحياً على الموب عنه فادى اتى به فقد حصل ما كان واحياً عليه ولادليل على وجوبه مرة اخرى .

بعم يمكن المناقشة فى ذلك ان العذر المسموع للاستئابة هو العذر بقى عبر الرئس ومع ارتفاعه بعد عمل النائب يستكشف انه لم يكن مجال للاستئابة ولكن يدفعه ما ثبت فى الاصول من اقتضاء الامر الظاهرى للاجراء وان استصحاب بقاء العذر يكفى فى صحة عمل النائب ووقوعه عن الموب عنه

الثانية والثالثة ما د ارتفع العذر فى اثناء عمل النائب اى بعد الاحرام و فى اثناء التاريخ قبل الشروع فى الحج وقد اختار السيد - فده - بهما الاجراء ايضاً نظراً الى وقوع الاستئابة بامر الشارع وكون الاحارة لازمة لادليل على اتمامها خصوصاً اذا لم يمكن ابلال النائب الموحى ذلك ولا محل لدعوى كون جوار لبيانة مادامياً .

ولكن مختار المس هو عدم الاجراء نظراً الى ان ارتفع العذر فى صورتين كاشف عن عدم مشروعية النيابة والاحارة لان لمعروض عدم تحقق الجبولة بيه وبين الحج اصلاً وانه كان مسكناً من الحج مباشرة واستصحاب بقاء العذر لادلالة على مشروعية النيابة بعد ارتفاع العذر فانما يانه لم تكن مشروعة بحسب الوقوع و عليه ولاجارة لواقعة عليها باطلة لعدم مشروعية العمل المستأجر عليه ومه يظهر انه لا يجب على الاحير ايضاً اتمام الحج عن نفسه لعدم كون احرامه متصفاً بالمشروعة فلم يحق

الشروع في الحرج سحوا مشروع حتى يجب اتمامه بخلاف الحرج الاستجابي الذي شرع فيه فانه يجب اتمامه بمجرد الشروع وبالحملة بالحكم في هاتين صورتين عدم الاجراء وللالزام الاتيان به مباشرة لفرص ارتفاع العذر .

الفرع السادس : لو لم يتمكن من الاستجابة هي المتى . سقط الواجب وقضى عنه . اما سقوط وجوب الاستجابة فللفرض عدم التمكن منها سواء كان منشأ عدم التمكن عدم وجود النائب او وجوده مع معالته مالا كثيرا موحا للصرر ثدا على الصرر المتحقق في اصل الاستجابة بقاء على اقتضاء قاعدة «لاصرر» لارتفاع الحكم الصرري وحكومتها على الادلة الاولى كما هو المشهور او في خصوص ما اد كان تحمل لسل المطالب حرجا بقاء على اختصاص رفع الحكم في مثل هذه الموارد بقاعدة «بني الحرج» وعدم جريان قاعدة «لاصرر» لان معدها غير ما هو المعروف كما مر مرارا .

ثم ان المفروض صورته عدم تمكن من الاستجابة في آخر العمر ضرورة انه مع التمكن منها ولو في عم تجب الاستجابة فيه ملائكا .

واما القضاء عنه بعد الموت فلا شكل في ثبوته ووجوده فيما اذا كان الحرج مستقرا عليه لان المفروض عدم تحققه منه ولو بالاستجابة ومنه بظهور وجوب القضاء ولو مع التمكن من الاستجابة اذا حلف ولم يتحقق منه اصلا .

واما اذا لم يكن الحرج مستقرا عليه فان قلنا بعدم وجوب الاستجابة عليه كما احترازاه لظاهر عدم وجوب القضاء عنه بعد الموت لان المفروض عدم وجوب الحرج عليه رأيا فلامحال لوجوب القضاء عنه بعد الموت .

واما ان قلنا بوجوب الاستجابة عليه كما احترازه في العروة فربما يثقل ان يظهر عدم وجوب القضاء عنه لعدم تجزئ التكليف عنه مباشرة للعذر من المرض والحصر وعدم وجوب الاستجابة عليه في زمان حياته لعدم وجود النائب او لامر آخر من

الضرر أو الحرج ولحج لا يجب عليه لامباشرة ولانابة .

اقول لامحتمل لدعوى ان المستند من دلة الاستانة لروم النقص عنه بعد الموت من الاستانة لواحدة - على تقديره - امر مرحمه الى عدم مدحلية المباشرة ولا كفء بعمل النائب ولروم انقص امر آخر مترتب على تنجر التكليف والمعروض عدمه لتعذر المباشرة والاستانة معاً وهذا بخلاف من استر عليه الحج لدى يجب انقص عنه بعد لموت .

نعم لارم ما ذكرنا وحوب النقص اذ كان متمكناً من الاستانة عاية لامر انه لم يتحقق منه حرجاً عصباً فتدبر وسيأتي تفصيل مسألة النقص شاء الله تعالى .
الفرع السابع : لو استتاب مع رجاء الروال في المنى لم يجر عنه فيجب بعد رواله قال ولو حصل اليأس بعد عمل النائب فالظاهر لكفاية اقول اما عدم الاجراء فيما لو استتاب مع رجاء الروال فمحقق لروال فلاجل ان جوار الاستانة مترتب على اليأس من الروال فلامحتمل له مع الرجاء وعليه والادة عبر صحيحة ولايجزى حج النائب عن المنوب عنه هداية على مسي المتى من اختلاف الحكم باختلاف حال المنوب عنه من جهة اليأس والرجاء .

واما بناء على القول بان موضوع وحوب الاستانة هي الحيلولة الواقعية للمرض به وبين الحج عاية لامرانه بما يحرر بالوحدان اعم من التقطع والاضطيان واخرى بالاستصحاب فالظاهر حرمان الاستصحاب ولو مع رجاء لروال لعدم المسافات به وبين الاستصحاب وذا كان لاستصحاب حارجي تصبر لاستانة مشروعة و - ح - روال المرض بعد العمل لانكاد يقدح في لاجزاء اصلاً كما مر في الفرع الخامس نعم اذا كان الروال في لائناء او قبل الشروع لا يكون محزياً .

واما استظهار الكفاية فيما لو حصل اليأس بعد عمل النائب مع رجاء الزوال عند الاستانة فتمكن المسقشة فيه بان ان كان الموضوع هو الحيلولة الواقعية فقد

عرفت الكفاية ولو لم يحصل اليأس بعد عمل لئب و ان كل الموضوع هي حال
المائب وهو اليأس من لروال فالمروص عدم بحثه حين الاستئابة وهو دجيل في
حوره ومشروعيتها فلا يبقى محل للاجزاء والكفاية كما لا يخفى .

الفرع الثامن : لو حج المبرع عنه في صورته وحوب الاستئابة هي المتى :
«الظاهر عدم الكفاية» وجه الظهور انه لو لم يكن في التلى ادلة وحوب الاستئابة وكما
سحق وادلة وحوب لحج على المسطح لم تكن سحور عن غير صدوره سحر
المباشرة وعدم كفاية الاستئابة ايضاً لكن ادلة وحوب الاستئابة هي مدحلية المباشرة
ووسّع في لحكم سحوا كفى بصدوره من لئب الذي اسبابه السوب عنه وكلا
لقرصين يشتركان في الانساب الى السوب عنه ولا صابة لصدورية اليه غاية الامر
ان الصدور في الأول بالمباشرة وفي الثاني بالنسب وعلله فلم يتم دليل على كفاية
الصدور من غير سحر التبرع مع عدم تنسبه اليه وعدم استناد صدوره اليه بوجه
وليس هذا الفرص كصورة السوب التي لاند من القضاء عنه كتصاء ديه و يكفى فيه
تبرع القضاء ورمس الحيرة لاند من استناد العمل الواجب اليه و صابة صدوره
به بالمباشرة كما في مثل الصلوة والصوم او لاعم منها ومن التمسك كما في العتاق
وعليه فلا يكفى تبرع الغير في ذلك .

الفرع التاسع : هل تكفى الاستئابة من الميقات هي المتى ستقرب الكفاية
بعد ان استشكل فيها ، وجه لكفاية ان المستعاد من الروايات الواردة في الاستئابة ن
الواحب هو تجهير رجل ليحج عنه وللازم هي تهة مقدمات صدور الحج بعنوان
اليانة عنه وارسال شخص لذلك واما لزوم كون الارسل من بلد المنوب عنه فلا دلالة
لها على وحوه خصوصاً بعد انه لا يلزم على المنوب عنه طى لطريق الى الميقات
نقصد الحج بل للارم هو الحج الذي شروعه من الميقات واما قوله عليه السلام
في صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة: «ثم يبعثه مكانه» فلا دلالة له ايضاً على لزوم

مسئلة ٢٩ - لو مات من استقر عليه الحج في الطريق فان مات بعد الاحرام ودخول الحرم احرأه عن حجة الاسلام ، وان مات قبل ذلك وحب القضاء عنه وان كان موته بعد الاحرام على الاقوى ، كما لا يفي الدخول في الحرم قبل الاحرام كما اذا نسه ودخل الحرم فمات ولا فرق في الاجراء بين كون الموت حال الاحرام او بعد الحل كما اذا مات بين الاحرامين ، ولو مات في الحل بعد دخول الحرم محرماً ففي الاجراء اشتكال ، والظاهر انه لو مات في اثناء عمرة التمتع احرأه عن حجه ، والظاهر عدم حرمان الحكم في حج المدر والعمره المفردة لو مات في الاءاء ، وفي الافسادى تفصيل ، ولا يجرى قسم لا يستقر عليه الحج فلا يجب ولا يستحب عنه القضاء لو مات قبلهما . (١)

الميت من بلد المنوب عنه بل المراد هو بمته مكانه في الاءاء بالحج وتحقق المساك منه فالظاهر حيثئذ هو الكفاية من المبيات .

(١) يقع لكلام في هذه المسئلة في مقامين .

المقام الاول : بين استقر عليه الحج وقدمات في الطريق قبل ان يتم اعمال الحج ويأتى بمناسكه وفيه صور :

الاولى . ما اذا مات بعد الاحرام ودخول الحرم وقد بقي في محكى «المدر» وجدان الخلاف في الاجراء عن حجة الاسلام وعدم لزوم القضاء عنه على الو رث بل عن «المنهى» الاحماع عليه وبذل غلب صحبة صريس عن بى جعفر عليه السلام قال في رجل حرج حاجاً حجة الاسلام فمات في الطريق فقال : ان مات في الحرم فقد احرأت عنه حجة الاسلام وان مات دون الحرم فليض عنه ولله حجة الاسلام . (١) وعدم فرض الاحرام في الموت في الحرم لعله لاجل تحقق الاحرام من المبيات قبل دخول الحرم بوعاً وبدرة تحقق السياة للاحرام من المبيات ودخول الحرم

بدونه مع ان هذا المورد هو القدر المتيقن فلاشبهة في دلالة الرواية على الاجراء فيما هو المفروض في هذه الصورة كما ان صورة الاستغفار هي القدر لعدم من مواردها نعم في بعض الروايات ذكر مكان لحرم «مكة» وهي صحيحة زرارة عن ابي جهمر عليه السلام المشتبهة على قوله : قست فان مات وهو محرم قل ان ينتهي الى مكة قال : يحج عنه ان كان حجه الاسلام ويعتمر اما هو شيء عليه . (١)

ولكنه مع انه لا يقتل به - يحتمل ان يكون المراد من مكة هو الحرم باعتبار ان الفصل بين الحرم ومكة قليل جداً وكان للحرم محيطاً به في زمن صدور الروايات وان كانت توسعة مكة في الارملة المتأخرة صارت موحدة لدخول حرم فيها في بعض الجيوب لانه في ذلك الزمان كانت مكة محاطة بالحرم وعليه فلا تعد دعوى شمول مكة بذلك باعتبار كونه من نواحيها ونواحيها .

هذا مضافاً الى ان دلالة هذه الصحيحة على عدم الاجراء اما هو بالاطلاق لان عدم الانتهاء الى مكة مطلق شامل لعدم دخول الحرم ودخوله وصحيحة صريحة صريحة في الاجراء اذا مات في الحرم فهي صالحة لتقييد رواية زرارة كما لا يخفى فلا شك في الحكم .

الثالثة: ما اذا مات بعد الاحرام وقبل دخول الحرم والمشهور عدم الاجراء ووجوب القصد عنه وسبب الخلاف الى خلاف الشيخ قدس - و ان دريس وفي محكي كشف اللثام نسبة لخلاف الى الحلبي فقط وذلك لعدم صراحة كلام الشيخ فيه لانه وان قال: «اذا مات او احصر بعد الاحرام سقطت عنه عهدة الحج» لكن استدلاله بالنصوص والاحتماع ربما يدل على ان مراده الاحرام ودخول الحرم لا مجرد الاحرام فقط .

والدليل للاجزاء مفهوم الحملة الشرطية الثانية الواقعة في صحيحة يزيد الحلبي ولاجله يكون التعجب من الحلبي فانه مع عدم اعتماده على خبر الواحد ولو كان صحيحاً

كف عيب في الحكم المخالف للعادة المتبعة لعدم إخراج الأحرار من الأحرار
بمجرد الإحرام ويفتقر الحكم بالأحرار إلى تعبد واضح على مفهوم حصة شرطية في
رواية واحدة وهي صحيحة يريد المحقق أن سئل أن حصة الأحرار عن رجل خرج
حاجاً ومعه حمل له وبنته وراد فمات في الطريق قال أن كان ضرورة ثم مات في الحرم
فقد أحرأ عنه حصة الإسلام ، وإن كان مات وهو ضرورة فمن أن يحرم حمل جملته
وراد وبنته ومعه في حصة الإسلام وإن فصل من ذلك شيء فهو للورثة إن لم يكن
عليه دين ، فب رأي أن كانت الحصة تطوعاً ثم مات في الطريق قل أن يحرم لمن
يكون حمل وبنته ومعه؟ قال يكون جميع ماله وما ترك للورثة إلا أن يكون عليه دين
فيقتضي عنه أن يكون وصي بوصية فيسد ذلك لمن أوصى له ويجعل ذلك من ثلثه (١)
ويرد على الاستدلال بها أنه إن قيل ثبوت المفهوم للتصبة شرطية - على
خلاف ما هو التحقيق والثبات في محله - في الرواية قصيدتان شرطتان مفهوم
الأولى أنه إذا لم يكن الموت في الحرم لا يكون ماله محرراً عن حصة الإسلام
ومفهوم ثبوتية أنه إذا كان موته بعد الإحرام يكون محرراً ويسهمتهما وتقصص واللام
أن يقل :

أما بدم ثبوت المفهوم لشيء من الشرطيتين لأجل ثبوت لتعارض ولأمره عدم
تعرض الرواية لهذه الصورة التي هي محل البحث وهو الموت بعد الإحرام وقبل
دخول الحرم فلا يبقى مجال للاستدلال بها على الأحرار .

وأما ما حكى عن «المستند» واحتله السيد - قدس - في لعروة من كون المراد
من قوله في الرواية: «قل أن يحرم» قل أن يدخل في الحرم كما يقال: «أبعد» أي دخل
في نجد ومن أي دخل لمن وهذا المعنى وإن كان خلاف الظاهر في نفسه إلا أنه

يمكن حمل لحمة الشرطة لأولى فريضة عليه كما في سائر الموارد التي يحمل اللفظ على خلاف ظاهره لاجل وجود التبرئة على الخلاف وعلى هذا الوجه ايضاً لا يبقى محل للاستدلال بها على الاجزاء بل هي دليل على عدم كما لا يخفى .

واما بتعارض المضمومين ومتنصي الناعده هو الناقط والرجوع الى ادلة اخرى ومقتضاها وجوب قضاء عنه وعدم الاجراء كما هو مقتضى القاعدة ايضاً . ثم به لو فرض انحصار مدلول الرواية بالحمة الشرطية الثانية وثبت المضموم لكان يعارضه مدقق صحيحة ررارة المتقدمة لدالة على عدم الاجراء قبل الانتهاء الى مكة التي قد عرفت ان المراد بها الحرم ومن الواضح اقوائية المطوق فاللزم رفع اليد عن المضموم .

وقد ظهر مما ذكرنا عدم صلاحية الرواية للاستدلال بها على الاجراء واللامر بالحكم بعدم الاجزاء ووجوب القضاء عنه .

الثالثة: ما اذا دخل في الحرم قبل الاحرام كما ادسبه في الميتات ولم يحرم ثم دخل الحرم بالا احرام فمات وفي المتن الحكم بعدم الكفاية والاجراء كما في الصورة الثانية و لوجه فيه ان المذكور في مثل صحيحة صريخ وان كان هو الموت في الحرم ومقتضى طلاقه بدو الشمول لما اد لم يتحقق منه الاحرام رأساً الا ان المساق منه هو الدخول في الحرم بما هو لتعارف الثالب من الاحرام في الميتات وعدم نسبائه للاحمد تحقق لموت في الحرم ولو لم يحرم اصلا مع ان مقتضى اطلاق قوله -ع- في صحيحة يزيد: «وان كان مات وهو ضرورة قبل ان يحرم...» هو الشمول لما اذا كان ذلك في الحرم كما لا يخفى واما قوله في صحيحة صريخ: «خرج حياً حجة لاسلام» فلا دلالة له على تحقق الاحرام لان المراد بالخروج حياً هو الخروج من ليلد بقصد حجة الاسلام لا الورود فيها المنحصر بالا احرام نعم مفهوم صحيحة ضرورة لو ارد في الاجراء دال على اعتبار كون الموت في حال الاحرام .

الرافعة : ما دام مات بين الاحرامين وفي المنى المحكم بالاحراء و لوجه فيه مصداقاً الى الاولوية فيه دكان محدد لاحرام ودخول الحرم ثم الموت كافيًا ومحرياً عن حجة الاسلام فيمد اذا نى بجميع اعمال عمرة التمتع ثم حل ثم مات يكون الاحراء وعدم وجوب القضاء بطريق اولي - ظهور مثل صحيفة صريس في الاكتفاء بالموت في الحرم غاية الامر ان حملناه على ما اذا تحقق الاحرام من لميقات ووقع دخول الحرم بعده واما اعتبار كون الموت في حال الاحرام فلا دلالة له عليه نعم طاهر مفهوم صحيفة زيارته اعتبار كون الموت في حال الاحرام ويمكن ان يقال ان المراد بقوله ان مات وهو محرم ليس هو الموت في حال الاحرام بل لموت بعد تحقق الاحرام من المدة وان لم يكن مشروطاً به وكيف كان لا مجال لرفع اليد عن ظهور صحيفة صريس في ان الممار هو الموت في الحرم وهو منطبق في الفرص .

الحام ٤: ما دام مات في حل بعد دخول الحرم محرماً كما ادخروا بين الاحرامين عن الحرم لضرورة او غيرها وفي المنى الاستشكال في الاجراء والوجه فيه ما عرفت من ظهور صحيفة صريس في اعتبار طرية الحرم لموت فيه لم يتبع التمسر بما اذا كان الموت بعد الاحرام ودخول الحرم بل المير هو لموت في الحرم ولا مجال لدعوى انه لا خصوصية للحرم بعد كون المحتمل قوياً - ثبوت الخصوصية من جهة شرائع الحرم وعلو مكانه وعظمة شأنه ولا يتناوم هذا الظهور الاطلاق المستعاد من صحيفة زيارة الدلة بمفهومها على انه ان كان الموت بعد الانتهاء الى مكة يكون محرياً نظر الى صدق «البعدية» بعد لجروح منها يصبأ وذلك لصنف الاطلاق في مقابل اظهور في مثل صحيفة صريس كما لا يخفى .

السادة: ما دام مات في أثناء عمرة التمتع اي بعد الاحراء ودخول الحرم والظاهر الاحراء عن حجه ايضاً لان حجة الاسلام عمل واحد مركب من العمرة والحج وكما

ن لموت في اثناء حجه بحرى عن حجة لاسلام الواحة عليه كذاث الموت في اثناء عمرته بعد كون مجموعهما عملا واحدا ولذا لا يترتب على عمرته بمجرد ما شىء اصلا .

واما من كانت وطيفته حج القران والافراد لمتقدم على عمرتهما من مات في اثناء الحج فلا شبهة بمنتضى النص في الاجزاء عن حجه لانهما يضاف من مصديق حجة الاسلام المذكورة في الروايات واما الاجزاء عن عمرتهما فمشكل لان الحج والعمرة فيهما عملا مستقلان بخلاف حج التمتع الا ان يقال بان طهر الاجزاء عن حجة الاسلام هو الاجزاء عن كليهما لان عنوان حجة الاسلام يطلق على المحسوس وان كان عمليين مستقلين وقد يعنى السد - قدس - في العروة ابتداء العدد عن الاجزاء وان استشكل فيه اخيرا .

السابعة : من مات في اثناء الحج الدر لا يكتفى به و كان مرته بعد الاحرام ودحول الحرم وذلك لان الاجزاء في ذلك المورد اما هو على خلاف القاعدة لان مقتضاها لعدم عدم تحقق المأمورة في الخارج وفقدان الحج لأركانه والاجزاء يحتج لى الدليل وقد دل عليه في خصوص حجة الاسلام للتصريح بها في الروايات المتقدمة ولم يهض دليل عليه في غيرها ودل به بالحكم لا بحرى في لحج الدر بل الحكم فيه على وفق القاعدة المتتصية لعدم الاجزاء .

وهكذا الكلام في العمرة المعردة فان الموت في اثنائها ولو كان بعد لاحرام ودحول الحرم لا يوجب الاجزاء لعدم الدليل عليه وهذا من دون فرق بين ما اذا لم تكن مفروقة بحج الرن او الافراد كما لو فرض وجوبها على المستطيع لخصوصها و كانت مفروقة بخدمتها وذلك لعدم اتمام حجة الاسلام عليه وكونها عملا مستقلا في قبالة الحج .

واما لحج الافسادى فهو اى حرمان حكم الروايات فيه متى على ان حجة لاسلام

هو هو الحج الفاسد لدى يتمه اولاً والحج الثاني عقوبة للفساد وحراء عليه او ايها هو الحج الثاني الذي يأتي به بعد اتمام الحج الاول الفاسد فانقضا بالاول والحكم لا يجرى فيه لان المعروف نعتق لموت في انشاء الحج الثاني وهو ليس بحجة الاسلام فلا دليل على اجراء فيه بل بحب النضاء عنه وان قلنا بالثاني والحكم بالاحراء يجرى فيه لان المعروف انه هو حجة الاسلام فتشمله الروايات هذه تمام الكلام في المقام الاول. واما الكلام في لمقام الثاني وهو من لم يستتر عليه الحج بل كان عام استطاعته فالمهم فيه هو الحكم بوجوب انضاء عنه وفيه اقوال ثلاثة :

الاول القول بوجوب انضاء عنه حكى عن المصنف والمسيوط والمهابة وطاهر لقول عد واحضاره في مستند حيث قال : «اومات المستطيع في طريق الحج فان كان قبل الاحرام ودخول الحرم وحب النضاء عنه بشرط استئذان الحج في دمه سائغ على المشهور ومما على اقرب لمصنوعه وكذا احتذره جمع من المحققين من شرح لمروة. الثاني انقول باستحباب انضاء عنه وهو ظاهر الحواهر كما ياله عن بعض وجعله لسيد في المروة اظهر .

الثالث عدم وجوب انضاء عنه وعدم استحبابه ايضاً وهو مختار المنى ولعله المشهور .

اما القول الاول فمستنده الاحمد بطلاق صحبة صريخ لطاهرة في وجوب انضاء عنه فيما اذا مات دون الحرم فان قوله فيها رجل حرج حاحاً حجة الاسلام مطلق شمل لمن لم يستتر لحج عليه ايضاً ولا يندح في ذلك كون الحكم بوجوب انضاء محتلاً بالاضافة الى من استتر ومن لم يستتر حيث انه في الاول يكون موافقاً لمقاعدة وفي ثاني محالاً لها نظراً الى ان الموت في عام لاستطاعة بعد لاحرام قبل دخول الحرم يكشف عن عدم وجوب الحج عليه من الاول لفقد استطاعة الزمانية المعتره في وجوب الحج بحكم النفل وقاعدة نفي الحرج على ما عرفت سابقاً

وكما ان فقد لاستعانة المأليه بعد الاحرام وقبل دخول الحرم بكشف عن عدم وجوب الحج من الاول كذلك عدم الاستعانة الرمانية المتحقق بالموت .

هذا ولكن ذلك لا يتدح في دلاله لروايات على الحكم بوجوب القضاء عنه وان كان خلاف القاعدة فينتضي لاطلاق وجوب القضاء في المقام ايضاً .

واما القول اشائي فيستد به لوجه لوجوب القضاء عن من لم يستقر عليه بعد كشف موته عن عدم لاستعانة الرمانية ولذا لا يجب اذا مات في بلد قد لذهب او اذا فقد بعض الشرائط الاحرام مع كونه موسراً وعليه فيحمل الامر بالقضاء على القدر المشترك ستعادة الوجوب فيمن اسفر عليه من الخارج مثل الاحماع والاطلاق في تصدر وان كان محموطاً لا ان قوله : فليقتصر لادلائله على الوجوب بل على التدر المشترك فيدل على رجحان القضاء عن من لم يستقر عليه الحج .

واما القول الثالث فيسمى على اختصاص صحيحه صريص بخصوص من استمر عليه الحج نظراً الى لزوم رفع اليد عن اطلاق قوله : حرج حاحاً حجة لاسلام لا لاجل الحكم بوجوب القضاء عنه في الدبل وهو لا يلائم مع عدم ثبوت التكليف من الاول فان الحكم ان كان على خلاف القاعدة لا بد من الالتزام به اذا دل الدليل عليه بل لاجل ان التعبير بالاحراء في الرواية وكذا التعبير بالقضاء في قوله فليقتصر ظاهران فيما اذا كان هناك تكليف ثابت على عهدة المكلف فيه مع عدم ثبوت التكليف وعدم وجوب حجة الاسلام الذي يكشف عنه الموت في الائمة لاجل للتعبير بالاحراء في ذات ما بعد الاحرام ودخول الحرم ولتعبير بالقضاء فيما اذا مات دون الحرم فهذان التعبيران قريبان على اختصاص مورد الحكم بما اذا كان هناك تكليف ثابت على عهدة المكلف وفي ذمه فالرواية لا دلالة لها على حكم من لم يستقر اصلاً ومن الواضح انه كما ان الوجوب يحتاج الى دليل كذلك الاستحباب يحتاج اليه ايضاً ومن المعلوم عدمه ايضاً وعليه في هذا المقام كما انه

مسئلة ٥٠- يجب الحج على الكافر ولا يصح عنه ، ولو أسلم وقد زالت استطاعته قبله لم يجب عليه ، ولو مات حال كفره لا يقضى عنه ، ولو أحرّم ثم أسلم لم يكنه ووجب عليه الاعادة عن المقات إن أمكن وإلا فمن موضعه نعم لو كان داخلاً في الحرم فأسلم فالأحوط مع الامكان أن يخرج خارج الحرم وبحرم .

والمراد يجب عليه الحج سواء كانت استطاعته حال إسلامه . بعد ارتداده ولا يصح عنه فادّعات قبل أن يتوب يعاقب عليه ولا يقضى عنه على الأقوى وأن تاب وجب عليه وصح عنه على الأقوى سواء بقمت استطاعته أو رأت قبل توبته ، ولو أحرّم حال ارتداده فكالكافر الأصلي ، ولو حج في حال إسلامه ثم ارتد لم يجب عليه الاعادة على الأقوى ، ولو أحرّم مسلماً ثم ارتد ثم تاب لم يسقط إحرامه على الأصح . (١)

لا يجب لتضاء كدلت لا يستحب وهذا القول هو لظاهر كما في المتن .

(١) ينع الكلام في هذه المسئلة بصاً في مقدم :

المقام الاول في الكافر وفي جهات من المحدث :

الاولى : انه يجب الحج على الكافر فيما اذا تمت شرائط الوجوب كالمسلم وهو مسمى على القاعدة المعروفة لفنية التي التزم بها المشهور وهي اشتراك الكفار مع المؤمنين في التكليف بالفروع كاشتراكهم معهم في تكليف «لاصول وقد حالف لمشهور جماعة كالمحدث الكاشاني والاميني الاسترآادي وصاحب الحقائق وبعض المتأخرين وقد تكلمنا فيها مفصلاً في كتابنا في القواعد الفتنية واحترافيه وهو المشهور الثانية : انه مع وجوب الحج على الكافر اذا اتى به في حال كفره لا يقع منه صحيحاً ، لعدم تحقق قصد القرية منه بعد عدم اعتقاده بالاسلام وكونه مقرأ في شرعه فلا معنى لتحقيق قصد القرية وإما لنظام الدليل من الإجماع وعبره على كون الاسلام من شرائط صحة العبادة فلا تنفع من الكافر كذلك ولو فرض اعتقاده بوجوبه

ولانين به مع قصد القرية .

الثالثة : ان الكافر اذا اسلم فانقضت استطاعته الحدثة حال الكفر لى ما بعد الاسلام فلا اشكال في عدم سقوط وجوب الحج عنه ولزوم الاتيان به بعده وكذا اذا حدثت له الاستطاعة بعد الاسلام ثانياً فانه لا اشكال ايضاً في وجوب الحج عليه اما الكلام فيما اذا رلت استطاعته قبل الاسلام مع عدم حدوثها بعده في هل يجب عليه الحج منسكاً كالمسلم الذي استتر عليه لحج او انه لا يجب عليه الحج اصلاً ؟ الظاهر هو الثاني لانه مقتضى قاعدة «الحج» المبرورة التي هي ايضاً من القواعد الشرعية ومشأها الحديث المعروف الذي رواه الدمة والخاصة كما في مسند احمد وغيره وفي تفسير علي بن ابراهيم وهو ان الاسلام يجب ما قبله وكذا سيرة النبي والائمة المعصومين - عليه وعليهم - فصل صلوات المصلين - حيث لم يعهد ولم يقل الرامة او الزاهم الكافر الذي سلم بقضاء ما فات منه من الصلوة والصوم والحكم بعدم وجوب القضاء على الكافر متسالم عليه ولا محال للاشكال فيه صلا .

نعم ربما تحرى المناقشة في لحج بالاصابة الى قضاء الصوم والصيام بطراً الى ان الحج غير موقت بوقت ليتصور فيه القضاء فهو نظير ما لو اسلم الكافر في اثناء الوقت في او حبات الموقفة فكما انه يجب عليه الاداء مع فرض بقاء الوقت ولا يكون مقتضى قاعدة الحب سقوط لاداء في هذا الموضع كذلك يجب عليه الحج بعد الاسلام ولو مع روال الاستطاعة في حال الكفر ولا يجري فيه القاعدة المذكورة . وان شئت قلت ان وجوب الحج منسكاً بعد روال الاستطاعة تكليف يشترك فيه المسم والكافر ولا يكون له وقت خاص بل يكون ناقياً مادام العمر فلا وجه لاقتضاء قاعدة الحب سقوطه بل هو نظير ما عرفت من الاسلام في اثناء الوقت .

والجواب عن المناقشة انها حارية اد كان الحكم بوجوب الحج منسكاً موافقاً للقاعدة ثانياً على المسلم والكافر في صورة ترك الحج في عدم الاستطاعة واستقراره

على المكافء وام لو فرض كونه مخالفا للقاعدة وكان الدليل على ثبوته بمحولا يشمل الكافر فلامجال لساقشة اصلا و لظاهره من هذا القيل ما كونه محالاً للداعده فلان مقتضى لادله الاولى وجوب الحج على المستطيع ومتصاه ستروط التكليف مع زول لاستماعة وان كان الترك مستنداً الى المصعب والمخالفة .

وما عدم كون الدليل عليه شاملا للكافر فلان طاهره هو الترك لعدمى للحج مع الاعتقاد بوحوه وثبوت التكليف به غاية الامر كان المشأ للترك هو التسويغ ولاهمال وهذا العنوان لايشمل لكافر الذى يكون مشأ تركه عدم الاعتقاد بوحوه كما لا يهفى فدلبل وجوب الحج مع لتسكع قاصر عن الشمول لكافر والمهروض روال استطاعته فلا يجب عيه الحج فى الصورة التى هى محل البحث .

اشكال مشهور ذكره صاحب المدارك فى بحث قضاء الصوت وهو لا يعقل الوجوب اى وجوب القضاء عليه اذ لا يصح منه اذا اتى به وهو كافر ويسقط عنه اذا اسلم و سطره وجوب الحج عليه فى كتاب الحج حيث قال فى محكيه : «لو اسلم وحب عيه لاتبان بالحج مع بقاء الاستماعة قسماً وبدونها فى اظهر لوجهين واعتبر لعلامة فى التذكرة فى وجوب الحج استمرار الاستماعة لى رمان الاسلام وهو غير واضح» .

واجب عيه بوحوه :

احدها ما ذكره السيد - قدم - فى العروة من انه يمكن ان يكون لامر به حال كفه امرأ نهكميا - اى استهراثيا - ليعاقب لاحقنياً ولكنه استشكل به لعدم امكان تبايه به لكافراً ولا مسلماً فلا يكون قابلا للامثال ومن الواضح عدم مد وليته مع عدم القابلية للامثال .

ويرد على هذا الجواب ايضا انه لو كان دليل تكليف لكافر دليلاً خاصاً بمحصراً بالكافر يمكن ان يقال فيه ذلك واما مع عموم الدليل وشموله للمسلم والكافر فلامحال لهذا الجواب لانه لا معنى لحمل الامر الواحد على لحتيقتى والتهكمى بالاصافة اليهم .

نابها ما استظهره السيد - فذه - فيب وهو انه حال استطاعته مأمور بالاتي
به مستطيعاً وان تركه فمتسكماً وهو ممكن في حقه لامكان اسلامه وتبته مع الاستطاعة
ولامنها ان تركه فحال الاستطاعة مأمور به في ذلك لحال ومأمور - على فرض تركه
حالها - بعينه بعدما قال : «و كذا يدفع الاشكال في قضاء العوائب فيقال به في الوقت مكلف
بالاداء ومع تركه بالقضاء وهو مفذور له بان يسلم بآتي بها اداء ومع تركها قضاء فتوجه
لامر بالقضاء اليه بما هو في حال الاداء على نحو الامر لمعلق» .

ثم قال : «فحاصل الاشكال انه اذا لم يصح لانيان به حل الكفر ولا يجب عليه
اداء سلم فكيف يكون مكلفاً بالقضاء ويصعب على تركه ؟ وحاصل الجواب انه يكون
مكلفاً بالقضاء في وقت الاداء على نحو الوجوب المعلق ومع تركه لاسلام في الوقت
فوت على بعده الاداء والمضاء فيستحق العتاب عليه وبعبارة اخرى : كان يمكنه
الانيان بالقضاء بالاسلام في الوقت اد ترك لاداء - ح - فاذا ترك الاسلام ومات
كافراً يندب على مخالفة لامر بالقضاء واذا اسلم يفرله وان خالف ايضاً واستحق
العقاب» .

ويرد عليه امران :

الاول ان لو احب المعلق وان كان تصويره ممكن من الامكان ولا يمنع منه ثبوتاً
وقد تحقق ، لاضافة الى الحج بالطريق الى الموسم وفي غيره الا ان لزامه به يحتاج الى قيام
الدليل عليه وقد قام في مثل الحج فان مقتضى الآية الواردة فيه هو تحقق الوجوب بمجرد
الاستطاعة لخاصة للاستطاعات الاربعة والجمع به وبين ما يدل على توقف صحته
على وقوعه في الموسم والزم ان الحاصل يقتضي الالتزام بالفرق بين الاستطاعة وبين
الوقت لحاصل بان الاولى لها مدخلية في اصل الوجوب والتكليف والثاني قيد للواجب
فالوجوب فيه بعد الاستطاعة حالي والواجب استمالي واما في المقام فلم يدل دليل عليه ان
ظاهر قوله : اقصى ما فات هو تحقق الوجوب المنعني بالقضاء بعد تحقق الموت المتوقف

على ترك الأداء فمن أين يستفاد ثبوته بسحو التعليق في وقت الأداء

أن قلب الطريق استفادة ذلك هو ثبوت التكليف بالقضاء بالإضافة إلى الكافر
ابصاراً فإنه إذا كان ثبوته بعد الوقت مستلزماً لعدم المعقولية لمادكره صاحب المدارك
من عدم قاطعته للامتنال لعدم صحته في حال الكفر وعدم ثبوته بعد الإسلام فهذه قرينة
عقلية على كون ثبوته بسحو الواجب المعلق في حال الأداء فالدليل على ذلك هو
حكم العقل .

قلت إن الالتزام بذلك فراراً عن الأشكال المذكور إنما يتم مع تحصيل طريق
التحصن بذلك ولا فلو فرض طريق آخر للتخلص فلامجال للالتزام به كما لا يهمل
الثاني أن ما فاده على تقدير بتمامه إنما يتم في قضاء الصلوة والصيام ولا يتم
في الحج لدى هو محل البحث في المقام لما عرفت من عدم كون وجوب الحج
متسكماً على تقدير الترك في عام الاستطاعة حكماً موازاً للقاعدة مشتركا بين المسلم
والكافر بل هو حكم ثابت بالمصوص خاصة على خلاف الأدلة الأولية الواردة في
وجوب الحج ومورده المسلم المعتقد بوجوب الحج التارك له في عام الاستطاعة
عمداً مامحة ومساهلة وأما الكافر الذي لا يعتقد بوجوب الحج وبكون مشأ تركه
في العام المذكور هو عدم الاعتقاد بالوجوب فلا دلالة لها على وجوب الحج متسكماً
بالإضافة إليه وعليه وهذا الوجه لا يجرى في الحج .

ثالثاً ما في شرح بعض الأعظم - قدس - على العروة على ما في تقريراته من أنه
لا يقول بنوحه أمر بالقضاء على حدة مدفوع وقت الأداء حتى لزم المحدود المذكور
بل نقول أنه إنما نوحه إليه الأمر بان العمل في الوقت وكل ذلك متسكماً به بأن يسلم
ثم يأتي بالعمل في الوقت وهذا الأمر إنما يكون على نحو تعدد المطلوب لما ورد
من دليل قضاء الفوائت .

وعلى هذا لو لم يسلم وترك الفعل المأمور به في الوقت فلامحالة يمتنع في دمه

هو اسلم حباً عنه ذلك ولو لم يسلم بقى في ذمته وعوقب عليه وهذا معنى تكليفه بالقضاء لانه توجه اليه خطاب آخر بالقضاء حتى يقال بتعلقه بغير مقدور او انه خطاب بلا فائدة .

ويرد عليه مع كون الامر بالقضاء دليلاً على كون الامر الاول المتعلق باصلوة في الوقت وارداً سحوا بعدد المطلوب بحيث كان للمولى مضمونان : احدهما طبيعة الصلوة من حيث هي وثانيهما ابتغاء تلك الطبيعة في الوقت وسد المسع لا يرم ذلك عدم كون القضاء بموايه الظاهر في اتيان العن خارج الوقت متمثلاً للامر المولوى الذى هو ظاهر الامر بوجه لانه لا يبقى لهذا المولى الذى هو عنوان ثالث معايير للمطلوبين المذكورين محال مع انه لا وجه لرفع اليد عن ظاهر قوله قص ما فات في تعلق الامر المولوى بعنوان القضاء بالمسمى المصطلح وعليه فاللام ان يقال بعدم تحقق الامر به الا بعد خروج الوقت وعدم الاتيان بالمأمور به فيه

رابعاً ما افاده بعض الاعلام على ما في شرح العروة من ان الصحيح في الجواب ان يقال انه ساء على تكليف الكفار بالفروع ان لكافر وان كان لا يمكن تكليفه بالقضاء لانه يعاقب بتفويت الملاك المأمور على نفسه اختياراً

ويرد عليه انه مع عدم ثبوت التكليف ولو كان المشأله هو عدم قديته للامثال لا يكون هناك ما يكشف عن ثبوت المصلحة الملممة فان الكاشف له نوعاً هو التكليف ومع عدمه لا محال للمكشوف خصوصاً مع ملاحظة ان التكليف بالقضاء اما يلازم مع تحصيل المحالفة لحاصله بترك الاداء وهو يناسب شأن المسلم فيمكن ان لا يكون للقضاء بلا صفة الى الكافر مصلحة اصلاً وبالجمله لا بد في الحكم باستحقاق العقاب من احرار تفويت الملاك ومن الواضح انه لا طريق الى اثباته

والحق في الجواب ما ذكرناه في كتابنا في الفوائد الفقهية مما استندناه من سيدنا الأستاذ العاتق - قدس سره - لشریف - في بعض مباحثه الأصولية وهو ان الاستحالة انما تتحقق اذا كان الخطأ متوجهاً الى خصوص الكافر كالخطأ المتوجه الى العاقر واما لو كان الخطأ متوجهاً الى العموم من دون فرق بين المسلم والكافر فلا يكون صحة هذا الخطأ موقفة على صحته الى كل واحد من المحاطين الا ترى انه يصح الخطأ الى جماعة بخطأ واحد ان يعملوا عملاً ولو مع العلم بعدم قدرة بعضهم على ايجاد العمل نعم لو كان الجميع و الاكثر غير قادرين لما صح الغفاب وما مع عجز البعض فلا مانع منه مع انه لو اوجد الخطأ لواحد الى الخطأت المتعددة لما صح لاستحالة نعم لما حر مع العلم بمحرره وفي المقام يضاف كذلك فان التكليف يوجب لفناء عام شامل للمسلم والكافر وعدم قابليته للاشكال بالاضافة الى الكافر لا يندرج في ثبوت الخطأ والتكليف نحو العموم عاية الامر انه لاند لهم التمسك بالمدى في صورة المحلقة ومن الطاهر ان الكفر لاحل انه امر اختياري لا يكاد يتحقق به العذر كما لا يخفى .

الجهة الرابعة انه لو نفى الكافر المستلبي لذي اسفر لم يجز عليه عى كفره الى ان مات هي امنى سراً لم يرد : لا ينقص عنه وقد استدل عليه السيد - فده - في العروة بعدم كونه اهلاً للاكرام والابراء .

ومن الواضح انه لا يلائم مع كونه دليلاً فيها مستنداً للحكم والعقوى خصوصاً مع كون عنوان الابراء يشمل مثل الذين من حقوق الناس وانه لا اشكال صهراً في وجوب داء دمه من تركته مع استلزامه تحقق الابراء .

فالاولى في مقام الاستدلال ان يقال ان القضاء عنه بعد الموت لا يكاد يتحقق الا بالمباينة عنه وكون الفاعل قاصداً لها وقد تحقق في بحث المبة شرائط كون الموت عنه مسلماً في لمباينة عنه في العبادات فادلة المباينة تمنع عن المباينة عن الميت الكافر في

المقام نعم استثنى مورد واحد وهو ما اذا كان الموب عنه ناصباً والدائب ولدأله كما ورد في النص .

الجهة الخامسة اذا احرم الكافر ثم اسلم لا يكفيه احرامه المتقدم على اسلامه لانه جزء العادة وقد تقدم عدم صحة العادة من الكافر من دون فرق بين مجموع العبد او اجرائها وعليه فاحرامه المتقدم لم يقع صحيحاً ومنه يظهر انه لو ائى المحصوية من روايات الواردة في العبد المستق قبل احد الموقعين الدالة على احرائه عن حجة الاسلام وحكم بعدم احتصائها بالعبد وحرابها في مثل نصي ائى بلع قبل احد الموقعين ون حجه بحري عن حجة الاسلام لما كان وحه للتسرية الى اسلام الكافر قبل احدهما وذلك لان احرام العبد والنصي وقع صحيحاً غاية الامر ان فقدان شرط الحرية واللوع كان مانعاً عن انصافه بكونه حرة لحجة الاسلام وقد دل لدليل على ان تحقق الشرط قبل احد الموقعين يوجب الاجراء عن حجة الاسلام واما في مقام فلم يتحقق الاحرام من الكافر صحيحاً من اول الامر فلامحال لاستعادة حكمه من روايات العبد بوجه .

فذا كان الاحرام باطلا فاللارم كما سيأتى تفصله انمع انكشف بطلان لاحرام لاند من العود الى لميقات مع الامكان والا فالاحرام من موضعه نعم اذا احل الحرم فاسلم او انكشف لطلان فالاحوط مع الامكان ان يحرج خارج الحرم ثم يحرم .
المقام الثاني في المرتد وفيه ايضاً جهات من البحث :

الاولى في وجوب الحج عليه كسائر المكاييف من دون فرق بين ان تكون استطاعته حال اسلامه او تكون حال ارتداده والدليل عليه ما مر في الكافر من اشتراك ادلة لاحكام وعدم احتصائها بالمؤمنين وشمولها للكافر والمرتد ايضاً .

الثانية عدم صحة الحج من المرتد ولارمه انه لو استمر ارتداده الى الموت ومات كافراً من دون ان تثوب ويرجع عرردته يعاقب على تركه في الاحرة كعقاب

الكافر عليه وابوجه فيه مأمراً أيضاً من اشتراط الاسلام في صحته المصداً وعدم وقوعها من غير المسلم كذلك فلو حج في حال الارتداد لا يكون صحيحاً ولو كان ارتدده لاحقاً انكار ضروري آخر - مثلاً -

الثالثة انه لا ينصى عنه كما انه لا ينصى عن الكافر غاية الامر ان قوله . عبي لا قوى ، هما شعر بوجود الخلاف والاشكال ها و هو كذلك وقال في الجواهر . ولعل لا قوى عدم التضاء ، ووه اشعار بتوقعه في ذلك ومشأ هذا ما في محكي قوله عدم العلامة حيث قال : ولو مات - يعني المرتد المستطيع - اخرج من صلب تركته وان لم ينت على اشكال واستدل له باطلاق وجوب التضاء عن مات وعليه حجة الاسلام وبانه دين .

ومقتضى ما ذكره في الكافر من عدم وجوب التضاء عنه لانه لا تصح البقاء عن الكافر في لمادة عدم التضاء في المنام ايضاً كما ان مقتضى التعليق الذي ذكره السيد - قدس - هناك عدم الفرق فالقوى - حيث - هو المدم .

الرابعة انه ن تاب ورجع عن ارتداده لا يسقط الوجوب ويصح منه ما عدم سقوط الوجوب فلان توبته ليست كاسلام الكافر لعدم حريان قاعدة «الحب» في غير الكافر الاصلى اما لاحتصاص قوله في الرجوع : الاسلام يحب ما قبله بالكافر الاصلى وعدم جريانه في المرتد بحكم التدر كما ذكره السيد - قدس - في العروة ومقصوده من التبادر الانصراف والامساق لى الدهن لا التبادر الاصطلاحى و ما لعدم حريان السيرة القطعية من رمى النبي ورمى الائمة - عليه - وعليهم السلام والصلوة - في المرتد لانه دليل لى لا اطلاق له فالمرتد اذا تاب لا يسقط عنه وجوب الحج بوجه لعدم الدليل على السقوط .

واما صحته منه فيما اذا صدر بعد توبته فلا اشكال فيها في المرتد الملى لدى تحمل توبته ورجوعه واما المرتد الفطرى فيبقى الحكم بالصحة على قبول توبته ظاهراً

وترتيب احكام لمسلم عليه ما عدا الاحكام الثلاثة وهي تقسيم اموله ومراقبة روجه وقته ونقلها بالقول كدلت كما هو الحق فيصح لحيج لصدومه وان لم نقل بذلك سواء قلنا بعدم قولها مطلقا او قلنا بعدم قولها ظاهرا ونقلنا مطلقا فلا محل لصحة عدته لعدم رول كفه ورتداده نعم يشكل ساء على هذين القولين ان لتكليف بالمادة مع عدم صحتها وعدم امكان الاتيان بها صحيحة الى آخر العمر كعب يحتمل ان يكون هذا الاشكال دليلا على بطلان القولين فتدبر

الحاشية انه لو احرم حال ارتداده لا يتبع احرمه صححاً بل يكون مطلقا فيحرى فيه حكم بطلان الاحرام من الرجوع الى المبقات مع الامكان والاقصر موصفا وذا دخل لحرم بخرج خارج لحرم ويحرم .

السادسة لو حج في حال اسلامه ثم ارتد في الحس : لم يجب عليه لاعادة على الاقوى خلافا للشيخ - قدس - في المتوسط حيث قال في محكيه : « لان اسلامه الاول لم يكن اسلاما عندما لانه لو كان كذلك لما جاز ان يكفر . . . » فان كان مراده بالجوار هو الجوار التكليفي فمس المعلوم ان عدم الجوار لا يختص بما اذا كان اسلامه الاول سلاما بل يكون شاملا للكافرين الكافر لا يحورله استدامة الكفر و لثناء عليه اصلا هذا مصافا الى ان عدم الجوار كذلك لا ينافي الكفر بل دليل على تحققه ووقوعه وان كان مراده بالجوار هو الامكان فيرد عليه ان هذا الكلام مصدره وعين المدعى لانه لم يقم دايلا على عدم الامكان وانه لو كان اسلامه الاول اسلاما لما مكن له ان يكفر كما لا يخفى .

نعم في الحوار الاستدلال له بقوله تعالى : وما كان الله ليضل قوما بعد اذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون ، ومن الواضح ان دليل الآية دليل على امكان الاصلال بعد الهداية ويؤيده بل يدل عليه مثل قوله تعالى : ان الذين آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا ثم كفروا ثم اردوا كفرا . . . فان طاهره تحقق الايمان والكفر حقنة ولا مجال

لحمل الآية على الكفر لتحضيي والإيمان التحيكي لأعقادي .

نعم هنا شبهة أخرى وهي نشأ من أدلة الاحباط الطاهرة في ان الكفر والشرك
يوجبان حبط الاعمال بسببه وجعلها كالبعدم فظاهرها ان الارتداد وان لم يكن كاشعاً
عن بطلان اسلامه الاول وبطلان حجه لذلك لا به بوجب الحبط وصيرورة الحج
كأنه لم يتحقق اصلاً

وبدع هذه الشبهة مصافاً الى ان ادلة الاحباط لا اطلاق لها بشمل صورة
التوبة ولرحوع عن الارتداد والدر لمبش هو الكفر الباقي الى آخر العر خصوصاً
مع كون الاحباط على خلاف القاعدة لان متصاعها صحة العمل الواقع مع شرائط
صحة فهو اي الاحباط يتوقف على قيام دليل عليه ، ان قوله تعالى ومن يرتدد منكم
عن دينه فبمات وهو كافر فاولئك حطت اعمالهم الآية طاهر في كون الحبط ابداً هو
في صورة الموت وهو كافر فلم يتم دليل على بطلان الحج في المقام مع دلالة روية
صحيحة على ذلك وهي ما رواه زرارة عن ابي جعفر - عليه السلام - قال من كان مؤمناً فحج
ثم اصابته فتنة ثم تاب بحسب له كل عمل صالح عمله ولا يبطل منه شيء (١)
واحتمال ان يكون المراد محبويه كل عمل صالح يأتي به بعد التوبة دفعتهم ان
الكفر بعد الإيمان موجب لعدم قبول عمله بدفعه قوله من كان مؤمناً فحج فان ذكر
لحج بعد الإيمان دليل على ان المراد هو العمل الذي اتى به في حال الإيمان قبل
اصابة الفتنة فلا يمتنى - ح - اشكال في الصحة .

الساعة لو حرم ثم ارتد ثم تاب هي المنى نعماً للسيد - قدمه - لم يبطل حرامه على
الاصح واعلم ان العبادات من هذه الجهة مختلفة فبعضها لا تكون الارتداد في اثائها

(١) ثل بواب مقدمة العبادات الباب الثلاثون - ح - وهذه لرواية رواها الشيخ

باسنده الى الحسن بن علي بن سعيد البرزجى وذكر الشيخ في رجاله طريقه بى كنه
وطريقه الى صحيح فلا شكال في لرواية من حيث السيد

موجباً للطلاق كما لو ارتد في أثناء الوضوء والغسل أو الأذان أو الإقامة وبعضها يكون الارتداد في أثناءها موجباً للطلاق كالوضوء وبعضها مختلف فيها كالحيض والصلوة . أما الحيض فقد قال الشيخ في محكي المصنوع : « فإن احرم ثم ارتد ثم عاد إلى الاسلام جار أبيس عليه لانه لأدليس على والده الأعلى ما استرحبه في المسئلة المتقدمة في قضاء الحيض فان على ذلك التعليل لم يعتقد احرامه الاول ايضاً غير انه يرم عليه اسقاط العبادات التي فاته في حال الارتداد عنه لمثل ذلك لان ما لم يحكم باسلامه الاول فانه كان كافراً في الاصل وكافر لاصل لم يلزمه قضاء ما فاته في حال الكفر وان قلنا بذلك كان خلاف المجهود من مذهب وفي المسئلة نظر . . . » .

وقد تبعه في حوار المساء على احرامه المحقق في الشرايع وبعض آخر والعمدة في هذا المقام بيان الفرق بين الحيض وبين الصيام ولعل الوجه فيه مصافاً إلى عدم دخول الرمان في مفهوم الاحرام بخلاف الصيام فانه ليس مجرد الامساك بالمحصوص او التردد كذلك من دون نظر إلى الرمان ان الصوم في جميع الآيات ومن اختياري قد سواء كان امراً وجودياً وعدمياً وعليه تكون عبدة اختيارية حدوثاً وبقاءً ولذا لا يجتمع مع بية القطع ولو في آن واحد فهو عمل اختياري مستمر ولا بد من ثبوت البية في جميع الآيات ولو ارتكراً وعد التوجه والالتفات .

واما لاحرام فهو حالة حاصلة للمحرم وصفة متحققة له بظهور الطهارة والحدث فكما ان الطهارة مثلاً اذا تحققت تستمر إلى ان يتحقق شيء من الواقض المعروفة ولا يكون من بية لقطع قادحاً في بئانها لعدم كون البية معتبرة في البناء كذلك لاحرام لا يبطل بسبب البطلان بل هو مستمر إلى ان يتحقق المحال من الحلق أو التقصير وعليه فطلاق الاحرام بالارتداد يتوقف على ان يكون الكفر من الامور التي يتحقق بها لتحليل كما ان بطلان الطهارة بالارتداد يتوقف على كون الكفر من الواقض . وبالجمله الفرق بين الصيام وبين لاحرام انما هو في كون الاول من الافعال

مسئلة ٥١ - لو حج المخالف ثم استنصر لاتبج عليه الاعادة بشرط ان يكون صحيحاً في مذهبه وان لم يكن صحيحاً في مذهبا من غير فرق بين الفرق . (١)

والثاني من لصفات و لحالات ولا يجمع الفعل القارمع الارتداد بحلاف الصفات هذا في الحج .

واما الصلوة فظاهر لحواهر بطلانها بالارتداد في الائنء والمراد منه هو الارتداد في السكرات والسكونات المتحطة بين الاعمال والحركات وقوى اسيد-قدم- في لمروة عدم لبطلان استناداً الى عدم كون الهيئة الاتصالية جزء في الصلوة والظاهر عدم تمامية مسند السيد لان اعنار الهيئة الاتصالية فيها تستعاد من عدم مور بعنوان القواطع كالضحك والمكاء والكلم وبحوهر وان التعبير بالنطق دليل على اعتبار هيئة مستمرة اتصالية مع انظر المشرعة اما هو ان المصلى اذا دخل في الصلوة تكون الصلاة طرفاً له الى آخر الصلوة ولا يكون السكوت او السكون المتحلل موجباً لعدم كونه في لصلوة وعيه بالارتداد في اثنائها يكون ارتداداً في بعض اجزاء الصلوة فيكون مبطلالها والتفصيل مو كول الى كتاب الصلوة :

(١) في هذه المسئلة جهات من الكلام .

الاولى في اصل وجوب الاعادة وعدمه سحو الاحمال فيما لو حج المخالف ثم استنصر فالمشهور شهرة عظيمة هو عدم الوجوب وحكى الحلاف عن ابن الحصيد وابن المراح ويدل على المشهور روايات معتبرة مستعيصة جمعها في التومائل في الباب الثلاثين من ابواب المستحقين للركوة واحسها سداً ومتناً ومن جهة لاشتمال على لتفليل صحيحة يربد المجلى عن ابى عبد الله - عليه السلام - : كل عمل عمله وهو في حال نصه وصلاته ثم من الله تعالى عليه وعرفه الولاية فانه يوحى عليه الا لركوة فانه يعيدها لانه وصيها في غير مواضعها لانها لاهل الولاية واما الصلوة والحج والصيام فليس عليه قضاء .

واستدل القائل بالوجوب برواية أبي بصير عن أبي عبد الله - عليه السلام - في حديث قال : وكذا نكاح الناصب إذا عرف فعليه الحج وإن كان قد حج (١) .

ورواية علي بن مهزيار قال كتب إبراهيم بن محمد بن عمران الهمداني إلى أبي حمزة - عليه السلام - أني حججت وأنا مخالف وكنت ضرورة قد حلت متمتعاً بالعمرة إلى الحج قال فكتب إليه : أعد حجك (٢) .

وربما يحكم بصنع الروايتين لوجود سهل بن زياد في سندهما ولكن في سداً لا يولى كان أحمد بن محمد مع سهل معاً لكن الجمع بين الرويتين وبين روايات المشهور من حيث الدلالة على تقدير صحة سندهما يقتضي حملهما على الاستحباب لصراحة تلك الروايات في عدم وجوب الإعادة وظهرهما في الوجوب ومقتضى القاعدة حمل الظاهر على النص والحكم باستحباب الإعادة .

وبدل على الاستحباب أيضاً صحيحة يزيد بن معاوية العجلي قال سألت أبا عبد الله - عليه السلام - عن رجل حج وهو لا يعرف هذا الأمر ثم من الله عليه بمعرفته والديونة به عليه حجة الإسلام أو قد قصى فريضته ؟ فقال قد قصى فريضته ولو حج لكان أحب إلى ، قال وسئل عن رجل حج وهو في بعض هذه الأصناف من أهل القبلة ناصب متدين ثم من الله عليه وعرف هذا الأمر يقتضي حجة الإسلام ؟ فقال : يقتضي أحب إلى لحديث (١) وصحيحة عمر بن أدبة قال كتبت إلى أبي عبد الله - عليه السلام - أسأله عن رجل حج ولا يدري ولا يعرف هذا الأمر ثم من الله عليه بمعرفته والديونة به عليه حجة الإسلام قال قد قصى فريضة الله والحج أحب إلى . (٤) .

وصحيحته الأخرى مع زيادة أنه سئل عن رجل هو في بعض هذه الأصناف من

(١) ثل أبواب وجوب الحج وشرائطه لباب الثالث والعشرون ح-هـ

(٢) ثل أبواب وجوب الحج وشرائطه لباب الثالث والعشرون ح-هـ

(٣) ثل أبواب وجوب الحج وشرائطه لباب الثالث والعشرون ح-ا

(٤) ثل أبواب وجوب الحج وشرائطه لباب الثالث والعشرون ح-ز

اهل القبلة نصب مدين ثم من الله عليه فعرف هذا الامر يقضى عنه حجة الاسلام او عليه ان يحج من قاص قال يحج احب الى . (١)

هذا والظاهر عدم كون الاخيرة رواية مستقلة وان جعلها في الوسائل كذلك بل هي متحدة مع ما قبلها ويعلب على الظن اتحادهما مع الاولى ايضاً لان لروى عن يزيد فيها هو من اذينة ولان عبارة الاخيرة قريبة من الاولى

وكيف كان فلا اشكال بملاحظتها في ثبوت الاستحباب وعدم الوجوب .

الثانية في مورد هذا الحكم الذي يكون على خلاف القاعدة لان مقتضاها هو وجوب الاعادة لان الحج الصادر من المخالف وان كان صحيحاً باعتقاده وعلى حسب مذهبه الا انه باطل نوعاً ولا اقل من بطلان وصوته من جهة غسل الرأس مكان المسح ومن بعض الجهات الاخرى وهو يستلزم بطلان الطواف وصلوته لمستلزم لبطلان الحج ومن المعلوم اقتضاء البطلان للزوم الاعادة فيقتضى القاعدة اللزوم لان الروايات المعتمدة المستفيضة دللت على عدم الوجوب فلا بد من تحقيق موردها وملاحظة موضوعها فنقول ان هاتين صورتين .

العمارة الاولى . ما اذا كان الحج الذي اتى به في زمن الخلاف صحيحاً باعتقاده مبرراً للدمية مسقطاً للتكليف بحيث لو بقي على خلافه ولم يعرف هذا الامر لما كان مكلفاً بالاعادة بحسب نظره والظاهر ان المسقط الى الدهر من مورد الروايات هي هذه الصورة فان قوله في بعض الروايات المتقدمة اني حججت وانا مخالف ظاهر على ما هو المتعارف عند العرف في وقوع الحج الصحيح بنظره غاية الامر ان معرفته بالولاية صارت موحدة للشك من جهة المدة التي كون للعمل حالياً عن الولاية ومقروناً بالنصب والخلاف فمحط السؤال انما هي هذه الحيثية فقط من دون ان يكون في العمل خلل من غير هذه الناحية .

ولامجل لاحتمال كون العمل المأني به متصفاً بالصحة عندما ايضاً بدعوى كون الروايات دطرة لى التصحيح من ناحية فقدان الولاية لا من المواحي الاخرى وذلك لاقتضائه حمل الروايات مع كثرتها على الفرد لئلا او مالا يتفق في الخارج اصلاً لم عرف من بطلان وصوئه لاقف بهذا الاحتمال غير تم .

نعم ذكر المحقق في الشرايع و لعلامة في القواعد و الشهيد في الدرر من على ما حكى عنهم في مقام الاستثناء من اصل الحكم بعدم وجوب الاعادة مالمواحل يركن منه فان كان لسر د الاحلال بما هو الركن عندما كما لعله الطاهر يدل ذلك على اعتبار كون المأني به في حال الخلاف صحيحاً عندما و قد عرفت انه لامجل لحمل الروايات الكثيرة على المورد الدر او سوء منه . و كان المراد الاحلال بما هو الركن عنده يكون مقتضاه عدم شمول الروايات لما هو العاصد عنده و هو الحق كما سيأتي .

الصورة الثانية : ما اذا كان ما انى به من الحج فاسداً عنده و بنظره وقد عرف بان المسنى الى الدهن من مورد الروايات الدالة على عدم وجوب لاعادة على خلاف لاعادة هو ما اذا لم يكن الحج فاسداً بنظره لتحقق السؤال في الروايات في جهة الابدن والامسصار وفساد العقيدة ولادلالة له على الفساد من جهة اخرى بنظره .

هذا ولكن في « لمتممات » بعد الاعتراف بان المسنى الى الدهن هي الصورة الاولى قال : لكن لتفصيل بين الركاة وغيرها مملاً بما ذكر - اى في مثل صحيحة بريد المتقدمة - مع علته لفساد في الاعمال عبر الركاة بوجوب ظهورها في عموم الحكم بما كان فاسداً في عهده ويكون وجه التعليل ان الركاة لما كانت من حقوق الناس لم تحر بخلاف غيرها فانها من حقوق الله تدلى فاجترأ بها تعالى و حيث لا فرق في العمل بين ان يكون فاسداً عندما وعندهم وان يكون صحيحاً عندما لا عندهم

وبين العكس : ان كل اياته على وجه العادة .

و يرد عليه : ان التعليل المذكور في صحيحة يزيد المتقدمة راجع لى خصوص المشى وهو وجوب الاعادة في الركوة فمقتضاه ان وجوب اعادة الركاة اما هو لاجل كونها من حقوق الناس ولم يصعبها المخالف في موضعها الذي هو اهل الولاية وهذا لا يقتضى ان لا يكون وجوب الاعادة في بعض لمسات الاحر مستنداً الى جهة اخرى مثل الفساد وعدم وقوعها صحيحة بنظر عامل المخالف نعم لو كان لحكم بعدم الوجوب في المشى منه معلا بكونه من حقوق الله لكان اللزم تعميم الحكم لهذه الصورة بقاء ولكن لم يقع هذا التعليل في الصحيحة وغيرها وبالجمله : التعليل انواع في الرواية اما وقع في جانب الانبياء واماجاب التي فصل عن التعليل ومن الواضح انه لا اطلاق فيها يشمل صورة الفساد فاللزم الرجوع في هذه الصورة الى القاعدة وهي تقتضى وجوب الاعادة كما مر

ثم : انه مع ذكرنا طهرانه لو انى المخالف به هو الصحيح عند الامامية والمطابق لفتوى فقهائهم وان كان ذلك وسداً بمطرحه بلحاظ عدم جوار الرجوع الى فقهاء الشيعة لاحد العتوى والعمل على طمئنه فلا يتمشى منه قصد القرينة المعتر في العدة باتفاق الفريقين ولظاهر انه داخل في لصوره الثانية ولادلالة الروايت عدم وجوب الاعادة على حكمه بل اللزم الرجوع فيه الى القاعدة لمقتضية للبطلان لقرص فقد قصد القرينة .

وان لم يكن ذلك وسداً بمطرحه بلحاظ حوار الرجوع الى فقهاء الشيعة كما فتى بذلك شيخ جامعة لارهر الشيخ شلتوب بعد تمهيد مقدمة من ناحية سيدنا المحقق الاستاذ آية الله العظمى الروجردى قدس سره الشريف ولعمري انه كان من خدمة عظيمة للتشيع وخطوة مبهمة في ترويجه وتأيدده حواه الله عن الاسلام واهله حبر الجزء وحشره مع سيد الانبياء عليه آلاف التحية والثناء فاللزم لحكم بالصحة

وعدم وجوب الاعادة لانه اذا كان محرز الصحة نظره كافياً في الحكم بعدم وجوب الاعادة فمما اذا كان صحيحاً بحسب الواقع يكون ذلك بطريق اولى كما لا يخفى .
الثالثة : ما لم يقع التعرض له لافى المنى ولا فى العروة وهو ما اذا استنصر المحالف في اثناء الحج فهل يجرى عليه حكم الاستنصار بعد تمامية الحج فيما اذا كان حكمه عدم وجوب الاعادة او لا يجرى فيجب عليه اعادة ما نى به اذا كان قابلاً للاعادة واعادة مجموع الحج اذا لم يكن قابلاً لها كما اذا استنصر بعد وقوف عرفة - مثلاً - فيه وجهان من ان ظاهر اكثر الروايات ورودها في مورد تسمية الحج مثل قوله : رجل حج وقوله : نى حجت واما محالف فلا دلالة على حكم الاستنصار في الانشاء ومن ان قوله ^{سنة} في صحيحه يريد المتقدمة في اول البحث : كل عمل عمله وهو في حال بصره وصلاته ثم من الله تعالى عليه وعرفه الولاية فانه يوجز عليه . . . يشمل اثناء الحج ايضاً نظراً الى ان مناسك الحج اعمال مستقلة بحياتها و ان كان بينها ارتباط ولاجل استقلالها تغترالية لكل واحد مستقل فوعدا بخلاف حرء لصلوة و اعداء فيها لا يكون كذلك وعليه فالعموم يشمل اعمال الحج ولاوجه لدعوى خروجها عنه بعد عدم قيام الدليل على التخصيص .

والمناقشة في دلالتها من جهة ان قوله بوجز عليه لا دلالة له على الاجراء وعدم وجوب الاعادة فان الاجراء من الاحتراء به الا ترى ان الحج المدبوب لمير المستطيع يوجز عليه ولكنه لا يحزى عن حجة الاسلام كما مر البحث فيه سابقاً .

مدفوعة فانه في خصوص الرواية بمعنى الاجراء وعدم وجوب الاعادة بقرينة قوله ^{سنة} فيها بعد انشاء الركاة : فانه يعيده فان هذا التعبير طاهر في ان ثبوت الاجر في المسمى منه بمعنى عدم وجوب لاعادة نعم نقل ان في نسخة الوسائل وثله لا يوجد هذا التعبير وعليه فالقرينة هودبل الرواية وهو قوله ^{سنة} واما الصلوة والحج والصيام فليس عليه قضاء فان الظاهر ان هذا الدليل تكرر لما افادته المضاطة لكلية

مسئلة ٥٢ - لا يشترط ادن الروح للروحة في الحج وان كانت مستطبعة ولا يجوز له معها منه ، وكذا في الحج المذرى ونحوه اذا كان مصيقاً وفي المدبوب يشترط ادنه ، وكذا الموسع قبل تصبيقه على الاقوى ، بل في حجة الاسلام له معها من الخروج مع اول الرفقة مع وجود اخرى قبل تصبيق الوقت ، والمنطقة الرجعية كالروحة مادامت في العدة بخلاف المائلة والبعيدة للوفاة فجوز لهما في المدبوب ايضاً ، والمنقطعة كالدائمة على الطاهر ، ولا فرق في اشتراط الاين بين ان يكون ممنوعاً عن الاستمتاع لمرض ونحوه او لا . (١)

المذكورة في الصدر وليس شيئاً آخر رائداً على الصدر بحيث كان معاد الصدر مجرد ثبوت الاجر وكان معاد الدبل عدم وجوب النقاء في العادات الثلاثة وظاهره عدم الوجوب بعد تحققها والمراعاة عنها كما لا يبحى فالانصاف تمامية دلالة الصحيحة على عدم وجوب الاعادة في الائناء ايضاً وهذا لوجه هو انظاره فلا فرق بين ما اذا كان الاستبصار بعد تمامية الحج او في الائناء نعم طهر ما ذكره احتصاص هذا الامر بالحج وعدم حريانه في مثل الصلوة والصيام فالاستبصار في اثنائهما لا يحدى داسية لى عدم وجوب الاعادة بل يجب الرجوع بهما الى القاعدة بمقتضى وجوب الاعادة كما هو ظاهر .

(١) في هذه المسئلة ايضاً جهات من البحث :

الاولى : في عدم اشتراط ادن الروح للروحة في وجوب الحج عليها اذا كانت مستطبعة بالاستطاعة المعشرة الحاممة للاستطاعات الاربعة ولا خلاف بوجوده كما في محكي لمستند ويدل عليه جملة من النصوص المعشرة :

منها صحيحة محمد - يعنى ابن مسلم - عن ابي جعفر - عليه السلام - قال : سئلته عن امرأة لم تحج ولها زوج وابى ان يادن لها في الحج فغاب روحها فهل لها ان

تحج ؟ قال : لا طاعة له عليها في حجة الاسلام . (١)

ومنها : صحيحة معدوية بن وهب قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام امرؤ لهاروح دني ان يأذن لها في الحج . ولم تحج حجة لاسلام ، فقاب عنها زوجها وقديها . ان تحج فقد . لا طاعة له عليها في حجة لاسلام ولاكرامه ، لتحج ان شئت (٢) وهذه الرواية دليل على ان التمتع على المشي لا ينافي الوجوب كما قدم .

ومنها : صحيحة زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال سئله عن امرؤ لها روح وهي ضرورة ولا يأذن لها في الحج قال : تحج و لا يأذن لها (٣) ومنها غير ذلك من الروايات الدالة عليه .

ثم ان لتدر الميسر من مورد الروايات هو ما اذا كان الحج مستترا عنها و ما دالم يكن كذلك كما او كانت في عام الاستطاعة فمقتضى القاعدة بقاء على ما احتسب من عدم اعتبار الاستطاعة الشرعية في وجوب الحج و لا المفسر فيه هي الاستطاعة لخاصة للاستطاعات الاربعة فقط عدم اشتراط الاذن في وجوب الحج عليها فخص تحقق الاستطاعة المعتبرة ، واما بناء على اعتبار الاستطاعة الشرعية التي لازمها عدم استلزام الاتيان بالحج لتترك واجب او فعل محرم فاللزام بمقتضى القاعدة عدم لوجوب عليها مع عدم الاذن والمع لاسلزام الحج الحروح من البيت غير الحائر بدون ادنه كما قد وقع التصريح به في جملة من الروايات ههنا مع قطع النظر عن روايات المقام .

و ما مع ملاحظتها و لظاها من مقتضاها عدم اشتراط في الحج غير المفسر ايضاً لان قوله -ع- في كثير منها : لا طاعة له علواً في حجة الاسلام شامل له ايضاً

(١) ثم يوجب وجوب الحج وشرائطه الباب التاسع والحمدون ح-١

(٢) ثم يوجب وجوب الحج وشرائطه الباب التاسع والحمدون ح-٢

(٣) ثم يوجب وجوب الحج وشرائطه الباب التاسع والحمدون ح-٤

ولا اختصاص له بالحج لمستقر مصداق إلى إطلاق السؤال فيها وبرك الاستفصال في الجواب فلا تسمى المصفاة في هذه الصورة أيضاً .

الثالثة انه لايجوز للروح مع الروححة عن حجة الاسلام لا بالمع التولي ولا بالمع المعنى اما الاول فليكونه امرا بالمعكر واما الثاني فليكونه سباً لتحققه مصداقاً الى انه خلاف السلطة على النفس والى ان الحوار فرع ثبوت الحق به و لمستفاد من الروايات المتقدمة عدم ثبوت الحق له في هذه الجهة ويدل عليه رسالة لعقبة لمعترة قل : سئل - ع - عن امرأة يحب عليها حجة الاسلام يسميها روحها من ذلك ، عليها الامتناع ؟ فقال - ع - ليس للروح معها من حجة الاسلام ، وان حالته وخرجت لم يكن عليها ، خرج . (١) .

الثالثة طاهر المس وغيره الحاق بحج الواجب بالدر وبجوه اذا كان مصيغاً بحجة الاسلام في عدم اشتراط الاد من الروح في وجوب الوفاء به والدليل على الاطلاق - كما هي مستمكة - مع ان الروايات المتقدمة موردها خصوص حج الاسلام ما الداء خصوصية لمورد من تلك الروايات وام الاجماع وام ما في المعبر وغيره من قوله - ع - لامتاعة المحقوق في مصفاة الحائق . (٢) .

اقول ، ما حدث الداء الخصوصية فلا موقع له لانه بعدما كانت حجة الاسلام لها خصوصية من جهة لاحمية التي يكشف عنها التعبير بالكفر في مورد تركه في الآية الشريفة وكون تاركه يموت بهودياً او نصراً اباً لامحال لالداء الخصوصية عنها الاحتمال كون لاهتمام بها موحياً للداء اشتراط ادن لروح ومن الواضح عدم ثبوتها في مثل حج الدر كما لا يخفى .

و ما لاجماع فالظاهر انه لا صاقلة في مثل المقام مما يوحد فيه ما يمكن ان

(١) ثل بواب وجوب الحج وشرائطه ابواب التاسع والاحصون حـ ٦٠

(٢) ثل بواب وجوب الحج وشرائطه ابواب التاسع والاحصون حـ ٧٠

يستدل به من الروايات كالماء الخصوصية على ما عرفت وكالرواية الآتية فلا يكون
الاجماع على فرض تحققه دليلاً مستقلاً .

وما مرسته لمعبر وهي وان كانت معسرة من حيث السد لادها من حمة المرسلات
التي اسند المرسس الرواية الى الامام - عليه السلام - مثل « قل » وهذا يكفي في اعتبار
الرواية لان ذلك سمرلة توثيق جميع لوسائط لا به يوفش في دلالتها من وجهين :
احدهما ما يظهر من بعض الاعلام في بيان مقتضى القاعدة في حج المدر من ن
لندرواجب فيه اد كان الرجحان في مسئله في طرف العمل بمعنى ان لندراسم يعتقد
ويجب النوع به اذا كان المدرور راححاً في طرف العمل به واما اذا كان مرحوحاً ومحرماً
في نفسه فلا يعتقد من لاون وسجل ولا يجب الوفاء به ويقدم لواحب الاخر عليه فان
العمل لاند ن يكون في نفسه راححاً مع قطع الطر عن تعلق المدر به وعليه اد فرض
ان حروح الروحة من البيت من دون اذن الزوج محرم كما في النصوص المنتزة
ولا يعتقد مدرها للحج المستمر للحروح من البيت .

ومخصص هذه المسألة عدم نقد المدر فلا يكون هناك معصية الحائق حتى
لا تكون اطاعة للمخلوق بالانصاف لهما كما لا يخفى .

وندفع هذه المناقشة بعد تسليم اعتراف الرجحان في المتعلق في طرف لعمل
وتحقق العمل ان المدرور وهو للحج لا يكون فاعداً للرجحان في طرف الآتيان به
واستنزاه لمحروح من البيت يعبر اذن الروح لا يستمر فقدان الحج للرجحان لانه
لاموجب لذلك اصلا عانة الامران الاستلزام المذكور موجب لتحقيق المراحمة من
دليل وجوب الوفاء بالمدر ودليل حرمة الحروح من البيت يعبر عن الروح فاذا
فرض ان لمرسلة اقتضت عدم ثبوت الطاعة للمخلوق في معصية الحائق فلا رمة تقديم
وجوب الوفاء بالمدر وان كان مستلزماً للحروح لمذكور والانصاف ان هذا الكلام
من بعض الاعلام في عدية العرانة وبهاية الاستبعاد .

فإنهما ما يظهر من صاحب «جامع المدارك» من أن المرسلات باطلة إلى ما لم تكن طاعة المخلوق طاعة الله تعالى أيضاً وفي مثل المقام من الزوج والمولى تكون طاعة الزوجة والعد طاعة له تعالى لأنها واحدة من قبل الشرع فهو خارج عن المرسلات .
ويُدفعه - مضافاً إلى أسناد الغنهاء أنها في موارد وجوب طاعة مثل ما إذا
ذن المولى بعده في الحج ثم رجع في إنشاء الحج عن أدبه وفي غير ما به لا معنى لحسن
المرسلات على موارد الطاعة غير لوجبة أنه لا معنى لأن تكون الطاعة لكذبة
مقدمة على طاعة الخالق وارتكاب معصية بل الظاهر هي الطاعة الواجبة مع قطع
النظر عن معصية الخالق فالمراد أنه طاعة لمخلوق فيما تحب طاعته في نفسه إذا
كانت مستلزمة لمعصية الخالق ولا ينافى بمادية الاستدلال بالمرسلات لعدم اشتراط
مثل حج البدر والحج الاستيعادي بذن الروح فتدبر .

الرابعة بشروط أدن الروح في الحج المدبوبة وفي الجواهر : جماعة محكيين
عن تذكره من في المدارك بسنده إلى علمائنا جميع من فيها عن المستفي لا يعلم فيه
خلافاً بين أهل العلم وهو الحق .

واستدل عليه - مضافاً إلى الإجماع - بأن حق الزوج واجب فلا يجوز تعويته
بما ليس بواجب وموثقة اسحق بن عمار عن أبي سريته (ع) قال : سئله عن امرأة
لموسرة قد حجت حجة الاسلام تقول لزوجها احجني مرة أخرى ، أنه ان يمسها ؟
قال : نعم ، يقول لها : حجي عليك اعظم من حجتك علي في هذا . (١)

لكن في محكي المدارك : «وفد يمد أن لدليل الأول بما يقتضي الجمع من
الحج إذا استلزم تعويث حق الروح والمدعى عم من ذلك ، والرواية بما تدل على
أن للروح الجمع ولا يلزم منه التوقف على أدن ...»

واحاط عن الاشكال على الأول في «المستدرك» بما حاصله أن الروايات الدالة

على عدم جوارح روح المربة من سنها الابدان بل على سقوط بقعة الروح والروح من بينها بغير ديد بدل على ان من خنوق الاستيدان مه في السبر فلا يبحر لها تعويته ولسر بدون اده وعلية فالبح بدون اده مستلزم تعويته حقه دائماً ثم قال : نعم دلالة الموثق على وجوب الاستيدان عبر طاهرة على ان سوق لسؤال فيه وفي غيره من المصوص المتقدمة في حجة الاسلام يقتضي ان وطعة الروح لا سيد لا عدم المنع فلاحظ .

اقول : لامحال للمسك بالاحماع على شرائط لادن في الحج لمدوب بعد عدم انصافه بالاصالة وكون المدرك له - قطعاً او احتمالاً - لوجه الاخر وما استلزم تعويته حق الروح بالمعنى الذي فاده في «المستمسك» لا بالمعنى المذكور في الاشكال فهو امر مسلم لا ريب فيه ومرجه الى ثبوت تكليبين هما احدهما الاستحباب لمتعلق بعمو ان ابحر لفق شرط وجوبه اما لعدم بحقق الاستطاعة بعد واما للاتين بحجة الاسلام قبل واثابهما الحرمة المتعلقة بخروجها من الست بغير اده وحيث ان الحج بدون الادن ملزم لتحقق العنود المحرم فلامحالة يقع التراحم بين التكليفين ومن لمعلوم انه في مورد التراحم بين تكليف ارومي وبين غيره يكون لترجيح مع التكليف البرومي لانه لا يراحمه ما لا يكون في رتبته من جهة اللوم وعلية فاللارم رعية لتكليف المنطق بالخروج من الست بغير الادن

وهذا لدليل يكفي في مقام الاستدلال الا الذي يرد عليه انه لو حالت الروح لتكليف لالرامي التحريمي وحتت بغير اده لا يكون مقتضى الدليل بطلان حجها لما حقق في مسألة الصلوة والاراة من ان الصلوة مكان الاراة صحيحة غير باطلة لاحدى الوجه المذكورة هالك مع ان المدعى في المعام اشتراط الادن بحيث يكون الحج مع عدمه باطلا .

فاللارم الاستناد في ذلك الى الموثقة والظاهر تمامية دلالتها على اعتبار لادن

فيه في صحة حجها المندوب وذلك لأن مقتضى الجمود على ظاهر السؤال فيها وان كان هو السؤال عن ثبوت حق السمع للروح وثبوته لا يلزم التوقف على الأدن إلا ان المراد منه به هل الحج لمندوب الذي نأثي به مره حري مثل حجة الاسلام التي انت بها اولا فكما انه لا يشترط الأدن في صحتها كذلك لا يشترط في صحة الحج المندوب ، لا فاسؤال اما يرجع الى كونه مثل حجة الاسلام في الجهة المتارة و هو عدم التوقف على الأدن .

وبؤيده بل يدل عليه لتعليق الذي علمه الروح في مقبل المرثة اذا عترصت عليه و هو قوله حتى عليك اعظم من حجتك على في هذا فهل مقتضى لاعظمة محدد ثبوت حق السمع للروح ام مقتضاها اشتراط ادبه في صحة عملها؟ و لظاهره هو الثاني وعليه فمقتضى الوثيقة مطلق على ما افقته به الاصحاب من الاشتراط والتوقف .
اجامته : ظاهر المس سراط ادن لروح في الحج لو جبت الموسع قبل التصديق لكن التمس بالاقوى و هو دون الحج المندوب بشرط وجود لمخالف فيه و هو كذلك و من صاحب المدارك بعد قوله : وربما قبل بان للروح السمع في الموسع الى محل التصديق . . . قال : وهو ضعيف لاصابة عدم ساطنته عليها في ذلك . . . »
ويرد عليه انه لا مجال للاصل لمذكور بعد ثبوت الاطلاق لادلة حرمة لخروج من البيت بمراديه فان مقتضاه عدم الحوار في مثل المقام نعم لو كان التراحم بين الحرمة المذكورة وبين اصل الوحوب كما في حجة الاسلام ومثل حج التدر لمكان للحرمة موقعه لكن التراحم في المقام بين الحرمة وبين لا بيان بلواحت الموسع في اول وقته او وسطه قبل عروض التصق ومن المعلوم تقدم الحرمة كتقدمها على الاستصحاب في الحج المندوب ولكن لازم مادكرنا تحقق مخالفة لحكم التكلهي اذا حجت بدون ادن الروح لاثبوت التللا لاجل فندان شرط الصحة كما هو مقتضى الدلائل والتشريك في الحكم في المتن .

وبالجملة المدعى هو الاشتراط والوقوف الذي لازمه الصلوات مع لفقدن والدليل لا يقتضيه بل غايه ما يذن عليه تقدم الحرمة مع المراحم كما عرفت ولولا دلالة لموثقة على لاشتراط في الحج المدوب لما كان مقتضى القاعدة فيه الاشتراط ايضاً السادسة: طاهر المراسل للروح لم يمنع من لحروح مع اول الرفقة في حجة الاسلام ايضاً مع وجود اخرى قبل تصديق الوقت والدليل عليه ما ذكرنا في بحج الوجه الموسع ويحري فيه ايضاً الماشقة المذكورة هناك من ان غاية مفاد الدليل تقدم الحرمة مع الترحم لعدم كون طرفها صل لواحب بل تقدمه مع اول الرفقة . ويمكن دفع الماشقة هنا بالخصوص بان مقتضى طاهر المراسل هنا مجرد حور مع لروح لا التوقف على اذنه ولا اشتراط و من المعلوم نمونه وان له المسع وان لم يكن مؤثراً في الصلوات بوجه كما لا يخفى

السابعة : ان المطلقة لرجعية بحكم الروحة مدمت في العدة فلا يشترط اذن الروح في حجبها الواجب والبحث فيها تدره مع قضيح النظر عن الروايات الخاصة الواردة في المطلقة واخرى مع ملاحظتها

اما من الحثية الاولى والظاهر انصراف الروايات المتقدمة الواردة في حجة الاسلام الدالة على عدم اشتراط اذن الزوج فيها عن المطلقة لرجعية لانها وان كانت روجة ويترتب عليها حكمها لا ان المسبق الى الدهن منها غير الممثلة نعم مقتضى لدليل العام الشامل لكل حج واحب وهو قوله لاطاعة لمخلوق في منصبة الخلق سواء على تمامية الاستدلال به كما احترازناه بعدم اشتراط الاذن في المطلقة لرجعية ايضاً.

واما من الحثية الثانية فالروايات الواردة فيها على اربعة اقسام :

الاول : ما تدل على ان المطلقة لا يحج في عدتها ومقتضى اطلاقها عدم الفرق بين حجة الاسلام وبين غيرها وكذلك عدم الفرق بين اذن الزوج وعدمه كما ان مقتضى اطلاقها انه لا فرق بين المطلقة الرجعية وبين المطلقة النائية وهي صحيحة معاوية بن

عمار عن ابي عبد الله - عليه السلام - في حديث قال : لانح المطلقة في عدتها . (١)
 الثاني . ما يدل على ان المطلقة تحج في عدتها وهي انصاً مطلقة شاملة لجميع
 الحالات والخصوصيات المذكورة وهي صحيحة محمد بن مسلم عن احمد بن محمد عليه السلام
 قال : المطلقة تحج في عدتها . (٢)

الثالث : ما يدل على التفصيل من حجة الاسلام وبين غيرها وهي مرسله منصور
 بن حازم قال سئلت ابا عبد الله - عليه السلام - عن المطلقة تحج في عدتها قال ان كانت
 ضرورة حجت في عدتها ، وان كانت حجت فلا تحج حتى تنقض عدتها . (٣) وتوصف
 الرواية بالصححة مع كونها مرسله كما في جمع من الكتب الفقهية كالخوهر وغيرها
 لآوجه له اصلاً فان ابا عبد الله الرقي رواها عن عمر ذكره عن منصور فالرواية غير ممسرة
 ولكن ذكر بعض الاعلام ان حرم منصور وان كان ضعيفاً سداً بالارسال ولكن
 التفصيل المذكور فيه يستند من ادلة اخرى التي دلت على ان حج الاسلام لا يعتبر
 فيه اذن الروح ولا طاعة له عليها فاما الحروج من السب لعبر حج الاسلام ويشر
 فيه الاذن .

اقول قد عرفت ان الروايات الواردة في حجة الاسلام منصرفة عن المطلقة
 لرجعة فلا دلالة لها على الجزاء الاول من التفصيل المذكور في حرم منصور ودعوى
 ثبوت حكمها في لرجعة بتأريق اولي لانه اذا لم يكن اذن الروح شرطاً في صحة
 حج الروحة حجة الاسلام فعدم شرطيته في صحته حج المطلقة بطريق اولي مدفوعة
 بمسح الاولوية لانه يمكن ان يكون نظر الشارع الى عدم خروج المطلقة من السب
 مطابقاً وكونها حاضرة عنده لتحقق الرجوع وتعود الروحة وهذا بخلاف الروحة

(١) تل ابواب وجوب الحج وشرائطه الباب السون ح-٣

(٢) تل ابواب وجوب الحج وشرائطه الباب الستون ح-١

(٣) تل ابواب وجوب الحج وشرائطه الباب السون ح-٢

كما لا يخفى .

وما روايات حرمة الحروح من البيت فمفادها محرد الحرمة ولا دلالة لها على اعتبار الادب سحر الاشراف وهذا بخلاف الجزء الثاني من الخبر لمزبور فان مفاده السطال سواء كان الهى فيه ارشاداً الى الفساد والسطال او مولوياً متعلقاً بموان المادة كما لا يخفى فحبر مفسور خصوصاً بالنسبة الى الجزء الثاني لا يدل عليه شيء آخر الرابع : ما تدل على ان لمظنة نحج في عدتها اذا طابت نفس روحها وهي صحيحة معذوبة بن عمار عن ابي عبد الله - عليه السلام - : المظنة نحج في عدتها ان طابت نفس روحها . (١) ومقتضى اطلاقها انه لا فرق بين حجة الاسلام وغيرها .

والنحج بينها وبين الطائفتين الاولتين يقتضى حمل الاولى على صورة عدم اذن الروح وحمل الثانية على صورة الادب والالام - ح - القول باشتراط الادب في مثل حجة الاسلام ايضاً .

ولكن الظاهر وقوع المعارض بين هذه لصحيحة وبين المرسلة المعترضة لمنقذمة : لاطاعة لمخلوق في معصية الخالق بالعموم والخصوص من وجه لعدم احتصاص الصحيحة بالنحج الواجب بل القدر المتيق منها هو لنحج المدبب واحتصاص المرسلة بالنحج الواجب لعدم تحقق المعصية في غيره هذا من ناحية وما من الناحية الاخرى : لصحيحة تختص بالنحج مع اذن الروح وتقتضى عدم صحته بدونه والمرسلة تتم كن طاعة وكل معصية ومادة الاحصاء التى هي محل لتعارض النحج الواجب سواء كان حجة لاسلام او غيرها من دون ادب حيث ان مقتضى الصحيحة عدم صحته ومقتضى المرسلة الصحة كما لا يخفى .

هذا والظاهر تقدم المرسلة على الصحيحة لكون سياق المرسلة آيياً عن التخصيص وعليه فيصير المحصل عدم اشتراط اذن الروح في حج المظنة اذا كانت

حجة الاسلام او مثلها من الحج لواحد المصيق .

المأمة: ان المظنة الشبهة لا يشترط ان روحها في صحة حجها مطلقا ولو كان مندوبا او وحدا موسعا وظلوا ذلك بانقطع عصمتها منه - كما في العروة - وعدم كونها روحا ولا محلا لاشتراط ادن روحها السابق

التاسعة . ان المصدة للوفاء كالمظنة الشبهة بل عدم اشتراط ادن الروح فيها اظهر لعدم وجود روح لها على ما هو المعروف واحسان عدم صحة حجها حتى تنقضي عدة الوفاء بدفعها روايات متعددة جميعها في الوسائل في باب مستقل منها موثقة بمرارة عن ابي عبد الله - عليه السلام - قال سئلته عن التي يتوفى عنها زوجها ايجز في عدتها ؟ قال : نعم . (١) ومنتضى اطلاق السؤال وترك الاستعصال في الجواب الشمول لمثل الحج المندوب .

الهاجرة : قد استظهر في ثلث ان المستظمة كالدائنة في الاحكام المذكورة والوجه فيه انها روح حقة وان انقسام الكساح الى قسمين انقسام حقيقي ومجرد عدم ترتب بعض الاحكام مثل المنة والتوارث على بعض الاقوال وحق انقسام لا يوجب عدم كونها روحا بل هي كذلك حقيقة فيكون مثل حجها المندوب مشروطا بادن الروح .

تمتة . لا فرق فيما ذكر من موارد اشتراط لادن بين ما دأب به من موعدا من الاستمتاع لمرض وبحوه وبين ما دأب به من الملاك على ما يستفاد من الروايات هو عنوان الروحية وهو متحقق في الفرضين ولم يقم دليل على ان الملاك امكان الاستمتاع حتى يستفي في صورة العدم ولا فرق بينهما من جهة الاشتراط .

مسئلة ٥٣ - لا يشترط وجود المحرم في حج المرأة ان كانت مأمونة على نفسها وبضعها، كانت ذات بعل او لا، ومع عدم الامن يجب عليها استصحاب محرم او من تثق به ولو بالاجرة ، ومع العدم لا تكون مستطعة ، ولو وجد ولم تتمكن من اجرة لم تكن مستطعة ، ولو كان لها زوج وادعى كونها في معرض الخطر وادعت هي الامن فالظاهر هو السداعي ، وللمسئلة صور وللزوج في الصورة المذكورة معها بل يجب عليه ذلك ، ولو انفصلت المخاصمة بحلفها واقامت السمة وحكم لها القاضي فالظاهر سقوط حقه ، وان حجت بالامحرم مع عدم الامن صح حجها سيما مع حصول الامن قبل الشروع في الاحرام (١)

(١) ينفع الكلام في هذه المسئلة في مقامات :

الاول : ان المرأة ان كانت مأمونة على نفسها وبضعها لا يشترط في حجها وجود المحرم من دون فرق بين ما اذا كانت ذات بعل او لا بخلاف ما اذا لم تكن مأمونة فانه يجب عليها استصحاب محرم او من تثق به ولو بالاجرة ومع العدم لا تكون مستطعة كما اذا وجد ولم تتمكن من اجرة .
ويدل على ذلك روايات مستفيضة :

ومنها صحيحة سليمان بن خالد عن ابي عبد الله - عليه السلام - في المرأة تريد ان تحج ليس معها محرم هل يصلح لها الحج ؟ قال نعم اذا كانت مأمونة . (١)
ومنها صحيحة معاوية بن عمار قال : مثلت ابا عبد الله - عليه السلام - عن المرأة تحج (تحرج - حل) الى مكة بغير ولي ؟ فقال لا بأس تحرج مع قوم ثقات (٢)
ومنها صحيحة ابي بصير عن ابي عبد الله - عليه السلام - قال سئل عن امرأة تحج

(١) قال ابي ب وجوب الحج وشرائطه كتاب الثامن والاحسون ج-٢

(٢) قال ابي ب وجوب الحج وشرائطه كتاب الثامن والاحسون ج-٣

غير وليها فتد ان كانت مأمونة نصح مع حبيبها المسلم . (١)

ويدل على عدم الفرق بين ذات النعل وغيرها صحيفة معاونة بن عمار قال سئلت ابا عبد الله - عليه السلام - عن المرأة تبيع بغير ولي ؟ قال : لا بأس وان كان له روح واحد او بن اخ فابوا ان يحجوا بها وليس لهم سعة فلا تسعى لها ان تنعد ولا يسعى لهم ان يسموها . (الحديث) . (٢)

ثم انه احتمل السيد - قدس - في العروة وحيث في وجوب التزويج عليها تحصيلاً للمحرم مع ان الظاهر انه لا تسعى المأقشة في الوجوب لانه بعد تحقق الاستطاعة لثى هي شرط لنجس وجوب يكون ذلك من المقدمات الوجوبية التي يجب تحصيلها ولد حكم بوجوب استصحابه ولو بالاحرة فاللارم لتحصيل ولو شرويع بها او تزويج بنتها حتى تسافر مع صهرها ولو كان تزويجها بنحو الانقطاع لاحل تحقق المحرمية كما د كان وقته ساعة او ساعتين او كانت الست صبيحة بقاء على حوار تزويجها كذلك كما اذا كان مشتبهاً على المصلحة وكيف كان فاللارم تحصيل المحرم بى نحو امكن فيما اذا لم يكن مستلزماً للمهنة والحرع كما لا يخفى .

المقام الثاني في التارع فيما د كان للمرنة روح قال في المستمسك : « اول من صور هذا التارع فيما وقت عليه الشهد في الدروس قال : ولو ادعى الروح الحوف وانكرت عمل بشهد لحال او بالنية فان اتما قدم قولها والاقرت انه لا يمين عليها » ونحوه في لمدارك والحواهر والحقائق .

اقول ان كان مراد الشهد من التارع المذكور هو كون الروح مدعياً لحوف منه على الروجة - نفساً او بصعاً - والروحة مدعية للمأمونية على الامر من ناحية نفسها فيرد عليه :

(١) ثل ابواب وجوب الحج وشروطه ابواب الثامن والاحمسون ح-ه

(٢) ثل ابواب وجوب الحج وشروطه ابواب الثامن والاحمسون ح-ه

أدلاً : أنه لا بد أن يكون مرجع الادعاء والانتكار إلى المعنى والاثبات بالاصطفاء إلى شيء واحد ، وإذا كان المدعى بثبوت امرأ والمسكر لا يكره بل يشب امرأ آخر - كما في المقام - حيث أن الروح مدعى لحوق نفسه عليها والروحة مدعية للمأمونية من ناحية نفسها فلا يتحقق المدعى والمسكر وبالجملة محتمل ما إذا لم يمكن لجمع بينهما بحسب الواقع ، وإذا لم يمكن لجمع كذلك كما في المقام حيث أنه لا مضافة بين خوفه وعدم خوفها فلا يتحقق الموانع .

وثالثاً : أنه على تقدير صدق العوايين لكن ليس كل دعوى قاسية للسمع والطرح ضد الحاكم والمقام كذلك فإن دعوى الروح خوف نفسه لا يترتب عليها أثر فإن ما رتب عليه ، لا أثر في النصوص والفناوى هي مأمونية الروحة وعدمها ولا تدخل لحوق الروح وعدمه في ذلك بطريق موارد الحرج في مثل عمل الروحة ووصونها فإن الرفع للوحيوب عنها هو اشتغالها على الحرج باعتقادها ولا مدخل لأعتقاد الروح في ذلك أصلاً والمقام من هذا القبيل كما لا يخفى .

وثالثاً ، أنه على تقدير تسليم كلا الأمرين ظهر العارضة ثبوت الدعوى والمدعى والمسكر ويرد عليه أنه مع انتفاء السمة كيف جعل الأقرب عدم ثبوت اليقين عليها مع أن مقصود قاعده «البينة على المدعى ويمينه على من يكره» ثبوت لحلف عليها فتدبر . وإن كان مراد الشهيد - رحمه الله - من الراجح المذكور ما إذا كان الروح مدعياً لحوقها على نفسها أو بصحتها ، وأنه كاذب في دعوى مأمونية على الأمرين والروحة مدعية للمأمونية فالراجح بهذه الصورة في الجملة حال عن الأشكال الأولى في الصورة السابقة لورود لنبى والاثبات على شيء واحد وهي مأمونية الروحة وعدمها ويكون لروح بادعائه ثاباً لوحيوب الحج عليها بدون المحرم أو من تثق به ويقول أنه على هذا التقدير يتصور صور :

الأولى : أن يكون العرض من الراجح محذور حجب المحجج على الروحة وعدمه

فالروح تدعى لأموبه ولأرمه عدم الافتدأ إلى محرم ون الحج و جب عليها
و لروح يدعى خوفها ولأرمه عدم وحب الحج عليها لبدء المحرم على ما هو المعروف
فمحظ لأراع نفس الوحوب وعدمه .

ولا يحتمى أن الريع بهذه الصورة لا يكون قابلاً لنطرح عند الحاكم ولا يكون
دعوى الروح و حده لشروط سماح الدعوى المذكورة هي كتاب المصء لأنه يعتبر
في سماعتها أن تكون ادعوى على تقدير ثبوتها حقاً عائد إلى المدعى وعدم وحب
الحج على الروحة بمجرد أن يكون كذلك كما هو ظاهر

الثانية : أن يكون اعرض من الريع المذكور الموقف على أن الروح
وعدمه بمعنى أن الروحة لسعيه لأموبة توجد بدت أنت وحب حجها ون
حجة لاسلام - مثلاً - و د كان كدث لا يشترط فيه الأدن لم تقدم من عدم عند
ادن الروح هي الحج بوجوب على الروحة أن كان مصيباً وأروح المدعى للحبوب
يكون عرصه هي وحب الحج و د كان كدث يكون حجها مشروطاً بادن روحها
كما تقدم نصاً فعرض من لأراع يرجع إلى توقف على الأدن وعدمه .

ولا يحتمى أن الريع بهذه الصورة أن يكون قابلاً لنطرح إذا كان ادن الروح
في غير الحج الواجب حتى من حقوق الروح كغير الحقوق الثانية به عليها فانه
- حسبئ - يرجع لأراع إلى ثبوت هذا الحق وعدمه فالروح مدع لشوب والروحة
مكروه باعتبار ادعاء وحب الحج و هو لا يقتصر إلى الأدن وأما د كان حكماً من
لاحكام شرعية ومشأ الأداة لدغة على حرمة لروح من البيت للروحة بمراد روحها
نظاهرة في مجرد الحكم التكليفي من دون أن يكون هناك حق للروح فراجع هذه
لصورة إلى الصورة الأولى التي لا يكون الدعوى مسموعة قبله للأراح عند الحاكم
لأن مرجع الريع - حسبئ - إلى ثبوت هذا الحكم التكليفي وعدمه كما دأ تنازع
رجلان في حمرة ما بيع معين فانه لا مجال لطرحه عند الحاكم كما لا يحتمى

ثم به في هذه الصورة - عني تدبير كون الادب حق - لآوجه لوهم كونه من موارد التداعي من هو من مورد المدعى والمسكر كما به لاشبهة في كون المدعى هو الروح والمسكر هي الروحة خصوصاً ساء على ما هو الحق من كون المرجع في تشخيص المدعى والمسكر بعد عدم ورود تفسير لهما في لادلة اصلاً هو المعروف كسير المأونين المأخوذة في لسان الروايات .

الثاني : ان يكون العرص من التنازع في حاجة لروح هو شوب حق الاستمتاع له عليها فيما اد كذب الأهلية بالاستمتاع بوجوده في بطريق وفي حاجة لروحة ثبوت العقدة لها عليه فالروح يدعى عدم المأمونية وانها حائنه فانح لا يكون وحاً عليها وانح الاستحسان يوجب الاختلال بالحق الثالث له عليها وهو حق الاستمتاع والروحة تدعى المأمونية وان انح واحب عليها والعقدة لا تستط مع وجوب انح فهو مدع لحق الاستمتاع عليها وهي مدعية للعقدة عليه .

وفي هذه الصورة تحرى احكام لداعي على تدبير عدم كون لمببر هو محط الدعوى ومضه بل كان المعبّر هو لهدف وتعرض للمداعيين وما على تدبير كون المعبّر مصب للدعوى فلان يكون مورداً للداعي ايضاً لان مصب الدعوى هي المأمونية وعدمها وهي من موارد المدعى والمسكر كما هو ظاهر

ثم انه ذكر في المتن به في الصورة لى سنظهر فيها لداعي يكون للروح معها بل يحب عليه ذلك الامع انفصال المحاصمة بخلقها او اقمها لنية وحكم القاصي بنفها فانه يسقط حقه فهنا امران :

احدهما : حور مع لروح لها بل وحونه قبل انفصال المحاصمة بلحو المذكور ولحكم بذلك بدل على ان المعروف في المتن هو ادعاء الروح كونها في معرض الخطر بعتقاده وبه على تدبير ذلك بحور له معه باعتدال حفظها عن لخطر ابدى يهددها سيما بالاصابة التي يصعب معها مع انك عروب ان الادعاء بهذا الحول لا يكون مسموعاً

لعدم منافاته مع ادعاء الروحة بوجه منه يمكن الجمع بين خوفه وبين مأموريته ، وما لو كان المعروف في المنس ادعاء الروح كونها في معرض لخطر باعتقدها وانها كاذبة في دعوى المأمورة والامحال - ج - للحكم بوجوب المنع خصوصاً مع كون اعتقاده هي المأمورية لانه يمكن الجمع بين اعتقده المأمورة وبين دعواه كذب المرأة في الاعتقاد بذلك كما لا يخفى .

ثانيهما : عدم الحوار بعد انفصال المحاضرة بالحوو المذكور و لوجه فيه ما هو المذكور في كتاب القضاء من انه بعد انفصال المحاضرة وحكم القاضي ببيع احد المتخاصمين يجب على المحكوم عليه ترتيب آثار الحكم في لحمة فلا يجوز له تجديد الدعوى ولا المناصاة وان كان محققاً وفي مثل المثلث يسقط حقه وان كان يرى نفسه كذلك .

المقام الثالث فيما لو حجت المروثة بلامحرم مع عدم الامن وحكمه على ما في ضمن الصحة سيما مع حصول الامن قبل الشروع في الاحرام ويسمى قبل بيان وجه الحكم بالصحة من تقديم امور :

الاول : انه ليس المراد بالصحة في المنس وشبهه هي صحة غير تماهية لعدم لاحزاء عن حجة الاسلام كما في صحة الحج المدبب منه مع كونه صحيحاً لكنه لا يكون محزباً عن حجة الاسلام - كما مر الكلام فيه - بل المراد بالصحة ظهراً هي الصحة مع الاحراء ووقوع حجها بعنوان حجة الاسلام - مثلاً - .

الثاني : ان اشتراط المأمورة بالذات او باستصحاب مثل المحرم في وجوب الحج على المروثة على ما يستفاد من الروايات المتقدمة الواردة في هذا الباب هل مرجعه الى اشتراط امر رائد على الاستطاعات الاربعة المعترضة في وجوب الحج فيكون مدخلتها في الوجوب كمدخلية شيء من الاستطاعات المذكورة فيه وعلى هذا التقدير لا يثبت محال للزوم تحصيله كما لا يجب تحصيل الاستطاعة على ما مر مراراً .

او ان مرجع الاشتراط - على ما يستفاد من ملاحظة هذه الروايات مع ملاحظة الروايات المفسره للاستدعاء بخصوص الامور الاربع المذكورة لظاهرة في عدم اعتماد شيء آخر في وجوب الحج وقيلبت - الى انه مع عدم المأمونية يقع التراحم بين دليل وجوب الحج الذي صار مجرا لحصول شرطه وهي الاستدعاء ودليل حرمة السفر مع الحرف على النفس او العرص والروايات الواردة في المقام طاهرة في تقدم لحرمة على الوجوب وان لا يحب عليها الحج مع عدم المأمونية لان لحرمة المذكورة اهم من وجوب الحج .

الثالث: ان المفروض في هذا المقام طاهرا ما لو حجت المرأة بالاستصحاب محرم مع وجوده وامكان حصول الامن بسببه مع عدم كونها مأمونة بذاتها ففي هذه الصورة تجري احكام التراحم لانه كان يحب عليها او لا استصحابه المحقق لعموم المأمونية لثلاث محقق السهر مع الحرف الذي يكون محرماً فاذا حالقته وعصت الحرمة التي هي اهم - على ما هو المفروض المستفاد من الروايات - و شتمت بالمهم الذي هو عبادة تقع صحيحة لاجل الترتب او غيره مما هو معد فائده .

وقد اتضح مما ذكرنا وجه الحكم بالصحة المقرونة بالاحراء - كما في المتن - وان المقام من قبيل لصوة يدل الارادة في المثال المعروف في باب التراحم ولكن بعض الاعلام حيث رعم ن المفروض في هذا المقام صورة عدم وجود المحرم اصلا ولا معانة لا تكون مستطية بنظره اورد على الحكم بالصحة فيما اذا كان الحرف حاصل لا عند الميعاد وما بعده من الافعال نظراً الى عدم التراحم ما بعد ما لم يكر في البس الاحرمة السفر و لخروج من الست لمحقق مع جميع الاعمال لعدم تحقق الوجوب مع عدم تحقق الاستدعاء والارام الحكم بالاطلاق الا في بعض الفروض وقد عرفت ن المفروض في هذا المقام الصورة التي ذكرناها لامارعه .

مسئله ٥٣- لو استقر على الحج بان استكملت شرائطه واهمل حتى رأت
اورال بعضها وجب الاتيان به باى نحو تمكن ، وان مات يجب ان يقضى عنه
ان كانت له تركه ويصح التصرع عنه ، ويتحقق الاستقرار على الاقوى ببقائها
الى زمان يمكن فيه العود الى وطنه بالنسبة الى الاستطاعة المالية والمادية
والعربية ، واما بالنسبة الى مثل العقل فحكمى بماله الى آخر الاعمال. ولو استقر
عليه العمرة فقط او الحج فقط كما قسمن وطعنتم حج الافراد او القران ثم
رأت استطاعته فكما مر يجب عليه باى وجه تمكن وان مات يقضى عنه (١)

(١) يقع لكلام فى هذه المسئلة فى مذهب :

المقام الاول فى حكم من استقر على الحج والاستقرار فى الجملة عبارة عن
استكمال الشرائط ثم الاهمال والمماحقة وعدم الاتيان حتى رأت - كلاً و بعضاً -
ويتصور فيه صور :

الاولى. ما اذا لم يكن قادر على الاتيان بالحج بعد عام الاستطاعة ورواها
بوجه بحيث كان قادراً للقدرة العقلية بعده ومن المعلوم انه لا محال بوجوب الحج
فى هذه بصورة بعد فرض انتهاء القدرة العقلية فقد تحقق منه عيبان التكليف من دون
ان يكون له طريق الى جبرائه من غير سبيل التوبة نعم لو مات يقضى عنه من تركته
مع وجودها - على ما سياتى - .

الثانية: ما اذا كان قادراً على الاتيان بالحج بعد عام الاستطاعة ورواها من دون
ان يكون مستلزماً بل حرج عاين الامر مع السكع لذى هو عبارة عن السير والحركة
مع النصف والتكليف وهذه هى الصورة التى حكم فيها بوجوب الحج متمسكاً
والدليل عليه ليس هى لا يفتوا الادلة الدالة على وجوب الحج على المستطيع لان طاهرها
مستحبة لاستطاعة فى الوجوب - حدوداً وبقاء - كسائر المساوين الظاهرة فى ذلك مثل
عوانى «المهمل» والحاصر» بل لدليل هو النصوص الواردة فى التسويف والتأخير الى

آخر لعمر الطاهرة في الحرمة وأنه موجب لترك شريعة من شريع الإسلام أو أن تاركه يموت يهودياً أو نصرانياً أو أنه يحضريوم لتبائة اعمى من معادها لزوم الاتيان به مدام لم يمت وان زالت الاستطاعة فلا اشكال في هذه الصورة بل لاختلاف من حيث الفتوى ايضاً .

الثالثة : الصورة لثانة مع استراحتها للحرج ، فتصني القاعدة مع ملاحظة دليل على الحرج عدم الوجوب في هذه الصورة لكن ربما يقال بوجوبه ويمكن به يستدل عليه بوجوه :

الاول : الإجماع لأن الظاهر من كلام الأصحاب هو التمام على وجوب الحج متسكماً على ما استقر عليه للحج لا إذا انتهى صل القدره .

والجواب عنه - مصرى الى الماقشة في المصري نظراً الى انه لو كان نظرهم الى وجوب الحج حتى مع الحرج فكان اللزم التصريح به خصوصاً مع ما هو المعروف في الأدهن مع ملاحظة قاعده على الحرج لتي هي حاكمة على الأدلة الأولية - مع لكبرى بعد احتمال استناد المحققين الى بعض الوجوه الآتية كما مر مراراً .

الثاني : انه وقع نفسه سوء اختياره في هذا المحدور .

والجواب عنه عدم كونه بمحردة دليل على الوجوب في صورة الحرج فانه لو كان هناك دليل على الوجوب لكأن بوجه المدكور صاحباً لتوجيهه وقابل للتبريه واما مع عدم الدليل المدكور فلا يكون هذا الوجه بمحردة دليل عليه كما لا يخفى خصوصاً مع ملاحظة عدم احتصاصر قاعده الحرج بما اد لم يكن للحرج دسأ من المكلف وسوء اختياره الثالث : الروايات المتقدمة الواردة في الاستطاعة الدلية الدلة على انه ليس له ان يستحبى من يحب عليه الخروج الى الحج ولو على حمار أجدع بتر مع دعوى كون الاستطاعة المالية كالبدلية .

والجواب عنه انه قد تقدم انه يجرى في الروايات احتمالات :

أحدهما ان يكون المراد وحوب الحج في عام الاستطاعة البدلية ولو كان المدلول له حماراً احدى اثاره هي الحقيقة تدل على سعة دائره تدل في الاستطاعة البدلية ثانيهما ان يكون المراد وحوب الحج بعد رول الاستطاعة البدلية وان كان على حمار كذلك فهي لخصبة تكون بظرة الى من استشرع به الحج بالاستطاعة البدلية والظاهر ان كلام من لاحتمالين يؤيده بعض الروايات الاخر فراجع .

فان كان المراد الاحتمال الاول فلا ريب ان هذه الروايات بالمقام اصلاً وان كان المراد هو الاحتمال الثاني فالجواب ان الحج على حمار كذلك لا يكون مستلزماً للحر ح دائماً او نوعاً بل قد يكون مستلزماً وقد لا يكون كذلك وفي هذه الصورة يكون اطلاقها محكوماً بماعدة نهي الحرح فلامحتمل للاستدلال بهذه الروايات .

الرابع . رواية ابي بصير قال قلت لابي عبد الله - عليه السلام - قول الله - عز وجل - والله اعلم انما حج البيت من استطاع اليه سبيلاً قال يحرح ويمشي ان لم يكن عنده قلت لا تقدر على المشي ؟ قل يمشي ويركب ، قلت لا يقدر على ذلك اعني المشي ؟ قال يخدم القوم ويخرج معهم (١)

والاستدلال بهذه الرواية مع لاعصاص عن سندها - لصحة نقل بن ابي حمزة المطائى الراوى عن ابي بصير - على دعوى كون الرواية وارده في مورد الاستقرار وعلى دعوى كون حكمة القوم مستلزماً للحر ح وكلت الدعويين ممسوعة :

اما الاولى فلاجل كونها وارده في مقدم الحوب عن سؤال تفسير الآية لدالة على وحوب اصل الحج مع الاستطاعة وقد عرفت ان الآية لدلالة على وحوب الحج في صورة الاستقرار لظهورها في كون عبود لا لمستطيع - حديثاً - حديثاً - ولا محال لحمل الرواية على بيان حكم الاستقرار اصلاً نعم تكون الرواية معرضة عن كمال

واما الثانية فسمبح كوك لخدمة مستمرة للحرح دائماً وبها قد يكون حرجية وقد لا تكون كذلك ومع الاطلاق يلزم التقييد بقاعدة هي الحرح كما عرفت
الخامس الروايات الكثيرة بدالعتلى ان من ترك الحبح مع الاستطاعة من دون عذر فقد
ترك شريعة من شرايع لاسلام وانه يحشر يوم النيامه اعمى وانه يموت يهودياً او نصرانياً
والجواب ان مقتضى اطلاق هذه الروايات وان كان هو الوجوب في صورة
الحرح ايضاً لانه لا بد من رفع اليد عن الاطلاق بسبب قاعدة هي الحرح كما في
سائر اداة التكاليف .

وقد افدح من جميع ما ذكرنا انه لم يتم دليل على الوجوب في صورة الحرح
وقد عرفت انه لم يقع التصريح بالوجوب في هذا يستعد من اطلاق الكلمات او عمومها
مع انه لو كان مرادهم الشمول لكان يسمى التصريح بذلك كما عرفت .
ثم ان ما ذكرنا اما هو بالنسبة الى وجوب الانبان بالحبح اذا استقر عليه
واما بالاضافة الى وجوب القضاء عنه لو مات ولم يأت به فنقول

يمكن الاستدلال على الوجوب بانه دين يجب ادائه من تركته لو كانت له تركة
والدليل على كونه ديناً التعبير بكلمتي «اللام وعلي» في الآية الشريفة الطاهرة في انه من
حقوق الله تبارك وتعالى على المستطيع كما هو الشايع في انفسر عن الدين فيقال لرب
على عمرو كذا ولم يقع التفسير بذلك في الكتاب في مثل الصلوة والصيام ولعل الوجه
فيه الدلالة على اهمية الحبح خصوصاً بالاضافة الى حابه الاجتماعى واشتماله على
اجتماع المسلمين من جميع اقطار العالم ويترتب على هذا لاجتماع فوئد كثيرة
ونائج هامة والاطلاع على مشاكل المسلمين والاقدام على رفها و لتواس والارتباط
بيهم مع مافه من ظهور عظمة الاسلام وشوكة المسلمين ولاجله يكون تحمسه شاقاً
على من لا يتحمس لاسلام ويأبى عن عوده وشبوعه من الرعاء والحاكمين وبعد ان
امنع عليهم مع المسلمين وصدهم عن الاجتماع المذكور سعوا في ان لا يترتب عليه

هو ائمة الاجتماعية ولا يرتبط المسلمون بعضهم مع بعض في الجهات السياسية والمشاكل التي وقهم لاستعمار فيها ولا جملها احتاروا للحكومة الحرمين من كان عبد الله لهم لا يطيع الله بل بطيع الطاعوت والشيطان و قدروه كمال القدرة للصد عن وصول المسلمين الى الاهداف المهمة الاجتماعية المترتبة على لحج وامروه بالمقومة ولو كانت متوقعة على قتل لمات من الحجاج الذين كان اكثرهم من الشيوخ و لكنا من الرجال و لساء حسب مسجد الحرام فحملوا قوله تعالى. «ومن دخله كان آمناً» تحت اقدامهم واحتاروا عبدة الطاعوت والشيطان في لمس خدمة الحرمين ودكروا لتوجيه ذلك بعد ان لم يكن لهم وجه ما يصحك به الثكلي وبشهادتك منه من كان له اذى حط من المهم والنفس . وكيف كان يمكن استعاده وحب نقض الذي هو معنى اداء الدين بعد الموت

من نفس التعسر في لابة الشريعة ولو اعمص النظر عنه يدل على ذلك روايات :

ومنها : صحيفة مدوية بن عمار قال سئلت ابا عبد الله - عليه السلام - عن الرجل يموت ولم يحج حجة لاسلام وترك مالا قل : عليه ان يحج من ماله رجلا ضرورة لاماله (١) و السؤال فيها يحتمل ان يكون مطالبا شاملا لمن لم يستطع اصلا ابصاً ويمكن ان يكون مختصاً بخصوص المستطيع الذي استقر عليه الحج ولم يأت به وعلى كلا التدبيرين دليل على الوجوب في المقام

ومنها : رواية محمد بن مسلم قال : سئلت ابا جعفر - عليه السلام - عن رجل مات ولم يحج حجة الاسلام يحج عنه ؟ قال : نعم (٢) .

ومنها : رواية اخرى له قال : سئلت ابا جعفر - عليه السلام - عن رجل مات ولم يحج حجة لاسلام ولم يوص بها يقضى عنه ؟ قال : نعم . (٣) والظاهر اتحادها مع الرواية

(١) في بواب وجوب الحج و شرائطه الباب الثامن والعشرون ح-١

(٢) في بواب وجوب الحج و شرائطه الباب الثامن والعشرون ح-٢

(٣) في بواب وجوب الحج و شرائطه الباب الثامن والعشرون ح-٥

السابقة خصوصاً مع كون الراوى عن محمد بن مسلم في كليهما هو عاصم بن حميد والراوى عنه كذلك هو النضر بن سويد .

ومعنى : رواه روى عنه قال سئل انا عبد الله بن عمر عن رجل يموت ولم يحج حجة الاسلام ولم يوص بها ، ابتضى عنه ؟ قال نعم . (١) .

ثم انه لو فرض ثبوت الاطلاق لهذه الروايات من جهة شمولها لعبير المستطيع فصلا عن المستطيع الذى لم يستقر عليه الحج فتارة يتمسك في تنقيدها بالاجماع بل الضرورة على عدم وجوب قضاء الحج عن غير المستطيع والاحكام طاهراً على عدم وجوب قصته عن المستطيع لدى لم يستقر عليه و جرى يتمسك في التمسك بالروايات الدالة عليه فنقول :

اما التنقيح من الجهة الاولى لراحة الى عدم الشمول لعبير المستطيع وبذلك عيبه روايات :

عمها : صحبة معدية بن عمار عن ابي عبد الله - عليه السلام - في رجل توفي واوصى ان يحج عنه قال ان كان ضروره فمن جميع المال انه يمرقة الدين الواحد وان كان قد حج فمن ثلثه ، ومن مات ولم يحج حجة الاسلام ولم يترك الاقدر بقعة الحمولة وله ورثة فهم احق بما ترك فان شاؤا اكلوا ، وان شاؤا حجوا عنه . (٢) والطاهر والمر دبقعة الحمولة هي بقعة الحج كما وقع التعبير بها في بعض الروايات الآتية ومورد الحملة الاحيرة هو غير المستطيع لانه وقع التعرض لحكم المستطيع في الحملين الاوليين : الاولى بالاصافة الى المستطيع الذى لم يحج والثانية بالاصافة الى المستطيع الذى حج حجة الاسلام وكانت وصته هو الحج التطوعى وعليه ومورد الجملة لثالثة لامحالة يكون غير المستطيع ومعاد الرواية عدم لزوم الحج عنه .

(١) نل ابواب وجوب الحج وشرايطه الباب الثامن والعشرون ج-٦

(٢) نل ابواب وجوب الحج وشرايطه الباب الخامس والعشرون ج-٤

ومنها . رواية هرون بن حمزة لعنوى عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل مات ولم يحج حجة الاسلام ولم يترك الا قدر بقعة الحج وله ورثة قال : هم احق بميراثه ان شاؤا اكلوا وان شاؤا حجوا عنه . (١)

ومنها . صحيحه يزيد العجلي قال سئلت انا حمزة عليه السلام عن رجل حرج حجاجاً ومعه حمل له وبقعة وراد فمات في الطريق قل : ان كان ضروره ثم مات في الحرم فقد احرأ عنه حجة الاسلام . وان كان مات وهو ضرورة قل ان يحرم حمل حسبه ورثه وبقعته وما معه في حجة الاسلام فان فصل من ذلك شيء فهو للورثة ان لم يكن عليه دين ، قلت ارايت ان كانت الحجة تنطوعاً ثم مات في الطريق قبل ان يحرم لمن يكون جملة وبقعته وما معه ؟ قال يكون جميع ما معه وما ترك للورثة الا ان يكون عليه دين فيتصى عنه او يكون اوصى بوصيه فيبعد ذلك لمن اوصى له ويجعل ذلك من ثلثه . (٢)

واما التبيد من الحجة الثانية الراحة الى الاختصاص بالمستطيع الذي سنقر عليه الحج فبدل عليه صحيحه لعلني عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئلت رجل عن امرئة توفيت ولم تحج فوصت ان ينظر قدر ما يحج به فان كان امثله ان يوضع في قفراء ولدوا طمة عليه السلام وضع فيهم وان كان الحج امثله حج عنها فقلت له . ان كان عليها حجة مفروضة فان بقى ما اوصت به في الحج احب الى من ان تقسم في غير ذلك (٣) فان الظاهر من قوله : احب هو الروم والمحبوبة التينية كما في قوله تعالى . واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض وعليه فمعاد الرواية لروم قضاء الحج عنها اد كان عليها حجة مفروضة ومن الواضح اختصاص هذا العنوان بخصوص المستطيع الذي

(١) ثل بواب وجوب الحج وشرائطه باب اربع عشر ج-١

(٢) ثل بواب وجوب الحج وشرائطه باب لئدس والعشرون ج-٢

(٣) ثل بواب كتب الوصايا الباب القديس والسون ج-٤

ستقر عليه لبح لان الموت مع عدم الاستقرار كاشف عن عدم الوجوب وعدم كون
الحجة مفروضة .

وقد ظهر من جميع ذلك ان مقتضى الجمع بين الروايات لزوم قضاء البح
عن استمرار عليه البح والظاهر انه لا يرقى في ذلك بين من تمكن من الاتيان بالبح
ولم يأت به عصباً كما هو المبرور في المقام او حرجاً وبين من لم يتمكن من
الاتيان به اصلاً كما ان لظاهر صحة الشرع عنه لانه بعد فرض كون البح مبررة
لدين لواحب وقد عرفت ظهور تعبير الآية في ذلك يجري عليه حكم لدين من
هذه الجهة ايضاً فيصح الشرع عنه كما في الدين فتدبر مصفاً الى دلالة بعض الروايات
على صحة التبرع .

المقام الثاني : فيما يتحقق به الاستقرار والظاهر كما حكى عن لمدارك
ان عنوان الاستقرار لا يكون في شيء من الروايات بل هو اصطلاح فقهي وقد وقع
الخلافاً فيما يتحقق به على اقوال :

ومنها : ما هو المشهور - فلا وتحصيلاً كما في لجواهر - من ان ما يتحقق به
الاستقرار الذي يترتب عليه احكامه عبارة عن مضي زمان يمكن فيه الاتيان بجميع
اوقاله مستجمعاً للشرائط وهو الى اليوم الذي عشر من ذي الحجة .

ومنها : ما احتدره في المذهب واحتمله الشهيد من انه مضي زمان يمكن فيه
الاتيان بالاركان حامياً للشرائط فيمكن بقائها الى مضي جزء من يوم لمجر يمكن فيه
الظرفان والسعي .

ومنها : ما احتمله العلامة في محكي القواعد من انه عبارة عن مضي زمان
يمكن فيه من الاحرام ودخول الحرم .

ومنها : ما ذكره لشد - قدس - في العروة بقوله : وربما يقال باعتبار بقائها
الى عود الرفقة . وربما يستفاد ذلك مما ذكره في التذكرة من ان من تلف ماله قبل

عود للحجاج وفل مضى امكان عودهم لم يستمر الحج في دمه لان نفقة الرجوع لابد منها في الشرائط .

ومنها : ما هو ظاهر المدرك وصريح المعانيح وشرحه واستقر به صاحب المسند على ما حكى عنهم من كدية وجودها حين خروج الرقعة فلوا همل استقراره وان فقدت بعد ذلك لانه كان مأموراً بالحروج معهم .

ومنها : ما احتاره الماتن - قدس سره - والسيد - قدس - في لغوه من انه يتحقق الاستقرار بقائها الى زمان يمكن فيه العود الى وطنه بالنسبة الى الاستطاعة المالية والسدية والسرية واما بالنسبة الى مثل العقل فيمكن بذنه الى آخر الاعمال . ولظهور المراد بمثل العمل هي الحيات .

اقول : اما القول بكفاية وجود الشرائط حين خروج الرقعة مملا به كان مأموراً بالحروج معهم فيرد عليه ان الجامع لشرائط الى حين الحروج تارة يعلم بقائها الى آخر الاعمال والعرع عنها و اخرى يعلم بانتائها - كلا او بعضاً - في اثناء العمل وثالثة يشك في النقاء والانتفاء في الصورة الاولى يكون امره بالحروج مع لرفقة امراً واقعياً مقدماً على القول بوجوب المقدمة ونسوت الملازمة بينهما وجوب ذي المقدمة وفي الصورة الثانية لا يكون مأموراً بالحروج اصلاً لانه يعلم بعدم وجوب الحج عليه فكيف تجب مقدمته وهي الحروج وفي الصورة الثالثة يكون مأموراً بالحروج مراً ظاهرياً مقدماً لان وجوب ذي المقدمة اما هو مستند الى استصحاب بقاء الشرط وعدم انتائها في شاء الاعمال فهو وجوب ظاهري فوجوب الخروج ايضاً كذلك .

وحسب مقول - بعد كون المعروض في كلام لئال هي الصورة الثالثة - انه ان كان المراد بالاستقرار الذي يتحقق عند القائل بما ذكره هو الاستقرار الواقعي فيرد عليه ان الامر الظاهري بالحروج لا يثبت بالاستقرار الواقعي ، وان كان المراد هو

الاستقرار الظاهري فيرد عليه ان الاستقرار الظاهري لا يترتب عليه الاثر لان العلامة في الاستقرار الذي يوجب الحج ولو متسكماً والقضاء عنه بعد الموت هو استكمال الشرع واستجماعها ثم الاهمال والمسامحة ومن الوصح انه لابد من الرجوع الى ادلة الشرائط والوصول الى معادها والظاهر ان ادلة الشرائط تدل على جهتين :

احدهما ان لشرائط المعنوية امور واقعية ولها مع هذا الوصف مدخلية في الوجوب والتكليف وعليه فاجتماعها بمقتضى الاستصحاب لا يؤثر الا في ثبوت لوجوب لظاهري ثانيتهما : ان الشرائط دخيلة في التكليف حدوداً ونقطة ولا يتحقق التكليف الواقعي بمجرد حدوثها فقط وعليه هذا لم يحرج مع الرفقة ورالت الشرائط - كلاً او بعضاً - بعد خروجها قبل زمان الحج او في اثناء الاعمال يكشف ذلك عن عدم الوجوب بحسب لواقع لما عرفت من مدخليتها في القضاء كالحديث فلا وجه لوجوب الحج عليه بعد ذلك مع التسكع والالوجوب القضاء عنه بعد الموت كما انه يظهر ان مخالفة الامر بالحروج لا تكون الامجرد التجري من دون ان يكون بحسب الواقع مأموراً بالحروج فهذا القول لا محل للالتزام به اصلاً .

واما : ما احتمله لعلامة في القواعد من انه عبارة عن مضي زمان يتمكن فيه من الاحرام ودخول الحرم فان كان مستنده القواعد واداة اعتبار الشروط فقد عرفت ان مقتضاها اعتبار بقاء لشرائط الى آخر الاعمال وتمامية الحج ولا يستبعد منها خصوصية للاحرام ودخول الحرم ، وان كان مستنده الروايات الدالة على ان من مات بعد الاحرام ودخول الحرم يحزى ذلك عن حجة الاسلام كصحيحته بريد العللي وصريص المتقدمين فيه ان موردهما كما مر الكلام فيه خصوص من استقرار عليه الحج قبل ذلك ولا تشملان من لم يستقر عليه بقرينة التعبير بالاحراء والقضاء فيهما فلا ريب لهما بل مقام مع انه على فرض العموم والمشمول يختص ذلك بالموت ولا يتعدى منه الى غيره فهل روال الاستطاعة بعد لاحرام ودخول الحرم لا ينافي اتصاف الحج

يكونه حجة لاسلام؟! من المعلوم انه لا يمكن الاثر فيه فهذا الاحتمال لامحدس له ايضاً
واما : ما احدره في المهدب واحتمله الشهيد ويرد عليه - مضافاً لي ان عدد
صواف لئس من جملة الاركان مع ان اصل حريته محل اشكال فضلاً عن ركيبته
لاوجهه - ان تخصيص اعتبار بقاء الشرائط بخصوص الاركان لادليل عليه فان مقتضى
ادلة الشرائط اعتدائها في مجموع العمل والاحصوية للاركان من هذه الجهة
بعد عدم قيام الدليل عليه .

واما ما ذكره المشهور والظاهر ان الحد لمدكور في الدليل وهو لي يوم اثنى عشر
من ذي الحجة لا يكون مدكوراً في كلام المشهور بل اما صاف اليه مثل سيد
- قده - في المروء نظراً الى ان تمامة الحج اما تتحقق في اليوم لمدكور وعليه
فلولم يكن المبيت مسمى من افعال الحج لا يكون ذلك اشكالا على المشهور فانهم
ذكروا ان يتحققه لاستقرار عبارة عن معنى زمان يمكن ان يقع فيه الحج مستجماً
للشرائط في حال لاختيار والارام ملاحظة اعمال الحج وان عمل يكون جرء له
واى عمل لا يكون كذلك .

والظاهر ان كلام المشهور مطابق للقاعدة وادلة الشرائط من دون فرق بين
الحياة والعش وبين غيرهما من الشرائط كالامتناع بانواعها لاربعة وذلك لما عرفت
من ظهورها في اعتبارها في جميع افعال الحج ولا فرق بين الاركان وغيرها واما
بقعة العود والاياب بناء على اعتبارها فالارام وان كان وجودها حين الاعمال الا انه
لادليل على اعتبار بقائها بعد تمامة الحج بحيث لو تلفت قبل عود الحج يكشف ذلك
عن عدم وجوب الحج عليه من الاول وكذا لو مرض بعد الفراغ عن الحج مرضاً يشق
معه السفر ولذا اعترض صاحب لمدارك على ما قاله العلامة في لتذكرة من العبارة
المتقدمة بان فواب الامتناع بعد الفراغ من افعال الحج لم يثر في سقوطه قطب والالوجب
اعادة الحج مع تلف المال في الرجوع او حصول المرض الذي يشق معه السفر

وهو معلوم الدلائل وان ناقش فيه صاحب الحواضر بقوله بعد نقل ما في المدارك قلت قد يسمع معدومية دلالته بناء على اعتبار الاستطاعة ذهائياً و بآياً في الوجوب .
وبما ذكرنا يدفع لاشكال على المشهور ومحصل الاشكال ان نفقة لعود والاياب ان كانت ملحوظة نحو الشرطة لوجوب الحج والالزام ان يكون ذهائياً بعد تفراع عن عدم الحج قل مضي زمان يمكن فيه لعود كاشعاً عن عدم وجوب الحج لانتفاء شرطه وان لم يكن كاشعاً عن ذلك من كان غير صاف للوجوب ولوقوع الحج حجة الاسلام وما معنى شرطية نفقة لعود واعتبارها في لوجوب كما لا يخفى .
ويدفع الاشكال المربور ان ثمة الشرطة وفائدة الاعسار انه لو لم تكن له هذه النفقة عند رادة الحج لايحب عنه الحج والحروح اليه وكذا لو علم عدا رادة الحج بسرفة النفقة لمزوره بعد التفراع عن الحج قل مضي الزمان المذكور وما كون ذهائياً في الزمان المذكور كاشعاً عن عدم وجوب الحج من الاول فلاوالسر .
في ذلك ان عمدة الدليل على اعتبار نفقة لعود هي قاعدة «لا حرج» ومقتضاها باعتبار ورودها في مقام الامتناع عدم لوجوب مع انتفاءها من الاول او مع العلم به بعد تفراع قبل مضي الزمان المذكور وانتفاءها بعد وجودها من الاول فلا يكون مقتضى القاعدة لكشف عن عدم لوجوب بعد عدم ثبوت الامتناع في هذه الصورة لانه لا مجال لثبوته بلحاظ لحكم بعدم كون حجه الذي اتى به حجة لاسلام ويحرق ذلك بالاصافة الى الرجوع الى الكفاية فانه لو فرض تلفها بعد الرجوع فلا فصل لا يكون ذلك كاشعاً عن عدم وجوب حجه وان كان شرطاً في الوجوب كما مر .

ومما ذكرنا من تأييد كلام المشهور يظهر توجه الاشكال على ما في المتن و لمروءة من اعتبار مضي زمان يمكن معه لعود بالاصافة الى اسحماح لشر تطافئك عرفت ان لازم الشرطة ليس هو اعتبار التفاء الى الزمان المذكور مصفاً الى انه يرد عليهما انه ما الفرق بين نفقة العبد وبين الرجوع الى الكفاية حيث اعتبر مضي زمان

يمكن فيه العود بالاصافة الى نفقة العود ولم يصرىء بالنسبة الى الرجوع الى الكفاية
فاقترح ان الحق في المسئلة ما عليه المشهور .

ثم انه نعرض في العروة في ديل مسئلة الاستقرار لأمريين .

احدهما ان هذا - يعنى اعتبار بقاء الشرائط الى مضي الزمان لمذكور -
اذا لم يكن فقد الشرائط مستنداً الى ترك المشى ولا استقرار عليه كما ذ علم انه
لومشى الى الحج لم يمت او لم يقتل او لم يسرق ماله - مثلاً - فانه - ح - يستقر عليه
الوجوب لانه بمنزلة تعويت الشرط على نفسه واما لو شك في ان القدر مستند الى
ترك المشى ولا فظاهر عدم الاستقرار لشك في تحقق الوجوب وعدمه واقعاً

اقول . اما اصل ما افاده من احضار اعتبار بقاء الشرائط بما اذا لم يكن فقد
لشرائط مستنداً الى ترك المشى والاستقرار عليه والدليل عليه ما افاده من انه بمنزلة
تعويت الشرط على نفسه فهو كما لو اتلف الاستطاعة بيده فانه لا يجمع عن وجوب
الحج عليه .

واما ما افاده من الحكم بعدم الاستقرار في صورة الشك بالشك في تحقق الوجوب
وعدمه فعلاً فيرد عليه ان لارمه الحكم بعدم الوجوب فيما لو حتمل تناء لاستطاعة
- مثلاً - قبل الشروع في الاعمال او في انائها لان الاستطاعة شرط للوجوب والشك
في الشرط شك في المشروط فتحرى اصابة الرأية عن الوجوب مع انه لا محال
لجربتها والحكم بعدم الوجوب لان مقتضى الاستصحاب بقاء الاستطاعة وثوب
الوجوب ولو طاهراً فهو نظير الشك في القدرة فانه لا يجوز تعويت الواجب بمجرد
ولا يجوز لتعبد الاحتجاج على المولى في محالته التكليف بالشك في القدرة على
المكلف به بل لابد من احرار عدمها وثبوت المعجز عن موافقته والمقدم من هذا لقبيل
فانه لا يكون الشك في استناد القدر الى ترك المشى او غيره عدراً في مخالفة التكليف
بل للارام احرار عدم الاستناد الى غيره كما لا يخفى .

ثانيهما المفكيك بين الاستقرار وبين الاحراء قال في لغوه بعدمعنى الاستقرار:
«هذا بالنسبة الى استقرار الحج لو تركه واما لو كان واحداً للشرط حين المسير
فسار ثم رآه بمص الشرط في الانتاء فانم الحج على ذلك الحال كفى حجه عن
حجة الاسلام د ثم يكي لمعقود مثل لعن من كان هو الاستطاعة لخدمة والمالية
او السرية ونحوها على الاقوى .

اقول : للارم هو الفصل في الشرائط غير العفل و نحيات فان كان الدليل
على اعتبارها الادلة الدالة على مدخلتها في الوجوب من الروايات الخاصة سيما
الواردة منها في تعبير الاستطاعة لمأخوذة في لآيه الشريعة فالارم بمقتضى مدخلتها
—حدوثا وبقاء— كون انتفاءها في اثناء الاعمال كاشعاع عن عدم الوجوب ودا تمت الاستطاعة
المالية في اثناء الاعمال بحيث نفع بنية الاعمال حالية عن الاستطاعة ولا مجال للحكم
بالوجوب وكون حجه حجة الاسلام .

وان كان الدليل على اعتبارها هي المراجعة واهمية الواجب الآخر على الحج
كحفظ النفس واداء الدين —مثلا— فعدم رعايتها من الاول عر قاذح في الصحة فصلا
عن انتفائها في الانتاء كما لا يخفى .

وان كان الدليل هي فاعده هي الحرج مثل نعمة العود ومنتفها في الانتاء
لايوجب لطلان بمعنى الحروج عن كونه حجه الاسلام كانتفائها بعد الاعمال قل
مضى زعان يمكن فيه العود لما عرفت من عدم اقتضاء القاعدة بالاصافة الى بعد الاعمال
او في لانتاء شيئاً ينافى لامتنان فالحق في هذا الامر هو لتفصيل لدى عرفت .

بقى الكلام في اصل المسئلة فيما وقع التعرض له في المتن في الدليل وهو
ما لو استتر عليه لعمره فقط او الحج فقط كما في حج القران والافرد وقد صرح
في الجواهر به فتستتر العمرة وحدها وقد يستتر الحج وحده وقد يستفتران والوجه
في ذلك ان كلا من الحج والعمره هي القران والافراد واجب مستقل يجب مع

مسألة - ٥٥ تقضى حجة الاسلام من اصل الشركة ان لم يوص بها سواء كانت حج التمتع او القران او الافراد ادعرتيها ، وان اوصى بها من غير تضمن كونها من الاصل او الثلث فكذلك ايضاً ، ولو اوصى باخراجها من الثلث وجب اخراجها منه ، وتقدمت على الوصايا المنجحة وان كانت مأخوذة عنها في الذكر ، وان لم يف الثلث بها اخذت النقبة من الاصل ، و الحج المدري كذلك يخرج عن الاصل ، ولو كان عليه دين او خمس او زكوة وقصرت الشركة فان كان المال المعلق به الخمس او الزكوة موجوداً قدماً فلا يجوز صرفه في غيرهما ، وان كان في الدعة فالأقوى توريثه على الجميع بالنسبة فان وقت حصه الحج به فهو والا فالظاهر سقوطه ، وان وقت ببعض افعاله كالتطواف فقط - مثلاً - وصرف حصته في عمره ، ومع وجود الجميع

الاستطاعة له وحده دون الآخر وهذا بخلاف حج التمتع الذي لا يكون مع عمرته الا واحداً واحداً والاستطاعة المعترضة ملحوظة بالنسبة الى المجموع وكيف كان فالدليل على وجوب الاتيان بحج لرب والافراد بعد الاستقرار ووجوب القضاء بعد الموت هي الروايات المتقدمة الواردة في مورد استقرار حجة الاسلام فان حجة الاسلام عموماً عام شامل لاقسام الحج باجمعها ولا اختصاص له بحج التمتع فنفس الروايات المتقدمة شاملة لحج القران والافراد ايضاً .

واما العمره المفردة فيمكن ان يقابل بها جزء من حجة الاسلام وان كان عملاً مستقلاً فتشملها ايضاً الروايات المتقدمة ايضاً ولو توقش في ذلك فبدل على وجوب القضاء عنه الذي هو لازم وجوب ادائه مع التسكع صحبة زارعة عن أبي جعفر عليه السلام قال : اذا احصر الرخص بعث بهديه الى ان قال : قلت ان مات وهو محرم فسن يسوي الى مكة قال : يحج عنه ان كان حجة الاسلام ويعتمر انما هو شيء عليه (١) فان قوله - عليه السلام - ويعتمر ظاهره في وجوب قضاء لعمره كقضاء حجة الاسلام والتعليل ذلك على وجوب ادائه على المكلف في حال الحيوة ولو مع التسكع .

توزع عليها ، وان وقت بالحج فقط او العمره فقط ففي مثل حج القران والافراد لا يبعد وجوب تقديم الحج ، وفي حج التمتع فالاقوى الموط وصرفها في الدين . (١)

(١) في هذه المسئلة وقع التعرض لعروع ايضاً :

الاول : انه في صورة استقرار الحج لتي يحب النضاء عنه بعد الموت هل يكون قصتها من اصل لركة مع عدم الوصية بها ام لا والبحث في هذا لعرع اما هو بعد لعراع عن اصل وجوب النضاء عن استقراره الحج فلاوجه للتعرض لروايت الدالة على صل الوجوب في هذا المقام كما في بعض شروح العروة ويقول :

ام لعناوى في هذا لعرع فتدال في لجواهر . «بلا خلاف احده فيه يسبب الاجماع بقسميه عليه» وقد دعى الاجماع في بعض الكتب ايضاً وما الدليل فهو عبارة عن جملة من الروايات المتسرة .

ومنها صحيحة الحلبي عن ابي عبد الله - عليه السلام - في حديث قال : يقضى عن

لرجل حجة الاسلام من جميع ماله . (١)

ومنها موثقة سماعة بن مهران قال سئل ابا عبد الله - عليه السلام - عن الرجل يموت

ولم يحج حجة الاسلام و لم يوص بها وهو موسر فقال : يحج عنه من صل ماله لايجوز غير ذلك . (٢)

ومنها صحيحة يزيد العجلي عن ابي عبد الله - عليه السلام - قال سئل عن رجل

استودعى مالا وهنك وليس لولده شيء ولم يحج حجة الاسلام قال : حج عنه وما

فصل قاعطهم . (٣)

(١) ثل ابواب وجوب الحج وشرائطه باب ثامن والعشرون ح-٣

(٢) ثل ابواب وجوب الحج وشرائطه الباب الثامن والعشرون ح-٤

(٣) ثل ابواب التباة في الحج الباب الثالث عشر ح-١

وربما يقال : انه تعارض هذه الروايات صحيحة معاوية بن عمار عن ابي عبدالله - عليه السلام - في رجل توفي واوصى ان يحج عنه قال ان كان ضرورة فمن جميع المال انه بمسرة الدين الواجب ، وان كان قد حج من ثلثه ، ومن مات ولم يحج حجة الاسلام ولم يترك لأندريقته ، لحمله وله ورثة فهم احق بما ترك فان شاؤا اكوا ، وان شاؤا حجوا عنه (٣) و الرواية وان كان موردها الوصية والبحث اما هو مع عدمها لكن التعليل بقوله - عليه السلام - انه بمسرة الدين الواجب عدم يشمل صورة عدم الوصية ايضاً كالدين .

وقد اجيب عن التعارض بوجهين :

احدهما : ما في «الممسك» من وجود التعارض في نفس الرواية بين صدرها ودليها فان صدرها صريح في اخراجه من الاصل ودينها ظاهر في خلاف ذلك فلا بد من طرحه وبأوبله

ثانيهما : ما في شرح بعض الاعلام على العروة من ان المراد من الدليل بقربة الصدر لصريح في اخراجه من الاصل ان ما تركه من المال لا يفي بمصارف الحج واما يفي بمقدار لحمله واجرة الحمل والركوب مع لا يجب القضاء عنه لعدم وفاء المال فيرجع المال الى الورثة فان شاؤا حجوا عنه من مالهم

ولكن نفاها بطلان كلا الوجهين والوجه فيه عدم لوصول الى معنى لروايه اما الوجه الاول فقد عرفت في معنى مورد من الرواية بقربة الحميتين لاوتين صورته عدم لاستقرار وعدم لاستعانة فلا تعارض بين الصدر الصريح في وجوب قضاء والدليل الظاهر في عدم الوجوب اصلاً .

واما الوجه الثاني فالظاهر ان المراد من قدر بقية المحملة هو قدر بقية الحج والشاهد عليه - مصافاً الى ان الظاهر من قوله : « ان شاؤا حجوا عنه » هو لحج عنه من

ماله لأمس أموالهم روية هارون بن حمزة العموي عن أبي عبد الله - عليه السلام - في رجل مات ولم يحج حجة لاسلام ولم يترك الا قدر بقعة لحج وله ورثة قل هم احق بميراثه ان شاؤا اكلوا وان شاؤا حجوا عنه . (١)

ولو ابيت الاعى كونه لمرء من قدره له لعمولة غير قدر بقعة يحج ويصل على هذا الوجه بوقوع لمعارضتين هذه الرواية والروايات المتقدمة ولكن الحق ما عرفت من عدم وقوع التعارض بوجه لاختلاف الموردین ومن الواضح ان كونه متركاً بمقدار بقعة المحج لا يلزم الاستطاعة في حال الحيوة كما لا يخفى .

الفرع الثاني : ما لو اوصى بحجة الاسلام من غير تعيين كونها من الاصل او من الثلث وحكمه - كما في المنى - كالمرء الاول وهو القضاء عن صل لتركه ويدل عليه - مصافى لى امكان دعوى الاولوية فانه مما اذا لم يكن هناك وصية اذا كان الواجب الاحراج من الاصل لكان ثوب هذا الحكم مع الوصية لمطلقة بطريق اولى - صحيحة معاوية بن عمر عن ابي عبد الله - عليه السلام - في رجل تولى واوصى ان يحج عنه قال : ان كان ضرورة فمن جميع المال انه ضرورة الدين الواجب وان كان قد حج فمن ثلثه الى آخر الحديث . (٢)

ثم لا يخفى اتحاد هذه الرواية مع صحيحة معاوية بن عمار المذكورة في الوسائل بعد هذه الرواية مع فصل روية اخرى ولانتمدين لروايتين قال فيها : مدوية بن عمار عن ابي عبد الله - عليه السلام - قال سئلت عن رجل مات واوصى ان يحج عنه قل ان كان ضرورة حج عنه من وسط المال وان كان غير ضرورة فمن الثلث (٣) من لظاهر اتحادها مع الرواية لفاصلة وهي رواية حارث بن اعين الانباط انه سئل

(١) ثل ابواب وجوب الحج وشرائطه الباب الرابع عشر ج - ١

(٢) ثل ابواب وجوب الحج وشرائطه الباب الخامس والعشرون ج - ٤

(٣) ثل ابواب وجوب الحج وشرائطه الباب الخامس والعشرون ج - ٦

ابوعبدالله - عليه السلام - عن رجل اوصى بحجة فقل ان كان ضرورة فهي من صلب ماله اما هي دين عليه وان كان قد حجج فهي من الثلث . (١) وجه الاتحاد ظهور كون مسائل المجهول في هذه الرواية هو تساوية بن عمار في الروايتين وبالحمية المحكم في الفرع واصح .

الفرع الثالث: ما لو اوصى باحراج حجة الاسلام من الثلث فتدرة يكون مع الحج وصايا اخرى مستحبة كالصدقة وماء المسجد مثلاً - واخرى لا يكون وعلى كلا التقديرين فتدرة يكون الثلث وائياً بما اوصى به واخرى لا يكون .
ون كان وائياً فلا اشكال في الحكم وانه يحجب العمل بنوصية ولا حرج من الثلث وان لم يكن وائياً فيه صورتان .

الاولى . ما اذا كان مع الحج وصايا اخرى مستحبة وبحث في حكمه تارة من جهة ان مقتضى القاعدة ماذا واخرى من جهة الروايات الواردة في المقام .
اما من جهة القاعدة فربما يقال بان مفتضاها لروم تقسيم الثلث بينها بالسوية وما دل على حرج الحج من اصل المال اما هو فيما اد لم يوص به واما اذا وصى به وبغيره كالصدقة ولحق يحرج الحج من الثلث ويصرف ثلث ثلث وهو التسع في الحج فان الصرف ناسخ لجعل الموصى فان كان ثلث ثلث غير واف بالحج يكمل من اصل المال فانه بالسنة ابي الحج لم يوص وليس المقام من باب لمراعاة حتى يقول تنقدم الحج لاهميته بل وجوبه من باب الايصاء

كما به ربما يقال بان مقتضى القاعدة هو تقديم الحج وان كان متأخراً عن سائر الوصايا في الذكر لان حجة الاسلام لما كانت محب احراجها على كل حال وان لم يسعها الثلث لم تصلح المستحبات لمراحتها التي لا يحب احراجها اذا لم يسعها الثلث لان السنة بينهما من قبل سنة الواجب المطلق الى المشروط يكون الاول رافعاً للثاني .

والظاهر ان الرواية الآتية كما انه يستفاد منها حكم هذه الصورة يستفاد منها بملاحظة التعليق المذكور - مقتضى القاعدة والايلزم ان يكون التعليق بامر تمدي على خلاف القاعدة وهو خلاف ظاهر التعليق فانظر .

وام من جهة الرواية فمقتضى الروايات الكثيرة التي ذكرها في الوسائل في كتاب الحج وفي كتاب الوصايا تقديم الحج على غيره من الوصايا المستحقة اما ما اورده في كتاب الحج فروايتن لمعاوية بن عمار والظاهر اتحادهما وان كان بينهما اختلاف من جهة نقل تمام النص وبعضها والمشتبهة على لتمام ما رواه الشيخ باساده عن موسى بن القاسم عن زكريا المؤمن عن معاوية بن عمار قال : ان امرأة هلكت واوصت بثمنها بتصدق به عنها ويحج عنها ويعتق عنها فلم يسع المال ذلك فسئلت ابا حنيفة وسفيان الثوري فقال كل واحد منهما : انظر الى رجل قد حج فخطب به فبقوى به ، ورجل قد سعى في فكالك رقبته ففنى عليه شيء فبعثني ويتصدق بالبقية فاعجبنى هذا القول وقلت ليقوم يعني اهل المرأة ابي قد سئلت لكم فتريدون ان اسئل لكم من هو اوثق من هؤلاء قالوا : نعم ، فسئلت ابا عبد الله - عليه السلام - عن ذلك فقال : ابدء بالحج فان الحج فريضة فما بقى فصدقه في الوافل قال : فأتيت ابا حنيفة فقلت ابي قد سئلت فلاناً فقال لي : كذا وكذا قال : فقال : هذا والله الحق وآخذه ، والقي هذه المسئلة على اصحابه ، وقعدت لحاجة لي بعد انصرافه فسمعتهم يتطارحونها فقال بعضهم يقول ابي حنيفة الاول خطأ من كان يسمع هذا وقال سمعت هذا من ابي حنيفة منذ عشرين سنة . (١)

ولامجال للحديث في سد الرواية لان زكريا المؤمن قد وثق بالثبوت العام لوقوعه في سناد كتاب كامل الريارات واما دلالتها فمضافاً الى تصريحها بلزوم البدئة بالحج مع كون الوصية من الثلث يكون التعليق بكون الحج فريضة طاهراً

في ان مقتضى لتاعده ايضاً ذلك فان المراد بالقرصة ليس كونه قرصة على الميت ضرورة انه مع فقد الحبة لا ينشئ محال لبقاء التكليف بل الطاهر من العرض كونه وحساً على الوارث الاحراح ولو لم يكن هناك وصية كما عرفت في الفرع الاول وما كان حاله هكذا لا يصح الوصايا المستحقة للمراحمه معه فالوجوب من قبل الوصية وان كان متساوي النسبة الى الجميع ولا فرق فيه بين الحج وغيره لا ان اهمية الحج للمحاط المذكور لكونه قرصاً مع قطع النظر عن الوصية دون سائر الوصايا تقتضي ترحيحه وصرف الثلث فيه ولا محال للتوزيع والتقسيم بالسوية كما لا يخفى فالرواية كما انها تدل على اصل لحكم ترشد الى مفاد القاعدة لمحاط التعليل لما عرفت من عدم كونه بامر تعدي على خلاف القاعدة فتدبر .

الصورة الثامنة ما اذا لم يكن مع الحج وصية اخرى ولحكم فيه - كما في المتن - من صرف الثلث في الحج ولزوم التكميل من بقية المال والوجه فيه انه مقتضى الجمع بين ما يدل على وجوب الاحراح من اصل التركة خصوصاً مع ما في بعض الروايات من التعليل بانه بمنزلة الدين الواجب وبين ما يدل على نفوذ الوصية وبعبارة اخرى الوصية باحراح الحج من الثلث اما تكون نافذة بالاصوة الى جهة الاثبات واما بالنسبة الى جهة النفي وهو عدم صرف ما اراد على الثلث فيه فلا مجال لعودها فمقتضى لجمع بين الدليلين المذكورين ما ذكرنا .

الفرع الرابع : حج الدر والحكم فيه - على ما في المتن - هو لاحراح من اصل التركة ايضاً كما في حجة لاسلام وقد استدلل على ذلك بوجوه :

الاول : انه دين الله كما في سائر التكاليف الالهية والوظائف الشرعية وقد عر عن حجة لاسلام كما عرفت مراراً باللام وعلى في الالة الشريعة وفي رواية الحنبلية المتقدمة التعبير عن الحج بانه دين الله والطاهر وقوع التعبير عن الصلوة بذلك في بعض الروايات وهذا ثبت كونه ديناً فاللزام لاحراح ذلك من لاصل ايضاً .

والجواب ان ترتيب جميع احكام الدين على مثل حج الدر خصوصاً مع عدم وقوع التعبير بالدين فيه ووضوح كونه على تقديره لا يكون على سبيل الحقيقة بل على نحو المسامحة ولبداية مرسوم مضافاً الى انصراف الدين في موضوع تلك الاحكام الى دين ماس كما لا يخفى

الثاني : الاحكام على ان الواجبات المالية تحرح من الاصل .

وفيها : انه على تقدير ثبوت لاحكام ونحقيقة يكون الدر لميتقن من معقده هي الواجبات المالية لغية المحصة كالر كوه و الخمس وامثالهما ولا يشمل مثل لحج الذي يكون المدل مقدمة لتحقق ماسكه واعمله او يكون محتضاً من المال وغيره الثالث : ما فده في «المستملك» من انه مقتضى الاحد بمضمون الدر فانه تمليك لله سبحانه العمل المدور فاذا كان مملوكاً كان ديناً فحجب احراجه من الاصل كسائر الديون ومرجعه الى الصيغة الدر المتحقة باللام وعلى طاهرة في كون المدور دناً ومملوكاً له تعالى على عهده الدر ودمنه .

ويرد عليه : بها لا تقتضى كونه كالدين المتعارف بحيث يترتب عليه احكامه

لانصرف الدين في موضوعها الى دين الناس وحفهم .

فاقبح انه لم يهض دليل على احراح حج الدر من الاصل الا ان ثبت

الاحكام على خصوصه وهو غير معلوم خصوصاً مع عدم وقوع التعرض له في كثير

من الكلمات .

الفرع الخامس : مالو كان عليه دين او خمس او ركوة وقصرت التركة عن

الوفاء بالجميع والنقص مالو كان عليه شيء من هذه الامور رائداً على حجة لاسلام

الثانية عليه والآ فلا يرتبط بالمعام وعليه فانراد الرواية الدالة على التوزيع مع عدم

ثبوت الحج في مورد هاهنا في بعض شروح العروة لاوجه له اصلاً وكيف كان في

خصوص مورد ثبوت الخمس او الركوة ان كل المال المتعلق به احدهما موجوداً

بعينه وللازم تقديمه على الحج ولايجوز صرفه الى صرف مقدار الخمس او الزكاة
 في غيرهما من دون فرق بين القول بالاشاعة فيهما المقتضية للتشريك في غير المال
 واصبه وبين القول بالتشريك في المالية وبين القول بكونهما حقاً متعلقاً بالمال لانه
 في جميع العروض لا يكون المجموع متعلقاً بالميت جائزاً له التصرف فيه مطلقاً .
 واما لو كان الخمس او الزكاة متعلقاً بالذمة كما في الدين الذي يكون تعلقه
 بها دائماً فالمشهور بينهم ان التركة تورع على الجميع بالنسبة كما في عزماء المفلس
 وعن الحديث المبين الى تقديم الحج وعن حواهر القاصي احتمالاً .
 ودليل المشهور ثبوت لجمع على العهدة وعدم الترحيح لبعض على الاخر
 فمقتضى القاعدة التوزيع على الكل .

واما ما يدل على تقديم الحج فروايتان دالتان على تقديمه على الزكاة :
 احديهما : صحيحة معاوية بن عمار قل قلت له : رجل يموت وعليه خمس مائة
 درهم من الزكاة وعليه حجة الاسلام وترك ثلاثمائة درهم وصى بحجة الاسلام
 وان يقضى عنه دين الزكاة قل : يحج عنه من اقرب ما يكون و يرد الباقي في
 الزكاة (١) .

ثانيتها : صحيحة لآخرى عن ابي عبد الله - عليه السلام - في رجل مات وترك ثلاثمائة
 درهم وعليه من الزكاة ستمائة درهم واوصى ان يحج عنه قل : يحج عنه من اقرب
 المواضع ويحل ما بقي في الزكاة . (٢)

ولكن انظار اتحاد الروايتين وعدم تعددهما بمعنى وقوع السؤال من معاوية
 بن عمار مرة واحدة والحوادث كذلك غاية الامرات الاختلاف انما هو في المقل عنه
 وهو لا يقتضي تعدد الرواية وعليه فالاشكال في سد الثانية كما في الجواهر عسى تقدير

(١) تل ابوب لمستحق للزكاة الباب الواحد والعشرون ح - ٢

(٢) تل كتاب الوصايا الباب الثاني والاربعون ح - ١

ثبوته ولا عاص عن حواه لا يوجب الأشكال في سند الرواية بعد صحة سند الأولى
ولامجال للأشكال من ناحية السند .

واما من ناحية الدلالة فالظاهر ان المتفاهم العرفي من الخوف هو تقديم الحج
عاية الامر من اقرب المواضع وقوله يرد الدقي في الزكاة ليس معناه لزوم ابقاء
شيء من المال لاجل الزكاة حتى يكون طاهراً في التوزيع بل معناه لزوم رد الباقي
في الزكاة على تقدير بقاء شيء بعد الحج و عليه فلامجال لحملهما على التوزيع
وبالحكمة لاحياء في ظهور الجواب في لزوم تقديم الحج وان كان مستوعباً
لجميع الزكاة بحيث لم يبق شيء للزكاة بعد الحج .

ثم ان هاتين الروايتين وان كانتا واردتين في مورد الزكاة الا ان الظاهر جريان
الحكم في الخمس ايضاً اما لكونه عوضاً عن الزكاة و اما لظهور كون الزكاة
اهم من الحج وذلك لطعنها على الصلوة في كثير من الموارد في الكتاب العزيز
ولما نوعته من العباد على تركها و عليه ولاشك باحتصاص الروايتين بالزكاة
لامجال له اصلاً .

ثم ان مقتضى بعض الروايات تقدم الحج على دين الناس و حقوقهم و هي
صحيحة بريد العجلي المتقدمة الواردة في رجل حرج حاحاً و معه جمل له و نفقة
ورد فمات في الطريق، المشتملة على قوله عَلَيْهِ : وان كان مات وهو ضرورة قل ان
يحرم جعل جملته و راده و نفقته و ما معه في حجة لاسلام فان فصل من ذلك شيء فهو
للورثة ان لم يكن عليه دين . (١) بناء على تعليق قوله : ان لم يكن عليه دين بقوله
فهو للورثة فان مفاده حيثما تقدم الحج على الدين والدين على الارث و اما لو كان
متعلقاً بقوله : جعل جملته و راده . . فمفاده تقدم الدين على الحج وعلى اي تقدير
والرواية مخالفة لمشهور حيث انهم يقولون بالتوزيع بالنسبة من دون تقدم للحج

على غيره ولا تاجر كما ان صحيحه معاوية بن عمار يصاً محالة بهم فان قيل بان اعراض المشهور عن رواية يوحى الوهن و الندح فيها ولو كانت فى كمال الصحة و لتمامه فاللارم ربح اليد عنهما لاجل الاعراض وقد صرح بذلك لسيد سقده فى العروة نعماً لصاحب الجواهر - قدمه - وان لم يقبل بذلك فاللارم اعتوى على طلق الروايتين والحكم بتقديم الحج على غيره من المحسن والركوة والدين

ثم : انه بناء على التوزيع بالنسبة - كما هو المشهور - لا يبقى مجال لفرص كون حصة الحج وافية به اصلاً فانه مع قصور انتركة عن لواء بالجميع والتوزيع بنسبة لمصرف والمقدار لامحالة تكون حصة الحج غير وافية به دائماً ولا حية يستشكل على المنزول لعروة لوقوع هذا لفرص فيهما بم لو كان لتوزيع بمحو المساوى يمكن تحقق هذا الفرص حياً ولكنه غير مراد لتصرفهم بان التوزيع فى المقام اما هو كالتوزيع فى عزماء النفس ومن الواضح كونه بالنسبة لابلانساوى وعليه فاللارم سقوط الحج بالمرة مع التوزيع الا ان تكون حصته بمقدار الحج فقط او الممرة فقط فعليه بحث سياتى .

وبالجملة : مع عدم واء حصة الحج به كما هو لارم التوزيع دنماً لامجال لتوهم لروم صرف حصته فى انماض لعدم مشروعية شىء من الانماض والاجزاء وحده ووقوف وحده لا يكون كذلك والوقوفان وحدهما يصاً كذلك وهكذا بم فى خصوص الطواف قدم الدليل على مشروعيته ورحمائه فيجوز الاثبات به استحباباً وفى لرواية المعروفة : الطواف ثابت صلوة ولاجله يحوز تعلق النذر به ايضاً كتعلقه بالطافلة من الصلوة الا ان وقوعه حراً للحج الواجب او العمرة الواحدة مع حلوه عن سائر الانماض والاعمال لم تثبت مشروعيته بوجه و بعبارة اخرى وقوعه واحماً بالاصل كوجوب صل الحج لم يتم دليل عليه وقاعدة الميسور لا تحرى فى مثل المقام من الاعمال الارتباطية والعمادات التى يرتبط بعض اجرائها ببعض وعليه فاللارم سقوط

الحج بالمرة وصرف حصته في غيره هذا مع عدم وفاء التركة إلا ببعض الأجزاء والأعمال وإما مع وفائها بالحج فقط أو العمرة فقط بمعنى وفائها لأحدهما فالكلام يقع تارة في حج القران والأفراد وأخرى في حج التمتع .

أما الأول فهل يكون محيراً بين الحج والعمرة نظراً إلى وجوب كل واحد عليه مستقلاً كما احتاره السيد - قدس - في العروة وإن احتاط بعده بتقديم الحج أو أن الحج مقدم على العمرة كما احتاره الماتن - قدس سره الشريف - وجهه وان ظاهر هو الثاني والوجه فيه أما أهمية الحج بالاصطفاء إلى العمرة لاختصاصه بعد الاشتراك مع العمرة في جميع ماسكها - بما لا يوجد في العمرة كالوقوفين وأعمال منى ومن الواضح اقتضاء ذلك للأهمية وأما تقدمه على العمرة في حج القران ولأفراد وهو يقتضي صرف التركة فيه كما في الصلوة إذا علم لمصلي أنه لا يقدر الأعلى القيام في ركعة واحدة فإن اللازم عليه صرف هذه القدرة في الركعة الأولى لتقديمها إذ صرفها في غيرها من الركعات يوجب أن يكون ترك القيام في الركعة الأولى بلا عذر موجب له وهذا بخلاف العكس كما لا يخفى فالظاهر بمقتضى الوجهين ترجيح الحج كما في المتن .

وأما الثاني فهل الحكم فيه السقوط والصرف في الدين وغيره والتخير أو ترجيح الحج لأهميته أو العمرة لتقديمها في هذا الحج عليه أو يستقل حج التمتع إلى الأفراد ووجه مقتضى القاعدة هو الوجه الأول لأن مقتضى الأدلة أن حج التمتع عمل واحد مرتبط بعمرته بحججه وكذا العكس وإن كان بتوسط الإحلال بينهما لكنه لا يحل بوحده وثبوت الارتباط بين عمرته وحججه وعليه وفاء التركة بأحدهما إنما هو كوفائه بخصوص لطواف أو الوقوف أو غيرهما في العرض المتقدم فلا يبقى مجال للتعديك مع وصف ثوب التمتع وعليه فاللزام صرف الحصة في غيره من الدين ومشه . نعم هنا رواية ربما يسفاد منها الوجه الأخير وهو لا ينشأ إلى حج الأفراد

وهي رواية عيسى بن مريد (فرقد-كا) صاحب السابري قال اوصى الى رجل تركته
 فامرني ان حج بها فطرت في ذلك فاذا هي شيء يسير لا يكفي للحج فستلت
 باحبيبة وفتنهء اهل الكوفة فقالوا تصدق بها عنه الى ان قال فبقيت حمير بن محمد
 في المحرقة فستلت له رجل ماب واوصى الى تركته ان احج بها فطرت في ذلك فلم
 يكف للحج فستلت من عدنا فقالوا تصدق بها فقل ما صنعت ؟ قلت تصدقت بها قال:
 صمت الآن لا يكون ببلغ ما يحج به من مكة فان كان لا يبلغ ما يحج به من مكة فليس
 عليك صيام وان كان ببلغ ما يحج به من مكة فامت صام (١) والاستدلال بهاعى
 لانقال الى حج الافراد متوقف على تمامة الرواية من حيث السد اولاً وعلى تماميتها
 من حيث الدلالة على حكم المقام ثانياً بدعوى كون الحج الموصى به هو حج التمتع
 وانه لافرق بين صورة الوصية وبين غيرها الذي هو محل البحث في المقام وان
 المراد من الحج من مكة هو حج الافراد الذي يكون احرامه من مكة مع ان الرواية
 صعبة من حيث السد لان على بن مريد - او فرقد - مجهول والموصى به وان كان هو حج
 التمتع لان الظاهر كون الموصى من اهل الكوفة ولكوفيون يجب عليهم التمتع
 لبعدهم كالايرانيين وما عدم الفرق بين صورة الوصية وبين غيرها فربما يناقش فيه
 نظراً الى ان العمل بالوصية مرغوب فيه مهما امكن فان لم يمكن العمل بنفس الوصية
 فالاقرب والاقرب ولاشك ان الحج وحده اقرب الى نية الموصى .

ولكن لظاهر بطلان المناقشة خصوصاً مع ما عرفت في بعض الروايات
 المتقدمة لواردة في الوصية بالحج الدالة على لزوم احرامه من اصل التركة
 مبينة بان الحج بمنزلة الدين الواجب وان مقتضى هذا التعليل ان الوصية
 لا تدخل لها في ذلك بل الوحة فيه هو كونه بمنزلة الدين الواجب وهو لافرق فيه
 بين صورة الوصية وعبرها وعليه فالالزام في المقام احراء الحكم في غير

مسئلة ٥٩ - لا يجوز للورثة التصرف في التركة قبل استيفاء الحج او تأدية مقدار المصروف الى ولي امر الميت لو كان مصرفه مستغرقاً لها ، بل مطبقاً على الاحوط وان كانت واسعة جداً وكان بناء الورثة على الاداء من غير مورد التصرف وان لا يحلوا الجوار من قرب لكن لا يترك الاحتياط (١)

صورة الوصية ايضاً .

واما كون المراد من الحج من مكة هو حج الافراد فرما يدقش فيه كما في «المستمسك» بان ظاهر الرواية انه اوصى بالحج الوصى بنفسه فالجح الموصى به سدى بمباشرة الوصى والامام عليه السلام امره بالحج المبغى عند عدم كفاية المال لذلك فالمراد من الحج من مكة الحج المبغى فيقال الملبى لا الحج الذي يكون احرامه من مكة في مقام العمرة التي يكون احرامها من لمبات .

ولكن في الاستظهار المذكور نظر بل الظاهر كون المراد هو حج الافراد الذي يكون احرامه من مكة هذا ولكن صعب سد الرواية بمنع عن الاستناد اليها فاللارم هو الحكم بما في المتن من سقوط الحج وحرف حصته في غيره .

(١) يقع الكلام في هذه المسئلة في مقامين :

الاول : ما اذا كان مصرف الحج مستغرقاً لتركه بمعنى كونه مساوياً له ، وذلك لما عرفت من انه على تقدير قصور التركة ولو بمقدار يسير يسقط الحج في حج التمتع نعم في حج التراب والافراد اذا كانت وافية بالحج او العمرة بكون الحكم متقدماً في المسئلة السابقة وكيف كان فالمعروض هما التناوي والظاهر انه لا اشكال في عدم جوار التصرف للورثة في هذه الصورة من دون فرق بين القول بعدم يقال التركة الى الورثة في هذا العرص ومثله من الدين لان لمستعاد من الايات الشريفة والمصوص الصحيحة تأخر مرتبة الارث عن الدين وان الهم المعروضة انما تثبت بعد الدين وقد مر ان الحج بمرة الدين الواجب كما ان لمستعاد من الروايات المعتبرة تقدم الوصية على الارث وتأخره عن الدين ولارم التأخر عدم الانتقال الى الوارث مع

لاستعراق بل التركة باقية على ميت الميت والعزماء ينفقون المال من لميت لأمس لوارث ولأما مع يمنع عن ذلك وبين القول بالانتقل الى الورث عاية الأمر التركة متعلقة لحق العزماء وقد نسب الثاني الى الحبي والمحقق وبعض كتب العلامة وعن المعني والمالك لدية الى الأكثر وسب الأول الى كثير من كتب العلامة وجامع المقاصد وغيرها .

ما عدم الجوار على القول لأول فواضح لأن مشاء عدم الملكية وعدم رتباط التركة بالورثة وإما عدم الجوار على القول الثاني فلا مشاء كونها متعلقة بحق الغير والعزماء ومنه لا يجوز التصرف في متعلق حقهم من دون فرق بين ان يكون التصرف مبيعاً وباقلاً كنصرف براهن في العين المرهونة والحكم في هذا المقام ظاهر ومن ذكرنا يظهر انه لا محال لما حكى عن بعض الاعظم في حاشيته على العروة من انه لا يبعد حوار التصرف حتى في المنعوق ايضاً مع تعهد الاداء لكن لاحوط ان يكون برضى الديان

ولو حقه فيه ان مجرد التمهيد والصدور مع عدم رضى الدين لا يوجب حوار التصرف بوجه .

الثاني ما اذا لم يكن مصرف المحج مستعرقاً للتركة بل كان اقل منها والحكم في هذا المقام محل اشكال وخلاف :

ربما يقال بالحوار وانه لا مانع من تصرف الورثة في التركة مع البقاء على الاداء ويدل عليه وجوه :

الأول . ان التركة لا تنتقل الى الورثة في المقدار الرائد على الدين ولأما مع من ملكية لميت بمقدار الدين او مصرف المحج الذي هو بمرلة الدين ولميت يملك كلياً مبيعاً من لركة والوارث يملك الباقي من المال المتروك كما في بيع لصاع من الصبرة الذي يكون مقتضاه ملكية المشتري للصاع منها على نحو الكلى في المعين

وبقاء ملكية البيع بالإضافة إلى بقاء الصرة فكما أن البايع يحوز له هناك التصرف في الصرة فلصليم صاح المشتري إليه بمقدار ما يتعلق به ويملكه وكذلك الوارث في المقام يحوز له التصرف في الشركة في المندار، وإنه على الدين أو مصرف الحج وليست الملكية بمحو الكلي في المعنى كالمملكة بمحو الشركة والإشاعة المفتصبة لعدم جواز تصرف أحد الشريكين أو الشركاء في لئال المشترك بدور صد لآخر وأنه مقتضى التبعه بقاء هذا القول وهو بقاء ملكية البيت بالإضافة إلى مندار الدين وشبهه جواز التصرف كما لا يخفى .

الثاني: السيرة المطبوعة القائمة على حوز التصرف للورثة مطلقاً وإن كان البيت مديوناً كما هو لعائت لأن لعائت ثبوت الدين على الميت ولا قبل من مهر وروحتة حيث لا يكون الاعطاء في حال الحيات متدرجاً

الثالث: موثقة عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي الحسن - ع - عن رجل يموت ويترك عيالا وعليه دين أيقن عليهم من ماله ؟ قال إن كان يستيقن أن الذي ترك يحيط بجميع دينه فلا يقن ، وإن لم يكن يستيقن فليقن عليهم من وسط لئال (١) وبحوزه حزر البرقي من دون فرق إلا في قوله : إن كان يستيقن . فإن فيه إن كان يستيقن أن الذي عليه يحيط بجميع المال فلا يقن (٢) وهذا هو لظاهر لأن إحاطة الشركة بالدين اعم من كون الدين مستغرقاً له كما لا يخفى وربما عر عن حزر البرقي بالصحيح وأورد عليه بأن لموجود في التهذيب « البرقي ناسد له » أي طريق له والطريق مجهول فالرواية غير معتبرة .

ولكن الظاهر عدم تعدد الرواية أصلاً بل الرواية واحدة وعليه فيحتمل قوياً أن يكون من روى عنه البرقي هو عبد الرحمن بن الحجاج الراوي في الرواية الأولى

(١) في كتاب الوصايا الباب التاسع والعشرون ح - ٢

(٢) في كتاب الوصايا الباب التاسع والعشرون ح - ١

وكيف كان رواية بن الحجاج معصرة ومقتضاها التخصيص في التصرف لمتلف وهو الاتفاق على العيال بين صورة ستعراق الدين للتركة فلا يجوز وصورة عدم الاستعراق فيجوز ومن الواضح ان الاستيفان وعدمه لا دخل لهما في ذلك بل لمعيار هو لاستعراق الواقعي وعدمه .

وام القول بعدم الجور الذي جعله في المتى مقتضى الاحتياط اللرومي من دون فرق بين ما اذا كانت التركة واسعة جداً وبين ما اذا لم تكن كذلك وان فرق بينهما السيد - قده - في العروة فينتهي على القول بانتقال جميع التركة من الميت الى الوارث عاية الامر تعلق حتى الغرماء بجميعها ومقتضاه عدم حوارج التصرف بلورثة بعد كونه المجموع متملاً لحق الغرماء والظاهر ان حقهم اما هو من قبيل حق الرهانة المتملق بالمال بما به ملك لشخص الخاص وانه باق على ملك ماله لا بما هو هو وبس من قبيل حق الحدية المتملق بالمال بما هو هو ولو حتى العدى على احد كان حق الحماية ثابتاً عليه وينسب اليه ما كان ولو بسع مرت ولا يكون البيع كذلك مسافياً لحق الجابة وبالحملة مقتضى تعلق حقهم بالتركة كمتعلق حق الرهانة عدم حوارج التصرف في شيء من التركة بدون اذن ذي الحق .

واما السيرة فيمكن المدقشة فيها خصوصاً مع ملاحظة حرياتها على التصرف في التركة مع تعدد الورثة وهو ينتهي بتحقيق الشركة لخدمة عن جور تصرف احد الشريكين او الشركاء بدون رضا الآخر فلا محل - ح - للاعتماد على السيرة و لظاهر ان نظر السيد - قده - في التخصيص الذي ذكره لي بتحقيق السيرة فيما اذا كانت التركة واسعة جداً وعدم تحققها في غير هذه الصورة مع ان الظاهر انه لا فرق بين الصورتين من ناحية لسيرة اصلاً كما لا يخفى

واما النص الخاص والظاهر انه لا محال لرفع اليد عنه بعد اعتباره سداً وطهوره دلالة وعدم ثبوت شهرة على خلافه والظاهر انه المشأ لقوله في المتى: «وان لا يخلو

مسئلة ٥٧ - لو أقر بعض الورثة بوجوب الحج على الميت وإنكره الآخرون لا يجب عليه إلا دفع ما يخصه من التركة بعد التوزيع لو أمكن الحج بها ولو بمقتاتاً وإلا لا يجب دفعها ، والآخرون حبط مقدار حصته رجاء لافراد سائر الورثة أو وجدان متبرع للمتعة بل مع كون ذلك مرجو الوجود يجب حطه على الأقوى ، والآخرون ربه إلى ولي الميت .

ولو كان عليه حج فقط ولم يكف تركه به فالظاهر أنها للورثة نعم لو أحمل كما سبق للحج به ، ذلك أو وجود متبرع يدفع التمتع وجب إبقائها ولو تبرع متبرع بالحج عن الميت رجعت أجرة الاستيجار إلى الورثة سواء عيها الميت أم لا ، والآخرون صرف الكمار حصتهم في وجوه المراء (١)

لحوار من قرب لأنه يرجع إلى مطلق الدين غير المستغرق لآلى خصوص ما ذكركم التركة وسعة جداً نعم لا ينفي محال لروم الاحتياط بعد وجود الرواية المعبرة وإن كان مقتضى القاعدة خلافها على ما عرفت .

(١) في هذه المسئلة فروع :

الاول : ما لو أقر بعض الورثة بوجوب الحج على الميت وإنكره الآخرون هي المتى به لا يجب عليه إلا دفع ما يخصه من التركة بعد توزيع والمراء أنه لا يجب عليه إلا دفع مقدار من الدين بعد توزيعه على التركة بسبه السهام وعليه فلا يجب عليه دفع جميع حصته إذا كان الدين مستغرقاً لها هي لمثال الذي ذكره في الحوار وهو ما إذا حلف الميت ابن وسناً وكان محمود لتركته ، لها والدين الذي يدعه حد الابن - مثلاً - حمسها لا يجب على الابن المقر إلا دفع ما تبين مما يخصه من التركة وهو أربعة وأربعون عليه أنه مع كون المراء ذلك لا يمكن فرض إمكان الحج بها بعد توزيع مصادره على الجميع كالدين ولو فرض كون لحج من الميثاق كما هو المشهور في أصل المسئلة وهو لروم قضاء الحج عن الميت بعد ستراده عليه من لروم الحج من الميثاق وعليه فكيف يمكن التجمع بين توزيع مصادره الحج وبين إمكان الحج

بما يحص سهم المقر من لركة و صرح من المن كلام السيد - فده - فى لعروة حيث قال بعد فرض المسئلة : لم يجب عليه لأدفع ما يحص حصته بعد التوزيع وان لم يبق ذلك باجح لا يجب عنه تنبمه من حصته

وكيف كان فقد ذكر فى الحواهر بعد الحكم بتوزيع الدين للمو المدكور قوله : «بلا خلاف محقق معتد به احده» أى سىء من ذلك عدنا بصاً وفتوى نعم بحكى عن الشافعى وحبوب دفع جميع ما فى يده فى الدين لانه لا رث الابعده ولا ريب فى تنالاه ومثل ذلك نأتى فى الحج بنى قد عرفت كونه من الدين بصاً»
قول الكلام يقع فى مقامين :

المقام الاول فيما يستنبه لقاعده وانه هل هو لزوم دفع الوارث لمقر ما يحصه من اللركة بعد توزيع الدين او انه لزوم دفع جميع ما فى يده فى الدين ومول : يظهر من صاحب الحواهر ومن بعض شراح العروة ان مقتضى لقاعدة فى مسئلة اقرار احد لورث مائدين وفى مسئلة اقراره بوارث آخره فى الاشاعة والشركة كما فيما لو قرر احد لشركاء شرك حر فيكون ما فى يد المقر مشاعاً بيده وبين المقر له فلو اقر احد لورثة باح له وكره الماقون او اقر بدين وكره لأخرون ومقتضى القاعدة تمصف حصته فيكون انكار الباى من لورثة صرراً وارداً على المقر والمقر له ما لم تقتضه قاعدة لاشاعة من ان عابثى بقى لهم وما تنف تنف مهمما حد ولكن يظهر به لوجه لاشاعة فى مسئلة الاقرار بالدين وان كانت صحيحة فى مسئلة لاقرار بوارث اخر او شرك اخر لانه لا محال لدعوى ثبوت الدين فى لركة سحو الاشاعة والشركة اصلاً سواء قلنا بعدم تشل ما يساوى مثد ره الى ملك الوارث وبثائه على ملك لميت او قلنا بالتشل المجموع الى الوارث وتبقى حق لدين باللركة كتعلق حق الرهانة على معروف .

و لوجه فى مطلاع الشركة ان تلف بعض اشركة بعد الموت لا يوجب الضرر

على الدين و بعضه بالنسبة بل هو باني بجمعه وكذا بوجوب بعض التركة والابتكار بمسألة انصب خصوصاً ان كان جاحداً وهذا دليل على نفى الاساعة وبعبارة قولنا هذا بالمسألة الاولى الذي مرجه في نفى ملكية الميت بالاصافة لى مدار الدين معقول الكل في المصنف كالشاع من نصرة على ما مر في الارام على الوارث المقتدر يدفع منه ر الدين الى الذين من حصه من التركة فيجب عنه في المثال المنتهى دفع جميع الاربعاء نعم لا يجب عنه التكميل من ماله اشخصى بالاربعاء لهذا هذا المقدار على ملكه لميت على حسب اقراره فيجب عليه دفعه .

وابنما يسمى الشيء الذي مرجه الى ثلثان جميع التركة لى الوارث عدة الامر تعيق حق الذين بالمحموع والظاهر ان مقتضى لزوم دفع جميع ما في يده ايضاً لانه يدفع المأس في المثال لارول الحق المطلق بالباقي بل هو باق بقوته ولا يرتفع الادفع الجميع فيقتضى لقاعده على كلال المصنف لزوم دفع جميع الاربعاء في المثال ودفع جميع الدين و فرض في المثال كون السركة الفين فيلزم دفع جميع الخمسة ويبقى للمقر ثلثاها .

المقام الثاني في مقتضى النص الوارد في هذا الباب وهي موثقة اسحق بن عمار عن ابي عبد الله - عليه السلام - في رجل مات وافر بعض ورثته لرجل يدين قال يلزم ذلك في حصه (١) وقال صاحب الوسائل بعد نقل رواية ابنه حملها الشيخ - رحمه الله - على انه يلزم بقدر ما يصيب حصه لما تأتى ومردده بما تأتى حذر ابي المختري وذهب بن وهب عن جعفر بن محمد عن ابيه - عليه السلام - قال قصي على - عليه السلام - في رجل مات وترك ورثة وافر احد لورثة يدين على ابيه انه يلزم (لزمه حل) ذلك في حصه بقدر ما ورت ولا يكون ذلك في ماله كله ، وان اقر اثنين من لورثة وكانا عدلين خير ذلك على الورثة ، وان لم يكون عدلين الزما في حصتهما بقدر ما ورت وكذلك ان

قر بعض الورثة باح او حت اما يلزمه في حصته (١) .

اقول ظاهر الموثقة في بعضها ثبوت ذلك في مجموع الدين المقر له في حصته بمعنى ان حصة المقر طرف لمجموع الدين الذي اقره فكما ان ثبوت الدين في مجموع التركة مرجعه الى لزوم ادائه من مجموعها كذلك ثبوت في حصة المقر مرجعه الى لزوم ادائه مجموعته من سهمه فاذا كان يستندار لحصة ورثدا عليه يبرم صرف مجموع الحصة فيه نعم في مورد التقصير لا يلزم التكميل من الاموال لشخصية المتعلقة بالمهر وبالجملة لا يسمى الارتباب في ظهور الموثقة في بعضها مما ذكرنا لامي للتوزيع الذي هو مورد لفتوى .

واما حمل رواية ابي المحترى قرينة على الحمل على خلاف ظاهر وهو التوزيع فليس لمخاط قوله - يَحْتَجُّ - في الصدر يلزم ذلك في حصته بقدر ما ورت لان صفة قوله بقدر ما ورت لا تقتضي لدلالة على خلاف ما يدل عليه الموثقة وكذا قوله ولا يكون ذلك في ماله كله لانه ليس المراد بالمال هي الحصة المتعقبة بالمقر بل لاموال الشخصية لمصلحة بل لمخاط قوله - يَحْتَجُّ - في الدل في مورد الاقرار بالنسب كالأخ او الاحنت : اما يلزمه في حصته نظرا الى انه في مورد الاقرار بالنسب لا يكون جميع حصة المقر له في حصة المقر بل يكون حصة المقر يسهما سحر التسوي بل سحر التوزيع المذكور في المقام فاذا اقر احد الاسس الورثين ناس ثالث يكون سهم المقر وهو النصف يسهما بعض على التول الاول او يكون ثلث سهم المقر للمقر له على القول لآخر وعلى التقديرين يكون مقتضى الرواية عدم ثبوت جميع حصة المقر له في حصة المقر فاذا كان المراد من الدليل ذلك لامحالة فهو يصير قرينة على ان المراد من صدرها وكذا المراد من الموثقة لمصلحة على نفس هذا التعبير هو التوزيع كما لا يخفى .

هذا ولكن ضعف سند الرواية بأبي اليحزري الذي قيل في حقه انه من اكذب البرية يسمع عن صلاحيتها لتقريبه وللصرف في صدر الموثقة بحملها على التوزيع والارام لاحد بظاهر الموثقة والحكم بثبوت مجموع الدين المقرب في حصة المقر فتصير الرواية متنافية للقاعدة لا ان يقال ان ادعاء صاحب الحوار نعمي خلاف محقق معتد به كما عرفت في اول المبحث وان لم يكن منتزعا من جهة لاجماع لا ان دلالة على ثبوت الشهرة المعتبرة لا يسعى الا ترتيب فيها وحيث ان الشهرة موافقة لرواية ابي اليحزري فتصير حاضرة لصحتها ومع ذلك تصلح للتقريب للموثقة وحملها على خلاف طاهرها فتكون النتيجة التوزيع الذي هو مورد الفتوى كما لا يخفى

ثم ان توزيع الدين على حصة المقر يقتضي لزوم دفع ما يخصه من التركة بعده في الدين وحيث انه لا يكون واجبا رتباطيا بل انحلاليا يكون دفع اي مقدار منه موجبا لتحقيق الرائدة بالاضافة الى ذلك المندرج دفع المأتين في المثال الذي ذكره صاحب الحوار يوجب سقوط الدين بهذا المقدار واما الحج فحيث يكون واجبا رتباطيا لا يكفي ما يخصه من التركة بعد التوزيع للحج لامحالة وقد مر ان فرض كفاية مع هذه الخصوصية لامحال له اصلا و - ح - يقع الكلام في مصرف هذا المقدار فيقول يستعاد من الممن ان فيه صوراً ثلاثة :

الاولى ما اذا غم بعدم تدل انكار المكربين الى الاقرار الى الابد وعدم وجود مترع يدفع التهمة كذلك وظاهر المتن بلحاظ الحكم بعدم وجوب الدفع الرجوع الى المقر وصبره حرره من حصته مع انه محل نظر بل مع انه لو قلنا بعدم انتقال ما سواي لدين او مصرف الحج الى اوارث وبقائه على ملك المالك فالارام الالتزام سقاء المأتين في المثال على ملك الميت وحيث انه لا يكفي للحج والارام الصرف في جهات الميت الاقرب فالاقرب وان قلنا بالانتقال وتعلق الحق كتعلق حق الرهانة فتعلق الحق بخصته ماع عن الصرف ولا محال للحكم بحوار صرف جميع حصته

في جهات منه وعراضه كما لا يخفى .

الثانية مالو شك في السدل المذكور ووجود المتبرع وعذمه وقد احتاط فيه في المتبرع بالاحتياط للرومي بالحفظ أي حفظ مقدار حصته لينتقل الحال ويظهر في الاستقار والظاهر أن مشأ لزوم الاحتياط هو أن الشك في القدرة يكون مجرى أصالة الاحتياط بنظر المشهور مع أنه يمكن المساغة في مثل المقام مما يكون عدم القدرة مسوقاً له .
 ..إضافة له .
 ..ثمة لمسة فانه ينص الاستصحاب -ح- عدم ثبوت التكليف واستصحاب عدم الإقرار وعدم وجود المتبرع ينص عدم لزوم الاحتياط وأجراء حكم لصورة الأولى عليه هذا قلنا فيها بعدم وجوب الدفع والرجوع إلى المتبرع يكون الحكم في المقام نصاً كذلك ولا بد من إجراء الاستصحاب بالإضافة إلى الأمور لاستنباطية إذ ترتب عليها أثر في الحال كما هنا .

الثالثة ما لو كان الإقرار والمتبرع مرحوا بالوجود والمراد صورة العلم أو لأطمين بالوجود والحكم في هذه الصورة كما في المتبرع وجوب لحفظ ووجهه ظاهر .

المرع الثاني مالو كان عليه حج فقط ولم يكف تركته به وقد استظهر في المتبرع أنها لمورثة ومرجعه إلى به لأحب صرف التركة في وجوه البر أو التصديق عن الميت لكن احتاط في البروه بالاحتياط الاستحبابي بالتصدق عنه بروية على من يريد (فرقدا) صاحب الدبري قل أوصى إلى رجل بتركته ومري ما أحج به عنه فظرب في ذلك فإذا هو شيء يسير لا يكفى لأحج فسلت أبا حنيفة وفتها أهل الكوفة فقالوا تصديق به عنه إلى أن قال فلتبنت جعفر بن محمد في المحجر فقلت له رجل ما ب وأوصى إلى تركته أن أحج بها فظرت في ذلك فلم يكف لأحج فسلت من عدينا من الفقهاء فقالوا تصديق بها فقال ما صنعت ؟ قلت تصدقت بها قال ضمننا إلا أن لا نكون ببيع ما يحج به من مكة ، فإن كان لا يبيع ما يحج به من مكة فليس عليك

صمد ، وإن كان يبلغ ما يحج به من مكة فبب صامس - (١)

وأوجه في الحكم بالاستصحاب ضعف سند الرواية لجهله لراوى ولكن الرواية مع ذلك ورده اولاً فى مورد الوصية بالحج وثانياً تدل على ان الانتقال الى تصدقة اما هو بعد عدم بلوغ التركة للحج من مكة الذى هو حج الأفراد واما بعد بلوغها اليه فلامحال للانتقال من يستل حج المصحح الواحد على الميت لكون لظاهر انه كوفى وهو يحج عليه حج التمتع الى الأفراد .

ثم الظاهر ان الفرق بين هذا الفرع الذى يكون بحكم فيه كون تركة الورثة وسب ما تقدم من قرر بعض الورثة شوب الحج على الميت حيث قلنا ان مقتضى القاعدة صرف المأين سفره فى مثل الذى ذكره صاحب الجواهر فيما يرجع الى جهات الميت الاقرب ولاقرب من دون فرق بين المسير ان هناك حيث تكون التركة وافية بالحج بحيث الواقع فلامحالة تكون المأنا كافية على ملك الميت و متعلقة لحقه وما فى المقام بحيث لا تكون اشتركاواة بالحج اصلاً فلامحل للحكم بالبقاء على ملك الميت او تعلق حقه بها .

ثم انه استثنى فى لمن صورة احتمال كفاية لتركه للحج بعد ذلك او وجود متبرع يدفع التهمة وحكم فيه بوجوب الابقاء وقد مر ان مقتضى الاستصحاب عدم الوجوب لان استصحاب عدم الكفاية مع الشك فيها، وما بعد وكذا استصحاب عدم وجود المتبرع يقتضى الحكم بعدم وجوب الابقاء وورد على امتى اشكال آخر وهو ان الحكم بالاحتياط الرومى فى الفرع السابق فى صورة الشك والغنى بوجوب الابقاء هنا فى صورة لاحتمال لا يكاد يجتمع .

الفرع الثالث ما لو سارع من الحج عن الميت فالكلام تارة فى اصل صحة التبرع عن الميت واخرى فى رجوع احرار الاستحار الى الورثة وثالثة فى

ان مقتضى الاحتياط صرف لكتاب حجتهم في وجوه البرأي عن الميت فقوله .
 اما اصل صحة شرع فدون علمه مثل صحيحة معوية بن عماد قال سئل
 ان عبد الله - سب - عن رجل مات ولم يكن له مال ولم يحج حجه الاسلام فاحج
 عنه بعض احواله هل يحرى ذلك عنه و هل هي بقصة ؟ قال بل هي حجة تامة ، (١)
 والمراد بالنسبية بقربة المناسبة الواقعة في السؤال هي لآخرء وبرائة دمة الميت
 وسقوط الحج عنه و لظاهر انه لامدحض لعدم وجود التركة المفروضة في السؤال
 للحكم بصحة الترع بل لمالك صلاحية حج لميت للسقوط بفعل المشرع كالدين
 حيث انه لا فرق في سقوطه بداء المشرع من صورة وجود لركة وعدمها كما لا يخفى .
 ورواية عمر بن عمرو قال قال لابي عبد الله - عليه السلام - بلغني هناك انك قلت لو ان
 رجلا مات ولم يحج حجه الاسلام فحج عنه بعض هله اجزء ذلك عنه ؟ فقال نعم
 اشهد بها على ابي انه حدثني ان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - تاه رجل فقل يا رسول الله
 ان بي مات ولم يحج فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حج عنه ود ذلك يحرى عنه . (٢)
 وعبر ذلك من الروايات الدالة على صحة الترع في الحج عن الميت .

وما رجوع احره الاستبحار الى الورثة فلان المانع عن الرجوع انه هو الحج
 والمفروض سقوطه بداء المشرع وقد صرح في المتن بانه لا فرق في الرجوع من ما دا
 عنها الميت وما اذا لم يكن اي سواء كان هالك وصية ام لا .

واما الاحتياط المذكور فان كان مشأه الرواية الصعبة المتقدمة في الفرع
 ثانيا كما صرح به السيد - قدس - في المروة فقد عرفت ان الرواية ورده اولا في
 خصوص مورد الوصية وثانيا دالة على ان الانتقال الى التصديق اما هو بعد اليأس
 عن تحقق لحج لاجل قصور التركة فلا يمكن ان يستفاد منها التصديق مع تحقق الحج

(١) ثل ابواب وجوب الحج وشرائطه باب الواحد و ثلاثون ح - ١

(٢) ثل ابواب وجوب الحج وشرائطه باب الواحد و ثلاثون ح - ٢

مسئلة ٥٨ - الأقوى وجوب الاستيجار عن الميت من أقرب المواقف الى مكة ان أمكن والأقرب الى مكة فالأقرب ، و الاحوط الاستيجار من البلد مع سعة المال والأقرب الى مكة فالأقرب لكن لا يحسب الزائد على اجرة الميقاتية على صغار الورثة . ولو اوصى بالبلد يجب ويحسب الزائد على اجرة الميقاتية من الثلث ، ولو اوصى و لم يعين شيئاً كتبت الميقاتية الا اذا كان هناك انصراف الى المدينة او قامت قرية على ارادتها فحيث تكون الريادة على الميقاتية من الثلث ، و لو زاد على الميقاتية ونقص عن المدينة يسأجر من الأقرب الى بلده فالأقرب على الاحوط ، ولو لم يمكن الاستيجار الا من البلد وجب وجمع مصرفه من الاصل (١)

عن الميت ولو من ناحية المشرع و لم يرد عن مورد الوصية لى غيره وان كان يمكن القول به الا ان التعدي الى صورة وقوع الحرج مما لا محال له صلا .

وان كان مشأه عدم انتقال مقدار مصرف الحرج الى الورثة او كونه متعلماً لحق لميت فقد عرفت انه مع وقوع الحرج من المشرع لا محال للاحتياط المذكور خصوصاً مع لتخصيص بحصة الكبار كما لا يخفى .

(١) يقع الكلام في هذه المسئلة في صورتين :

الاولى : ما اذا لم يكن هناك وصية وفيه اقوال : قال في الشريعة : «الثانية - يعنى بمسئلة ثابته يقضى الحرج من قرب الاماكن وقيل يستأجر من بلد الميت وقيل لا اتسع المال فمن بعده ولا فمن حيث أمكن» والبحث في هذا الكلام يقع من جهتين :

الجهة الاولى : في المراد من اقرب الاماكن بعد وضوح انه ليس المراد هي الاقرب المكانية بل الاقلية من حيث العتة والمؤنة لانه لا يدخل للقرب و المعد لمكانيين في ذلك اصلاً فتقول : قل في المدارك : «ان المراد من اقرب المواقف الى مكة ان مكن الاستيجار منه والأقرب عندهم راعياً الأقرب والأقرب فان تعذر لاستيجار

من حد بمواقب وجب لاستبحار من اقرب ما يمكن الحج منه الى الميقات .
وقد فسرهذا المحو كاسف للشم عدرة «تقواعد» قال في القواعد : من اقرب
الاماكن الى الميقات وفي كشف الشام : و بما يجب اى الحج عنه من اقرب الاماكن
بى مكة من سده الى لميقات فان مكن من لميقات لم يجب لآسده والا فمى لاقرب
اليه فالاقرب ولا يجب من بلد موته وبلد استغاراه عليه .

وفى لجواهر بعد بل ما ذكر : «فلب نظاهراتحاد لمراد وهو الحج عنه
من قرب الاماكن الى سده بلك الحج» . وانظاهر عدم شمول هذه العبارة للاستبحار
من نفس الميقات ولا الترتيب فى المواقب بن القريب والمد والظاهران مراد
المشهور هو التعبير الواقع فى مثل لمتن .

الحية الثامنة : فى المراد من القولين لآخرين المذكورين فى الشريع
مقول لظاهر من القول الثانى وهو لروم لاستبحار من بلد الميقات هو الاستبحار مع
انساع المال له وحتمال لروم التكميل من الولى مع عدم الاتساع او الحج عنه
بتفسيه فى غاية البعد والقرابة .

وعلى ما استظهره بضع الكلام فى الفرق بين القولين بعد اشتراكهما فى
لروم الاستبحار من البلد مع سعة المال وفيه احتمالات :

الاول سقوط الحج مع عدم سعة المال كما فى محكى المدرك حيث قال : الموحود
فى كلام لاصحاب حتى فى كلام المصنف فى المعتران فى المسئلة قولين وقد حمل
المصنف هه الاقوال لثلاثة ولا يتحقق الفرق بين القولين لآخرين لآعلى تقدير القول
بسقوط الحج مع عدم سعة المال للحج من البلد على القول لثانى ولا تعرف بذلك
قائلا مع انه مخالف للروايات كلها .

الثانى : ما ذكره فى الجواهر فى مقام المناقشة على الفرق الذى ذكره لمدارك
من انه يمكن عدم الترام سقوط الحج بل ينتقل الى الحج من لميقات ولا يجب
الاستبحار من حيث امكن كما هو مقتضى جملة من الروايات و بذلك يتحقق لفرق

بين لقوليس .

وهذا هو لدى ذكره السيد - قده - في العروة بصورة الاحتمال لا القول ولعل لوجه فيه عدم وضوح كون مراد القائل بهذا القول هذا لمعنى ولكن من جميع ما ذكره يظهر انه لا يكون في المسئلة اقوال اربعة كما ذكره بعض الاعلام حيث حمل الاستحار من البلد مقابلا لقول الثاني بقاء على التوجيه المذكور في لخواهر وللقول الثالث وقد عرفت عتر ص المدارك على الشرايع بحمل الاقوال فيها ثلاثة مع تصريحه في المعتر كالموجود في كلام الاصحاب بان في المسئلة قوليس وعيه فكيف يمكن القول بوجود اقوال اربعة .

وكيف كان فالقول الاول المذكور في الشرايع مذهب ابى الاكثر بل لى المشهور بل عن الدبة الاحماع عليه والقول الثاني منه في الخواهر الى الشيخ وابن ادريس ونحى بن سعد وعمرهم والظاهر اختيار الشرح له في النهاية واما في الميسوط والاحلاف فقد احتارم هو المشهور كما ذكره العلامة في لمختلف وبقول الثالث محكى عن الدروس .

اذا عرفت ما ذكرنا فاعلم ان ما تقتضيه القاعدة - مع قمع النظر عن الاداة الخاصة و لمصوص الواردة على تقدير ورودها في المقام او استعادة حكم المقدم منها - هو ما ذهب اليه المشهور وتعمم العروة والمثل لان الثالث بمقتضى الادلة المتقدمة هو وجوب قصء حجة الاسلام عن الميت بعد استقرارها عليه في حال الحياة وعدم الاتيان بها مسجلة ومساهلة للارم على ولته الاتيان بحجة لاسلام ومن الواضح ان حجة لاسلام عمدة عن الاعمال المحصورة والمسالك المعروفة التي شروعاتها من الميقات وطى الطريق وقطع المسافة وان كان واحدا على الميت الآن وجوبه اما هو من باب المقدمة ولا يكون وجوب المقدمة الاعتباً وعلى تدبير كونه شرعياً - كما احتاره القائل بوجوب المقدمة - لا يكون الا غير بأوالعرض الاصلى تحقق الحرج وهي

الأعمال والمناسك مع ان قطع التبري والمسافة لا يلزم ان يتحقق بعنوان المقدمة للحج ودا سافر الى المدينة للتجارة - مثلاً - ثم استطاع هناك كما دأ مات ابوه كذبت و نقل اليه بالارث اموال كثيرة موحدة لتحقق الاستطاعة لايجب عليه الاالحج من المدينة ولا يلزم عليه العود الى الوطن و السمر منه بقصد الحج وكذا دا كان مستظلياً في البلد ولكنه لم يكن قاصداً للحج اصلاً فسافر الى المدينة لمرص آخر ثم بد له بعد بوصول اليها ان يحج ويأبى بما هو الواجب عليه ، وكذا في صورة الاستطاعة في البلد يمكن له الخروج منه للحج متسكناً من دون صرف مال كما عرفت سابقاً .

وهذا وان شاء دليل على ان طلي الطريق لا يرتبط له بالحج لا من جهة المقدمة هو احتشاف المسطوع في بلده وارسل في المدينة بحج عليه لحج منها فلا ريب حينئذ في ان مقتضى التعدد هو قضاء حج لميت عنه من المفات بل لا يلزم الا من اقرب المواقف الى مكة المكرمة .

واما : ما يمكن ان يسدل به على وجوب الحج من البلد فهو امران : احدهما : انه لا فرق بين الاستنابة في الحج عن الميت وبين استنابة الحي لتي عرف لروعهما مع عدم القدرة على المباشرة في صورة استقرار الحج لمرص وهم اوشيهما فكما انه يجب على المكلف هناك الاستنابة من البلد كذلك يجب هنا لعدم الفرق بين المقامين اصلاً .

والجواب : اولاً انه لم يشك هناك لروم الاستنابة من البلد بل قد عرفت الاشكال والاختلاف في المسئلة .

وثانياً : انه على تقدير القول بذلك هناك لم يشك اتحاد المقامس وعدم تحقق الفرق في السن بل ثبت الفرق من بعض الجهات كعدم حريان التمرع هناك وحريانه في المقام بلا شكال على ما عرفت من اقتضاء لصص والتقوى لذلك .

وثالثاً : انه على تقدير المساواة وعدم ثبوت الفرق تكون تسرية حكم ذلك لمقام الى هـ من مصدق القياس الامع نقيض المساط القطعي والعاء الحصوية وكلاهما مفقودان بلا ريب .

ثانيها : الرويات المتعددة والمصوص المنكثرة والتمسك بهذه الرويات مسي اولاً على دلالتها على كون الواجب الاستبحار من البلد والاقراب اليه فالاقرب في موردها وهي الوصية من جميعها واراد في هذا المورد ولم يرد شيء منها في المقام الذي هي صورة عدم الوصية وثانياً على اثبات انه لا فرق بين صورتين : الوصية وغيرها ومع عدم تسمية شيء من الامرين لا يفتى مجال للاستدلال بها اصلاً كما لا يحصى فنقول : منها صحيحة على بن رثاب قال سئلت ابا عبد الله عـ عن رجل اوصى ليحج عنه حجة لاسلام ولم يلح جمع ما ترك الاحسين درهماً قال : يحج عنه من بعض الموقيت التي وقتها رسول الله صـ من قرب . (١) .

والظاهر ان مورد السؤال صورته الوصية بحجة الاسلام فقط من دون تعيين المقدار ولا تبين المحل الذي يحج عنه من البلد او الميقات او غيره والمعاد من الحجاب لزوم الحج عنه من بعض المواقيت واما قوله عـ من قرب فيحتمل ان يكون المراد منه هو القرب من الميقات الذي عر عنه في بعض الروايات من دون الميقات ويحتمل ان يكون المراد هو اقرب الموقيت المذكور في كلام المشهور ويحتمل ان يكون المراد نهى لروم الحج عنه من البلد بل يحاط كون الميقات قريباً من مكة ولو ابعد الموقيت .

وكيف كان فالسؤال يدل على انه مع فرض كون التركة واسعة وكافية للحج من البلد يكون اللزوم من البلد مرتكزاً في ذهن السائل والحوادث تقرير له على هذه الجهة فمقتضاها الوجوب من البلد مع سعة المال وكفافته .

ومنها موثقة عدالله بن بكير عن أبي عبدالله - عليه السلام - أنه سئل عن رجل أوصى
بماله في الحج فكان لا يبلغ ما يحج به من بلاده قال : فيعطى في الموضع الذي يحج
به عنه . (١) ودلائلها على لزوم لاسانته من لئله مع سعة المال والأقرب إليه
والأقرب مع علمها وصحة .

ومنها ما رده ابن أبي بصير البرقي عن محمد بن عبدالله قال سئلت أبا الحسن
المرص - عليه السلام - عن رجل يموت فيوصي بالحج من ابن يحج عنه ؟ قال : على قدر
ماله ، ان وسعه ماله فمن مرله ، وان لم يسه ماله فمن الكوفة وان لم يسه من
الكوفة فمن المدينة . (٢) .

وأورد على الاستدلال بها سداً ودلالة اما من حيث السد فلان الروي وهو
محمد بن عبدالله بن عيسى الأشعري لثمي لم تثبت وثاقه وان ريدت كلمة « اثقة »
في المسحة المطبوعة من كتب الشرح بعدده من اصحاب المرص - عليه السلام - لكن هذه
المسحة لم تثبت صحتها وكل من نقل عن الشيخ لم يذكر التوثيق اصلاً وانا اضيف اليه
ان البرقي وان كان من اصحاب الاحماع الا ان كون الرجل من اصحابه لا يقتضي
وثاقة من يروي عنه اصلاً بل غيبته كون الرجل بنفسه محمداً على وثاقته وصحة روايته
والرواية ضعيفة من حيث السند .

واما من جهة الدلالة فقد ذكر بعض لاعلام ان الخبر يشتمل على امر لم يقل
به احد اد لو كانت المعرة بصرف المال في لمقدمات ولا يهد من ملاحظة البلاد الأقرب
والأقرب لا المصرة من بلد الموصى الظاهر انه « حرامك » بقرينة روايته عن المرص - عليه السلام -
في الكوفة ومنها الى المدينة بل اللارم ساء على ملاحظة الأقرب فالأقرب من بلاد
ملاحظة البلاد الواقعة في طريق كيشابور وسيروار وطهران وهكذا لانه يحج عنه

(١) تل بواب المدينة في الحج الباب الثاني ج-٢

(٢) تل ابواب لسانة في الحج الباب الثاني ج-٣

من الكوفة وان لم يسهه من المدينة مع تحقق مسافه بعيدة بين ذلك
 ويرد عليه - مضافاً إلى ما لراوى في لأخر سببي ويمكن أن لا يكون السؤال
 في حراسان بل في الطريق إليه من المدينة كما لا يخفى وعلى منديره فلا دلالة له على كون
 الموصى بلده حراسان لأن السؤال في بلد الأدلة له على كون موطنه ذلك البلد - إن
 الجواب الأصلي الذي أفاده الإمام - ع - بصورة نصيحة والداعية لكلية هو قوله
 - ع - «على قدر ماله» الذي يكون مقتضاه البلد والأقرب له والأقرب وأما ما ذكره
 بعد ذلك فهو يشبه لمثال ولأدلة له على لزوم الترتيب المذكور فيه فالمناقشة من
 حيث الدلالة عبر واردة من الرواية ظاهرة في الترتيب بين البلد والأقرب منه فالأقرب
 ومنها : ما أورده في لخواهر بمسود صحيحة الحلبي عنه - ع - قال وإن
 وصى بـ يحج عنه حجة لاسلام ولم يبلغ ماله ذلك فليحج عنه من بعض المواقيت
 والظاهر أنه عند في ذلك على نقل صاحب المدارك عن تهذيب الشيخ - قدس - مع أن
 لموجود في التهذيب هو ذكر هذا الكلام بعد صحيحة الحلبي والدقة فيه تقتضي عدم
 كونه دليلاً للصحيحة بل هو ما من كلام الشيخ وعبارته وأما من كلام المفيد - قدس -
 في المصنعة التي يكون لتهذيب شرحاً لها وكيف كان لا تكون رواية أصلاً ويدل عليه
 عدم تعرض صاحب الوسائل لهذه الرواية في الباب الذي أورده في سائر الروايات
 الواردة في المسئلة بل ولا في غيره ظاهراً ولو كانت كذلك أي رواية لكاتب دلائلها
 على اعتبار البلد مع سعة المال أظهر من جميع روايات الباب ومنها رواية أبي
 سعيد (سعيد في بعض الطرق) عن سئل ما عند الله - ع - عن رجل أوصى بمشرين
 درهماً في حجة قال يحج بها (عنه) رجل من موضعه . (١)

ومنها : رواية أبي بصير عن سئل قال قلت له رجل أوصى بعشرين ديناراً
 في حجة فقال : يحج له رجل من حيث يسهه . (٢)

(١) ثم نواب نبياة في الحج الباب الثاني ح -

(٢) ثم نواب نبياة في الحج الباب الثاني ح -

والظاهر اتحاد الروایتين غابة الامر ان المذكور في احد الطريقين ابوسعيد وفي
الآخر ابابصير والظاهر ان احدهما تصحيف ويؤيده ان الراوى عن كليهما هو بن
مسكان وعنه محمد بن سنان كما انه يظهر ان المسؤول في الرواية الثانية هو ابو عبد الله
- عليه السلام - وذكر الدرهم في احديهما والديار في اخرى لا يدل على لعدد

ومنها: رواية عمر بن بريد قال قال ابو عبد الله - عليه السلام - في رجل اوصى بحجة
فلم تكفه من الكوفة ، تحرى حخته من دون الوقت . (١)

ومنها : رواية اخرى لعمر بن بريد قال قلت لابي عبد الله - عليه السلام - رجل وصى
بحجة فلم تكفه قل فيقدمها حتى يحج دون الوقت . (٢) ومن الواضح اتحاد
الروایتين وان جعلهما في الوسائل متعدداً .

ومنها : ما رواه ابن ادریس في حوائج الثرثلا من كتب مسائل الرجال بسنده
عن عدة من اصحابنا قالوا قلنا لابي الحسن بن علي بن محمد - عليه السلام - ان رجلاً مات
في الطريق واوصى بحجة ومائتي فلول ، فاحلف اصحابنا فقال بعضهم : يحج عنه
من لوقت فهو او فوالشيء ان يمشى عليه وقل بعضهم يحج عنه من حيث مات فقال :
- ع - يحج عنه من حيث مات . (٣) والمراد من قوله - ع - من حيث مات يحتمل
ان يكون لاجل كون اللزم في قضاء الحج عنه في مواده هو الاستئابة ولياثة من البلد الذي
يكون الميار فيه هو بلد الموت ويحتمل ان يكون لاجل كون المورد وهو الموت في
التاريخ واللازم بمقتضى الرواية هي السابة عنه من حيث مات ليكمل الحج من بلد
لاقامة والاستيطان وعلى الثاني لانكون الرواية مرتدة بالمقام ، لاس حجة دلالتها على
كون المراد هو الحج من البلد .

(١) ثل نواب السابة في الحج الباب الثاني ح-٦

(٢) ثل ابواب الثانية في الحج ثلث ح-٧

(٣) ثل ابواب الثانية في الحج الباب الثاني ح-٩

وفي مقابل هذه الروايات رواية ركريب بن آدم قال سئلت نبالحس - (١) - عن رجل مات ووصى بحجه ايجوران بحيث عنه من غير ولد الذي مات فيه فقال: ما كان دونه لم يمت فلا بأس . (١) ودلائها على عدم لزوم النيابة من المد مع سعة المال للاستدانة من طاهره ولكن سدها ضعيف سهل برديد .

فان عمضا عن ضعف سند الروايات فاللزام لجمع بينهما وس الروايات متقدمة ومقبن في مقام الجمع امور :

احدها: حمل سند روايت على استحباب الجمع من للتفرقة رواية ركريب لصريحة في عدم الوجوب وكيفية الجمع من المناب .

وبرد عليه ان دلالة كثير من الروايات المتقدمة على وجوب الجمع للذي بها كانت بالمعروعية عند السان وتقرير الامام - ع - له ولا يمكن حمله على الاستحباب وليس بها مثل هيئة «افعل» الطاهره في الوجوب لفائدة لمحمل على الاستحباب اذا كان في مقابلها ما هو اظهر .

ثانيها: التفصيل بين حجة الاسلام وس غيرها لورود مثل صحيحه ابن رثاب في خصوص حجة الاسلام واطلاق رواية ركريب لان الموصى به هو مطلق الحجة فيحمل على غير حجة الاسلام .

وهذا الجمع وان كان اقرب من الوجه السابق الا ان حمل لاطلاق في رواية ركريب على غير حجة الاسلام مع كون لمصدق الظاهر لمطلق الحجة هي حجة الاسلام بعيد فتدبر .

ثالثها لتفصيل بين ما كانت الوصية بالجمع بمقدار معين من المال وعدمه بوجوب الجمع عنه في الاول من لمكان الذي بقي به المال وعدم وجوبه عنه في الثاني الامن لميقاب والشاهد عليه خبر ابي سعيد وابي بصير الوارذان في خصوص

الوصية بمال معين .

٢٠١٠- التفصيل بين صورة سعة المال وصورة عدمها فقال بن مدين عن وحب
الحج الملبى محض بصورة سعة المال ووفائه بذلك ومع عدم السعة فمن الأقرب
بأنه فالأقرب حتى ينتهي إلى المبتات وتظاهر بهذا الوجه أحسن لوجهه وهو ظهوره
هذا ولكن ورود هذه الروايات «جميعها» في مورد الوصية يمنع عن الاستدلال
بها في المقام وهو صورة عدم الوصية لعدم دلل على عدم الفرق وحتما لدخل خصوصية
المورد .

وقد استدلح من جميع ما ذكرنا أنه لم يمهض في هذه الصورة في مقابل الشك
التي ليس مقتضاها إلا الحج عنه من بعض المواقف الأقرب والأقرب إلى مكة ما يدل
على وحب الحج عنه من البلد ولو كان المال واسعا في عية الوسعة والارام مباحة
المشهور كما في المتن .

بمع استحباب الاحتياط بالأجراح من البلد ثم من الأقرب إليه فالأقرب بحاله
مع احتساب التفاوت بين البلد والميقات من سهم الكسر فقط ولا يسمى لأرباب فيه
الصورة الثامنة: ما إذا كان هناك وصية بفترة يعين الموصي البلد أو الميقات
وأخرى لأبى شيئا منهما، وفي الثامنة قد يكون هناك انصراف إلى المدينة بظن العرف
وما هو المتداول بين أهله أو تكون قائمة على إرادته أو لا تكون شيء من الأنصراف
وقيام التربة

ففيها د اطلق ولم يعين شيئا ولم يكن بصراف ولا قرية في المتن «كفت
المستندة» وذكر بعض الأعلام أنه في باب الوصية بالحج لم يرد نص معتبر بتمتع عليه
فلا بد من الرجوع إلى ما تقتضيه القاعدة .

والظاهر وجود النص المعتمدة وهو بعض الروايات المتقدمة كصححة على
بن رثاب الواردة في الوصية بالمطقة بحجة الإسلام الدالة على مفعولية لزوم الحج

من البلد مع سعة المال واقتضاء التركة له عند السائل وتقرير الامام - ع - له على ذلك .

وموثقه بن بكير عن ابي عبد الله - ع - انه سئل عن رجل وصى بماله في الحج فكان لا يبلغ مايجب به من بلاده قال فعطى في الموضع الذي يجب به عهداء على كونه الموصى به صرف جميع ماله في الحج وكون الام في «له» مكسور وحرف بكلمة «ما» وتمرده هو لعل واما بدء على كونه «ما» موصولة و«لام» مفتوحة فيكون المراد صرف مايطلى به من الثلث في الحج وعينه ولادلالة لها على لزوم الحج للبدى مع عدم وء اثلث به .

هذا ولكن يظهر هو الاحتمار الاول وعدم ثوب الاحمال في لرواية اد على تقدير الاحتمال لشي كان للارام اضافة من قوله «مر اثنت» بعد قوله: «بعاله» ، وعلى تقدير لاحمال تكون صحيحة على بن رثاب رافعة لاحمالها وابعامها حيث صرح فيها بانه لم يسع جمع ما ترك لا . . . فهي تدل على ان المنظر اما هو الى جمع المال لأخصوص الثلث .

فمقتضى الروايتين لزوم كون الحج من البلد في صورة الوصية نعم في مقامهما ما يدل على ان الوصية مطلقا اما هي من الثلث ومراد بحث الى احارة الورثة لكن حيث دلالة هي الاطلاق والتفديد والارام تشدد الاطلاق بعبر مورد الوصية بالحج لثاب على عهده الموصى نظرا الى روايتين .

واما ما في المتن من كفاية ليعينية في صورة الاطلاق فالظاهر ان مشأه مذهب اليه صاحب البحر هو تقدم من يمارس لروايات المتقدمة وتساقلها وارجوع الى القاعدة التي عرفت ان مناصها كفاية الحج من المثبات هذا كله في صورة الاطلاق .

واما مع التصريح من الموصى بالحج من البلد فمقتضى ما اخترناه في صورة الاطلاق لزوم الحج للبدى بطريقين اولي فان مورد الروايات وان كاد هي الوصية

لمطابقه لان لزوم الحج الملبى فيه يقتضى لزومه مع تنفيذ البلد بالاولوية لقطعية كما لا يخفى .

واما بناء على محار المس فمقتضى الجمع بين رعاية القاعدة الممتنصة للحج من الميقات وبين ما يدل على لزوم العمل بالوصية في محدودة الثبوت حسب ما ورد على جره المبقية من الثلث فان وفى بالحج من البلد فاللزم الاستيجار منه وما احره الميقاتية الاخره من الميقات فهي محبوبة من اصل التركة .

ثم انه على تقدير عدم وفاء التركة بالحج من البلد - بناء على المختار - وعلى تقدير عدم وفاء ثلث بالحج من البلد - بناء على مختار المس - هل ينتقل الى الميقات الاولى الاقرب والاخر من البلد عند حياض في تمتع بلدى ورعاية الاقرب والاخر . و يظهر ان مقتضى الجمع بين الروايات المقدمة من هذه الجهة هو الحكم به وانه مع مكان الاقرب لا يجوز الانتقال الى الميقات سيما مثل موثقة عبد الله بن بكير لمقدمة المؤيد برواية محمد بن عبد الله لمقدمة ايضا .

ثم انه في كتب الصورتين من لم يثقف صورة الوصية وصورة عدمها - لو لم يمكن الاستيجار الا من البلد بحسب ذلك ويخرج من اصل التركة من دون فرق بين القولين الواجب في صورة الامكان هو الحج من البلد وبين لقول ان الواجب هو الحج من الميقات وذلك للزوم قضاء الحج عن الميت فاذا لم يمكن الاستيجار الا من البلد فاللزم ذلك من باب المقدمة ومنه يظهر انه لا يكون للبلد خصوصية فاذا لم يمكن الاستيجار الا من موضع ابعد من البلد فاللزم ذلك بل لو لم يمكن الا من اقصى نقاط العالم بحسب ذلك لاجل ما ذكر .

بقى الكلام في هذه المسئلة في مر لم يسع له . لتعرض في المتن وهو المراد بالبلد وفيه اقوال :

الاول ما احتاره في الحواهر من ان المراد به هو بلد الاقامة والاستيطان حيث

قال: وكيف كان المراد بالبلد على هذا الاعتباره - بلد لا يستطيع أن يمساق من المصوح
و الفتوى خصوصاً من الاصابة فيها سيما حرم محمد بن عبدالله .

الثاني ما حثاه صاحب المدارك - قدس - قال: «الظاهر ان المراد من البلد
لدى يجب الحج منه على القول به محل الموت حيث كان كذا صرح به ابن
دريس ودل عليه دليله» . ووافقه على ذلك السيد - قدس - في العروة نظراً لى
اشعار حرم ركزها بن آدم - المتقدم - بذلك و الى انه احرم مكان كان مكلماً به
بالحج .

الثالث . ما احتمله صاحب الجوهر - قدس - بل نزل عن بعض العامة القول
به وهو ان المراد بالبلد بلد الاستقامة واليسر التى حصص وحبوب الحج عليه فيها .
الرابع : ما حمله السيد - قدس - في العروة و وصيه في آخر كلامه انه
قوى جداً وهو التحجير من البلدان التى كان فيها بعد الاستقامة ، والظاهر ان المراد
من تلك البلدان هى للبلدان التى سافر اليها وليس المراد هى الإقامة فيها كما لا يحصى .
هذا والظاهر ما افاده في الجواهر من ان المساق من البص و الفتوى هو
بعد الإقامة خصوصاً مع الاصابة الى لشخص ومع الاتان بضمة الجمع لما في
مع بد الموت في موثقة ابن بكير المتقدمة ومع التعبير بالمزول لمصروف ليه في
رواية محمد بن عبد الله المتقدمة ايضاً .

واما رواية ركزها بن آدم فمضافاً الى عدم صحة سندها - كما مر - برد على الاستناد
اليها ، انه لا اشعار فيها لان بلد العرب المذكور في كلام السائل والحواب حيث يكون
بطلاناً الى عدم اعتبار البلد من رأس وان ما كان دون الميقات فلا بأس به لا يكون تقريراً
لما في ذهن السائل ولا مجال لدعوى التقرير بالاصابة الى قضية تعليلية وهى انه لو
كان البلد معتبراً لكان المراد به هو بلد الموت وهذا خلاف التقرير في موثقة عبد الله
بن بكير حيث يكون الحواب فيها دالاً على تقرير ما في ذهن السائل من انه لو كان

مسئلة ٥٩ - لو اوصى بالمدينة او قلنا بوجودها مطلقا فخولف واستوجب من المقاتلات واتى به ، او نزع عنه متموع منه برأب دمه وسقط الوجوب من البلد ، وكذا لو لم يسع المال الا من المقاتلات ، ولو عمن الاستيجار من محل غير بلد تعمس والريادة على المقاتلة من الثلث ، ولو استأجر الوصى او الوارث من المندم مع عدم الابضاء بتحمل عدم كفاية المقاتلة ضمن ما زاد على المقاتلة للورثة او لمقتبهم . (١)

ما يحج به كافياً من بلاده كان للارم لحج بها ثم ان ما روه ابن ادريس في آخر السرائر - على ما تقدم - يكون ايضاً ظاهراً في المراد بالبلد موطن الموت ولكنه ذكر في الحواشي ان لظاهر اراده موته في طريق الحج بل لمن الحصر: اوصى بحجته في تمام حجته ، و عليه لا يكون وارداً في المقام كما انه على تقدير الاول يصبأ لانكون لرواية واحدة لوصف الاعتبار والحجبه .

و ما استدلال به آخر مكان كان مكفاً به بالحج فيرد عليه به لم يكن الواجب عليه الحج من ذلك المكان لدى مات فيه بل كان الواجب على نفسه هو الحج وقطاع المسافة وطى الطريق لانكون واحماً الامن باب لمقدمة به على وجوبها وعلى تقدير وجوب عليه من ذلك المكان بعد : ما الدليل على وجوب القضاء عنه من ذلك لمكان فان لدليل على وجوب القضاء عنه من البلد وان كان على خلاف ذلك الا انه لا دلالة له على اعتبار بلد الموت وقد عرفت ان المناسق منه هو بلد الإقامة والاستيطان .

ومما ذكرنا يظهره اعلان القول الثالث وكذا الاحتمال الرابع فان لمشألهما هو نوح التكليف بوجوب الحج اليه في ذلك البلد ولكنه لا يقتضى الروم عليه من ذلك لشد وعلى تديره فلا دليل على وجوب القضاء عنه كما هو ظاهر

(١) في هذه المسئلة فروع :

الاول : ما لو اوصى بالمدينة او قلنا بوجوبها مثلاً ولو مع الوصية المطلقة

او عدم الوصية رأساً فحولف واستخرج من الميثاق وفي جهات من الكلام:
 الجهة الاولى : في براءة دمة الميت بالانين ، لحج الميثاق وسقوط الوجوب
 من البلد وعدمها واستشكل فيها صاحب المدرك - فده - نظراً الى عدم الانين
 بالمأمور به على وجهه على هذا التقدير فلا يتحقق الاستثال .
 ويدفع هذا الاشكال ان دمة الميت مشعولة بخصوص الحج لدى هو عبارة
 عن الاغصان ولباسك التي تكون شروعاتها من الميثاق ووجوب استئانة من البلد
 على تقدير الوصية به او مطلقاً ، اما هو تكليف رائد قد دل عليه الدليل على ما هو
 المعروف ولا يرجع ذلك الى تعريف براءة دمة الميت على الاستيحار من البلد وتحقق
 الحج منه بل هو تكليف مستثنى يترتب على مخالفة الاثم واستحقاق العقوبة ولا يرتبط
 بمثلة دمة الميت وتحقق برائتها اصلاً كما لا يخفى .

ويمكن استفادة ذلك من صحيحه حرر من عبدالله قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام
 عن رجل اعطى رجلاً حجة يحج عنه من الكوفة فحج عنه من البصرة قل عليه السلام
 لا بأس بقضى جميع لباسك فتدتم حجه . (١) فان موردها وان كان صورة حجة لرجل
 المعطى ولا معاملة تكون استئانة لاجل الهرم والمرضى الذي لا يرجح رواله - كما تقدم
 لبحث فيه مفصلاً - والماسة تقتضى ان تكون الكوفة عند الرجل المعطى ولادلالة
 فيه على لزوم ان تكون استئانة لحي من البلد لان وقوعها كذلك لا يكشف عن
 وجوبها ولا حجه يمكن الايراد على سند مستمسك - فده - حيث اورد هذه الرواية
 في ضمن الروايات الواردة في المسئلة السابقة مع عدم ارتباطها بها اصلاً كما ان
 موردها صورة مخالفة لا جبراً للمخالفة في الاستيحار كما هو المعروف في المقام
 والجواب وان كان دالاً على عدم اللبس فيه الا ان قوله عليه السلام اذا قضى جميع
 لباسك . . بمرارة التعليل ومقتضاه ان الانين باللباسك يوجب تحقق التمامية

ورأى الدمة ولومع المخالفة فمقتضى الرواية سقوط الوجوب من البلد في المقام
ايضاً ثم انه يلحق بالمرع المذكور في هذه الجهة المراعاة الاخران المذكوران
في المتن .

الجهة الثانية : في ان الموقوف المالي بين الحج المكي و الحج الميقاتي
هل ينتقل الى الوارث مطلقاً او يصرف في وجوه البر للتمسك لا قرب فالاقرب في
نظره وجهان اوان في هذه الجهة تفصيلاً بين صورة الوصية وبين ما اذا ام يكن
هناك وصية في الصورة الثانية لاند من لحكم بالانتقال الى الورثة لانه بعد سقوط
وجوب الحج المكي وتحقق برائة دمة الميت و عدم بقاء موضوع لوجوب الحج
وانتفاء المقدمات والمفروض عدم ثبوت وصية في السبب فلامحالة ينتقل الى الوارث
وفي الصورة الاولى يصرف في وجوه البر للميت بالبحر المذكور لان المتدبر
عرفاً من الوصية انما هو كونها سحو تعدد المطلوب وقد عرفت ان مقتضى رواية
سبي بن مريد (فرقد كا) لمقدمة الواردة في مورد عدم وفاء التركة بالحج الموصى به
اندى كان هو الحج سحو التمتع الانتقال الى حج الافراد و مع عدم وفاء التركة
به الانتقال الى التصديق عن الميت ولعله يستغاد من الروايات الآخرايضاً وهذا الوجه
هو الظاهر .

الجهة الثالثة . في صحة الاحارة وبطلانها ، ربما يستظهر الفاد نظراً الى ان
المرخص من التصرف في مال الميت انما هو الاستيجار من البلد و ما غيره وفقر
مأذون فيه فالمستأجر ضامن للاجير احرة المثل .

ويرد عليه انه لامجال للحكم ببطلان الاحارة من دون فرق بين ما اذا كانت
لاجرة كلية او شحضية من مال الميت انما في الصورة الاولى فانه لا موجب للبطلان
بمكون العمل صحيحاً مشروعاً موحاً لتحقق برائة دمة الميت وكان لواجب على
لوصى بذلك لعل في ذلك ولزوم البطلان من البلد لا يقتضى عدم مشروعية ذلك البطل

بعد كون الحج من البلد ولزوم الشروع منه تكليفاً رائداً غير مرتبط بالواجب الأصلي ومنه يظهر الصحة في الصورة لثنية هي كما لو وصى ببدل مال معين إلى زيد فصرف الوصي بصفه - مثلاً - وبدله إلى الموصى له فإنه لا يمكن المحكم بطلان هذا التصرف وعدم جوارحه من الوصي وعدم جوار تصرف الموصى له به لأنه خلاف مقتضى الوصية فالظاهر - ح - صحة الاجارة .

الجهة الرابعة : في نه على تقدير الحكم بطلان الاجارة هل يكون ذلك قادحاً في تحقق براءة دمة الميت وسقوط وجوب الحج من البلد أولاً ؟ لظاهر هو الثاني لأن بطلان الاجارة إنما يؤثر في استبدال الاجرة المسماة إلى اجرة المثل فقط وأما صحة العمل والساعة فهي باقية بحالها فالأجيرة قد اتى بالحج نيابة عن الميت وانعرق بيه وبين المشرع إنما هو في استحقاق الاجرة وعدمه ولا وهما مشتركان في وقوع العمل صحيحاً بمصون نيابة فلا محال للشك في الاكتفاء به

المرح الثاني . ما لو عين الاستيحار من محل غير بلده وغير الميثاق وللكلام فيه تارة على تقدير القول بلزوم الحج الملقى وكونه من اصل التركة ولومع عدم الوصية وأخرى على تقدير القول بعدم لزومه وان مراد على الميثاق لا بد من احتسابه من الثلث .

فعلى لتقدير الأول ربما يستشكل في صحة الوصية بالحج من غير بلده .
محد وجهين :

الأول : ان هذه الوصية على خلاف السنة وعلى خلاف ما هو لواجب شرعاً لأن اللزوم في الشرع إنما هو الحج من البلد على ما هو المعروف .

الثاني : انه يعتبر في صحة الوصية ان يكون متعلقها مماثلت للموصى بالولاية عليه فلا تصح في عر هذه الصورة كان يصلى زيد - مثلاً - في كل يوم في مسجد الكوفة ركعتين أو يقضى شخص خاص ما على الموصى من الصلوة والصيام فإن قصتهما

لا يكون تكليفه بعد الموت بل هو تكليف لمورثه وما نحن فيه من هذا القبيل من قضاء الحج عنه ليس تكليفه بل تكليف للمورث فلا بد ان يحكم بعدم صحة الوصية المذكورة. ويرد على الوجه الاول - مضافاً الى عدم جريانه فيما اذا كان البلد الذي اوصى بالحج منه يحوي يكون بلد الموصى وفقاً في - سره الى الحج لان المراد من الحج من البلد في مقابل المقامات اعمار وقوع البلد في الارتباط بالحج لا روم كون الشروع منه بحيث ينافي الشروع من بلد آخر مع وقوع بلد الموصى في المسير وعليه فهذا الوجه لا يجري في جميع فروض المشقة ان يكون هذه الوصية على خلاف السنة ممنوعاً لانك عرفت ان مشقة القاعدة مع قطع النظر عن الروايات الواردة في مورد الوصية انما هو الحج من لميفات لان شروح الاعمال والمسالك انما هو منه غاية الامران لروايات الواردة في الوصية بصيغة الاولوية والدعاء لخصوصية - عن تقدير القول به - اقتصب لروم الحج من البلد فما اذا اوصى بالحج البلد وفيما اذا لم يكن هناك وصية صلا وعليه فبما اذا اوصى بالحج من غير بلده لم ينفذ دليل على ان الواجب هو الحج من البلد حتى تكون الوصية مخالفة له

ويرد على الوجه الثاني انه لو كان مصرف الحج من غير بلده رائداً على الحج المندى لادع من الحكم بصحة وصته لانه الولاية على الثلث والرائد يخرج منه وهذا الاحتياط نشئت له الولاية نعم لو لم يكن مصرفه رائداً على الحج من البلد يمكن القول بعدم صحة الوصية - ح - للروم خروج مصرف الحج على اي حال من اصل لتركة فلا ولاية له عليه الا ان شمل خروج الرائد من لم يقبض من الثلث في هذه الصورة ايضاً فتدبر .

المرجع الثالث: ما هو المذكور في المتن في آخر المسئلة وهو ما لو استأجر لوصي او الوارث من البلد مع عدم الابضاء بالحج منه بتحويل عدم كفاية المبنائية وهو يشي على كفاية ايجابية في صورة الوصية المطلقة على ما هو محارر المتن وما على ما هو

مسئلة ٦٠- اولم تنف الشركة بالاستيجار من الميقات الاضطرابي معه كمكة او ادنى الحل وجب ، ولو دار الامر به وبين الاستيجار من البلد قدم الثاني ويخرج من اصل الشركة ، ولو لم يمكن الا من البلد وجب ، وان كان عليه دين او خمس او ركوة يورع بالسمة لو لم تكف الشركة ، (١)

المحذر من لزوم لحق من البلد في الوصية المظنة للارم فرض هذا لفرع بالاصادة الى الوارث فقط مع عدم الوصية رأساً .

وكيف كان فالوجه في الصمان بالاصادة الى ما اراد على لميقاتية اما هي قاعدة الانلاف المقتضية للصدق من دون فرق بين صورة العلم وصورة الجهل فاذا كل طعام الغير فتحل انه طعام نفسه وملكه يكون صاماً لما لكه فتحيل عدم كفاية لميقاتية لا يوجب ارتفاع الصمان .

ثم ان صمد الوصى غير الوارث اما يكون بالاصادة الى جميع ما رد على الميقاتية وما صمد الوارث فاما يكون بالسمة الى مقدار سهم سائر الورثة لاجميع ما زاد عليها كما لا يخفى .

(١) في هذه المسئلة فروع اربعة وقد وقع التعرض للاخيرين منها في المسائل المتقدمة ايضاً فلا حاجة الى البحث عنها .

و اما الفرع الاول فهو ما اذا لم تنف الشركة الا بالاستيجار من الميقات الاضطرابي كمكة او ادنى الحل هي المتن : «وجب» ووجهه عموم دليل الدلية عند الاضطراب كما في «المستمسك» ولكنه ربما يناقش فيه بان مورد النص هو لو ارادة في هذا الباب صورة التحاور عن الميقات بلا احرام جهلاً او تساهلاً ويمكن الحاق صورة العلم والانتفاء به ايضاً ومقتضاها انه لو امكنه الرجوع الى الميقات وجب ولو لم يمكنه وان لم يدخل الحرم يحرم من مكانه وان دخل الحرم فد امكنه الرجوع الى ادنى الحرم وجب ولا يحرم من مكانه وبالحملة لا اطلاق لذلك لنصوص

مسئلة - ٦١ يجب الاستبحار عن الميت في سعة الموت ولا يجوز التأخير عنها خصوصاً اذا كان الموت عن تقصير ، ولو لم يمكن الامن الملد وجب وحرق من الاصل وان امكن من الميقات في السنين الاخر ، وكذا لو امكن من الميقات باريد من الاجرة المتعارفة في سعة الموت وجب ولا يؤخر ، ولو اهل الوصي او الوارث فنلفت التركة ضمن ، و لو لم يكن للميت تركة لم يجب على الورثة حجه وان استحب على ولده . (٣)

يشمل المقام الذي لم يتحقق فيه التمايز عن الميقات بلا حرام اصلاً والتحقق موكول الى محله .

واما الفرع الثاني وهو دوران الامر من الاستبحار من الميقات لاضطراري وبين الاستبحار من البلد المحكم به لروم تقديم ثانياً ولا حرج من اصل التركة ولو حجه فيه عدم تحقق موضوع الاضطرار مع مكان الاستبحار من البلد الذي لارمه وقوع الحج من الميقات الاختياري كما لا يخفى فلا يكون هناك اضطرار حتى يستعمل الى الميقات الاضطراري .

(٢) في هذه المسئلة احكام :

الاول : لروم الاستبحار عن الميت في سعة الموت وعدم حوار لتأخير عنها وليس الوجه فيه ما افاده بعض الاعلام من ان مال الميت امانة شرعية بيد الورثة او الوصي ولا يجوز فيه التصرف او لانتفاء الابدليل فالواجب صرفه في الحج في اول ازمة الامكان وذلك لان مقتضاه حوار التأخير على المني الاخر وهو انتقال جميع التركة الى الوارث عدا الامر بتعلق حق الميت به كتعلق حق المرتهن بالمعين المرهونة مع ان الطاهر عدم الحوار على هذا المعنى ايضاً

بل الوجه فيه ان طاهر ادلة وجوب قضاء حجة الاسلام عن الميت وجوب قصائرها عنه بالمحو الذي كان واحداً عليه ومن المعلوم ان الواجب عليه هو محو

القوت له مور فاللارم فى القضاء مراعات ذلك من دون فرق بين السنين .

واما وجه الخصوصية فما اذا كان الغوب عن لميت بعد الاستعوار عن تفصيل
فانما هو مدحبه الاتيان بالحج فى روع العقاب عنه لانه سقصيد يكون معافاً وبالبح
ترفع العقوبة لان يقال ان ارفع لعقوبة عن الميت لا يؤثر فى الانعام على الورثة
بالاصافة الى الغورية فتدبر .

الماتى: لزوم الاستيجار من البلد لو لم يمكن الامه ولو ممكن من لميت فى
السين الاخر و لوجه فيه به مع فرض عدم حوار الناحير كما عرفت يكون اللارم
القضاء عنه فى سنة لغوب ولو كان متوقفاً على الاستيجار من البلد المستلزم لصرف
مقدار رائد من لتركه ولا يكون ذلك مسلماً للضرورة على الورثة بعد تأخر الارث
عن قضاء الحج الذى هو بمره الدين (الرحم غايته يعوت معنة لهم ولا دليل على
عدم جواره ومثل ذلك وجوب الاستيجار من المبسات فى سنة لغوب ولو كان باريد من
الاجرة المتعارفة .

الثالث . ضمان الوصى والوارث لو همل فلفت التركة والوجه فى الحكم
بالضمان ان يدكن مهما على المال بدامة شرعية ومرجعها الى ثوب الادمن لشارع
فى ثبت ابد عليه ومن الواضح عدم ثوب الادمن فى الاهمال والتأخير فكون
البد - ح - يدأ عديه مسلمة نقصان بمقتضى «على لبدا ما حدث حتى تؤدى»

ثم ان السد - قدم - فى العروة علف على التلف المترتب عليه الضمان صورته
نقصان القيمة بحيث لم تنف بالاستيجار لنقصان الحج وهذا انما سم فيما لو كان النقصان
مستنداً الى رول بعض التركة وبلغه اوروال بعض الضمان الموحية لارتفاع القيمة
كالسمن وبحوه واما لو كان مستنداً الى السوق ونقصان لقيمة السوقية والحكم بالضمان
فيه مشكل بعد عدم كونه الواقع تحت اليد الا لئلا يبالى - بالدات - والنقصان المذكورة
- بالتع - و القيمة السوقية ولا تقع تحت اليد فلامحال للضمان بالنسبة اليها والحقيق

موكول الى كتاب الغصب .

الرابع: عدم وجوب قضاء الحج عن الميت على الورثة لو لم يكن تلعبت ما
وتركة والوجه فيه ان الروايات المتقدمة الواردة في هذا الحكم تدل على وجوب
القضاء من مال الميت وتركه فلا دلالة لها على الوجوب مع عدم ثبوت المال ليس
الحج مثل صدقة لى تنصى عن الميت نعم ظاهر صحيحه صريخ عن ابي جعفر
يدلج لمتقدمة الوجوب، فقد قل في رجل خرج حجة لاسلام فمات في طريق
فقال ان مات في الحرم وقد احرأت عن حجة لاسلام وان مات دون الحرم فبقي
عنه وليه حجة الاسلام . (١) وفي الحواهر . انه يشعر بالوجوب كلام من الحميد،
وفي كشف النظم . قد يتظاهر الوجوب من كلام ابي على وليس منه لا ان الولي
يقضى عنه ان لم يكن دامال . ومن المعلوم ان طاهره الوجوب كما في الدروس .

ولكنه ذكر في «الحواهر» به - يعنى صحيحه صريخ - محمول على المذهب
قطلاً . وذكر صاحب «المهتمات» ان مقتضى الجمع اعرفى النقصد بالتركة لا الحمل
على المذهب .

ويرد على الجمع الاول انه ليس هاماً يدل على عدم الوجوب مع عدم المال
حتى يكون مقتضى الجمع به ومن صحيحه صريخ حملها على ليد بقرينه
كما ان يرد على الجمع الثاني ان الفيد بالتركة مع كون الدليلين مشتبين وعدم
ثبوت منافاة في السين لا مساخ له اصلاً .

والحق في المزمع ان يقال «لا لطلاق في الصحيحة فان موردها صورة وجود
التركة فان من يخرج حاجاً لا يكون قد ادى للمال والتركة نوعاً وبؤيده وجود هذا التعبير
في صحيحه بريد العجلي (٢) مع اضافة قوله: «ومعه حمل له وبقة وراة» فان انطهر

(١) نل بواب وجوب الحج وشرئصه الباب السادس وبعثرون ح-١

(٢) نل ابواب وجوب الحج وشرئصه الباب السادس وبعثرون ح-٢

مسئلة ٦٢ - لو اختلف تقليد الميت ومن كان العمل وظافته في اعتبار
الميت والميتاني فالمدار تقليد الثاني ، ومع التعدد والاختلاف يرجع
الى الحاكم ، وكذا لو اختلفا في اصل وجوب الحج و عدمه فالمدار هو
الثاني ، ومع التعدد والاختلاف فالمرجع هو الحاكم ، وكذا لو لم يعلم
فتوى مجتهده ، او لم يعلم مجتهده ، او لم يكن مقلداً ، او لم يعلم انه كان
مقلداً ام لا ، او كان مجتهداً واختلف رايه مع معتدى العمل ، او لم يعلم
رايه . (١)

كون الاصفة توصيفية كما لا يخفى

الحامس . سحب الحج على الرلى مع عدم التركة وهو ما يسم على تقدير
حمل صحبة صريسي على لاسحب كما فعله صاحب الجواهر وما على ما ذكرنا
من اختصاص موردنا بصورة وجود التركة فيشكل بانه لا دليل على لاسحب - ح -
الا ان يقال بان الحج عنه ما هو من مصاديق الاحسان اليه ويرد عليه - مضافاً الى ان
منعق لاسحب - ح - هو الاحسان لا الحج بصورة - انه لا يختص ذلك بالولى من
يتم غيره ايضاً كما هو ظاهر .

(١) يقع الكلام في هذه المسئلة في مقامين .

المقدم الاول : فيما لو اختلف تقليد الميت وتقليد من كان العمل وظافته
سواء كان وارثاً او وصياً في عمار الميت والميتاني كان يقول احدهما بفروم الحج
من السيد والاخر بلرومه من الميتات او في اصل وجوب الحج و عدمه كان يقول
احدهما بعدم اعتبار الرجوع الى الكفاية في وجوب الحج والاخر بالاعتبار فلم يكن
الميت واحداً عليه لحج لعدم تحقق هذا الشرط فيه
وقبل البحث في هذا المقام لابد من التمهيد على امر وهو ان السيد - قد -

في «العروة» صرح بحريان حكم هذا المقام بالاصابة الى الوصى ايضاً حيث عطف الوصى على الوارث وظاهر المنع باعتباره ذكر عنوان جامع بينهما وهو من كان العس وطبقته عدم الاختصاص بالوارث لانه ذكر بعض الاعلام انه لا اثر للاختلاف في باب الوصية لانها باقاة بالاصابة الى الثلث ويجب على الوصى تبعيداً حسب وصية الميت ونظيره ولا اثر لنظر الوصى سواء كان الاختلاف بينهما موحداً بالنسبة الى أصل الوارث والمكان ام لم يكن فالواجب على الوصى تبعيد الوصية سواء وافق ربه رأى لميت ام خالف من بولم يوصى بالحيح وعين مصرفاً خاصاً للثلث يجب صرفه فيما عيه ولا يحوز به التسهيل والتعسير .

ويرد عليه انه يمكن فرض المشقة في باب الوصية بالاصابة في المكان وذلك كما في الوصية المطلقة بالحيح من غير تعيين حيث عرفت وجود اختلاف في هذا العرض حيث ان مقتضى بعض العاوى كفاية المبيد كفاية في المنع ومقتضى البعض الآخر لزوم كونه من البلد كما حترناه وحشد د اختلاف تقليد الميت وتقليد الوصى في هذه الجهة نحتوي موضوع المقام وانه هل اللارم على الوصى مرعه تقليد لميت او ان اللارم مراعاة تقليد بعضه فلامجال لاحراج الوصية - مطابقاً - من هذا البحث كما لا يخفى .

اذ عرفت ذلك فاعلم انه صرح السيد - قده - في العروة في كتاب الحج ان المدار على تقليد الميت ولكنه ذكر في اول فصل مسأله الوصية ان المدار على تقليد الوارث او الوصى كما هو محار المنع واكثر شروح العروة وقد حاراه المحقق النائيني - قده - .

والوجه في لزوم رعاية تقليد الوارث او الوصى في الحكم الواقعي - على ما هو مقتضى التحقيق عندنا معاصر المحتلثة - ليس الا واحداً ولا يكون لاحتياط معبراً له بوجه من هو مفسر من باب الكشف والطريقة فان اصاب الواقع فهو والا فهو

معدور ولا موضوعية له اصلاً وعيه بعد كون التكليف الفعلي بعد تحقق الموت متوجهاً الى الوارث وان كان لمشا هو، عمل، الميت و استمرار الجمع عليه او تحيله عدم الوجوب الا انه بالفعل لا يكون متوجهاً الى الوارث او الوصى بالارام مراعاة تقليد نفسه بتحقيق الفراغ عن التكليف المتوجه اليه فعلاً فاذا كان متبذراً - بالفتح - يرى وجوب الجمع مع عدم الرجوع الى الكفاية والمعروض ان الميت كان وقتاً له ولا حله ترك لجمع تقليد لمن شول بالاستمرار وعدم لوجوب مع عدم الرجوع فكيف يجوز لموثر ترك النصاء وعدم الايمان بالجمع مع مقتضى تقليده ووجوب الجمع على الميت وانه يجب انصاء عنه بعد الموت وهكذا بالاصابة الى المكان، وبالجملة لا يسفى الاشكال في الارام على الولى مراعاة تقليده لانه بمكلف بالفعل دون الميت وان فتوى مجتهد حجة بالاصابة اليه دون فتوى مجتهد الميت وكون لجمع قضاء عنه لا يقتضى رعاية تقييد الميت .

بمع لو كان الاجتهاد و تقليد معتبراً من باب الموضوعية لكان لمدار هو نظر الميت لكنه مستلزم للصواب الماحل بلاريب ولد يحكم في موارد تدل رأى المجتهد باب املاك هو الرأى لثاني فاذا كان رأى المجتهد او لا اعتبار الرجوع الى الكفاية في وجوب الجمع ولا حله ترك الجمع لفقد الرجوع ثم بعد مقتضى سس - مثلاً - تدل رأيه وختار عدم اعسار الرجوع ليها لكان الارام عليه الجمع - فعلاً - ولو متسكماً لانه يرى به كان في ذلك الرمان واجب الجمع وقد تركه وان كان في ترك معذوراً .

وبالجملة لا يسفى لاشكال في ان العسر بما هو نظر الوارث والوصى وقد عرفت ان السيد - قدس - عدل في باب الوصية عما افاده في كتب الجمع و لعمدة في وجهه ما اشرنا اليه من كون التكليف متوجهاً الى الوارث والارام عليه رعاية تقييد نفسه لانه الحجة بالاصابة اليه ولا يرتبط ذلك بالميت وتقليده صلاحية الامر

كون المكلف به هو القضاء عن الميت الذي استقر عليه الحج و لم يأت به وهذا لا يوجب الارتباط بتقليد الميت اصلاً كما انه لا يكون نظره في لموضوع حجة بالاصفة الى الوارث فاد كان نظره انه لم يكن مستطياً ولاحظه ترك الحج ولكن الوارث يعتقد «نه كان مستطياً» فاللزم على الوارث القضاء كما هي الدين فاذا لم يكن لميت معتقداً شوب الدين عليه ولكن الوارث كان معتقداًه فاللزم عليه اداء الدين بمقتضى قوله تعالى « من بعد وصية يوصى بها او دين » فان تشخيصه موكول الى الوارث كما هو ظاهر

المقام الثاني : فيما اذا كان الاختلاف - في اصل الوجوب او في المكان - متخفاً بين الورثة فيرى بعضهم - اجتهاداً او تقليداً - عدم الوجوب و لبعض الاخر - كذلك - الوجوب او يرى بعضهم البدلية والآخر لميقائية ، وقد ذكر السيد - قدس - في المعروة في الموضع الثاني انه يعمل كل على تقليده فمن يعتقد البدلية يؤخذ من حصته بمقدارها بالنسبة فيستأخر مع الوفاء بالبدلية بالاقرب فالاقرب الى البلد ثم قال : ويحتمل الرجوع الى الحاكم لرفع النزاع فيحكم بمقتضى مذهبه نظير ما اذا اختلف لولد الاكبر مع الورثة في الحصة و ظاهر المتن نعين هذا الاحتمال ولا بد قبل بيان الاحتمالين ومساهمتين بيان الرجوع الى الحاكم مع كون الاختلاف في الحكم دون الموضوعات اما هو لاجل كون الاختلاف فيه مؤثراً في الحق و المال كما في مثال الحصة المذكور في كلام السيد - قدس - فان الاختلاف في ثبوت الحصة وعدمها بما يترتب عليه اختصاص الحصة بالولد الاكبر وعدمه و في مثله لا يرتفع النزاع والتخاصم الذي يكون مطالب الشارع رفعه الا بالمراجعة الى الحاكم وهو يحكم بمقتضى مذهبه ولا محل في مثله للبيعة واليمين والحصر في قوله عليه السلام : « اما اقصى بينكم بالنيات والايمان » اصافى لا يقتضى عدم حريز القضاء في باب الاحكام في المورد المذكور .

اذا ظهر لك ما ذكرنا فاعلم ان مسمى لزوم عمل كل على تقليده بالنحو المذكور هو ثبوت مصرف الحج في التركة على سبيل الاشاعة لانه حيث لا يكون نزاع في البين وكل واحد من الورثة يعمل على طبق رأيه - اجتهداً او تقليداً - وقد كانت التركة مقدار مائة الف - مثلاً - وكان مصرف الحج للملدي عشرين الفاً والحج المبقاني عشرة آلاف وكان الوارث محصوراً في ذكرين - مثلاً - فإلدي يرى الحج للملدي ينفذ باسهم الحج هو لحسن من اصل التركة والذي يعتقد الحج المبقاني يرى ان نصيب الحج هو لغيره فاللام ان يدفع الاول خمس ما يتعلق به وهو خمسة وثمانون الفاً وان يدفع الثاني عشر ما يتعلق به فالاول يدفع عشرة آلاف والثاني خمسة آلاف والمجموع خمس عشر الفاً فيستأخر من الاقرب الى البلد والاقر .

ومسى الاحتمال الثاني ان الحج عن الميت واجب في اصل المال والارث انما هو بعد الحج ولا ينتقل لمال له الا بعد وثبوت الحج كالدين اما هو كالكلية في المعين فله اي للوارث - مطالبة الآخر بالحج لينقل اليه المال وعليه فمرجع النزاع الى ان من يرى الحج للملدي ينفذ بان التركة لا تنتقل الا بعد ادائه من البلد الآخر ينكر ذلك ويقول بان عول مقدار الحج المبقاني يكفي في تحقق الانتقال وثبوت الارث وفي مثله لا يرتفع استعصام الا بالمراجعة الى الحاكم ولو كان المتدعيان محتجين بانه في هذه الصورة ايضاً يتعين الرجوع الى الحاكم ليحكم على طبق نظره وفتويه .

ثم انه ذكر في ذيل المسئلة موارد كثيرة يكون الحكم فيها الرجوع الى تنفيذ الوارث او الوصي منها ما اذا لم يعلم فتوى مختص الميت والوجه في الحكم المذكور واضح فانه فيما لو علم فتوى مختصه والاختلاف بينهما وبين المتصدي اذا كان المدر تقليد الثاني فهو في هذه الموارد يكون بطريق اولي .

مسئله ٦٣ - لو علم استطاعته مالا ولم يعلم تحقق سائر شرائط ولم يكن اصل محرر لها لا يجب القضاء عنه ، ولو علم استقراره عليه وشك في اتيانه يجب القضاء عنه ، وكذا لو علم باسائه فاسداً ، ولو شك في فسادہ يحتمل على الصحة . (١) .

نعم ذكر السيد - قدس - في المروة مسئله عدم لعلم بقوى المحتند وذكر فيه وجهين : وجوب الاحتياط و الرجوع الى تقليد الوارث او الوصى في هذه الصورة .

و يرد عليه انه مع جعل المدار تقليد الميت لامحال لرجوع الى غيره مع عدم العلم بقوى محتنده بل يتمس الاحتياط للوصول الى قنوى محتنده او الرأية ودلجمله لا يجمع ما ذكره مع جعل المدار تقليد الميت كما لا يحصى .
(١) في هذه المسئلة فروع :

الاول . ما لو علم الوارث استطاعة الميت من جهة المال ولم يعلم تحقق سائر الشرائط الدخيلة في صل التكليف ووجوب المحج كالاستطاعات الثلاثة الآخر لا يجب عليه القضاء عن الميت لعدم احرار توجه لتكليف البد ونسب وجوب المحج عليه لان المعروف من الشك في تحقق بعض شرائط الوجوب فتوجه التكليف اليه مشكوك ومقتضى اصابه الرأية لعدم ومع عدمه لا يبنى موضوع لوجوب قضاء عن الوارث نعم لو كان هناك ماره على تحقق سائر الشرائط واصل محرر لها كما اذا قامت البية على وجود الاستطاعات الثلاثة في عام الاستطاعة المالية او كان مقتضى الاستصحاب ذلك يجب القضاء على الوارث لفرص وجود الدليل على توجه لتكليف الى الميت كما هو ظاهر .

الثاني : ما لو علم استقراره عليه وانه كان جميع الشرائط لوجوب متحققة ومع ذلك اهل ولم يأت بالحج في عام الوجوب وشك في اتيانه بعد الاستقرار .
هي المتس الحكم بوجوب القضاء عنه واحتمل في المروة - بعد استظهار الوجوب

نظراً إلى صالة بقائه في دمهـ عدم الوجوب عملاً بظاهر حال المسلم وأنه لا يترك ما وجب عليه فوراً .

و لظاهر أنه لا مجال لهذا لاحتمال بعد عدم حجية ظهور حال المسلم وعدم قيام الدليل على اعتباره فان مشأ هذا الظهور اما المصلحة او كون اسلامه مقتضياً لذلك او اشبههما ولم يتم دليل على حجية شيء منها نعم قد يكون في بعض الموارد قواعد اخرى قام الدليل على اعتبارها كاصالة الصحة الحارثية في فعل المسلم داشك في صحة العمل لصادره قطعاً وماده وقاعدة الشك بعد الوفاء في الصورة وقد عدت في الفراع ونحاوور ومثالها من التوعد المعتررة واما في غير هذه الموارد فمهم بعض دليل على حجية ظهور حال المسلم فهذا الاحتمال ساقط واما استصحاب عدم الاتيان بما استقر عليه من الحج فيمكن المناقشة فيه بوجهين :

احدهما . ان استصحاب عدم الاتيان لا يثبت عنوان «العوت» المأجود في دليل وجوب القضاء لانه امر وجودي لا يثبت بالاستصحاب المسمى .

والجواب انه لو سلم ذلك فاما يكون مورده ما اذا كان هناك عنوان «القضاء» في مقابل «لاداء» كما اذا شك المكلف في انه صام في شهر رمضان المسمى ام لا فانه يمكن ان يقال ان استصحاب عدم الاتيان لا يثبت عنوان «العوت» وما في باب الحج فلا يكون عنوان القضاء في مقابل الاداء سواء تحقق الحج من نفس المكلف في زمن حيوته ام تحقق من الوارث من المستطع لدى استقرار عليه الحج داشك في زمان في الاتيان بالحج الواجب عليه لا شك في لزوم الاتيان عليه نظراً الى استصحاب عدم الاتيان وهكذا الوارث والتعبير بوجوب القضاء عنه على الوارث ليس المراد به هو القضاء في مقابل الاداء بل هو الاتيان والعمل كقضاء حاجة المؤمن - مثلاً - وعليه هي صورة شك الوارث بحري لاستصحاب المناقشة لان الواجب عليه الاتيان في صورة ترك الميت له وهو محري الاستصحاب ولا مجال للمناقشة من هذه الجهة

فانتهما: ما يظهر من «المسمسك» انه بعد ان حمل مقتضى الاستصحاب بعدم
 قال : «لكن قد يستفاد عدمه مما ورد في الدعوى على الميت حيث لم يكتف بالبيئة
 في وجوب الاداء بل احيى الى الميت على البقاء مع عدمه لا يجب الوفاء على الوارث
 فيكون ذلك على خلاف الاستصحاب» .

اقول تسرية ما ورد في الدعوى على الميت من الدين الذي كان عليه قطعاً
 وادعى الدائن عدم الوفاء في زمان حيوته الى مثله الحج اماه يلاحظ ان الحج
 بمسئلة لدين الواجب على الميت كما ورد في بعض الروايات المتقدمة الواردة
 في قضاء الوارث عنه التصريح به وحمله بمسئلة العلة مضافاً الى التعبير باللام وعلى في
 الآية الشريفة الوارده في الحج وبحرى فيه حكم الدين
 والحوار . ان ماورد في باب الدين روايتان :

احدهما: مكتبة الصغار المعشرة الى ابي محمد العسكري -عليه السلام- التي رواها
 المشايخ الثلاثة وان كان بينها اختلاف من جهة ان المكاتب هو الصدر او غيره
 والصغار ، قل وفي دلتها : او تغفل شهادة الوصى على الميت مع شاهد آخر عدل
 اوقع -عليه السلام- نعم من بعد يمين . (١)

وطاهر محط السؤال انه اذا كان احد العدلين اللذين يشهدان على الميت بشئ
 لدين عليه هو الوصى هل تغفل الشهادة ام لاويمكن -على بعد- ان يكون مورد نظر السائل
 شهادة الوصى وان لم يكن عادلاً نظراً الى كونه عارفاً بمسائل الميت ومطعماً بالاصابة
 الى الدين ومثله ، فان كان محط نظر السائل هو الاول كما عرفت انه الظاهر ومقتضى
 الرواية اعتقار اثبات الدين المدعى الى البيئة واليمن ولا يكتفى بالبيئة فقط وعلمه
 فاللارم ملاحظة ان الرواية بهذا المعنى واقعة في مقابل دليل الاستصحاب وموجبة
 لتخصيص دليله والحكم بعدم حرمة نقض اليقين بالشك فيه او انها واقعة في مقاس

عموم دليل حجية البينة في الموضوعات واطلاقه وعليه فلا ارتباط لها بمسئلة لاستصحاب اصلا بن تحكيم بعدم كفاية البينة في موردها ولزوم صم اليمين اليها والظاهر انه لا يسى الاشكال في المراد هو الثاني فلا يستعاد من الرواية عدم حجية الاستصحاب في مورد الدين لمدعى حتى يحرى الحكم في المحج ايضا كما هو غير حى .

ثانيتهما: رواية ياسين الصريبر عن عبدالرحمن بن ابي عبدالله قل قمت للشبح - ^{عليه السلام} - وان كل المتحلوب بالحق قدماء فقيمت عليه البينة فعلى المدعى اليمين بالله الذى لا اله الا هو لقد مات فلان وان حقه لىه فان حلف والا فلاحق له لا بالاندري لعله قد اوفاه ببينة لانعلم موضعها - (١)

قل بعض الاعلام بعدم دل الرواية: ويظهر من الرواية عدم الاكتفاء بالاستصحاب بل لابد من لحلف على عدم الاداء ولكن الرواية ضعيفة السند بياسين الصريبر فانه لم يوثق .

اقول لو كانت الرواية معتبرة من حيث السند والرواية المتقدمة لما كان يستعد منها طرح الاستصحاب في مورد الشك في الاداء متلفا في باب الدين فضلا عن الحجج الذى هو محل البحث في المقام وذلك لوجهين .

احدهما: ان ظاهر هذه الرواية بقرينة قوله: «فقيمت عليه البينة» عدم الاكتفاء بها ولزوم صم الحلف اليها لانه لا اثر للبينة اصلا وان تمام الملاك هو لحلف والظاهر ان معادها عين مفاد المكاتبة المتقدمة و ان كان في الظهور لا يبلغ مرتبة ظهورها .

ثانيهما : انه لو فرض دلالة الرواية على ان تمام الملاك هو الحلف ولازمه عدم لاعتناء باستصحاب عدم الاداء لكن موردها ما اذا كان هناك مدع لعدم الاداء وبقاء الحق عليه ولازمه ادعاء الجرم والتقطع بذلك فاذا كان الحلف في هذا المورد

مسئلة - ٤٢٢ يجب استئجار من كان أقل اجرة مع احراز صحة عنه وعدم رضا الورثة او وجود قاصر فيهم ، نعم لا بعد عدم وجوب المبالغ في الفحص عنه وان كان احوط (١)

تمام الملاك فهو لازمه طرح لاستصحاب في مورد عدم امكان الحيف كما اذا لم يكن في المين مدعى يدعى الحرمان بقاء الحق عليه؟ لظاهر لا اذا كان الدائن شاكراً في وفاة المدينين الدين اليه والوارث ايضاً شاكراً فلا دلالة بمرؤية على عدم الاعتناء بالاستصحاب في هذه الصورة ايضاً بل اللزم التصدي بوفاء بطراً الى الاستصحاب وبحور الدائن الواحد والصرف به لذلك وباب الحج من هذا القبيل لانه لا معنى لوجود المدعى فيه فلا يكون في لس الامر شك الوارث في بيان الميت بالحج اندي قد استقر عليه وهو محرى استصحاب القدم بلا دلالة على خلافه كما هو ظاهر .

الفرع الثالث : ما لو علم باستمرار الحج على الميت وعلم بانه انى به فاسداً والحكم فيه وجوب لنصائه ايضاً بعد عدم صلاحية لعدة الفاسدة لتحقيق الامتنان وحصول الفرض وسقوط الامر كما هو ظاهر .

الفرع الرابع : ما لو علم باستمرار الحج عليه ايضاً وعلم بانه انى به وشك في صحة المأتم به وفادته والوجه فيه عدم وجوب النصاء بعد اقتضاء صيانة الصحة لتحمل عليها فاد كانت محمولة على نصحه في الشريعة فلا يبقى محال لوجوب الاعادة والتكرار .

(١) دا اريد الاستئجار للحج عن الميت فيما اذا استقر عليه فاللزم ملاحظة امرين :

احدهما احراز صحة عمل الاخير بمعنى الوثوق والاطمينان بكونه عارفاً بصحته وشرائطها وعالمها بها .

ثانثما . به مع عدم رضا الورثة او وجود قاصر فيهم كغير الناليج يجب استئجار من كان أقل اجرة مع تعدد من يمكن استجاره لان غيره مستلزم لتصرف في

مسئلة ٦٥ - من استقر عليه الحج وتمكن من ادائه لمس له ان يحج عن غيره تسرعاً او بلاجارة ، وكذا لمس له ان يتطوع به فلو خالف ففي صحته اشكال بل لابعد المطلاق عن غير فرق بين علمه بوجوبه عليه وعدمه ، ولو لم يتمكن منه صح عن الغير ، ولو آخرنفسه مع تمكن حج نفسه بطلب الاجارة وان كان جاهلاً بوجوبه عليه . (٢)

مال الغير من دون رضاه او عدم اعتبار رضاه وقد نفى البعد السيد - قدس - في العروة عن حور استيحاء لماسب لحل الميت من حيث لفصل والاثنية مع عدم قبوله الانالريد وطهر المتن باعتبار عدم استثناء هذه اصوره مع الحوار فيها ووجه الاستثناء دعوى ان الادلة الواردة في الحج عن الميت منصرفه الى المتعارف مما ياسب شرفه ومقامه كنفس الميت اذا اراد الاستئانة ولاستحار كما يسمى المص مع دعوى الانصراف المذكور .

ثم انه لا تحب المداغة في الفحص عن من كان اقل احرة بل اللزم الفحص بحو بعد عند العرف كذلك و لرائد عليه غير واجب وان كان مطابقاً للاحتياط .

(٢) ففي هذه المسئلة فروض وصور متعددة لان من استقر عليه الحج تارة يتمكن من ادائه ولو متمكناً واخرى لا يتمكن منه ولو كذلك وفي كلتا صورتين تارة يعلم بوجوب الحج عليه كذلك واخرى لا يعلم به وصور اربعة :

الاولى : ما اذا كان متمكناً من الاداء وعالمياً بوجوب الحج عليه والبحث فيها تارة في الحكم التكليفي واخرى في الحكم الوصفي .

اما من الجهة الاولى والحكم فيه عدم الحوار لانه بعد ما كان مكلفاً ان يحج حجة لاسلام فوراً فوراً وللازم بحكم العقل ان بان الحج نفسه بعد ان الوجوب ولايجوز له لترك والمخالفة سواء كان في ضمن الترك المطلق او الاثيان بحج غير حجة لاسلام لنفسه او لغيره تسرعاً او بلاجارة .

واما من الجهة الثانية والحكم بانصحة او المطلاق تارة يلاحظ بالنسبة الى نظائر

المسئلة كمسئلة الازالة لواجبة فوراً و لصلوة و اخرى يلاحظ بالاضافة لى
الخصوصيات الموجودة فى المقام عبر الحاربة فى مثل تلك المسئلة فمن الحيث الاول
لا يكون للبحث هنا جهة خاصة بل تجرى فيه ماذكرهناك من القول بالاطلان مستنداً الى
اقتضاء الامر بالشئ للهى عن صده وكون ترك احد الصديقين مقدمة لوجود الآخر
ومقدمة الواحد واجب شرعاً او الى عدم الامر كما احتاره البهائى -قدس سره- او لقول
بالصحة مستنداً الى كفاية الملاك فى صحة الماده وعدم الحاجة الى الامر الفعلى ، و الى
ثبوت الامر من طريق الترتب او غيره .

فالمعدة هو البحث من حيث الثانى وهى الخصوصيات الموجودة فى المقام
فنقول هذه الخصوصيات امور متعددة والارم قل ذكرها الاشارة الى لاقوال فى لمسئلة
فنقول نسب الى المشهور الطلان ونفى عنه المد فى المتن وادعى صاحب الجواهر
-قدم- انه لا خلاف فى بطلان الحج البائى وحكى عن الشيخ فى الخلاف الصحة
ونفى عنها المد السيد فى العروة ، وعن صاحب المدارك التردد وفصل بعضهم بين
الحج البائى والتطوعى بالتقول بالاطلان فى الاول والنصحة فى الثانى والارم ملاحظة
الخصوصيات وانه هل يقتضى الصحة فى المقام وان قلنا بالباطلان فى مسئلة لصلوة
و لازالة او يقتضى البطلان وان قلنا بالصحة فى تلك المسئلة فنقول :

الاولى : ان الرمان الذى يحب عليه ان يأتى بالحج الذى قد استقر عليه محض
بحج نفسه وظرف له خاصة ولا يكون قابلاً لقصر حجة الاسلام بظير شهر رمضان الذى
لا يكون قابلاً لصوم غيره سواء كان تطوعاً ام واجباً كما اذا تعلق التدره فى الشهر فشه
رمضان لا بد اما ان يقع فيه صومه او يكون جائلاً عن صومه عصبياً او مشرعاً كما اذا كان
فى الشهر مثلاً - والمقام ايضاً من هذا القليل .

والجواب : انه قد قام الدليل فى شهر رمضان على عدم كونه قابلاً لصوم غيره ولم
يقم فى الحج مثل ذلك الدليل ومجرد كون الوجوب فورياً لا يستلزم عدم القابلية وعدم

صلاحية وقوع حج آخر في هذا الزمن ولا يلزم أن يكون كذلك في مسئلة الصلوة والارالة لان المعروض فيها كون وجوب الارالة فوراً فالعورية امر وعدم القاسية مر آخر .
ثابتهما : الروايات الواردة في المثام :

احد يهنا : صحيحة سعد بن ابي خلف قال : سئلت ابا الحسن موسى - عليه السلام عن الرجل الضرورة يحج عن الميت قال نعم اذا لم يجد الضرورة ما يحج به عن نفسه قد كان له ما يحج به عن نفسه فليس يجزى عنه حتى يحج من ماله ، وهي تجزى عن الميت ، ان كان للضرورة مال ، وان لم يكن له مال . (١)

والظاهر ان السؤال اما هو عن لحكم التكلمى وان الضرورة باعتبار انه لم يحج اصلا هل تجوز له البائة عن الميت ام لا تجوز بل اللزم ان يكون لثابت قد حج قبلا ولازمه ان يكون عارفاً بالمواقف والمشاعر والمساكن والخصوصيات الاخر فالجواب ناظر الى انه لا مانع من سائة الضرورة متبداً بعدم كونه مستطيعاً ومعهومه عدم الحوار في صورة تحقق الاستطاعة للثابت وهذا هو احكم المكلفى الذى ذكره انه لاشبهة في ثبوته .

واما الحكم الوضعى الذى هو محل البحث والدلالة عليه اما هي بالحملة التى فرعها على الحملة الاولى وطارها باعتبار رجوع الصمير في «عنه» الى النائب كاصمائير في قوله «له» وقوله : «عن نفسه» وقوله : «من ماله» انه كان النائب مستطيعاً وله ما يحج به عن نفسه لا يكون الحج البابى محزياً عن حجة لاسلام الواجبة على النائب وقوله ع - في الدليل : «وعى تحزى عن الميت» تدل على صحة الحج البابى ووقوعه عن الميت سواء كان النائب مستطيعاً يجب عليه الحج ام لا ، واما احتمال رجوع الصمير في «عنه» الى الميت المنوب عنه بحيث كان مدلولها انه مع استطاعة النائب لا يكون الحج البابى محزياً عن الميت فتدل على التللان في المقام فمصدقاً لى عدم ملائمة

مع قوله: «حتى يحج من ماله» مخالفة لقوله في الدليل «وهي بحرى عن نبي» والعجب من استدلالها على بطلان بل لا مجال لدعوى كون دلالتها على الصحة أولى كما ذكره السيد - قدم - في العروة فيه لا شعاريها بالطلال بل دلالتها على الصحة واضحة لئسهما؛ صحيحة سعيد بن عبد الله الأعرح أنه سئل أبا عبد الله عليه السلام عن ضرورة الإحج عن الميت؟ فقال، نعم، إذ لم يحد الضرورة ما يوجب به فإن كان به مال فليس له ذلك حتى يحج من ماله وهو بحرى عن الميت كان له مال أو لم يكن له مال (١) والحد في دلالتها كما بحث في الرواية السابقة وكان قوله - عليه السلام - هذا: «وليس له ذلك» بين للمفهوم المسفاد من الحملة الأولى المستعصية للحكم التكليفي كما لا يخفى.

الثالثة. ما حكى عن المحقق لنائبي - قدم - من أن الترتيب لإبحرى في الحج لأن الترتيب إنما يجري في الواجبات المفيدة بالقدرة العقلية وأما إذا كان أحد الواجبات مقيداً بالقدرة الشرعية فلا يجري فيه الترتيب لأنه في فرض العصيان لا يفتى موضوع للواجب المفيد بالقدرة الشرعية ولا أمر له أصلاً كما هو الحال في الوضوء فإنه مقيد بالقدرة الشرعية بالتمكن من استعمال الماء شرعاً ولو وجب صرف الماء في واجب آخرهم وعصاه ونوصاً به لا يحكم بصحة وضوئه بالأمر الترتيبي لأنه في فرض العصيان لا موضوع لوجوب الوضوء أصلاً وهكذا للحج من المأخوذ به القدرة الشرعية بمعنى أنه أحد في موضوعه عدم عصيان واجب آخرهم فإذا عصى لا يتحقق موضوع الحج أصلاً.

والجواب عنه مع المسى فإن المأخوذ في المحج مجرد الاستطاعة لمركبة من الاستطاعات الأربعة: المالية والبديعية والرهانية والسرية ولا يفسر فيه شيء آخر رائد على ذلك فالقدرة الشرعية بالمعنى المذكور وهو عدم استئثاره لعصيان

واجب لأنكون مأخوذة فيه بوجه كما مر الكلام فيه مرراً فافرق بين الحج وبين الأزالة في المثال المعروف لأن المعروف في هذه الصورة التمكن من حج معه ولو منسكماً وكونه عالماً بالوجوب والعورة .

واجب عنه بوجه آخر وهو أنه لو سلم أحد القدرة الشرعية في الحج فاسماً هي مأخوذة في حج لاسلام لأبي سائر فسام الحج من المتوعى واليبي وأندري فلامع من حريان الأمر الترتبي في غير حجة لاسلام والحكم بصحته في صورة المصيان وعدم الاتيان بحجة الاسلام .

ويمكن لمناقشة في هذا الحوار أن مدعاه -قدم- عدم كون أحد الوجيب متيناً بالندرة لشرعية من دون فرق بين لواجب الأهم والواجب المهم فمجرد كون حجة لاسلام مشروطة بالندرة لشرعية يكفى على مساه -قدم- في الحروح عن الأمر الترتبي وأن كان غير حجة الاسلام كالتدوعى واليبي غير مشروط بذلك .

ويمكن الحوار عنه بوجه آخر وهو أنه على فرض اشتراط حجة الاسلام بالندرة الشرعية يمكن أن يقال بكون المشروط بها هي حجة لاسلام التي أريد الاتيان بها في عدم الاستتاعة وأما إذا استغرب وأريد الأبيد بها في الدم ثلثي فم يقم دليل على الاشتراط بالندرة الشرعية كما أنه غير مشروط ببعض الاستطاعات الأربعة كالاستطاعة لمالية لوجوبه مع التسكع ايضاً وكيف كان فهذه الخصوصية الثالثة يهأ غير ثالثة

الرابعة: أن اللام في قوله تعالى: 'ولله على الناس حج البيت لما كانت طاهرة في الملك كانت الآية دالة على كون الحج الذي هو فعل المكلف وعمله يكون مملوكاً لله تعالى و - ح - لايجوز التصرف فيه سحوا لا يكون مأدوماً فيه من قبل الله تعالى فإذا حج بناية عن الغير وعن به - تطوعاً يكون تصرفاً فيه بغير إرادته تعالى فيقع بطلاً و«دعوى» أنه إذا كان معاد لاية ماد كرفلا دلالة لها - ح - على الوجوب

«مدفوعة» بانه لا مبيع من ذلك لان وجوب الحج يستفاد من الروايات الدالة على انه احدى الدعائم الخمسة للاسلام او لاحد الوازدة في التسوية وان تركه ترك شريعة من شرايع الاسلام بل لاحاجة الى ذلك بعد كون وجوب الحج من ضرورات الفقه بل الاسلام .

كما ان «دعوى» انه يلزم سوء عنى تفسير الآية بما ذكر ان يكون الايمان به بقصد داء للمملوك كما في وء الدين «مدفوعة» ايضاً بان لزوم قصد اداء الدين بما هو من جهة اداء المملوك يمكن ان يكون تلى وجه آخر مثل لئمة والصلح والودعة واللازم قصد الاداء وهذا لا يجرى في الحج لان حجة الاسلام لا يكون المملوكاً ولا يجرى فيها وجه متعدد فنصدقه بمحرده يكفي في كون ادائه اداء المملوك ولا يلزم قصد داء المملوك كما لا يصى .

والجواب انه قد ذكر في كتاب الاجارة بعد تنقيحها الى اجارة الاعيان والاجارة على الاعمال ان الاحير في الاجارة على الاعمال ذرة يكون احيراً خاصاً وحرى يكون جبراً عاماً والمراد من الاول ما ذا كانت منفعة الخاصة او جميع منافعه ملكاً للمستأجر كما اذا استأجر شخصاً سحوي يكون منفعته كذلك في مده معينة بمكأله وللمراد من الثاني ما ذا كان المملوك عملاً في مدة الاحير كما اذا استأجره لحياطة ثوبه سهلاً وفي هذا القسم لا مانع من العمل للمرووقوعه احراً له وان كان العمل الاول مقيداً بوقت معين لا يسع تغييره كما اذا استأجره لحياطة ثوبه في يوم خاص فصار حيراً لعمل للاحر سواء كان هي الحياطة او غيرها من الاعمال الاخرى في نفس ذلك اليوم بانه لا محل للمناقشة في صحة لاحارة اشية بخلاف لاحير الخاص حيث ان الاجارة اشية تحتاج الى اذن المستأجر الاول او اجارته ومثله الحج من هذا النمط اي من قبل الاحير العام لظهور الآية في كون المملوك هو لعمل وهذا هو المحقق في الاحير العام فكونه مملوكاً لله تعالى بعقصة الآية الشريعة لا يقتضى بطلان الحج غير حجة الاسلام سواء كان تطوعاً او بياة عن الغير .

وقد اتضح من جميع ما ذكرنا ان المحصيات الاربعة الموحودة في مسألة الحج لا يقتضي شيء منها البطلان لو قلنا بالصحة في مسألة الصلوة و لازالة وعليه وبشكل ما في المتن من نفي البعد عن البطلان مع الحكم بالصحة في تلك المسئلة فان الخصوصية المحتمنة قوياً لان تكون منشأ للبطلان نظره قدس سره الشريف - هي ثروايدن الواردتان في المقام المتقدم بناء على دالتهما على البطلان كما استدلل المشهور بهما فانه - حيث - وان كل معادهما على خلاف القاعدة المقتضية للصحة الا انه لا محيص عن الالتزام بهما مع اعتارهما سندا وطهورهما في البطلان على ما هو المفروض .

ولكن عرفت ان دالتهما على الصحة اولى من دالتهما على البطلان بل لامجال لهذا الاحتمال كما عرفت وعلى هذا التدبير يبقى الكلام في وجه التمكن بين المستثنين بالقول بالصحة هناك وبالبطلان في المقام فهل الوجه فيه الاجماع الذي ادعاه صاحب الجواهر - قدم - او الشهرة الفتوائية المحققة على البطلان؟.

لامجال للاول لانه - مضافاً الى ان الاجماع المقول بحبر الواحد لا يكون واجداً للشرائط المحجية والاعتبار - يكون معقده خصوص الحج النبوي مع ان المدعى اعم منه ومن الحج التطوعي .

كما انه لامجال للثاني ابداً لان الشهرة الفتوائية وان كانت مرجحة في باب التعارض بل هو اول المرجحات كما حققناه في محله وكذا تكون حاضرة للضعف، واعراض المشهور بوجوب الوهن في الرواية ولو كانت في اعنى درجة الصحة الا انها بنفسها لا تكون حجة وعليه فلا يكون وجه للتفكيك المزبور بل الظاهر الحكم بالصحة في المستثنين كما هو مقتضى القاعدة ويدل عليه الرواية ايضاً في المقام فتدبر جداً.

ثم انه لو قلنا بالصحة في هذه الصورة اي صورة التمكن من الحج والعلم بوجوبه عليه فوراً فاللزام الحكم بالصحة في بقية الصور الحالية عن فرص التمكن

أو لعدم ، وكلية بطريق أولى .

واما لو قلنا بالاطلاق في هذه الصورة كما في المشقة فندفع فيه التفصيل بين صورة التمكن بكلا فرضيه وصورة عدم التمكن والوجه في التعميم للجهل بعد ظهور كون المراد هو الجاهل المفترق عبر لمدور واضح بعد حروب حكم العالم عليه في جميع الموارد الامنع الموارد المادرة .

و لوجه في الحكم بالصحة في صورة عدم التمكن انه مع عدم التمكن من حجة الاسلام ولو متـ كما لا يكون لتكليف بالحج فعياً فلا مانع من الحج لساى والتطوعى كما في مثله لصلوة والارادة فانه مع عدم التمكن من الازالة لفتد بناء -مثلا- لانتقى شكل في صحة الصلاة بعدم فعلية التكليف دلاهم لكن لو كان لوجه في الطلاق في المتام عدم صلاحية الرمد لغير حجة لاسلام كعدم صلاحية شهر رمضان لوقوع صوم عبده لامحبط عن الحكم بالطلاق و لو مع عدم التمكن من حجة الاسلام كما هو ظاهر .

نقى الكلام في حكم الاحرة -صحة ومساد- في الحج السابى الاستيجارى فنقول لاحياء في صحة الاحرة في صورة عدم التمكن من حجة لاسلام و دومتسكماً ضرورة انه ليس في هذا الفرض شىء ينافى الصحة ويمنع عنها لعدم ثوب لتكليف لعللى بسبب المحر وعدم القدره فلايجرى فيه ما يقتضى الطلاق من ارجوه لآنية انشاء الله تعالى .

كما انه د قلنا بالاطلاق في صورة التمكن من حجة الاسلام و د غيرها يقع باطلا سواء كان يباباً وتطوعياً لامحال لالاشكال في طلاق الاجاره الواقعة عليه لعدم وقوع العمل المستأجر عليه صحيحاً ويكون اكل المال في مثاله اكلاً بالباطل مهيأ عنه في الآية وعبرها بالنهى الوضعى فالطلاق بناء على هذا القول واضح والمراد

من المتن هذا الفرض .

واما اذا قلنا بالصحة - كما احترياف - فقد ذكر السيد - قدس - في العروة به على هذا التقدير إصاً تكون لأجرة فاسده قال . والظاهر بعلايق وذلك لعدم قدره شرعاً على العمل المستأجر عليه لأن المعروض وحويه عن نفسه فوراً ، وكونه صحيحاً على تقدير المخالفة لا يجمع في صحة الأجرة خصوصاً على لقول من الأمر بالشئ بهى عن صده لأن الله اذا حرم شيئاً حرم ثمنه وان كانت الحرمة تبعه .

واللارم توصيح كلامه اولاً بان المراد من السعية ليس ما يقابل الاصلية بل المراد العيرية لمقابلة للسعية لأن مسى لاقضاء المذكور هي العدمية ووجوب المقدمة على فرض تسليمه غير

وثاباً بان لجمع بين الاستدلال باقتضاء الأمر بالشئ للهى عن صده وبين كون المعروض صحة لجمع السابى مع ان الاقتضاء المبرور من ادلة السطال انما هو لأجل كون للهى عن لصده عرياناً وهو لانهاى المحبوبة الدابة التي هي لملائه في صحة العبادة .

وكيف كان فكلامه يشتمل على دليل لسطال الاجرة :

احدهما : عدم التدره الشرعة على العمل المتأخر عيه لأن الواجب عيه انما هو لحرج عن نفسه فوراً فالمقام انما هو كاستيجار العائن لكس المسجد فكما ان الاجارة هناك بطله لعدم كون العمل مشروعاً على الحائن بمحاط اسراره للمكث في المسجد فكذلك هنا .

والجواب عنه ان فرض لصحة في المقام مع كون العمل عدده انما يكون مقتضاه محبوبة العمل عند الشارع ورجحانه بداته خصوصاً على تقدير الالتزام بالأمر الترتي في مسئلة الصديق الذي يكون لارمه تعلق الأمر الفعلى بهمهم غاية الأمر في طول الأمر بالاهم ومتربأ على العصيان او الساء عليه وعليه لامحال لدعوى كون

لأما مورد غير معدود شرعاً وهذا بخلاف الكس في المثال فانه لا يكون الامعوضاً
مهيئاً عنه من قبل الشارع فهذا لدل على تمام .

ثانيهما : الرواية المعروفة التي استدلل بها لشيخ الاعظم الا بصاري سقده .
في كثير من مورد المكاسب المحرمة وهي ان الله اذا حرم شيئاً حرم ثمنه بصيغته
ان الامر بالشيء يقتضي النهي عنه ضده .

والجواب عنه ان الحرمة الغيرية المحتممة مع المحبوبة الدنية و لرجحان
النهي لا تكون مشمولة للرواية وان لم تعامم منها ان ما يكون معوضاً للشارع سواء
كان عيباً او عملاً وممنوعة لا يكون لمعاملة عليه ممصاة عند الشارع والمقدم لا يكون
كذلك فان العادة على ما هو المعروض محسنة للشارع محكومة بالصحة لديه ولا تشمل
الرواية ظاهراً .

ثم انه استدلل بعض الاعلام في شرح المروة لظلال الاجارة بدليل حاصله ان
ادلة تعود للمعاملات حيث انها احكام مصانبة تدعى لما نشأه المشأ : ب مطلقاً ومطلق
وان مشروطاً ومشروط ولا بدحاله الا في بعض الموارد كبيع ، لصرف ، والتم والمشي
فيهما اشأ على الاطلاق والشارع قد قيده بلزوم القبض وكذلك في الهبة فان التملك
فيها يحصل بعد القبض وفي غير هذه الموارد البادرة ادلة تعود تابعة للمشأ من
حيث الاطلاق والتقييد .

وعلى ما ذكر ، الاجارة في المقام اما تتعلق بالبيع مطلقاً او تتعلق به على فرض
العصيان للبح الواجب نفسه ، ما الاول في مقابل للمضاء لان المعروض عدم سقوط
الامر بالبيع عن نفسه وهو لا يجتمع مع الامر باتيان الحج المستأجر عليه وكيف تنفذ
الاجارة في عرض ذلك الواجب فانه يستلزم الامر بالصددين في عرض واحد وما
لثاني فهو موجب للبطلان من جهة المطلق ولا يمكن الحكم بصحة الاجارة ولو كان الحج
النيابي في المقام صحيحاً على ما هو المعروض .

ويرد على هذا الدليل به ينشئ على القول بالاحلال لحطابات الواقعة في الأحكام التكليفية أو الوصية إلى حطابات شخصية حسب تعدد المحاطين وتعدد العقود والمكلف بها به على هذا المسمى يكون الجمع بين الحطابات الشخصية لمقتضى الأمر بالحج عن نفسه والحطابات الشخصية المصنوع للأمر باسم الحج للمبوب عنه مسلماً للأمر بالصدين في عرض واحد .

وأما على القول بعدم الاحلال وعدم كون الحطابات العامة مشروطة بالشرائط المعتمدة في الحطابات الشخصية لندرة وتعلم وغيرهما لإضافة إلى اتحاد المكلفين كما احترباه نساء لسيده الأستاذ الأعظم المتن - قدس سره الشريف - فلامحال الاشكال في صحة الإحارة في المقام لأن الأمر بالوفاء بالعقود ومحصول عقد الإحارة إنما يكون سحر العموم ولا يلاحظ فيه حالات الأشخاص من جهة أنه يكون مستقراً عليه الحج أم لا بل الملحوظ مجرد عنوان لإحارة وعندها غاية الأمر مع الشرائط المعتمدة في صحتها التي منها عدم بطلان العمل المتأخر عليه إذا كان عادة كما أن الأمر بتأخير الحج لمن استقر عليه لا يكون ملحوظاً فيه حالة المكلف من جهة السابقة وغيرها وعليه فلامانع من الجمع بين الحطابين ولا يكون من الأمر بالصدين ونحقيق هذا الكلام في بحث الترتيب من علم الأصول .

وقد اتقدح من جميع ما ذكرناه لم يهتص دليل على بطلان الإحارة على فرض صحة الحج لبابى واللام الالتزام بالصحة .

ثم إن السيد - قدس سره - في العروة بعد حكمه ببطلان الإحارة ولو كان الحج الملبى صحيحاً بالإضافة إلى من استقر عليه الحج مع التمكّن والقدرة قال : « إن قلب ما الفرق بين المقام وبين لمخالفة للشرط في ضمن العقد مع قولكم بالصحة هناك كما إذا باعه عبداً وشرط عليه أن يعتقه فباعه حيث تقولون بصحة البيع ويكون للمبايع حيز تحلف الشرط قلت الفرق أن في ذلك المقام المعاملة على تقدير صحتها

مفوتة لوجوب العمل بالشرط فلا يكون العتق واحداً بعد البيع لعدم كونه مملوكاً له بخلاف المقام حيث انما لو قلنا بصحة الاجارة لا يسطر وحبوب الحج عن نفسه فوراً فيلزم اجتماع امرين متعارضين فعلاً فلا يمكن ان تكون الاجارة صحيحة وان قلنا ان الهبة تسمى لا يوجب الطلاق والطلاق من جهة عدم القدرة على العمل للأجل للهبة عن الاجارة» .

وبرد : على حل بوجه الاشكال وايراد السؤال ان المقابلة باطله من رأس لانه في المقام يكون هنا عاوين ثلاثة :

احدها : حجة الاسلام الوحيدة فوراً وهوراً ونوتها لمن سطر عليه الحج .

ثانيتها : الحج الثباني عن الغير .

ثالثها الاجارة ولا سيجر على الحج لاسي . وفي مخالفة الشرط في المثال المذكور لا يكون الا عنوانان :

احدهما : الاعتق الذي شرط على المشروط عليه ايخاذه في ضمن البيع منه .
ثانيهما : بيع الواقع من المشتري مكان الاعتق وهو مخالفة للشرط .
لدى يجب بقاءه ومن المعصوم ن البيع الثاني في هذه المسئلة اما هو من الحج الثباني في المقام فانه في كليهما وقع العمل مخالفة للتكليف المتوجه اليه اما لاجل كون اعم و هو لوجوب الوفاء بالشرط والمفروض الصحة في المستثنين فلامجال لسؤال الفرق كما انه لامحال لعدم صحة البيع في مسئلة مخالفة الشرط بالاستنجار على الحج الثباني في المقام نعم لو وقع اسبحار على البيع الثاني هناك وحكم بصحة الاجارة يبقى سؤال الفرق بين المستثنين فاصل ايراد السؤال في كلام السيد -وده- في غير محله .
واما الجواب : وعلى تقدير الاعتراض عن طلاق السؤال فيسرى على ملاحظة ان دليل وجوب الوفاء بالشرط وهو قوله فلا يكون العتق واحداً بعد البيع : المؤمرون عند شروطهم يجري فيه احتمالات ثلاثة :

أحدها : ان يكون المراد منه مجرد افادة الحكم التكليفي من دون ان يترتب على مخالفته شيء بل المشروط عليه محكوم بمجرد التكليف و العمل بالشرط ولا يترتب على مخالفته سوى استحقاق العقوبة الثالث في مخالفة سائر التكاليف ثانیها : ان يكون معاده قصر ملكية المشروط عليه وحصر دائرتها وتحديد مدته بخصوص الشرط والملكية لحاصلة للمشتري في مثل العقد المذكور ملكية محدودة ومقصورة بالاعاق فاداً وقع الاعتاق نفع في ملكه ويصدر عن المالك و اذا وقع البيع فهو يقع من غير المالك .

ثالثها : ان لا يكون المراد مجرد حكم تكليفي محض ولا يكون معاده محدد دائرة الملكية وقصر السلطة على خصوص المشروط عليه بل امرين الامرين ومرجعه الى ثبوت الخيار للشرط عند التحلف ووجوب الوفاء بالشرط على المشروط عليه والوجه فيه ان البيع يجعل الى امرين احدهما اثناء الملكية وثانيهما الالتزام بهذا التمسك وترتيب الاثر عليه والشرط الواقع في صفة مرتبط بهد الامر الثاني دون الامر الاول حتى يوجب محدودية دائرة الملكية ومرجعه الى كون التزامه معلقاً على العمل بالشرط فاداً تحقق العمل بالالتزام بحاله ومع التحلف لا يكون هناك التزام ومرجعه الى ثبوت خيار تحلف الشرط وعدم وجود الالتزام معه و يؤيد هذا الوجه - مصدقاً الى ان موقعية الشرط عند انعقائه في المعاملات المشروطة تكون بهذا المقدار لدى هو يروح بين الوجهين - معنى الشرط فانه عبارة كما في بعض الكتب المعتمدة في اللغة عن الالتزام المرتبط بالتزام آخر وعليه لا يكون خيار التحلف معتقراً الى دليل خاص مثل خيارى المجلس و الحيوان وغيرهما من الخيارات التي لولا الدليل الخاص على ثبوتها لم يكن وجه للالتزام بها والوجه في عدم الافتراض في المقام نفس كون الالتزام وعدم ثبوت الخيار معلقاً على الوفاء بالشرط والعمل به فاداً وقع التحلف لا يكون في المين التزام اصلاً .

والظاهر ان الوجه الثالث هو الاظهر في معاد دليل الشرط وقوله **يَتَرْتَّبُ** المؤمن عند شروطهم لما عرفت من موقعه الشرط عند العتلاء وعدم كون معاده رائداً على ما هو الثالث عند لعملاء وعليه فلامحتمل للوجه الثاني واحكي عن المحقق المائسي -قدس سره الشريف- ويرد عليه ايضاً ان لازمه التبعكك في الشرائط بين مثل الحيابة وكتانة وبين مثل البيع كما لا يخفى كما انه لامحتمل للوجه الاول .

ومما ذكرنا يظهر الجواب عن الاشكال الذي اورده في «المسألة» على السيد في جوابه عن الاشكال الذي اورده على نفسه وحاصله ان الجمع بين صحة بيع في مثال العبد المستقدم وحيار تحلف الشرط غير ممكن نظراً الى ان لقيده بعد كور اذا احد قدأ في المملوك فقد ملك الشرط على المشروط عليه بقاء العبد على ملكه الى ان يحقق العس منه ومقتضى ذلك عدم سعة دائرة السلطة للبيع لانه نصرف في حق غيره واذا احد قدأ في الملك بمعنى يملك عليه العتق اذا كان لعبد ماقباً في ملكه فهذا الملك لا يقتضي بقاء العبد في ملكه ومعه يجوز للمشروط عليه البيع ولا يكون من قبيل تحلف الشرط .

وجه ظهور الجواب ما عرفت من كون القدر راجعاً الى الالتزام لا الى اصل الاشياء كالشرط في سائر الموارد من دون فرق اصلاً وعليه فتحقق الجمع بين الصحة وبين الخيار كما افاده السيد - قدس سره - نعم يرد عليه ما عرفت من انه لامحتمل لتوجه الاشكال الذي اورده على نفسه كما مر هذا تمام الكلام فيما يتعلق بمباحث شرائط وجوب حجه الاسلام .

القول في الحج بالنذر والعهد واليمين

مسئلة - ١ يشترط في انعقادها الملوغ والعقل والقصد والاحتياط ،
فلا انعقد من الصبي وان بلغ عشرين وان صحت العبادات منه ، ولا من
المجنون والغافل والماهي والسكران والمكره ، والاقوى صحتها من الكافر
المقر بالله تعالى بل ومن يحتمل وجوده تعالى و يقصد القرية رجاء فيما
يعتبر قصدها . (١)

(١) يسعى قبل التعرض لشرح المسئلة من التسيه على امر قدسها عليه مراراً
وهو ان الوحوب المتعلق بعنوان الحج يكون ثانياً في لكتاب والسنة بالاضافة الى
حجة الاسلام فقط فهي الواحة باصل الشرع واما الحج بالنذر واحويه وكذا الحج
الاستيجاري فالوحدوب فيها لان يكون متعلقاً بعنوان لحج بل بعنوان لوفاء بالنذر
او لوفاء بعقد لاحارة - مثلاً ونحقق هذا العنوان في الخارج و ان كان في المقدم
بايجاد الحج في الخارج الا انه لا يوجب سرية الحكم من عنوان الوفاء الى عنوان
الحج وهذا كما في نذر صلوة الليل - مثلاً - فان النذر يوجب ان يكون الوفاء به
واحداً ولا يوجب سرية الوحدوب الى صلوة الليل بحيث تنصر صلوة الليل واحدة
بعد كونها مستحبة وكان للارم فيها قصد الوحدوب بناء على اعتبار سية الوجه فنوصف
الحج بالنذر - مثلاً - بالوحدوب اما يكون على سبيل التسامحة والسماحة
وبعد ذلك يقع الكلام في الامور المعتبرة في انعقاد النذر واحويه وقول :
الاول : الملوع وعمم اعناره في المس للنصي النالغ عشرين نظراً الى وجود
بعض التصوص والفناوى في وصية النالغ عشرين ونعودها والحرص من التعميم انه
على تقدير القول بصحة وصية لادليل على سرية الحكم الى باب النذر وبحوه كما
ان الحكم بان السادات الصادرة من الصبي شرعة مستحبة ترتب عليها استحقاق
المثوبة لاثمريته لا يقتضى الحكم بانمقاد نذره كما هو ظاهر .

وقد سئل السيد - قدس - في المروءة لاعتبار الملوع برفع قلم الوحوب عنه وبشر بذلك الى حديث : «رفع القلم عن الصبي حتى يحتلم» وعن المحبون حتى يعيق وعن النائم حتى يستيقظ».

ويرد على هذا الدليل ان مصص الحديث رفع قلم الالراء والتكليف الوجوبى والحرصى ومرجعه الى عدم توجه مثل اقموا الصلوة اليه واما المقام والكلام فيه اما هو في النسبة انى هي حكم وصصى وقد ثبت في محله عدم اختصاص الاحكام الوصية بالاعين وشمولها لغيرهم فان اتلاف الصبي لمال الغير سبب لصمته والارام - ح - ان يكون العقد او الاتباع الصادر من الصبي مؤثراً في حصول مقتضاه سواء كان المصصى - ح - عن لحكم الوصى كالمملكة المترتبة على لسع والحكم التكليفى كالنذر الذى يكون سبباً لوحوب الوفاء به فان النذر من الايناعات لانه من الامور الاشائية غير المتغيره الى القول كالتلاق وهكذا العهد واما اليمين فالظاهر انه من قبل لوعده الذى يكون مرجعه الى الاتحاد فى المستقبل لا الاحارعه ولا يكون تحمله الاطلائاً لا كذباً .

وبالحمله فمضى سببة لايناع النذرى لوحوب الوفاء به صحة وقوعه من لصى كالحاجة لاحاربه الحاصلة له انى يكون سبباً لوحوب المسل ولو بعد الملوع فمثل الحديث لم يرد لايصلح للاستدلال به فى المقام .

بعم قد ورد فى بعض الروايات ان عهد لصى خطاء ولو ثبت كونه بعمون الصابطة الكلفة عبرة لمحتصة بالقتل الذى هو مورده يكون معاده ان الاعمال الاختيارية الارادية الصادرة عن الصى كالاعمال الخطئية الصادرة عن غيره فاللارام - ح - لحكم المظلال فى مثل المقام لان النذر الواقع عن غير القاصد وغير الملمت لا يكاد يترتب عليه اثر لمعاسأتى من شرطية التصداشاء الله تعالى والظاهر ان المعدة فى المسئلة الاجماع على بطلان اشاءات الصى عقداً او ابتاعاً فالانكاء - ح - عليه لاعلى ما افاده السيد - قدس - .

الثاني : العتق والكلام فيه هو الكلام في اعتبار البلوغ من دون فرق .
الثالث : المقصد بمعنى التوجه والانتفاع الى مفاد الصيغة في مقابل العاقل والسامع
والسكران والناثم حيث لا يصدر منهم مع الانتفاع والتوجه والدليل على اعتراجه
الامر ظهور مثل دليل وجوب الوفاء بالعمود وبالنذر وامثالهما في الانشاءات الصادرة
كذلك ضرورة عدم كون العقد او الايقاع الصادر من العاقل او لئام - مثلاً - مصداقاً
لمعوان العقد والانتفاع عند العرف والعقلاء كما هو ظاهر ،

الرابع : لاعتبار في مقابل الاكراه وبدل عليه حديث الرفع بعد الاستشهاد به
في بعض الروايات لطلان الطلاق اذ وقع عن اكراه وغيره من الأدلة الأخرى .

الخامس : الاسلام فالمشهور في باب النذر اعتراجه بل قال صاحب الحواهر
حقده - لاختلاف في عدم صحته - اي النذر من الكافر - بين اساطين الاصحاب و سئل
في محكي الرياض الاحماع لكن المحكي عن صاحبه المدارك والكفاية التأمل فيه .
والمشهور في باب اليمين عدم الاعتراض بحكي عن الشيخ في الخلاف وابن اديس
عدم الفرق بين وبين نذر ، والمدكور في وجه الفرق بين اليمين والمدر - كما هو
المشهور - ان قصد القرية لا يفسر في اليمين ويعتبر في النذر ولا تتحقق القرية من الكافر .

قال المحقق في الشرايع : بشرط مع الصيغة قصد القرية فلو قصد منع نفسه
بالنذر لله لم يعتقد . . . ثم قال بعد ذلك واما متعلق النذر فصابطه ان يكون طاعة
له مقدوراً . . . وقد ادعى في الحواهر الاحماع تقديمه على الحكم المذكور .

وقد وقع الاختلاف في المراد من عبارة الشرايع هي محكي المالک : «ان
الظاهر ان المراد حمل شيء لله تعالى في مقابل حمل شيء لغيره او جعل شيء من
دون ذكره له تعالى او لغيره» .

ويعمده ان ظاهر عبارته الشرايع اعتبار قصد القرية زائداً على الصيغة المعنوية
في النذر مع ان حمل شيء لله تعالى انما هو مفاد نفس الصيغة فان الالتزام بالنذر انما

هو في مقابل الذي تعالى وبالأصافه الى لا بالأصافه الى غيره ولو كان هو -هـ- فظاهر العبارة اعتبارية القرية رائدة على ذلك .

وعن الجوهري أن المراد من رحاح المدور وكوبه عدة في مقابل بدر المصح .
وبعدده مصافاً الى كوبه خلاف ظاهر التفرع لمدكور في المدة - التمرص
في الذل لصيغة المتعلق ولزوم أن يكون ضاعف لله مقدوراً ولو حلت العبارة على
كونه من إيقاع المدور أعادياً لاندن يؤتى به بتعدد الأمثال كسائر العبادات
الواجبة والمستحبة فسعدته في الجوهري من دعوى الضرورة على عدم الأمر به بل
ظاهر مؤنة اسحق بن عمار كراهة انقاعه قل قلت لابي عبد الله - عليه السلام - ابي جعلت
على نفسي شكر الله تعالى ركعتين أصليهما في السمر والحضر أفصليهما في السمر
بالهار فقال نعم ثم قال ابي لا كره الإيجاب ان يوجب الرجل على نفسه . قلت ابي
لم أحلها لله عني أما جعلت ذلك على نفسي أصليهما شكر الله ولم أوجبهما على نفسي
أفأدعهما إذا شئت قل : نعم (١) هذا ما يتعلق بعبارة الشرايع

وأما لشهيد - رحمه الله - فندول في محث الدر من الدروس : «وهو يشترط فيه
القرية للصيغة أو يكفى التقرب في الصيغة لأقرب الثاني» .

والظاهر أن مراده من لأول هو إيقاع الدر قرية الى الله بحيث كان الداعي الى
يقضه ولا التزام بشروط الملكية له تعالى عليه هو لداعي الإلهي كما في سائر العبادات
التي لا بد من إقرارها بقصد القرية والداعي الإلهي ، ومراده من الثاني كون الالتزام
في الصيغة مصفاً الى الله تعالى لأعيره من لمخلوقين ولو كان من الأنبياء والمرسلين
أو الملائكة المقربين وعليه فيستفاد من العبارة أن هذه الخصوصية يعبر عنها بقصد
القرية وعموان التقرب وقد استقرت معه هذه الاحتمال .

وقال في محث اليمين من الدروس : «نصح - يعني اليمين - من الكافروا لم

يصح بذكره لأن نية مرادة هناك دون هذا ولو قلنا باعتقاد نذر المباح اشكل الفرق .
وقد سطر في «المسك» من هذه العبارة أن مراده بقربة الدليل هو اعتبار الفرق في
المتعلق لأني نفس الدر ، مع أنه يحمل قولاً أن يكون المراد اعتبارها في نفس
الدر نظراً إلى أن القرية الداعية إلى الإيقاع الدر والالتزام كذلك بما تحقق
فيما إذا كان المتعلق راجحاً غير مباح من الالتزام بالالتزام بامر مباح لا يكاد يجمع مع
لداع الإلهي كما لا ينهي فلا محل لحسن العبارة على القرية في المتعلق نعم طاهرها
يدعي ما ذكره في محث الدر فإن معاده يرجع إلى كون المعتر هو القرب في الصيغة
وطاهر هذه العبارة هو كون نفس الإيقاع والالتزام بداع الإلهي .

وذكر الشهيد الثاني في الروضة : «إنه يستلزم الصيغة في القرية المعترية في
الدر اجماعاً لا يشترط كونها عادة للعقل كغيره من العبادات بل يكفي تضمن الصيغة لها
وهو ما موجود بقوله : لله على » وإن لم يتسببها بعد ذلك بقوله قرية إلى الله وبحو .
وهو ظاهر بل صريح في كون المراد من نية القرية المعترية في الدر اجماعاً - على
حسب نقله - هو اشتغال الصيغة على الإضافة إلى الله تعالى في مقابل لأصافة إلى
غيره من المحلوقين

وذكر صاحب المدارك : «إنه يشترط في صحة لدر قصد الدار إلى معنى قوله :
لله وهو المعبر عنه بنية القرية وإنما لم يذكره المصنف صريحاً لأن ظاهر من حال
المتعلق بقول لله أن يكون قاصداً معنى إلى معناه حتى لو ادعى عدم القصد لم يثقل
قوله فيه . . . »

وقد سطر منه صاحب الجواهر - قدم أن مراده هو المعنى المبرور الذي
هو عبارة عن شتم الصيغة على الالتزام لله لا غيره من المحلوقين مع أن طاهر العبارة
أن المراد من نية القرية المعترية هو الذي عرفناه بالقصد والتوجه والالتفات ومرجعه
إلى إرادة مفاد المصنعة وقصد معناه في مقابل مثل العاقل والنائم وكيف كان

فقد ظهر من مجموع ما ذكره من العبارات ان الاحتمالات المتصورة في بية القرية المعسرة في لندر على المشهور بل نفى الاشكال ووجد ان الخلاف فيه صاحب الجواهر بل ادعى الاجماع عليه صاحب الروضة والرباص اربعة :

أحدها : ان المراد بها كون ايقاع المدر بعنوان انه عمل صادر من المادرو عن من اقبل لمكتعين امراً عادياً لاندوان يكون الداعي اليه والمحرك نحوه امراً الهياً كماثر العادات .

ثانيها : ان المراد منها اشتغال الصبغة على اضافة اللام الظاهرة في الملكية او المثلث له الى الله تبارك وتعالى دون غيره .

ثالثها : ان يكون المراد اشتغال المتعلق على خصوصية وهي كونه راجحاً شرعاً

رابعها : ان يكون المراد صدور الصبغة عن قصد والتفات وتوجه الى معادها و به الزام لله تبارك وتعالى .

ولا بد من ترجيح بعض الاحتمالات على البعض الاخر من ملاحظة ما استدله على اعتبارية القرية في المدر فنقول هي امور .

الاول : ان صبغة المدر مشتملة على خصوصية تقتضي اعتبارية القرية فيه وهي قول لنادر : «لله على كذا من دون فرق بين ان تكون اللام فيه للملك والظرف مستقراً او تكون للفاة والظرف لموا متعلقاً بمحدوف وهو التزمته فانه على كلا التقديرين يكون المحل المدور او الالتزام مصاباً الى الله تبارك وتعالى والقرية المتغيرة في العادة لانكون رائدة على ذلك وعليه يكون المدر من التعدييات ولازمه عدم صحته من الكافر لعدم امكان تحقق قصد القرية منه والى هذا الدليل اشار لشهيد الثاني - قدس - في الروضة في عذرة المتقدمة حيث ذكر انه يكفي تضمن الصبغة له وهو ما موجود بقوله «لله على» وان لم ينسها بعد ذلك بقوله «قرية الى الله» فان مرجحه الى ملازمة الصبغة لثبوت القرية بالاعتبار المذكور .

وفيه أولا انتص بالعهد واليمين فان صيغة العهد التي هي عبارة عن عاهدت لله وكذا صيغة اليمين التي يعتر فيها ان يكون المعصم به هو الله تبارك وتعالى مشتملة على هذه الخصوصيه فالتعكك بين الدر واليمين خصوصاً بمحو يكون المشهور في الاول اعتباريه القربة وفي الثاني الشهرة على الخلاف في غير المحل .

وتاباً ما افاده صاحب الحواهر في تنبيح مثاله في هذا المقام مما ملخصه انه ان ارادو اعتباريه القربة في الدر على نحو اعتبارها في المادة فلا ريب في عدم الاكتفاء عنها بقوله لله على الذي هو جزء صفة الالتزام لعدم دلالة عبء باحدى الدلالات بل لابد من بية القربة مارة للصيغة .

ومرجع ما افاده الى ان ما يرتبط بالدر هو الالتزام لدى عمله وما هو الصادر منه والبحث انما هو في عاديته وانه هل الالتزام ب يكون الالتزام ناشياً عن داع الهى ويتحقق الدر ولو كان الداعي شيئاً من لدواعي المصاصة وهذا لا يرتبط بكون الملتزم له هو الله تعالى كما لا يرتبط بكون الملتزم امرأ قريباً والالتزام شيء والملتزم له امر آخر ويدل عليه انه ربما يكون الالتزام بداع الهى مع كون الملتزم له هو المحقوق كما اذا التزم لربيد بداء دينه وكان الداعي لى التزامه الاحسان المرعوب اليه في الشرع و ن الشرع قد حدث عليه وعلى ما ذكرنا فالذهاب الى عبادة الدر من هذا الطريق لا يكاد يوصل الى المطلوب .

الثاني : صدر موثقة اسحق بن عمار المتقدمة وهو قوله : اى جعلت على نفسى شكر الله تعالى ركعتين اصليهما في السجود المحصر أفصليهما في السجود بالنهار فقال نعم .

وبرد على الاستدلال به اولاً انه لادلالة له الاعلى لاتيان بصيغة الدر وانه جعل على نفسه لله شكرأ ركعتين واما كون الفعل والالتزام ناشئاً عن داع الهى فلا يستلزمه ولذا ذكر صاحب لجواهر ان معادله اعتبار كون الدر لله لا المبره بمضى

انه يجب في صيغة التي هي سبب الالتزام ان يقول الله على بمعنى عدم نفي الدبر لوجوب
الالتزام لعبر الله من سبب مرس او ملك مغرب وهذا غير معنى به القرية سم قال : لا وطى
والله اعلم ان الاشتباه من ههنا وذلك لانهم ظنوا ان هذه المصوص لتي دل على
المعنى المزبور دالة على اعتبارية القرية .

وثاناً به على فرض الدلالة يكون معاده ان الدبر المسمى يجب لوفاء به
واما انه يعتبر في امتداد التدبرية التربة مظلم فلا دلالة له عليه اصلاً كما لا يخفى .

وثالثاً معارضة المصدر مع الدليل الدل على كراهة الايجاب في الدبر ولا تجتمع
الكرهية مع العبادية في المقام - وان اجتمعت في مثل الصلوة في الحمام - وذلك لان
المأمورية هناك هي طبيعة الصلوة والمهي عنه اما هو ابتداء في الحمام مع ثبوت
المندوحة وهو ابتداء في المسجد او في الدار و مرجع الكراهة الى قلبية الثواب
بالاصابة لى ابتداء في غير الحمام واما في المقام فلا يكون في السبب الاعوان الايجاب
اي الدبر ولا يعمل اجتماع العبادية والكراهة فيه وانظر ان ظهور الدليل اقوى من
ظهور المصدر على تقديره .

الثالث : صحيحة منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا قال الرجل :
على المشى الى بيت الله وهو محرم بحجة ، او قال على هدى كذا وكذا فليس بشيء
حتى يقول الله على المشى الى بيته او يقول الله على كذا وكذا ان لم اقبل كذا وكذا (١)
ويرد على الاستدلال بها ان غاية معادها لزوم اشتغال صيغة الدبر على كلمة
«الله» وعدم الاختصار على كلمة «على» وهذا لا دلالة له على اعتبار قصد القرية الذي
عرفت ان لازمه كون الداعي على اصل للالتزام داعياً الهياً ومقتضاه اضافة مثل كلمة
«قرية الى الله» الى الصيغة لو ارد اللفظ بها وعدم الاكتفاء بنسب الصيغة بمجرد كما
مر من صاحب الجواهر .

وفد انقذح من جميع ما ذكرنا انه لم يقم دليل على اعتبار بية القربة في
 المدر يسمى الأيجاب والأبرام ومجرد تحقق الشهره بل الإجماع المدعى لا يكفي
 لأنات هذا المعنى بل على تقدير كون لإجماع محصلاً لا يحدى لاحتمال استناد
 المحمدين لى الروايات التي عرفت معادها خصوصاً عند احتمال كون مر دالمحمدين
 من بية القربة هو مجرد اشتغال لصيغة على كلمة «الله» لا كون الدعى على الأبرام مرأ
 الهيا غير نفساني .

نعم : يبقى الكلام حينئذ في الفرق بين اليمين وبين المدر حيث كانت الشهرة
 فيهما متحالفة على ما عرفت فانه لو كان مراد المشهور من بية القربة المعسرة هو
 الاشتغال لمذكور لما كان فرق بينهما أصلاً فان اليمين أيضاً مشتملة على كلمة الحلالة
 ويعتبر فيها ان يكون القسم به هو الله بذكر وتعالى وأولى من اليمين العهد الذي
 تكون صيغته عامدة الله فانه لا يكون فرق بينها وبين المدر لو كانت الشهره محتصة
 بالمدر وغير شامية للعهد فانه يحتمل ان يكون العهد واقعاً في طرف المدر ويحتمل
 ان يكون ملحطاً باليمين والألزام لمراجعة الى كتاب المدر فان كان واقعاً في طرف
 المدر ينحصر لاشكال باليمين وان كان ملحطاً باليمين يقع الكلام في الفرق بينهما
 وبين المدر .

هذا والظاهر معايرة اليمين معهما فانه فيهما يتحقق الالتزام والمعاهدة بالإضافة
 الى الله تعالى واما ليمين فهي وان كانت مشتملة على كلمة الحلالة لا ان القسم
 لا يكون المرأ في مقابلة بل معاده مجرد التأكيد والتحكيم ولفرق بينهما طاهر .
 وبعد ذلك كله مرجع الى عبارة المتن في هذا المحال فان قوله «ويقصد القربة
 رجاء» ظاهر في الرجوع الى خصوص الكفر الذي يحتمل وجوده تعالى وعليه والمراد
 بقصد القربة هو شتمال صيغة الالتزام على كلمة «الله» لا كون الداعي على صل
 الالتزام امرأ الهيا الا ان الالتزام بالإضافة الى الله تعالى اما يمكن تحققه من المسلم

مسئلة ٢ - يعتبر في انعقاد يمين الزوجة والولد اذن الزوج والوالد ولا تكفي الاجارة بعده ، ولا يبعد عدم الصرق بيمين فعل واجب او ترك حرام وغيرهما لكن لا يسفى ترك الاحتياط فسيهما بل لا يترك ، ويعتبر اذن الزوج في انعقاد بدر الزوجة واما نذر الولد فالظاهر عدم اعتبار اذن والده فيه ، كما ان انعقاد العهد لا يتوقف على اذن أحد على الاقوى ، و الاقوى شمول الزوجة للمقطعة وعدم شمول الولد لولد الولد ، ولا فرق في الولد بين الذكر والانثى ، ولا تلحق الام بالاب ، ولا الكافر بالمسلم (١)

ومن الكافر المقر بالله واما الكافر المحتمل فذكر كلمة «الله» بلسانه لا بد وان يكون بسحو الرضاء الذي مرجه الى التعليق و معاده انه ان كان الله موجوداً فله على كذا ولادلالة ل عبارة المتن على خلاف ما ذكره صاحب الحواهر فتدبر

(١) يقع الكلام في هذه المسئلة في مباحث :

المبحث الاول في اليمين وفي اعتبار اذن الزوج والوالد في انعقاد يمين الروحة والولد وكذا اذن المولى في انعقاد يمين المملوك احتمالات بل اقوال ثلثة :
الاول : ما احتاره الماتس - قدس سره الشريف - تبعاً للمحكى عن الارشاد و لمسالك والريص من اعتبار الاذن السابق وعدم كفاية غيره حتى الاجارة اللاحقة
الثاني : انه يعتبر في انعقاد اليمين التي هي محل البحث الاذن الذي هو اعم من السابق والاجارة اللاحقة .

الثالث : ما نسب الى الاكثر بل المشهور من عدم اعتبار الاذن ولا حارة بل للزوج والوالد حل يمين الزوجة والولد وانه لا يجب العمل بها مع عدم رضاءها اذا لم يكن مسوقاً بهي و اذن ومع الهى السابق لا يعتقد ومع الاذن يلزم ومع عدمهما تعتد ولهما الحل وقد هي البعض قوة هذا لقول السيد - قدس - في العروة .
ومستند المسئلة طائفة من الروايات الواردة في المقام والاختلاف اما نشأ من الاختلاف في معادها ومدلولها وعمدة تلك الروايات صحيحه مصور من حرام

عن ابي عبد الله - عليه السلام - قال: قال رسول الله ﷺ لا يمس لولد مع والده ولا للمملوك مع مولاه ولا للمرأة مع زوجها ، ولا نذر في مصصة ، ولا يمين في قطعة (١) .
وقد ادعى سيد - فقه - في الفروع نفعاً لصاحب الخواهر في المساق من
الحجر المذكور وبحجوه انه ليس للجماعة ، المذكورة يمين مع مدرسته المولى او
الاب او الروح ولا ربه حوار حشمتهم به وعدم وجوب العمل به مع عدم رضاهم به ،
واضاف انه ما افاد الخواهر ما هذه عدوته : انه قد يقال ان ظاهر قوله عليه السلام
مع والده يعنيها مع معارضة الوالد اد تدبر وجوده ليس اولى من تدبر مدرسته
بل هذا اولى للشبهة والعمومات . . .

واللارم بوصف المراد من هذه العبارة فنقول طاهرها انه لابد من تدبر
مصابك كلمة «مع» و انقدر يحتمل ان يكون هو الوجود المضاف الى لوالده ويحتمل
ان يكون هي المعارضة والمراجعة المضافة اليه فان كان المراد هو الذي يكون
معاد الرواية يعني اليمين مع معارضة لوالده فستحق على ما ذهب الى المشهور وان
كان المراد هو الاول بحث انه لا محال للأحمود على نفس العبارة لان مقصاها ان
وجود اوالده مانع عن اعتداد اليمين والارم ان يدل بان المتفاهم العرفي منه رعاية
شأن لوالده ومفاده وهو لا يتحقق الآمع المسوقة بخصوص الادب او لاعم منها ومن
الملحوقية بالاجازة .

وليس الاحتمال الاول اولى من الاحتمال الثاني بل الثاني اولى لموافقه
للشبهة والعمومات ومرجعه الى انه على تدبر الاحتمال الاول يبرم التحصيل تداعى
التحصيل في الاحتمال الثاني وان استطهر باده منه فهو الايقع الاجمالي وفي هذه الصورة
ايضاً يجب الرجوع الى العموم لانه اذا كان المحقق المعقل محملاً مفهوماً مردداً
بين الاقل والاكثر فاللارم الرجوع وساعدي التقدير المتيقن الى العموم والحكم على طهفه

وكيف كان فلا يسقى لارتباب في ان المقدر المذكور في كلام صاحب الجواهر هو المقدر بعد كلمه «مع» وانه ذو لوجود او المعارضة وهذا لا يرتبط بمشقة «لا» التي هي لنفي الجس في قوله: «لايمين» اصلا.

ولا يكاد ينحصر نفي كذب حمل بعض الاعلام كلام صاحب الجواهر المتقدم على ان المقدر ما يرتبط بلاء النافية ، او ردة على اليقين ثم تعرض للجواب عنه ولا بأس بذكر ملخص كلامه في هذا المقام قال :

«لان من تدبر كلمة الموحود او لمع والمعارضة في الرواية كما هو الحال في نظائره مثل لانه الا الله ولا رحل في الدار فقد ذكروا ان المقدر فيه هي كلمة الموحود وما في هذه لحملات في دور الامر من التدبرين فان قلنا ان المقدر هو الوجود فمعناه عدم بنقاد السبب مع الوالد الالاهية وان قلنا ان المقدر هو المع مع والمعارضة فمعناه لا يمين مع مع لوالد ولادلالة له الأعلى حوار حل اليمين لا اعتبار اذ فيه وليس تقدير كلمة لوجود ولي من تقدير كلمة المعارضة .

واورد عليه اولاً ان ما ذكر من تقدير الموحود في «لاء» النافية للجس فيه مسامحة واصحة لان الوجود لعدم اما تعرضت لنفس الماهية وهي نفسها قد تكون موجودة وقد تكون معدومة من دون فرق بين لوجود وعدم من جهة الواسطة وعدمها فهي قولنا الالان موحود يكون معروض الوجود نفس ماهية لادس وهي قولنا العناء معدوم يكون المعروض ايضاً نفس مهية لمعناه نفي مثل لارجن في الدار يتعلق لنفي بحس الرحل وماهية ولا محل لتقدير الموحود وهكذا قوله ^{في} : «لايمين» في الرواية .

وثانياً : انه على تقدير التبرل بقول بعدم دوران الامر من تقدير الوجود او لمع والمعارضة من تقدير الوجود لاندء على اى حال ولو كان المراد المنع والمعارضة لان معنى : لا يمين مع المعارضة انه لا وجود لليمين مع المعارضة والمع بل لو فرض التصريح بكلمة المدرسة لاحتاج الى تقدير كلمة الوجود .

وقد عرفت مما ذكرنا ان مراد صاحب الحواهر التقدير بعد كلمة «مع» عبة الامر تردد المندر بين امرين ولا ارتباط لذلك بقوله لايمين من جهة لا لدنية لماهية اليمين مع ان المندر في لا لدنية هو الموحود لا الوجود و صريح كلام الحواهر هو الوجود مع التعبير محل التقدير بحمل بوحود مندراً بعد قوله لايمين والمعارضة مقدرة بعد كلمة «مع» كما هو مقصي الجواب الثاني مما لايسعني ان يتصدر من مثله فالظاهر حيثما ذكرنا من بيان عده الحواهر وتوصيحتها كما عرفت .

نعم يرد على ما افاده الحواهر من الدليل الثاني مع اولوية تقدير المعارضة لعدم كون الشهرة دحيلة في مرتبة الظهور ومناف دلالة الروبة بوجه بل مع انساوى بين التقديرين في مقام الاحتمال بل لظاهر ولويه تقدير الوجود لانه مصافاً الى اداصفة الوجود الى الماهية اهون واقرب من اضافة مثل عنوان المعارضة والمراحمه بقول ان لوجود لايجتاح الى لتقدير اصلاً لانه كما ان قوله لايمين للولد لايجتاح الى تقدير الوجود قد كسمة الولد مع ان معاده في نفسه هي المهبة والطسعة وذلك لان المتفاهم منه هو لوجود من دون ان يكون مقدر ، كذلك لو ائد بعد قوله : «مع» بانه ايضاً لايجتاح الى التقدير اصلاً بل له ظهور عند العرف في الوجود و مما ذكرنا يظهر الجواب عن الدليل الاول فأنمل

والحقائق : في هذا لمقام ن طرف احتمال تقدير لمعارضة والممع لسر هو لوجود كما في كلام صاحب الحواهر - قدس - بل طرفة احتمال تقدير عدم الادن السابق او الاعم منه ومن الاحارة الملاحقة و لوحه في عدم كونه هو الوجود مصافاً الى ما افاده في المستمك من انه لو كان المراد ان وجود الوالد مانع كما يقتضيه الجمود على ما تحت العدة كان قوله : «مع و الله» رائداً اذا الولد لايد ان يكون له والد وكذا الزوجة والسد لايد ان يكون لهما روح وسيد فذكر الولد ولزوج والسيد شاهد على عدم كون المقدر هو الوجود ومصافاً الى ما عرفت من ان المتفاهم

عبد يعرف من الوالد لم يحاط اضافة ما هو المفاهيم عندهم من الولد لم يحاط هذه
الاصافة وليس مرجع ذلك الى تقدير الوجود بوجه .

انه عني تقدير كون المقدر هو الوجود يكون مفاد السارة عدم صحته يمين
الولد مع وجود الوالد ومرجه الى عدم لانه مادام كونه حياً ولا مجال للحمل
على هذا لتقدير على كون المراد عدم الادن لانه بعد فرض عدم اراده وجود الولد
من حيث هو يكون نسبة عدم الادن و اضافته نبي الوالد متساوية مع اضافة لمع
و المعارضة .

فالظاهر حيث ان الامر بدور بين تقدير عدم الادن وبين تقدير المعارضة ولمع
ولا يرجع تقدير عدم الادن الى قوله لا يمين للولد الا مع ادن والده حتى يقال كما
في بعض الكلمات بانه لا مجال لتقدير الاستثناء و ذلك لان المقدر نفس عدم الادن
من دون حاجة الى الاستثناء اصلاً .

وعلى ما ذكرنا لو فرض احتمل لروايه من جهة ما هو المقدر فاللزم لرجوع
الى صالة الموم فيما اذا كان المحض الفصل محملاً مردداً بين الاقل والاكثر
كما عرفت ولكن هذا قريبة على كون المراد هو عدم الادن وهو ن بعد لا يمين
في التقدير يسمه محمداً مع لمولى ومعارضة بل يحتاج الى الادن لانه لا يتقدر عني
شيء على ما وضعه في الكتب العربية فاذا كان الحكم في عدم كذلك فالظاهر عند
العرف يقتضي وحدة السياق خصوصاً مع وقوع قوله ^{في} ~~في~~ . ولا للمسود مع مولاه
بين الحملتين ان المراد في جميع الحملات الثلاثة واحد والمقدر هو عدم الادن
لا المعارضة والمع وما ذكرنا يظهر عدم صحة ما هو المسود الى المشهور على ما مر .
وبعد ذلك يقع الكلام في ان المراد بالادن هل هو خصوص الادن السابق
او الاعم منه ومن الاجارة اللاحقة؟ ربما يقال بالاول نظراً الى انه من الابقاعات وادعى
الاحماع على عدم جريان الفصولية فيها كالطلاق والعق وتحوهما .

ولكنه اجيب عنه بان الاجماع حيث انه دليل لى يؤخذ بالقدر المتيسر منه وهو الابتناع الواقع على مال الغير كمنقعه عبده او ما يتعلق بالغير محصاً كطلاق ورجعة الغير وان الاجارة اللاحقة لانهدى في مثل ذلك من الامور الاجنبية عنه بل مرة ، واما اذا كان الابقاع متعلقاً بفعل معه مالا كان او غيره غاية الامر تعلق حق الغير به كحق لمرتهن وحق العرماء اوقيام الدليل على اعتبار رضا الغير فيه كما في مثل المقام فلا دليل على عدم تأثير الاجارة اللاحقة ود اعنى الراى عند المرهون ثم لحقته حارة المرتهن لا دليل على بطلان عنه وكذا لو اعتق المجلس المحذور عليه عبده ثم لحقته احارة العرماء والبدان فانه ايضاً كذلك وكذلك اذا قام الدليل على مجرد اعتبار رضا الغير كما في العمة والحالة حيث يعسر رضاها في نكاح بنت اخيها او احتها من دون فرق بين السابق واللاحق والمقام ايضاً من هذا القبيل فان الاجماع المذكور لا يهتص لا اعتبار خصوص اذن السابق على ما عرفت فالاستناد اليه غير صحيح .

كما انه يمكن ان يقال ثالثي نظراً الى التعليل الوارد في الرواية الواردة في ترويح العبد وهي ما رواه في الكافي و الفقيه عن زرارة عن الباقر عليه السلام سئل عن مملوك تزوج بغير اذن سيده وال ذلك الى سيده ان شاء اجاره وان شاء فرق بينهما قلت اصلحك لله تعالى ان حكم من عتية و ابراهيم الحمصي واصحابهم يقولون ان اصل النكاح فاسد ولا يحل اجارة السيد له فقال ابو جعفر عليه السلام انه لم ينص الله انما عصى سيده فاذا احاز فهو له جائز .

فان موردها وان كان هو النكاح الذي يكون من العقود الا ان مقتضى التعليل جريان الحكم في لابقاعات ايضاً فانه لا فرق من جهة عدم تحقق موصية لله وكذا تحقق موصية المولى باى معنى فورت الموصية به في الموردين بين العقود والابقاعات ولازمه كون الاجارة اللاحقة كافية كالاذن السابق .

هذا ولكن ورد في مورد طلاق العمد روحته بعض الرويات التي استدل الامام
 - ع - فيها ، بوله تعالى : عبداً مملوكاً لا يفدر على شيء على انفرد طلاق العمد
 الى ان لمولى بطراً الى ان الطلاق شيء وهو لا يدر عليه اي الاستقلال به ولكنه لا يعلم
 ان المراد بالادب فيها هل هو خصوص الادب السابق او الاعم منه ومن لا ازالة للملاحقة
 وحيث ان الطلاق من الابتاعات فالظاهر جريان حكمه في يمين العمد ومقتضى وحدة
 اسبق اجرى في يمين الولد و لروحة فاللارم ملاحظة تلك المسئلة .

بقي الكلام في ان اليمين التي تحتج الى الادب او الاعم منه ومن الاحارة
 او جوار حلها هل تنحصر بموارد خاصة او تعم جميع الموارد؟ وفي هذه الجهة اقول
 ثلاثة :

احدها ما ذكره في لجواهر فانه بعد اختياره كون المنذر هو المسموع والمعارضة
 قال : « والمراد - ح - من بقي اليمين مع الوالد في العمل الذي يتعمق بعمله ارادة الولد
 وتركه ارادة الوالد وليس المراد محرد بهي لوالد عن اليمين . . »

واوضحه السيد - قده - في العروة بان جوار الحل او المتوقف هي الادب
 ليس في يمين بما هو يمين مطلقا كما هو ظاهر كلماتهم بل انما هو فيما كان المتعلق
 مافياً لحق المولى او الزوج وكان مما يجب به طاعة الوالد اذا امر او بهي ، واما
 ما لم يكن كذلك فلا كما اذا حلف المملوك ان يحج اذا اعنته المولى ، او حلفت
 لزوجته ان تحج اذا مدت روحها او طمئنها ، او حلفا ان يصلوا صلاة الليل مع عدم
 كونها مافية لحق المولى او حق الاستمتاع من الروحة او حلف الولد ان يقرأ كن
 يوم جزء من القرآن او نحو ذلك مما لا تنحب طاعتهم فيها المذكورين فلامانع من
 انعقده و هذا هو المساق من الاحبار فلو حلف الولد ان يحج اذا استصحه الوالد
 لى مكة - مثلاً - لامانع من انعقده وهكذا بالنسبة الى المملوك والروحة فالمراد
 من الاحبار انه ليس لهم ان يوجروا على انفسهم باليمين ما يكون مافياً لحق المذكورين

فإنها ما احتاره المحقق فى الشرائع حيث قال : « ولا تنعقد من الولد مع ولده
الامع دبه وكذا يمين امرأة والمملوك الا ان يكون فى فعل واجب او ترك حرام »
ومتنبه استثناء صورة ما اذا كان فى فعل الواجب او ترك الحرام من قوله - ص -
لا يمين للولد مع والده .

ثالثها ما يعنى عنه السعد فى المنى واستظهره السد - فده - من الكلمات من
عدم الفرق بين الموارد اصلا حتى ما اذا كان فى فعل واجب او ترك حرام وان احتاط
وجوباً فى المتن بالاضافة اليهما .

ويرد على ما افاده صاحب الجواهر اولاً انه لو سلم كون المقدر هى المدرسة
والمنع لكن الظاهر من الرواية بلحاظ عدم وقوع التعرض فيها لمتعلق اليمين من
الفعل او الترك الذى يراد به اليمين والالتزام ايجاده فى الخارج بل التعرض
فيه انما هو لنفس اليمين والمعنى قد يتعلق بطبيعتها وعليه فالظاهر نعلق المدرسة والمنع
بفسها التى هى التزام من الولد والروحة فالمراد ان نفس الالتزام اليميني اذا كان
ممنوعاً من نفس الوالد او الزوج فلا ينفق الالتزام ولا يترتب عليه آثاره وحكامه
فلا مجال لجس المنع نفس الالتزام واصابة المنع الى متعلقه فانه خلاف الظاهر جداً .
وثانياً ان حمل الرواية على المعنى المذكور يوحد الالتزام بمرتين يكون
كل واحد منهما خلاف الظاهر :

احدهما الالتزام يكون معادها هو معاد قوله : لا يمين فى المعصية على ما ورد
فى بعض الروايات فهل يكون المتفاهم عند العرف من الروايتين امراً واحداً او انه
لا ينفى نكار كون المستفاد من احديهما غير ما يستفاد من الاخر مع انه على تفسير
صاحب الجواهر لا بد من الالتزام بوحدة المعاد كما لا يخفى .

ثانيهما ان طاهر الرواية كون العاوين الثلاثة المذكورة فيها وهى عنوان
الوالد والمولى والروح لها خصوصية ناشئة عن اهميتها وعظمتها عند الشارع بحيث

كان مراد للشارح من الرواية اثبات حرمة لها مقصية لا اعتبار اديها ولا قل عدم مذهب ومدرستها وهذا انما يتحقق على تقدير كون عدم الادن او لمع راجعاً الى نفس اليمين والالتزام لانه لو كان راجعاً الى متعلق لا يحصر الحكم بهذه العاوين بل يجرى في الروح بالإضافة الى الروحة فانه لو حلف على عدم رعاية بعض حقوقها لوجبة كالغنة ونحوها يكون الحكم ايضاً كذلك لعدم الفرق بين حلف الزوجة على عدم رعاية بعض حقوقه الواجبة وبين العكس وهكذا في المولى بالإضافة الى المبدأ كما لو حلف المولى على ترك نفاق العبد مع كونه واجباً عليه تركه في الوالد بالإضافة الى الولد في بعض الحقوق الواجبة على الوالد بل لا يختص بذلك منه بجرى في جميع الموارد انما يتعلق بالحلف بما هو متعلق بحق العبد وكان متعلقه عدم رعاية حقه كما اذا حلف الراس على بيع العبد المرهونة مع عدم المراجعة الى المرتهن او حلف المفسس على بيع العبد انما هو متعلق بحق المراء من دون رعاية حقهم فاللزام بمقتضى مذكر حمل الرواية على طاهرها الذي هو الاحتصاص بالعاوين الثلاثة المذكورة فيها ولارمه ارتباط الادن والمع نفس اليمين من دون فرق بين كون متعلقه مائماً لحقهم الواجب وبين عدم كونه كذلك كما في الامثلة المذكورة في كلام لشد - فده - .

و يرد على ما افاده صاحب الترييع انه لم يعلم وجه لاستثناء فعل ترك وترك الحرام من عموم دليل التوقف على لادن او مائمية المع الادعوى انصراف الدليل المرشود عما اذا كان هناك الرام والتزام آخر غير الالتزام يسمى ومرجعها الى ان الظاهر من دليل احصر الالتزام بما يرتبط باليمين وعليه فاللزام ان لا يكون متعلقه فعل واجب او ترك حرام .

واظهار عدم تمامية دعوى الانصراف فانه حيث تكون الرواية دطرة الى خصوص الالتزام المينى الذى يترتب على مخالفته ثبوت الكفارة ومن المعلوم مغيرة

هذا لانترام لما يكون في فعل الواجب وترك الحرام «لامجل لدعوى اختصاصها
بغير ما اذا كان هناك الترم آخره لانصاف كما هو ظاهر كلمات القوم ونعى عنه البعد
في لمتن شمول الرواية لجمع الموارد حتى المورد المشي في كلام لشراف ولكنه
حسب يكون لقاتل بالامتناء هو المحقق الذي يكون علو مقامه وعظمة شأنه في الله
قريب لمظهر فذلك يقتضي لزوم رعاية الاحتياط وترتيب آثار اليمين في فعل وحب
او ترك حرام ولو مع عدم تحقق لادن و المنع كما هو ظاهر هذا تمام لكلام
في اليمين .

المبحث الثاني في النذر والمشهور بينهم انه كاليمين في المملوك والروحة
وحكى عن لاروس بل عن جملة من كتب العلامة لاحاق الولد ايضاً وما يمكن ان
يستدل به على الاحاق المصطلق امران :

احدهما دعوى تفريح المماط وبؤيدها ما عن الرياض من ان مقتضى الاستقراء
والنتج التام اشتراك النذر واليمين في كثير من الاحكام والحوادث عن هذا الامر مع
هذه الدعوى بعد كون النذر واليمين عنوانين متغايرين وادكان مشتركين في جملة
من الاحكام لكن ذلك لا يصحح الدعوى المذكورة ومنه يظهر الحوادث عن الاستقراء
فان الاشتراك في جملة من الاحكام بل في كثير منها لا يوجب الاطمينان بالاشتراك في
الجميع ولظن لا يفي من الحق شيئاً وبدل على الفرق اختلاف المسير في الرواية
الواردة في ليعين فانه فيها بعد الحكم بتوقف اليمين على اذن الوالد والمولى والروح
قال: «لندر في مصبة ولا يمين في قطيعة» فان اختلاف التفسير يكشف عن كون كل
من اليمين والنذر موضوعاً خاصاً مغايراً للآخر وبترتب عليه احكامه .

ثانيهما اطلاق عنوان اليمين على النذر في جملة من الروايات بعضها في كلام
الامام عليه السلام واكثرها في كلام لراوى بصيغة تقرير الامام عليه السلام له واظهرها موثقة
اسحق بن عمار: «ما ليعين الواجبة التي يسقى لصاحبها ان يفي بها ما جعل لله تعالى

عنه في الشكر ان هو عافاه من مرضه ، او عافاه من امر يحافه ، او رد عليه ماله ، او رده من سفره ، او ردفه رفقاً : فقال لله على كذا وكذا شكراً فهذا الواجب على صاحبه .» (١)

نظراً الى ان اطلاق اليمين على البدر ان كان بسحو الحقيقة ويؤيده قوله تعالى : «ذلك كفاره يمينكم اذا حللتم» بطراً الى ظهوره في كون الحلف احص من اليمين فاللارم حرر الرواية المتقدمة في اليمين المشتملة على افعال اذن الثلاثة في البدر يماً و ان كان يعبر نحو الحقيقة بل بسحو المحرر والاستدرة فمقتضى عدم ثبوت الخصوصية شيء من وجوه المثبتة ثبوت المشاركة في جميع الاحكام .

والجواب عن هذا الامر بعد ظهور كون الاطلاق والاستعمال لاسحو الحقيقة ان توصيف اليمين بكونها واحدة ويسمى لصاحبها ان يعيها في صدر الرواية وكذا قوله في الدليل بهذا الواجب على صاحبه يدل على كون المظر في المشاهدة اما هو الى وجوب الوفاء ولزوم العمل على طهه ولادلالة لها على المشاركة في جميع الاحكام اصلاً .

نعم ورد في خصوص الروحة رواية طهرة في توقف بدارها على اذن الزوج وهي مارواه الصدوق والشح ناسابيد صحيحة عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام ليس للمرأة مع روحه امر في عتق ولا صدقة ولا نذير ولا هبة ولا نذر في مالها الا نادى روحها الا في حج او زكاة او مراً والديها او صلة قرابتها (رحمها) . (٢)

ولظاهر في هذه الرواية تقدير كلمة الوجود بعد كلمة «مع» لاستثناء صورة اذن الروح وهو لا يلائم مع تقدير المعارضة والمنع او عدم الادن كما لا يحصى كما ان الحاجة الى ذكر وجود الروح اما هو للتعبير بالمرأة لا بالروحة فلامجال للقياس

(١) كل ابواب النذر الباب السابع عشر ح - ١

(٢) كل ابواب النذر الباب الاول ملحق الحديث : ١

بالرواية المتقدمة لو ارادة في اليقين وقد استشكل في الاستدلال بالرواية بالاصافة الى
الروحة من وجهين :

الاول كونها احص من المدعى لانه عماره عن توقف مطلق بدر الروحة على
اذن الروح وهي مفيدة بما اذا كان في مالها فلا دلالة لها على التوقف في نذر في
الاعمال كما اذا نذرت قرئة القرآن او صلوة الليل او غيرها مع فرض عدم امافاة
لحقوق الروح بوجه ولا محال لدعوى النماء والخصوصية من المال بعد احتمال كون
النصرف المائي له خصوصية من جهة ان عدم التوقف على الادن فيه مستلزماً لخروجه
من يد الروحة بالنذر مع عدم الانفات والتوجه الى الحاجة اليه لكونها معدة عن
المسائل الاقتصادية المالية بوعاً وفلاوجه لالغاء خصوصية المال

الثاني ان الرواية مشتملة على التوقف في جملة من الامور مع عدم توقفها على
اذن الروح اصلاً كالتعق والصدقة والهبة وهويوجب خروجها عن الحجية وعدم صلاحيتها
لأببات التوقف في النذر .

واحاط به جماعة كالسيد - قدم في العروة بان اشتمالها على ما لا يتول به
لا يضر ومرجه الى انه لو كانت الرواية مشتملة على احكام متعددة ولم يمكن الالتزام
بجملة منها فيند لا يوجب خروجها عن الاعتناء بالاصافة لي ما يمكن الالتزام به لعدم
قيام دليل على عدم امكان الالتزام .

ولكنه اورد على هذا الجواب بعض الاعلام في شرحه بان الامروا كان كذلك
لكنه فيما اذا كان في الرواية حمل متعددة على اشكال فيه ايضاً واما اذا كان - جميع فقرات
يباناً لصعوبات لكبرى واحدة فالمتبع ظهور تلك الكبرى وفي الحقيقة لا تكون
الرواية مشتملة لاعلى حدة واحدة غاية الامر التعرض لبعض الصعوبات ايضاً وهذا
كما في المزام لانه لا يكون في النص الاجملة واحدة مشتملة على الصادئة وبيان
الكبرى وهو قوله : ليس للمرأة مع روحها امر وبؤيده بل يدل عليه اشاء الجمع

والركاه وغيرهما بعد ظهوره في كونه لاستثناء حقيقياً ومتصلاً به يدل على كونه المستثنى منه كبرى كلية واحدة غاية الأمر استثناء الموارد المذكورة فإذا لم يحرر الاحد بالكبرى لعدم امكان الالتزام بها فلامحال للاستدلال بالرواية بل لابد من حملها على كونها متعصرة للجهة الاخلاقية والتأديب بالنسبة الى الزوج واحترام مقامه للاحكم فتبطل شرعي .

ويؤيد هذا الابرار انه لو لم يقع فيها التعرض لكثير من الصغريات التي لا يمكن الالتزام بها لكان لتبطل الرواية ممكناً لاجل ان حروح حملة من الصغريات من الكبرى الكلية لا يلزم عدم صلاحيتها للاستدلال بها في الموارد المشكوكه و ما مع التعرض لحملة من الصغريات المزبورة مع كونه متبطل القاعدة في مثل ذلك التعرض للصغريات التي يمكن الالتزام بها فلامحال للاستدلال صلا .

ثم لا يحصى اب الحاجة الى الاستدلال بالرواية في مسئلة بدر الروحة انما يبنى على ما ذكرنا في تدبير الرواية الواردة في ليمين من كونه المعارضة والمسع او عدم الاذن راجعاً الى نفس اليمين وانشاء الالتزام واما ساء علي مقال صاحب الحواهر وتبعه السيد من كونه المعارضة راجعة الى متعلق اليمين ولازمه احصاء مورد الرواية بما اذا كان منافياً لحقوق الروح وقد عرفت ان مرجحه -ح- الى ان المراد من الرواية انه لا يمين في معصية فلا حاجة في باب الدر الى تنسج دليل ودلالة رواية عليه بعد ورود قوله لاندر في معصية في نفس تلك الرواية الواردة في اليمين فيصير الدر و ليمين من باب واحد كما هو ظاهر .

المبحث الثالث في العهد وقد عرفت في المتن عدم توقف انعقاده على اذن احداهن بالاصافة الى الروحة والولد لعدم وقوع التعرض فيه للمملوك والظاهر لتوقفه على اذن المولى لانه شيء ايضاً كالطلاق وبشملة قوله تعالى: عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء واما عدم لتوقف في غير هذا فلاه لم ينهض دليل في العهد في مقابل الاطلاقات

الدالة على وحب لوفاء بالعهد الشاملة لصورة عدم الآن ومع عدم لدليل على
التوقع في مقابلها لامجال الإلحاد سعتصبي الأدلة المطلقة .

بعم يمكن التيقن بالتقدم في الدر من دعوى شمول دليل اليمين له كشمونه
للدر ولكن قد عرفت الجواب عنه من الإطلاقي والاستعمال اطلاق محاري والغرض
التشبيه في وحب الوفاء ولزوم العمل ولحق - ح - ما في المتن .
بقي الكلام في اصل المسئلة في امور :

الاول هل الروحة في باب اليمين وكذا الدر على تقدير كونه كاليمين تشمل
الروحة لمقطعة او تحتص بالدائمة فالمحكى عن الرصاص الثاني قال : ويسمى القطع
باحتماس الحكم في الروحة بالدائمة دون المقطعة لعدم تادرها منها عند اطلاق
مضافاً الى قوة احتمال كون صدقها عليها على سبل المحار دون الحقيقة .
ويظهر من السيد - قدس - في العروة التردد حيث اقتصر على بيان احتمالين
لكن قد قوى في المتن الشمول .

اقول ان منشأ دعوى عدم الشمول اما عدم كونهها روضة حقيقة نظراً الى انها
مستأجرة ويؤيده قوله تعالى فما استمتعتم به منهن فأتوهن اجورهن للتعبير عن صدقها
بالاجرة الظاهرة في الاحارة والتعبير عنها في بعض الررانات بقوله - ع - : هي
مستأجرات .

واما الانصراف على تقدير كونها روضة حقيقة عنها وانساق لروحة الدائمة
من اطلاق كلمة « الزوجة » .

وبدفع الاول ان اطلاق المستأجرة عليها إنما هو على سبل المجاز والعناية
ويؤيد مضافاً الى وقوع التعرض لمباحث النكاح المنتطع في كتاب النكاح في جميع
الكتب الفقهية للاصحاب والفقهاء دون كتاب الاحراف انه لو كان محو لاجارة لكان
اللام صحة لتعبير في صبيته بالاحارة والاسيجار مع انه من الواضح عدم الاكتفاء به

ويدفع الثاني مع الانصراف كما في سائر الأدلة الواردة في الأحكام المترتبة على الروحنة وهذا من دون فرق بين ان ينزل في الروحنة المستقلة بما افاده صاحب الجواهر - قدس - من ان الروحنة لا تنطاعية عين الروحنة الدائمة غاية الامر ان الانقطاع شأ من قبل الشرط في ضمن العقد ولذا ذكر المشهور انه لو سعى ذكر لاجل يعقد دائماً وبين ان نقول بما عن المحقق النائي - قدس - من اختلافهما في الحقيقة والماهية غاية الامر ان اختلافهما بما هو بالروح وبشركان في الجنس وهو اصل الزوجية ويترتب على هذا الاختلاف الاختلاف في الأحكام كالمدة والعقبة والتوارث على كثير من الأقوال وبعض لانار الآخر وذلك لانه على التدبير الثاني يكون الحكم مترتباً على الجنس الذي يشترك فيه النوعان ولا محل لدعوى الانصراف الى خصوص احدهما صلاحاً فالحق في هذا الامر ما افاده المصنف - قدس سره الشريف -

الثاني هل يحكم بشمل ولد الولد لم يحتص بالولد من دون وسعة صاهر العروة فيه التردد ايضاً وعن الرياص ان الشمول لا يحل من قرب، ودنس الى اندروس الجزم به . واختار في المتن عدم الشمول .

و لوحه فيه ان كلمة «الولد» وان كانت تشمل ولد الولد ايضاً ككلمة «الاب» عبر، لمحتص بالاب من دون واسطة ولو كانت الواسطة هي لاشي لقول رسول الله - ﷺ - في الحسين - عليهما السلام - هذان اباي امان . . ولا اعتد بقول الشاعر :
 موبسوا مائثا و مائثا و موبسوا
 الرحال الاباعد كما ان كلمة «اب» تشمل الجد ايضاً لقوله تعالى حكاية عن حملة من لكير : ما سمعنا بهذا في آباءنا الاولين الا ان الظاهر ان كلمة «الوالد» المذكورة في رواية البيهقي المدة تمتد تحتص بالاب من دون وسطة كما هو المتعارف منها عند العرف .

الثالث ان الولد الذي يتوقف بميه على اذن الوالد لا يحتص بالولد المذكور بل بعدم الاشي ايضاً لاطلاق عنوانه وشموله ليا .

مسئلة ٣ - لو نذر الحج من مكان معين فحج من غيره لم تسره دمه ، ولو عسه في سنة فحج فيها من غير ما عساه وجب عليه الكفارة ، ولو نذر ان يحج حجة الاسلام من بلد كذا فحج من غيره صح ووجبت الكفارة ، ولو نذر ان يحج في سنة معينة لم يجز التأخير ، فلو أحر مع التمكن عصى وعليه القضاء والكفارة ، ولو لم يقبذه بزمان جاز التأخير الى طن الموت ولومات بعد تسكه يقضى عنه من اصل التركة على الاقوى ، ولو نذر ولم يتمكن من ادائه حتى مات لم يجب القضاء عنه ، ولو نذر معلماً على امره لم يتحقق المعلق عليه حتى مات لم يجب القضاء عنه نعم لو نذر الاحجاج معلقاً على شرط فمات قبل حصوله وحصل بعد موته مع تسكه قبله فالظاهر وجوب القضاء عنه ، كما انه لو نذر احجاج شخص في سنة معينة فحالف مع تمكنه وجب عليه القضاء والكفارة وان مات قبل اثباتها يقضيان من اصل التركة وكذا لو نذر احجاجة مطلقاً او معلقاً على شرط وقتاً حصل وتمكن منه وترك حتى مات . (١)

الرابع ن الام لا تنحق بالاب في توقيف يعين الولد على ادائها لان الوالد لا يشملها واحكم انما هو في مقابل اطلاقات ادلة يمين واللام الاقتصار على لعقد الذي دل عليه الدليل نعم يلزم على قول السيد نبياً لصاحب الجواهر في معنى الرواية الواردة في اليمين تعمم الحكم للام ايضاً لعدم اختصاص وجوب الاطاعة بالاب ومورد الرواية عليه يختص بابا في وجوب الاطاعة كما تقدم .

الخامس لا يلحق الكافر الوالد بالعلم لوصوح انماط الحكم رعاية احترام الوالد وحفظ شؤون الكافر لاحترامه اصلاً ولو كان والداً كما لا يخفى

(١) في هذه المسئلة فروع كثيرة :

الاول ما لو نذر الحج من مكان معين كما اذا نذر الحج من بلده - مثلاً -

فحج من غيره و لحكم فيه عدم برائة دمه بذلك ولكنه لا بد قبل ملاحظة الحكم من

ملاحظة ان اصل انعقد لدر بهذه الصورة مع عدم كون الشروع من بده - مثلاً -
 مشتملاً على خصوصية راححة ومرية رائدة والمفسر في صحة الدر وانعاده كون
 المتعلق راححا اما هو لاجل عدم كون الدر متعلقاً بالخصوصية حتى يلزم ان تكون
 راححة من الدر اما بطل بالحج من البلد وهذا راحح في مقابل ترك الحج وهذا
 كما اذا بدر صلوة الليل في منزله وداره فان خصوصية وقوعها في داره وان لم تكن
 راححة من مرحوحة بالاصادة الى خصوصية وقوعها في لمحدد الاية حيث لا يكون
 المسدور هي الخصوصية بل صلوة الليل في داره في مقابل ترك ولاشبهة في راححاتها
 فلا اشكال في صحة الدر وانعاده .

واما الحكم فهي عدم برائة ادمه بالحج الذي اتى به لا بمعابر لمسدور ولا ينحقق
 الوفاء بسسه فاللزام الاتن به من ذلك المكان بعد عدم محلية زمان خاص فيه وهذا
 كما لو بدر ان يعطي القدر الملم مقداراً من المال فدل ذلك لمقدر الى فقير غير
 العالم فانه لاشبهة في عدم تحقيق لوفاء كما انه لاشبهة في صحة اصل حجه وتامة
 عمله ولكنه لا يطبق عليه صواب الوفاء كما لا يخفى .

الفرع الثاني مالو عين مكاناً معيناً سنة خاصة فحج في تلك السنة لكنه من
 غير ذلك المكان المعين ولاشبهة بملاحظة ما ذكرنا في الفرع الاول في صحة الدر
 وانعاده والفرع سهما انه في الفرع الاول لم تكن لمخالفة المتحقق بالحج من
 غير المكان المعين موحدة لعدم التمكن من لوفاء بالدر لعرض عدم تعيين الزمان
 اصلاً واما في هذا الفرع تكون المخالفة المكاتبية مع وجود قيد الزمان ورعايته موحدة
 لعدم التمكن من لعمل على طبق الدر لعرض مصى ذلك الزمان وعليه فاللزام عليه
 هنا لكفاءة لاجل المخالفة المبدية وعدم امكان الوفاء اصلاً نعم في اصل صحة الحج
 المأني به اشكال سألني التفرص له في الفرع الثالث .

الفرع الثالث مالو تدر ان يحج حجة الاسلام من بلد كذا ومثله ما في العروة

مما اذا كان هناك مدرن احدهما تعلق بالحج من غير تقيد بمكان ثانيهما تعلق يكون
الحج المندور بالسدر الاول من مكان معين فخالف فتح من غير ذلك لمكان .
ولا يباحى اختلاف هذا الفرع مع الفرعين الاولين فانه حيث كان متعلقا بصل لسدر
في مسمى المشوكا متعلق بالسدر الثاني في مثال العروة هي الحصوية لمكانة لاصل
الحج لانه كان و حيا بصل لشرح كما في حجة الاسلام او بالسدر الاول كما في السدرين
فلا بد من فرض الكلام فيما اذا كانت لخصوية راجحة ولا لا يعقد السدر وعيه
والمثل لهذا الفرع ما اذا بدر الحج من مسجد الشجرة - مثلا - بدى هو فصل
المواقب ومثله من لخصويات الراجحة والبحث في هذا الفرع نرة في حكم الحج
امأنتى به من غير ذلك المكان الذي عنه و جرى في وجوب لكفارة وعنده :
اما الحديث من الجهة الاولى فقد ناقش في صحته في «المنتمك» حيث قال :
«وان حدد - يبنى حجة الاسلام - فبدأ بالمندور - كما هو طهر العرص وحب تحصيله
فيرجع قوله . لله على ان حج حجة الاسلام من بلد كذا ، لى قوله : لله على ان
لا يحج لامن بلد كذا ، لان وجوب المحافظة على حصول قيد المندور ينصبي المصع
من حصونه ثلثا بعجز عن اداء المندور المؤدى الى تركه ، فاذا حج من غير البلد
المعنى حج لاسلام فقد قوب الموضوع وعجز نفسه عن اداء المندور ، وهذا المنس
حرام عقلا فيكون نجرا فلا يصح سعيه فاذا نضل لغواب التقرب نغنى لسدر بحاله
فيجب الاثبات بالمندور بعد ذلك و - حيث - لا يجب الكفارة لان الكفارة اما تحب
بترك المندور ، لا بمجرد التحرى في تركه وتغويه الحاصل بالاقدم على افراع
للمعة عن حجة الاسلام .

واورد عليه بعض الاعلام ابرادات :

منها : ان المدراسا يتعلق بايقاع الصيغة في ضمن فرد خاص واما عدم ايقاعها
في ضمن فرد آخر فهو من باب الملازمة بين وجود احد الضدين وعدم لصل لآخر
لامن حجة تعلق لسدر بذلك ولا لا يعقد لسدر من اصله لان ترك الحج من غير بلد

كد لا رجحان فيه .

وبما أنه آخى متى ن عدم الحج من غير بد كذا يجتمع مع ترك الحج رأساً
هذا رجعت عبارة الدر إلى مد كرى صير معه حصر إيقاع حجة الاسلام في بلد كد
وعدم بحثه من غيره وهذا لا ينافي الترك رأساً ومن المعلوم أنه لا رجحان فيه أصلاً
فالارجاع المذكور مما لأوجه له أصلاً .

ومعها : ان التعمير و تعويت المصروع لا يطلق على نفس الحج من غير
البد الممين بل هو ملازم له لما ذكر من الملازمة بين وجود احد الصدين و عدم
الصد الآخر الناشئة عن عدم امكان الجمع بين الصدين في الوجود

وعليه هذا كان التعمير معوضاً و حرماً فذلك لا يستلزم كون العدة مفوضة
حتى تصير فاسدة فان حكم احد الملازمين لا يسرى الى الآخر فلامحال لدعوى
كون الحج من غير البلد لمعين معوضاً وفاسداً .

ومعها : ان التعمير لا يفل ان يكون محكوماً بالحرمة لانه يستلزم من وجوده
عدمه وذلك لان التعمير اما يتحقق اذا كان المأني به صحيحاً ادلوا كان باطلاً وفاسداً
لا يتحقق التعمير والتعمير متوقف على صحة المأني به واداك كان صحيحاً لا يمكن ان
يكون لمعحر محرماً بموان التعمير لاستحالة ما يبرم من وجوده عدمه .

هذا ويرد عليه ايضاً ان الدوق الفقهي لا يفل الحكم بطلان حجة الاسلام
التي هي من اهم الرئص الالهية و اللارم الايان بها فوراً فوراً بمجرد مخالفة
لدر لمعلق بداعها من بدد مفس او من مسجد الشجرة على ما مثلاً فالانصاف
في هذه الجهة الحكم بالصحة .

واما لبحث من الجهة الثانية فالظاهر لزوم الكفارة لان وقوع حجة الاسلام
من غير ذلك البلد صحيحاً بوح عدم التمكن من إيقاعها من ذلك البلد والمعروض
وقوع ذلك عمداً وللازم عليه كفارة مخالفة الذكر كما في المتن

الفرع الرابع : ما لو بدر ان يحج في سنة معينة ولا اشكال في صحة نذره

و عقاده لكون متعلق النذر هو الحج وان كلف قد فقه سنة معينة لكن قد عرفت انه لا بد من مفاصلة ذلك مع ترك لامع لوجود مع فقدان لخصوصية الرماية فاصل صحة النذر مما لاشبهة فيه كما ان مقتضى وجوب الوفاء بالنذر عدم حوار التأخير وثبوت العصابة مع التأخير وثبوت التمسك من الابدان كما انه لا اشكال في ثبوت الكفارة لتحقق المحالفة العمدية الموحدة لتوحيده

اما البحث في لزوم القضاء وعدمه فنقول اما من جهة المساوي فهي الحواضر «بلا خلاف اجده فيه بر هو متطوع به في كلام الاصحاب كما اعترف به في المدرك» و اما من جهة الدليل فقد ذكر السيد - فقه - في العروة ما هذه عدته : «التحقيق ان جميع الواجبات الالهية ديون لله تعالى سواء كانت مالا او عملا ماليا او عملا غير مالى وللصلاة والصوم ايضا ديون لله ولهما جهة وضع ودمية المكلف مشغولة بهما ولذا يجب قضاءهما فان التقاضي يرفع دمة بعه اودمة لميب ، وليس قضاء من باب النوبة ومن باب الكفارة بل هو اتيان لما كانت الدمة مشغولة به ولا فرق بين كون الاشتغال بالمال او بالعمل فان مثل قوله : لله على ان اعطى ريباً درهماً دين الهى لا خلقى فلا يكون الماد مديوناً لرب بل هو مديون لله بدفع الدرهم لرب ولا فرق بينه وبين ان يقول لله على ان احج ، او ان اصلي ركعتين ولكن دين الله ودين الله احق ان يقضى كما في بعض الاحبار ولازم هذا كون الجميع من الاصل نعم اذا كان لوجوب على وجه لا يقل نفاء شغل الدمة به بعد فوته لا يجب قصائه لا بالنية الى نفس من وجب عليه ولا بعد فوته سواء كان مالا او عملاً مثل وجوب اعطاء الطعام لمن يموت من الجوع عام المحاطة فانه لو لم يتطاع حتى مات لا يجب عليه ولا على وارثه القضاء لان الواجب انما هو حفظ النفس المحترمة وهذا لا يقتل اللقاء بعد فوته وكما في نفقة الارحام فانه لو ترك الاتفاق عليهم مع تمكنه لا يصير ديناً عليه لان الواجب سد الحاجة واذا فات لا يتدارك» .

ومحصل كلامه ان النقص ليس بمرض جديد بل هو منقضى بتحقيق اشتغال الدمة بالمكلف به وكون المكلف مذبوناً لله تعالى والنقص يؤثر في فراع الدمة وليس من باب التوبة والكفارة ويؤيده التعبير الواقع في الآية الشريفة الواردة في الحج المشتملة على التعبير بكلمتي «اللام وعلى» وكذا لتعليل الوارد في بعض الروايات لمشتملة على وجوب قضاء الحج عمر استمر عليه ولم يأت به حتى مات بقوله «لأنه بمنزلة الدين الواجب» وقد ورد في روي الحنفية المعروفة الواردة في الحج «أدين الله حقاً بنفسى» والواحد لالهية كلها من هذا القبيل لما عرفت من انها باجماعها ديون لله وبحرى عليها حكم دين احاس فلا يتحقق فراع الدمة الا بالافراع و لقضاء ولا حاجة الى قيام دليل خاص على وجوب القضاء اصلاً وبؤيده بل يدل عليه وجوب القضاء في مثل الصلوات والصوم من الواجب العمليه، المحضة غير المرتبطة بالمال و عليه فوجوب القضاء في المقام وهو بدر الحج في سقمعية وعدم الاندبه فيها مع التمكن والندرة ليس على خلاف القاعدة حتى يحتاج الى دليل خاص

هذا ولكنه اورد عليه بعض الاعلام في الشرح بما محصله مع توضيح ما :
 «ان اطلاق لدين على الواحد الالهة ليس على نحو الحثيفة لأن استعمال اعم منها والاشتغال اى اشتغال دمة لمكلف بالمكلف به وان كان امراً مسلماً بل الوجوب ليس في الحثيفة الا اعتبار شىء على دمة المكلف و اراده بمرور الا ان الكلام في قضاء لاشغال بعد خروج الوقت ومجرد لحدوث ونوت التكلف في الوقت لا يكفي لقضاء ذلك بعد الوقت فان الحدوث كما انه يحتاج الى الدليل كذلك القضاء ايضاً وليس لقضاء نفس العمل لو حب سابقاً حتى يقال بعدم الحاجة الى امر جديد لان العمل لو حب سابقاً الذى كان متقبداً بالوقت قدوت وهذا العمل الواقع خارج الوقت عمل آخر معابر له حثيفة مشابه له صورة ولو كان عليه لكان التأخير الى خارج الوقت حائراً عمداً مع ان اهمية الوقت في باب القيود والشرائط بمثابة لايزاحمها

شيء من النذور الأخرى فكيف لا يكون معاً مع العمل خارجة بمجرد حدوث اشتغال الدمة بذلك بمجرد لوجوب الأول لا يكفي في سقاء بعد الوقت بل لا بد من دليل مستقل كما قدم في باب الصلوة و تصوم وفي مسألة الحج عن استفر عليه ولم يأت به وفي باب النذر في موردين : أحدهما نذر صوم يوم معين اذا صادف ذلك اليوم العيد أو المرض أو السفر و ثانيهما نذر الأحجاج مع عروض الموت قبل لوفائه وفيما لم يرد دليل - كما في المقام - لا وجه للحكم بوجوب القضاء

هذا وربما يقال بان لنذر خصوصية تقتضي جريان حكم الدين عليه من دون فرق بين ما إذا كان متعلقاً بالحج أو بالمال أو بالعمل المحض كصلوة الليل - مثلاً - لأن مقاد صيغة النذر حمل المدور لله تعالى على عهده وتملكه إياه شيئاً في ذمته فمقتضى لصيغة ثبوت المتعلق في الدمة واشتغالها به ولا يتحقق الفراغ في مثل المصدم لا بالقضاء ولأرم هذا القول القضاء في مثل صلوة الليل أيضاً .

كما - ربما يقال بان لنذر خصوص - لحج حكماً خاصاً - كما فاده صاحب الجواهر - نظراً الى ان الحج ليس تكليفاً صرفاً بل للامر به جهة وصيغة فوجوبه على نحو الدينية بخلاف سائر العبادات الدمة .

ويورد على الأول بان النذر لا يبدل الا على التزم المكلف بالمدور ومعد صيغته به التزم على نفسه كذا لله تعالى وهذا لا يوجب اطلاق الدين عليه الا مامحة وليس معادها ملكية الشيء المدور لله تعالى بل لا يمكن التملك المتعارف بالنسبة له تعالى لان الملكية الاعتبارية لامتنى لها بالنسبة اليه تعالى الا ان ترجع الى الالتزام والتكليف لانه مالمك لجميع الاشياء بالملكية الحقيقية لراحة الى كونها طراً بيده وتحت سلطانه وقدرته ومشيته من دون اعتبار اي حائل ولا معنى للاعتبار في مورد الثبوت الحقيقي .

وهذا الايراد وان كان قابلاً للمناقشة فان الملكية الاعتبارية المسحوت عنها في

الغنى وعدا انقلاء لا يباقي مائت في الفلسفة سيما عند الاعظم من الفلاسفة من عدم كون
 الممكنات اشياء لها الربط الى الواجب بل هي عين الربط والتعلق و لاصافة وليس
 وجودها شيئا غير الربط من العلم الذي يبحث عن حقائق الاشياء وعن الواقعيات
 يغير العلم لدى يدور مدار الاعتناء من دون فرق بين العبادات والمعاملات والا
 ولو كان المحسوس ذلك يلزم ان لا يتحقق الملكية الاعتبارية بالاصافة الى المخلوق أيضاً
 لانه ليس بشيء حتى يلاحظ له ذلك ويحمل مالكا ولو اعتناراً كما لا يخفى
 الا انه يمكن الابراء عليه بانه مسمى على القول بكون «اللام» في قوله الله على
 كذا بمعنى الملكية وكان الطرف مستقراً واما لو فرض كون الطرف لغوا متعلقاً
 بمحذوف وهو مثل التزمت فلا محال للقول المبرور وقد احتمله القائل في بعض
 مباحثه السابقة .

وأورد على الثاني بامرین :

احدهما مع كون الحج واجباً مالياً نظراً الى انه اعدل محصورة بدنية وان كان
 قد يحتاج الى بدل المال في مقدماته والهدى وان كان أمراً مالياً الا انه حيث يكون له بدل
 وهو الصوم عشرة أيام فلا يوجب ذلك كونه واجباً مالياً فالمال محتاج اليه في المقدمات
 كما ان للصلوة أيضاً قد يحتاج الى بدل المال في تحصيل الماء والمانر والمكان ويحوز ذلك
 واحاب عن هذا الايراد صاحب العروة بان الحج في الدلب محتاج الى بدل
 المال بخلاف الصلوة وسائر العبادات الدنية .

وان أورد على هذا الجواب بان ذلك لا يكفي في كونه واجباً مالياً لأن صرف
 الطبيعة الذي هو موضوع الوجوب ليس موقوفاً على المال فصلا عن أن يكون واجباً
 مالياً وسيأتي البحث في هذه الجهة في الموضع الآتي انشاء الله تعالى

ثانيهما انه على تقدير تسليم كون الحج واجباً مالياً فلا بد من التفصيل بين
 الحج وبين غيره من الواجبات غير المالية لا التفصيل بين نذر الحج ونذر غير الحج لانه

لاحصوية للندر - ج - بل لو كان الحج في ضمن عقد لازم مثلاً أو صدر واجباً بسبب آخر غير النذر يلزم ثبوت القضاء فيه وإحراجه من صل المال لامتياز الحج عن سائر الواجبات مع أنه لم يلزم أحد من الفقهاء بذلك ولم يتصرفوا لذلك أصلاً .

ويمكن الجواب - مضافاً إلى أنه لا يتم لجمع من عدم الالتزام وعدم التعرض - أن الحج الواجب بسبب غير النذر ولم يكن حجة الاسلام كما هو المعروف تارة يكون سحوا الاستانة والاستيخار وأخرى سحوا الاشتراط في ضمن عقد لازم فهي الصورة الأولى ، إذا كان الزمان المعين مأخوذاً بسحوا الاشتراط فعاية الأمر في صورة التخلف وعدم الاتيان به في ذلك الزمان ثبوت حيار التخلف للمستأجر ومع عدم المسح يجب على الأخير الاتيان به بعد ذلك الزمان وفي الصورة الثانية مرجع الحج في ضمن العقد للارام إلى اشتراط الباية في الحج من الشارط ويترب عليه حكم الحج النبوي كما لا يخفى هذا بالإضافة إلى مسألة القضاء وأما بالنسبة إلى الحروح من الأصل أو الثلث فيبأنى الكلام فيه إنشاء الله تعالى .

وقد ظهر من جميع ما ذكرنا أنه لم ينهض شيء من الوجوه المتقدمة لاثبات وجوب القضاء لا مطلق ولا في النذر ولا في خصوص نذر الحج مع أنك عرفت أن المقطوع به في كلمات الأصحاب هو لو حو في المدم ولذا استدلل له بالأجماع وإن كان يرد عليه أنه على فرض كونه محصلاً لا يكون واحداً للاعتبار والحجة لعدم الإصالة له بعد احتمال كونه مستنداً للمحمعين شيئاً من الوجوه المذكورة غير الباهضة لاثبات وجوب القضاء .

نعم ربما تمسك في ذلك بالاستصحاب لكون اشتغال الذمة متيقناً والشك في بقائه بعد حروح الوقت مستصحب ولكنه أورد عليه بعدم اتحاد القضية المتيقنة والمشكوكة المعتبر في حريان الاستصحاب وذلك لأن القضية المتيقنة عبارة عن اشتغال الذمة بالواجب المقيد بالوقت والقضية المشكوكة عبارة عن الاشتغال به خارج

الوقت فلا تكون النفس محدثين فلا محل لحرمان الاستصحاب .

حد ويمكن تقرير الاستصحاب بوجه لا يرد عليه الايراد المذكور وهو احرائه
سحق القسم الثاني من قسم استصحاب الكلّي بان يدل ان مرجع الشك في وجوب
النساء حرج الوقت الى الشك في وحده المطلوب وتعدد فان وجوب النساء يكشف
عن تعدده كما ان عدم وجوبه يكشف عن وحدته في الحقيقة اذا كان الاشمال بنحو
وحدة المطلوب فعدم بقائه بعد حرج الوقت مقطوع كما انه لو كان سحق التعدد
يكون بقاءه بعده مقطوعاً فالامر بدورس مقطوع بقاء ومقطوع الروال وبالنسبة
يصير بقاء الكلّي مشكوكاً ولا مانع من استصحابه في المقام بقول ان اصل الاشتغال
المرددين المفيد بالوقت وبين غير المتبدية معلوم و شك في بقاءه ومقتضى الاستصحاب
ذلك ولازمه الا بيان بان واجب بعد الوقت ليتحقق الفراغ والخروج عن عهدة لتكليف
ثابت بالاستصحاب .

الفرع الخامس ما لو نذر ان يحج من غير ان يقبضه برمان خاص ولمح فيه
يشع من جهات :

الاولي اصل جواز لأحبر وعدم لزوم فوراة الوقت لمصلحة للعمل في الحج عبارة
عن الاتان به في سنة الدرر في غيره تناسه والدليل على عدم لزوم فوراة ما حقق في
الاصول في مبحث عدم دلالة هيئة فعل وما يشبهها على الفورية من ان مملتها نفس الضميمة
وصرف الماهية والامر الى اتانها وابيحتها في الحرج بمثل اني نفسها من دون دلالة على
الفور اصلاً كما انه لا دلالة له على التراجي نعم بناء على ما حكاه سيدنا الاستاذ الاعظم
المانس قدس سره لشريف عن شيخه المحقق الحائري - قدس - من ذهبه في او حرج عمره
الى ان يعمل الشرعية كالعمل الكويبية وانه يترتب عليها ما يرب عليها من آثار و احكام
والخصوصية لا بد من الالتزام بالفورية لان ترتب المعلول الكويبي على علته الكويبية
فوري لا انفكاك بينهما اصلاً فلا بد من ان يكون في العمل التشريعية التي منها الامر ومنها
الدركما في المقام ان يكون كذلك ولكن قد حققنا في الاصول تبعاً للاستاد - قدس -

بطلان هذا المسمى وعليه فلا مجال للحكم بلزوم الوفاء بالنذر فوراً .
 نعم حكى عن لندكرة به بعد ما قوى عدم الفورية ذكر وجوهاً لاحتمالها مثل
 انصرف لمطلق اليها او انه لو لم نقل بالفورية لم يتحقق الوجوب لحوار الترك مدام
 حياً و ان طئ الحياة هنا صعب لانه اذا لم تأت به في عام لم يمكنه الاتيان به الا من
 عام آخر او اطلاق بعض الاخبار الناهية عن تسويف الحج ولكن المناقشة في جميع
 هذه الوجوه واضحة كما لا يخفى .

الثانية غاية حور الناخير وحده قال في المدارك : «ودفع الاصحاب بدهن
 نذر لحج مفاد يحور له تأخير الى ان يتصل الوقت بطن الوفاء» وقل في المسالك
 «لا خلاف في حوار تأخير المطلق لان بطن الوفاء سواء حصل مانع فلا» وفي الحوهر
 انه هو المعروف بين الاصحاب .

وذكر بعض الاعلام بعد نقل ما هو المعروف بين الاصحاب من ان لحد هو
 طئ الموت او الموت في مقام الاشكال عليه ما ملخصه انه لا دليل على اعتبار
 الطئ في المقام بل لو قلنا يحور لتأخير وللازم لحكم بحواره مضيق وان تحقق
 الطئ بحددهما بل الظاهر عدم حوار لتأخير الامع الاطمئنان باتيان الواجب في آخر
 الوقت او كون التأخير مستنداً الى العسر لان مقتضى حكم العقل بعد اشتداد دمة
 العسر بالوجوب افرار دمه عما وجب عليه وليس له التأخير في ادائه ما لم يكن هناك
 مؤمن وهو احد امرين وهما العسر في التأخير وحصول الاطمئنان له بالوفاء في آخر
 الوقت او قيام طريق شرعي كالتوبة ولو كان شاكاً في امكان الامثال لايجوز له لتأخير
 وان لم يظن الموت بل لايجوز في صورة لظن بالنقاء ان لم يبلغ حد الاطمئنان .
 واستصحاب بقاء الحياة او الممكن لا يصلح مستنداً لحوار التأخير لانه مصاناً
 الى جريانه في صورة الطئ بالموت ايضاً يكون مثلاً لانه لا يتحقق الامثال وحراره
 فيما بعد بل هو لازم عقلى لنقاء الحوة ولندرة .

وهذا القول هو الوسط بين القول باحتمال الفورية وبين ما هو المعروف بين الاصحاب لان مقتضاه عدم لزوم الفورية وحوار التأخير وعدم كون حد الجوار هو الظن بالموت او الموت بل مشروط بالاطمينان بالبقاء والقدرة .
وتدفع الاشكال عن المشهور بان الظاهر ان مرادهم من الظن بالموت هو الاطمينان الذي يعامل معه معاملة العلم عند العرف والمعلاء ولا مجال لدعوى عدم الدليل على اعتبار الظن في المقام على ما عرفت .

واما تعليق الحكم بجوار التأخير على الاطمينان بالبقاء ولازمه عدم الجوار مع الظن به فصلا عن شك والوهم فيرد عليه ان لحاكم بحواز التأخير ليس الا العقل لانه من شئون الامثال والحروح عن عهدة الكليف الذي تاجر على المكلف والظاهر بالتعليق المذكور يستلزم عدم حوار التأخير نوعاً لانه لا يتحقق الاطمينان بالبقاء كذلك فبلم ان لا يتحقق الجوار بحسب الدلب ومنه يستكشف ان حكمه بالجوار مفى بما هو المعروف من الاطمينان بالموت او الموت لامشروط بالاطمينان بالبقاء ومنه ذكرنا انه لا وجه لدعوى كون الاستصحاب مثباً بعد كون مورده مثل ما اذا كان الاثر الشرعي منوطاً على المستصحب بواسطة لارم عقلي او عادي مع انك عرفت انه لا يكون هنا اثر شرعي لان حوار التأخير انما هو حكم العقل ولا يرتبط له بالشرع .

الثالثة انه لو مات بعد تمكنه من الاتيان بالحج والوفاء بالندر ولم يأت به هي وحب القضاء على الوارث وعدمه مامر من البحث فيه في الفرع السابق بالاصافة لي وحب القضاء على نفسه ولا خصوصية لهذه الجهة في هذا الفرع كما لا يهي الرابعة انه هل القضاء عن الميت من اصل التركة او من الثلث قولان ذهب جماعة كالمحقق في الشرايع الى الاول واستدل عليه بان الحج واجب مالي والاجماع قائم على ان لواحات المالية تخرج من الاصل وقدمت الايراد عليه بالجمع من كون

الحج وحجاً مالياً كما في المدارك نظراً الى به غارة عن الماسك المحصوه وليس بدل لما داخل في ماهيته ولا من ضرورته وتوضه عليه في بعض الصور كنوقف الصلوة عليه في بعض الوجوه كما اذا احتاج الى شراء الماء او استبحار المكان والمانر وبحو ذلك مع القطع بعدم وجوب قصائها من اصل التركة .

كما انه قدم ترخاوت صاحب العروة عن هذا الايراد بان الحج في الغالب محتاج الى بدل المدن بخلاف الصلوة وسائر العبادات النذية فان كان هناك جماع او غيره على ان الواجبات المالية من الاصل تشمل الحج قطعاً

والتحقيق انه لا مجال لدعوى كون الحج المدور واجباً مالياً حتى يدخل في معقد الاجماع المذكور لما عرفت مراراً من ان الواجب في باب النذر ليس هو لعمل لمدور ومتعلق به لنذر وان كان معاد الصيغة هو المليك لان الصيغة بمجرد انشئت الحكم الشرعي بل الحكم الشرعي اما انت مقتضى دليل وجوب الوفاء بالنذر ضرورة انه مع قطع النظر عن تدليل المذكور لا يكون في لبس وجوب وواجب بالدليل المتكفل لانت الحكم الشرعي هو ما يدل على وجوب الوفاء لا لصيغة نفسها وعليه وللامر ملاحظة الواجب في ذلك الدليل ومن المعلوم انه هو عنوان الوفاء ولا يكون هذا واجباً مالياً ومجرد تحققه في الحرح فما اذا كان المدور امرأ مالياً بايجاد ذلك الامر المالي لا يوجب كون عنوان الوفاء واجباً مالياً وهذا بخلاف حجة لاسلام التي تكون نفسها مبرومة للوجوب ويمكن القول بل لا يبعد الالتزام بانه واجب مالي كالزكاة والخمس والدين .

وقد افدح ان كون الحج امرأ مالياً لا يستلزم ان يكون واجباً مالياً داخل في معقد لاجماع المذكور فيما اذا صار متعلقاً للنذر وشبهه وبما ذكرنا يظهر النظر فيما تقدم عن المستمسك وصاحب الجواهر في باب متعلق النذر او خصوص نذر الحج فان نظر لاول الى معاد الصيغة ونظر الثاني الى متعلق النذر مع انه لا بد ان يكون

النظر الى دليل وجوب الوفاء بالندر ولا يكون لوفاء بعنوانه امراً مالياً كما عرفت.
هذا وذهب جماعة الى انه يحرج من التلث واستدلوا عليه بروايتين وردت في نذر
لاحجاج بصيغة الاولوية .

احدتهما صحيحة صريخ كنكاسي قال سئلت امامهم - ع - عن رجل
عنه حجة لاسلام نذر سرأ في شكر ليحج به رجلاً الى مكة فمات الذي نذر قبل ان
يحج حجة لاسلام ومن قل ان يفي نذره لدى نذر قال - ع - : ان ترك ما لا يحج
عه حجة لاسلام من جميع المال ، واحرج من ثلثه ما يحج به رجلاً لنذره وقد وصى
بالندر ، وان لم يكن ترك ما لا الاقندر ما يحج به حجة لاسلام حج عه بما ترك وما يحج
عه وليه حجة لندر ، اما هو مثل دن عليه . (١)

والتميل لمشتن على الشبه بالدين بما هو في اصل وجوب الاحراج على
لولى والاو بمشبه به الذي هو الدين يحرج من جميع التركة لامن التلث وان كان
يرد عليه ان لزوم لاحراج على الولي بما هو وما اذا كان للميت تركة لانه لا يحب
الاحراج على الولي من مال شخصه كما لا يصى .

ثانيهما صحيحة اس ابن يعقوب قال قلت لابي عبدالله - ع - رجل نذر لله
ان عافى الله ابنه من وجهه ليحججه الى بيت الله الحرام فمات الله الابن ومات الاب
فقال : المحجة على الاب يؤذيها عه بعض ولده قلت : هي واجبة على ابنه لدى
نذر منه فقال : هي واجبة على الاب من ثلثه او يتطوع اسه فيحج عن ابنه . (٢)
وتقريب الاولوية على ما في العروة نمأ لكشف الثامان اذا كان نذر الاحجاج
كذلك اى خارجاً من التلث مع كونه مالاً قطعاً فنذر الحج بعنه اولي بعدم الحرج
من الاصل .

(١) تل ابواب وجوب الحج وشرايطه باب التاسع والعشرون ح-١

(٢) تل ابواب وجوب الحج وشرايطه باب التاسع والعشرون ح-٣

و اورد على هذا التقريب بعض الاعلام بمعن الاولوية نظراً الى ان الحج المندور النفسى يمتار عن سائر الواجبات لكونه واحداً مالياً وحاله حال الدين في الحروج من الاصل واما بدر الاحجاج فهو مجرد تسيب لى العمل والى نيل افعال الحج ولا يصح اطلاق الدين عليه فى نفسه ودعوى ان الاحجاج واجب مالى محض واصحة السمع لامكان احجاج الغير بدون بدل المال له اصلاً كما اذا التمس من احد ان يحج ويلتمس من شخص آخر ان يحج الغير ويحود لك من السببات الى حج الغير من دون بدل المال .

والجواب عن هذا الانراد - مصافاً الى انه لو لم يكن لاحجاج واجباً مالياً كيف حكم فى الروايتين منه يحرج من ثلث المال سحوا الاطلاق منه مع مكان اداء الواجب من غير التركة لامحال لاحجائه منها ولو من الثلث كما لا يخفى - فصوصح ان المقصود عند تعرف من مثل بدر الاحجاج هو بدل المال للغير لان يحج لانه حق الحج منه بتسيبه ولو من غير طريق بدل المال فاذا بدر ان يرسل رجلاً الى رياراة مشهد الرضا - عليه السلام - فهو يكون المقصود منه غير بدل المال اياه لان سافر اليه لزيارة وهل ينفق نفقته بالدرهما - التمس من الغير ان يبدل ماله له لذلك ودلحمة لا يسمى الاشكال فى كون لاحجاج امراً مالياً محضاً فاذا كان بدره مع كونه كذلك لا يوجب الحروج من الاصل وفى بدر الحج لنفسه مع عدم كونه مالياً كذلك للروم الاتيان بالاعمال والمساكن على النادر يكون ذلك بتريق اولى .

ولكن الان دعوى الروايتين انهما معرض عنهما فى موردتهما عند المشهورين قد بان اعراض المشهور عن الرواية بوجوب سقوطها عن الاعتبار والحجية ولو لمع فى الصحة المرنة لعلها ولا محل - ح - للاستدلال بهما اصلاً وان لم يعل بذلك - على خلاف ما هو التحقيق عندنا - لامانع من التمسك بهما للتمام لتسامية الاولوية بعد اعتبارهما وحجيتهما .

وعلى التدبير الاول ذكر للروايتين محامل متعددة :

١- ما حكاه في كشف اللثام عن العلامة في المختلف من حملهما على صورة كون البدر في حال المرض بصيغة كون المسحرات الصادرة من المريض في مرض الموت من الثلث كغيرها مثل الوصية .

ويرد عليه -مضافاً إلى الاختلاف في مسحرات المريض- انه لا اشعار في لروايتين بوقوع البدر في حال مرض الموت كما لا يحتمل

٢- حملهما على صورة عدم الاتيان بصيغة البدر حتى يجب عليه الوفاء به . ويرد عليه انه مع عدم اللزوم بسبب عدم اجراء الصيغة لامجدد للاخراج من الثلث يضاً مضافاً الى ظهورهما في تحقق البدر ولزوم الوفاء به

٣- حملهما على صورة عدم تمكن من لوفاء بالبدر حتى مات . ويرد عليه -مضافاً الى انه لا اشعار بهما بهذه الصورة وانه لم يتمكن- انه لا محال للاخراج من الثلث بعد عدم اشتغال دمه بالنادر لاجل عدم التمكن
٤- ما ذكره صاحب المعالم في كتابه «مستقى الحمام» من الحمل على صورة عدم تمكن من الوفاء وكون الحكم بدياً .

ويرد عليه -مضافاً الى ما مر- ان التمكن من الاحجاج وبين حجة لاسلام في الرواية الاولى من جهة لايجاب والاستصحاب لامحله اصلاً، وبعد الروايتين من جهة لدلالة على الثلث رواية مسمع من عبد الملك قال قلت لابي عبد الله -عليه السلام- كانت لي حارية حلي فدرت لله تدلي ان هي ولدت علماً ان احج او احج عنه فقال . ن رحلا ندر لله في ان له ان هو ادرك ن يحج او يحج عنه فمات الاب وادرك العلام بعده فاني رسول الله -ﷺ- فقله عن ذلك فامر رسول الله ﷺ ن يحج عنه مما ترك ابوه . (١) نظراً الى ظهورها في كون الاجراج من جميع التركة

و اذا كان النذر في مورد الرواية مع عدم كون المعلق عليه حاصلًا في زمان حيوة الماذر بل متحققاً بعدها خارجاً من اصل التركة فهي مورد الروايتين الذي يكون المعلق عليه حاصلًا في حال الحيوة يكون بطريق اولى ولكن الاشكال في ان هذه الرواية ابصاراً يكون معرضاً عنها ام لا وسأني لبحث فيها انشاء الله تعالى ودعوى ان النسبة بينها وبينها هي الاخلاق والتقييد بمعنى ان هذه الرواية مطلقة وهما تدلان على الاحراح من خصوص الثلث مدفوعة بظهورها في الاحراح من الجميع لا في متنق الاحراح كما لا يخفى وبأني هذه الجهة بصاً انشاء الله تعالى .

وقد اقتدح من جميع ما ذكرنا في هذا المجال انه لم يهض شيء من الأدلة المتقدمة لأنات الاحراح من اصل التركة ولا لأنات الاحراح من الثلث لما مر من الأيراد على أدلة الطرفين .

هذا ولكن لظاهر ان الاحراح من الثلث يحتاج الى دليل خاص لعدم خصوصية له بعد كون الأشد ناساً في حال الحيوة وهم الدليل على لزوم الافراع بعد الموت على الوارث لأم ماله الشخصي بن مما تركه الميت ون مقتضى الامر بن لزوم الافراع من جميع اجزاء التركة لأشراكه في الاضافة الى الميت ولا ريب في لزوم الافراع مما يتعلق به ولا حراح من الثلث يحتاج الى دليل خاص ومؤنة رائدة كما قدم في الوصية وفي مسخرات لمريض بناء على خروجها من الثلث وما مع عدم قيام الدليل على لاحراح من الثلث فالاحراح من الاصل لا يحتاج الى قيام الدليل على خصوصية بن يكفي في ذلك ما عرفت من مجرد لزوم الاحراح من التركة فالحق في المقام ما قواه في النص للوجه الذي ذكرنا لالكون الجميع المدور واحاً مالياً حتى يناقش في صغره بناء على ثبوت لاحماع على الكرى وعدم لمناقشة فيها او كونه مشتملاً على جهة الدينية كما اختاره صاحب الحوار سقدي سره .

الفرع السادس : ما لو نذر الحج ولم يتمكن من ادائه حتى مات والظاهر

- كما في لمن - عدم وجوب القضاء عنه والوجه فيه مصافاً إلى محدودية الالتزام الذي تنصمه صيغة التدريسورة - يمكن من الأداء والوفاء فان قوله : لله عني ان حج لا يكون بهذه الاسرار بالحج ولو منع عدم التمكن منه الى آخر العمر بل استمر في ذهن النادر والمنعاهم عند العرف هو الالتزام المفيد باخذه - ان وجوب الوفاء بالمدار الذي يترتب على مدار مشروط بالقدرة كما في سائر التكليف الالهية من دون فرق بين التعبدية والتوصيلية فمع عدم التمكن لم تشمل دمنه بالوفاء حتى يجب القضاء عنه بعد لموت بعد كون وجوب القضاء متبرعاً على وجوب الاداء كما لا يخفى .

المرجع النفع ما لو بدر لحج معلماً على امر ولم يتحقق المعلق عليه حتى مات كما لو بدر الحج معلماً على قضاء مريضه او فكاك اسره ومثلهما ولم يتحقق المعلق عليه مادامت حياته بل مات ثم تحقق المعلق عليه فهل يجب على الوارث القضاء عنه ام لا ؟ قال السيد - فده - في العروة : «المسئلة مسية على ان التعليق من باب لشرط او من قبيل الوجوب المعلق فعلى الاول لا يجب لعدم الوجوب عليه بعد فرض موته قبل حصول الشرط وان كان متمكناً من حيث المال وسائر الشرائط ، وعلى الثاني يمكن ديفال بالوجوب لكشف حصول الشرط عن كونه واحداً عليه من لاول الان يكون بدله مصرفاً الى قضاء حياته من حصول لشرط»

ومرجع الاول الى المعلق في اصل الالتزام المدري كالوجوب في الواجب المشروط و الثاني الى التقييد في لملزم به الذي هو لحج المندور كما في الواجب المعلق ومثال كلا الامرين الحج فان وجوبه مشروط بالاستطاعة والوجوب مقيد بالمواسم وربما حصر وعنه فلازم الامر ، الاول عدم تحقق الالتزام قبل المعلق عليه ولازم الامر لثاني تحقق الالتزام فله عية الامر لزوم كون الحج بعد تحقق المعلق عليه فيجب القضاء عنه في الثاني بعد تحققه ولا يجب في الاول .

هذا ولكنه اورد عليه بوجهين :

احدهما انه يمكن ان يقدل بوجوب النضاء بدء على كونه من قبيل الاول وهو تعليق اصل الالتزام ايضاً سواء على كون المعلق عليه مأخوذاً بسحو الشرط المتأخر لا لمقارن وعليه فوجوده بعد الموت يكشف عن تحقق لمشروط في حال الالتزام ايضاً ثانيهما به لا يجب النضاء عنه ولو كان من قبيل الثاني اي كون الملتزم به معلقاً لاصل الالتزام وذلك لانه يعتبر في كلا الوحوبين -المشروط والمعلق- ثبوت قدرة على الواجب ومن المعلوم ان لمدرك لا يقدر على الحج بعد تحقق المطلق عليه لمرض الموت والميت لا يقدر على اي عمل ويصير هذا كالحج بعد الاستطاعة وعروض الموت قبل تحقق الموسم في العام الاول من الاستطاعة ومن وجوب الحج وان كان بالاصالة الى الموسم سحو الوحوب المعلق الا انه حيث لا يقدر عليه في الموسم لمرض الموت قبله فلا محال لدعوى ثبوت الاشتغال ولزوم النضاء عنه كما هو ظاهر الفرع الثامن بدر لاححاح ونعرض في المنى لاربع صور به وأشار - بسبب اضافة بعض القيود - الى صورته حاشية نعرض لها السيد - قدس - في المروء صريحاً .

١ - الصورة الاولى فهي ما اذا بدر لاححاح مطلقاً على شرط فمات قبل حصوله وحصل بعد موته مع تمكنه قبله واسطهر في المنى وحوب النضاء عنه والظاهر ان مستند الوحوب ليس هي القاعدة لاقتضاءها عدم الوحوب لما عرفت من ان التعليق سواء كان راجعاً الى اصل الالتزام سحو الواجب المشروط او الى الملتزم به سحو الواجب لمعنى بطلان عدم اشتغال المدرك بوجه لعدم قدرته بعد الموت على اتقان المدور لمرض الموت كما مر .

بل المستند هي صحيحة مسمع بن عبد الملك المتقدمة في الفرع الخامس بلحاظ اشتغالها على نقل ما وقع في زمن رسول الله - ص - وحكمه بلزوم النضاء عنها ترك الميت في هذه الصورة وقد عمل بها جماعة - كما في المروء - او المشهور - كما في بعض شروحيها - وعلى اي تقدير لم يتحقق اعراض المشهور عنها الفادح في حجتها

واللزام الاتزام بمعددها .

نعم ربما يقع الكلام في صحة في احصائها من حيث الدلالة بهذه الصورة نظراً الى اختصاصه بمقتله لامام - ع - بها او عدم اختصاصه نظراً الى ان السؤال فيها عن بدر لاحجاج المعلق على ان يصح الجارية علماً ذكرنا من دون اشارة الى وقوع المعلق عليه وعدمه وعلى تقدير الاول هل المراد هو الوقوع في زمان حيوة المذنب او الوقوع بعد موته فهي الفرص الاول لا بد وان يكون محط النظر هو السؤال عن وجوب الوفاء بالمذنب بعد تحقق المعلق عليه ويكون انطوائاً لوجوب عليه اما هو بلحظ الاولوية نظراً الى انه اذا كان حصول المعلق عليه بعد الموت موجباً للقضاء عن الميت مما تركه فحصوله في زمان لحيوة اولى بتحقيق الوجوب ولزوم الوفاء بالمذنب .

وفي الفرص الثاني يطبق الجواب على مورد السؤال لانه - ح - لا بد وان يكون محط نظر السائل لزوم القضاء عنه بعد الموت كما تحقق المعلق عليه بعده كما انه على التفسير الثاني الذي مرجه الى عدم تحقق المعلق عليه بوجه لا بد وان يكون محط النظر هو السؤال عن وجوب الوفاء بعد عدم تحقق العزم عليه اصلاً وعليه لا يطبق الجواب على السؤال اصلاً

وربما يقال بان الاستعداد من لغير صدر او دبلاً ومن تطبيق لامام - ع - بمقتله عن النبي ﷺ على مسئلة لسائل ان بدر لاحجاج مما يجب قصائه بعد الموت سواء كان مطلقاً او معلناً وسواء مما يمكن منه ام لا .

ولكن لا ينافي ان استعادة الصابغة الكلية بالمحو المذكور من لصحية مشكلة جداً فانه وان كان السؤال في نفسه مجملاً ولم يتبع استفعال في الجواب بل اقتصر على نقل مقالته الرسول ﷺ في مورد خاص الا ان تعميم حكم لسي ﷺ بوجوب القضاء لمثل صور عدم التمكن مما لا سبيل اليه فصلاً عما اذا احتمل اشمول

لصورة عدم تحقق المعلق عليه مع عدم اصدار في السؤل بوقوعه كما لا يبحى .
وكيف كان فلا شبهة في دلالة الرواية على وجوب لقضاء في هذه الصورة
وطاهاها لقضاء من اصل لتركه كما عرفت .

والصورة الثامنة ما لو بدر احتجاج شخص في سنة معينة فحالف مع تمكنه في
المتن . «وجب عليه القضاء والكفارة وان مات قبل اتيانها بنصيبان من اصل التركة»
و لوجه فيه ما مر في بدر حج عنه في سنة معينة عداية الامر عدم التمرص هناك لوجوب
القضاء والكفارة على الوارث مع ترك في حال الحجة .

والصورة الثالثة ما لو بدر احتجاج شخص مطلقاً والحكم فيه بصاً ما مر في
بدر الحج كذلك من دون فرق لا في انه ربما يقال - كما يأتي - ان الحج المندور
يمكن الاشكال في مالته نظراً الى ان الحج لا يكون الاعارة عن الاعمال والمساكن
المخصوصة والمال له دخل في مقدماته لا في حقيقته وما يمت به ما لا يحتاج الذي مرجه
لى بدل المال لتغير لان حج نفسه فلا يكون الامرأ مالياً لامحال للمناقشة في مالته
وسياتى البحث في هذه الجهة .

الصورة الرابعة ما لو بدر الاحتجاج معلقاً على شرط وقد حصل وتمكن منه
وترك حتى مات والحكم فيه وجوب القضاء والكفارة من اصل التركة كما في مثله
من بدر الحج المعلق على شرط كذلك ولا فرق بين المعلق مع حصول المعلق عليه وبين
المطلق غير المعلق من رأس .

الصورة الخامسة التي اشير اليها بالتعمد بالتمكن في جميع الصور الاربع
وهو ما لو لم يتمكن منه النادر في حياته اصلاً او الرمان الخاص الذي ذكره وقد حكم
في المتن بعدم وجوب القضاء عنه في مثله من بدر الحج مع عدم التمكن حتى
مات ولكن لسيد - قد - في العروة بعد ان ذكر وجهين في وجوب القضاء عنه
وعدمه وان وجههما هو الوجوب استدلال عليه بما هذه عبارته . «لانه واجب مالي

مثلة - ٣ - لو نذر المستطيع ان يحج حجة الاسلام انعقد ويكفيه اتباعها ولو تركها حتى مات وجب القضاء عنه والكفارة من تركته ، ولو نذرها غير المستطيع انعقد ويجب عليه تحصيل الاستطاعة الا ان يكون نذره الحج بعد الاستطاعة . (١)

اوجه على نفسه فصار ديناً عابياً الامر انه ما لم يتمكن من دور والفرق بينه وبين نذر الحج بنفسه انه لا يعد ديناً مع عدم التمكن منه واعتبار المباشرة بخلاف الاحجاج فانه كندب بدل المال كما قال : الله على ان اعطى الفقراء مائة درهم ومات قبل تمكنه ودعوى كشف عدم التمكن عن عدم الاعتقاد بمسوعة ففرق بين ايجاب مال على نفسه و ايجاب عمل ماضى وان استلزم صرف المال فانه لا يعد ديناً عليه بخلاف الاول .

ولكن اورد عليه بعدم الفرق بين النذر اذا كان الشر المتعلق بالمال على نحو نذر النجدة كما اذا نذر ان يكون مديوناً لزيد بكذا وفلما نصحة نذر النجدة واما اذا كان الشر متعلقاً بالعمل وعمل الماد فلا يوجب كونه ديناً كسائر الديون الموجبة لادائها على لو ارث بعد الموت ولولم يتمكن لميب من الاداء طول الحياة وذلك لان المندور هو العمل وان كان متعلقاً بالمال كاعطاء الفقراء في المثال والم يمكن منه الى آخر الامر يكشف عن عدم اعتقاد النذر من رأس كما انه لو كان المندور متقيداً برمان خاص لابد وان يكون متمكناً في ذلك الزمان ومع عدمه لا محيص عن الحكم بعدم الاعتقاد وكيف كان فندر الاعطاء والاحجاج وان كان تخفيفهما بالمال فقط لا يوجب تحقق الدين وكون الماد مديوناً للفقراء او الشخص الذي يدر احجاجة ولقاهر - ح - انه لا فرق بين نذر الحج ونذر الاحجاج في به مع عدم التمكن لا يجب القضاء بوجه اصلاً وقد عرفت .

(١) في هذه المثلة فرعان :

الاولى لو نذر المستطيع الذي يجب عليه حجة الاسلام ان يحججه ويأتى بها فهل

يعقد بذره ام لا كثر المسأجرين - كما في الحواهر - على الأول خلافاً للمرتضى والشيخ وابي لصلاح وابي ادريس فيمن نذر ان يصوم اول يوم من شهر رمضان مستديلاً بان صيامه مستحق بغير النذر ، وان صيامه مستحق بالاصل ولا يمكن ان يقع فيه غيره . واجب عن هذا الاستدلال بان الوجوب بالاصل لا يفي الاستحقاق بالنذر وهو لا يقتضي وقوع غير رمضان في رمضان وانما يقتضي ذلك لو نذر ان يصوم غير رمضان فيه لا ما لو نذر ان يصوم رمضان فيه والنذر يقتضي ثبوت شيء راثد على الوجوب وهو الحق الالهي وادا لم يعل بذلك فلاقل من اقتضائه تأكد وجوب الموحب لزيادة الانعاش ولا سيما بملاحظة ما ينزب عليه من الكفارة

وانت بعد ملاحظة ما عرفت مما مراراً تعرف انه لامحال لدعوى تأكد الوجوب بوجه لا دمورده ما اذا كان المتعلق للوجوب واحداً وانما مع الاختلاف وتعدد فلاحه للتأكد والمقام من هذا القبيل لان متعلق الوجوب في حجة الاسلام اما هو نفس عنوان الحج لانه الواجب بالاصل في الشريعة مع شرائط الوجوب ومتعلق الوجوب في باب النذر اما هو عنوان الوفاء بالنذر ولا يسرى الحكم من هذا العنوان الى عنوان المتعلق بالنذر بل هو باق على حكمه الاولى من الوجوب او الاستصحاب في المقام يشب بالنذر حكم آخر غير ما كان ثانياً للمتعلق فلامحال للحكم بتأكد الوجوب بل هذا وجوبان ووطيقتان ولا معنى لتعدد الوطبيعة مع التأكد والعجب من بعض الاعلام حيث انه يصرح في^١ اول كلامه بان الواجبات الاصلية تتأكد بتعلق النذر بها وفي دبل كلامه بانه اذا اتى بحجة الاسلام مع تعلق النذر بها فقد اتى بالوطيقتين

فان ثبوت لوطيقتين لا يجتمع مع التأكد ولا يحقق الامع التعدد وهو يتم بناء على ما ذكرنا من تعدد المتعلق غاية الامر كفاية عمل واحد في تحققهما .

ثم ان لصاحب «المستمسك» شبهة في خصوص نذر الحج اي حجة الاسلام مرجعها الى عدم انعقاده من رأس حيث انه بعد ذكر ان المملوكية لله التي معها

كونه مستحقاً له بالحق لو صعى لا يقل التكرار ولا التكد كأكثر عسوس الأضغاث
مثل الروحية و لرقية والحربة وبحوها فانها جميعاً لا تقل لتأكيد و التأكد و ليس
من الماهيات لمشككة قال : « ومن ذلك بشكل الامر في بدر حج لاسلام بناء على
ما سبق من ان لظاهر من اللام في قوله تعالى : والله على الناس هو الملكية فانه اذا
كان حج الاسلام مملوكاً لاصل لا يكون مملوكاً بالبدر ايضاً وليت الماهيين ذكروا
ذلك في بدر حج الاسلام و استدلووا عليه بما ذكر فانه يكون حشد في محله و متين
جداً » .

اقول : نحن وان كنا قد استعدينا من التعبير المذكور في آية الحج همة هذه
العرضة وثبوتها على المستطيع كثرت الدين عليه ولا حله بحب القضاء عنه بعدموته
ايضاً الا انه لا يرجع ذلك الى ثوب مثل الملكية الاعتبارية المتداولة بين الناس له
تعالى على المستطيع كما ان معاد صيغة البدر بناء على كون اللام فيها بمعنى الملكية
لا متعلقة بـ الترمت وبحوه ليست هي الملكية المعروفة كالملكية الحاصلة في البيع
وبحوه حيث انها لا تقل لتكرار ولا التأكد والا يلزم ان يكون في نذر النتيجة بناء
على صحته واعتقاده كما اذا بدر ان يكون مديوناً لريدمائة درهم مثلاً ان يكون بالاصافة
لى نفس هذا المقدار مديوناً له تعالى ولزيد معاً وعلى ما ذكرنا لامانع من الجمع
في حجة الاسلام بين الآية المشتملة على التعبير باللام وبين معاد صيغة البدر المشتملة
عليها ايضاً ومقتضاء ثبوت حكمين كما ذكرنا .

الفرع الثاني : ما لو بدر غير المستطيع حجة الاسلام وفيه صورتان :

الاولى : ما اذا كان بدرها معلقاً بالاستطاعة كما اذا قل الله على ان اجمع
حجة لاسلام اذا استطعت ولا اشكال بمقتضى ما ذكرنا في الفرع الاول في الانقضاء وعدم
وجوب تحصيل الاستطاعة لعرض كون لا التزام معلقاً على حصولها .

الثانية : ما اذا كان نذرها مطلقاً خالياً عن التعليق ولا اشكال فيها ايضاً في اصل

مسئلة ٥ - لا يعتبر في الحج الندرى الاستطاعة الشرعية بل يجب مع القدرة العقلية الا اذا كان خرجاً او موجاً لصرر نفسى او عرضى او مالى اذا لزم منه العرج . (١)

الافتقاد وصحة النذر اما لكلام في ان مقتضى وجوب الوفاء بالنذر لزوم تحصيل الاستطاعة عنه ام لاس اللارم وجوب الوفاء بعد حصولها؟ فيه قولان اختلفا فى الروضة والمستند بل فى المدارك: «ولا يجب تحصيلها قطعاً» معللاً بان المدور ليس امراً رائداً عن حج الاسلام لا ان يندر تحصيلها فيجب وهو لظاهر من كشف اللثام والمجهر حيث ذكر فيهما نه اذا لم يكن مستطيعاً استطاعة شرعية توقعها واختار الاول الماس - قده - و ليس في العروة وغيرهما وهو الظاهر فيه بعد ملاحظه ان النذر مطلق غير مطلق على الاستطاعة و ان حجة الاسلام هي الحج الواقع عن المستطاع وقد عرفت معابرته من حيث الحقيقة والماهية مع سائر انواع الحج كالحج التطوعى - كما مر تحقيقه - لاندله في مقام الوفاء بالنذر الواجب عليه بمجرد الصيغة لفرص ثبوت الاطلاق وعدم التعليق تحصيل الاستطاعة لتحقق حجة الاسلام ولا محل لدعوى عدم الفرق بين هذه الصورة وبين الصورة الاولى في عدم لزوم تحصيل الاستطاعة بعد ثبوت التعليق هالك وثبوت الاطلاقها فاللارم من باب المقدمة تحصيل لاستطاعة وكون وجوب حجة الاسلام مشروطاً بالاستطاعة لا يستلزم ان يكون وجوب الوفاء بالنذر المطلق بها مشروطاً بها كما لا يخفى .

(١) ظاهر النص والفتوى هو اعتبار القدرة العقلية في الحج الندرى كما في غيره من الامور المتعلقة بالنذر فان دليل وجوب الوفاء بالنذر اما يكون كسائر الادلة الدالة على الاحكام الوحدوية يكون مشروطاً بالقدرة العقلية الا في حجة الاسلام التي يكون وجوبها مشروطاً بالاستطاعة الشرعية وليس لنذر مطلق الحج خصوصية مقتضية لاعتبار الاستطاعة الشرعية فيه نعم ظاهر الشهيد في كتاب الدروس الخلاف قول فيها: «و لظاهر ان استطاعة النذر شرعية لا عقلية فلو نذر الحج ثم استطاع صرف ذلك الى

مسئلة ٦ - لو نذر حجاً غير حجة الاسلام في عامها وهو مستطيع انعقد لكن تقدم حجة الاسلام ، ولورالت الاستطاعة يجب عليه الحج المذرى ، ولو تركهما لا يبعد وجوب الكفارة ، ولو نذر حجاً في حال عدمها ثم استطاع تقدم حجة الاسلام ولو كان نذره مضيقاً ، وكذا لو نذر آتياه فوراً ففوراً تقدم حجة الاسلام ويأتى به في العام القابل ، ولو نذر حجاً من غير تقيد وكان مستطيعاً او حصل الاستطاعة بعده ولم يكن انصرافاً فالاقرب كناية حج واحد عنهما مع قصدهما ولكن مع ذلك لا يترك الاحتياط في صورة عدم قصد التعميم لحجة الاسلام باتسان كل واحد مسقلاً مقدماً لحجة الاسلام . (١)

المذرى ان اهل واستمرت الاستطاعة الى القبل وحيث حجة الاسلام ايضاً . وذكر في المسمى بعد نقل هذه العبارة : « ولا يحى ان تبرع ما ذكره يصلح ان يكون قرية على ارادة عبر الظاهر من كلامه ولو كان مراده ظاهر الكلام كان اللزم ان يقول فلو لم يملك راداً ولا راحلة لم يحب لوفاء بالمدن اقول : التبرع يؤكد ما هو الظاهر من الكلام لان معاده انه بعد حصول الاستطاعة الشرعية يجب الوفاء بالمدن ويكون مقدماً على حجة الاسلام التى تكون مشروطة بها ولكن يرد عليه انه لا دليل على ما ذكره ثم ان صورته استثناء كون الحج بعينه حرجياً او مستلزماً للصرر الذى يلزم منه الحرج سواء كان نفسياً او عريضاً او مالياً انه هو بلحاظ تقدم قاعدة نفى الحرج على الادلة الدالة على الاحكام الوجوبية وان كانت مشروطة بالقدرة العقلية .

(١) فى هذه المسئلة فروع .

الاول : ما لو نذر حجاً غير حجة الاسلام فى هذا العام وهو مستطيع و الخصوصيات المأخوذة فى هذا الفرع عبارة عن كون الحج المذرى مقيداً بغير حجة الاسلام لامتيازاً ولا مقيداً بحجة الاسلام الذى مر بالبحث فيه و كونه مستطيعاً فى

حال النذر في مقابل ما لو نذر ثم استطاع وكون المندور مقيداً بهذا العام الذي يجب فيه حجة الاسلام لغرض الاستطاعة في مقابل ما لو كان مطلقاً او مقيداً بغير هذا العام كالعام القابل - مثلاً - وكون النذر مطلقاً غير معلق على روال الاستطاعة في مقابل ما لو كان معلقاً عليه كما لو قال نذر لت استطاعني فلتك على ان احج غير حجة الاسلام في هذا العام فانه في هذه الصورة لاشبهة في صحة النذر وانقاده ووجوب الوفاء بالنذر على تقدير زوال الاستطاعة .

ذا عرفت ذلك فاعلم انه صرح السيد - قدس - في العروة بعدم الاعتداد و منثني ما ذا بوى ذلك عني تقدير روال الاستطاعة من التوقف في ذلك صاحبي المدارك والجواهر قال في المدارك بمكان مستطعاً حال النذر وقد نذر حجباً غير حجة الاسلام « فان قيدها بسمة الاستطاعة وقصد الحج عن النذر مع بقاء الاستطاعة بطل النذر من اصله لانه نذر ما لا يصح فعله وان قصد الحج مع فقد الاستطاعة صح ولو خلاص المقصد احتمال لطلان لانه نذر في عام الاستطاعة عرجح الاسلام والصحة حملاً بالنذر على الوجه المصحح وهو ما اذا فُتت الاستطاعة » وقل في العروة بعد الحكم المذكور : « ويحتمل الصحة مع الاطلاق ايضاً اذا رالت حملاً لنذره على الصحة » هذا وصريح المتن الحكم بالصحة والاعتقاد من دون فرق بين صورة بقاء الاستطاعة وصورة زوالها عية الامر انه في صورة الفاء يتحقق التراحم وبحكم بتقديم حجة الاسلام لاجل هيبتها بالاضافة الى الوفاء بالنذر الواجب شرعاً وفي صورة الروال لا بد من الاتيين بالحج النذري اكشف الزوال عن عدم وجوب حجة الاسلام .

اقول لامحال للاشكال في الصحة والاعتقاد في صورة الروال لانه معه يعلم عدم وجوب حجة الاسلام وان الطرف قابل لوقوع غيرها فيه وبالحملة شروط الصحة كلها موجودة في هذا لغرض عاية الامر بعدم العلم بهائل ربما كاذم مقتضى الاستصحاب خلافاً الا انه مع تحقق الروال يعلم بتحققها وبطلان الاستصحاب وانه لم يكن

بحسب الواقع مستظهماً بحسب عليه الحج فلا يسمى المسافئة في الصحة ولا يلزم التمتع على الروايات ولو بحسب نسبة فان المعروض عدم كونه معقفاً ولو كذلك ولاوجه للزوم التعليق اصلاً .

واما صورته الفاء فالحكم بصحة النذر فيها واعتقاده بتوقفه على ملاحظة امور:
الاول ما ذكرناه في المسئلة لاحيرة من الفصل السابق من ان فورية وجوب حجة الاسلام ولزوم اتيانها في اول رتبة الامكان ليس مرجعها الى عدم قبلية زمانها لوقوع غير حجة الاسلام فيه كعدم قبلية شهر رمضان لوقوع صيام غيره فيه فان الفورية مر لا يستلزم عدم تقابلة كما في مثال الصلوة والارالة فان وجوب الارالة وان كان فورياً ولا حله يكون مقدماً على الصلوة واهم بالاصافة اليها وبدونه لا محال للاهمية فان مكان الصلوة لا يقدم مكان الارالة وموقعتهما كما هو واضح - الا انه لا يستلزم خروج الزمان اللزوم للارالة عن نظرية لغيره بحيث كانت الصلوة الواقعة في ذلك الزمان واقعة في غير الوقت فاللزام في عدم الاولية قيام الدليل الخاص عليه كعدمه في شهر رمضان ولم يقيم في حجة الاسلام .

الثاني انه لا يعتبر في صحة النذر واعتقاده من ناحية المتعلق سوى لتمكين من الاتيان به في ظرف الوفاء والعمل وكونه راجحاً في نفسه في نظر لشرع وطاعة لله تبارك وتعالى ولا يعتبر عدم ستره لترك واجب او فعل حرم كما في اصحح على القول بتوقف وجوبه رائداً على الاستطاعات الاربعة على عدم الاستلزام المذكور - على خلاف ما هو التحقيق كما مر مراراً - ولازمه كما عرفت عدم وجوب الحج اذا كان مستلزماً لترك مثل حواص السلام يصبأ وان تصدى بعض القائلين بالتول المربور لاحراج مثل الترك المزبور لكنه لم يأت بشيء يمكن الاقتناع به على تقدير تسليم اصل المعنى وكف كان بعدم الاستلزام المذكور لا يعتبر في النذر وان كان يستفاد ذلك من كلام بعض الاعلام .

الثالث ان للارام في باب التراحم ملاحظة نفس التكليفين من جهة عدم امكان امتثالهما في زمان واحد وعدم قدرة المكلف على الجمع بينهما كذلك ولا مجال لملاحظة المشأ والموجب ثبوت التكليف في المقام لاند من ملاحظة تكليف وجوب الوفاء بالدر مع تكليف وجوب حجة الاسلام ولاوجه لملاحظة الالتزام الدرري وما هو مفاد صيغة الدر مع ذلك الدليل حتى يكون - في صورة الترتب والقول به فيما اد كان احدهما اهم والاخر مهما - مفاد الصيغة مرتباً على ترك الامر بالاھم وعصايه بحيث كان نذره متعلقا بحج آخر غير حجة لاسلام على تقدير تركه لها وفي طرف تركه بل الارام ملاحظة دليل وجوب الوفاء وان كان الدر حالياً عن التعليق المذكور كما هو المفروض .

اذا عرفت هذه الأمور يظهر لك صحة الدر وانعقاده فيما هو محل البحث وانكلام فان متعلقه يكون مقدوراً في زمانه ولا ريب في رجحانه فان الحج راجح مطلق ولو في ظرف وجوب حجة الاسلام ورمائه غاية الامر ان دليل وجوب الوفاء بالدر يكون مراحماً لدليل وجوب حجة لاسلام وتكون هي واحدة واهم الوفاء بالدر يكون واحداً مهماً والارام تقديم الاهم

والجمع بين التكليفين اما بسحو الترتب كما عليه القائلون به وما بسحو لدى حقيقاه في الاصول نعماً لماتى - قدس سره الشريف - .

ثم انه على تقدير رعاية الاهم والاتيان بحجة الاسلام لا يترتب على مخالفة الدر كفارة لمشرعية لمخالفة وترك الوفاء ولا تيان بحجة الاسلام وعلى تقدير عدم رعايته وترك الوفاء بالدر تثبت عليه الكفارة كما مضى عنه المعدي المتى لانه لارام ثبوت التكليفين وتحقق الالتزامين .

ثم ان ما اوده الماتى - قدس سره من الحكم بصحة الدر وانعقاده يدق ما اوده في المسئلة الاحيرة من الفصل السابق من الحكم بطلان الاحارة فيما اذا استوحر

من استقر عليه الحج مع تمكنه من الأبدن بالحج لعمه للبيان عن غير من الفرق بين المستثنين الدر والاحارة غير ظاهر والحق هو الحكم بالصحة في المشامين ، ومما ذكرنا يظهر بطلان ما افاده السيد - فقه - في العروة من الحكم بعدم الاعتقاد كما ان استثنائه صورة ما اذا كانت بينه التعليق على روال الاستطاعة مسمى على الاكتفاء بالدية في باب الدر وان لم يلفظ بها والنحفيق في باب الدر .

واما الحمل على الصحة في صورة الاطلاق الذي مناه لحلو عن التعليل - يعطاً وبية - فقد ورد عليه بان محرى اصالة الصحة اسمها في الشبهات الموضوعية لثبتي مرجعها الى الشك فيما وقع في الخارج من حيث الانصاف بالصحة والفساد واما الشبهات الحكمية كما في مثل المقام حيث ان المشكوك هو حكم الشارع بالصحة او غيرها مع وصوح ما هو الواقع في الخارج حيث انه لاحياء فيه ولاشبهة تعتريه لظهور كون الواقع هو الدر المطلق الحالي عن التعليق في مرحلة اللفظ وفي مرحلة البية كما هو المعروف ولا محال لجريان اصالة الصحة اصلاً .

الفرع الثاني مثل الفرع الاول و لفرق بينهما بما هو في تحقق لاستطاعة في حال الدر في الفرع الاول وعدم تحققها حاله في هذا الفرع بل حدودها بعد تحقق الدر واما كون لمتدور حراً عبر حجة الاسلام فمشارك في الفرعين وان لم نصرح به في لمتى في هذا الفرع لكن قوله - فقه - في الفرع الآتي : ولو بدر حراً من غير تفيد قرينة على ثبوت التفسد في الفرع الثاني .

ثم ان الحكم بصحة الدر في الفرع السابق يستلزم الحكم بها في هذا الفرع بطريق اولي لانه اذا لم يكن وجود الاستطاعة ووجوب حجة الاسلام فعلاً مانعاً عن الاعتماد وموحاً للحكم بعدم الصحة فهما اذا لم تكن الاستطاعة موجودة حال الدر يكون الحكم المذكور ثانياً منحوا الاولوية عاية الامر ان تحقق الاستطاعة بعد الدر بوجب تكليفاً آخر ويتبع التراحم بين التكليبين ومن الواضح اهمية حجة الاسلام

بالاصفة الى الوفاء بالندر ولا يلاحظ في باب التراحم التثني والتأخر الزماني و مقتضى الاهمية المذكورة لروم الايمان بحجة الاسلام من دون فرق بين كون الدر مصباً اى مقيداً بالنسبة الاولى -مثلاً- التي وقع فيها الاستطاعة او كونه فوراً فهو ا فنه في كلا العريضين لابد من تقديم حجة الاسلام والاتباع بالحج لمدور في العام الدال غاية الامر انه في صورة التصديق يطبق عليه عموم التضاء وفي صورة كونه فوراً فهو لا يكون قضاء كما في حجة الاسلام الواحدة فوراً فهو ا .

ثم ان السيد -قدسه- في المروء حيث كان مساه في مشكلة وحب حجة لاسلام تحقق الاستطاعة الشرعية التي مرحبها الى اعشار الاستطاعات الاربعة بصيغة عدم ستلزام الحج لترك واجب او فعل حرام حكم في هذا الفرع بحجة الدر واعتقاده وعدم وحب حجة الاسلام في هذا العام لاستنزامه ترك الواجب وهو الوفاء بالندر دلالة الاتيان بالحج لندري في هذا العام فان ستمرت الاستطاعة الى العام القابل يجب فيه حجة الاسلام .

ولكن قد عرفت مكرراً ان هذا المسمى ضعيف وانه لا يشر في وحب الحج شيء رائد على الاستطاعات المذكورة فالحكم في المقام ما ذكره

الفرع الثالث ما اذا نذر حجاً من غير تقييد وكان مستطعاً او حصل الاستطاعة بعده ولم يكن انصراف ، والمراد من عدم التقييد اعم مما اذا كان المدور مطلق الحج وحالياً عن التقييد بغير حجة الاسلام والتقييد بها ومما يكون راحياً الى العموم كما اذا قال لله على ان احج اى حج كان وقد وقع التعبير عنه في كلام السيد -قدسه- في المروء بالتصريح بالاطلاق والدليل على الاعمية ما في المتن من قوله في آخر الكلام : «في صورة عدم قصد التعميم لحجة الاسلام» فانه وان حمل التعميم مربوطاً بالقصد والنية الا ان الظاهر ثوب الفرق في مرحلة اللفظ ايضاً .

وكيف كان فقد استقر في المتن كفاية حج واحد عهما مع قصدهما والكلام

في ذلك ناره في اصل كفاية الحج الواحد وعدمها بحيث كان للارم بتعدد واحرى
في انه بعد الكفاية هل يلزم قصد كلا العوائين ام لا ؟

اما الكلام في اصل الكفاية وعدمها فاعلم انه ذكر السيد -قده- في العروة ان
في المسئلة قولاً ثلاثة : كفاية حج و حد عهدها ووجوب التعمد وكفاية بية الحج
لندري عن حجة الاسلام دون لعكس والنول الاول محكى عن الشيخ في النهاية
والاقتصر والهديت واحتراره صاحب لمدارك والقول الثاني منسوب الى المشهور
بل عن الناصريات الاجماع عليه وقد صاحب الجواهر : «هو لانه باصول المذهب
وقو عده» والنول الاخير محكى عن الشيخ في النهاية ومسندنا قول الثالث روايتاً
المبحث عهدها واما الاولاد فظاهر العروة -نسباً للجواهر- انشائها على مسئلة لتداخل
المعروفة المعمومة في الاصول المختلف فيها وحيث كان المختار عدها صانه عدم التداخل
وتعدد المسبب بتعدد لسبب فلذا قوى القول الثاني واستثنى في آخر كلامه صورة
التصريح بالاطلاق التي اشرنا اليها وقال بكفاية حجة الاسلام عن بده بل لحج
البيبي وغيره في هذه الصورة .

ودقش بعض الاعلام -في الشرح- في الحكم بالانثناء على مسئلة التداخل
نظراً الى ان لتداخل انما يجري فيما اذا تعدد الشرط واحده الجراء كما يقال :
اذا ظهرت فاعتق واد اوطرت فاعتق فوقع فيه البحث المعروف من هذه الشرائط
ولامور المتعدده لموجبة للجراء هل هي اسباب حثيقية وكل سبب يقتضي مسأ
مستقلا ام هي معرقات لا تقتضي الاجراء واحداً عند تعدد الشرط واما في باب
النذر فينبغ التعدد والوحدة قصد النادر و لشارع انما يمتضى ما لثرمه النادر على
نفسه فلا يندس ملاحظة متعلق بده فان كان هو الجامع وطبيعي الحج فاللارم انطبقه
على حجة الاسلام قهراً لان المعروف ان متعلق بده مطلق واصالة عدم التداخل
لانحري في المقام لان المأني به وان كان هي حجة الاسلام الا انه يصدق عليه متعلق

الدرمى دون فرق بين التصريح بالاطلاق وعدمه .

اقول مع لابتداء على مسألة النداحل وان كان صحيحاً لا يسمى لارياب فيه الا ان الوجه فيه ليس ماد كرم النوحه هو عدم اتحاد الحراء وكون التكليفين متعلقين بمواين مستقلين لان متعلق التكليف في باب الدر هو عنوان الوفاء وفي باب حجة الاسلام هو عنوان الحج وتحقق الامر في الخارج بعمل واحد وفعل ورد لا يستمر الاتحاد في مرحلة تعلق التكليف فلا ارتباط للمقام بمسألة النداحل بل ما نحن فيه مثل مادا من المولى عنه ما كرام عالم وامره ايضاً بصياغة هاشمي فاكرم العبد عالماً هاشمياً بصياغة والنوحه في عدم الانشاء ماد كرام كما هو ظاهر .

ثم انه في لمن بعد الحكم بكفاية حج واحد في كلتا صورتى هذا الفرع بهي عن ترك الاحتياط في الصورة الاولى - وهو ما اذا لم يكن هناك قصد التعميم لحجة الاسلام - بالتعدد وانيد كل واحد مستقلاً مع تقديم حجة الاسلام على حج الدر، وبعد ملاحظة ماد كراما من النوحه بكفاية الوحدة وجريانه في كلتا صورتين لا يرى وجه لهذا الاحتياط لوجوبى لارعاية فتوى المشهور بل المدعى عليه الاحماع كما عرفته من الجواهر بصيغة كون التيقن من مورد فتوى المشهور هذه لصورة اى ما اذا لم يكن قصد التعميم بل كان مجرد الاطلاق كما اد قال في لصحة الله على اد احيح ولم يكن في البين انصراف الى عبر حجة الاسلام - على ما هو المعروف في هذا الفرع - هذا ما يتعلق باصل الوحدة والتعدد .

واما الكلام بعد الاكتفاء بالوحدة في لزوم قصد كلا المواين كما هو ظاهر المتنازع اللزوم فمحصله انه ذكر بعض الاعلام - على ما في شرح العروة - ان الظاهر هو الثاني نظراً الى عدم اعمار قصد العنوان في تيد المدور ولا يلزم الاتيان به بعنوان متعلق لنذر لان وجوب الوفاء بالدر توصلى لا يعتبر في اتيانه وسقوطه قصد العنوان بخصوصه فلو نذر ان يصوم اليوم المعين وصام ذلك اليوم وعن عن الدر صح

صومه وكذا لو بدر ن يصلي صلوة الليل وصلاتها ولكنه تسمى الدر في لجميع لايعتر قصد العنوان في سقوط الدر وامثاله قال : «ولو عكس الأمر وقصد عنوان الدر بخصوصه ولم يقصد حج الاسلام بلترم بالاكتفاء عن حج الاسلام ايضاً كما اذا حج ويرغم انه غير مستطيع ثم علم بالاستعانة فانه لا ريب في لاكتفاء به عن حج الاسلام وان اتى به بقصد عنوان الدر ويسمى آخر : الحج الصادر في سنة استطاعة من حج الاسلام سواء قصد هذا العنوان ام لا بل لو فرضا انه لم يعلم بهذا العنوان ولم يسمع به وحج كفى عنهما» .

اقول الكلام معه ناره فيما يرتبط بعنوان الوفاء بالدر و اخرى فيما يتعلق بعنوان حجة الاسلام :

ان من الحيثية الاولى بظهور من كلامه ان لوجه في عدم اعتبار قصد عنوان الوفاء بالدر هو كونه واجباً توصلياً مع ان التوصلية امر و لزوم قصد العنوان امر آخرو يمكن اجتماعهما كما في عنوان اداء الدين فانه مع كونه واجباً توصلياً لا يمتنع عنوانه على الاداء الخارجى الا اذا كان مقروناً بقصد عنوانه و بة داء الدين لعدم تبعه لا بالتبعية ولزوم قصد العنوان في مثل صلواتي الظهر والعصر و كثر العبادات ليس لاجل كونهما عبادة بل لان عنواني الظهر والعصر من العبادات المنقومة بالقصد غير المتحقة بدونه وعلى ما ذكرنا فالظاهر ان عنوان الوفاء بالدر ايضاً كذلك لا يمتنع على الاتين بالمتعلق في الخارج الا اذا كان مقروناً بة الوفاء والامثلة المذكورة في كلامه عية مرتب عليها هو الحكم بالصحة مع ان الصحة مر والوفاء بالدر امر آخرو يمكن تسمع تحقق الوفاء عية الامر عدم ترتيب الكفارة لعدم كون الدر ملتفتاً اليه حل العمل واستبعاد تحقق المحالفة مع وقوع الصوم وصلوة الليل لا محل له اصلاً

واما من الحيثية الثانية فما هو الواجب بمقتضى الكتاب و لسة في صورته تحقق الشرائط ليس الا عنوان الحج فقط بل قد مر ما مرأى ان عنوان «الحج»

لم يتعلق به الوجوب الا في مورد واحد ومعنى حجة الاسلام هو عنوان الحج مع انصافه بالوجوب في اصل الشرع وعليه ما ذكره من ان الحج الصادر في أول سنة الاستطاعة هو حج الاسلام سواء قصد هذا العنوان ام لا في كمال الصعف لأن عنوان الواجب هو عنوان الحج لذى هو واجب بأصل الشرع ولا محل لدعوى عدم لزوم قصد عنوانه وليس هناك ما يحرم قصد فعله وعليه فالحكم بالاكفاء بقصد عنوان الدر بخصوصه ان كان المراد به عدم قصد عنوان الحج المرور صلاحاً من لواضحه بطلانه وان كان المراد قصد لوفاء بالدر بتعيينه قصد الحج المرور فهذا يرجع الى قصد كلا العنوانين .

واما ما ذكره من انه لا ريب في لاكفاء بالحج فيما دارع ان غير مستطيع ثم علم بالاستطاعة فيرد عليه ما تقدم ما في نفس هذه المسئلة من عدم الاكفاء لو كان على وجه التقييد نعم لو كان سحر الاختفاء في التطبيق وامكن ذلك لامانع من الحكم بالاكفاء ومعنى الريب فيه في غير محتمة . وقد افند من جميع ما ذكرنا قوة معنى المعنى من لزوم قصد كلا العنوانين احدهما قصد عنوان الوفاء بالدر وثانيهما قصد عنوان الحج الواجب .

ثم انه قد استدلل للقول الثالث بصحيتين :

احدهما . صحيحة رعاة بن موسى قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عن رجل نذر ان يمشى الى بيت الله الحرام هل يجزئ ذلك عن حجة الاسلام ؟ قال : نعم ، قلت وان حج عن غيره ولم يكن له مال وقد نذر ان يحج ماشاً ايحى عنه ذلك من مشيه ؟ قال : نعم . (١)

ويحرى في السؤال الاول في نفسه مع قطع النظر عن السؤال الثاني احتمالات :

(١) ثل بواب وجوب الحج وشرايطه باب السابع والعشرون جـ ٣

أحدهما: ما هو المصاط في الاستدلال من كون المراد هو نذر الحج ماشياً بحيث كان المندور الصحيح من غير تقييد مع كونه مستطيعاً - حال المدرا وحصول الاستطاعة بعده قبل الحج - يجب عليه حجة الاسلام ومحتط النظر في السؤال هو لاكتفاء بالاثبات بالحج، المندور بنية التوبة بالنذر وعدم بية حجة الاسلام .

ثانيهما: كون المراد هو نذر الحج ماشياً بالسخو المذكور في الاحتمال الاول وعدم ثبوت الاستدعاء في شيء من الحالين وتحتيتها بعد الاثبات بالحج البدري ومحتط النظر هي كفاية ذلك الحج عن حجة الاسلام مع فرض حصول الاستطاعة بعده وعلى هذا لاحتمال لان تكون الرواية معمولاً بها اصلاً

ثالثتها: هو كون المراد ان المندور مجرد المشى الى بيت الله الحرام ثم أراد ان يحج حجة الاسلام وقد حمل الرواية على ذلك في محكي كشف اللثام وغيره . رابعها: كون المندور لاثبات بحجة الاسلام ماشياً كما حمل لرواية عليه العلامة

في محكي لمختلف وان استعده صاحب المدارك وغيره هذا مع قطع النظر عن السؤال الثاني وامّا بملاحظته بالظاهر ان المراد هو الاحتمال الاول وهو كون المندور هو لحج ماشياً والمراد من السؤال الثاني هو كفاية الحج الاستيجاري عن الحج ماشياً المندور وفي قوله: «وانحرى عنه ذلك من مشيه» اضطرب والظاهر ان المراد هو الاثبات بالحج الاستيجاري ماشياً وكيف كان فليس في السؤال الاول ظهور في تحقق لاستطاعة حل النذر أو بعده قبل العمل به فلا مجال للاستدلال بها .

ثانيتهما: صحيحه محمد بن مسلم قال سألت جعفر عليه السلام عن رجل نذر أن يمضي الى بيت الله فمشى هل يحريه عن حجة الاسلام؟ قال . نعم (١) ومما ذكره في الرواية الاولى يظهر الكلام في هذه الرواية

مسئلة ٧- يجوز الاتيان بالحج المدبوب قبل الحج المذري الموسع

ولو خالف في المصبق واتى بالمسحب صح وعليه الكفارة . (١)

(١) وجه الحوار عدم قيام ذابل على لمسع بالاصافة لى الحج لمذري ولا مجد للقياس على حجة الاسلام بآء على المسع بها كما قدم الدليل على المسع فى الصوم عسى ما هو المشهور وقد وقع الاختلاف فى باب الصلوة وان هل يجوز التطوع فى وقت الفريضة وان هل عليه اولايجوز وكيف كان بعد عدم قيام الدليل على المسع فى المقدم لاوجه للحكم به ومتتصى لقاعدة لحوار .

ثم ان يرد على بعض لاعلام انه مع حكمه فى المسئلة السابقة بان عنوان لوفاء بالمدر لايجتاح الى المقصد وان من مدر ان يصى صلوة الليل نفع صوة ليله صحيحة ووفاء بالذر وان كان عدلا عن المدر بالمرة لان نفس الاتيان بها كاية فى حصوله وتحققه كيف حكم هنا بان الحج الوقع اولاسة الذب يقع كذلك ولا يتحقق به الوفاء بالمدر مع ان لازم ما ذكره هناك وقوعه وفاء للمدر قهراً فان العنوان اذا لم يكن معتقراً الى قصده وبسته فكيف لايقع بالحج الواقع اولاً مع ان متعلق المدر هو لحج المستحب كما هو المعروف والاختلاف من جهة لوجوب والاستحباب لايقدر لان المعروف فى ذلك المثال ايقاع صلوة الليل بقصد الاستحباب مصافاً لى ما عرفت مما من عدم سراية لوجوب من متعلقه الذى هو عنوان الوفاء بالمدر الى عنوان المدرور مثل الحج وصلوة الليل فالجمع بين الامرين على ما ذكره مما لا مجال له اصلاً هذا فى الحج لمذري الموسع واما المصبق فلو خالفه وتى بالمسحب يقع صحيحاً بآء على صحة العادة مع المراحة للاهم - كما هو التحقيق - وان احتلفوا فى وجه الحكم بالصحة فالمقام مثل ما اد اشغل بصلوة تحية المسجد فى مثال الصلوة والارالة المعروف فان الحق صحتها وان كانت مستلزمة لترك الارالة التى

مسئلة ٨- لو علم ان على الميت حجاً ولم يعلم انه حجة الاسلام او حج
النذر وجب قضاءه عنه من غير تعيين ولا كفارة عليه ، ولو تردد ما عليه
بين ما بالنذر او الحلف مع الكفارة وجبت الكفارة ايضاً ، ويكفي الاقتصار
على اطعام عشرة مساكين ، والا حوط السنون . (١)

هي واحدة فوراً نعم في المقام بسبب على مخالفة نذر لعبدية لقضاء والكفارة
وقد مرّ لبحث عن وجوب القضاء في المصيق

(١) الكلام في هذه المسئلة نعم في فرعي

الاول ما د علم ن على الميت حجاً ولم يعلم انه حجة الاسلام او حج النذر
قضاء على وجوب قضاء حج النذر عن الميت - كما احترناه - يكون وجوب القضاء
عنه معلوماً تفصيلاً و كان مردداً بين كونه قضاء حجة الاسلام او قضاء الحج بالنذر
ولا يبرم من هذه الوجهة الا ان كان محقق بل يكفى حجة واحدة بعنوان القضاء عنه من
غير تعيين كونه قضاء للاولى او الثانية وهذا كما اذا علم بوقت صلوة منه مرددة
بين الظهر والمغرب فانه وان كان العواياك من العواوين الفصدية والارام مر عانهم
لا انه يكفى الانسان بصلوة واحدة تنصده في الدمة من غير تعيين

واما لكفارة فعلى تقدير القول بلزومها على الو رث في موردها لانجب في
المقام لان شوتها متفرع اولا على احرار كون القاتل الحج بالنذر وثانياً على احرار
كون مخالفة الميت لتكليف بوجوب الوفاء بالنذر مخالفة عمدية اختيارية وكلاهما
مشكوكان ولو فرضي لعلم بانه على تقدير كون الثالث هو لحج النذر لكانت مخالفته
عن عمد و اختيار لما كانت الكفارة واحدة ايضاً لعدم احرار الامر الاول ومنه يعلم ن
قوله في المتن «ولا كفارة عليه» يشمل كلا الفرعين ههنا كنه بناء على القول بوجوب
القضاء في الحج بالنذر ايضاً .

واما بناء على القول بالعدم واحتصاص وجوب القضاء بحجة الاسلام فلا يجب

القضاء بالكفارة نعم في خصوص ما اذا كانت المحالة في الحج البدري مخالفة عمدية موجبة للكفارة على تقدير كون الحادث هو الحج البدري يكون احد طرفي العلم الاجمالي قضاء حجة لاسلام والطرف الآخر الكفارة لاجل مخالفة المدر العمدية على ما هو المفروض و للارم مراعاة كلا الامرين فيجب القضاء والكفارة معاً الثاني ما اذا تردد ما على الميت بين الحج البدري وبين الحج ثابت عليه باليمين مع احرار كون لترك والمخالفة عمدية موجبة للكفارة فلا اشكال في وجوب القضاء عنه من غير تعيين ساء على ثبوته في النذر واليمين فيأني لو اثار حج واحد قضاء عنه مردداً بين النذر واليمين وبصورة اخرى ننصده في الدمة كما في المثال الذي عرفت .

ويجب هنا الكفارة ايضاً من التركة ساء على ثبوته بعد الموت فيها ايضاً لان المفروض كون الحث في كلا الامرين موجباً للكفارة كما ان المفروض تحقق المخالفة العمدية على كلا التدبرين و - حيث - ان قلنا بعدم معيرة كفارة المدر لكفارة اليمين المصرح بها في الكتاب بقوله تعالى : لا يؤخذكم الله باللغو في ايمانكم ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان فكفارته اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون اهليكم او كسوتهم او تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام ذلك كفارة ايمانكم اذا حلقتم الى آخر الآية فالارم كفارة واحدة من غير تعيين كالتصاء وقد اختار هذا القول جماعة من المفتاء .

وان قلنا بالمغايرة وان كفارة لنذر انما هي كفارة الاطعام في شهر رمضان وهي التعبير بين الحصول الثلث عتق الرقة وصيام ستين يوماً واطعام ستين مسكياً - كما هو المشهور ظاهراً - فان احتار العتق المشترك بين الكفارتين فيكفي تحرير رقبة واحدة من غير تعيين ايضاً واما ان اختار الاطعام فقد احتار في المن كفارة الاقتصار على اطعام عشرة مساكين واحتاط السنين بالاحتياط الاستحبابي ولكن السبب - قد -

في العروة حكم بلزوم الاحتياط ولا بد منه عليه الامر انه يكفي في ذلك طعام سبعين مسكياً لان فيه اطعام عشرة ايضاً ومراده انه لا يلزم في الاحتياط الجمع في جميع الموارد من مقتضاه الاحد بما هو المنفصل وهو قد يستحق بالجمع كما في كثير من الموارد وقد يتحقق بالاخذ باحد طرفي العلم الاحتمالي كما في دوران الامر بين التمسين والتحجير فان مقتضى الاحتياط فيه الاحد بخصوص ما يحتمل تعيينه لا الجمع كما هو ظاهر .

ثم ان مسمى ما في المتن من كدبة الاختصار على طعام العشرة انما هو كون المقام من صغريات مسئلة دوران الامر بين الاقل والاكثر الارتباطيين وحيث ان مقتضاه فيه حريص الرتبة بالاضافة الى الاكثر فاللزم الاكتفاء بطعام العشرة وعدم لزوم ما زاد عليه .

واما ما مرده في العروة من الحكم بلزوم الاحتياط بالطعام لسنتين فالوجه فيه احد امرين :

الاول كون مساء في مسئلة دوران الامر بين الاقل والاكثر الارتباطيين عدم حريص لرانة ولزوم الاحتياط على خلاف مسمى المتن .

الثاني عدم كون المقام من صغريات تلك المسئلة بل الامر دائر في المقام بين المتشككين لاختلاف الكفارتين من جهتين :

احديهما الاختلاف في الاطراف والحصال وان كان بينهما اشتراك في الجملة كما في المتن وفي اصل الاطعام .

ثانيتها كون كفارة النذر محيرة محضة وكفارة البحين محيرة ومرنة كما في لاية الشريعة حيث انه تصل النوبة بعد عدم القدرة على الامور الثلاثة الى صيام ثلاثة ايام وعبه بالاختلاف من هاتين الجهتين يقتضي كون المقام من قبيل الدوران بين المتسايس خصوصاً اذا قلنا في الواجب التحجيرى تتعلق بالوجوب بما هو الجامع

مسئلة ٩ - لو نذر المشي في الحج انعقد حتى في مورد افضلية الركوب ولو نذر الحج راسماً انعقد ووجب حتى لو نذر في مورد يكون المشي افضل وكذا لو نذر المشي في بعض الطريق، وكذا لو نذر الحج حافياً، ويشترط في انعقاده تمكن المادور وعدم تصرره بهما وعدم كونهما حرجين فلا يعقد مع احدهما لو كان في الابتداء، ويسقط الوجوب لو عرض في الاثناء ومدة المشي او الحفاء تابع للتعيين ولو انصرفاً، ومستهاهمى الجمار مع عدم التعيين. (١)

والقدر المشترك بين الامرين و الامور وانها مصدق لذلك الجامع و افراد له فانه -حيث- يكون التدين واصحاً حذاً فان الجامع الذي لا يطق على طعام اقل من ستين ولو كان واحداً ما بين للجامع الذي يطبق على اقدم العشرة وعيه واللامر الحكم بالاحتياط ورعاية الاكثر وحداً هو الاظهر.

(١) اعلم به في كل واحد من العاوين الثلاثة المشي و الركوب و لحفاء تارة يكون متعلق الدر هو الحج غاية الامر مع نيته باحد هذه العاوين مثل ان يقول الله على اداحه شيئاً او راسماً او حافياً و اخرى يكون متعلق الدر هو حد هذه العاوين في طريق حجة الاسلام او غيرها مثل الحج المسنحب ولا يكون لاصل الحج مدحلية في المتعلق بحيث يجب عليه ايحاده وعليه وفروض سنة فوقع التمرص لثلاثة منها كما انه وقع التمرص في لعروة لحمسه منها واللامر ملاحظة الجميع فتقول .

اذا كان متعلق الدر هو الحج العقيد باحد هذه العاوين فلا شهة في انعقاده من جهة اعتبار الرحاحان في متعلق الدر فان المتعلق بلحاظ كونه هو الحج لامحالة يكون مشتملاً على الرحاحان لانه لا يحاط ذلك بالاصافة لى الترك وعدم الانيان بلحج ولا يلزم ان يكون لمتعلق راححاً بجميع قيوده و اوصافه فاذا نذر ان يصلى صلوة مستحبة في الدار يعتقد نذره وان كان وصف وقوعها في الدار فافداً للرحاحان لما عرفت من ملاحظة ذلك مع الترك لامع الصلوة الفاعدة للقد المذكور في المقام لا يكون -ح- فرق بين كون

المشي افضل وعدمه لعدم الفرق من هذه الجهة على ما ذكرنا وما عن البعض من عدم اعتقاد بدر لحج راكناً الا في مورد يكون الركوب افضل لاوجه له كما انه لا محال لدعوى الاعتقاد في اصل الحج لا في صفة الركوب لان المفروض ان المتعلق به هو المقيد ولا معنى لقائه مع عدم صحة هذه وكيف كان لا يسمى المساقفة في صحة النذر في هذه الفروض لثلاثة التي تكون المتعلق هو الحج المقيد بحد السواوين المذكورة. وما اذا كان المتعلق به هذه السواوين في طريق الحج والكلام يقع في كل واحد منها مستقلاً فنقول .

الاول ما اذا بدر المشي في حجه الواجب عليه او المستحب وهو يعتقد مطلقاً حتى في مورد يكون الركوب افضل لان المشي في حجه في نفسه ذات فضيلة ورجحان كما يدل عليه الروايات وما حكى عن الامام المحدثي - عليه السلام - انه حج ماشياً مراراً ولم يحامل تساق بين يديه ولا يستر في متعلق الدر ان لا يكون هناك افضل منه فنذر المشي يعتقد وان كان الركوب قد يكون افضل لبعض الجهات فان الاصلية لا توجب روال الفضيلة عن المشي ولو بدر ان يأتي بصلوته في مسجد المحلة يعتقد بدره وان كان مسجد السوق افضل منه ومسجد الجامع افضل منهما مما هو المتعارف انما هو مجرد الرجحان المتحقق في المشي بمقتضى ما ذكر من قول الامام - ع - وعمله وقد وقع التعرض في المشي لهذا التعرض

الثاني ما اذا نذر الركوب في حجه وانظرا به لا يعتقد الا في مورد ثبوت الرجحان للركوب بل يحاط ببعض الجهات والخصوصيات والآثار الركوب في نفسه يكون فاقد للرجحان المعتر في متعلق النذر وهذا كما اذا نذر ان تأتي بصلواته اليومية في الدار بحيث كان المدور مجرد الإيقاع في الدار فانه لا يعتقد ولم يقع التعرض لهذا التعرض في المتن كالتعرض الآتي الذي لم يتعرض له في العروة أيضاً

الثالث ما اذا نذر الحياء في حجه والظاهر انعقاده لانه من اظهر مصاديق المشي

منها: صحبة النبي ﷺ قال قلت انما هم - عن رجل يدر ان
يمشي الى مكة حافياً وقد ان رسول الله ﷺ - حرج حافياً فطر الى امرأة تمشي
من الابل، فقال: من هذه؟ فقالوا: احب عفة بن عمر يدر ان تمشي الى مكة
حافياً وقد رسول الله ﷺ - باعضة اطلق الى احبث فمرها فتركها فوالله عتي
عن مشيها وحفاها، قال فركت . (١)

ومنها: ما رواه أحمد بن محمد بن عيسى في «نوارده» عن سماعة وحمص قال (لا
سألكم بأعبد الله - ^{عليه السلام} - عن رجل تدرن بمشي إلى بيت الله حافياً، قال وليمش فادا

(١) ثل اثبات وجوب الحج وشرايطه الارب لربع وثلثون حـ

تعب ركب . (١)

وفي الرواية اشكال من حيث السند لأن احمد بن محمد من الطنجة لساعه وساعة
وحصص من الطنجة الحامسة ولا يمكن له النقل عنهما من دون واسطة وهو مجهول
فالرواية ضعيفة غير معبرة ولكنها مبهمة قد رواها رفاعه وحصص عن ابي عبدالله - عليه السلام - (٢)
مع صحة سندها فاللزام - ح - البحث في معادها لاعتبار السند بهذا الطريق .

فقول : يحرى في الحوب احتمالان : احدهما ان يكون المراد من قوله :
« فليمش » هو مجرد المشى المتعارف المسطوق على المشى مع الحذاء والنعل وعليه
فالمراد لموية قيد لهما المأجود في منعن الدر لانه كان هو المشى حافياً فالحوب
باطل لى لزوم الاختصار على المشى في مورد الدر المذكور واد تعب تفصل التوبة
الى الركوب ويؤيد هذا لاحتمال عدم ذكر مثل قوله « كذلك » بعد قوله « فليمش »
ولو كان المراد هو المشى المقيد بالحذاء المذكور لكان اللزام الاشارة الى القيد في
الحواب كما ان الانتقال الى الركوب في صورة التعب يؤيد كون المراد هو لتعب
بالاضافة الى المشى لا لتعب بالنسبة الى قبه الذي هو الحذاء لان المناسب - ح -
الانتقال الى المشى .

وثانيتها كون لمراد من قوله : « فليمش » هو لمشى المقيد بالحذاء الذي هو
متعلق الدر وهذا الاحتمال بعيد .

ثم انه على التقدير الاول ذكر العلامة المحلى - قده - ان المستفاد من
صحيح رفاعه وحصص الوارد في باب الدر بطلان الدر بالحذاء فان قوله عليه السلام « فليمش »
معناه نه بمشى مشياً متعارفاً متملاً بالاحياء فهذه الخصوصية ساقطة لاصل المشى
كما احتاره في الدروس وصحيحة الحذاء انصاً دالة على مرجوحية الحذاء وبطلان

(١) تل ابوب وجوب الحج وشرائطه الباب الرابع والثلاثون ح - ١٠

(٢) تل كتاب الدر الباب الثامن ح - ٢

النذر بالنسبة إليه أروايتان معتقتان على سقوط خصوصية الحفاء وبطلان النذر بالنسبة إليه ، وأما المشي المتعارف فيقع التعارض بين صحيح الحذاء وصحيح رفاعه لأن المستفاد من صحيح لحذاء مرجوحة المشي أيضاً لأمره - ص - احت عفة بن عامر بالركوب وقال - ص - : فإن الله عسى عن مشيها وحفاها ، وأما صحيح روعة فيدل على سقوط لحفاء فقط وبقاء المشي على رجحانه لقوله - ع - : « فليمش » وبعد تعارض لا يمكن الرجوع إلى الأدلة العامة الدالة على وجوب الوفاء بالنذر لأن المعروف أن النذر مقيد بالحفاء والمدور هو المشي حافياً والعمل ببعض النذر دون البعض الآخر لأدليل عليه فلم يبق موضوع لوفاء بالنذر فالنتيجة ستوسط النذر

وعلى التقدير الثاني تنفع المدرسة من الصحيحتين وتساقطان واللام - ح - الرجوع إلى عموم دليل وجوب الوفاء بالنذر وتصير النتيجة صحة نذر المشي حافياً كما هو مقتضى لفظة على معرفة ولكن هذا التقدير خلاف ظاهر الرواية وقد استعمله العلامة المجلسي - قدس -

ثم إننا قد جمع صاحب « المستمسك » بين صحة الحذاء ورواية سماعة وحقق بحمل الأخيرة على استحباب بقية الصحيحة مع أن الظاهر أن العمل على الاستحباب إنما هو فيما إذا كان الاختلاف بين الروايتين في الحكم الكبيهي المحض كما في قوله : غسل للحممة - مثلاً - فإنه يحمل على الاستحباب بقية ما طاهره نهي الوجوب ، وأما في مثل المقام ممّا إذا كان في اليمين حكم وصعي مشكوك كالتفاد المدور وعدمه وصحته وبطلانه فلا مجال للحمل على الاستحباب فإن إحدى الروايتين ظاهرة في البطلان والآخرى في الصحة ولا جمع بينهما وبعبارة أخرى النذر إن كان معقداً وصحيحاً فلا محيص عن وجوب الوفاء به وإن لم ينقذ فلا يكون حكمه الاستحباب من جهة تعلق النذر بل يقع المدور على ما كان عليه قبل النذر من الحكم من دون أن يكون النذر مؤثراً في شيء أصلاً كما لا يخفى .

ثم انه يعلب على الظن في صل المسئلة ان رواية سماعة وحفص لئى رواها
احمد بن محمد بن عيسى في نوادره هي نفس رواية رفاعة وحفص بمعنى سماعة
ذكر اشتهاً لآخر التشابه مع رفاعة فلا يكون هناك روايتان بل رواية واحدة .
وايضاً فالظاهر ان رواية رفاعة وحفص المذكورة في كتاب الوسائل في ابواب
النذر هي رواية رفاعة المروية في كتاب الحج بهذه الكلمة محمد بن الحسن باسده
عن موسى بن القاسم عن ابن ابي عمير و صفوان عن روعة بن موسى قال: قلت
لابي عبد الله -عليه السلام- رجل يدر ان يمشى الى بيت الله قال: فليمش قلت: فانه تعب قل:
فاذا تعب ركب . (١)

ويؤيد اتحاد الروايتين - مصداقاً الى كون الراوى عن رفاعة وحفص في كتاب
النذر هو ابن ابي عمير يضاف وان اضيف اليه صفوانها واصب الى المروى عنه حفص
هناك الا انه لا يتقدح في الاتحاد صلاحهما هو الظاهر - انه لو كان قيد الحياء مذكوراً
في السؤال ولم يكن السؤال متمحواً في نذر المشى فقط كما في رواية وحفص لكان
الجواب بقوله : فليمش ناقصاً سواء اريد به هو المشى المتباعد بالحياء او المشى
من دون حياء اما على الاول فلانه كان اللارم ان يضاف اليه كلمة « لحياء » او « كذلك »
للدلالة على لزوم مراعات النذر بجمع خصوصياته واما على الثاني فلانه كان اللارم
ان يضاف اليه مثل كلمة « دون حياء » لانه العرض المهم لاصل لزوم المشى وبعبارة
اخرى محط نظر السائل على تقدير كون مورده هو نذر المشى خافياً هو التقييد
بالحياء وعيه بالحبوب لا بد وان يكون باطراً اليه بعداً واثباتاً ولا يلزمه الاقتصار على
قوله : فليمش ، ولاقتصار عليه في الجواب قريبة على كون مورد السؤال هو نذر
المشى من دون قيد وعله بحصل الاطمينان بان الروايات الثلاثة متحدة وان السؤال
فيها اما هو عن مجرد نذر المشى والجواب منطبق عليه من دون تقيصة وعله تمحصر

الرواية لو ارده في المشى حافياً بصحبة الحذاء ولا معرض لها اصلاً والمراد من قوله ص- فيها: «فان الله عى عن مشيها وحفاها» مع انه تدلى عى عن العالمين وعى عادة لخالق اجمعين هو عدم المشروعية وعدم الرحمان و- ح- ان فسا بان الرواية معرض عنها كما ربما ينل ويؤيده حكاية العوى بالطلاق عن الدروس فتعق فاللارم طرحها بناء على كون الاعرض قدحاً وان لم ينل بصعوى الاعراض او لم ينل بقادحيته في اعتبار الرونة وحبيها فاللارم الاحد بها، والحكم سلطان بدر الحفاء وان كان عى خلاف لقاعدة .

ثم به نقى الكلام في اصل المثله وما يتعلق بدر المشى لمصنوع او المشى حافياً في امرين :

الاول في الامور المعتره في اعتد الدربن وهي عدة اشياء :
احدها لممكن فانه مع عدم الممكن من متعلق الدر لا يقع صحيحاً كما في سائر الامور المتعلقة للدر وقد عرفت في بعض المسائل المتأفة ان الاستطاعة لمعتره في بدر الحج هي الاستطاعة لعقلية لا الاستطاعة الشرعية كما حثاره في الدروس- ومرجع ما ذكرنا الى انه لا فرق بين كون المدور هو الحج أو غيره من الأعمال لراجعة والمعتبر في الجميع هي القدرة العقلية .

ثانيها عدم تصرره بالمشى أو المشى حافياً والظاهر ان المراد هو التصبر النفسى وعليه «لظاهر عدم ارتباط هذا الأمر بقاعده «لاصر» المعروفة وان كان عطف عدم المخرج عليه يؤيد كون المرء تلك القاعدة لكن حيث ان مسى العائن- قدس ستره الشريف - في القاعدة كونه حكماً دسباً عن مقام ولاية الرسول وحكومته ورعامته وتصديبه لاداره نظام المسلمين لا مربوطاً بمقام رسالته وسوته حتى يكون حكماً الهياً نظراً الى الاحكام الاولية الثابتة للموضوعات بعديها الواقعية فلا بد من عدم كون النظر في المس الى هذه القاعدة مضافاً الى عدم اختصاصها بالصر

النفس كما لا يخفى .

وعليه وللارم ان يكون محتط بالطر في المتن هي حرمة الاصرر بالنفس بعوانه الاولى مطلقاً او في خصوص مادا كان مسجراً الى الهلاك عادة وقد ادعى قيم لاجماع وعبره على ثبوت هذه الحرمة وان وقع الاختلاف في متعلقها من حيث السعة والصيق كما اشرنا .

وعلى هذا لتقدير ولوحه في اعتبار عدم الاصرار اما خروج متعلق النذر عن لرححان بسبب الاصرار المحترم لانه يصير بذلك مرحوحاً فيكون النذر - ح - وقد اشرط لصحة وهو الرجحان فيحكم بعدم انعاده ويظهر هذا الوجه من بعض الاعاطم على ما في تقريراته في شرح العروة واما ما ذكره بعض الاعلام كذلك من ان المسموع شرعاً كالمنع عتلاً فيصير الوجه في المطلاع عدم التمكن من المندور مع انك قد عرفت اعتباره .

اقول وفي كلا الوجهين نظر :

اما الوجه الاول فلان متعلق الحرمة هي نفس عوان الاصرار بالنفس - مطلقاً او في الحملة - ولا يتعدى الحكم من عوان متعلقه الى شيء آخر ومجرد تحقق عوان الاصرر في الخارج بالمشي لا يستلزم سراية الحرمة الى المشي اصلاً بل هو بعونه ذات رجحان ومربة وقد دل عليها قول المعصوم وفعلة كما انت عرفت ان تعلق لنذر بالمشي لا يوجب صبروره بالمشي واحماً بل هو باق على ما كان عليه قبل النذر و لواجب بالنذر اما هو عوان الوفاء به فالمشي لا يسرى اليه الوجوب من ناحية النذر ولا الحرمة من ناحية حرمة الاصرار فلامانع من ثبوت الوجوب و لحرمة عدية الامر وقوع الترحم بين التكليفين لعدم امكان رعايتهما في مقام الامثال و لموافقة، وللارم الرجوع الى قاعدة النزاحم كما لا يخفى ومن الواضح ان المراجعة امر وعدم الاعتقاد الذي هو المدعى امر اخر .

وأما الوجه الثاني ومضافاً إلى أنه لم يعم دليل على أن الممنوع شرعاً كالمتنع عقلاً بل كسماتهم خصوصاً في كتاب الإجارة طاهرة في أن الممنوعة مر ولا متناع أمر حر الأثرى أن استيحار الحائض لكس المسحذ إنما يكون الوجه في بطلانه عندهم هي الممنوعة الشرعية وكون العمل محترماً لا الامتناع والاستحالة والمعتبر في إجارة أمر ن : كون العمل معدوراً وكونه محللاً يظهر أن للممنوعة الشرعية أمر مستقل والامتناع أمر آخر .

بقول ما ذكره من عدم كون الشيء الذي نعلق به الدر ممنوعاً شرعاً فإن للممنوع ما هو عنوان الأضرار بالنفس وهو لا يكون متعلقاً بالدر وما هو المتعلق غير ما هو الممنوع .

وقد نفذ من جميع ما ذكره أنه على تقدير كون الأضرار بالنفس محرماً مطلقاً أو في الجملة لا يوجب ذلك خطلاً في صحة الدر واعتقاده .

ثالثها عدم كون المشي المطلق أو المشي حرجياً على أساسه لأنه على تقدير الحرجية يكون مقتضى قاعدة «هي الحرج» التي تكون حاكمة على «دلة لتكليف للرومية» وحيوية كانت أو حرجية - عدم لزوم لوفاء الدر إذا كان مستلزماً للحرج كما هو المعروف .

ثم إن السبب - قدم في العروة قال : «لا مانع منه - أي من اعتقاد الدر - إذا كان حرجاً لا يطلع حد الضرر لأن رفع الحرج من باب الرحمة لا العزيمة هذا إذا كان حرجياً حين الدر وكان عالمياً بهوات إذا عرض الحرج بعد ذلك فالظاهر كونه مسقطاً للوجوب» ولا بد قبل ملاحظة مدعاه ودليله وأن دليله هل يطبق على مدعاه أم لا ؟ من التعرض لأمرين في قاعدة الحرج :

الأول أن مقتضى قاعدة «هي الحرج التي يدل عليها مثل قوله تعالى : «ما جعل عليكم في الدين من حرج» هل هو معنى الحكم الرومي على سبيل الرحمة أو على نحو العزيمة

ومرجع الأول الى كون القاعدة باطره الى رفع اصل اللزوم وام المحبوبة والمشروعية فهي دقية بحالها لا ترفع بالقاعدة اصلاً كما نرجع الثاني الى رفع الحكم بالكلية وعدم ثبوت اللزوم ولا المحبوبة والمشروعية ولو صوء او العسل الحرجي يقع صحيحاً على الأول دون الثاني لفقدانه للمشروعية رأساً في حال الحرج والمحتذر عندما هو الثاني وقد حققته في كتابنا في انقضاء الغنبة .

الثاني قاعدة في الحرج كما تكون حكمة على ادلة التكاليف الاصلية الابتدائية التي لا مدخل للمكلف في اثباتها كآثار الاحكام الشرعية هل تكون حكمة على ادلة لتكاليف الثانوية التي يكون للمكلف مدخل في ثبوتها كالاحكام لثبته في مورد التزام المكلف كالدر ومثله ام لا ؟

ربما يقال بالثاني بطراً الى ان قاعدة في الحرج ورد في مورد الامتنان والامتنان في معنى الحكم في مورد التزم المكلف والتعنه الى كون ملتزمه حرجياً فاد كان عالماً بان المنى في الحج امر حرجي من حين لشروع فلا امتن في رفع الحكم بوجوب الوفاء بالدر ،بالضافة اليه وبعبارة اخرى مشأ الحرج في هذا الفرص هو التزم المكلف مع النوحه والالتفات لاحكم الشارع .

كما انه ربما يقال بالأول بطراً الى ان ما يكون موجباً للحرج في هذه الصورة ايضاً هو حكم الشارع بوجوب الوفاء بالالتزام الصادر من المكلف عليه لانه بدون هذا الحكم لا يقع المكلف في الحرج اصلاً فالقاعدة حكمة على كلتا الدلتين ورافعة لكل التكاليف من دون فرق في البين وهذا القول هو الظاهر وهو المستند لمثل المتن من جهة الحكم باعتبار عدم الاستلزام للحرج في انقضاء الدر وصحته .

اذا عرفت هذين الامرين وعلم ان ما يمكن دليلاً لمدعي لسيد من الانعتاد في الصورة المذكوره هو الامر الثاني الذي ذكرنا بناء على اختيار عدم كون القاعدة حكمة على مثل دليل وجوب الوفاء بالدر واما الامر الأول فلا يرتبط بمسئله انقضاء الدر ضرورة ان رفع وجوب الوفاء بالدر مع الالتزام بالبقاء على المشروعية

و لمحسوبة لأمرى له صلا لاه - مصافاً الى كونه خلاف مدعاه من الحكم بالاعتقاد ولازمه وجوب الوفاء بالنذر لأن المدعى ليس مجرد الاستحباب والى ان الاستحباب كان ثباتاً قبل النذر والا لا يعتد بالنذر لاعتبار الرجحان في متعلقه فالرجحان ثابت في المتعلق مع قطع النظر عن الالتزام بالنذر والى ان مقتضى ذلك عدم الاحتصاص بخصوص المدعى لأن كون نزع سحر الرحمة لا يعرصة لا يخصص بمورد المدعى فانه في مورد لجهن وعدم العلم بحرى ذلك من دون فرق.

ثم ان لا يجمع الاعتقاد مع سحب الوفاء من مرجع الاعتقاد الى وجوب الوفاء بالنذر وهذا كما في البيع ويحوزه من المعاملات والعمود والانتفاعات ولا يجمع الصحة مع عدم لزوم الوفاء والدليل لا يطبق على مدعاه أصلاً .

ثم ان مقتضى ما ذكرنا من حكومة القاعدة على مثل دليل وجوب نذر بصاً انه لو عرّض الحرح في الأثناء بوجوب ذلك سقوط التكليف بوجوب الوفاء بالإضافة الى الدقى ومقتضى ما ذكره ا - بد - فده - انه لو كان عالماً من الأول بعروض الحرح في الأثناء عدم السقوط كما لا يخفى .

الامر الثاني في مدعى المشى أو المشى حياء ومتنبه فنقول

امّا المدعى فلم يرد فيه روية وبص خاص واحتجبت المساوى والآراء فيه على

أقوال :

١ - القول بكون المدعى بلد النذر واحضاره صاحب الشرايع وحكى عن المسقوط والتحرير والأرشاد .

٢ - القول بكونه بلد النذر وهو المحكى عن طاهر القواعد والدروس وغيرهما وعن الحقائق المبل اليه .

٣ - اقرب البلدين الى الممتلكات وفي الحواهر منه بى القول من دون أن

يعرف قاتنه وبى المسالك : «هو حسن ان لم يدل الفرق على خلافه»

٤ - ما في محكي كشف اللثام من انه يمكن القول بانه من اى بلد يقصد فيه السفر الى الحج لتجائب العرف و لبعه فيه . والمراد من مساعدة اللغة ما عرفت في اول كتاب الحج من انه في اللغة بمعنى لفصد فيطلق على اى بلد كذلك .

٥ - القول بانه اول أفعال الحج وفي الحواضر: « به الاصح » والوجه فيه - كما فيها - ان المشى في قوله الله على ان حج ماشياً حال من الحج والحج اسم لمجموع المسالك المحصورة فلا يحب المشى الآحاله .

٦ - ما حذره في العروة من انه مع عدم التبيين والابصار ان كانت العبارة هي قوله . لله على ان احج ماشياً فالمبدء او ك أفعال الحج وان كانت قوله: لله عسى ان امشى الى بيت الله او مثله فالمبدء حين الشروع في السفر .

واما ما في لمس من ان المبدء تابع لتبيين ولو ابصاراً فهل المراد منه انه لا يمكن الخلوع لتعس ولو ابصاراً غاية الامر انه لابد من ملاحظة لمصرف ليه و به ئي شيء ومن ئي مكان أو به يمكن الخلوع منهما ولكنه لم يقع التعرض لحكمه في . لمس كما قد وقع التعرض له في عبارة السيد والوجه في الأول انه لا يتصور لانهم والاحمال بالاصافة الى نفس المدر مع ان حقيقة المدر عبادة عن التزمه كما ان لوجه في الذي امكان أن يكون الالتزام مقصوراً على ما هو معد اللفظ ومدلول الصيغة من دون زيادة ونقصان .

وكيف كان فالظاهر ان المبدء مذكوره في كشف اللثام من دون فرق بين العادتين اللتين وقع التصيل بينهما في العروة و به لا فرق بنظر العرف بين أن يقول الماد: لله على أن أروم مشهد الرضا عليه آلاف التحية والثناء - ماشياً أو يقول: لله على أن أمشي الى ريارته - ^{بشيء} كذلك والمراد من كليهما هو محل الشروع لسفر الريارة بهذا الوجه هو الظاهر .

واما الممتنعى مع عدم التبيين فالمسود الى المشهور انه طواف النساء واختار السيد في العروة انه رمى الحمار وقل - من دون أن يعرف قائله: هي الافاصة

من عرفات .

وجه الأول ان طواف الساء وان كان خارجاً من الحج وليس من اجرائه الا انه بطر العرف يكون معدوداً من حرانه ولا معاملة يكون مشمولاً للالتزام الندرى .
 ووجه الثانى حملة من الروايات الصحيحة التى منها رواية اسماعيل بن همام عن أبى الحسن الرضا - عليه السلام - قال قال أبو عبد الله - عليه السلام - . فى لى عيبه المشى فى لى حج اذا رمى الجمره ر ر البيت ر كاً وليس عليه شىء . (١)
 ورواية جميل قال : قال أبو عبد الله - عليه السلام - : اذا حجت ماشياً ورميت الجمره فقد انقطع المشى . (٢)

وروية علي بن أبى حمزه عن أبى عبد الله - عليه السلام - قال سئلته متى يقطع مشى ماشى قال اذا رمى الجمره العقه وحلق رأسه فقد انقطع مشى فليزر ر كاً . (٣)
 وغير ذلك من الروايات الدالة على ذلك .

واما نقول بان منتهى هي الافاضة من عرفات فمسندة هي رواية يونس بن يعقوب قال سئل أباً عبد الله - عليه السلام - متى يقطع مشى الماشى ؟ قال : اذا قصت من عرفات . (٤) قال فى الوسائل بعد نقل الرواية . «أقول : يسفى حملة على من أفاض ورمى لما مّر ويمكن الحمل على التطوع بالمشى وعدم وجوبه بدروسه» .
 وعلى تقدير عدم صحة شىء من الحملس تكون الرواية معرضاً عنها لما مّر من انه لم يعرف القائل بمعناها ، واما الروايات المتقدمة فحيث انه لم يشت اعراض المشهور عنها لعدم ثبوت الشهرة فاللزام الأخذ بمعناها والفتوى على طيفها كما فى المتن .

(١) ثل بواب وجوب الحج لباب الخامس و ثلاثون ح - ٣

(٢) ثل بواب وجوب الحج لباب الخامس و ثلاثون ح - ٤

(٣) ثل بواب وجوب الحج لباب الخامس و ثلاثون ح - ٤

(٤) ثل بواب وجوب الحج لباب الخامس و ثلاثون ح - ٦

مسئلة ١٠- لا يجوز لمن نذره ماشياً أو المشى في حجه أن يركب المحر ونحوه ، ولو اضطر إليه لماع في سائر الطرق سقط ، ولو كان كذلك من الاول لم ينعقد ، ولو كان في طريقه نذر أو شط لا يمكن العمود الا بالمركب يجب أن يقوم فيه على الاقوى . (١)

والاشكال في دلالته بعدم التعرض فيها لحمرة المقبة عند الرواية الاحبره التي لانكون معسرة من حيث السد مدفوع بان التعرض في كثير منها لرياسة البيت راكباً قريبة على كون المرد هي تمامية أعمال من بسب رمي لحمار بحيث كان المراد المود الى مكة لطواف ولا منافاة فيها من حيث الدلالة وكوبها مخالفة للقاعدة بقتضة للعمل بالنذر ممنوع أولاً لان المعروض عدم التيسر من ناحية النذر بالاصافة الى المسوى وتنبأ ان المخالفة للقاعدة لا تقدر في لزوم العمل بالرواية والفقوى على طئتها كما لا يحمى

(١) قد وقع التعرض في هذه المسئلة لأمرين :

الاول : انه ان يندر الحج ماشياً أو المشى في حجه كما انه لا يجوز له أن يركب السيارة والطائرة والحيث والعمال والحمير واشباهها كذلك لا يجوز أن يركب المحر ويسافر من طريقه لمسافته للمشى الذي هو متعلق النذر أو قيده فان مشى السفينة والركوب عليها يكون من أقسام الركوب المعافى للمشى وهذا ظاهر

ثم لو اضطر الى طريق لمحر لماع في سائر الطرق سقط وجوب لوفاء بالنذر وطاهر لمن وان كان هو لسقوط مطلقاً لا ان للارم تقيده بما اذا كان الحج واحداً فورياً في ذلك لعدم كما ان نذر المشى في طريق حجة الاسلام التي تكون واحدة عنه أو نذر الحج ماشياً متبداً بهذه السنة واما اذا كان المندور هو لحج ماشياً من غير تقييد بهذه السنة - وقد عرفت ان الحكم فيه هو حوار التأخير الى الاطميان بالموت أو الفتور فالظاهر ان وجود الماع في سائر الطرق في هذا العام لا يوجب سقوط وجوب المشى كما انه اذا نذر المشى في حج لنطوع أو

في حج و حب غير موزى لايحور السفر من طريق البحر ولو مع وجود المانع في سائر الطرق كذلك بل اللزم الانتظار ولتأخر الى زمان رفع المانع ولعل التفسير بالصحة في المس يستند منه ما ذكر من التمسك .

ولو كان المانع موجوداً من الأول لم يستند الدر وان كان لئلا رجلاً به لاعتماد التمسك من المتعلق في انعقاد الدر وصحته ويمكن القول بعدم انعقاد في الفرص الأول ايضاً لان الدرورة بمسيرة انه هي قدره حال الوقوع لا حال الدر والالتزام وعروض المانع يكسب عن عدم التمسك كذلك فلا يستند من الأول .

الثاني في الدر المذكور لو كان في طريقه بحر او شط لا يمكن للمسور الا بالمركب في المشى - نعم للمشهور - وجوب القيام فيه وعدم حوار لجلوس واحتار السيد - قد - في العروة عدم الوجوب ويستند المشهور برواه السكوي عن جعفر عن ابيه عن آتائه - ~~في~~ - ان علياً - ~~ي~~ - سئل عن رجل بدر أن يمشي الى البيت فمر في المعبر ، قال : فليتم في المعبر قائماً حتى يحوره . (١) و المعبر - بكر المسم - هي السفينة التي يركب عليها في البحر ويحويه .

ولكنه أورد عليه في العروة بصعب السد مع ان لظاهر اعساره لوثيقة السكوي بالتوثيق الخاص والموافق الراوى عنه بالتمسك العام وعلى تقدير الصعاب فهو مسحر باستناد المشهور اليه والفتوى على طهته خصوصاً مع كون المحكم فيه على خلاف لقاعدة سواء كان مورد السؤال فيه هو بدر المشى في جميع الطريق حتى ما فيه من الشطوط والانهار أو كان مورد السؤال هو بدر المشى في جميع أحزاء الطريق ما عدى الشطوط والانهار .

اما على الفرص الأول فالظاهر عدم انعقاد الدر مطلقاً أو في خصوص ما ذكر من الشطوط والانهار لفرص عدم التمسك من المسور عنها الا بالمعبر والمركب ولا

مسئلة - ١١ لو نذر الحج ماشياً فلا يكفى عنه الحج راكباً فمع كونه موسعاً يأتي به ، ومع كونه مصيقاً تجب الكفارة لو خالف دون القضاء ولو نذر المشى في حج معين وأتى به راكباً صح وعليه الكفارة دون القضاء ، ولو ركب بعضاً دون بعض فمحكم ركوب الكل . (١)

يمكن ان يتحقق المشى بالاصطفاء اليهما وبعد عدم الانعتاد لا يبقى وحده لوجوب القيام عليه في المعبر .

وأما على العرض الثاني فهما حارحان عن دائرة متعلق النذر فلا محل أيضاً لوجوب القيام فيه ، والرواية على كلا التقديرين مخالفة للقاعدة لكن استناد المشهور اليها يوجب تقوى على ملتها والحكم بلزوم القيام .

ثم انه ذكر السيد - قدس - في المروة بعد الحكم بصحة الرواية ان التمسك بقاعدة « لميسور » لأوجه له وعلى فرضه فالميسور هو المتحرك لا القيام .

ومراده ان « لمشى » يشتمل على خصوصيات ثلاثة : كون الرحلين على الارض والقيام والتحرك « د صار الأول معسوراً فالميسور وهو الامر بالاشترار لا يسقط سقوطه فمراده من القيام المعنى هو القيام فقط لا القيام مطلقاً

لكن المهم في عدم حريز لقاعدة المروية - على فرض تمامتها وسعة دائرة شمولها - ان القيام ولو كان مع التحرك لا يكون ميسوراً لمشى أصلاً فان القيام كذلك في السعي مع كون التحرك الى المقصد والقرب اليه انما يتحقق بها ولا أثر للتحرك فيها قائماً بوجه بالاصطفاء اليه فهو لا يكون ميسوراً للمشى أصلاً بنظر العرف ولكن بعد تمامية الاستدلال بالرواية لاحاجة الى القاعدة بوجه وأقوى ما في المتن .

(١) الكلام في ركوب الكل في العروض الثلاثة المذكورة في المتن يقع من جهتين ، تارة من جهة القضاء والكفارة وأخرى من جهة صحة الحج الذي أتى به راكباً وبطلانه .

أما الكلام من الجهة الاولى فهي الفرض الأول الذي يكون النذر موسعاً

غير مصق لا يتحقق الوفاء بالنذر بالحج راکباً بل يجب عليه الأتيان به بعده من دون أن يتحقق بسببه موجب لكفارة أو نقضاء

وهي الفرص الثاني الذي يكون النذر مصيباً ومفيداً بالنسبة التي تفي بها بالحج راکباً لا شك في ثبوت الكفارة لتحقق المخالفة المبدية للنذر وثبوت الحنث وأما نقضاء فحكم بوجوبه السيد - فده - في العروة ولكنه ناه في المتن وفي الحاشية عليها مع أنه حكم بوجوب النقضاء فيما لو نذر الحج مفيداً سنة خاصة ولم يأت به فيها مع التمكن و تقدره ولم يعلم وجه الفرق بين المدمين به في كليهما تحققت المخالفة للنذر ولذا حكم بثبوت الكفارة ومع تحقق المخالفة يكون منتصي الدليل ثبوت نقضاء ودعوى أن الفرق هو عدم الأتيان بمنع النذر هناك أصلاً لأن المفروض ترك الحج رأساً في الرمان الخاص الذي أرادته ولا ياتى بدات المفيد به وهو أصل الحج غاية الأمر عدم رعاية قيده وهو المشي وفي الحقيقة قد روعي هذا أمر : أصل العمل و الرمان الخاص الذي قيده به و ترك قيده الآخر وهو المشي مدفوعة بعدم اقتضاء ما ذكر لنفي وجوب النقضاء بعد عدم تحقق متعلق النذر فتدبر .

وهي الفرص الثالث الذي يكون متعلق النذر نفس المشي في حج معين كحجة الاسلام - مثلاً - إذا أتى بالحج المزبور راکباً يتحقق مخالفة النذر عمداً وهي توجب لكفارة وأما انقضاء فلا مجال لوجوبه لكون الحج خارجاً عن دائرة المتعلق لأن المندور مجرد المشي والمفروض تحقق الحج المعين فلا وجه لوجوب انقضاء الأعلى تقدير كون لحكم لو صمى فيما أتى به هو لظلال وسيأتي البحث فيه انشاء تعالى الله . وأما من الجهة الثانية فلم يقع التعرض لها في المتن إلا في خصوص الفرص الأخير وحكم فيه بالصحة والوجه فيه أن المشي الذي يعلق به النذر نذر به يكون المراد به هو خصوص المشي في الطريق وقبل الميقات كما إذا نذر أن يمشي إلى المدينة في طريق حجة الاسلام وأخرى يكون المراد به أعم منه ومن المشي حال الأعمال

والإتيان بالماسك .

فهي لصورة الاولى لانكون اى ارتباط من الركوب الذى تحقق به محالة
للدرويس حجة لاسلام التى هي عبارة عن الاعمال والماسك المحصورة التى
شروعها في العرض المذكور من مسجد الشجرة ولا محال في هذه الصورة لثوهم
الطلاق في الحج لان المادة لا دخل لها في محالة الدرويس وهذا من اوصوح
مكان وقد صرحوا بان الركوب على الدابة العسبة لا ينصر بالحج اصلاً

وفي الصورة الثانية ربما تنحيل الطلاق نظراً الى ان الامر بالوفاء بالدرويس يقتضي
الهي عن صده وهو يقتضي الفساد ولكن يدفعه مصفاً الى مع قضاء الامر بالشئ
للهي عن صده - انه على تقدير الاقتضاء يكون المهي عنه هو الركوب في حال الحج
لأنفس الحج حتى يكون الهي متعلماً بالعمادة فصير فاسدة ومن الواضح ان الركوب
امر واعماده امر اخر ولا تنسرى الحرمة منه اليها بالحكم في هذه الصورة أيضاً للصحة
كما هو ظاهر .

واما القرصان الاولان قريباً من تنحيل الطلاق فهما نظراً الى ان الموى هو
الحج للدرويس وهو لم يقع وعبره لم يقصد .

واحاط به لسيد - فده - في العروة بان الحج في حذنه مطلوب وقد قصده
في صحن قصد الدرويس وهو كاف الا ترى انه لو صام اسماً بقصد الكفارة ثم ترك لتتابع
لا يطل الصيام في الايام لسابقة اصلاً واسماً تطل من حيث كونه صيام كفارة ، وكذا
اذا طلب صلاته لم تطل فرائته وادكاره لئى نى بها من حيث كونه قرآناً وذكرأ
اقول اما القرص الاول فان لم يكن من بينه الوفاء بالدرويس بالحج الذى انى
به راكماً بل قصده الوفاء به في بعض السنين الاتية والمفروض كونه موسماً غير مصيق
فلا يحرى فيه ما ذكر من ان ما قصد لم يقع وما وقع لم يقصد لانه - حيث لم يسو
الوفاء بالدرويس - وان كان قصده الوفاء بالدرويس بالحج راكباً - والظاهر انه المقصود من
هذا القرص لا الصورة الاولى ولا حله لا مجال للاشكال على السيد بان تنظير المقام

بصوم الكفارة في غير محله لأن المعروف من له لم يأت بالحج راکباً نداعي الوفاء بالنذر بخلاف الصوم - وكيف كان :

فإن كان قصده الوفاء بالنذر بالحج راکباً يكون هنا عنوانان: أحدهما عنوان الوفاء بالنذر لئلا يكون متعللاً للوجوب وواحداً توصلباً غاية الأمر كونه من العاوين الفصدية كما مر سابقاً وثانيهما عنوان الحج الذي يكون متعللاً للامر للاستحبابي العبادي ولا يبرى حكم أحد العنوانين الى الآخر اصلاً ومجرد قصد تحقق عنوان الوفاء بالحج مع كون الحج مقصوداً بدوائه ومآتيه به اتين عادة مستحبة لأوجب أن يكون المقصود غير واقع والواقع غير مقصود نعم ما هو غير لواقع عبارة عن الوفاء بالنذر لدى قد قصده لانه لا يطلق على المآتي به واما الحج المقصود بعنوانه ومآتيه بعنوانه عادة مستحبة فلاوجه لعدم وقوعه بعد عدم حل فيه اصلاً فلاوجه للحكم بالطلاق فيه . وما العرص لثاني الذي يكون النذر مقيداً بسنة خاصة بالحكم بصحة الحج راکباً فيها وعدمها يشي على ما مر في المسئلة الاخيرة من الفصل السابق لمتفرصة لحكم من اتى بالحج تطوعاً او سابة عن الغير - نزعاً او اجاره - مع سفر ار الحج عليه وعلمه بالاستقرار وبحكمه مع التمكن من الحج فان قلنا في تلك المسئلة بالصحة - كما احتردها واحترنا صحة الاستيحار عليه - فاللزم لحكم بالصحة في المقام لعدم الفرق بين المستثنين من هذه الجهة ، وإن قلنا فيها بالطلاق - كما هي البعد عن سيدنا الامتاز الماتين - قدس سره الشريف واحذر ايضاً بطلان الاجارة - فاللزم الحكم بالطلاق في المقام ايضاً اذا كان الطلان هناك مسنداً الى اقتضاء النعدة له واما اذا كان مسنداً الى حصول بعض مفي لحج كالرواية الواردة هناك - بقاء على دلالتها على الطلان - فلا يستلزم ذلك الحكم بالطلاق هنا ، وطاهر المن هنا الصحة باعتبار مفي وجوب القضاء فيه لو كان الحج راکباً باطلاً لكان اللزم وجوب القضاء كما لا يخفى .

بقي الكلام في اصل المسئلة فيما وقع التصرص له في الذيل وهو ما لور كيب

بعضاً دون بعض والظاهر انه لا اشكال ولا خلاف في ترتب حكم ركوب الكل عليه من جهة لزوم انقضاء والكمارة في مورد ثبوتها انما الاشكال والخلاف في كيفية انقضاء وانه هل اللزم فيه المشي في جميع احواء الطريق كما في ركوب الكل او يكفي المشي في موضع لركوب فقط كما عن الشيخ وجماعة من الاصحاب ، والمحكي عن العلامة في « المختلف » الاستدلال له بان الواجب عليه قطع المسافة ماشياً وقد حصل بالتلفيق فيخرج عن المهددة ثم اجاب عنه بالمع من حصوله مع التفتيق . والظاهر هو القول الاول لان المذكور بحسب نظر لئلاز وما هو المتفاهم عند لغزف قطعها كذلك في عام واحد .

ثم انه ورد في مشي بعض الطريق رواية مفترقة لا بد من ملاحظتها وهي رواية ابراهيم بن عبد الحميد عن ابي الحسن عليه السلام قال سئل عن عماد بن عبد الله المصري عن رجل حمل لله عليه بذراً على نفسه المشي الى بيت الله الحرام فمشى نصف الطريق او اقل واكثر فقال : يطر ما كان يعق من ذلك الموضع فيتصدق به . (١)

والسؤال في نفسه محمل محتمل لان يكون المراد منه هو مشي المقدار المذكور - نصفاً او اقل او اكثر - مع الركوب في الباقي ولان يكون المراد منه هو الموت بعد المشي بالمقدار المذكور ولان ترجيح لاحد الاحتمالين على الآخر

ولكن طاهر الحواب بلحاظ كون الاعمال الواقعة فيه بصورة المشي للمفعول طاهراً وهو لا يتأخر في الاعلى موت الماد بلحاظ كون طاهره لزوم التصديق بجميع ما يعق من ذلك الموضع الذي انقطع منه المشي - اعم مما يعق في بقية الطريق و ما يعق في الاعمال والمسك - وهو لا يلائم لامع الموت يقتضي كون المراد من السؤال هو الاحتمال الثاني ومرجعاً الى بدلية التصديق عن الحج وبؤيده بعض روايات المقدمة المشتملة على لزوم صرف التركة التي اوصى بها للحج الذي

مسئلة - ١٢ ثوعجز عن المشي بعد اعتقاد نذره يجب عليه الحج راكباً مطلقاً ، سواء كان مقدماً بسنة ام لا ، مع الأس عر بعدها ام لا ، نعم لا يترك الاحتياط بالاعادة في صورة الاطلاق مع عدم الأس من العكس ، وكون العجز قبل الشروع في الذهاب اذا حصلت العكس بعد ذلك ، والا حوط المشي بالعتقاد الميسور بل لا يخلو عن قوة ، وهل الموانع الاخر كالمرض او حوصه او عدوا ونحو ذلك يحكم العجز اولا وجبا ولا يبعد التفصيل بين المرض ونحو العدو باختصار الاول في الاول والثاني في الثاني . (١)

ظاهره حج التمتع مع عدم سعتها لها وكونها يسيرة في الصدقة مع عدم امكان حج الافراد بها في مقابل فتوى بعض فقهاء العامة لقائل سروم التصديق بمجرد عدم السعة للحج لموصى به وعليه واطاهر من الرواية غير ما هو محل لبحث في المقام وهو ركوب بعض الطريق ومشى البعض الآخر .

ويؤيد كون المراد من السؤال هو الموت هو ان السائل سئل عن قضية وقعة في الحارح ولا مجال لحملها على كون الرجل النادر قدمشي المقدار المذكور ، وصراف عن البقرة وعن فعل لحج رأسا كما انه لا مجال لحملها على تحقق الركوب منه في الباقي وتحقق عمال الحج منه لانه لا يناسب لزوم صرف مقدار لبقة المصروفة حارحاً في بقية الطريق والاعمال في التصديق فيحصر ان يكون المراد هو الموت بعد تحقق المشي بالمقدار المذكور .

ثم انه على الاحتمال الآخر تكون الرواية ساقطة عن الاعتبار لان معاده معرض عنه عند الاصحاب فتخرج عن الحجية .

(١) في اصل المسئلة وهو ما لوعجز عن المشي بعد اعتقاد نذره اقوال خمسة ذكرها السيد - قدس - في المروة :

الاول وحبس الحج عليه راكباً مع مياق بدنة ، سب هذا القول الى الشرح وجماعة ، وعن الخلاف دعوى الاجماع عليه .

الثاني وجوبه كذلك بلا سياق وهو المحكى عن المفيد وابن الجبيل وابن

سعيد والشبح في نذر الحلاف ، وفي محكي كشف اللثام به يحتمه كلام الشيخين
و القاصي وزدر لهية والمقنعة والمهدب .

الثالث سقوطه اذا كان لحج مشدأ سنة معينة او كان مضمناً مع اليأس عن التمكن
بعد ذلك ، وتوقع المكة مع الاطلاق وعدم اليأس ، وقد حكى هذا القول عن الحبي
والعلامة في الارشاد والمحقق الثاني في حاشية لشراب

الرابع وجوب الركوب مع تعيين السنة واليأس في صورة لاطلاق ، ويوقع
لمكة مع عدم اليأس ، نسب الى العلامة في المختلف وحكى عن طاهر المسالك
والروضة .

الخامس وجوب الركوب اذا كان بعد لدخول في الاحرام ، واذا كان قبله
فالسقوط مع التعمي ، وتوقع المكة مع الاطلاق وقد اختاره في لمدارك .
ودكر السيد بعد نقل الاقوال ان مقتضى القاعدة هو القول الثالث ولكر مقتضى
الجمع بين الروايات الواردة هو القول الثاني وهو الذي احذره المائي - قدس سره
الشريف - وعنه فاللزام البحث من جهتين .

الاولى فيما تقتضيه القاعدة وفي هذه الجهة ان كان المنظر مقصوداً على مسألة
لندر وشروط انعقاده وصحته فالحق ما فده السيد - قدس - من ان مقتضى القاعدة هو
القول الثالث لكن مع تدبيل كلمة «السقوط» في العرصين الاولين بعدم الانعقاد
والكشف عنه لان ما هو المعسر في صحة النذر وانعقاده هي القدرة الواقعية على الاتيان
بالمتمتع والوفاء بالنذر في ظرف العمل والوفاء بمع تحقق القدرة بهذه الكيفية
يسعد لندر ويصح ولو كان عاجزاً حال الصيغة والانtram ومع عدم تحققها كذلك
لايكاد يسعد ولو كان قادراً حال النذر كما ان المعسر هي القدرة الواقعية و تعلم بها
حال النذر لادخل له في الانعقاد كما ان الحهل بها لايقدر فيه بعد فكشاف الحلاف
وظهور تحقق القدرة .

وعلى ما ذكرنا ومقتضى القاعدة في صورة العجز عن المشي الكشف عن المطلقان

وعدم الاعتقاد فيما اذا كان متبدياً بسنة معسة او كان مطلقاً مع انبساط عن التمكن لالسقوط بعد الاعتقاد هذا لوقصور النظر على مثله المدر فقط وكان لمرد المعجز ما يباقي ان قدره العقلية لمعسره في المدر لا ما يعم الثعب والحرع عن الماشي معها ولا فلا يكون مقتضى لقاعدة الطلان بالاصافه الى جميع الموارد واما مع ملاحظة الخصوصية لموجوده في الحج وهي لزوم الانتماء بعد الشروع الثالث بقوله تعالى: «واتموا الحج والعمرة لله» وبالاجماع عليه ولا حمله بصير لحج التطوعى لارماً بمحرد الشروع واللام ن يقال به اذا كان المعجز عن المشي بعد الدحول في الاحرام فاللام بمقتضى وجوب الانتماء الحج ركناً وبهذه الملاحظة بصير مقتضى انقاعده هو لقول الخامس مع تصحيحه بتدليل كلمة «السقوط» كما ذكرنا ،

الثانية فيما تقتضيه الروايات ، لو ارده في لقدم وهي على ثلاث طوائف :

الاولى ما تدل على وجوب الحج راكباً بصميمة سياق بدنة كصحيحة ذريح لمحاريبي قال سئلت ابا عبد الله - عليه السلام - عن رجل حلف ليحج ماشياً فعجز عن ذلك فلم يطقه قل : فليركب وليسق لهدى . (١) بناء على عموم الحلف للمدر او ظهور اشتراكهما في مثل هذه الاحكام .

وصحيحة الحلبي قل قلت لابي عبد الله - عليه السلام - رجل يدر ان المشي لى بيت الله وعجز عن المشي قال فليركب وليسق بدنة فان ذلك يحرى عنه اذ عرف الله منه الجهد . (٢) والتعليل يدل على ان المعجز عن المشي لا يكشف عن عدم اعتقاد المدر من رأسه ولا وجوب عروض الطلان له بسبب العجز بل هو باق على صحته غاية الامر ان المعجز يوجب الاشتغال الى الحج راكباً مع تحقق الجهد منه بحسب الواقع ويلزم سوق بدنة ايضاً وعليه فالحج راكباً تقع وعاء للمدر وموافقة لوجوبه في صورة المعجز عن المشي وعليه فلامجال لاحتمال كون مفاد الرواية بطلان المدر المستمر لعدم وجوب

(١) تل ابوب وجوب الحج وشرايطه كتاب الرابع والثلاثون ج - ٢

(٢) تل ابوب - وجوب الحج وشرايطه كتاب الرابع والثلاثون ج - ٣

الوفاء به وكون وجوب الحج راكباً امرأً تعديداً غير مرتبط بالندب صلالان التعبير بالأجزاء لا يلائم هذا الاحتمال بوجه .

الثامنة ماتدل على وجوب الحج راكباً من دون تعرض لوجوب سوق بدة مثل صحيحة رفاعه بن موسى قال قلت لابي عبدالله - ع - رجل يذران يمشى الى بيت الله قل : فليمشى ، قلت فانه تعب قال فادا تعب ركب - (١) .

ومرواه احمد بن محمد بن عيسى في نواتره عن محمد بن مسلم عن احدهما - عليه السلام - قال : سئل عن رجل حمل عليه مشياً الى بيت الله فلم يستطع ، قال : يحج راكباً . (٢) وان السكوت في مقام البيان ظاهر في عدم وجوب سباق الهدي كما لا يخفى الثالثة ماتدل على وجوب الحج راكباً واستصحاب الدبح وهي مرواه البرقي عن عيسى بن مصعب قال : قلت له - يعني لابي عبدالله - ع - اشككي ابرئى وجعلت لله عني ان هو برىء ان اخرج الى مكة ماشياً ، وحرحت امشي حتى انتهيت الى العشة فلم استطع ان اخطوبه فركبت تلك الليلة حتى اذا أصبحت مشيت حتى بلغت بعل بلع على شيء ؟ قال : فقال لي ، ادبح فهو احب الى قال : قلت له : اى شيء هو اى لا رم ام ليس لي بلارم ؟ قال : من حمل لله على نفسه شيئاً فبلغ فيه محهوده فلا شيء عليه وكان الله عذر لعمده . (٣) وظهور الرواية في الاستصحاب خصوصاً بملاحظة دليها لا تكاد يحصى . كما ان الظاهر اعتبارها من حيث السد وان عسرة موثق اما بالتوثيق المحض كما يظهر من صاحب الجواهر او بالتوثيق العام لاجل وقوعه في اسناد كتاب كامل الريارات فلامحال للمباشرة فيه كما عن المدارك وان كانت عبارتها ايضاً لاتدل على عدم الوثاقفة .

(١) تل ابواب وجوب الحج وشرائطه الباب الرابع والثلاثون ح - ١

(٢) تل ابواب وجوب الحج وشرائطه الباب الرابع والثلاثون ح - ٤

(٣) تل ابواب وجوب الحج وشرائطه الباب الرابع والثلاثون ح - ٦

وعليه فهذه الرواية قريبة على حمل الامر بسبق بنية في الدفعة الاولى على الاستحباب وعدم كون المراد ما هو ظاهره من الوحوب ، ومع قطع النظر عن هذه الرواية لامحال للحمل المذكور بمحرد السكوت في مقام اليان في الطائفة الثانية - كما استند اليه ايضاً السيد في العروة - وذلك لان السكوت في مقام اليان وان كان في نفسه حجة ومعتبراً الا انه لا يهض لان يصير قريبة على التصرف في الظهور القطعي وحمله على غير ما هو ظاهره ولذا اعترض عليه اكثر الشراح وعليه فتعين القول الثاني من الاقوال الحمسة الذي احتاره الماني - قدس سره - .

ثم دالطائفتين لاولتين وان كان بينهما اختلاف في اسمهما الا انها مشتركان فيما عرفت من عدم كون عروض المحر موحياً لاجلال الدر او الكشف عن عدم الانقاد كما عرفت من استعادة ذلك من لتعليل لواقع في بعضها وعليه فهم متحدثان في ثبوت الحكم على خلاف القاعدة المتنصية لكشف او الاجلال - على الاقل - وان الدر بغونه باق عاية لامر ان المحر يوجب التسل الى الركوب وعليه دللارم بملاحظة لزوم لاقتنصار في الحكم المخالف للقاعدة على مقدار دلالة لدليل النظر في روايات المذكورة من جهة المورد صيغاً اوسعة فنقول :

هما صور اربعة : احديها ما هو لقدرة المتيقن من مورد الروايات وتشمله قطعاً وهو ما اذا طرء المحز في الانشاء بعد الشروع في الوفاء بالدر وطى حرء من لطريق او الاعمال ماشياً ومقتضى الاطلاق في هذه الصورة عدم الفرق بين ما اذا كان الدر مفيداً بهذه السة و مطلقاً غير مفيد بها كما ان مقتضى الاطلاق عدم الفرق بين صورة اليأس من المكة بعده وصورة عدم اليأس منها وكذلك لا فرق في هذه الصورة بين ما اذا كان قل الدحول في الاحرام وما اذا كان بعده لانه على كلا العرصين باتى بلحج ر كما فلا يبي آية لانام التي عرفت بها .

ثانيتها ما هو المتيقن في حاسب المعنى ولا تشمله الروايات قطعاً وهو ما اذا

كان عالماً حين النذر بعدم امكان من لوفاء وعدم القدرة على المشى ولو في جزء من الطريق وكان بحسب الواقع ايضاً كذلك فانه لامحال في هذه الصورة لتوهم شمول الروايات لها والحكم فيها بوجود الحج راكباً وانه يجرى عما هو المندور ولازمه صحة النذر ولزوم لوفاء به كذلك .

ثالثتها ما تكون مشموله للروايات مقتضى الاطلاق الواقع في بعضها وهو ما اذا كان حال النذر والالتزام معتقداً بالتمكن من المشى و قدره على المندور ولكن قبل الشروع انكشف له عدم القدرة رأساً فـ مقتضى اطلاق الطائفة الاولى من الروايات المتقدمة الشمول لها فان قوله : رجل نذر ان يمشى الى بيت الله وعجز عن المشى شامل باطلاقة لها ولا يحتص بما اذا كان المحر طارئاً بعد لشروع .

رابعتها ما تكون مشكوكه من جهة الشمول وعدمه وهي الصورة التي يهي في المشى عن ترك الاحتياط فيها بالاعادة - اى بصورة المشى - وهي ما كانت مشتملة على الحصوصيات الاربع : كون النذر مطلقاً غير متيّد ولم يكن مأبوساً من لمكة في الآية ، وكون المعجز قبل الشروع في الذهاب ، وحصول لمكة واقعاً بعداً فانه يمكن فيها دعوى انصراف الروايات عنها كما قد ادعى ، وقد علق السيد - قدس - لزوم لاحتياط بالاعادة في هذه الصورة باحتمال الانصراف والظاهر ان مراد المتن والمروة لزوم لجمع بين الحج راكباً والاعادة ماشياً خصوصاً مع ملاحظة التعليل المبرور مع ن دعوى دلالة الروايات على لزوم الشروع في الحج راكباً مع ظهور المحر قبل الشروع وكون النذر مطلقاً في غاية المعد حتى فيما اذا كان مأبوساً من مكة بعداً فضلاً عن صورة عدم اليأس كما لا يخفى .

بقي الكلام في اصل المسئلة في امور :

الاول انه مع القدرة على المشى في بعض الطريق او بعض الاعمال هل يجب عليه رعاية لنذر بالاصابة الى امتداد الميسور او يستل في الجميع الى الحج راكباً

مقتضى لاحتياط اللزومي هو الاول بل قال في لمتى: « به لا يخلو عن قوة » وهو الطاهر،
ولاحاجة في الاستدلال له قاعدة « الميسور » من يدل عليه بعض روايات المتقدمة
مثل صحيحة رفاعه التي وقع فيها التؤل عن رجل بدر ان يمشي لى بس لله ومقتضى
الحوث لروم المشي ما لم تنفع في تعب و ن الانتقل لى الركوب اما هو بعد التعب
وعليه فبدل على لروم رعاية المشي بالمقد ر الميسور وهذا من دون فرق بين ان يكون
المعجز في الاستداء و في الوسط او في الاخر وكذا من ان يكون مشأ لمعجز خلاف
الطريق من جهة الشهور و احسن او يكون مشأ عدم القدره به ويؤيد ما ذكره رواية
عبسة المتقدمة بوارده في طى ماعدى العشة لوفعة في وسط الطريق ما شيا فتدبر
الثاني ان المراد من المعجز بالمأخوذ في موضوع الحكم في الروايات وان كان
هو المعجز العرفي لا المعجز العقلي في مفاصل لمدرة العقبة المعترية في متعلق التدبر
و بعباده وذلك لان المرحح في العاوين المأخوذه في الموضوعات في لكتاب و لسة
هو لعرف لآ انه مع ذلك لا يحصى لحكم به من يشمل التعب و لمشقة ايضا وذلك
لانه وان وقع لتعبير بالمعجز في كثير من الروايات المتقدمة لآ به علق الانتقال الى
الركوب في صحيحة رفاعه على محرد التعب والمراد من المعجز اعم منه هذا بالنظر
الى الروايات .

و ما بالنظر الى المعبده لنى مر لبحث عن منصاها فلا اشكال في ان اقتصر بها
للبطالان و لكشف عنه بما هو في خصوص فقدان شرطه وهى لقدره العقلية لان
لقدره لمعترية انما هى هذه القدرة واما المعجز العرفي - فضلا عن التعب و لمشقة
والحرج - فلا يكشف عن البطلان باعتد ر فقدان الشرط و - ح - يشكل الامر بما عى
حكومة قاعدة نهى الحرج على مثل دليل و حوث الوقء بالتدبر من لاحكام التي يكون
لالتزام المكلف و لجعل على نفسه مدخلية في ثبوتها كحكومتها على ادلة الاحكام لنى
ليست كذلك كالكثير الاحكام مثل و حوث لوضوء والغسل و حوهما

وجه الاشكال ان عروض العيب لا تكشف عن كون الدر فاقداً للشرط المعتر فيها فاللزام الالتزام باعتقاد بدر وصحة والحكم بعدم وجوب الوفاء بالدر لاجل حكومة دليل على الحرج مع انه لا يكاد ينتحق لجمع بين لصحة ولا نقاد وبين عدم وجوب الوفاء بالدر كما هو ظاهر نعم لو سمى الحكومة بالاصافة لى هذه لادلة لا ينتحق اشكال .

الثالث انه هل يبحق بالبحر عن المشى و لعب المرض وخوفه او العدو او يحوها ام لا ؟ نى فى المتن - تنماً للسيد - قدم فى العروة المعد عن التفصيل بين المرض وبحوه وبين العدو وبحوه باختيار الاول فى الاول والثانى فى الثانى واصاف السيد قوله : «وان كان الاحوط اللاحق مطلقاً» .

اما وجه التفصيل فهو ان الموانع الراجعة الى المادر سواء كانت راجعة الى الضعف فى البدن او النكر او الحرج او الوجع او المرض وحتى خوفه مما يشملها التعبير بالبحر الواقع فى كثير من روايات لامة لا فرق فى تحققه بين الاسباب المذكورة ومنها واما الموانع الخارجية مثل العدو والثلج الموجود فى الطريق والتعبير بالبحر لا يشملها ولكن ربما يقل بشمول رواية عسة المتقدمة له يصاً بالنظر لى قوله -ع- فيها : «ملح فيه مجهوده» نظر الى ان معاده ان الملاك بلوغ هذا المقدار من الجهد فيشمل جميع الموانع .

ولكن انظار به ليس بظاهر فى الشمول خصوصاً مع ملاحظة مورد الرواية فالحق - حيثئذ - ما فى المتن من التفصيل .

واما ما جعله السيد مقتضى الاحتياط من اللاحق مطلقاً فقد اورد عليه الماتى -قدس سره الشريف- فى التعليقة على العروة بعدم كون اللاحق مقتضى الاحتياط الا فى بعض الصور ومراده ما اذا كان الدر مفيداً بهذه السنة واما فى صورة الاطلاق فمقتضى الاحتياط توقع المكنة فيما بعد كما لا يجهى .

هذا تمام الكلام فيما يتعلق بمباحث الحج بالندر أو العهد أو اليمين وبه يتم
الجزء الاول من مباحث لحج من هذا الكتاب الذي هو شرح تحرير الوسيلة للامام
الحميني قدس سره - وقد وقع نزاع من تحريره بذالعدد المعتاق محمد الموحدي
المعروف بالعصل الشكراني اس العلامة العقبية آية الله المرحوم الفاضل الشكراني
حضره الله مع من يحبه ويتولاه من لسي ولائمة المعصومين - صلوات الله عليه و
عليهم اجمعين - واسأل الله الكريم ان يرحمه حالصاً لوحه وان يعفينا به يوم لا ينفع
ملك ولا نول والمرحوم الفصل و لمشتغلين الاعماص عما يحدونه به من نقص
والاشناه كما ان المرجو من جميع المراجعين طلب المعرفة والرصوان للوالد
الفقيد وللوالدة العلوية التي لم يمض من ارتحالها الا ما يقرب من خمسة عشر شهراً
لهم على حقاً عظيماً لا اقدر على ادائه وكان ذلك ليلة الاثنين ثالث عشر من شهر جمادى
الاحرة من شهر سنة / ١٤١١ من الهجرة النبوية على ما حرجها آلاف الشاء ولنجية
والسلام على من اتبع الهدى .

(والحمد لله اولاً و آخراً)

فهرس الكتاب

الصفحة	العنوان
٣	أهمه حج في لاسلام
٥	مبنى الحج لغة واصطلاحاً
٧	الدليل على وجوب الحج
٨	المراد من الكفر في آية الحج
١٢	ترك الحج من المعاصي الكبيرة
١٣	كونه من أركان الدين
١٣	عدم وجوب الحج طول العمر الامرة واحدة
٢١	وجوب الحج فوري
٢٩	لتأخير معصية كسرة م لا
٣٠	وجوب تحصيل المذمومات
٣١	تعدد الرفقة
٣٤	لولم يحرج مع لاولى استقر عليه الحج
٣٥	القول في شرائط وجوب حجة الاسلام
٣٥	عدم وجوب حجة الاسلام على الصبي
٣٦	عدم احراء حج لصبي عن حجة لاسلام

الصفحة	العنوان
٣٨	مشروعية حج الصبي
٤٠	اعتبار اذن لولى وعدمه
٤٢	يستحب للولى احجاج الصبي عبر الممر
٤٥	عدم لاختصاص بالصبي بل يشمل النصبه ايضاً
٤٦	كيفية احجاج الصغير
٤٩	لا يلزم ان يكون الولي محرمًا فى الاحرام بالصبي
٤٩	الاحوط للاقتصار على الولي الشرعى
٥١	النفقة الزائدة على الولي
٥٢	الهدى والكفارة على الولي
٦١	لو حج الصبي ثم مر ودرك لمشعر بالغا
٧١	لو بلغ الصبي قبل ان يحرم من المبقات
٧٤	لو حج بدأ باعتقاده غير بالغ او غير مستطع
٧٦	اعتبار الحرية
٧٩	اعتبار الاستطاعة
٧٩	عدم كفاية القدرة العقلية فى الوجوب
٧٩	المراد من الاستطاعة
٨٠	اعتبار الراحة فى الاستطاعة
٩٠	عدم اشتراط وجود الزاد والراحلة عيناً
٩٣	المراد من الزاد والراحلة
٩٩	عدم اعتبار الاستطاعة من البلد
١٠٥	لو وجد مركب ولم يوجد شريك
١٠٧	اعتبار وجود نفقة العود

الصفحة	العنوان
١٠٩	استثناء ضروريات المعاش
١١٤	لورادت الضروريات رائدة على الشان عيماً
١١٥	لولم يكن عنده اعيان ما يحتاج اليه
١١٨	لولم يكن عنده ما يحج به ولكن كان له دين
١٢٥	لو كان عنده ما يكفيه للحج وكان عليه دين
١٤١	وجوب العحص في الشك في الاستطاعة
١٤٥	لوشك في بقاء ماله العتق او الحاصر
١٤٦	جوار لتصرف في الراد والراحلة وعدمه
١٥٣	لو كان له مال غائب بقدر الاستطاعة
١٥٤	لو كان جاهلاً بالاستطاعة
١٥٦	لو اعتقد انه غير مستطيع فحج بدأ
١٦٠	لايكفى في وجوب الحج الملك المترنل
١٦١	لوتلفت بعد تمام لاعمال مؤونة عوده الى وطنه
١٦٤	لو حصلت الاستطاعة بالاماحة اللازمة
١٦٧	لو بدر قبل حصول الاستطاعة زياره الحسن - ع - في كل عرفة
١٧٥	وجوب الحج بالبذل
١٨٨	لو وهبه ما يكفيه للحج لان يحج
١٩١	لو اعطاه حمساً او ركوة وشرط عليه الحج
١٩٥	لو اعطاه من سهم مييل الله ليحج
١٩٦	رجوع الباذل في بذله
٢٠١	ثمن الهدى على الباذل
٢٠٣	حكم الكفارات

الصفحة	العنوان
٢٠٣	اجراء الحج البدلى عن حجة الاسلام
٢١١	لوعين مقداراً للحج فبان عدم الكفاية
٢١٣	لو قال اقترص وحج وعلى ديك
٢١٤	لو آجر نفسه للخدمة فى طريق الحج
٢١٧	لو طلب منه اجارة نفسه للخدمة فى طريق الحج
٢١٩	لو آجر نفسه للنيابة عن الغير
٢٢١	لو حج مع عدم كونه مستطيعاً
٢٢٤	اعتار وجود ما يعمون به عياله فى الاستطاعة
٢٢٦	اعتبار الرجوع الى الكفاية
٢٣٧	لا يجوز لكل من الولد و لو له اب واحد من مال الآخر
٢٤٣	لو حج المستطيع منسكاً او من مال غيره
٢٤٥	اشترط الاستطاعة البدنية فى وجوب الحج
٢٤٩	اعتبار الاستطاعة ارمائية فى وجوب الحج
٢٥٢	اعتبار الاستطاعة السربية فى وجوب الحج
٢٥٥	لو استلزم الذهاب الى الحج تلف مال له معتد به
٢٥٧	لو اعتقد كونه سالماً فحج ثم بان خلافه
٢٥٨	لو اعتقد كونه مستطيعاً مالا لمان الحلاف
٢٥٩	لو اعتقد عدم لصرر او المخرج فان الحلاف
٢٦١	لو اعتقد عدم المزحم الا هم فان الخلاف
٢٦٢	لو اعتقد كونه غير بالغ فحج بدأ فان خلافه
٢٦٥	لو اعتقد عدم كفاية ماله عن حجة لاسلام
٢٦٥	لو اعتقد المانع من العدو ومثله فبان الحلاف

الصفحة	العنوان
٢٦٥	لو اعتقد وحود مراحل شرعى اهم فترك الحج فان الخلاف
٢٦٦	استقرار الحج مع الترك عن عمد
٢٦٩	لو حج مع عدم امن الطريق او مع عدم صحة لبدن
٢٧٤	لو وقف تحية التراب على قتل العدو
٢٧٦	لو احصر الطريق في البحر او الحو
٢٧٧	اذا اسرم الذهاب من الطريق الا حلال باصل الصلوة
٢٧٨	اذا استلزم لحج لمذكور اكل المحس او شره
٢٨٠	لروم الاستئابة على المريض
٢٨٥	المراد من المرض الموجب للاستئابة
٢٨٧	لو لم يستقر عليه الحج ولم يمكنه الماشرة
٢٨٩	وجوب الاستئابة فوري ام لا
٢٩١	لو لم يتمكن من الاستئابة
٢٩٣	كفاية الاستئابة من العيقات وعدمها
٢٩٤	لومات من استقر بعد الاحرام ودخول الحرم
٢٩٥	ادامت بعد الاحرام وقبل دخول الحرم
٢٩٧	اد دخل في الحرم قبل الاحرام
٢٩٨	ادامات بين الاحرامين
٢٩٨	ادامات في محل بعد دخول الحرم محرماً
٢٩٨	ادامات في اثناء عمرة التمتع
٢٩٩	ادامات في اثناء الحج البدرى
٣٠	من لم يستقر عليه الحج
٣٠٢	وجوب الحج على الكافر وعدم صحته منه

الصفحة	العنوان
٣٠٣	إذا أسلم الكافر وزالت استطاعته
٣٠٩	حكم المرتد
٣١٢	لواحرم ثم ارتد
٣١٤	لوحج المحالف ثم استبصر
٣٢٠	لا يشترط دن الروح لروحة في الحج لواحب
٣٢٤	بشترط ادن الروح في الحج المدبوب
٣٢٦	بشترط دن الزوج في الحج الواحب الموسع
٣٣١	لا يشترط وجود المحرم في حج لمرأة ان كانت عاموة
٣٣٢	الشرع اذا كان لمرثة روح
٣٣٦	لوحجت لمرثة بلامحرم مع عدم الامن
٣٣٨	لو ستر عليه الحج و ر لت الاستطاعة بحب الانس باى نحو امكن
٣٤٥	فيما يتحقق به الاستقرار
٣٥٢	تقضى حجة الاسلام من اصل التركة
٣٥٦	لو وصى بحراج حجة الاسلام من ثلث
٣٥٨	حكم حج الدر من جهة الاحراج من اصل التركة
٣٥٩	لوقصرت التركة عن الحج والدين مأ
٣٦٥	لا يجوز للورثة لتصرف في التركة قبل استنجار لحج
٣٦٩	لو اقر بعض الورثة بوجوب الحج على الميت
٣٧٤	لو كان عليه حج ولم يكف تركته به
٣٧٧	وجوب الاستنجار عن الميت من اقرب المواقيت
٣٨٠	ادلة وجوب الحج من البلد
٣٨٦	لو كان هناك وصية مع عدم النعيين
٣٨٨	المراد من البلد

الصفحة	العنوان
٣٩٠	لو وصى بالبلدية فحولف واستوحر من أميقات
٣٩٣	لو عين الاستيجار من محل غير بلده وغير المبقات
٣٩٥	لو لم يمس الشركة بالاستيجار من المبقات إلا الاضطري
٣٩٦	لروم الاستيجار في سنة القوت
٣٩٩	لو احلف بتليد الميب ومن كان العمل وطعمه
٤٠٤	لو علم ستفاعته مالا ولم يعلم تحقق سائر الشرائط
٤٠٤	لو علم استقرره عليه وشك في نفيه
٤٠٨	وجوب استيجار من كان اقل اجرة
٤٠٩	لا يجوز لمن سافر عليه الحج - يحج لغيره
٤٢٣	القول في الحج بالنذر والعهد واليمين
٤٢٣	اعتبار البلوغ في صحة النذر
٤٢٥	اعتبار العقل والنفس والاختيار في صحة النذر
٤٢٥	اعتبار الاسلام
٤٣٣	اعتبار اذن الزوج والوالد في اليمين
٤٤١	اعتذر من الروح في النذر
٤٤٤	عدم توقف العهد على اذن احد
٤٤٧	لو نذر لحج من مكان ميسر فحج من غيره
٤٥٠	لو نذر ان يحج في سنة معينة
٤٥٦	لو نذر ان يحج مطلقا
٤٦٥	لو نذر الاحجاج وفيه صور
٤٦٧	لو لم يتمكن النذر من الاحجاج
٤٦٨	لو نذر المستطيع ان يحج حجة الاسلام

الصفحة	الموضوع
٤٧١	لايمش في الحج لندري الاستطاعة الشرعية
٤٧٢	لو بدر حجاً غير حجة الاسلام وهو مستطيع
٤٧٧	لو بدر حجاً من غير تقيد
٤٨٣	حوار لابيان بالحج المدبوق قبل الحج المدي
٤٨٤	لو علم ان على لميت حجاً ولم يعلم انه حجة لاسلام او حج البدر
٤٨٧	لو بدر لمشي في الحج
٤٨٨	لو نذر الحفاء في حجه
٤٩٧	في مبدء المشي او لمشي حده
٥٠٠	عدم جوار ركوب الحر وسحوه لو بدر المشي
٥٠٢	لو بدر نوح ماشياً لا يكفى عنه الحج راکماً
٥٠٧	لو عجز عن المشي بعد انعقاد النذر
٥١٣	المراد من العجز عن المشي
٥١٤	لحوق المرض او البدو او سحوهما بالحر
٥١٥	حاتمة لكتاب
٥١٦	فهرس الكتاب



Princeton University Library



32101 073379081